



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليكم يا صبا
الربا

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مباحث فى التقليد

حضرة آية الله العظمى الامام شاهرودى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مباحث فى التقليد

كاتب:

محمد حسينى شاهرودى

نشرت فى الطباعة:

آل المرتضى (عليه السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٧	مباحث فى التقلد
١٧	اشاره
١٧	بسم الله الرحمن الرحيم
٢١	كتاب الطهاره
٢١	أقسام المياه
٢٧	١ و ٢- البول و الغائط
٢٨	٣- المنى
٢٨	٤- الميتة
٢٩	٥- الدم
٣٠	٦ و ٧- الكلب و الخنزير
٣٠	٨- المسكر
٣٠	٩- الفقاع
٣٠	١٠- الكافر
٣١	١١- عرق الابل الجلاله
٣٢	أحكام النجاسات
٣٤	النجاسات المعفوه عنها فى الصلاه
٣٤	١- دم الجروح و القروح
٣٤	٢- الدم الاقل من الدرهم
٣٥	٣- ما لا يقع ساتراً للورتين
٣٥	٤- ما صار من البواطن و التوابع
٣٥	٥- ثوب المريبه لولدها
٣٥	المطهرات
٣٥	(مسأله ١١٩): المطهرات أحد عشر

٣٦	١- الماء
٣٨	٢- الارض
٣٩	٣- الشمس
٣٩	٤- لاستحاله
٤٠	٥- الانقلاب
٤٠	٦- ذهاب الثلثين
٤٠	٧- الانتقال
٤٠	٨- الاسلام
٤١	٩- التبعية
٤١	١٠- زوال عين النجاسه
٤٢	١١- الغيبه
٤٢	١٢- الاستبراء
٤٤	كتاب الصلاه
٤٤	القسم الاول :الوضوء
٤٤	الفصل الاول : فى أجزاءه
٤٤	الفصل الثانى : فى شرائط الوضوء
٤٤	يشترط فى الوضوء أمور
٤٧	١ و ٢ طهاره الماء و إطلاقه
٤٧	٣ إباحه الماء
٤٨	٤ و ٥ و ٦ إباحه إناء الوضوء ومكانه و مصب مائه
٤٨	٧ عدم كون الاناء ذهباً أو فضه
٤٨	٨ طهاره أعضاء الوضوء
٤٨	٩ أن لا يكون الوقت ضيقاً للوضوء
٤٨	١٠ النيه
٤٩	١١ الترتيب بين الاعضاء
٤٩	١٢ الموالاته

٤٩	المباشرة
٤٩	عدم المانع من استعمال الماء
٤٩	عدم وجود المانع في أعضاء الوضوء
٥٠	الفصل الثالث : في أحكام الوضوء
٥١	الفصل الرابع : في غايات الوضوء
٥٣	الفصل الخامس : في مستحبات الوضوء
٥٤	الفصل السادس : في نواقض الوضوء
٥٤	الفصل السابع : في وضوء الجبيره
٥٦	القسم الثاني: الغسل
٥٦	الاغسال الواجبه سبعة
٥٧	المقصد الاول الجنابه
٥٧	الفصل الاول : في سبب الجنابه
٥٨	الفصل الثاني : فيما يحرم على الجنب
٥٩	الفصل الثالث : في ما يكره على الجنب
٥٩	الفصل الرابع : في واجبات غسل الجنابه
٦٢	الفصل الخامس: في أحكام غسل الجنابه
٦٤	المقصد الثاني: الحيض
٦٨	المقصد الثالث: الاستحاضه
٧٠	المقصد الرابع : النفاس
٧٠	المقصد الخامس : في ما يتعلق بالاموات
٧٠	الفصل الاول : في مَنْ ظهرت عنده أمارات الموت
٧١	الفصل الثاني : في الاحتضار
٧٣	الفصل الثالث : في غسل الميت
٧٧	الفصل الرابع : في تكفين الميت
٨١	الفصل الخامس : في التحنيط
٨٣	الفصل السادس : في الجريدتين

٨٣	الفصل السابع : فى التشييع
٨٦	الفصل الثامن : فى صلاه الميت
٨٩	الفصل التاسع : فى كيفيه الصلاه على الميت
٩٠	الفصل العاشر : فى مستحبات صلاه الميت
٩١	الفصل الحادى عشر : فى الدفن
٩٣	الفصل الثانى عشر : فى مستحبات الدفن
٩٧	الفصل الثالث عشر : فى صلاه الوحشه
١٠٠	المقصد السادس : غسل مس الميت
١٠١	المقصد السابع : الاغسال المندوبه
١٠٥	القسم الثالث التيمم
١٠٥	الفصل اول فى مسوغات التيمم
١١٠	الفصل الثانى : فى بيان ما يصح التيمم به
١١١	الفصل الثالث : فى كيفيه التيمم
١١٢	الفصل الرابع : فى شروط التيمم
١١٢	الفصل الخامس : فى أحكام التيمم
١١٥	فضائل الصلاه
١١٧	المقدمه الثانيه : الوقت
١١٧	الفصل الاول : فى الفرائض و نوافلها
١١٨	الفصل الثانى : فى أوقات اليوميه و أحكامها
١٢٢	الفصل الثالث : فى الصلوات التى يجب ملاحظه الترتيب بينها
١٢٣	الفصل الرابع : فى أوقات النوافل
١٢٤	المقدمه الثالثه : القبله
١٢٦	المقدمه الرابعه : الستر
١٢٦	الفصل الاول : فى بيان الستر
١٢٨	الفصل الثانى : فى شروط الساتر
١٢٨	يشترط فى لباس المصلى سته أمور

١٢٨	الشرط الاول : طهاره اللباس
١٣٠	الشرط الثانى : اباحه اللباس
١٣١	الشرط الثالث : أن لا يكون من أجزاء الميته
١٣٥	الفصل الثالث : فى الموارد التى لا يشترط فيها طهاره الساتر
١٣٥	تصح الصلاه مع نجاسه الثوب و البدن فى موارد ثلاثه
١٣٥	١ دم الجروح و القروح
١٣٧	٢ الدم الاقل من الدرهم
١٣٨	٣ ما لا تتم الصلاه فيه
١٣٨	٤ ثوب المربيه لطفلها سواء كان ولدأ أم أنثى
١٣٩	الفصل الرابع : فى مستحبات و مكروهات الستر
١٣٩	المقدمه الخامسه : المكان
١٣٩	الفصل الاول: فى شروط مكان المصلى ، و هى تسعه أمور:
١٤٠	الامر الاول : اباحه المكان
١٤٢	الامر الثانى : استقرار المكان
١٤٢	الامر الثالث : عدم وجود مزاحم للاستقرار
١٤٢	الامر الرابع : سعه المكان
١٤٢	الامر الخامس : عدم التقدم على قبر المعصوم (عليه السلام)
١٤٣	الامر السادس : عدم كون المكان ذا نجاسه متعديه
١٤٣	الامر السابع : عدم ارتفاع موضع الجبهه ، و عدم انخفاضه
١٤٤	الفصل الثانى : المواضع التى تفضل الصلاه فيها
١٤٥	الفصل الثالث : المواضع التى تكره فيها الصلاه
١٤٦	الفصل الرابع : أحكام المساجد
١٥٤	المبحث الثانى : فى أفعال الصلاه
١٥٤	المقصد الاول : واجبات الصلاه
١٥٤	و هى أحد عشر
١٥٥	الاول : النيه

١٥٧	الثانى : تكبيره الاحرام
١٥٨	الثالث : القيام
١٦٠	الرابع : القراءه
١٦٨	الخامس : الركوع
١٧١	السادس : السجود
١٧١	الفصل الاول : فى كيفيه السجود و أحكامه
١٧٧	الفصل الثانى : فيما يصح السجود عليه
١٨٢	السابع : الذكر
١٨٢	الثامن : التشهد
١٨٢	التاسع : التسليم
١٨٣	العاشر : الترتيب
١٨٣	الحادى عشر : الموالاته
١٨٤	المقصد الثانى : التعقيب
١٨٥	المقصد الثالث : مبطلات الصلاه
١٩٠	المقصد الرابع : مكروهات الصلاه
١٩٣	المقصد السادس : فى الشكوك
١٩٣	هى على ثلاثه أقسام
١٩٣	الفصل الاول : فى الشكوك المبطله
١٩٤	الفصل الثانى : فى الشكوك التى لا يعتنى بها
١٩٤	(مسأله ١٠٣٧) : الشكوك التى لا يعتنى بها سته و فيما يلى موجزها
١٩٤	القسم الاول : الشك بعد تجاوز المحل
١٩٧	القسم الثانى : الشك بعد التسليم
١٩٧	القسم الثالث : الشك بعد الوقت
١٩٧	القسم الرابع : شك كثير الشك
١٩٩	القسم الخامس : شك الامام و المأموم
١٩٩	القسم السادس : الشك فى الصلوات المستحبه

٢٠٤	المقصد السابع : صلاه الاحتياط
٢٠٩	كيفية سجدة السهو
٢١٣	صلاه المسافر
٢١٣	الشرط الاول : المسافه
٢١٥	الشرط الثانى : قصد المسافه من أول السفر
٢١٦	الشرط الثالث : استمرار قصد المسافه
٢١٨	الشرط الرابع : أن لا يكون عازماً
٢١٨	الشرط الخامس : إباحه السفر
٢٢٠	الشرط السادس
٢٢٠	الشرط السابع
٢٢٣	الشرط الثامن : أن يصل إلى حد الترخص
٢٣٠	مسائل متفرقه
٢٣٢	صلاه القضاء
٢٣٨	صلاه الجماعه
٢٣٨	الفصل الاول : فى فضل صلاه الجماعه و ما يتعلق بها
٢٣٩	الفصل الثانى : شروط انعقاد الجماعه
٢٤١	الفصل الثالث : شروط الامامه
٢٤٢	الفصل الرابع : أحكام الجماعه
٢٥٠	مستحبات صلاه الجماعه
٢٥١	مكروهات صلاه الجماعه
٢٥١	صلاه الايات
٢٥٤	كيفية صلاه الايات
٢٥٦	صلاه عيذى الفطر و الاضحى
٢٦٢	الصوم
٢٦٢	فصل : فى أحكام الصوم
٢٦٧	فصل : فى مفطرات الصوم

٢٦٧	و هي عشره
٢٦٩	١ و ٢ الاكل و الشرب
٢٧٠	٣ الجماع
٢٧٠	٤ الاستمناء
٢٧٢	٥ الكذب على الله تعالى و رسوله (صلى الله عليه وآله)
٢٧٣	٦ إيصال الغبار إلى الحلق
٢٧٣	٧ الارتماس
٢٧٤	٨ تعمد البقاء على الجنابه إلى الفجر
٢٧٩	٩ الاحتقان بالمائع
٢٧٩	١٠ التقيؤ
٢٧٩	فصل : في أحكام المفطرات
٢٨٠	فصل : في ما يكره على الصائم
٢٨٠	فصل : في موارد وجوب القضاء و الكفاره
٢٨٥	فصل : في موارد وجوب القضاء دون الكفاره
٢٨٧	فصل : في أحكام صوم القضاء
٢٩٢	فصل : في من لا يجب عليه الصوم
٢٩٧	الزكاة
٢٩٧	الزكاة
٢٩٧	الفصل الاول : ما يجب فيه الزكاة
٢٩٨	الفصل الثاني : شروط وجوب الزكاة
٣٠١	الفصل الثالث : زكاة الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب
٣٠٦	الفصل الرابع : زكاة النقدين
٣٠٩	الفصل الخامس : زكاة الابل و البقر و الغنم
٣١٤	الفصل السادس : مصرف الزكاة
٣١٧	الفصل السابع : شروط مستحقى الزكاة
٣١٧	(مسأله ١٨٢٣) : يشترط في مستحق الزكاة الامور التاليه

٣١٧	١ الايمان
٣١٧	٢ عدم التجاهر بالفسق
٣١٧	٣ أن لا تجب نفقته على المالك
٣١٨	٤ أن لا يكون هاشمياً
٣١٨	الفصل الثامن : نيه الزكاه
٣٢٠	الفصل التاسع : مسائل متفرقه فى الزكاه
٣٢٤	زكاه الفطره
٣٢٧	مصرف زكاه الفطره
٣٢٨	مسائل متفرقه فى زكاه الفطره
٣٢٨	اشاره
٣٣٠	الخمس
٣٣٠	الفصل الاول : أرباح المكاسب
٣٣٩	الفصل الثانى : المعدن
٣٤٠	الفصل الثالث : الكنز
٣٤١	الفصل الرابع : المال المختلط بالحرام
٣٤٢	الفصل الخامس : الغوص
٣٤٤	الفصل السادس : الغنيمه
٣٤٤	الفصل السابع : الارض التى اشتراها الذمى من المسلم
٣٤٥	مصرف الخمس
٣٤٨	ما يستحب فى البيع
٣٤٨	شروط المتعاقدين
٣٤٨	كتاب التجاره
٣٥٢	(أحكام التجاره)
٣٥٢	الفصل الاول: ما يستحب فى البيع
٣٥٤	الفصل الثانى: شروط المتعاقدين
٣٥٥	الفصل الثالث: شروط العوضين

٣٥٤	الفصل الرابع: صيغته البيع
٣٥٤	الفصل الخامس: بيع الثمار
٣٥٨	الفصل السادس: النقد و النسيئه
٣٥٨	الفصل السابع: بيع السلف
٣٦٠	الفصل الثامن: بيع الصرف
٣٦٠	الفصل التاسع: الخيارات
٣٦٥	مسائل متفرقه
٣٦٥	كتاب الشركه
٣٧١	شروط العين المستأجره
٣٧٣	مسائل متفرقه
٣٧٨	كتاب المزارعه
٣٨١	كتاب المساقاه
٣٨٣	كتاب الحجر
٣٨٧	كتاب القرض
٣٩٠	كتاب الحوالة
٣٩١	كتاب الرهن
٣٩٢	كتاب الضمان
٣٩٤	كتاب الكفاله
٣٩٧	كتاب العاريه
٣٩٩	كتاب النكاح
٤٠٠	صيغه العقد المنقطع
٤٠٠	شروط العقد
٤٠٣	المحرمات
٤٠٧	أحكام النكاح الدائم
٤٠٨	عقد المتعه
٤٠٩	أحكام النظر

٤١٥	شروط الرضاع الموجب للتحريم
٤١٨	مستحبات الرضاع
٤١٨	مسائل مختلفه فى الرضاع
٤١٩	كتاب الطلاق
٤٢٥	طلاق الخلع
٤٢٦	بعض أحكام الطلاق
٤٢٨	كتاب النكاح
٤٢٨	أحكام العقد
٤٣٠	صيغه العقد المنقطع
٤٣٠	شروط العقد
٤٣٢	المحرمات
٤٣٦	أحكام النكاح الدائم
٤٣٧	عقد المتعه
٤٣٨	أحكام النظر
٤٤٠	مسائل مختلفه فى النكاح
٤٤٤	شروط الرضاع الموجب للتحريم
٤٤٦	مستحبات الرضاع
٤٤٧	مسائل مختلفه فى الرضاع
٤٥٣	أحكام الرجوع
٤٥٤	طلاق الخلع
٤٥٥	بعض أحكام الطلاق
٤٥٧	كتاب الغصب
٤٦١	كتاب اللقطه
٤٦٤	كتاب الصيد و الذباجه
٤٦٦	شروط الذبح
٤٦٧	تذكيه الابل

٤٦٧	مستحبات الذبح و النحر
٤٦٨	مكروهات الذبح
٤٧٠	الاصطياد بكلب الصيد
٤٧٢	ذكاه الجراد
٤٧٢	الاطعمه و الاشربه
٤٧٥	ما يستحب عند الاكل
٤٧٧	مكروهات الاكل
٤٨٣	أحكام اليمين
٤٨٥	كتاب الوقف
٤٨٨	كتاب الوصيه
٤٩٤	مسائل فى الارث
٤٩٤	كتاب الارث
٤٩٥	المرتبه الاولى
٤٩٩	المرتبه الثانيه
٥٠١	المرتبه الثالثه
٥٠٤	إرث الزوج و الزوجه
٥٠٦	مسائل فى الارث
٥٠٧	كتاب الحدود
٥٠٩	بعض مسائل الحدود
٥١١	كتاب الديات
٥١٥	مسائل متفرقه
٥١٨	تعريف مركز

سرشناسه : حسينى شاهرودى ، محمد ، - ١٣١٠

عنوان و نام پديدآور : مباحث فى التقليد / محمد الحسينى الشاهرودى

مشخصات نشر : قم : آل مرتضى ، ١٣٨٢ .

مشخصات ظاهرى : [٢٢٠] ص

يادداشت : چاپ قبلى : آل مرتضى ، ١٣٨٢ در ص ٢٠٢

يادداشت : عربى .

موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه

رده بندي كنگره : PB ٩/٣٨١ / ح ٨٤ م ٢٨٣١ ٨

رده بندي ديويى : ٢٢٤٣/٧٩٢

شماره كتابشناسى ملي : م ٨٣-٨٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على

خاتم النبئين سيدنا و محمد و آله الطاهرين .

(مسأله ١) : يجب على كل مكلف لم يبلغ رتبه الاجتهاد ، فى عباداته و معاملاته و ساير أفعاله و تروكه أن يكون مقلداً أو محتاطاً إلا أن يحصل له العلم بالحكم لضروره أو غيرها كما فى بعض الواجبات و كثير من المستحبات و المباحات .

(مسأله ٢) : يشترط فى مرجع التقليد البلوغ و العقل و الايمان و الذكوره (و طهاره المولد على الاحوط) و الاجتهاد و العدالة و الحياه ابتداءً لا استدامه فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً .

(مسأله ٣) : يجب على العامى أن يقلد الا-علم فى مسأله و جوب تقليد الا-علم فإن أفتى بوجوبه لا يجوز تقليد غيره فى المسائل الفرعيه و إن أفتى بجواز تقليد غير الا-علم فى صوره مخالفته لفتوى الا-علم فيتخير بين تقليده و تقليد غيره ، و لا يجوز له تقليد غير الا-علم فى مسأله تقليد الا-علم إذا أفتى بعدم و جوب تقليد الا-علم ، نعم لو أفتى بوجوب تقليد الا-علم يجوز الاخذ بقوله لكن

لا من جهة حجيه قوله بل لكونه موافقاً للاحتياط .

(مسأله ٤) : يثبت اجتهاد المجتهد و علميته بأمر :

١ أن يحصل له اليقين ، كما إذا كان من أهل العلم و التمييز

فى تشخيص المجتهد و الاعلم من غيرهما .

٢ شهادة العدلين من أهل العلم مع تمكنهما من تشخيص المجتهد و الاعلم بشرط أن لا يعارضهما مثله .

٣ قول جماعه من أهل العلم ، الذين يتمكنون من تمييز المجتهد و الاعلم من غيرهما ، مع حصول الاطمئنان بقولهم .

(مسأله ٥) : يعرف فتوى المجتهد من طرق أربع :

١ أن يسمع المسأله من المجتهد نفسه .

٢ أن يخبره شاهدان عادلان .

٣ أن يسمع من شخص يطمئن بقوله .

٤ أن تكون المسأله موجوده فى رسالته العمليه مع الاطمئنان بصحة ما فى الرساله .

(مسأله ٦) : إذا لم يقطع المقلد بتبدل فتوى المجتهد فله أن يعمل بما فى الرساله و لا يجب عليه الفحص بمجرد الاحتمال .

(مسأله ٧) : يجب على العامى فى زمان الفحص عن المجتهد أو الاعلم أن يعمل بالاحتياط .

(مسأله ٨) : إذا قلد من ليس له أهليه الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول و كذا إذا قلد غير الاعلم وجب العدول إلى الاعلم فى صورته مخالفته لفتوى الاعلم و كذا إذا قلد الاعلم و صار غيره أعلم منه على الاحوط .

(مسأله ٩) : إذا قلد مجتهداً من غير فحص عن حاله أو قطع بكونه جامعاً للشرائط ، ثم شك فى كونه جامعاً لها أم لا ، وجب عليه الفحص ، أما إذا أحرز كونه جامعاً للشرائط ثم شك فى زوال بعضها عنه كالعده و الاجتهاد لا يجب عليه الفحص و يجوز البناء على بقاء حالته الاولى .

(مسأله ١٠) : إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرايط ، من فسق أو جنون ، أو نسيان فلايجوز الرجوع إليه بعد ذلك و أخذ المسائل منه .

(مسأله ١١)

: يثبت الاجتهاد بالاختبار ، و بالشيع المفيد للعلم و بشهادة العدلين و كذا الاعلميه ، كما أنه تثبت عداله المجتهد بالعلم الحاصل بالاختبار أو بغيره و بشهادة العدلين بها ، و بحسن الظاهر الموجب للوثوق ، و تعتبر المذكورات فى القاضى أيضاً فلا يجوز تقليد من لا يعلم أنه بلغ رتبه الاجتهاد .

(مسأله ١٢) : يجب تعلم مسائل الشك و السهو و غيرهما مما هو محل الابتلاء غالباً كما يجب تعلم أجزاء العبادات و شرائطها و موانعها و مقدماتها ، نعم لو علم إجمالاً أن عمله واجد لجميع الاجزاء و الشرائط ، و فاقد للموانع صح و إن لم يعلم تفصيلاً .

(مسأله ١٣) : إذا علم أنه كان فى عباداته بلا تقليد مدته من الزمن و لا- يعلم مقدارها ، فإن علم بكيفيتها و موافقتها للواقع أو الفتوى المجتهد الذى يقلده فعلاً فلا إشكال و إلا فليقتض الاعمال السابقه بمقدار يعلم براءه ذمته .

(مسأله ١٤) : إذا كانت أعماله السابقه مع تقليد و لا يعلم أنه بتقليد صحيح أم فاسد ، يبنى على الصحه .

(مسأله ١٥) : إذا مضت مدته من بلوغه ، و شك بعد ذلك فى أصل التقليد لا فى صحته يجوز له البناء على الصحه فى أعماله السابقه و فى اللاحقه يجب عليه التقليد .

(مسأله ١٦) : إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأً و جب عليه إعلام من تعلم منه .

(مسأله ١٧) : إذا اتفق فى أثناء العباده مسأله لا- يعلم حكمها و لم يتمكن حينئذ من استعلامها جاز له العمل على الاحتمالات الحاصله لديه ثم يسأل عنها بعد الفراغ فإن تبين له الصحه اجتزء بالعمل و إن تبين البطلان أعاد .

(مسأله ١٨) : ولى الميت يأتى بعبادات

الميت أو يستأجر من يأتي بها طبق فتوى مجتهده لا مجتهد الميت و أما الوصى و الوكيل فإن صرح الموصى أو الموكل بأن يأتي بالعمل (سواء كان من العبادات أو غيرها) على طبق

فتوى مقلده أو علم إرادته ذلك من حاله أو من قرينه أخرى فلا بد أن يأتي بها كما أراد على طبق فتوى مجتهد الموكل أو الموصى و إن لم يصرح و لم يعلم ذلك من حاله أو من قرينه أخرى فيأتي بالعمل على طبق فتوى مجتهد الوكيل أو الوصى و الاحوط فى كلتا الصورتين إتيان العمل بنحو يكون صحيحاً عند كليهما .

(مسألة ١٩): الاحتياط المذكور فى مسائل هذه الرسالة إن كان مسبوقاً بالفتوى أو ملحوقاً بها جاز تركه ، و إلا فلا .

كتاب الطهارة

أقسام المياه

الماء: إما مطلق أو مضاف، و المضاف ما لا يصلح إطلاق لفظ الماء عليه بلا إضافه إلى شىء كالمعتصر من الاجسام كماء الرقى و الرمان و الممتزج بغيره بشكل يخرج عن صدق اسم الماء عليه كماء السكر و الملح، و المطلق هو ما يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا إضافه إليه و هو على أقسام:

١- الجارى عن ماده كالانهار و العيون.

٢- المطر حين نزوله.

٣- البثر و التريز.

٥- الماء القليل الذى ليس له اتصال بماده.

(مسألة ٢٠): الماء المضاف طاهر فى نفسه، و غير مطهر، لا من الحدث و لا من الخبث، و لولا قانجساً ينجس كله و إن كان قدر كر، نعم إذا كان جارياً من العالى إلى السافل بتدافع و قوه فلا ينجس أعلاه بملاقاه أسفله للنجاسه.

(مسألة ٢١): إذا امتزج الماء المضاف المتنجس بماء الكر الطاهره او الجارى بحيث لا يصدق عليه اسم المضاف يصير طاهراً كله.

(مسألة ٢٢): الماء القليل

ينجس بمجرد ملاقاته للنجاسه، و أما الكثير - الذى يبلغ الكر - فلا ينفعل بملاقات النجس و المتنجس، إلا إذا تغير لونه أو طعمه أو رائحته بالنجس كالبول و الدم لا المتنجس كما إذا احمر الماء بالصبيغ المتنجس.

(مسأله ٢٣): إذا تغير لونه أو طعمه أو رائحته بمجاوره عين النجس من دون ملاقاته للنجس لم ينجس.

(مسأله ٢٤): إذا تغير الماء بغير اللون و الطعم و الرائحه لا ينجس.

(مسأله ٢٥): الماء المعلوم نجاسته سابقاً مع الشك فى الطهاره نجس و أما الماء المعلوم طهارته سابقاً أو المشكوك الطهاره و النجاسه فهو طاهر.

(مسأله ٢٦): مقدار الكر و زناً ألف و مائه رطل بالعراقى و هو بحسب حقه كربلاء و النجف المقدستين (التي هى عباره عن تسعمائه و ثلاثه و ثلاثين مثقالاً - و ثلث مثقال) سبع و ثمانون حقه و ثلاث أوقيه و تسع و عشرون مثقالاً تقريباً و هو يساوى (٥٠٠,٣٧٧) كيلو غرام تقريباً أى يكون (٥٠٠,٣٧٧) كيلو أكثر من الكر بسبعه عشر مثقالاً و نصف مثقال و مقداراه فى المساحه ما يبلغ ثلاثاً و أربعين شبراً إلا ثمن شبر.

(مسأله ٢٧): إذا كان الماء بقدر كرم شككنا فى نقصانه يحكم بكريته و أما إذا كان الماء أقل من الكرم شككنا فى بلوغه كراً فهو كالماء القليل.

(مسأله ٢٨): تثبت كزيه الماء بطرق ثلاثه.

١- أن يتيقن الانسان بالكريه.

٢- شهاده العدلين.

٣- حصول الاطمئنان من قول ذى اليد كصاحب الحمام.

(مسأله ٢٩): ماء المطر حال نزوله من السماء كالجارى فلا ينجس ما دام لم يتغير و لا بد أن يكون بمقدار بصدق عليه المطر عرفاً فلا يكفى القطره أو القطرات القليه.

(مسأله ٣٠): المراد من ماء المطر الذى لا ينجس إلا بالتغيير، القطرات النازله و المجتمع منها

تحت المطر حال تقاطره عليه و كذا المجتمع المتصل بما يتقاطر عليه المطر.

(مسألة ٣١): يطهر ماء المطر كل ما أصابه من المتنجسات القابلة للتطهير، نعم في الولوج الاحوط التعفير أولاً، و الفراش النجس إذا وصل المطر إلى تمامه و نفذ في جميع أجزائه يظهر كله ظاهراً و باطناً و إذا أصاب بعضه يظهر ذلك البعض و إذا أصاب ظاهره و لم ينفذ فيه يظهر ظاهره فقط.

(مسألة ٣٢): ماء المطر إذا تقاطر على عين النجس، ثم ترشح منه و وقع على شيء طاهر فإذا لم يكن حاملاً لعين النجس و لم يكن متغيراً طعمه أو رائحته أو لونه فهو طاهر و إلا فنجس و ينجس ما وقع عليه.

(مسألة ٣٣): ماء المطر إذا تقاطر على التراب المتنجس و جعله طيناً أو وحلاً يصبح طاهراً المتنجسات.

(مسألة ٣٤): إذا اجتمع ماء المطر في مكان و كان أقل من الكرفى حال التقاطر يظهر المتنجسات.

(مسألة ٣٥): إذا تقاطر المطر على الفرش الطاهره، و كان تحتها متنجساً لا تنجس الفرش، بل يظهر المتنجس الذي تحته إذا وصل إليه ماء المطر في حال التقاطر.

أحكام التخلي

(مسألة ٣٦): يجب في حال التخلي - بل و في بقيه الاحوال - ستر العوره عن المكلفين رجالاً - كان أو امرأه حتى مثل الام و الاخت - أو أى محرم - و كذلك المجنون و الطفل المميز كما يحرم النظر إلى عوره الغير و لو كان المنظور مجنوناً، أما الزوج و الزوجه فيجوز لكل منهما النظر إلى عوره الاخر.

(مسألة ٣٧): يحرم في حال التخلي استقبال القبله أو استدبارها و إن القبله و استقبالها بمقاديم بدنه و هى الصدر و البطن و الركبتان.

(مسألة ٣٨): لا يجوز في حال التخلي استقبال القبله أو

استدبارها و إن أمال العوره عنها، بل الاحتياط الوجوبى ترك الاستقبال بالعوره و إن لم تكن مقاديم بدنه إليها.

(مسألة ٣٩): العوره فى المرأه (هنا) القبل و الدبر، و فى الرجل هما مع البيضتين، و ليس منها الفخذان و لا الاليان، بل و لا العانه و العجان.

(مسألة ٤٠): يحرم التخلّى فى أربعة أماكن:

١- فى الطريق النافذ مع الأضرار بالماره، و الغير النافذ الذى يكون ملكاً لملاك البيوت حتى مع عدم الضرر إذا لم يرض المالكين.

٢- فى ملك الغير إلا مع رضاه.

٣- فى الأوقاف الخاصه لطائفه معينه كبعض المدارس.

٤- على قبور المؤمنين إذا كان موجباً للتهك.

الاستنجاء

(مسألة ٤١): لا يظهر مخرج البول بغير الماء و الاحوط الوجوبى غسل مخرج البول بالماء القليل مرتين.

(مسألة ٤٢): يتخير فى مخرج الغائط بين غسله بالماء و المسح بشيء قالع للنجاسه كالأحجار و الخرق.

(مسألة ٤٣): يجب غسل مخرج الغائط بالماء فقط فى صور ثلاث:

١- إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم.

٢- إذا تنجس المخرج بنجاسه من الخارج.

٣- إذا تعدى الغائط عن المخرج.

(مسألة ٤٤): يجب فى الغسل بالماء إزاله عين النجاسه و أثرها و لاتجب إزاله اللون و الرائحه، أما المسح فيجزى فيه إزاله العين و

لاتجب إزاله الاثر و لا بد من التكميل بثلاثه أحجار و نحوها و إن حصل النقاء بالاقل.

(مسألة ٤٥): يحرم الاستنجاء بالأشياء المحترمه، و لكن لو فعل يطهر المحل.

الاستبراء

(مسألة ٤٦): الاستبراء عمل مستحب، و أحسن طرقه: أن يمسح بقوه ما بين المقعد و أصل الذكر ثلاثاً، ثم منه إلى رأس الحشفه

ثلاثاً، ثم ينتر رأس القضيب ثلاثاً. و لو خرجت بعده رطوبه مشتبهه يحكم بطهارتها و عدم ناقصيتها.

(مسأله ٤٧): لا يلزم المباشره فى الاستبراء، بل يكفى و إن باشره غيره كزوجته أو

مملوكته.

(مسألة ٤٨): لو شك في الاستبراء يبنى على عدمه، فإذا خرجت منه رطوبه تكون ناقضه للوضوء، و إذا شك في صحه الاستبراء يبنى على الصحه فتكون الرطوبه الخارجه طاهره و غير ناقضه للوضوء.

(مسألة ٤٩): إذا بال و استبرأ و توضأ، ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى، يجب عليه الجمع بين الغسل و الوضوء احتياطاً.

(مسألة ٥٠): لا استبراء للنساء، فإن خرجت منها رطوبه و شك في بوليتها يحكم بطهارتها و عدم ناقضيتها للوضوء.

مستحبات التخلي و مكروهاتها

(مسألة ٥١): يستحب تقديم الرجل اليسرى عند الورود في مكان التخلي، و الجلوس في مكان لا يراه أحد، و تغطيه الرأس عند التخلي و أن يتكئ حال الجلوس على رجله اليسرى. و يكره استقبال قرص الشمس أو القمر بفرجه و استقبال الريح بالبول، و الجلوس في الشوارع و المشارع، و أبواب الدور و تحت الاشجار المثمره، و في الاراضى الصلبه و ثقبوب الحيوانات، و الماء خصوصاً الراكد، و الاكل و التكلم، بغير ذكر الله و الضروره.

(مسألة ٥٢): يكره البول واقفاً إلا في حاله التنوير.

(مسألة ٥٣): يكره مدافعه الاخبثين و يحرم مع الضرر.

(مسألة ٥٤): يستحب البول قبل الصلاه و النوم و الجماع و بعد خروج المنى.

النجاسات

(مسألة ٥٥): النجاسات إحدى عشره:

١- البول.

٢- الغائط.

٣- المنى.

٤- الميتة.

٥- الدم.

٦- الكلب.

٧- الخنزير.

٨- المسكر.

٩- الفقاع.

١٠- الكافر.

١١- عرق الابل الجلاله بل كل حيوان جلال احتياطاً.

١ و ٢- البول و الغائط

(مسأله ٥٦): البول و الغائط من الحيوان ذى النفس السائله غير المأكول اللحم (و لو بالعارض كالجلاله و موطوء الانسان) نجس و أما المأكول اللحم و غير ذى النفس فهما طاهران، و كذلك الطيور مطلقاً و إن كان غير مأكول اللحم حتى الخفاش و إن كان الاحوط الاستجابى الاجتناب عنهما فى غير مأكول

اللحم خصوصاً الخفاش.

٣- المني

(مسألة ٥٧): المني من كل حيوان ذى نفس سواء كان محلل الاكل أو لا و أما غير ذى النفس فالمني منه طاهر.

٤- الميتة

(مسألة ٥٨): الميتة من كل حيوان ذى نفس مما تحله الحياه و ما يقطع من جسده حياً مما تحله الحياه عدا ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالثبور و الثالول، و ما يعلو الشفه من القشور و القروح و نحوها عند البرء و قشور الجرب و نحوها.

(مسألة ٥٩): الاجزاء الميتة التى لا تحله الحياه كالعظم و القرن و السن و المنقار و الضفر و الحافر و الشعر و الصوف و الوبر و الريش طاهره و كذا البيض الذى اكتسى القشر الاعلى من مأكول اللحم بل و من غيره و إن حرم أكله و لا بد من غسل ظاهره.

(مسألة ٦٠): الانفحة و هى ماده الصفراء التى يصنع بها الجبن و تكون منجمده فى جوف الجدى و الحمل، طاهره و إن كانت من الميتة و لا بد من غسل ظاهرها.

(مسألة ٦١): ما يستورد من الخارج من الادويه السائله و العطور و الدهن و صبغ الاحديه و الصابون طاهر إلا إذا علم بنجاسته.

(مسألة ٦٢): ما يؤخذ من يد المسلم أو سوق المسلمين من اللحم و الشحم و الجلد إذا لم يعلم مسبقته بيد الكافر محكوم بالطهاره و إن لم يعلم تذكيته و كذا الفراء التى تؤخذ من بلاد المسلمين و اللحم الذى يوجد مطروحاً فى أرض المسلمين، و أما إذا علم كونه مسبقاً بيد الكافر فإن احتمل أن المسلم الذى أخذه من الكافر قد تفحص عن حاله و أحرز تذكيته فهو أيضاً محكوم بالطهاره و أما إذا علم أن المسلم قد أخذه من الكافر بدون فحص و جب الاجتناب

(مسألة ٦٣): إذا أخذ لحمًا أو شحمًا أو جلدًا من الكافر أو سوقهم و لم يعلم أنه من ذى النفس أو من غيره كالسمك و نحو فهو محكوم بالطهاره و إن لم يثبت عنده تذكيتة.

(مسألة ٦٤): إذا أخذ شيئاً من الكافر أو سوقهم و لم يعلم أنه من أجزاء الحيوان أو غيره فهو محكوم بالطهاره ما لم يعلم بملاقاته للنجاسه بل يصح الصلاه فيه أيضاً و من هذا القبيل اللاستيك و الشمع و نحوهما المستورده من بلاد الكفر فى هذا العصر عند من لا يطلع على حقيقتها.

٥- الدم

(مسألة ٦٥): دم ذى النفس السائله نجس بخلاف غيره كالسمك و البق و القمل و البرغوث فإنه طاهر و المشكوك فى أنه من أيهما محكوم بالطهاره و العلقه المستحيله من المنى نجس حتى العلقه فى البيضه و أما الدم الذى يوجد فى البيضه لا دليل عندنا على نجاسته مثل النقطه الصغيره من الدم المتكونه فى البيضه.

(مسألة ٦٦): الدم المتخلف فى الذبيحه طاهر بعد خروج ما يعتاد خروجه بالذبح أو النحر من غير فرق بين المتخلف فى بطنها أو فى اللحم بشرط أن لا يتنجس بنجاسه خارجيه مثل آله التذكيه. لكن الاحوط وجوباً ترك الصلوه فى الدم الاكثر من الدرهم المتخلف فى الذبيحه التى لا يجوز أكل لحمها.

(مسألة ٦٧): الدم الخارج من بين الاسنان نجس على المشهور و لا يجوز بلعه و إذا استهلك فى ماء الفم يطهر و يجوز بلعه فلا يحتاج إلى تطهير الفم بالمضمضه و غيرها.

(مسألة ٦٨): الدم المنجمد تحت الاظفار أو الجلد بسبب الرض نجس على المشهور ما لم يعلم استحالته، فلو انشق الجلد و وصل إليه الماء تنجس و يشكل معه الوضوء والغسل والاحوط إخراجه

إن لم يكن حرجاً أما مع الاحراج فيضع عليه شيئاً كقطعه من الثوب و يمسح عليه أو يتوضأ أو يغتسل في ماء معتصم كالكر والجارى هذا إذا علم من أول الامر أنه دم منجمد و إن احتمل أنه لحم صار كالدّم بسبب الرض كما هو الغالب فهو طاهر.

٦ و ٧- الكلب والخنزير

(مسألة ٦٩): الكلب والخنزير البريان نجسان بجميع أجزائهما حتى ما لا تحلها الحياه كالشعر والعظم والاذفر وكذا رطوباتهما و فضلاتهما.

(مسألة ٧٠): الكلب والخنزير البحران طهران بجميع أجزائهما.

٨- المسكر

(مسألة ٧١): المسكر المايح بالاصاله نجس بجميع أقسامه دون الجامد كالحشيش والبنج و إن صار مائعاً بالعارض.

(مسألة ٧٢): كلما شكك فيه هل أنه من الاقسام الطاهره أو النجسه فهو محكوم بالطهاره ظاهراً و لا يجب الفحص عنه فإذا شكك في مائع أنه مسكر أم غير مسكر يجوز شربه و لا يجب غسل ما لاقاه.

(مسألة ٧٣): العصير العنبى إذا غلا بالنار أو بنفسه صار حراماً.

(مسألة ٧٤): العصير الزببى والتمرى لا ينجس ولا يحرم بالغليان والاحوط الاستجابى الاجتناب عن عصير الزبيب والكشمش.

٩- الفقاع

(مسألة ٧٥): الفقاع و هو شراب خاص متخذ من الشعير نجس وأما المتخذ من الشعير بأمر الاطباء و يسمى بماء الشعير و ليس بمسكر فهو طاهر.

١٠- الكافر

(مسألة ٧٦): الكافر من لم ينتحل ديناً أو انتحل غير الاسلام أو انتحل و جحد ما يعلم أنه من الدين و أنه صدر من النبى (ص) سواء كان من ضروريات الدين أو لا وأما مع عدم العلم بصدوره من النبى فإذا كان من الضروريات فالاحتياط الواجب الاجتناب عنه بل الاقوى وجوب الاجتناب عن منكر المعاد والكبائر الضروريه.

إذن فالكافر هو:

١- من لم ينتحل ديناً.

٢- أو انتحل غير الاسلام.

٣- أو انتحلته وجحد ما يعلم أنه من الدين.

٤- أو صدر منه ما يقتضى كفره من قول أو فعل.

ولا فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصلى والحربى والذمى والخارجى والغالى والناصبى.

(مسأله ٧٧): الشيعة غير الاثنى عشرية إذا لم يعلم منهم نصب ومعاده و سب لاحد الائمه الذين لا يعتقدون بإمامتهم طاهرون وأما مع ظهور ذلك منهم فهم كسائر النواصب محكومون بالنجاسه.

(مسأله ٧٨): جميع أجزاء الكافر نجس حتى ما لا تحله الحياه كالشعر والاظفر ورطوباته.

(مسأله ٧٩): الطفل غير البالغ إذا لم يكن أحد أبويه أو جده وجدته مسلماً فهو محكوم بالنجاسه.

(مسأله ٨٠): من يشك في إسلامه محكوم بالطهاره ولكن لا- يجرى عليه بقيه أحكام الاسلام مثلاً- لا يجوز تزويجه من امرأه مسلمه ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين إذا كان وفقاً عليهم أو مختصاً بموتاهم أو مزاحماً لدفنهم وحرماً لهم.

١١- عرق الابل الجلاله

(مسأله ٨١): عرق الابل الجلاله وهى التى اعتادت أكل عذره الانسان نجس بل عرق مطلق الحيوان الجلال على الاحوط. وأما عرق الجنب من الحرام فالاقوى الطهاره وإن لم تصح معه الصلوه.

(مسأله ٨٢): لا- فرق في عرق الجنب من الحرام بين خروجه حال الوطى أوبعده ولا- بين الرجل والمرأه ولا- بين الزنا واللواط والدخول بالحيوانات والاستمناء (والاستمناء هو ملاعبه الانسان مع نفسه

بشكل يوجب خروج المنى).

(مسألة ٨٣): الجنابه من الحرام، لا يختص بالحرمة الذاتية بل وطى الزوجه فى حال الحرمة - كحال الحيض - أيضاً منه.

(مسألة ٨٤): وطى الزوجه فى حال يحرم عليه الوطى - كحال الصوم فى شهر رمضان مثلاً - أيضاً من الجنابه من حرام.

(مسألة ٨٥): إذا جنب من حرام وتيمم بدل الغسل فعرقه مانع من الصلوه.

طرق ثبوت النجاسه أو التنجس

(مسألة ٨٦): طرق ثبوت النجاسه ثلاثه:

١- اليقين.

٢- قول ذى اليد كالزوجه والخدام الذى يكون المال تحت يده وتصرفه.

٣- البيئه العادله.

(مسألة ٨٧): العدل الواحد إذا اطمئن بقوله فيها وإلا فلا يترك الاحتياط.

(مسألة ٨٨): العلم الاجمالى كالتفصيلى، فإذا علم بنجاسه أحد شيئين أو أشياء يجب اجتنابها إلا إذا كان أحدها خارجاً عن محل

ابتلائه فلا يجب الاجتناب عن الآخر.

(مسألة ٨٩): إذا شك فى طهاره ما كان نجساً فهو محكوم بالنجاسه وإذا شك فى نجاسه ما كان طاهراً فهو محكوم بالطهاره ولا

يجب الفحص لاحراز الطهاره.

أحكام النجاسات

(مسألة ٩٠): يشترط فى الصلاه واجبه كانت أو مندوبه طهاره بدن المصلى، و شعره، و ظفره و غيرهما من توابع جسده و لباسه

سواء استتر بها أو لا- من نجاسات و المتنجسات و لو كانت قليله مثل رأس الابره و كذلك يشترط فى صحه الطواف حتى

المندوب على الاحوط.

(مسألة ٩١): يشترط فى صحه الصلاه طهاره موضع الجبهه فى حال السجود دون المواضع الاخر فلا بأس بنجاستها إلا إذا كانت

مسريه إلى بدنه أو لباسه بنجاسته غير معفو عنها فى الصلاه.

(مسألة ٩٢): من صلى بنجاسه متعمداً بطلت صلاته و وجبت إعادتها من غير فرق بين بقاء الوقت و خروجه و كذا الناسى لها،

سواء تذكرها فى الاثناء أو بعد الصلاه بخلاف

الجاهل بها حتى فرغ فإنه لا يعيد في الوقت فضلاً عن خارجه و إن كانت الاحوط الاعاده.

(مسأله ٩٣): لو علم بالنجاسه فى أثناء الصلاه و أمكنه إزالتها بنزع أو غيره عل وجه لا ينافى الصلاه و بقاء التستر فعل ذلك و مضى فى صلاته و إن لم يمكنه ذلك استأنفها من جديد فى حال سعه الوقت و مع ضيقه يصلى عارياً و هكذا حكم من عرض عليه النجاسه فى أثناء الصلاه.

(مسأله ٩٤): الساتر المنحصر فى النجس إذا لم يمكن نزع لبرد أو نحوه صلى فيه و لاتجب الاعاده و إن تمكن من النزغ يصلى عارياً.

(مسأله ٩٥): يحرم تنجيس المصحف و كتابته بالمداد و بأى ماده نجسه و لو كان حرفاً واحداً و إذا كتبه جهلاً أو عمداً يجب محوه أو تطهيره.

(مسأله ٩٦): إذا تنجس جلد القرآن يجب تطهيره فى صورته الهتك.

(مسأله ٩٧): لا يجوز وضع القرآن على عين النجس كالدّم و الميته و لو كانا يابسين إذا استلزم التهلك كما هو الغالب.

(مسأله ٩٨): لا يجوز إعطاء القرآن إلى الكافر فى صورته لزوم الهتك و هو الغالب.

(مسأله ٩٩): إذا وقع ورق القرآن أو شىء آخر محترم، مثل الورق المكتوب فيه اسم الله أو النبى (صلى الله عليه وآله) أو الامام (عليه السلام) فى المرحاض و نحوه، فلا بد من إخراجة و مع عدم الامكان يجب ترك استعماله حتى يتيقن باضمحلاله، و كذا إذا وقعت التربه الشريفه فيه.

(مسأله ١٠٠): يحرم أكل النجس و شربه و اعطاؤه للغير و أما بالنسبه إلى الاطفال فيجوز ذلك إلا أن يكون مسكراً أو مضراً.

(مسأله ١٠١): يجوز بيع الشىء المتنجس و عاريتة مع الاعلام و أما مع عدم الاعلام فإذا كان موجباً لترك واجب أو فعل حرام فالاقوى الحرمة.

(مسأله ١٠٢): لا يجب

إعلام المصلى فى لباس النجس أو الأكل للشىء النجس مع جهله بذلك.

(مسألة ١٠٣): إذا كان جزء من بينه أو فراشه نجساً و علم تنجس ضيوفه بذلك فيجب عليه الإعلام فى صورته ما إذا كان إذنه لدخولهم موجباً قطعياً لوقوعهم فى الحرام أو ترك الواجب كما لو صار سبباً للصلاه بلاطهاره عن الحدث و إلا فلا يجب عليه الإعلام كما لو صار سبباً للصلاه فى اللباس النجس جهلاً.

(مسألة ١٠٤): يجب على صاحب الدار إعلام الضيف إذا علم بتنجس الطعام فى الاثناء و لا يجب على أحد الضيوف إعلام الاخرين إذا علم بذلك، إلا إذا كان معاشراً معه بحيث يكون سبباً لسرايه النجاسه إليه فيجب عليه الإعلام بعد الأكل.

(مسألة ١٠٥): إذا استعار شيئاً و تنجس عنده فالاقوى وجوب الإعلام إذا كان تركه موجباً لفعل حرام أو ترك واجب مثل الصلاه بلاطهاره عن الحدث لا الصلاه باللباس النجس جهلاً.

(مسألة ١٠٦): لا يعتنى بإخبار الطفل بتطهير الشىء أو تنجيسه إذا حصل من قوله الاطمئنان.

كيفية تنجس الاشياء بالنجاسات

(مسألة ١٠٧): لا ينجس ملاقى النجس مع يبوسه المتلاقيين و لا مع النداهه التى تنتقل منها شىء بالملاقاه، نعم ينجس الملاقى مع وجود البله المسريه فى أحدهما.

النجاسات المعفوه عنها فى الصلاه

١- دم الجروح و القروح

(مسألة ١٠٨): لا يضر بالصلاه دم الجروح و القروح الموجود فى البدن و اللباس حتى يبرأ و الاقوى صحه الصلاه و إن لم يكن فى إزالتها مشقه.

(مسألة ١٠٩): لافرق فى دم الجروح و القروح بين قليله و كثيره.

٢- الدم الاقل من الدرهم

(مسألة ١١٠): يعفى فى الصلاه عن الدم الاقل من الدرهم البغلى بشرط أن يكون من دم الحيض و لانجس العين و كذا - على الاقوى - دم غير مأكول اللحم و كذا - على الاحوط - دم النفاس و الاستحاضه و الكافر و الميته.

(مسألة ١١١): إذا كان الدم متفرقاً فى البدن أو اللباس أو فيهما و كان المجموع أقل من الدرهم يعفى عنه.

(مسألة ١١٢): إذا كانت الظهاره و البطانه متصلتين و كان الدم أيضاً متصلاً بحيث يراه العرف واحداً فهو دم واحد.

(مسألة ١١٣): إذا شك فى دمه أنه يبلغ مقدار الدرهم أو لا، فالاقوى العفو عنه مع معرفته لمقدار الدرهم.

(مسأله ۱۱۴): إذا كان الدم أقل من الدرهم و شك في أنه دم معفو عنه أو غيره كدم الحيض فهو محكوم بالعفو، و لو بان بعد ذلك أنه غير معفو عنه فحكمه حكم الجهل بالنجاسه و قد عرفت.

۳- ما لا يقع ساتراً للورتين

(مسأله ۱۱۵): كل ما لا يقع ساتراً للورتين، كالخف و الجورب و التكه و نحوها، فإنه معفو عنه إذا كان متنجساً و لو بنجاسه غير مأكول اللحم نعم لا يعفى عن المتخذ من النجس كجزء الميته أو شعر الكلب أو الخنزير أو الكافر.

(مسأله ۱۱۶): الاقوى جواز النجس في الصلاه إلا الميته و أجزاء ما لا يؤكل و تراب العذره في صورته إلتصاقه بالبدن أو اللباس و أما المتنجس فيجوز حمله في الصلاه حتى إذا كان بمقدار الساتر نعم لا يصح التستر به في الصلاه أما ما لا تتم الصلاه فيه كالسكين و الدرهم فيجوز الصلاه معه و لو كان عليه عين النجس.

۴- ما صار من البواطن و التوابع

(مسأله ۱۱۷): ما صار من البواطن و التوابع كالميتة التي أكلها و الخمر الذي شربه و الدم النجس الذي أدخله تحت جلده و الخيط النجس الذي خاط به جلده فإن ذلك معفو عنه في الصلاه.

۵- ثوب المريبه لولدها

(مسأله ۱۱۸): و ثوب المريبه للولد سواء كان ذكراً أو أنثى معفو عنه إن تنجس ببوله و غسلته في اليوم و الليله مره بشرط أن لا يكون عندها غيره و لا يتعدى الحكم من البول إلى غيره و لا من الثوب إلى البدن و لا من المريبه إلى المريبى و لا من ذات الثوب الواحد إلى ذات الثياب المتعدده فإن فيه إشكالاً حتى مع الحاجه إلى لبسها جميعاً كما يشكل التعدى إلى المريبه لولد غيرها.

المطهرات

(مسأله ۱۱۹): المطهرات أحد عشر

الاول: الماء.

الثانى: الارض.

الثالث: الشمس.

الرابع: الاستحاله.

الخامس: الانقلاب.

السادس: ذهاب الثلثين.

السابع: الانتقال.

الثامن: الاسلام.

التاسع: التبعية.

العاشر: زوال عين النجاسه.

الحادى عشر: الغيبه.

و إليك تفصيلها:

١- الماء

(مسأله ١٢٠): لا- يعتبر العصر و التعدد فى غسل المتنجس بالماء الكثير بلا فرق بين الجارى و غيره و إن كان الأحوط العصر و كذا التعدد فيما يعتبر فيه ذلك بالماء القليل كالمتنجس بالبول، بل لا ينبغى ترك الاحتياط بالتعدد فى المتنجس بالولوغ.

(مسأله ١٢١): يعتبر التعدد فى التطهير بالماء القليل بالنسبه إلى المتنجس ببول غير الصبى والأحوط أن تكون الغسلتان غير غسله الازاله إلا إذا استمر جريان الماء بعد زوال العين أما المتنجس بغير البول إذا لم يكن آنيه فيكفى فيها الغسله الواحده بعد الازاله و لا يكتفى بالغسله المزيله إلا إذا استمر جريان الماء بعد الازاله.

(مسأله ١٢٢): إذا ولغ الكلب فى إناء فيه ماء أو غيره من المائعات غسلت بالماء ثلاثاً أولاًهن مع الخلط بالتراب.

(مسأله ١٢٣): تعتبر الطهاره فى التراب المستعمل فى غسل الاناء ولا يقوم غير التراب مقامه ولو فى حاله الاضطراب والأحوط فيه الغسل بالتراب الخاص أولاً ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب ثم يوضع عليه ماء بحيث لا يخرج التراب عن الاطلاق.

(مسأله ١٢٤): يشترط فى التطهير بالماء القليل انفصال الغساله فإذا كان المتنجس مما ينفذ فيه الماء و يقبل العصر لابد من عصره أو ما يقوم مقامه كالغمز بكفه أو رجله و أما إذا لم يقبل العصر كالصابون والخزف والخشب والطين و نحوها مما ينفذ فيه الماء يطهر ظاهره بإجراء الماء عليه و لا يضر بقاء نجاسه الباطن لو نفذت فيه.

(مسأله ١٢٥): ال يشترط العصر فى التطهير بالماء الكثير و الجارى و المطر و لا انفصال الغساله، كما يكفى

فى طهاره ما نفذ فيه النجاسه، وصول الماء الطاهر إلى أعماقه مع بقاءه على إطلاقه.

(مسأله ١٢٦): الآنيه المتنجسه بالولوغ إذا تعذر تعغيرها بالتراب لضيق رأسها أو غيره فلا يسقط تعغيرها بما يمكن، ولو بإدخال التراب فيها و تحريكها تحريكاً عفيفاً، ولو فرض التعذر أصلاً لم يبعد البقاء على النجاسه حينئذ، ولا يسقط التعغير بالغسل بالماء الكثير.

(مسأله ١٢٧): الأظهر سقوط التعدد فى الكر والجارى والأحوط الاستجابى التعدد.

(مسأله ١٢٨): يتحقق تطهير الأوانى الصغيره والكبيره الضقيه الرأس و غيرها بالماء الكثير بأن توضع فيه بحيث يستولى عليها الماء، وأما بالقليل فيصب الماء فيها ويدار حتى يستوعب جميع أجزائها بالاجراء الذى يتحقق به الغسل ثم يراق و يفعل ذلك ثلاث مرات والاحوط الفوريه فى إداره الماء عقيب الصب فيها والافراغ عقيب الاداره على جميع أجزائها.

(مسأله ١٢٩): الاوانى الكبار المثبته والحياض و نحوها، تطهيرها بإجراء الماء عليها حتى يستوعب جميع أجزائها، ثم يخرج حينئذ ماء الغساله المجتمعه فى أسفلها من غير اعتبار الفوريه المذكوره ولكن يعتبر تطهير آله الافراغ عند إخراج الغساله الثانيه إذا أريد عودها، وكذا الثالثه كما لا بأس بما يتقاطر فيه حال الافراغ وإن كان الافضل الاحتياط فى ذلك.

(مسأله ١٣٠): الكوز المصنوع من الطين النجس لابد من وضعه فى الكر أو الجارى بمقدار ينفذ الماء إلى جميع أجزائه.

(مسأله ١٣١): التنور النجس يطهر بصب الماء فى الموضع النجس من أعلاه إلى أسفله مرتين فى البول ومره واحده فى غير البول.

(مسأله ١٣٢): الشىء المتنجس إذا زال عنه عين النجس ووضع فى الجارى أو الكربحيث يصل الماء إلى جميع أجزائه فيطهر ولا يحتاج إلى العصر فى مثل الفراش والثياب.

(مسأله ١٣٣): المتنجس ببول الرضيع غير المتغذى وغير المرتضع بلبن الخنزير والكافره يطهر

بصب الماء عليه ووصوله بجميع الاجزاء المتنجسه والاحتياط المستحب صب الماء عليه مره ثانيه ولا يحتاج إلى العصر في اللباس والفرش وأمثالهما.

(مسأله ١٣٤): الحصر المتنجس المنسوج بالخيط القطنيه، يطهر بالوضع فى الماء الجارى أو الكر، وأما بالماء القليل، فلاحوط الوجوبى عصره، أو غمزه بكفه أو رجله.

(مسأله ١٣٥): إذا تنجس الارز والماش والصابون ونحوها يطهر ظاهره بوضعه فى الماء الجارى أو الكر أما إذا نفذت النجاسه فيه فلا بد فى تطهير باطنه من الصبر حتى يعلم بنفوذ الماء الطاهر إلى كل جزء نفذت فيه النجاسه.

(مسأله ١٣٦): إذا شك فى نفوذ الماء النجس بباطن الصابون و نحوه فهو محكوم بالطهاره.

(مسأله ١٣٧): الطعام المتنجس الذى يبقى بين الأسنان يطهر إذا أدار الماء فى الفم ووصل إلى جميع أجزاء الطعام.

(مسأله ١٣٨): اللحم المتنجس - والشحم و أمثالهما - يطهر بالماء كبقية الاشياء.

(مسأله ١٣٩): شعر الرأس واللحية إذا غسل بالماء القليل فلا بد من عصره حتى يخرج ماء الغساله إن لم يخرج بدون العصر.

٢- الارض

(مسأله ١٤٠): الارض الطاهره الجافه تطهر القدم بمسها بالمشى أو المسح مما يزول به عين النجاسه، و كذا ما يوقى به القدم كالتعل والحذاء والخلف ولا يكفى مجرد الممارسه و إن زالت النجاسه قلبها والاحوط قصر الحكم بالطهاره على ما إذا حصلت النجاسه من المشى على الارض.

(مسأله ١٤١): لا فرق فى الارض بين التراب و الرامل و الحجر أصلياً كان أو مفروشاً به وفى إلحاق الجص والاجر بها إشكال.

(مسأله ١٤٢): الاحسن فى طهاره القدم والنعل المشى خمسه عشر قدماً على الاقل وإن زالت النجاسه قبل ذلك بالمشى أو المسلح بها.

(مسأله ١٤٣): لا يشترط فى طهاره القدم والنعل الرطوبه بل يتطهران مع الجفاف أيضاً.

(مسأله ١٤٤): حواشى القدم والحذاء

المتلطخه بالطين يشكل طهارتها بالمشى إلا المقدار الذى يماس الارض فإنه يطهر.

(مسأله ١٤٥): المشى على الركبتين واليدين على الارض موجب لطهارتهما لمن لا يقدر على المشى على الرجلين وأما أسفل العصا و خشبه الاقطع و نعل الحيوان و عجله السياره والعربه فطهارتهما محل إشكال و إن كان الاظهر فى العصا والخشبه الطهاره.

(مسأله ١٤٦): إذا مشى على الارض و زال عين النجس يطهر و إن بقى لون النجس أو رائحته أو ذراته الصغار التى لا ترى والاحوط الاستجابى إزاله هذا المقدر أيضاً بالمشى.

(مسأله ١٤٧): لا يطهر بالمشى داخل الحذاء و ما لا يماس الارض من القدر.

٣- الشمس

(مسأله ١٤٨): الشمس تطهر الارض وكل ما لا- ينقل من الابنيه وما اتصل بها من الاخشاب والابواب والاعتاب وأما الاوتاد والاشجار والنباتات والاثمار والخضروات وغير ذلك حتى الاوانى المثبه فتطهيرها محل إشكال والارجح طهارتها وفى تطهير الحصير والبوارى بها مما ينقل إشكال.

(مسأله ١٤٩): يشترط فى تطهير الشمس أمور:

الاول: زوال عين النجاسه عن المذكورات.

الثانى: وجود الرطوبه المسريه فيها.

الثالث: تجفيفها بالشمس تجفيفاً مستنداً إلى إشراقها بدون حجاب فلو جففته الشمس من وراء غيم أو ستار فلا يطهر.

الرابع: أن لا يشاركها غيرها فى التجفيف كالرياح نعم لو كانت الرياح خفيفه بحيث لا تعد مشاركه عرفاً فلا تضر.

الخامس: أن يكون التجفيف دفعه واحده فلو كانت الارض وبنائها نجستين فأشرفت الشمس مره على البناء فبيس أشرفت مره ثانيه عليه فبيست الارض التى تحت البناء فلا تطهر الارض.

(مسأله ١٥٠): يطهر باطن الشىء الواحد إذا يبس ظاهره بإشراق الشمس مع الشرائط المذكوره.

(مسأله ١٥١): لا يطهر الشيطان المتلاصقان كالحصيرين إذا أشرفت الشمس على أحدهما.

٤- لاستحاله

وهو تبدل الشىء إلى شىء آخر بحيث لا يراه العرف ذلك الشىء بل يراه شيئاً حادثاً متولداً من ذلك الشىء.

(مسأله ١٥٢): يطهر الشىء النجس أو المتنجس بالاستحاله إلى جسم آخر مثل ما أحالته النار رماداً أو دخاناً أو بخاراً وكذا

البخار المستحيل بغير النار.

(مسألة ١٥٣): ما أحالته النار فحماً أو خزفاً أو آجرأ أو حصاً أو نوره فلا يطهر بذلك.

(مسألة ١٥٤): الحيوان المتكون من نجس أو متنجس، طاهر مثل الدود المتكون من العذره.

(مسألة ١٥٥): الشىء النجس أو المتنجس إذا لم يعلم استحالتها فهما باقيان على النجاسه.

٥- الانقلاب

(مسألة ١٥٦): إذا انقلب الخمر بنفسه أو بواسطة شىء آخر مثل الخل والملح خلأ فهو طاهر.

(مسألة ١٥٧): العصير العنبى المتنجس إذا استحال إلى الخل لا يطهر.

(مسألة ١٥٨): الخل المصنوع من التمر أو العنب أو الزبيب النجس نجس.

٦- ذهاب الثلثين

(مسألة ١٥٩): العصير العنبى إذا غلى بالنار وذهب ثلثاه فهو مطهر للثلث الباقي بناء على النجاسه ومحلل بناءً على الحرمة وأما إذا غلى بنفسه فلا يطهر إلا بانقلابه خلأ.

(مسألة ١٦٠): إذا ذهب ثلثا العصير بدون الغليان بالنار ثم غلى الثلث الاخر يحرم شربه حتى يذهب ثلثاه ثانياً.

(مسألة ١٦١): إذا لم يعلم غليان العصير فهو باق على الحليه و أما إذا غلى فلا يحل إلا باليقين بذهاب الثلثين.

(مسألة ١٦٢): إذا غلى المائع ولم يعلم أنه ماء حصرم أو عنب فهو محكوم بالحليه.

٧- الانتقال

(مسألة ١٦٣): انتقال الشىء موجب لطهارته إذا كان إلى شىء طاهر واستند إليه وعد جزءً منه، كما إذا انتقل دم الانسان أو حيوان آخر ذى نفس إلى غير ذى النفس كالبق والبرغوث والقمل أو انتقل البول أو الماء المتنجس إلى النباتات وأما إذا شك فى الاستناد لعدم استقراره فى بدن الحيوان فإنه باق على النجاسه.

(مسألة ١٦٤): إذا وقع البق على جسد إنسان فقتله وخرج منه الدم لم يحكم بالنجاسه إلا إذا علم أنه دم إنسان بحيث يستند إليه لا إلى البق.

٨- الاسلام

(مسألة ١٦٥): الاسلام مطهر لبدن الكافر بجميع أقسامه حتى الرجل المرتد عن فطره إذا علم توبته ويتبعه فى الطهاره جميع

أجزائه وفضلاته المتصله به كشعرهوظفره وبصاقه ونخامته.

(مسأله ١٦٦): النجاسه العرضيه إن كانت عينها موجوده وجب تطهيرها وإلا فالاحتياط الواجب تطهير المحل.

(مسأله ١٦٧): لباس الكافر إذا وصلت إليه الرطوبه فى حال كفره ولم يكن لابساً له حال التشرف بالاسلام لم يطهر وأما إذا كان لابساً له حين التشرف فالاحوط الوجوبى الاجتناب.

(مسأله ١٦٨): إظهار الشهادتين كاف فى الحكم بإسلام الكافر و إن لم يعلم اعتقاده القلبى.

(مسأله ١٦٩): إظهار الشهادتين مع العلم بالمخالفه قلباً لا يكون مطهراً.

(مسأله ١٧٠): الصبى المميز إذا أسلم وكان عن بصيره يقب إسلامه.

٩- التبعية

(مسأله ١٧١): التبعية تكون فى موارد:

منها- تبعيه ولد الكافر إذا أسلم أحد أبويه أو جده.

ومنها- تبعيه الاسير فإن المسلم إذا سبى كافراً غير بالغ ولم يكن معه أبواه ولا جده فإنه يتبع السابى فى الاسلام إذا لم يكن مميزاً مظهراً للكفر.

ومنها- الالات المستعمله فى طبخ العصير العنبى بناء على نجاسته فإنها تتبع العصير فى الطهاره.

ومنها- تبعيه يد الغاسل عند غسل المتنجس كالثياب والظروف.

ومنها- ما بقى من الماء فى الثياب بعد عصره بالمقدار المعارف.

١٠- زوال عين النجاسه

(مسأله ١٧٢): بدن الحيوان الصامت وباطن الانسان طاهر عند زوال عين النجس أو المتنجس منه فبدن الدابه المجروحه وولد الحيوان الملوث عند الولاده وداخل الفم والانف من الانسان طاهر عند زوال عين النجاسه.

(مسأله ١٧٣): إذا خرج الدم من بين الاسنان ففمه نجس على المشهور ما دام موجوداً وإذا أستهلك الدم يطهر الفم.

(مسأله ١٧٤): إذا بقى بين أسنانه شئ من الطعام وكان فى فمه مقدار من الدم ولم يعلم وصول الدم إلى الطعام فهو باق على الطاهره.

(مسأله ١٧٥): يطهر فم الانسان إذا شرب شيئاً نجساً أو متنجساً بمجرد بلعه.

(مسأله ۱۷۶): إذا شك في شيء من الباطن أو الظاهر وتنجس فبعد زوال عين النجاسه لم يطهر.

۱۱- الغيبه

(مسأله ۱۷۷): إذا تنجس بدن الانسان أو لباسه شيء آخر كالأواني والفرش وغاب صاحبه المسلم يحكم بطهارته بشروط:

الاول: أن يعلم صاحبه بوصول النجاسه إلى بدنه أو ثيابه أو غيره.

الثاني: أن يكون صاحبه معتقداً بتنجسه مثلاً- إذا وصل إلى ثيابه عرق الجنب من الحرام ولا- يعتقد نجاسه العرق فإذا غاب لا يحكم بطهارته.

الثالث: أن يستعمله في ما يشترط فيه الطهاره كالصلاه.

الرابع: أن يعتقد بشرطيه طهاره هذه الاشياء فيما تستعمل فيه كأن يعتقد بلزوم. وقوع الصلاه في اللباس الطاهر.

الخامس: أن يحتمل تطهيره وأما من لا يبالي بالطهاره والنجاسه فالحكم بالطهاره عند غيبته محل إشكال.

السادس: الاحوط الوجوبي كونه بالغاً.

۱۲- الاستبراء

(مسأله ۱۷۸): استبراء الجلال من الحيوان المحلل يطهره من نجاسه الجلل فيطهر بوله وخرؤه ومعنى الاستبراء إعطاؤه العلف الطاهر إلى أن يزول اسم الجلل عنه.

(مسأله ۱۷۹): الاحوط الوجوبي - زائداً على زوال اسم الجلل - استبراء الحيوان بالمده المذكوره فيما يلي:

۱- في الابل أربعون يوماً.

۲- في البقر ثلاثون يوماً.

۳- في الغنم عشره أيام.

۴- في البطه سبعة أيام.

۵- في الدجاجه ثلاثه أيام.

أحكام الاواني

(مسأله ۱۸۰): لا- يجوز استعمال الاواني المصنوعه من جلد الكلب والخنزير والميته في الامور المشروطه بالطهاره كالا- كل

والشرب والوضوء والغسل والاحوط الوجوبى الاجتناب عن جلود هذه الحيوانات وأن لم يصدق عليها الانيه حتى فى الانتفاعات التى لا يشترط فيها الطهاره نعم لا بأس بما لا يعد فى العرف استعمالاً واتفاعاً كالتسميد.

(مسأله ١٨١): يحرم استعمال أوانى الذهب والفضه فى الاكل والشرب والوضوء والاحوط الواجوبى الاجتناب عن استعمال هذه الظروف ولو للزينه والاحوط الاستحابى الاجتناب عن اقتنائها ولو لم يستعملها.

(مسأله ١٨٢): قيل بحرمه صياغه الاوانى من الذهب والفضه ولكن فى الحرمة تأمل.

(مسأله ١٨٣): يجوز بيع أوانى الذهب والفضه وشرائها إذا

كان للاقتناء، والاحوط الاستجابي تركه.

(مسأله ١٨٤): يجوز صيانه رأس النرجيله وغمد السيف والخنجر والسكينه وبيت التعويد والقنديل والخلخال وأمثالها من الذهب والفضه.

(مسأله ١٨٥): يجوز استعمال الانيه التي لا يعلم أنها من الذهب والفضه.

(مسأله ١٨٦): يجوز إفراغ الطعام من أواني الذهب والفضه في غيرهما ولو لم يكن قاصداً لعدم استعمالهما.

كتاب الصلاه

وفيه مباحث:

المبحث الاول: في مقدمات الصلاه

وهي:

١ الطهاره .

٢ الوقت .

٣ القبله .

٤ الستر .

٥ المكان .

المقدمه الاولى الطهاره

وهي ثلاثه أقسام :

١ الوضوء .

٢ الغسل .

٣ التيمم .

القسم الاول: الوضوء

الفصل الاول: في أجزاءه

و هي غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين .

(مسأله ١٨٧) : يجب غسل الوجه ما بين قصاص الشعر إلى طرف الذقن طولاً و ما دارت عليه الابهام و الوسطى عرضاً فما خرج عن ذلك لا يجب غسله ، نعم يجب غسل مقدار من الاطراف لغرض تحصيل اليقين بغسل المقدار الواجب .

(مسأله ١٨٨) : يجب على الاحوط أن يكون الغسل من أعلى الوجه إلى الاسفل ، نعم لو غسله منكوساً و نوى الوضوء بإرجاع الماء إلى الاسفل جاز .

(مسأله ١٨٩) : الشعر الخارج عن الحد لا يجب غسله ، و كذا الخارج من الحد و إن كان نابتاً في الحد ، كمسترسل اللحيه .

(مسأله ١٩٠) : يجب غسل الظاهر من الشعر ، من غير فرق بين الكثيف و الخفيف ، مع صدق إحاطه الشعر بالبشره و في الثاني يستحب التخليل أى البحث لكى يدخل الماء تحت الشعر .

(مسأله ١٩١) : يجب الرجوع فى غير مستوى الخلقه لطول الاصابع أو لقصرها إلى المتعارف ، و كذا من نبت على جبهته الشعر ، أو كان أصلاً فإنه يرجع إلى المتعارف أيضاً .

(مسأله ١٩٢) : إذا شك فى شىء أنه مانع من الماء أم لا و جب إزالته أو إيصال الماء تحته .

(مسأله ١٩٣) : إذا علم بعدم غسل جزء من الوجه و لو قليلاً فالوضوء باطل .

(مسأله ١٩٤) : يجب غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الاصابع ، و يجب غسل مقدار زايد لكى يتيقن بغسل المقدار الواجب .

(مسأله)

(١٩٥) : يجب فى الغسل الابتداء من المرفق إلى الاسفل .

(مسأله ١٩٦) : من قطع بعض يده يجب عليه غسل الباقي .

(مسأله ١٩٧) : يجب رفع المانع من وصول الماء أو تحريكه ، كالحاتم و نحوه .

(مسأله ١٩٨) : يجب غسل اليد بجميع أجزائها حتى الشعر .

(مسأله ١٩٩) : يجب مسح الرأس بمقدار عرض الاصبع و لا يكفى الاقل من ذلك ، و المرأه كالرجل .

(مسأله ٢٠٠) : يجب أن يكون المسح بباطن الكف و الاحوط الايمن و الاولى الاصابع منه .

(مسأله ٢٠١) : يجب أن يكون المسح بما بقى فى يده من النداهه و لا يجوز استيناف ماء جديد .

(مسأله ٢٠٢) : إذا احتمل وجود مانع فى أعضاء الوضوء كالوسخ المانع من وصول الماء يجب إزالته قبل غسله أو مسحه إذا كان احتمالاً عقلاً .

(مسأله ٢٠٣) : يجب جفاف محل المسح على وجهه لا ينتقل شىء من الرطوبه إلى الماسح بل تنتقل الرطوبه من الماسح إلى المحل بحيث يقال بعد المسح أن هذه الرطوبه من الماسح .

(مسأله ٢٠٤) : يجب مسح ظاهر القدمين من أطراف الاصابع إلى الكعبين و الاحوط أن يكون إلى المفصل طولاً و يجرى المسمى عرضاً ، و الاحوط أن يكون بمقدار ثلاث أصابع مضمومه ، و الافضل مسح تمام ظاهر القدم . و يجوز الابتداء من الكعبين و إن كان الاحوط الابتداء من أطراف الاصابع .

(مسأله ٢٠٥) : يجب المسح بنداوه اليدين و جفاف محل المسح كما مر فى مسح الرأس .

(مسأله ٢٠٦) : لا يجوز المسح على الجورب و الحذاء إلا فى حاله الضروره ، كالخوف من البرد و اللص .

الفصل الثانى : فى شرائط الوضوء

يشترط فى الوضوء أمور

١ طهاره الماء .

٢ إطلاقه .

٣ إباحته .

٤ إباحه إناء الوضوء

٥ إباحه المكان أى الفضاء الذى يقع فيه الوضوء .

٦ إباحه المصبب .

٧ أن لا يكون إناءؤه من الذهب و الفضه .

٨ طهاره أعضاء الوضوء .

٩ أن يكون الوقت كافياً للوضوء .

١٠ النيه .

١١ الترتيب بين أعضاء الوضوء .

١٢ الموالاه .

١٣ مباشره المتوضى بنفسه للغسل و المسح .

١٤ عدم وجود مانع من استعمال الماء .

١٥ عدم وجود المانع من وصول الماء إلى أعضاء الوضوء .

١ و ٢ طهاره الماء و إطلاقه

(مسأله ٢٠٧) : الوضوء بالماء المضاف و المتنجس باطل و لو لم يعلم بذلك حين الاستعمال أو نسى .

(مسأله ٢٠٨) : لو توضأ بالماء المضاف أو المتنجس و صلى فصلاته باطله .

٣ إباحه الماء

(مسأله ٢٠٩) : الوضوء بالماء المغصوب أو مع عدم العلم برضا صاحبه حرام و باطل .

(مسأله ٢١٠) : إذا انصب ماء الوضوء من وجهه أو يديه فى مكان مغصوب فوضوؤه باطل .

(مسأله ٢١١) : الحياض و نحوها الواقعه فى المدارس و بقية الموقوفات إذا لم يعلم كيفيه وقفها كما إذا لم يعلم اختصاصها بسكنتها لايجوز لغيرهم الوضوء منها إلا جريان العاده بذلك بأن يرى هناك جماعات يتوضؤون بحيث يكشف عملهم هذا عن تعميم الوقف فيجوز له الوضوء .

(مسألة ٢١٢): يجوز الوضوء من الأنهار الكبار إذا كانت مملوكة لاشخاص معينين و لو لم يعلم برضائهم ، إلا- مع النهى أو الاحتمال العقلائي بعدم رضائهم فإن الاحوط الوجوبى عدم التوضوء .

٤ و ٥ و ٦ إباحة إناء الوضوء ومكانه و مصب مائه

(مسألة ٢١٣): إذا توضأ فى إناء مغصوب أو مكان مغصوب (أى الفضاء) أو انصب ماء الوضوء فى مكان مغصوب فوضوؤه باطل و أما إذا كان الماء مباحاً و الإناء مغصوباً فلا يجوز التصرف فى الإناء و إن تصرف فى الإناء بالوضوء منه فإن كان ارتماساً بطل الوضوء و إن كان بالاغتراف تدريجاً فمع وجود ماء آخر صح وضوؤه و إن كان آثماً و أما فى صورته الانحصار فأيضاً لا يبعد الصحة و لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضاً .

٧ عدم كون الإناء ذهباً أو فضة

فإنه يحرم جميع الاستعمالات فيهما أكلاً و شرباً و وضوءاً و غيرها .

ملاحظه : حكم الوضوء من آنيه الذهب و الفضة هو حكم الوضوء من الآنيه المغصوبه صحهً و بطلاناً .

٨ تطهاره أعضاء الوضوء

(مسألة ٢١٤): لا يجب تطهاره أعضاء البدن غير محل الغسل و المسح من أعضاء الوضوء .

(مسألة ٢١٥): يستحب تطهير مخرج البول و الغائط قبل الوضوء .

(مسألة ٢١٦): إذا كان بعض أعضاء نجساً و شك بعد الوضوء أنه هل طهره أو لا فإذا لم يكن ملتفتاً حال الوضوء بالنجاسه فالاحوط الذى لا ينبغى تركه الاعاده أما إذا كان ملتفتاً أو شك فى الالتفات صح وضوؤه و مع ذلك لا بد من غسل ذلك المحل .

٩ أن لا يكون الوقت ضيقاً للوضوء

(مسألة ٢١٧): إذا كان الوقت ضيقاً و لا يسع للوضوء و الصلاة الكامله فلا بد له من التيمم لكى تقع الصلاة فى الوقت ، أما إذا لم يكن التيمم أقل وقتاً من الوضوء تعين الوضوء .

(مسألة ٢١٨): إذا توضأ فى حال الضيق بقصد الصلاة بنحو التقييد فوضوؤه باطل على المشهور و أما إذا توضأ بقصد أمر قربى آخر كقراءه القرآن فوضوؤه صحيح . لكن الاقوى الصحة مطلقاً إذا تمشى منه قصد القربه .

١٠ النيه

و هى القصد إلى الفعل بعنوان الامتثال و هو المراد بنيه القربه و تعتبر فيه الاخلاص فمتى ضم إليه ما ينافيه بطل سيما الرياء .

(مسألة ٢١٩): لا بد من استمرار النية إلى الفراغ بمعنى عدم التردد أو البناء على العدم فلو تردد أو نوى العدم و أتى بالوضوء بهذه الحالة بطل ، و لو عدل إلى النية قبل فوات الموالاه و ضم بقيه الافعال إلى ما أتى به مع النية صح .

(مسألة ٢٢٠): لا يعتبر في النية التلفظ باللسان أو الاخطار بالقلب بل يكفي مجرد الالتفات في تمام الاجزاء بمعنى أنه لو سئل عن فعله لاجاب بأنى أتوضأ .

١١ الترتيب بين الاعضاء

(مسألة ٢٢١): يجب تقديم غسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس و الاحوط تقديم مسح الرجل اليمنى على اليسرى .

١٢ الموالاه

و هى التابع فى الغسل و المسح ، بمعنى أن لا يفصل بين الاعضاء بمقدار يحصل به جفاف جميع ما تقدم .

(مسألة ٢٢٢): الميزان فى الجفاف هو الحال المتعارف ، فلا يضر الجفاف لاجل حراره الهواء أو البدن أو غيرها إذا كان خارجاً عن المتعارف .

(مسألة ٢٢٣): لا بأس بمشى خطوات فى أثناء الوضوء .

١٣ المباشره

(مسألة ٢٢٤): يجب مباشره المتوضى للغسل و المسح فلو وضأه غيره بحيث لا يستند الفعل إليه أو يستند إليهما بطل .

(مسألة ٢٢٥): لا بأس بأن يوضأه غيره فى حال الاضطراب بل يجب أن يأخذ أجيراً فى ذلك إذا تمكن من الاجره و لكن هو يتولى النيه .

١٤ عدم المانع من استعمال الماء

(مسألة ٢٢٦): من خاف من استعمال الماء على نفسه أو نفس محترمه من مرض أو عطش فلا بد له من التيمم نعم لو توضأ و عرف بعد ذلك الضرر صح وضوؤه .

(مسألة ٢٢٧): لو كان كثره استعمال الماء مضرراً فلا بد أن يقتصر على مقدار لا يضر .

١٥ عدم وجود المانع فى أعضاء الوضوء

(مسألة ٢٢٨): لو التصق بأعضائه شىء يشك فى أنه مانع يجب إزالته .

(مسألة ٢٢٩): لا يضر الوساخه الموجوده تحت الاظفر بشرط أن لا يكون أطول من المتعارف .

(مسأله ۲۳۰): لو احتمل وجود مانع فى أعضاء الوضوء احتمالاً عقلياً كما إذا كان صَبَاغاً أو بِنَاءً فلا بد له من الفحص .

(مسأله ۲۳۱): من علم قبل الوضوء بوجود مانع و شك بعد الوضوء فى أنه هل أوصل الماء إليه حال الوضوء أو لا فوضوؤه صحيح .

(مسأله ۲۳۲): لو شك بعد الوضوء فى وجود مانع فى الاعضاء فوضوؤه صحيح .

الفصل الثالث : فى أحكام الوضوء

(مسأله ۲۳۳): من شك فى الوضوء و شرائطه كثيراً لا يعتنى بشكّه .

(مسأله ۲۳۴): من شك بعد الفراغ فى صحه الوضوء و بطلانه بينى على الصحه .

(مسأله ۲۳۵): من لم يستبرء بعد البول و توضأ ثم خرجت منه رطوبه بحيث لم يعلم أنه بول أو شىء آخر فوضوؤه باطل و يغسل مخرج البول .

(مسأله ۲۳۶): من شك فى أصل الوضوء فلا بد له من الوضوء .

(مسأله ۲۳۷): إذا علم بالوضوء و صدور حدث منه و لا يعلم المتقدم قطع الصلاه و توضأ ، و إذا كان بعد الصلاه فصلاته صحيحه و لابد من الوضوء للصلوات المقبله نعم إذا علم تاريخ الطهاره فالاقوى صحه صلاته و عدم الاحتياج إلى الوضوء .

(مسأله ۲۳۸): لو تيقن بعد الوضوء أو فى أثناءه بنقص بعض الاجزاء فإذا كانت الرطوبه باقيه فلا بد من الغسل أو المسح للجزء المنسى و ما بعده و أما إذا جفت الرطوبه فلا بد من الاعاده .

(مسأله ۲۳۹): إذا شك بعد الصلاه فى أنه توضأ لها أم لا فصلاته صحيحه و لابد من الوضوء للصلوات

الآتيه .

(مسأله ٢٤٠) : إذا شك بعد الصلاه فى بطلان وضوئه قبل الصلاه أو بعدها فصلاته صحيحه .

(مسأله ٢٤١) : المبتلى بسلس البول مع الاستمرار تاره يحصل له فتره تسع الوضوء و الصلاه و لو كانت بمقدار الايتان بالواجبات فقط فلا بد له من الايتان فى تلك الفتره و لا يجوز له الايتان بالمستحبات كالاقامه و القنوت و نحوهما .

و تاره لاتسع بمقدار الايتان بتمام الصلاه فحينئذ لابد له من وضع ماء عنده و تجديد الوضوء بعد خروج البول فوراً مره ، أو مرات إذا لم يكن حرجياً .

(مسأله ٢٤٢) : من استمر به البول بحيث لا-يتمكن من الوضوء و الايتان حتى بجزء من الصلاه فالاحوط الوجوبى الايتان بوضوء واحد لكل صلاه .

(مسأله ٢٤٣) : حكم مستمر الريح و الغائط كحكم مستمر البول .

(مسأله ٢٤٤) : يجب على المسلوس و المبطنون التحفظ من وصول النجاسه إلى بدنه أو ثوبه و لو بوضع كيس أو قطن و الاحتياط الاستجابى غسل الكيس أو القطن أو تبديلهما .

(مسأله ٢٤٥) : المسلوس و من بحكمه إذا برء لايجب عليه قضاء ما صلاها حال المرض نعم يجب عليه إعادتها فى الوقت .

الفصل الرابع : فى غايات الوضوء

(مسأله ٢٤٦) : يجب الوضوء لسته أشياء :

١ الصلاه الواجبه غير صلاه الميت .

٢ السجده و التشهد المنسيين .

٣ الطواف الواجب .

٤ النذر و العهد و اليمين .

٥ نذر مس كتابه القرآن .

٦ إخراج القرآن من بالوعه فى صورته الاضطراب بمس بعض أعضائه لخطه .

(مسأله ٢٤٧) : يحرم مس خطوط القرآن حتى بالشعر المتعارف بلا وضوء .

(مسأله ٢٤٨) : يجوز مس ترجمه القرآن .

(مسأله ٢٤٩): لا يجب منع الاطفال و المجانين من المس إلا

فى صورته الهتك .

(مسأله ٢٥٠) : يحرم مس اسم الله بأى لغة كان بلا- وضوء على الاحوط و الاحوط الاستجابى ترك مس اسم النبى و الائمة و الزهراء (عليهم السلام) .

(مسأله ٢٥١) : يجوز الوضوء قبل الوقت بقصد حصول الطهاره .

(مسأله ٢٥٢) : يجوز الوضوء بنيه الصلاه بقصد التهيئه إذا كان الوقت قريباً .

(مسأله ٢٥٣) : إذا علم بالوقت و توضأ بنيه الوجوب ثم انكشف الخلاف صح وضوؤه .

(مسأله ٢٥٤) : يجب الوضوء لاحدى الغايات الواجبه ، و يستحب للغايات المستحبه و قد عد منها زياره أهل القبور و دخول المساجد و مراقده الائمة الاطهار (عليهم السلام) و حمل القرآن و قرائته و كتابته و مس حواشيه و للنوم و تجديد الوضوء و الطواف المستحب و صلاه الحاجه و صلاه الجنازه و الكون على الطهاره ، و لكن إقامة الدليل على بعضها فى غايه الصعوبه و الذى يسهل الامر أن الوضوء فى نفسه محبوب و مستحب دائماً فإنه إما بنفسه طهاره أو عله تامه للطهاره و إن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين و إذا توضأ لهذه الغايات يجوز له الاتيان بأى عمل مشروط بالوضوء واجباً كان أو مستحباً .

الفصل الخامس : فى مستحبات الوضوء

منها :

١ التسميه .

٢ الدعاء حين النظر إلى الماء قائلاً : بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَ لَمْ يَجْعَلْهُ نَجَسًا .

٣ غسل اليدين و يستحب أن يقول حين الغسل : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْنِى مِنَ التَّوَابِيْنَ وَ اجْعَلْنِى مِنَ الْمُتَطَهِّرِيْنَ .

٤ المضمضه و هى إداره الماء فى الفم و يستحب أن يقول حينذاك : اَللّٰهُمَّ لَقْنِى حُجَّتِى يَوْمَ الْفَاكِ وَ أَطْلِقْ لِسَانِى بِذِكْرِكَ .

٥ الاستنشاق و هو

جذب الماء بالانف و يستحب أن يقول : اَللّٰهُمَّ لَا تُحَرِّم عَلَيَّ رِيْحَ الْجَنَّةِ وَاجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْتُم رِيْحَهَا وَ رُوْحَهَا وَ طَيِّبَهَا .

٦ الدعاء عند غسل الوجه و يقول : اَللّٰهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُّ فِيهِ الْوُجُوْهُ وَ لَا تَسْوَدُّ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ فِيهِ الْوُجُوْهُ .

٧ أن يقول حين غسل اليد اليمنى : اَللّٰهُمَّ اَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِيْنِي وَ اَلْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ يَسَارِي وَ حَاسِبِي حِسَابًا يَسِيْرًا .

٨ و يقول حين غسل اليد اليسرى : اَللّٰهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَ لَا مِنْ وَّرَاءِ ظَهْرِي وَ لَا تَجْعَلْهَا مَغْلُوْلَةً اِلَى عُنُقِي وَ اَعُوْذُ بِكَ مِنْ مُقْطَعَاتِ النَّيْرَانِ .

٩ و يقول عند مسح الرأس : اَللّٰهُمَّ عَشَّنِي بِرَحْمَتِكَ وَ بَرَكَاتِكَ وَ عَفْوِكَ .

١٠ و يقول عند مسح الرجلين : اَللّٰهُمَّ ثَبِّتْنِي عَلَي الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزَلُّ فِيْهِ الْاَقْدَامُ وَ اجْعَلْ سَعْيِي فِي مَا يُرْضِيْكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَ الْاِكْرَامِ .

١١ تنبيه الغسلات و إن كان الاحوط في اليد اليسرى و كذا اليمنى إذا لم يستعملها في غسل اليد اليسرى ، ترك الغسله الثانيه .

١٢ أن يبدأ الرجل بظاهر الذراع و المرأه تبدأ بالباطن .

١٣ و يكره الاستعانه في الافعال غير الواجبه .

الفصل السادس : في نواقض الوضوء

و هي سبعة :

١ و ٢ البول و الغائط .

٣ خروج الريح من الدبر .

٤ النوم الغالب على السمع و البصر .

٥ ما يزيل العقل كالسكر و الاغماء و الجنون .

٦ الاستحاضه بالتفصيل الاتي .

٧ ما يوجب غسل الجنابه كخروج المنى .

الفصل السابع : في وضوء الجبيره

(مسأله ٢٥٥) : الجبيره هو ما يشد بها الجرح و الكسور و الدواء الموضوع على الجرح .

(مسأله ٢٥٦) : من كان على بعض أعضاء وضوءه جبيره ، فإن أمكن نزعها أو غسل ما تحتها أو مسحه وجب ، وإن لم يتمكن من ذلك ، فإن كان في موضع المسح مسح عليها ، و كذلك إذا كان في موضع الغسل .

(مسأله ٢٥٧) : الجروح و القروح و الكسور الموجوده في الوجه و اليدين ، إذا كانت مكشوفه و لا يضرها الماء ، فلا بد أن يتوضأ كما هو المتعارف و إن كان يضرها الغسل و لكن لا يضرها المسح ببلل اليد فالاحتياط الوجوبى أن يمسح عليها ببلل اليد ، و إذا أضر بها الماء بتاتاً أو كان الموضع نجساً و لا يمكن تطهيره يجب غسل أطرافه ، من الاعلى إلى الاسفل ، و يضع عليه خرقة طاهره و يمسح عليها ، و إذا لم يمكن ذلك يجب غسل الاطراف . و الاحوط الوجوبى ضم التيمم فى الصوره الاخيره .

(مسأله ٢٥٨) : إذا كانت الجروح أو القروح و الكسور فى موضع المسح و كانت مكشوفه ، فإن أمكن المسح عليها مسح و إلا يضع خرقة طاهره على الموضع و يمسح عليها بالبلل الموجود فى اليد ، و إذا لم يمكن سقط المسح و يجب التيمم بعد الوضوء .

(مسأله ٢٥٩) : إذا لم

يمكن رفع الجبيره ، و كان موضع الجرح و الجبيره طاهرين و أمكن وصول الماء مع عدم الضرر ، و جب الغسل ، و أما إذا كان الجرح و الجبيره نجسين و أمكن تطهيرهما مع عدم الضرر و جب التطهير و غسل الموضع ، و أما مع الضرر أو عدم إمكان وصول الماء يجب غسل الاطراف و المسح على الجبيره إذا كانت طاهره ، أما مع نجاستها فيشد عليها خرقة طاهره و يمسح عليها و إذا لم يمكن ذلك أيضاً ، يضم إليه التيمم .

(مسأله ٢٦٠) : إذا كانت الجبيره مستوعبه لتمام الوجه أو اليدين يجب عليه التيمم زائداً على وضوء الجبيره .

(مسأله ٢٦١) : إذا كانت الجبيره مستوعبه لجميع أعضاء الوضوء ، و جب عليه التيمم بالاضافه إلى وضوء الجبيره .

(مسأله ٢٦٢) : إذا كانت الجبيره على العضو الماسح كما إذا كانت على الكف أو الاصابع يجب المسح ببللها .

(مسأله ٢٦٣) : إذا كانت الجبيره على بعض موضع المسح كما إذا استوعبت الجبيره الرجل عرضاً لا طويلاً يجب المسح على كل من الجبيره و الموضع المكشوف .

(مسأله ٢٦٤) : الارمد إذا أضره استعمال الماء ، يجب عليه وضوء الجبيره ، و الاحوط الوجوبى التيمم .

(مسأله ٢٦٥) : من كان على بعض مواضع تيممه جبيره فالحال فيه حال الوضوء سواء كانت فى الماسح أو الممسوح .

(مسأله ٢٦٦) : إذا ارتفع عذر صاحب الجبيره ، لا يجب عليه إعادة الصلوات التى صلاها بوضوء الجبيره ، و الاحتياط الوجوبى إعادة الوضوء للصلوات الاتيه .

(مسأله ٢٦٧) : يجرى حكم الجبيره فى الاغسال كما كان يجرى فى الوضوء و الاحوط الوجوبى إتيان الغسل ترتيباً .

غسل الجنابه

الحيض

الاستحاضه

النفاس

القسم الثانى: الغسل

الاغسال الواجب سبعة

١ غسل الجنابه .

غسل الحيض .

٣ غسل الاستحاضه .

٤ غسل النفاس .

٥ غسل الميت .

٦ غسل مس الميت .

٧ الغسل الواجب بالندز و شبهه و لا يترك الاحتياط بالغسل فيما إذا فاتته صلاه الايات عمداً مع احتراق تمام القرص .

المقصد الاول الجنابه

الفصل الاول : فى سبب الجنابه

(مسأله ٢٦٨) : سبب الجنابه أمران :

الاول : خروج المنى سواء كان خروجه فى النوم أو اليقظه قليلاً كان أو كثيراً مع الشهوه أو بدونها اختياراً أو بدون اختيار .

(مسأله ٢٦٩) : إن عرف المنى فلا- إشكال و إن لم يعرف المنى فعلامته فى الرجل اجتماع أمور ثلاثه الشهوه و الدفق و فتور الجسد بعد خروجه و مع انتفاء واحد منها لا يحكم بكونه منياً هذا فى غير المريض و أما المريض فلا يعتبر فيه الدفق بل يكفى الشهوه و أما الفتور فمحل تأمل .

(مسأله ٢٧٠) : لو خرجت رطوبه من غير المريض و علم بوجود إحدى العلامات الثلاث فيه و شك فى وجود البقيه فإذا كان على وضوء فيجب عليه الغسل على الاحوط و إلا فيأتى بالوضوء بعد الغسل احتياطاً .

(مسأله ٢٧١) : يستحب للانسال بعد خروج المنى البول و إن لم يبل بعد خروج المنى ثم خرجت منه رطوبه و شك فى أنها منى أم لا فهو بحكم المنى

الثانى : الجماع فى القبل ولو بدون الانزال . و أما فى الدبر فتحقق الجنابه به محل إشكال ، و الاحوط الاستحبابى الغسل .

(مسأله ٢٧٢) : يتحقق الجماع بدخول الحشفه بل مقدارها من مقطوعها .

(مسأله ٢٧٣) : العياذ بالله لو وطىء حيواناً و خرج منه المنى يكفى الغسل ، و إن لم يخرج فإذا كان متطهراً سابقاً فيكفى الغسل و إلا فالاحوط الجمع بين الغسل

و الوضوء .

(مسألة ٢٧٤) : إذا تحرك المنى من محله و لم يخرج أو شك في خروجه لا يجب الغسل .

(مسألة ٢٧٥) : إذا شك في تحقق الدخول لا يجب الغسل و كذا إذا شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أو غيرهما .

(مسألة ٢٧٦) : من لم يتمكن من الغسل و يتمكن من التيمم يجوز له الجماع و لو بعد دخول وقت الصلاة .

(مسألة ٢٧٧) : لو وجد في لباسه منياً و علم أنه منه و لم يغتسل يجب عليه الغسل و إعادته الصلوات التي علم إتيانها بعد ذلك المنى و أما ما احتمل إتيانها بعد ذلك المنى فلا يجب عليه قضاؤها .

الفصل الثاني : فيما يحرم على الجنب

و هو أربعة :

الاول : مس كتابه القرآن الكريم أو اسم الله تعالى بأى جزء من بدنه و أما مس أسماء الانبياء و الائمة و فاطمه الزهراء (عليهم السلام) فالاحوط الاستجابى تركه .

الثانى : اللبث فى المساجد و أما المسجدان الشريفان فدخولهما أيضاً حرام و لو كان بنحو المرور .

(مسألة ٢٧٨) : يجوز الاجتياز فى المساجد ما عدا المسجدين و ذلك بالدخول من باب و الخروج من آخر و بحكم المساجد حرم الائمة على الاحوط الوجوبى .

الثالث : الدخول فى المساجد بقصد وضع الشىء فيها و لو فى حال الاجتياز و الاحوط الوجوبى ترك الوضع و لو مع عدم الدخول .

الرابع : قراءه سور العزائم و هى : «ألم السجده» و «حم السجده» و «النجم» و «العلق» و لو بحرف منها .

(مسألة ٢٧٩) : لا فرق فى حرمة دخول الجنب فى المسجد بين المعمور و الخراب و إن لم يصل فيه أحد .

(مسألة ٢٨٠) : لايجرى حكم المسجد فى ما يشك فى مسجديته

كصحن المسجد مثلاً .

الفصل الثالث : فى ما يكره على الجنب

و هى تسعه :

الاول و الثانى : الاكل و الشرب إلا بعد الوضوء أو غسل اليدين .

الثالث : قراءه ما زاد على سبع آيات من غير سور العزائم .

الرابع : مس جلد القرآن و حاشيته و بين الخطوط بأى جزء من بدنه .

الخامس : حمل القرآن .

السادس : النوم إلا مع الوضوء أو التيمم مع عدم وجدان الماء .

السابع : الخضاب بالحناء و غيرها .

الثامن : التدهين .

التاسع : الجماع بعد الاحتلام .

الفصل الرابع : فى واجبات غسل الجنابه

الاول : النيه ، و لا بد فيها من الاستمرار إلى آخر الغسل

(مسأله ٢٨١) : غسل الجنابه مستحب فى حد ذاته و يجب لغايه واجبه كالصلاه و نحوها .

(مسأله ٢٨٢) : لا يجب الغسل لصلاه الميت و سجده الشكر و السجده الواجبه بسبب قراءه العزائم .

(مسأله ٢٨٣) : يستحب الغسل لصلاه الميت .

(مسأله ٢٨٤) : لا يحتاج فى النيه قصد الوجوب أو الاستحباب بل يكفى قصد القربه .

(مسأله ٢٨٥) : إذا قطع بدخول الوقت و قصد الغسل الواجب ثم انكشف الخلاف و أن الوقت لم يدخل فغسله صحيح .

الثانى : الاتيان بالغسل على إحدى طريقتين :

١ الترتيب

و هو أن يغسل أولاً تمام الرأس و الرقبه ثم تمام الطرف الايمن ثم تمام الطرف الايسر .

(مسأله ٢٨٦) : لو ترك الترتيب عمداً أو نسياناً أو جهلاً- بالمسأله كما لو قدم الايسر على الايمن فغسله باطل إلا أن يتدارك الترتيب بأن يغسل الايسر من جديد .

(مسأله ٢٨٧) : الاولى غسل السره و العورتين مع الطرف الايمن و مع الايسر .

(مسأله ٢٨٨) : لا بد في غسل كل طرف من إدخال شيء من غيره حتى يحصل له العلم بغسل تمام الطرف .

(مسأله ٢٨٩) : من علم بعد الغسل

بعدم وصول الماء إلى جزء من بدنه فإن كان من الرأس و الرقبه و جب عليه غسله ، ثم غسل الطرف الايمن ثم الايسر و إن كان من الطرف الايمن و جب غسله ، ثم غسل الطرف الايسر و إن كان من الايسر و جب غسله فقط .

(مسألة ٢٩٠) : لو علم بعد الغسل بعدم وصول الماء إلى جزء من البدن و لم يعرف موضعه يعيد الغسل .

(مسألة ٢٩١) : من شك قبل إتمام الغسل في غسل جزء من البدن فإن كان من الطرف الايسر فيغسله فقط ، و إن كان من الايمن يغسله و يعيد غسل الايسر ، و إن كان من الرأس أو الرقبه يغسله ثم يغسل الطرف الايمن ثم الايسر .

(مسألة ٢٩٢) : لاترتيب في نفس الطرف فيجوز غسله من الاسفل إلى الاعلى و بالعكس أو بشكل آخر .

٢ الارتماس

و هو تغطيه تمام البدن في الماء تغطيه واحده بنحو يحصل غسل تمام البدن فيها .

(مسألة ٢٩٣) : يجب في الارتماسى رفع قدميه عن الارض إذا كانتا عليها .

(مسألة ٢٩٤) : النيه في الغسل الارتماسى تكون مقارنه لتغطيه تمام البدن و لايجب ان تكون قبل الارتماس .

(مسألة ٢٩٥) : لو علم بعد الغسل الارتماسى بعدم وصول الماء إلى موضع من بدنه بطل غسله سواء علم الموضع أو لم يعلم .

(مسألة ٢٩٦) : لو ضاق الوقت و لم يكف إلا للارتماسى يتعين عليه الغسل الارتماسى .

(مسألة ٢٩٧) : الغسل الارتماسى مبطل للصوم و أما لو نسي و ارتمس فغسله و صومه صحيحان .

الثالث: اطلاق الماء و طهارته و إباحه الانيه على تفصيل مر في الوضوء و المصب و طهاره البدن و أن يباشر الغسل

بنفسه مع التمكن و عدم المانع من استعمال الماء من مرض و نحوه .

(مسألة ٢٩٨) : لا تجب الموالاه فى غسل الاعضاء فى الغسل الترتيبى بأن يغسل الطرف الايمن فوراً بعد الرأس و الرقبه بل يجوز الفصل الطويل .

(مسألة ٢٩٩) : من لم يتمكن من مدافعه الاخيشين (أى التحفظ عن خروجهما) يجب عليه إتمام الغسل فوراً و الصلاه بلافصل و لايجوز له الفصل .

(مسألة ٣٠٠) : من عليه الصوم الواجب أو أحرم للحج و العمرة لايجوز له الغسل الارتماسى و لو نسى و اغتسل صح غسله .

الفصل الخامس: فى أحكام غسل الجنابه

(مسألة ٣٠١) : يجب طهاره البدن قبل الغسل الارتماسى و أما فى الغسل الترتيبى فيكفى تطهير كل عضو قبل غسله .

(مسألة ٣٠٢) : المجنب من الحرام يجوز له الاغتسال فى الماء الحار و إن عرق بدنه .

(مسألة ٣٠٣) : لايجب غسل ما لايرى من البدن كباطن الانف و الاذن .

(مسألة ٣٠٤) : ما يشك فى أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله على الاحوط .

(مسألة ٣٠٥) : ثقب الاذن المعد لوضع القرط (الترجيه) لو كان واسعاً بحيث يرى داخله يجب غسله .

(مسألة ٣٠٦) : يجب رفع جميع الموانع قبل الغسل و لو اغتسل قبل العلم بزوال المانع فغسله باطل .

(مسألة ٣٠٧) : من شك حين الغسل فى وجود مانع وجب عليه الفحص حتى يطمئن بعدمه .

(مسألة ٣٠٨) : لايجب غسل الشعر إلا ما يعد من توابع البدن فلايجب غسل الشعر إذا كان طويلاً .

(مسألة ٣٠٩) : الغسل الترتيبى أفضل من الارتماسى .

(مسألة ٣١٠) : لو قصد أن لايدفع الاجره لصاحب الحمام أو قصد تأجيل الاجره مع عدم العلم برضاه فغسله باطل و إن استرضاه بعد ذلك .

(مسألة ٣١١) :

إذا رضى صاحب الحمام بتأجيل الاجره و كان الغاسل قاصداً لعدم دفعها أو دفعها من المال الحرام فغسله مشكل إلا إذا علم رضائه بذلك .

(مسألة ٣١٢) : لو قصد دفع الاجره من مال غير مخمس فغسله باطل إلا مع رضاء صاحب الحمام بذلك .

(مسألة ٣١٣) : من غسل مخرج الغائط فى خزانه الحمام و شك فى رضاء صاحب الحمام فى اغتساله بعد ذلك فغسله باطل إلا مع استرضائه قبل الغسل .

(مسألة ٣١٤) : من شك فى أنه اغتسل أم لا يجب عليه الغسل أما لو شك بعد الغسل فى صحته فلا يجب الاعاده .

(مسألة ٣١٥) : من أحدث بالحدث الاصغر فى أثناء الغسل فالاقوى كفايه إتمام الغسل و الاتيان بالوضوء بعده و إن كان الاحوط إعادة الغسل بقصد ما فى الذمه و الاتيان بالوضوء بعده .

(مسألة ٣١٦) : إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فانكشف ضيقه إلا بمقدار الغسل و ركعه واحده من الصلاه فغسله صحيح و إن كان الوقت أقل من ذلك فغسله باطل على المشهور إذا كان بقصد الصلاه الادائى و إن قصد ما فى الذمه أو قصد القربه المطلقه فغسله صحيح لكن الاقوى الصحه مطلقاً إذا تمشى منه قصد القربه .

(مسألة ٣١٧) : إذا شك الجنب فى أنه اغتسل أم لا فصلاته الماضيه صحيحه و يجب عليه الغسل للصلوات الاتيه .

(مسألة ٣١٨) : إذا اجتمع عليه أغسال واجبه متعدده يكفى غسل واحد بنيه المجموع و كذا إذا نوى غسل الجنابه يكفى عن الجميع .

(مسألة ٣١٩) : إذا كتب على موضع من بدنه آيه قرآنيه أو اسم الله تعالى لا يجوز له مسه أثناء الغسل أو الوضوء بل يجب عليه محوه أو إيصال الماء إليه بآله أو

الغسل أو الوضوء ارتماساً .

(مسألة ٣٢٠) : لا يكفي الغسل عن الوضوء إلا غسل الجنابه و إن اغتسل لغير الجنابه فلا بد من ضم الوضوء إليه أيضاً .

المقصد الثاني: الحيض

و سببه خروج دم الحيض

(مسألة ٣٢١) : الحيض كل دم يخرج من رحم المرأة في كل شهر أياماً و يطلق على المرأة في هذه الحال اسم الحائض .

(مسألة ٣٢٢) : دم الحيض في أكثر الاوقات أحمر غليظ حار يخرج بحرقه و دفع كما أن دم الاستحاضه في الاغلب أصفر بارد يخرج بفتور .

(مسألة ٣٢٣) : هذه الصفات غالبية و في مقام الاشتباه يرجع إلى العلامات التي سوف تأتي .

(مسألة ٣٢٤) : كل دم تراه الصبيه قبل بلوغها ليس بحيض و إن توفرت فيه صفات الحيض سواء كانت قرشيه أم لا و كذا كل دم تراه المرأة بعد اليأس .

(مسألة ٣٢٥) : تيأس المرأة بإكمال ستين إن كانت قرشيه و خمسين إن كانت غيرها .

(مسألة ٣٢٦) : المشكوك كونها قرشيه يجب عليها الاحتياط بالاتيان بأعمال المستحاضه و تروك الحيض .

(مسألة ٣٢٧) : المشكوك البلوغ يحكم بعدمه و كذا المشكوك في يأسها .

(مسألة ٣٢٨) : المرأة الحامل يحتمل أن ترى الحيض .

(مسألة ٣٢٩) : أقل مدة الحيض ثلاثه أيام و أكثرها عشره أيام .

(مسألة ٣٣٠) : إذا اشتبه دم الحيض بدم البكاره كما إذا افتضت البكر فسال منها دم كثير لا ينقطع فشك في أنه من الحيض أو البكاره فتختبر بإدخال قطنه في محل الدم و تصبر قليلاً فإن خرجت مطوقه فهو دم البكاره حتى لو توفرت فيه صفات الحيض و إن كانت منغمسه فهو الحيض .

(مسألة ٣٣١) : من لم تتمكن من العمليه المذكوره في المسأله السابقه ترجع إلى حالتها السابقه

من طهر أو حيض . و مع الجهل بها تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أفعال الطاهر .

(مسألة ٣٣٢) : يكفى وجود الدم فى الايام الثلاثه و لو كان فى باطن الفرج . فلو انقطع و لو بلحظه فى الايام الثلاثه حتى من الباطن فلا يكون حيضاً .

(مسألة ٣٣٣) : لا يعتبر وجود الدم فى الليله الاولى من الايام الثلاثه و الليله الرابعه بل يكفى وجود الدم فى الليله الثانيه و الثالثه .

(مسألة ٣٣٤) : يكفى فى تحقق الثلاثه أيام وجود الدم فى أى ساعه من النهار فى اليوم الاول و استمراره إلى تلك أيام و انقطع ثم رأته يوم العاشر و لم يتجاوز عن اليوم العاشر فمجموع الدم و النقاء المتخلل يكون بحكم الحيض .

(مسألة ٣٣٥) : إذا رأت الدم ثلاثه أيام و انقطع ثم رأته يوم العاشر و لم يتجاوز عن اليوم العاشر فمجموع الدم و النقاء المتخلل يكون بحكم الحيض .

(مسألة ٣٣٦) : لو رأت الدم و كان أكثر من ثلاثه أيام و أقل من العشره و لم يتميز أنه دم حيض أو جروح أو قروح فإذا اطمئت أنه دم حيض تجعله حيضاً .

(مسألة ٣٣٧) : الاحوط الوجوبى الجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضه عند تردد الدم بين الجرح و الحيض .

(مسألة ٣٣٨) : لو رأت الدم المردد بين الحيض و النفاس إذا توفر فيه شرائط الحيض يحكم بالحيض .

(مسألة ٣٣٩) : لو رأت الدم أقل من ثلاثه أيام و انقطع ثم رأته بعد انقضاء العشره ثلاثه أيام فالدم الثانى حيض لا الاول و إن كان الدم الاول فى الايام العاده الشهرية .

فصل: فى أحكام الحائض

(مسألة ٣٤٠) : يحرم على الحائض الامور التاليه

الاول : جميع العبادات التي يشترط فيها الطهاره كالصلاه و الصوم و الطواف و الاعتكاف دون ما لايشترط بها كصلاه الميت .

الثانى : كل ما يحرم على الجنب .

الثالث : الجماع ، و لو كان بمقدار الحشفه و لم يخرج المنى بل الاحوط الوجوبى ترك الاقل من الحشفه .

(مسأله ٣٤١) : يكره شديداً وطيبها فى الدبر على الاقوى .

(مسأله ٣٤٢) : الجماع فى الايام التى تجعلها المرأه حيضاً لنفسها حرام و إن لم يعلم بأنه فى الواقع حيض .

(مسأله ٣٤٣) : الاحتياط الوجوبى الكفاره عن الوطى على الزوج دون الزوجه .

(مسأله ٣٤٤) : لاكفاره عليه مع جهله بالحيض .

(مسأله ٣٤٥) : مقدار الكفاره فى الثلث الاول من أيام الحيض دينار من ذهب و نصفه فى الوسط و ربعه فى الاخير .

(مسأله ٣٤٦) : الجماع فى كل من الحالات الثلاث يقتضى دفع الكفارات الثلاث .

(مسأله ٣٤٧) : يكفى فى إعطاء الكفاره قيمه الدينار و لايجب دفع عينه .

(مسأله ٣٤٨) : لو اختلفت قيمه الدينار من يوم الوطى إلى يوم الدفع فالميزان قيمه يوم الدفع .

(مسأله ٣٤٩) : من كرر الجماع فى حال الحيض فلاحتياط الوجوبى دفع الكفاره متعدده .

(مسأله ٣٥٠) : يقبل قول المرأه فى الحيض أو الطهر أما لو ادعت الحيض ثلاث مرات فى شهر واحد فلا بد من السؤال عن النساء المطلعه بحالها عن صحه دعواها .

(مسأله ٣٥١) : لو حاضت فى أثناء الصلاه فصلاتها باطله .

(مسأله ٣٥٢) : لو شككت فى أثناء الصلاه بطروء الحيض يحكم بصحه صلاتها و لكن لو علمت بعدها بوجود الحيض فى الاثناء فصلاتها باطله .

(مسأله ٣٥٣) : من طهرت من الحيض يجب عليها الغسل للعبادات المشروطه بالطهاره .

(مسأله ٣٥٤)

: لا يكفي الغسل وحده للعبادات بل لابد من انضمام الوضوء إليه مقدماً عليه أو مؤخراً و الاحسن التقديم .

(مسألة ٣٥٥) : صحه الصلاق مشروطه بالنقاء لا بالغسل فلو طهرت من الدم و لم تغتسل بعد صح طلاقها .

(مسألة ٣٥٦) : يجوز و طى الزوجه بعد نقائها و لو قبل الغسل و الاحتياط الاستحبابى تقديم الغسل و الاحتياط الوجوبى غسل الموضوع قبل الوطى و أما الامور المحرمه عليها حال الحيض كدخول المسجد و مس كتابه

القرآن لا تحل عليها إلا بعد الغسل .

(مسألة ٣٥٧) : لا يصح طلاقها حال الحيض بالشروط الاتيه :

١ أن تكون مدخولاً بها .

٢ أن لا تكون حاملاً .

٣ أن يكون زوجها متمكناً من استعمال حالها بسهولة سواء كان حاضراً أو غائباً فلو لم تكن مدخولاً بها أو كانت حاملاً أو كان زوجها غير متمكن من استعمال حالها صح طلاقه .

(مسألة ٣٥٨) : يجب الغسل من حدث الحيض فى إتيان كل عمل مشروط بالطهاره .

(مسألة ٣٥٩) : غسل الحيض كغسل الجنابه فى الكيفيه و الاحكام إلا أنه لايجزى عن الوضوء كما مر .

(مسألة ٣٦٠) : يجب عليها قضاء ما تركته فى حال الحيض من الصيام الواجب دون الصلاه .

(مسألة ٣٦١) : يستحب للحائض التنظيف و تبديل القطنه و الخرقه و الوضوء فى أوقات الصلاه و الجلوس فى مصلاها و ذكر الله تعالى و الصلاه على النبى (صلى الله عليه وآله) و الاولى اختيار التسيحات الاربع و من لم تتمكن من الوضوء تيمم رجاء و لاتفصل بين الوضوء أو التيمم و بين الذكر .

(مسألة ٣٦٢) : ينتقض هذا الوضوء أو التيمم بالنواقض المعهوده .

(مسألة ٣٦٣) : مكروهات الحائض أمور :

١ الخضاب بالحناء أو غيرها

٢ قراءه القرآن و لو أقل من سبع آيات .

٣ حمل القرآن .

٤ مس هامش القرآن و بين سطوره بشرط عدم مس الخط و الاحرام .

ملاحظه :

و قد ذكرنا أقسام الحيض من الوقتيه و العديديه و الوقتيه فقط و العديديه فقط و المبتدئه و الناسيه و المضطربه فى الرساله المسماه بدروس الحيض و الاستحاضه و النفاس فراجع .

المقصد الثالث: الاستحاضه

(مسأله ٣٦٤) : دم الاستحاضه فى الاغلب أصفر بارد رقيق يخرج بفتور من غير قوه و دفع و حرقة ، و ربما يخرج بحرقة و قوه و دفع و غلظه و يكون لونه أحمر أو أسود و لا حد لقليله و لا لكثيره .

(مسأله ٣٦٥) : كل دم تراه المرأه قبل البلوغ أو بعد اليأس أو كانت أقل من ثلاثه أيام أو أكثر من عشره أيام و لم يكن دم قرح و لا جرح و لا نفاس و لا بكاره فهو محكوم بالاستحاضه .

(مسأله ٣٦٦) : الاستحاضه تنقسم إلى ثلاثه اقسام:

ألف القليله ، و هى التى يلوث دمها القطنه و لا يغمسها .

ب المتوسطه و هى التى يغمس دمها القطنه ولو من بعض جوانبها و لا يسيل منها إلى الخرقه .

ج الكثيره ، و هى التى يغمس دمها القطنه و يسيل منها إلى الخرقه .

(مسأله ٣٦٧) : يجب على المستحاضه اختبار حالها فى وقت كل صلاه بإدخال قطنه فى الموضع المتعارف و الصبر قليلاً لتعلم أنها من أى الاقسام و لا يكفى الاختبار قبل الوقت إلا إذا علمت بعدم تغير حالها إلى الوقت .

(مسأله ٣٦٨) : يجب فى الاستحاضه القليله تبديل القطنه أو تطهيرها و الوضوء لكل صلاه و

غسل ظاهر الفرج إن وصل الدم إليه .

(مسألة ٣٦٩) : يجب في الاستحاضه المتوسطه غسل واحد لصلاه الصبح ، بل لكل صلاه حدث قبلها أو في أثناءها ، مثلاً إذا حدث بعد صلاه الصبح يجب للظهرين ، و إذا حدثت بعدهما يجب للعشائين ، هذا مضافاً إلى ما ذكر في الاستحاضه القليله من الوضوء و تجديد القطنه أو تطهيرها لكل صلاه .

(مسألة ٣٧٠) : يجب في الاستحاضه الكثيره مضافاً إلى تجديد القطنه أو تبديلها و الغسل لصلاه الصبح غسلان آخران :

أحدها : للظهرين تجمع بينهما .

و الثانى : للعشائين تجمع بينهما .

(مسألة ٣٧١) : إذا حدثت الكثيره بعد صلاه الصبح يجب عليها غسلان فقط للظهرين و العشائين .

(مسألة ٣٧٢) : الجمع بين الصلاتين رخصه و ليس بواجب فلو لم تجمع بينهما يجب عليها الغسل لكل صلاه .

(مسألة ٣٧٣) : الاستحاضه القليله حدث أصغر كالبول .

(مسألة ٣٧٤) : يجب بعد الوضوء أو الغسل ،المبادره إلى الصلاه إذا لم ينقطع الدم بعدهما أو خافت عوده قبل الصلاه أو أثناءها نعم إذا توضأت و اغتسلت فى أول الوقت مثلاً وانقطع الدم حين الشروع فى الوضوء أو الغسل جاز تأخير الصلاه .

(مسألة ٣٧٥) : إذا علمت أن لها فتره تسع الطهاره و الصلاه فالاحوط الوجوبى تأخير الصلاه إليها و إذا صلّت قبلها فالاحوط الاعاده .

(مسألة ٣٧٦) : يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم مع عدم خوف الضرر و ذلك بحشو الفرج بقطنه أو نحوها و شدّها بخرقه أو غيرها ، فلو خرج الدم لتقصيرها فى الشد أعادت الصلاه و الغسل . نعم لو كان خرج الدم لغلبه لا لتقصير منها فى التحفيظ فلا بأس .

(مسألة ٣٧٧)

: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا أتت بأغسالها كانت بحكم الطاهره فيجوز لها المكث في المساجد و قراءه العزائم و وطبها و إن أخلت بسائر وظائفها مثل تغيير القطنه .

(مسأله ٣٧٨) : المستحاضه تجب عليها صلاه الايات .

(مسأله ٣٧٩) : إذا أحدثت بالحدث الاصغر أثناء الغسل لا يضر بغسلها .

المقصد الرابع : النفاس

(مسأله ٣٨٠) : دم النفاس هو دم الولاده معها أو بعدها على نحو يعلم استناد خروج الدم إليها وأن يكون قبل انقضاء عشره أيام من حين الولاده سواء كان الولد تام الخلقه أم لا كالسقط وإن لم تلج فيه الروح بل ولو كان مضغه أو علقه إذا صدق عليها الولاده و السقط و إلا فمحل إشكال و لا بد من العالم بكونها مبدء نشوء إنسان و مع السك يكتفى بشهاده أربع بشهاده أربع قوابل و إلا فلا يحكم بالنفاس .

(مسأله ٣٨١) : الدم الخارج قبل الولاده ليس بنفاس كما أن الخارج بعد عشره أيام من حين الولاده ليس بنفاس .

(مسأله ٣٨٢) : ليس لاقل النفاس حد فيمكن أن يكون لحظه بين العشره و أكثره عشره أيام من حين الولاده .

(مسأله ٣٨٣) : لو لم تر النفساء دمًا أصلاً أو رأته بعد العشره من حين الولاده فلانفاس لها .

(مسأله ٣٨٤) : أحكام النفساء كأحكام الحائض في الواجبات و المحرمات و إن كان بعضها احتياط و جوبى إلا في إعطاء كفاره الوطى فإن احتياظه استحبابى .

احكام المحتضر صلاه الميت غسل الميت

الكفن الدفن غسل مس الميت

المقصد الخامس : فى ما يتعلق بالاموات

الفصل الاول : فى من ظهرت عنده أمارات الموت

(مسأله ٣٨٥) : يجب على من ظهرت عنده أمارات الموت أداء الحقوق الواجبه الراجعه إلى الناس أو إلى البارى تعالى فالاول كرد الامانات التى عنده أو الايضاء بها إذا اطمئن بالوصى و الثانى كقضاء الواجبات و التوبه عن المعاصى .

(مسأله ٣٨٦) : حقيقه التوبه الندامه و الرجوع إلى الله و هى من الامور القليله و إن كان الاحوط التلطف بكلمه: استغفر الله أيضاً و المرتبه الكامله منها ، ذكرها أمير المؤمنين (عليه السلام)

(مسأله ٣٨٧) : إذا كان عليه واجب لايقبل النيابة حال الحياه كالحج

و الصلاة و الصوم فيجب التبادر بأدائها و إن لم يتمكن فيجب الايضاء بها إذا كان له مال ، و فيما يجب على الولد كالصلاه و الصوم يتخير بين إعلامه و الايضاء به .

(مسأله ٣٨٨) : لايجب عليه نصب القيم على أطفاله الصغار إذا كان تركه تضييعاً لهم و لحقوقهم و يجب أن يكون القيم أميناً .

الفصل الثاني : في الاحتضار

(مسأله ٣٨٩) : يجب توجيه المحتضر المسلم إلى القبلة بأن يلقى على ظهره و يجعل باطن قدميه و وجهه إلى القبلة بشكل لو جلس كان وجهه إليها رجلاً كان أو امرأه صغيراً كان أو كبيراً .

(مسأله ٣٩٠) : الاحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية التي ذكرناها في جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل و أما في فتره ما بعد الغسل إلى الدفن فالاولى و ضعه بنحو ما يوضع حال الصلاه عليه .

(مسأله ٣٩١) : توجيه المحتضر واجب كفائي و معنى الواجب الكفائي أنه إذا قام به شخص سقط عن الجميع و إلا أثم الجميع .

(مسأله ٣٩٢) : المشهور بين العلماء (رضوان الله عليهم) استحباب أمور عند الاحتضار .

اولاً :نقل المحتضر إلى مصلاه إن اشتد عليه النزاع ليسهل عليه .

ثانياً :تلقينه الشهادات و الاقرار بالائمه (عليهم السلام) .

ثالثاً :تلقينه الاعتقادات الحقه و تلقينه كلمات الفرج بشكل يفهما .

رابعاً :قراءه سوره ياسين و الصافات لكي يسهل عليه .

كما يكره :

ألف أن يحضره جنب أو حائض .

ب أن يمس حال النزاع .

(مسأله ٣٩٣) : يستحب بعد الموت أمور:

١ تغميض عينيه و تطبيق فمه .

٢ شد فكيه .

٣ مد يديه و وضعهما إلى جنبيه .

٤ مد رجليه .

٥ تغطيته بثوب .

٦ الاسراج فى مكان الموت إن مات ليلاً .

٧ إعلام

المؤمنين بموته للقيام بتشييعه .

٨ التعجيل في دفنه ، إلا إذا لم يعلم موته فينتظر حتى اليقين .

(مسألة ٣٩٤) : يكره تثقيب الميت بوضع حديد أو نحوها على بطنه و أن يترك وحده ، و حضور الجنب و الحائض عنده ، و كثره الكلام ، و كثره البكاء و أن تختلى به النساء .

الفصل الثالث : في غسل الميت

(مسألة ٣٩٥) : غسل الميت واجب كفاً ، و قد مر تعريفه .

(مسألة ٣٩٦) : إذا كان الغاسل غير الولي فلا بد من إذن الولي .

(مسألة ٣٩٧) : مراتب الاولياء على الترتيب الاتي :

١ الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها .

٢ المالك أولى بعبده و أمته من غيره .

٣ الابوان فالاولاد .

٤ الاجداد فالاخوه .

٥ الاعمام فالاخوال .

٦ مولى المعتق (و هو من ملك عبداً ثم أعتقه) .

٧ ضامن الجريه (و هو من عاقد غيره على أن يتحمل كل منهما جنايه الاخر بشرائطه المذكوره في محله) .

٨ الحاكم الشرعى .

٩ عدول المؤمنين .

(مسألة ٣٩٨) : البالغ في كل طبقه مقدم على غيره ، و الذكر مقدم على الانثى .

(مسألة ٣٩٩) : الاولاد في كل طبقه يقومون مقام آبائهم .

(مسألة ٤٠٠) : يجب غسل كل ميت مسلم و لو كان مخالفاً ، و لا يجوز تغسيل الكافر و من بحكمه من المسلمين ، كالتواصب ، و الخوارج ، و الغلاه .

(مسأله ٤٠١) : النواصب هم الذين يتظاهرون بعبادته الائمه المعصومين (عليهم السلام) ، و الخوارج من خرج على إمام معصوم كأهل النهروان ، و الغلاة من رفعوا الائمه إلى مصاف الألوهيه و خرجوا بهم عن مرتبه الانسانيه .

(مسأله ٤٠٢) : أطفال المسلمين حتى ولد الزنا بحكم آبائهم فى وجوب تغسيلهم ، بل و كذا السقط

إذا تم له أربعة أشهر ، و إن كان أقل من ذلك فلا يجوز تغسيله بل يلف بخرقه و يدفن .

(مسألة ٤٠٣) : يشترط المماثلة بين الميت و المغسل ، فلاتغسل المرأة رجلاً و لالعكس ، إلا الزوج و الزوجه ، فيجوز لكل منهما تغسيل الاخر حتى مع وجود المماثل .

(مسألة ٤٠٤) : يجوز لكل من الرجل و المرأة تغسيل الطفل الذين لايزيد عمره على ثلاث سنين .

(مسألة ٤٠٥) : يعتبر فى المغسل توفر الامور التاليه :

أولاً : الاسلام .

ثانياً : الايمان .

ثالثاً : البلوغ .

رابعاً : العقل .

خامساً : قصد القربه .

(مسألة ٤٠٦) : يجب أولاً- إزاله النجاسه عن بدن الميت ، و الاقوى كفايه غسل كل عضو قبل الشروع فى غسله ، و إن كان الاحوط الاستجابى تطهير تمام الجسد قبل الشروع فى الغسل .

(مسألة ٤٠٧) : يجب تغسيل الميت بثلاثه أغسال بالترتيب التالى :

أولاً : غسله بماء السدر .

و ثانياً : بماء الكافور .

و ثالثاً : بالماء الخالص .

(مسألة ٤٠٨) : كيفيه الغسل فى الاغسال الثلاثه كغسل الجنابه الترتيبى ، فيبدأ اولاً- بالرأس و الرقبه ، ثم الطرف الايمن ، ثم الجانب الايسر .

(مسألة ٤٠٩) : يجوز فى غسل كل عضو من الاعضاء الثلاثه فى الاغسال الثلاثه لمس العضو فى الماء الكثير .

(مسألة ٤١٠) : يعتبر فى كل من السدر و الكافور أن لا يكون كثيراً بمقدار يخرج الماء عن الاطلاق ، و لا قليلاً

بحيث لا يصدق أنه مخلوط .

(مسأله ٤١١) : يشترط فى التغميل أمور :

١ إزاله الحاجب و المانع عن وصول الماء إلى البشره :

٢ طهاره الماء .

٣ إباحه الماء .

٤ إباحه الصدر و الكافور .

٥ إباحه الفضاء الذى يقع فيه الغسل

٦ إباحه مجرى الغساله .

٧ إباحه المكان الذى يوضع عليه الميت ، كالسده فإنه أيضاً مجرى الغساله .

(مسأله ٤١٢): لو مات الحاج أو المتعمر فى حال الاحرام فلا يغسل بالكافور ، بل يغسل بالماء الخالص عوضاً عنه .

(مسأله ٤١٣): لو لم يوجد المماثل للميت فيغسله المخالف من أرحامه ولو كان رضاعياً .

(مسأله ٤١٤): يجب ستر عوره الميت عند الغسل إلا فى الزوجين .

(مسأله ٤١٥): الافضل أن يكون الميت حال الغسل عارياً إلا العورتين .

(مسأله ٤١٦): لا يجوز النظر إلى عوره الميت ولكنه لا يبطل الغسل .

(مسأله ٤١٧): من مات حال الجنابه أو الحيض يكفيه غسل الميت عنهما .

(مسأله ٤١٨): يجب التيمم عند فقد الماء أو تعذر استعماله و يكفى تيمم واحد عن الاغسال الثلاثه و لا ينبغي ترك الاحتياط بثلاثه تيممات .

(مسأله ٤١٩): يجب أن يكون التيمم بيدي الحى: بأن يضرب يديه على الارض و يسمح بهما وجه الميت و ظهر يديه ، و الاحتياط الوجوبى أن يتيمم بيدي الميت أيضاً ، مع الامكان .

الفصل الرابع : فى تكفين الميت

(مسأله ٤٢٠): تكفين الميت واجب كفاي ، و قد تقدم تفسيره .

(مسأله ٤٢١): يجب تكفين الميت المسلم بثلاثه أثواب :

الاول : مئزر يستر ما بين السره والركبه والاولى أن يستر من الصدر إلى فوق القدم .

الثانى : قميص يستر من المنكبين إلى نصف الساق والاولى وصوله إلى ظهر القدم و الاحوط أن لا يحتسب زياده الكفن على صغار الورثه .

الثالث : إزار يغطى تمام البدن ، و يجب أن يكون طوله زائداً على الجسد بمقدار يمكن عقده من طرف الرأس و الرجلين ، و أن يكون عرضه بمقدار يمكن

أن يوضع أحد الجانبين على الآخر و يلف عليه .

(مسألة ٤٢٢) : القدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة مقدماً على الديون و الوصايا و الميراث .

(مسألة ٤٢٣) : كفن الزوجه على زوجها ولو كانت غنيه ، و أما مصارف تجهيزها فليس على زوجها و إن كان أحوط .

(مسألة ٤٢٤) : كفن المملوك على سيده .

(مسألة ٤٢٥) : لو أوصى أن يخرج مقدار المستحب من الكفن من ثلث ماله ينفذ .

(مسألة ٤٢٦) : لو لم يوص الميت بإخراج الكفن من الثلث يخرج من الاصل ، كما مر ، و يشتري بأقل قيمه ، ولا- يجب على الورثة إجازة المقدار الزايد من سهامهم .

(مسألة ٤٢٧) : كفن الميت ليس على أقربائه ولو كان واجب النفقه .

(مسألة ٤٢٨) : كفن الميت لا بد أن لا يكون رقيقاً بحيث يحكى البدن ، نعم يكفى أن يكون مجموع القطع الثلاث ساتراً .

(مسألة ٤٢٩) : يشترط فى كفن الميت توفر أمور :

١ أن لا يكون رقيقاً بحيث يحكى البدن كما مر .

٢ أن لا يكون مغصوباً .

٣ أن لا يكون من الحرير الخالص .

٤ أن لا يكون مذهباً .

٥ أن لا يكون من الميته و لا من غير مأكول اللحم جلداً و شعراً و وبراً .

٦ لو تنجس الكفن إما من نجاسه الميت أو الخارج فمع الامكان يجب تطهيره ، أو قرضه ما لم يخل بالمقدار الواجب . و إلا فلا بد من تبديله .

(مسألة ٤٣٠) : يستحب لكل أحد أن يهيا كفنه و الصدر و الكافور قبل موته .

(مسألة ٤٣١) : قد ذكر العلماء فى مستحبات الكفن أموراً :

١ العمامه للرجل ، و يكفى فيها المسمى طولاً و عرضاً

٢ المقنعه للمرأة بدلاً عن العمامه مع كفايه المسمى .

٣ لفافه لثدييها .

٤ خرقة يشد بها وسطه ، رجلاً كان أو امرأة .

٥ خرقة أخرى لفخذيها .

٦ لفافه أخرى فوق اللفافه الواجبه .

٧ جعل شى من القطن أو نحوه بين رجليه ، بحيث يستر عورتيه . و وضع شىء من الحنوط عليه ، ولو خيف خروج شىء من دبره أو دم من منخريه يحشيها بالقطنه .

٨ إجاده الكفن .

٩ أن يكون من القطن .

١٠ أن يكون أبيض .

١١ أن يكون من الثوب الذى أحرم أو صلى فيه .

١٢ أن يلقى عليه شىء من الكافور و الذريره (١) .

١٣ أن يجعل طرف الايمن من اللفاف على الايسر و بالعكس .

١٤ أن يخاط الكفن بخيوطه لو احتاج إلى الخياطه .

١٥ أن يكون المباشر للتكفين على طهاره .

١٦ أن يكتب على حاشيه الكفن الواجب و المستحب بل العمامه اسمه و اسم أبيه (فلان بن فلان) يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أنّ محمداً (ص) رسول الله ، و أنّ علياً و الحسن و الحسين و علياً و محمداً و جعفرأ و موسى و علياً و محمداً و علياً و الحسن و الحججه القائم أولياء الله و أوصياء رسول الله أئمتى و أنّ البعث و الثواب و العقاب حق .

١٧ أن يكتب على كفنه القرآن و الجوشن الكبير و الصغير .

(مسأله ٤٣٢) : قد عد من مكروهات الكفن أمور :

١ قطعه بالحديد .

٢ أن يصنع له الاكمام و الازرار فلا بأس بما كان فيه من قبل .

٣ بلّ الخيوط التي يخاط به بريقه .

٤ تطيبه و تبخيره بغير الكافور و الذريه .

٥ أن يكون أسود

٦ الكتابه عليه بالسواد .

٧ المماكسه فى شراء الكفن .

٨ جعل العمامه بلا حنك .

٩ كونه وسخاً غير نظيف .

١٠ أن يكون مخيظاً .

الفصل الخامس : فى التحنيط

(مسأله ٤٣٣) : يجب تحنيط الميت بعد الغسل أو التيمم و هو إمساس مساجده السبعه (و هى: الجبهه و باطن اليدين و الركبتان و إبهام الرجلين) بالكافور ، و يكفى المسمى و الاحوط و جوباً الابتداء بالجبهه .

(مسأله ٤٣٤) : لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه .

(مسأله ٤٣٥) : الاولى تحنيط الميت قبل التكتين و إن جاز بعده و فى أثناؤه .

١ الذريه نوع من الطيب و فى المجمع فتاه قصب الطيب .

(مسأله ٤٣٦) : لا فرق فى وجوب التحنيط بين الصغير و الكبير و الانثى و الخثنى و المذكر و الحر و العبد .

(مسأله ٤٣٧) : لو مات الحاج أو المعتمر فى حال الاحرام قبل الطواف لا يجوز تحنيطه .

(مسأله ٤٣٨) : إذا ماتت المرأه فى حال عدّه الوفاه يجب تحنيطها و إن حرم عليها التطيب فى حال حياتها .

(مسأله ٤٣٩) : الاحوط (وجوباً) ترك تطيب الميت بالمسك و العنبر و العود و العطور الاخرى .

(مسأله ٤٤٠) : لو لم يوجد الكافور ، أو وجد بمقدار الغسل فقط سقط التحنيط ، و لا يقوم عوضاً عنه طيب آخر ولو فى حال الضروره .

(مسأله ٤٤١) : لو زاد الكافور عن الغسل و لا يكفى لامساس المساجد السبعه فالاحوط (وجوباً) تقديم الجبهه على غيرها .

فروع فى مستحبات التحنيط و مكروهاته:

(مسأله ٤٤٢) : يستحب إمساس طرف الانف و مفاصله .

(مسأله ۴۴۳): الافضل أن يكون مقدار الكافور وزناً ثلاثة عشر درهماً و ثلث ، و هو يعادل سبعة مثاقيل و

حمصتين تقريباً .

(مسألة ٤٤٤): يستحب خلط الكافور بشيء من التربة الحسينيه ، بمقدار لا يخرج عن اسم الكافور ، ولكن لا يمسح به المواضع المنافيه للاحترام .

(مسألة ٤٤٥): فى بعض الاخبار النهى عن إدخال الكافور فى عين الميت أو أنفه أو أذنه .

الفصل السادس : فى الجريدتين

(مسألة ٤٤٦): يستحب أكيداً وضع جريدتين رطبتين مع الميت ، صغيراً كان أو كبيراً .

(مسألة ٤٤٧): الاولى أن تكون الجريدتان من النخل و إن لم يوجد فممن السدر ثم من الخلاف (الصفصاف) أو الرمان ثم من كل عود رطب .

(مسألة ٤٤٨): لا تكفى الجريده اليابسه .

(مسألة ٤٤٩): الاولى أن يكون طول الجريده بمقدار ذراع اليد .

(مسألة ٤٥٠): كيفيه وضع الجريدتين: أن توضع احدهما فى الجانب الايمن من الترقوه إلى حيث تبلغ ملتصقه بجسده ، و الاخرى فى الجانب الايسر من الترقوه إلى حيث تنتهى تحت اللفافه و فوق القميص .

(مسألة ٤٥١): الاولى كتابه اسم الميت و أبيه و أنه يشهد الشهادتين و أن الائمه من بعد النبى (صلى الله عليه وآله) أوصياؤه .

الفصل السابع : فى التشيع

(مسألة ٤٥٢): يستحب إعلام المؤمنين و إخبارهم لكى يحضروا لتشييعه و الصلاه عليه و الاستغفار له ، كما و يحتسب للمؤمنين المبادره إلى ذلك ، و الاخبار فى فضله كثيره و متطافره ففى بعضها من شيع مؤمناً لكل قدم مائتا ألف حسنه و يمحي عنه مائه ألف سيئه و يرفع له مائتا ألف درجه ، و إن صلى عليه يشيعه حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له عند موته .

(مسألة ٤٥٣): و قد ذكر فى مستحبات التشيع أمور:

١ قول إنا لله و إنا إليه راجعون (عند رؤيه الجنازه) .

الله اكبر ، هذا ما وعدنا الله و رسوله ، و صدق الله و رسوله .

اللهم زدنا ايماناً و تسليمًا .

الحمد لله الذى تعزّز بالقدره و قهر عباده بالموت و الفناء . و غيرها من الادعيه .

٢ أن يقول حين حمل الجنازه ، بسم الله و بالله و

صلى الله على محمد و آل محمد ، اللهم اغفر للمؤمنين و للمؤمنات .

٣ أن يمشى و لا يركب إلا لعذر .

٤ أن يحملوا على أكتافهم .

٥ أن يكون المشيع خاشعاً متفكراً متصوراً أنه هو المحمول .

٦ أن يمشى خلف الجنازه ، أو طرفيها ، و لا يمشى أمامها .

٧ أن يلقي عليها ثوباً غير مزين .

٨ أن يكون حامل الجنازه أربعه .

٩ تربيع الشخص الواحد و هو حملة من جوانبها الأربعة و الأولى الابتداء بيمين الجنازه يضعها على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيمن يضعها على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيسر يضعها على عاتقه الأيسر ثم ينتقل إلى مقدمها الأيسر واضعاً لها على عاتقه الأيسر .

١٠ أن يكون صاحب المصيبة حافياً بلا رداء أو يغير زيّه بحيث يعلم أنه صاحب المصيبة .

(مسأله ٤٥٤) : و قد ذكروا فى مكروهات التشيع أموراً:

١ الضحك و اللعب و اللهو .

٢ المشى بلا رداء من غير صاحب المصيبة .

٣ الكلام بغير ذكر الله و الدعاء و الاستغفار .

٤ اشتراك النساء فى التشيع .

٥ الاسراع فى المشى على وجه ينافى الرفق بالميت .

٦ ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى .

٧ أن يقول المصاب : «ترحموا عليه» أو «استغفروا له» و أمثال ذلك .

٨ حمل النار خلف الجنازه كالمجمره و ما أشبهها إلا فى الليل .

٩ قيام الجالس عند مرور الجنازه عليه .

الفصل الثامن : فى صلاه الميت

(مسأله ٤٥٥) : صلاه الميت واجب كفايى .

تجب الصلاه على المسلم وجوباً كفايياً أو من بحكمه كالطفل الذى أحد أبويه مسلم .

(مسأله ٤٥٦) : لا تجب الصلاه على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين .

(مسأله ٤٥٧) : محل الصلاه بعد إتمام الغسل و التكفين و الحنوط فلا تجزى

قبلها ولو كان ناسياً أو جاهلاً .

(مسألة ٤٥٨) : يعتبر في صلاة الميت الامور التاليه:

١ النيه .

٢ قرب الجنازه إلى المصلى إلا في الجماعه فلا يضر بعد المأمومين عنها .

٣ وضع الميت أمام المصلى ، إلا أن يكون مأموماً و استطال الصف من جانبيه و خرج عن مواجهه الجنازه ، فلا يضر ذلك .

٤ قصد القربه .

٥ استقبال المصلى إلى القبله .

٦ أن يكون الميت مستلقياً على ظهره .

٧ أن يكون رأس الميت إلى يمين المصلى و رجلاه إلى يساره .

٨ عدم الحائل بينهما من ستر أو جدار و لا يضر الستر بمثل التابوت .

٩ أن يكون المصلى قائماً و مع عدم إمكان القيام فيصلى من جلوس .

١٠ أن يعين الميت في صورته التعدد .

١١ أن لا يكون مكان المصلى غصبياً على الاحوط .

١٢ إستواء مكان المصلى مع موضع الميت و لا يضر التفاوت القليل في الانخفاض و الارتفاع .

١٣ إذن الولي ، و لو تعدد الاولياء في مرتبه واحده و جب الاستئذان من الجميع ، و قد مر عليك ذكر مراتب الاولياء .

١٤ ستر عوره الميت بأى شىء كان ، لو لم يوجد له كفن .

(مسألة ٤٥٩) : لا يعتبر في صلاة الميت الطهاره من الحدث و الخبث ، و إباحه اللباس و طهارته ، و الاحوط (استحباباً) مراعاة كل ما يعتبر في بقيه الصلوات .

(مسألة ٤٦٠) : لو أوصى أن يصلى عليه شخص معين فالاحوط (وجوباً) الاستئذان من الولي ، و يجب الاذن على الولي حينئذ .

(مسألة ٤٦١) : لو شك في أنه صلى عليه أو لا و جب عليه الصلاه .

(مسأله ٤٦٢): إذا صلّى على الميت و شك في صحتها بنى على الصحة و لا تجب الاعاده .

(مسأله

(٤٦٣): لو اعتقد شخص بطلان الصلاة ، من جهه مخالفه رأيه لرأى المصلى اجتهاداً أو تقليداً وجب عليه الصلاة أيضاً .

(مسأله ٤٦٤): لو دفن الميت بلا صلاه عمداً أو نسياناً أو لعذر ، أو علم بطلان الصلاه صلى على قبره ما لم يتلاش جسده .

الفصل التاسع : فى كيفية الصلاه على الميت

(مسأله ٤٦٥): يجب فى الصلاه على الميت خمس تكبيرات يأتى بالشهادتين بعد الاولى و الصلاه على النبى و آله بعد الثانيه و الدعاء و الاستغفار للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه و الدعاء و الاستغفار للميت بعد الرابعه ثم يكبر الخامسة و ينصرف و لا يجوز أقل من خمس تكبيرات إلا للتقيه و ليس فيها أذان و لا إقامه و لا ركوع و لا سجود فيجزى أن يقول بعد التكبيره الاولى « أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمداً رسول الله » و بعد الثانيه « اللهم صل على محمد و آل محمد » و بعد الثالثه « اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات » و بعد الرابعه « اللهم اغفر لهذا الميت » ثم يقول الله أكبر و ينصرف .

و الافضل أن يقول بعد تكبيره الاولى « أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده و رسوله أرسله بالحق بشيراً و نذيراً بين يدي الساعه » .

و بعد التكبيره الثانيه « اللهم صل على محمد و آل محمد و بارك على محمد و آل محمد ، و ارحم محمداً و آل محمد كأفضل ما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم انك حميد مجيد و صل على جميع الانبياء و المرسلين و الشهداء و الصديقين

و جميع عباد الله الصالحين » .

و بعد التكبيره الثالثه « اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات ، الاحياء منهم و الاموات تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات إنك مجيب الدعوات إنك على كل شىء قدير » .

و بعد التكبيره الرابعه إذا كان الميت رجلاً يقول: « اللهم إن هذا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به ، اللهم إننا لانعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منا ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه و إن كام مُسيئاً فتجاوز عنه و اغفر له اللهم اجعله عندك فى أعلى عليين و أخلف على أهله فى الغابرين و ارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين » و إن كانت امرأه يقول: « اللهم إن هذه أمتك و ابنه عبدك و ابنه أمتك نزلت بك و أنت خير منزل به اللهم إننا لانعلم منها إلا خيراً و أنت أعلم بها منا اللهم إن كانت محسنه فزد فى إحسانها و إن كانت مسيئه فتجاوز عنها و اغفر لها اللهم اجعلها عندك فى أعلى عليين و أخلف على

أهلها فى الغابرين و ارحمها برحمتك يا أرحم الراحمين » .

(مسأله ٤٦٦) : المأموم فى صلاه الجنازه لابد أن يأتى بالتكبيرات و الادعيه .

الفصل العاشر : فى مستحبات صلاه الميت

(مسأله ٤٦٧) : يستحب فى صلاه الميت أمور :

١ أن يكون المصلى متوضئاً أو مغتسلاً أو متيمماً و الاحوط الاستجابى أن يكون التيمم عند عدم التمكن من الوضوء و الغسل أو عند ضيق الوقف بأن يخاف أن لا يصل حين الصلاه .

٢ أن يقوم إمام الجماعة أو الذى يصلى منفرداً مقابلاً لوسط الميت إن كان رجلاً و أن يقوم

مقابل صدر الميت إن كان أنثى .

٣ أن يصلى حافياً .

٤ أن يرفع يديه عند كل تكبير .

٥ أن تكون الفاصله بينه و بين الميت قليله بحيث لو حركت ثيابه لو صلت إلى بدن الميت .

٦ أن يصلى على الميت جماعه .

٧ أن يجهر إمام الجماعه بالتكبيرات و الادعيه و يخفت المأموم .

٨ أن يقف المأموم خلف الامام و إن كان نفراً واحداً .

٩ أن يكثر الدعاء للميت و المؤمنين .

١٠ أن يقول قبل الصلاه « الصلاه » ثلاث مرات .

١١ أن يصلوا فى مكان يكثر اجتماع الناس فيه للصلاه على الميت .

١٢ أن تقف المرأه فى صف وحدها إن كانت حائضاً و أرادت الاقتداء بالجماعه فى صلاه الميت .

(مسأله ٤٦٨) : يكره الصلاه على الميت فى المساجد إلا المسجد الحرام .

الفصل الحادى عشر : فى الدفن

(مسأله ٤٦٩) : يجب كفايه دفن الميت المسلم و من بحكمه و الدفن هو مواراته فى حفيره فى الارض فلا يجزى البناء عليه و لا وضعه فى بناء أو تابوت و لو من صخره أو حديد إلا إذا لم يتمكن من الحفيره و لابد أن تكون الحفيره بحيث تحرس جثته من السباع و تكتنم رائحته عن الناس .

(مسأله ٤٧٠) : يجب أن يكون الدفن مستقبل القبله بأن يضجعه على جنبه الايمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب و رجلاه إلى المشرق فى البلاد الشماليه فيكون وجهه و مقاديم بدنه إلى القبله .

(مسأله ٤٧١) : يجب دفن كل جزء ينفصل عن الميت من شعر و إظفر و سن و نحوها بخلاف ما لو انفصل

حال حياته .

(مسأله ٤٧٢) : إذا مات فى السفينه فإن أمكن التأخير ليدفن فى الساحل و جب ذلك و إن لم يمكن لخوف

فساده يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه و يوضع فى خاييه و يشد رجل الميت بحجر أو نحوه و يلقى فى البحر و فى صوره الامكان يجب ان يلقى فى منطقه تقل فيها الحيوانات إن أمكن كى لا يؤكل جسده فوراً .

(مسألة ٤٧٣): لو خيف على الميت من عدو ينبش قبره و يخرج بدنه ليمثل به (أى يقطع أذنه و أنفه ، أو بقيه أعضائه) يجب إلقاءه فى البحر بالكيفيه المذكوره فى المسأله السابقه .

(مسألة ٤٧٤): مصارف إلقاء الميت فى البحر ، من الحجر أو الحديد ، و أحكام قبره لو مست الحاجه إليه ، لحفظه من السباع مثلاً تكون من أصل المال .

(مسألة ٤٧٥): إذا ماتت الكافره الحامل من مسلم و كان الحمل أيضاً قد مات أو لم يلج فيه الروح تدفن على جانبها الايسر مستدبره للقبه كى يكون وجه الطفل إلى القبله .

(مسألة ٤٧٦): لايجوز دفن مسلم فى مقبره الكافر و كذا العكس .

(مسألة ٤٧٧): لايجوز دفن المسلم فى مكان يوجب هتك حرمة ، كالمزبله و البالوعه .

(مسألة ٤٧٨): لايجوز دفن الميت فى المكان المغصوب ، و لا- فى أى مكان مملوك بغير إذن المالك ، و لا فى المسجد إذا وقف لغير الدفن ، و كذا بقيه الموقوفات كالمدارس و الحسينيات و الخانات .

(مسألة ٤٧٩): لايجوز دفن الميت فى قبر ميت آخر قبل اندراسه و تبدله بالتراب .

(مسألة ٤٨٠): لو مات شخص فى البئر و لم يمكن إخراجه فلا بد من طمها ، و يجعل البئر قبره .

(مسألة ٤٨١): لو مات الجنين فى بطن أمه و خيف عليها من بقاءه و جب إخراجه بأسهل

الطرق الممكنة و مع التعذر يجوز إخراجه بأى نحو و لو بتقطيع الجنين .

(مسألة ٤٨٢) : يجب أن يكون المباشر لعملية الإخراج هو الزوج إن كان ماهراً أو النساء و إلا فالمحارم من الرجل و مع التعذر فالاجانب حفظاً لنفسها المحترمه .

(مسألة ٤٨٣) : لو ماتت الام و كان الجنين حياً و جب إخراجه و لو بشق بطنها ، فيشق جنبها الايسر ، ثم يخرج الطفل و يخاط الموضع بعد الإخراج ، و لافرق فى وجوب الإخراج بين رجاء حياة الطفل بعده و عدمه .

الفصل الثانى عشر : فى مستحبات الدفن

مستحبات الدفن أمور :

١ أن يكون عمق القبر بمقدار طول رجل اعتيادى .

٢ أن يدفن فى أقرب مكان من المقبره ، إلا أن يكون للبعيد مزيه ، بأن كان مقبره للصلحاء ، أو كثره الزائرين .

٣ أن يجعل له لحداً فى الارض الصلبه .

٤ أن يوضع الجنازه دون القبر بفاصله أذرع ، ثم ينقل قليلاً فيوضع أيضاً ، و يكرر العمل ثلاث مرات ، ليأخذ الميت استعداداه للدخول فى القبر .

٥ إن كان الميت رجلاً- يوضع رأسه إلى طرف الرجل من القبر ، ثم ينزل فى القبر من طرف رأسه ، و إن كان امرأه توضع إلى جانب القبلة ، ثم تنزل عرضاً .

٦ أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأه .

٧ إخراج الجنازه من التابوت بسهولة و رفق .

٨ الدعاء عند الإخراج من التابوت و عند الدفن بالادعيه الخاصه المذكوره فى كتب الادعيه .

٩ أن يحل عقد الكفن بعد الوضع فى القبر .

١٠ أن يكشف عن وجهه و يجعل خده على الارض و يصنع له وساده من التراب .

١١ أن يسند ظهره بلبنه أو تراب لكى لا يقع على قفاه .

قد ذكر استحباب جعل مقدار لبنه من تربه الحسين (عليه السلام) أمام وجهه ، بحيث لاتصل إليها النجاسه بعد الانفجار .

١٣ تلقين الميت فى اللحد قبل الستر باللبن ، و ذلك بأن يضرب بيده اليمنى على منكبه اليمنى ، و يضع يده اليسرى على منكبه اليسرى بقوه ، و يدنى فمه إلى أذنه ، و يحركه تحريكاً عنيفاً .

ثم يقول : إسمع إفهم «يا فلان بن فلان» ثلاث مرات ، و يذكر مكان «فلان بن فلان» اسم الميت و ابيه ، ثم يقول : «هل أنت على العهد الذى فارقتنا عليه ، من شهاده أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، و أن محمداً (صلى الله عليه وآله) عبده و رسوله ، و سيد النبيين ، و خاتم المرسلين ، و أن علياً أمير المؤمنين ، و سيد الوصيين ، و إمام افترض الله طاعته على العالمين ، و أن الحسن و الحسين ، و على بن الحسين ، و محمد بن على ، و جعفر بن محمد ، و موسى بن جعفر ، و على بن موسى ، و محمد بن على ، و على بن محمد ، و الحسن بن على ، و القائم الحجه المهدي صلوات الله عليهم أئمه المؤمنين ، و حجج الله على الخلق أجمعين ، و أئمتك أئمه هدى ابرار .

يا فلان بن فلان (و أيضاً يذكر مكانه اسمه و اسم أبيه) إذا أتاك المكان المقربان ، رسولين من عند الله تبارك و تعالى ، و سألاك عن ربك ، و عن نبيك ، و عن دينك ، و عن كتابك ، و عن قبلك ، و عن أئمتك

، فلا تخف ولا تحزن ، وقل في جوابهما : الله ربي ، و محمد(صلى الله عليه وآله) نبيي ، و الاسلام ديني ، و القرآن كتابي ، و الكعبة قبلتي ، و أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي ، و الحسن بن علي المجتبي إمامي ، و الحسين بن علي الشهيد بكربلاء إمامي ، و علي زين العابدين إمامي ، و محمد الباقر إمامي ، و جعفر الصادق إمامي ، و موسى الكاظم إمامي ، و علي الرضا إمامي ، و محمد الجواد إمامي ، و علي الهادي إمامي ، و الحسن العسكري إمامي ، و الحجة المنتظر إمامي ، هؤلاء صلوات الله عليهم أجمعين أئمتي و سادتي و قادتي ، و شفعاي ، بهم أتولى ، و من أعدائهم أتبرء ، في الدنيا و الآخرة .

ثم اعلم يا فلان بن فلان (و تذكر مكانه اسمه و اسم أبيه) إن الله تبارك و تعالى نعم الرب و أن محمداً(صلى الله عليه وآله) نعم الرسول ، و أن علي بن أبي طالب و أولاده المعصومين الاثني عشر نعم الاثمه ، و أن ما جاء به

محمد(صلى الله عليه وآله) حق ، و أن الموت حق ، و سؤال منكر و نكير في القبر حق ، و البعث حق ، و النشور حق ، و الصراط حق ، و الميزان حق ، و تطاير الكتب حق ، و أن الجنة حق ، و النار حق ، و أن الساعة آتية لا ريب فيها ، و أن الله يبعث من في القبور» .

ثم يقول : «أفهمت يا فلان» .

و جاء في الحديث أنه يقول : «أفهمت» ، ثم يقول

: «ثبتك الله بالقول الثابت ، وهداك الله إلى صراط مستقيم ، عزف الله بينك و بين اوليائك فى مستقر من رحمته» .

ثم يقول : «اللهم جاف الارض على جنبيه ، وأصعد بروحه إليك ، ولقه منك برهاناً ، اللهم عفوك عفوك» .

والاولى أن يكون التلقين عربياً ، كما تقدم ، وإن لم يكن الميت عربياً فيكرر التلقين بلسانه أيضاً .

(مسأله ٤٨٤) : يستحب لمن يدفن الميت أن يكون على الطهاره مكشوف الرأس ، حافى القدمين ، وأن يخرج من القبر من طرف الرجلين .

(مسأله ٤٨٥) : يستحب على الحاضرين غير الاقرباء إهاله التراب بظهر الكف ، قائلين : «إنا لله ، وإنا إليه راجعون» .

(مسأله ٤٨٦) : يستحب فيما إذا كان الميت إمراه أن يكون المباشر لدفنها محارمها ، ولو لم يوجد المحارم يقوم مقامهم أقرباؤها .

(مسأله ٤٨٧) : يستحب تريع القبر مربعاً حقيقاً ، أو مربعاً مستطيلاً ، وأن يرفع عن الارض بمقدار أربع اصابع ، وأن يجعل للقبر علامه لكى يتميز عن بقية القبور ، وأن يرش الماء على القبر ، ثم يضع الحاضرون بعد الرش أيديهم على القبر مفرجات الاصابع ، بحيث يبقى أثرها .

(مسأله ٤٨٨) : يستحب أن يقرأ على القبر سوره «إنا أنزلناه» سبع مرات ، وأن يطلب له الرحمه قائلاً : «اللهم جاف الارض عن جنبيه وأصعد إليك روحه ، ولقه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك» .

(مسأله ٤٨٩) : يستحب بعد تفرق المشيعين لولى الميت ، أو لمن أذن له قراءه الادعيه ، مع التلقين للميت .

(مسأله ٤٩٠) : و من المستحب

تعزیه أهل المیت إلا إذا مضت مده فكان تعزیتهم سبباً لتذکرهم و تجدید حزنهم .

(مسأله ۴۹۱): يستحب إرسال الطعام إلى بیوت أهل المیت إلى ثلاثة أيام ، و یکره الاکل عندهم .

(مسأله ۴۹۲): يستحب الصبر عند موت الاقرباء و خصوصاً الاولاد ، و أن یقول عند التذکر: إنا لله و إنا إلیه راجعون .

(مسأله ۴۹۳): يستحب قراءة القرآن للمیت ، و طلب الحاجه عند قبر الابوين .

الفصل الثالث عشر : فی صلاه الوحشه

(مسأله ۴۹۴): قد ورد فی الاخبار لصلاه لیله الدفن ثلاث کیفیات:

الکیفیه الاولى المشهوره :

۱ أن یقرأ بعد الحمد فی الركعه الاولى : « آیه الكرسي » مره واحده .

۲ و فی الثانيه بعد الحمد سوره القدر عشر مرات .

۳ و یقول بعد الصلاه : « اللهم صل علی محمد و آل محمد ، و ابعث ثوابها إلى قبر فلان » و یسمى المیت (بدل کلمه فلان) .

الکیفیه الثانيه :

۱ أن یقرأ بعد الحمد فی الركعه الاولى سوره « قل هو الله » مرتین .

۲ و فی الثانيه بعد الحمد سوره « الهاکم التکاثر » عشر مرات .

۳ و یقول بعد الصلاه « اللهم إلى آخر الدعاء » .

الکیفیه الثالثه :

کالثانيه بعینها بإضافه آیه الكرسي فی الركعه الاولى .

(مسأله ۴۹۵): وقت صلاه الوحشه من أول لیله الدفن إلى الفجر ، و الاحسن إتیانها أول اللیل .

(مسأله ۴۹۶): لو نقل المیت إلى بلد بعيد ، أو تأخر دفنه لمانع ، فلا بد من تأخیر صلاه الوحشه إلى لیله الدفن .

الفصل الرابع عشر : فیما یتعلق بالمعزی

(مسأله ۴۹۷): لا یجوز لطم الوجه ، و الخدش ، و جز الشعر ، فی المصیبه .

(مسأله ٤٩٨): لا يجوز شق الثوب في المصيبة إلا على الأب

و الاخ .

(مسأله ٤٩٩): كفاره جز الشعر و خدش الوجه فى المرأه عتق رقبه ، أو إطعام عشره مساكين ، أو كسوتهم .

(مسأله ٥٠٠): لو شق الرجل جيبه فى موت زوجته أو ابنه فكفارته ما مر بك فى المسأله السابقه .

(مسأله ٥٠١): الاحوط الوجوبى ترك الصراخ غير الاعتيادى .

الفصل الخامس عشر: فى نبش القبر

(مسأله ٥٠٢): يحرم نبش قبر المسلم و ان كان طفلاً أو مجنوناً و لكن إذا مضت مده و كان تراباً فلا مانع من النيش .

(مسأله ٥٠٣): يحرم نبش قبر اولاد الائمه و الشهداء و العلماء و الصلحاء و ان مضت عليها سنين متماديه .

(مسأله ٥٠٤): يجوز نبش القبر فى الموارد التاليه ، ما لم يستلزم الهتك و إلا فيجب مراعاة الاهم :

١ ما لو دفن فى ارض مغصوبه و لم يرض المالك ببقائه .

٢ ما إذا كان كفن الميت مغصوباً ، أو دفن معه مال لغيره ، و لم يرض المالك بالبقاء .

٣ ما إذا دفن معه شىء من ماله إلا إذا رضى الورثه ، أو كان هو اوصى بدفن شىء معه لا يزيد على الثلث كما إذا اوصى بان يدفن معه قرآن أو خاتم مثلاً .

٤ ما لو دفن بغير غسل أو تكفين ، أو تبين بطلانهما ، أو كان دفنه على غير الوجه الشرعى كما لو وضع فى القبر بغير اتجاه القبله .

٥ ما إذا توقف إثبات حق على رؤيه جسده .

٦ ما لو دفن فى موضع موجب لمهانتة كالمزبله أو مقبره الكفار .

٧ ما إذا دفن فى موضع يخاف عليه من سيل أو سبع أو عدو .

٨ ما إذا توقف واجب أهم على إخراجه كما

إذا دفنت الحامل و كان الجنين حياً فيجب إخراجہ .

٩ ما لو بقيت قطعه من بدنه لم يدفن معه ، لكن الاحوط وجوباً في هذا المورد ان تدفن بصورة لا يرى الجسد .

١٠ ما إذا أريد نقله إلى المشاهد المشرفه إلا في صورته الهتك كما إذا كان إخراجہ مستلزماً لتقطيع بدنه أو انتشار رائحة كريهه منه .

المقصد السادس : غسل مس الميت

(مسألة ٥٠٥) : يجب الغسل لمس الميت الانساني دون غيره بشرطين :

١ أن يكون بعد برد تمام جسده ، فلا يجب الغسل قبل البرد و إن مس الموضع البارد منه .

٢ ان يكون المس قبل الفراغ من الاغسال الثلاثة للميت فلو مسه بعدها لا يجب الغسل ، و فيما إذا تيمم الميت عوضاً عن الغسل أو كان المغسل كافراً فالاحوط الوجوبى الغسل للمس .

(مسألة ٥٠٦) : لا- فرق في غسل المس بين المسلم و الكافر ، ولا- الكبير و الصغير ، حتى السقط إذا تم له اربعة أشهر ، لكن الاحوط الاستجابى الغسل في السقط الذى لم يتم له اربعة اشهر .

(مسألة ٥٠٧) : لا- فرق بين ما تحله الحياه و غيره (كالظفر) ماساً و ممسوساً ، بعد صدق المس ، فيجب الغسل بمس ظفره ولو بظفره ، و يستثنى من ذلك الشعر الطويل فلو مس بشعره شعر الميت أو ببدنه شعر الميت أو بالعكس فلا يجب الغسل ، و أما لو مس أصول الشعر أو كان الشعر قصيراً بحيث يطلق عليه عرفاً أنه مس جسد الميت فيجب الغسل .

(مسألة ٥٠٨) : لو مس القطعه المنفصله من الحى أو الميت و كانت مشتمله على العظم (لم تغسل) و جب غسل المس .

(مسألة ٥٠٩) : الاحوط وجوباً الغسل بمس

القطعه المنفصله من حى أو ميت إذا لم تكن مشتمله على العظم و كذا العظم المجرد ، إلا مس السن المنفصل من الحى فليس فيه غسل .

(مسأله ٥١٠) : إذا مس الطفل أو المجنون ميتاً يجب عليهما الغسل بعد البلوغ أو الافاقه .

(مسأله ٥١١) : كيفيه غسل المس كغسل الجنابه .

(مسأله ٥١٢) : لو مس أمواتاً متعدده ، أو ميتاً واحداً عدة مرات ، يكفيه غسل واحد .

(مسأله ٥١٣) : مس الميت ليس كالجنابه و الحيض ، بل هو كالحدث الاصغر فيجوز للماس التوقف فى المساجد و قراءه سور العزائم و الجماع (لو كان الماس زوجته) ، كما لايجوز له الصلاه و سائر الاعمال المشروطه بالطهاره ، كمس كتابه القرآن .

المقصد السابع : الاغسال المندوبه

الاغسال المستحبه كثيره ، منها :

١ غسل الجمعه : و هو من المستحبات الاكيده ، و به آثار و فوائد و وقته من أذان الفجر إلى الزوال و أفضل أوقاته ما يقرب من الزوال .

(مسأله ٥١٤) : لو لم يغسل قبل الزوال فالاحسن أن يأتى به بقصد القربه المطلقه بدون نيه الاداء و لا القضاء ما بين الزوال و المغرب .

(مسأله ٥١٥) : لو فاته غسل الجمعه فيستحب أن يقضيه يوم السبت ، من الفجر إلى الغروب .

(مسأله ٥١٦) : يجوز تقديمه يوم الخميس لو خاف إعواز الماء يوم الجمعه ، و إذا تمكن فى يوم الجمعه يعيده رجاءً .

(مسأله ٥١٧) : يستحب الدعاء عند غسل الجمعه ، فقد ورد فى حديث موثق عن الامام الصادق (عليه السلام) أن تقول حين غسل الجنابه: اللهم طهر قلبى ، و تقبل سعيى ، و اجعل ما عندك خيراً لى ، اللهم اجلبنى من التوايين ، واجلبنى من المتطهرين .

و تقول

حين غسل الجمعة : اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني ، و تبطل به عملي ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين .

و في حديث آخر تقول عند غسل الجمعة : اشهد ان لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، و ان محمداً عبده و رسوله ، اللهم صل على محمد و آل محمد ، واجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين .

٢ غسل الليلة الاولى من شهر رمضان و كل ليلة فرد ، كالثالث و الخامس و السابع ، كما يستحب الغسل في جميع ليالي العشره الاخيره و ورد التاكيد بالنسبه إلى الليلة الاولى ، و الخامسه عشره ، و السابعه عشره ، و التاسعه عشره ، و الواحد و العشرين ، و الثالثه و العشرين ، و الخامسه و العشرين ، و السابعه و العشرين ، و التاسعه و العشرين .

و وقتها تمام الليل و الاحسن بين صلاتي المغرب و العشاء و تزيد الليلة الثالثه و العشرين بغسل آخر في آخر الليل .

٣ غسل ليله عيد الفطر ، و وقته من اول المغرب إلى الفجر ، و الافضل أوائل الليل .

٤ غسل يوم عيد الفطر و الاضحى ، و وقته من الفجر إلى الغروب ، و أفضل اوقاته قبل صلاه العيد .

٥ غسل اليوم الثامن و التاسع من شهر ذى الحجه الحرام ، و فى التاسع الاحسن الاتيان به قبل الظهر .

٦ غسل اليوم الاول ، و الخامس عشر ، و السابع و العشرين ، و اليوم الاخر من شهر رجب .

٧ غسل يوم الغدير ، و هو اليوم الثامن عشر من شهر ذى الحجه الحرام ، و الاحسن الاتيان

به قبل الظهر ، و غسل اليوم الرابع و العشرين منه .

٨ غسل يوم عيد « النيروز » .

٩ غسل اليوم الخامس عشر من شهر شعبان .

١٠ غسل اليوم التاسع و السابع عشر من شهر ربيع الاول .

١١ غسل اليوم الخامس و العشرين من شهر ذى القعدة الحرام .

١٢ تغسيل الطفل فى اول ولادته .

١٣ غسل المراه التى استعملت الطيب لغير زوجها .

١٤ غسل من نام سكراناً .

١٥ غسل من مس ميتاً بعد تغسيه .

١٦ غسل من ذهب إلى مشاهده المصلوب و رآه ، و لكن لو رآه صدفة ، أو اضطراراً ، أو لاداء الشهاده فلا يستحب الغسل .

١٧ الغسل لزياره النبى و الائمة (عليهم السلام) ، من قرب أو بعد .

١٨ الغسل لطلب الحاجه من الله تعالى .

١٩ الغسل للتوبه و لاجل النشاط فى العباده .

٢٠ الغسل للسفر ، سيما سفر زياره الحسين (عليه السلام) .

٢١ الغسل قبل دخول الاماكن التاليه :

الف حرم مكه المكرمه .

ب بلده مكه المكرمه .

ج المسجد الحرام .

د الكعبه .

ه حرم المدينه المنوره .

و المدينة المنوره .

ز مسجد النبى (صلى الله عليه وآله) ، و مشاهد الائمه (عليه السلام) .

ملاحظه:

يكفى الغسل مره واحده و إن تكرر الدخول فى يوم واحد ، و إذا أراد دخول حرم مكه و المسجد الحرام و الكعبه فى يوم واحد ، فانه يكفى غسل واحد بنيه الجميع و كذا إذا رام الدخول فى حرم المدينة و بلده المدينة و مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فى يوم واحد و إذا أتى بأحد الاغسال المذكوره فى هذه المسأله ثم أحدث (أى أتى بما يوجب بطلان وضوءه) كما لو نام

مثلاً ، يبطل غسله ، فيستحب إعادته لاجل الدخول في الامكنه المذكوره .

(مسأله ٥١٨) : قد عد من المستحبات غسل من ترك صلاه الايات متعمداً ، عند احتراق القرص كله ، و لكن الاحوط وجوباً الايتان به ، كما مر .

(مسأله ٥١٩) : الاغسال المستحبه لا تغنى عن الوضوء فلا يجوز معها الايتان بالاعمال المشروطه بالوضوء .

(مسأله ٥٢٠) : إذا كان عليه أغسال مستحبه يكفيه غسل واحد بنيه الجميع .

(مسأله ٥٢١) : الاغسال المستحبه تصبح واجبه بسبب النذر و شبهه .

القسم الثالث التيمم

الفصل اول فى مسوغات التيمم

و هى امور سبعة ضابطها «العدر الشرعى المسقط لوجوب الطهاره المائيه»

١ عدم وجدان كميّه من الماء تكفى لوضوءه أو لغسله .

(مسأله ٥٢٢) : إن علم بفقد الماء لم يجب الفحص عنه و إن احتمل وجوده فى البلد أو كان فى الفلايت و احتمل وجوده فى رحله أو فى القافله لزمه الفحص إلى أن يحصل العلم أو الاطمئنان بعدمه ، و إن احتمل وجوده فى الفلات و جب عليه الطلب فيها بمقدار غلوه (١) سهم من السهام القديمه التى كانت ترمى بالقوس فى الارض الحزنه (٢) و سهمين فى الأرض السهله فى الجوانب الأربع مع احتمال وجوده فى الجميع و يسقط من الجانب الذى يعلم بعدم وجود الماء فيه كما أنه يسقط الفحص فى الجميع إذا قطع بعدم وجود الماء فى الجميع حتى لو احتمل وجود الماء فوق المقدار .

(مسأله ٥٢٣) : إذا كانت الأرض من جانب سهله و من جانب آخر حزنه ففى الحزنه يفحص غلوه سهم ، و فى السهله غلوه سهمين .

(مسأله ٥٢٤) : إذا كان الوقت واسعاً ولم يتعسر عليه تحصيل الماء فإن علم بوجود الماء فوق المقدار المذكور و جب عليه تحصيله

و أما إن ظن فلا ، إلا إذا كان ظنه قوياً فإنّ الاحوط الوجوبى الفحص .

(مسألة ٥٢٥) : لا-يجب المباشرة فى الفحص عن الماء ، بل يجوز استنابه من يطمئن بقوله ، فيمكن استنابه شخص واحد عن جماعه .

(مسألة ٥٢٦) : من فحص عن الماء قبل دخول وقت الفريضة لا يجب عليه الفحص ثانياً عند دخول الوقت ما

١ المنقول عن الملجسى «قدس سره» فى كتاب شرح من لا يحضره الفقيه تحديد غلوه السهم بمأتى خطوه .

٢ الحزنه: ما غلظ من الارض ، خلاف السهله .

دام فى ذلك المكان ، إلا إذا احتمل الظفر على الماء لو أعاد الفحص .

(مسألة ٥٢٧) : إذا دخل وقت الفريضة فطلب الماء فلم يجده ثم بقى فى نفس ذلك المكان إلى وقت الفريضة الاخرى فإن احتمل وجدان الماء بالفحص ثانياً فالاحوط وجوباً إعادته الفحص و إن لم يحتمل فلايعيد الفحص ثانياً .

(مسألة ٥٢٨) : يسقط وجوب الفحص إذا ضاق وقت الفريضة ، كما يسقط إذا خاف من لص أو سبع أو نحوهما ، و كذلك إذا كان الفحص حرجياً فوق تحمله .

(مسألة ٥٢٩) : يحرم تأخير الفحص عن الماء حتى يضيق وقت الفريضة ، لكن التيمم صحيح بعد أن ضاق الوقت .

(مسألة ٥٣٠) : إذا ترك الفحص عن الماء باعتقاد عدم العثور ، فصلّى بالتيمم ، ثم انكشف وجوده و أنه لو فحص لوجد ، فصلاته باطله .

(مسألة ٥٣١) : إذا فحص بالنحو المتعارف فلم يجد فتيمم فصلاته صحيحه ، حتى لو انكشف وجوده فى محل الفحص « من الغلوه و الغلوتين » .

(مسألة ٥٣٢) : من تيقن بأن الوقت لا يسع للفحص فتيمم و صلى ثم بعد ذلك علم بأن

الوقت كان يسع للفحص فالاحوط الوجوبى أن يعيد تلك الصلاة . و إن مضى الوقت فيقضئها .

(مسأله ٥٣٣) : إذا دخل وقت الفريضة و كان الشخص على وضوء و هو يعلم بأنه إذا أبطل وضوءه لا يقدر أن يتوضأ مره ثانيه فحينئذ يجب عليه أن يحفظ وضوءه للصلاه و أما قبل دخول الوقت فالاحوط الاستجابى حفظ الوضوء . هذا إذا تمكن من حفظ الوضوء بدون ضرر .

(مسأله ٥٣٤) : من كان عنده ماء بمقدار وضوءه أو غسله و يعلم بأنه إذا أتلفه لم يتمكن من تحصيل الماء ، فإن دخل وقت الفريضة لا يجوز له إراقه الماء ، و إن لم يدخل فالاحوط الاستجابى حفظ الماء .

(مسأله ٥٣٥) : من وجب عليه حفظ الوضوء أو الماء فأبطل وضوءه ، أو أراق الماء يكون عاصياً ، و تكليفه حينئذ التيمم و الصلاه لانه غير متمكن من الماء .

٢ عدم الوصول إلى الماء الموجود:

(مسأله ٥٣٦) : من لم يتمكن من تحصيل الماء لضعف بدنه أو عدم وجدانه لما يستخرج به الماء من البئر مثلاً كالدلو أو لوجود اللص أو السبع فى طريقه إلى الماء أو غير ذلك من الموانع و هكذا لو كان المانع شرعياً ، ككون الماء فى الارض المغصوبه أو الظرف المغصوب ، و لم يوجد ماء آخر فيجب فى جميع هذه الموارد التيمم . و كذا إذا تمكن من تحصيل الماء كما مر لكن مع مشقه زائده و حرج لا يتحمل .

(مسأله ٥٣٧) : من ليس له ما يستخرج به الماء و كان متمكناً من شرائه أو شراء نفس الماء وجب عليه الشراء و لو بأضعاف القيمه ما لم يكن مضرراً بحاله لضعف حالته

الماديه .

(مسألة ٥٣٨) : إذا توقف شراء الماء على بذل مقدار من المال و لا يوجد عنده فيجب عليه القرض ، نعم إذا علم بأنه لا يتمكن من أدائه فينتقل حكمه إلى التيمم .

(مسألة ٥٣٩) : إذا كان المقرض عالماً بدم تمكن المقرض من الاداء و لم يستلزم الهتك من الاقتراض و جب عليه الاقتراض .

(مسألة ٥٤٠) : من لم يجد الماء لكنه يتمكن من حفر البئر بلا عسر و مشقه (كما فى بعض الاماكن التى يحفر مترين فيصل إلى الماء) فيجب عليه حينئذ حفر البئر .

٣ خوف الضرر من استعمال الماء:

(مسألة ٥٤١) : من خاف من استعمال الماء لاجل حدوث المرض أو بقاءه أو استمراره أو لصعوبه معالجته ففي هذه الصور يجب عليه التيمم .

(مسألة ٥٤٢) : من لم يستطع من استعمال الماء البارد للوضوء أو الغسل فيتعين له الماء الفاتر .

(مسألة ٥٤٣) : لا يلزم أن يتيقن بضرر الماء لرفع الحدث بل يكفي إذا احتمل الضرر احتمالاً مقبولاً عند الناس بحيث يوجب الخوف .

(مسألة ٥٤٤) : إذا تيقن المكلف أو خاف الضرر من استعمال الماء فتيمم ثم التفت قبل الصلاة بأن الماء لا يضره فيجب عليه الوضوء أو الغسل للصلوة أما إذا عرف بعد الصلاة و فى الوقت بعدم الضرر فعلى الاحوط وجوباً أن يتوضأ أو يغتسل و يعيد الصلاة ، أما بعد الوقت فيقضى .

(مسألة ٥٤٥) : من علم بعدم الضرر فى استعمال الماء فتوضأ ثم بعد ذلك التفت إلى الضرر فوضوءه صحيح و لا يحتاج إلى التيمم .

٤ الخوف من استعمال الماء على نفسه و عياله:

(مسألة ٥٤٦) : إذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش أو على غيره ممن

يجب عليه حفظه كأولاده و عياله أو بعض متعلقيه و أصدقائه و غلمانه سواء كان فعلاً أو فى المستقبل أو خاف حدوث مرض أو مشقه لا تتحمل و كذا إذا خاف من التلف على نفس محترمه أو على دابته ، يجب عليه التيمم .

(مسألة ٥٤٧) : إذا كان عنده ماء ان طاهر و نجس و يخاف على نفسه من العطش يجب عليه حفظ الماء الطاهر و ينتقل حكمه إلى التيمم لعدم جواز شرب النجس و لا- استعماله فى الوضوء نعم لو كان الخوف على دابته و جب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس فى حفظ الدابه .

٥ معارضه استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل لواجب أهم:

(مسألة ٥٤٨) : إذا دار الامر بين إزالة الحدث و إزالة الخبث عن بدنه و لباسه فيجب عليه التيمم و صرف الماء فى إزالة الخبث و الاولى أولاً صرف الماء فيه ثم إذا لم يبق ما يكفى للوضوء يتيمم .

٦ ضيق الوقت عن تحصيل الماء أو عن استعماله:

(مسألة ٥٤٩) : لو ضاق الوقت بحيث إذا توضع أو اغتسل وقع الصلاة أو بعضها خارج الوقت يجب عليه التيمم .

(مسألة ٥٥٠) : إذا كان واجداً للماء و أخر الصلاة عمداً إلى ضيق الوقت يجب عليه التيمم .

(مسألة ٥٥١) : من شك فى بقاء الوقت و ضيقه يتوضأ أو يغتسل .

(مسألة ٥٥٢) : لو تيمم لاجل ضيق الوقت مع وجدان الماء للصلاة الحاضره فلا يكفيه للصلوات الاخرى بل لا بد من إعادة التيمم لو فقد الماء بعد الصلاة و إن كان لا يبعد كفايه التيمم الاول مع فقد الماء بعد الصلاة بلا فصل .

(مسألة ٥٥٣) : يشترط فى الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن

الواجبات فقط أما لو كان الوقت كافياً بقدر الواجبات دون المستحبات وجب الوضوء بل لو لم يكف لقراءه السوره تركها و
توضاً و صلى بلا سوره .

الفصل الثانى : فى بيان ما يصح التيمم به

(مسأله ٥٥٤) : يصح التيمم بمطلق وجه الارض و الاحوط الاستجابى أن يكون التيمم أولاً بالتراب الخالص ثم بالرمل ثم بالمدر
ثم بالحجر .

(مسأله ٥٥٥) : لا يصح التيمم بجر الجص و النوره بعد الاحراق و كذا الطين المطبوخ كالخزف و الطابوق .

(مسأله ٥٥٦) : إذا عجز عن التيمم بالارض يتيمم بالغبار الذى فى ثوبه أو عرف دابته أو لبدها .

(مسأله ٥٥٧) : لو عجز عن التيمم بالغبار يتيمم بالوحل (الطين) .

(مسأله ٥٥٨) : إذا عجز عن الارض و الغبار و الوحل فلاحتيال الاستجابى الاتيان بالصلاه فى الوقت و لا بد من القضاء خارج
الوقت .

(مسأله ٥٥٩) : من تمكن من جمع التراب و لو بنفض الثياب فلا يجوز له التيمم بالغبار ، و كذا مع إمكان تجفيف الطين و جعله
تراباً لا يجوز له التيمم بالوحل .

(مسأله ٥٦٠) : إذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو جمداً و تمكن من إدايتهما ، تعين و يتوضأ أو يغتسل ، و مع عدم التمكن فيمسح
اعضاء الوضوء أو الغسل بهما ، بمهله بنحو يتبلل البدن بهما و إن لم يمكن فهو فاقد الطهورين و قد تقدم حكمه .

(مسأله ٥٦١) : لا يجوز التيمم بالتراب الممزوج بغيره كالتبين أو الرماد ، نعم لو كان قليلاً مستهلكاً يجوز ذلك .

(مسأله ٥٦٢) : لو لم يجد ما يتيمم به يجب تحصيله و لو بالشراء .

(مسأله ٥٦٣) : يجوز التيمم بالحائط المبنى من الطين .

(مسأله ٥٦٤) : لا يجوز التيمم بالنجس و

لو لم يجد شيئاً طاهراً مما يصح التيمم به فهو فاقد الطهورين يسقط عنه الصلاه و يجب عليه القضاء و الاحوط الاستجابى مع ذلك إتيانها فى الوقت .

(مسأله ٥٦٥) : لو تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل ، و لو صلى به يعيد صلاته .

(مسأله ٥٦٦) : لا- يجوز التيمم بالمغصوب بل فى المكان المغصوب و لو كان التراب غير مغصوب و وضعه فى مكان و تيمم به بدون إجازة المالك فتيممه باطل إذا كان القضاء مغصوباً .

(مسأله ٥٦٧) : لايجوز تيمم فى القضاء المغصوب بل لو ضرب بيديه الارض فى ملكه و دخل فى ملك الغير و مسح بهما وجهه فتيممه باطل على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ٥٦٨) : من تيمم جاهلاً- أو ناسياً بالغصب صح تيممه ، نعم لو كان هو الغاصب فالاحوط الاستجابى إعاده التيمم و الصلاه لو صلى بهذا التيمم .

(مسأله ٥٦٩) : المحبوس فى مكان مغصوب يجب عليه التيمم .

(مسأله ٥٧٠) : يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يلصق باليد و يستحب نفض الغبار بعد ضرب اليد على الارض نعم لو كان الغبار كثيراً حاجباً عن المسح على بشره فيجب النفض و يستحب على المشهور أيضاً أن يكون من الاراضى العالیه و يكره التيمم بأمور:

١ الارض السبخه إذا لم يكن علاها الملح و إلا باطل .

٢ مهايط الارض .

٣ تراب الطريق .

الفصل الثالث : فى كيفية التيمم

و يجب فيه أمور :

١ النيه .

٢ ضرب باطن اليدين دفعه على ما يتيمم به .

٣ مسح الجبهه بتمامها (و الجبينين) من قصاص الشعر إلى طرف الانف الاعلى و الحاجبين و الاحوط مسح الحاجبين أيضاً .

٤ مسح تمام ظهراليمنى ببطن الكف اليسرى

ثم مسح تمام ظهر اليسرى بباطن كف اليمنى و الاحوط الاستحبابى من التيمم مطلقاً أن يضرب أولاً كفيه عن الارض ثم يمسح بهما جهه و ظاهر يديه ثم يضرب ثانياً و يمسح بهما ظاهر يديه ثانياً .

الفصل الرابع : فى شروط التيمم

و هى أمور:

١ النيه كما مر .

٢ المباشره حال الاختيار .

٣ الموالاه إن كان بدلاً عن الغسل .

٤ الترتيب على الوجه الذى مر .

٥ الابتداء من الاعلى إلى الاسفل .

٦ عدم الحائل بين الماسح و الممسوح .

٧ طهاره الماسح و الممسوح مع الاختيار على الاحوط .

الفصل الخامس : فى أحكام التيمم

(مسأله ٥٧١) : لو بقى من الممسوح (كالوجه و اليدين) جزء يسير بلا مسح بطل التيمم بلا فرق بين العمد و الجهل بالحكم و النسيان نعم لا يجب الدقه بل يكفى الصدق العرفى .

(مسأله ٥٧٢) : يجب مسح مقدار زائد على الحد كظهر اليد حتى يتيقن تماميه المسح بمقدار الواجب .

(مسأله ٥٧٣) : يجب الموالاه كما مر بين الاعضاء و لو فصل بحيث يخل بهيئته عرفاً و يكون ماحياً لصورته بطل التيمم .

(مسأله ٥٧٤) : لا يجب قصد البدليه و لكن يجب قصد التعيين ، ولو عتین عوض رفع الجنابه اشتهاً رفع حدث المس للميث مثلاً و قصد الامر الواقعى فتيممه صحيح .

(مسأله ٥٧٥) : إذا تعذر الضرب و المسح بالباطن انتقل إلى الظاهر و كذا إذا كان نجساً نجاسه متعديه و غير قابل للازاله أما إذا لم تكن متعديه أو أمكن الازاله ضرب به و مسح .

(مسأله ٥٧٦) : الخاتم مانع يجب نزع و كذا يجب رفع كل ما لصق بالوجه أو ظاهر اليدين .

(مسأله ٥٧٧) : إذا كان على الممسوح حائل لا- يمكن إزالته مسح عليه و كذا إذا كان على الماسح كما إذا جرح اليد و عليه الجبيره يمسح بها .

(مسأله ٥٧٨) : الشعر النابت على ظهر اليد و الجبهه غير مانع من المسح .

(مسأله ٥٧٩) : الشعر المسترسل من الرأس على الجبهه لابد من رفعه ثم

يُمسح الجبهه .

(مسأله ٥٨٠) : المكلف الذى وظيفته التيمم إذا لم يتمكن من المباشره يجب أن يأخذ نائباً يأخذ بيدي المريض و يضرب بهما الارض و يمسح بها وجهه و يديه و إن لم يتمكن يضع يدي المريض و يمسح كذلك و مع عدم إمكان ذلك كله يضرب المباشر يديه على الارض و يمسح وجه المريض و يديه .

(مسأله ٥٨١) : إذا شك المتيّم فى أثناء العمل فى نسيان بعض الاجزاء فيجب عليه أن يبدأ بمسح الجزء المشكوك ثم بما بعده من الاجزاء .

(مسأله ٥٨٢) : لو شك بعد مسح اليد اليسرى فى صحه تيممه فيبنى على الصحه .

(مسأله ٥٨٣) : من كان وظيفته التيمم لا يجوز له أن يتيمم قبل الوقت لاجل الصلاه نعم يجوز له أن يتيمم لغايه أخرى و جوبياً أو استحبابياً فحينئذ لو بقى عذره إلى الوقت فيصلى بذلك التيمم .

(مسأله ٥٨٤) : من علم ببقاء عذره إلى آخر الوقت يجوز له المبادره فى الصلاه أما إذا علم بزوال عذره يجب عليه ان يصبر إلى رفع العذر لكى يصلى مع الوضوء أو الغسل .

(مسأله ٥٨٥) : العالم بعدم رفع العذر إلا بعد مده طويله يجوز له أن يأتى بما فاته من الصلاه ، أما مع احتمال رفع العذر فالإتيان بالصلاه الفائته محل إشكال .

(مسأله ٥٨٦) : من كان وظيفته الغسل مع الجبيره و ضم التيمم إليه لو أحدث بالحدث الاصغر فالاحوط الوجوبى إعادته التيمم .

(مسأله ٥٨٧) : ينتقض التيمم بمجرد التمكّن من الطهاره المائيه إذا كان عذره عدم وجود الماء .

(مسأله ٥٨٨) : كل ما هو مبطل للوضوء أو الغسل مبطل للتيمم البديل منهما .

(مسأله ٥٨٩) : من وجب عليه الاغسال المتعدده

يكفى له تيمم واحد بدلاً عنها .

(مسألة ٥٩٠) : من لم يتمكن من الغسل أو الوضوء يجب عليه التيمم للعمل المتوقف عليهما .

(مسألة ٥٩١) : من تيمم بدلاً عن الجنابه فلا يجب ضم الوضوء إلى تيممه ، أما لو كان تيممه بدلاً عن سائر الاغسال غير الجنابه يضم إليه الوضوء أيضاً ، و لو لم يتمكن من الوضوء يجب عليه تيمم آخر بدلاً عن الوضوء .

(مسألة ٥٩٢) : لو كان تيممه بدلاً عن الغسل يقصد ما هو الواجب عليه .

(مسألة ٥٩٣) : يستحب إعادة الصلوات ، التي صلاها مع التيمم في موارد:

١ تعمد الجنابه مع خوف استعمال الماء .

٢ لو أجنب نفسه مع العلم بعدم وجود الماء أو احتماله .

٣ وعدّ منها خوف عدم التمكن من الصلاة بواسطه الازدحام و صلى الجمعه مع التيمم و لكن الاقوى لزوم إعادته ظهراً مع الوضوء .

ملاحظه:

الاحتياط الاستحبابي إعاده الصلاة في موارد:

١ لو آخر الصلاة عمداً و لم يطلب الماء فضايق الوقت و صلى مع التيمم و علم بعد ذلك أنه لو طلب الماء لوجده .

٢ لو آخر الصلاة عمداً إلى آخر الوقت و صلى مع التيمم لعدم سعه الوقت للطهاره المائيه .

٣ لو أراق ما عنده من الماء مع العلم أو الاحتمال بعدم وجود الماء .

فضائل الصلاة

قبل الخوض في بيان الفصول لا بد من ذكر بعض ما وردت من السنه و الاخبار في فضيله الصلاة . إعلم بأن الصلاة أفضل الاعمال و أحبها إلى الله ، و هي آخر وصايا الانبياء ، و هي عمود الدين إن قبلت قبل ما سواها و إن رُدت رُدت ما سواها و هي أول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ،

فإن صحت نظر في بقيه عمله و إن لم تصح لم ينظر في بقيه عمله ، و مثلها كمثل النهر الجاري كما أن النهر الجاري من اغتسل فيه في كل يوم خمس مرات لم يبق في بدنه شيء من الوساخه و الدرن و كذلك كلما صلى طهر من الذنوب و ليس ما بين المسلم و بين أن يكفر إلا بترك الصلاة ، و إذا كان يوم القيامة يدعى بالعبد فأول شيء يُسأل عنه الصلاة ، فإذا جاء بها تامه و إلا زُخ في النار .

و في الخبر عن مولانا الامام الصادق (عليه السلام) « ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة ، الا ترى إلى العبد الصالح عيسى بن مريم (عليه السلام) قال : «أوصاني بالصلاه والزكاه ما دمت حياً» و روى الشيخ في حديث عنه (عليه السلام) قال: صلاه فريضه تعدل عند الله ألف حجه و ألف عمره مبرورات متقبلاّت ، و ينبغي للمسلم أن يأتي بالصلاه في أول وقتها ، و أن لا يستخف بها ، و قد وردت روايات كثيره في الحث على المحافظه عليها في أوائل الاوقات ، و أن من استخف بها كان في حكم التارك لها ، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ليس منى من استخف بصلاته . و قال : لا ينال شافعتى من استخف بصلاته ، و قال : لا تضيعوا صلاتكم فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون و هامان و كان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين .

و ورد أيضاً بينما رسول الله (صلى الله عليه وآله) جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام فصلى فلم يتم ركوعه و لا سجوده فقال

(صلى الله عليه وآله): نقر كنقر الغراب لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير ديني . و عن أبى بصير قال دخلت على أم حميده لاعزيتها بأبى عبد الله (عليه السلام) فبكت و بكيت لبكائها ثم قالت : يا أبأ محمد لو رأيت أبأ عبد الله (عليه السلام) عند الموت لرأيت عجيباً ، فتح عينيه ثم قال (عليه السلام) : اجمعوا كل من بينى و بينه قرابه ، قالت فما تركنا أحداً إلا جمعناه فنظر إليهم ثم قال : إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاه .

و لا بد أن يتوجه الانسان فى الصلاه بكله إلى الله خاشعاً خاضعاً بسكينه و وقار و يعلم مع من يتكلم و أمام من واقف يجعل نفسه حقيره أمام عظمه البارى جل و علا و لو كان للانسان توجه كامل حال الصلاه ينسى نفسه بالمره كما أخرج السهم من رجل أمير المؤمنين (عليه السلام) و لم يتوجه و لا بد أن يتوب إلى الله من ذنوبه و يترك المعاصى المانعه من قبول الصلاه كالحسد ، و الغيبه ، و أكل المال الحرام ، و شرب المسكرات و منع الزكاه ، بل أن يترك كل المعاصى و أن يترك ما هو مقل للثواب كمدافعه الاخبثين (البول و الغائط) و عدم النظر إلى السماء و يعمل ما هو مكثر للثواب كلبس العقيق و لبس أنظف الثياب ، و المشط و السواك و أن يعطر نفسه .

المقدمه الثانيه : الوقت

الفصل الاول : فى الفرائض و نوافلها

الصلوات الواجبه سته:

١ اليوميه .

٢ الايات .

٣ صلاه الميت .

٤ الطواف .

٥ الصلوات الفائته عن الابوين يقضيه الولد الاكبر .

٦ ما التزم بنذر أو عهد ، أو يمين ، أو إجاره .

أما اليوميه فخمسه

، الصبح ركعتان ، الظهر أربع ركعات ، و العصر كذلك ، و المغرب ثلاث ركعات ، و العشاء أربع ركعات ، و فى السفر و الخوف تقصر الرباعيه فتكون ركعتين أما النوافل فكثيره ، أهمها الرواتب اليوميه ، ثمان للظهر قبله ، و ثمان للعصر قبله ، و أربع للمغرب بعده ، و ركعتان من جلوس تعدان بركعه بعد العشاء لها ، و إحدى عشر ركعه نافله الليل ثمان ركعات نافله الليل ، و ركعتا الشفع بعدها ، و ركعه الوتر بعدها ، و ركعتا الفجر قبل الفريضة ، و يزداد فى يوم الجمعة أربع ركعات على نافلتى الظهر و العصر .

(مسأله ٥٩٤) : وقت صلاه الليل بعد نصف الليل إلى الفجر الصادق و الافضل الاتيان بها فى السحر و هو الثلث الاخير من الليل و أفضل منه إتيانها قبل الفجر .

(مسأله ٥٩٥) : المسافر و من يصعب عليه إتيان نوافل الليل فى النصف الاخير يتمكن أن يأتى بها فى النصف الاول و الافضل قضاؤها بعد الوقت .

(مسأله ٥٩٦) : الصلاه الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هى الظهر .

(مسأله ٥٩٧) : النوافل المرتبه يجوز إتيانها جالساً .

الفصل الثانى : فى أوقات اليوميه و أحكامها .

(مسأله ٥٩٨) : وقت الظهرين ما بين الزوال إلى المغرب و يختص الظهر بأوله بمقدار أدائها ، و العصر من آخره أيضاً بمقدار أدائها و ما بين الوقتين مشترك بينهما ، و ما بين المغرب و نصف الليل وقت للمغرب و العشاء و يختص المغرب من أوله بمقدار أدائها و العشاء من آخره كذلك و ما بينهما مشترك .

(مسأله ٥٩٩) : صلاه الظهر مقدمه على العصر مطلقاً إلا للناسى فى الوقت المشترك فلو نسى و صلى العصر قبل الظهر

فصلاته صحيحه .

(مسألة ٦٠٠) : لو صلى فى الوقت المشترك ، العصر قبل الظهر و تذكر فى أثناء الصلاة عدل إلى الظهر .

(مسألة ٦٠١) : صلاة الجمعة واجبه فى عصر الحضور و أما فى عصر الغيبه فإذا أتى بصلاة الجمعة فلاحتيال الوجوبى الاثيان بالظهر أيضاً .

(مسألة ٦٠٢) : وقت صلاة الجمعة من أول الظهر إلى أى مقدار يستغرق من الوقت سواء كان بمقدار الشاخص أو أقل .

(مسألة ٦٠٣) : من صلى فى الوقت المشترك صلاة العشاء قبل المغرب سهواً ثم التفت بعد الصلاة فصلاته صحيحه .

(مسألة ٦٠٤) : من صلى العشاء سهواً قبل المغرب ثم تذكر فى الاثناء فإن لم يدخل فى ركوع الرابعه وجب عليه العدول بنيته إلى المغرب وإن دخل فى ركوع الرابعه بطلت صلاته و يجب عليه الاثيان بالمغرب ثم العشاء .

(مسألة ٦٠٥) : يجب العدول من اللاحقه إلى السابقه كما مر و لا- يجوز العكس كما إذا صلى الظهر أو المغرب و تذكر فى الاثناء أنه صلاههما فإنه لا يجوز العدول إلى العصر أو العشاء .

(مسألة ٦٠٦) : آخر وقت العشاء للمختار نصف الليل كما مرّ و يجب أن يحسب الليل من أول المغرب الذى يتحقق بزوال الحمرة المشرقيه إلى طلوع الفجر لا إلى طلوع الشمس .

(مسألة ٦٠٧) : من آخر صلاة العشاء عن نصف الليل عصياناً فالاحوط الاستجابى أن يأتى بها قبل الفجر من غير أن ينوى القضاء و الاداء .

(مسألة ٦٠٨) : وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس .

(مسألة ٦٠٩) : الفجر الصادق هو البياض المعترض فى الافق الذى يتزايد وضوحاً . و الفجر الكاذب هو البياض المستطيل من الافق الذى يتصاعد إلى السماء كالعمود الذى

يأخذ في التناقص حتى يزول ، و المعتبر عندنا هو الفجر الصادق .

(مسألة ٦١٠) : لا يجوز الدخول في الصلاة قبل الوقت ، فلو صلى بطلت صلاته و إن وقع جزء منه في الوقت .

(مسألة ٦١١) : يجب العلم بدخول الوقت ، و يجوز الاعتماد على شهادة العدلين ، بل يكفي العدل الواحد إن كان إخباره موجباً للاطمئنان .

(مسألة ٦١٢) : إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه كالعدلين لمانع من غيم أو غبار أو عمي أو سجن لا بد من تأخير الصلاة حتى يتيقن بدخول الوقت .

(مسألة ٦١٣) : إذا تيقن بدخول الوقت أو عمل بالظن المعتبر كقول الشاهدين أو العدل الواحد كما مر فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت ، و إن تبين دخول الوقت في الاثناء صحت صلاته ، سواء علم بذلك في الاثناء أو بعد الصلاة .

(مسألة ٦١٤) : إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه ، فظهر وقوع الصلاة بتمامها في الوقت صحت صلاته ، كما أنه لو تبين وقوع تمامها قبل الوقت بطلت ، بل لو وقع بعض أجزائها في الوقت فصلاته باطله أيضاً .

(مسألة ٦١٥) : إذا اعتقد دخول الوقت فشرع في الصلاة ، ثم تبدل يقينه بالشك في الاثناء فصلاته باطله ، إلا إذا كان في أثناء الصلاة متيقناً بدخول الوقت غير أنه يشك في وقوع أوائل صلاته في الوقت فصلاته صحيحة .

(مسألة ٦١٦) : لو كان الوقت كافياً بمقدار ركعه لا بد أن ينوى الاداء ، ولكن لا يجوز له تأخير الصلاة إلى ذلك الوقت .

(مسألة ٦١٧) : إذا بقي من الوقت ما يسع خمس ركعات ، يصلى

الظهر و العصر أداء ، أما لو كان الوقت أقل من ذلك يصلى العصر أداء و بعد ذلك الظهر قضاء . و هكذا بالنسبه إلى المغرب و العشاء ، فلو بقى بمقدار خمس ركعات يصلى المغرب و العشاء أداء ، ولو كان أقل فيصلى العشاء أداء ثم المغرب قضاء .

(مسأله ٦١٨) : لو كان الشخص مسافراً و بقى من الوقت مقدار ثلاث ركعات يصلى الظهرين أداء ، و لو كان أقل يصلى العصر أداء ثم الظهر قضاء .

و أما بالنسبه إلى المغرب و العشاء فلو بقى بمقدار أربع ركعات يصلى المغرب و العشاء أداء ، و إلا فيصلى العشاء أداء و المغرب بعدها قضاء .

(مسأله ٦١٩) : لو اعتقد ضيق الوقت ، فقدم العشاء مثلاً ، ثم علم ببقاء الوقت بمقدار ركعه ، يصلى المغرب فوراً بنيه الاداء .

(مسأله ٦٢٠) : يستحب تقديم الصلاه أول الوقت و قد وردت روايات كثيره تؤكد ذلك ، إلا إذا كان التأخير أفضل ، كما إذا انتظر صلاه الجماعه .

(مسأله ٦٢١) : من لم يعلم مسائل الصلاه ، سواء كانت فى الشكيات أو غيرها ، و احتمال الابتلاء بها فى الصلاه ، و جب عليه تأخير الصلاه لاجل تعلم المسائل . نعم لو اطمئن بعدم الابتلاء ، و صلى فى أول الوقت فصلاته صحيحه .

(مسأله ٦٢٢) : لو ابتلى فى أثناء الصلاه بمسأله من مسائلها ، و لم يعلم حكمها ، يعمل بما يحتمله ، ثم بعد الصلاه إذا علم بصحتها فلا إعادته عليه .

(مسأله ٦٢٣) : إذا كان الوقت واسعاً ، و عليه دين مطالب ، فإن أمكن أداء الدين قدمه على الصلاه . و كذا لو كان عليه

واجب أهم كتطهير المسجد . نعم لو صلى في هذه الحالة فصلاته صحيحه ، وإن كان تركه للعمل حراماً .

الفصل الثالث : فى الصلوات التى يجب ملاحظه الترتيب بينها

(مسأله ٦٢٤) : يجب على المصلى أن يلاحظ الترتيب بين الصلوات اليوميه بأن يصلى أولاً صلاه الظهر ثم بعد ذلك العصر و هكذا المغرب و العشاء و إذا قدم عمداً العصر على الظهر و العشاء على المغرب تبطل صلاته .

(مسأله ٦٢٥) : إذا دخل المصلى فى الصلاه بنيه صلاه الظهر ثم التفت فى الاثناء إلى إتيانها لا يجوز العدول عنها إلى العصر بل يجب قطع الصلاه واستئناف صلاه جديده بنيه العصر و هكذا الحكم فى المغرب و العشاء .

(مسأله ٦٢٦) : المصلى لصلاه العصر إذا تيقن فى أثنائها بعدم إتيان صلاه الظهر فعدل عن صلاه العصر إلى الظهر ثم تذكرو فى نفس هذه الصلاه بإتيان صلاه الظهر فيما إذا وقع جزء من الصلاه بقصد صلاه الظهر يجوز له قطع هذه الصلاه و إتيان صلاه العصر كما يجوز له أيضاً إتمام الصلاه بقصد العصر و إعادتها من جديد .

(مسأله ٦٢٧) : إذا كان مشتغلاً بصلاه العصر وشك فى إتيان صلاه الظهر فلو كان الوقت موسعاً يجب عليه أن يعدل إلى الظهر ثم بعد ذلك يأتى بصلاه العصر أما إذا كان مضيقاً بحيث إذا فعل ذلك تقع صلاه العصر خارج الوقت فلا يعدل إلى الظهر بل يجعل نفس تلك الصلاه عصرًا و يأتى بصلاه الظهر المشكوك إتيانها خارج الوقت بناء على الاحتياط اللازم .

(مسأله ٦٢٨) : المصلى فى أثناء صلاه العشاء إذا شك فى إتيان صلاه المغرب و عدمه ففى سعه الوقت و قبل الدخول فى ركوع الركعه الرابعه يعدل إلى المغرب ثم بعد ذلك

يأتي بصلاه العشاء أما فى ضيق الوقت مثل ما إذا عدل إلى المغرب تصير صلاه العشاء بعد نصف الليل لا يعدل و يتم صلاه العشاء .

(مسأله ٦٢٩): إذا شك فى صلاه المغرب بعد الدخول فى ركوع الركعه الرابعه من صلاه العشاء يتم صلاته ثم بعد ذلك يصلى صلاه المغرب و لا إعاده لصلاه العشاء ثانياً .

(مسأله ٦٣٠): إذا شرع المصلى فى الصلاه ثانياً احتياطاً ثم فى أثناء الصلاه الاحتياطى إنتفت إلى عدم إتيان الصلاه التى قبلها لا يصح العدول إليها مثلاً إذا شرع فى صلاه العصر مره ثانيه احتياطاً فتذكر عدم إتيان صلاه الظهر لا يصح له أن يعدل إليها .

(مسأله ٦٣١): لا يجوز لمن اشتغل بصلاه القضاء أن يعدل منها إلى الاداء و هكذا من المستحب إلى الواجب .

(مسأله ٦٣٢): إذا كان وقت صلاه الاداء موسعاً يجوز له العدول فى أثنائها إلى الصلاه الفضائى بشرط إمكان العدول من الاداء إلى القضاء مثلاً إذا كان مشغولاً بصلاه الظهر الادائى و أراد العدول إلى صلاه الصبح يلزم أن يكون قبل الدخول فى الركعه الثالثه .

الفصل الرابع : فى أوقات النوافل

(مسأله ٦٣٣): وقت نافله الظهر قبل صلاه الظهر إلى أن يبلغ الظل سُبْعِي (٧٢) الشاخص ، مثلاً لو كان ظل الشاخص سبعة أشبار ، يكون منتهى وقت النافله شبرين .

(مسأله ٦٣٤): وقت نافله العصر قبل صلاه العصر إلى أن يبلغ الظل أربعة أسباع (٧٤) الشاخص كما مر فى الظهر .

(مسأله ٦٣٥): لو أراد أن يصلى النافله بعد الوقت فىأتى بنافله الظهر بعد صلاه الظهر و نافله العصر بعد صلاه العصر ، بدون نيه القضاء و الاداء .

(مسأله ٦٣٦): وقت نافله المغرب بعد الفراغ منها

إلى زوال الحمرة المغربيه ، و إن كان لا يبعد امتداده إلى نهايه وقت فريضه المغرب .

(مسأله ٦٣٧) : وقت نافله العشاء بعد الفراغ منها إلى نصف الليل ، و الاولى أن يصلها بعد الفراغ بلا فصل .

(مسأله ٦٣٨) : وقت نافله الصبح قبل صلاه الصبح ، بعد الفجر الاول (الكاذب) ، و يمكن الاتيان بها بعد صلاه الليل .

(مسأله ٦٣٩) : وقت نافله « الغفيله » بين صلاتي المغرب و العشاء ، و كيفيتها :

١ أن يقرأ بعد الحمد فى الركعه الاولى بدلاً عن السوره هذه الايه : (و ذا النون اذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه ، فنادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت ، سبحانك ، إني كنت من الظالمين ، فاستجبنا له و نجيناها من الغم ، و كذلك نجى المؤمنين) .

٢ و يقرأ فى الركعه الثانيه بعد الحمد هذه الايه: (و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ، و يعلم ما فى البر و البحر ، و ما تستقط من ورقه إلا يعلمها ، و لا حبه فى ظلمات الارض و لا رطب و لا يابس إلا فى كتاب مبين) .

٣ و يقرأ فى القنوت : « اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تفعل بى كذا و كذا ، و يذكر حاجته بدل «كذا و كذا» ، ثم يقول بعده : «اللهم أنت ولى نعمتى ، و القادر على طلبتى ، تعلم حاجتى ، فأسألك بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لَمَا قضيتها لى» .

المقدمه الثالثه : القبلة

(مسأله ٦٤٠) :

القبلة هي المكان الذي وقع فيه البيت (الكعبة) شرفها الله تعالى . و يجب على المصلي إن كان قريباً استقبال القبلة . و أما البعيد فيكفي له الجبهه بحيث يقال إنه متوجه إلى القبلة عرفاً . و كذلك كلما يشترط فيه القبلة كالذبح فإن القبلة فيها للقريب نفس المكان و للبعيد الجبهه .

(مسأله ٦٤١) : يجب على المصلي التوجه إلى القبلة بمقاديم بدنه من الوجه والصدر و البطن حتى مقدم الرجلين و الاحوط الاستحبابي أن يستقبل القبلة بأصابع رجله و لا يجوز له أن يحرف الاصابع عن القبلة أزيد من المقدار المعتاد .

(مسأله ٦٤٢) : المصلي جالساً مع عدم التمكن من الجلوس الاعتيادي بل كان بحيث يضع باطن قدميه على الارض حال الجلوس ، فاللازم عليه أن يستقبل القبلة بالوجه و البطن و الساقين .

(مسأله ٦٤٣) : من لا- يتمكن من الصلاه جلوساً يجب عليه أن يصلي مضطجعاً على الجانب الايمن و يتوجه إلى القبلة بمقاديم بدنه (كالمدفون) و إذا لم يتمكن من ذلك يضطجع على الايسر و يستقبل القبلة بمقاديم بدنه و مع عدم التمكن من ذلك يصلي مستلقياً على ظهره و يستقبل بباطن قدميه كالمحتضر .

(مسأله ٦٤٤) : يشترط استقبال القبلة في صلاه الاحتياط و مايؤتى بها بعد الصلاه من السجده و التشهد المنسيين ، و أما سجدتا السهو فلا يشترط فيهما القبلة على الاقوى .

(مسأله ٦٤٥) : يصح الاتيان بالنوافل في حالتى المشى و الركوب و لا يشترط استقبال القبلة فيهما .

(مسأله ٦٤٦) : من لا- يعرف جهه القبلة و يريد أن يصلي يجب أن يبذل تمام جهده حتى يتيقن بالقبلة . و إن لم يتمكن من تحصيل اليقين يكفيه

الظن الذى يحصل عنده من محراب المساجد أو قبور المسلمين أو قول من يعلم القبلة من القواعد العلميه و لو كان فاسقاً أو كافراً .

(مسأله ٦٤٧): لا يجوز العمل بالظن الضعيف مع تمكن تحصيل الظن القوى ، كالضيف إذا ظن من قول صاحب الدار و هو قادر على تحصيل ظن أقوى من كلام غيره أو من علامه أخرى كقبور المسلمين .

(مسأله ٦٤٨): إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها فى جهه و كانت الجهات متساويه صلّى إلى أربع جهات كالخطين المتقاطعين ، هذا مع سعه الوقت و إلا فبقدر ما يسع .

(مسأله ٦٤٩): من تيقن بوقوع القبلة فى إحدى الجهتين يجب أن يصلّى مرتين إلى كلتا الجهتين ، أما مع الظن بالقبلة كذلك فالاحتياط الوجوبى أن يصلّى أربعاً إلى الجهات الاربع .

(مسأله ٦٥٠): الافضل لمن عليه صلاتان و يريد أن يصليهما إلى الجهات الاربع أن يبدأ بالعصر بعد الفراغ من تمام الاربع للظهر .

(مسأله ٦٥١): من لم يتمكن من تحصيل اليقين فيما فيشترط فيه القبلة غير الصلاه كالذبح يعمل حسب ظنه ، و إن لم يحصل له الظن يعمل إلى أى جهه شاء عند الضروره .

المقدمه الرابعه : الستر

الفصل الاول : فى بيان الستر

(مسأله ٦٥٢): يجب ستر العوره مع الاختيار فى الصلاه و توابعها و النافله دون صلاه الجنازه و إن كان الاحوط فيها ذلك .

(مسأله ٦٥٣): عوره الرجل فى الصلاه القضيب و الانثيان و الدبر و إن كان الافضل أن يستر من السرّه إلى الركبه ، و عوره المرأه فى الصلاه جميع بدنّها حتى الرأس و الشعر ما عدا الوجه الذى يجب غسله فى الوضوء و اليدين إلى الزندين و القدمين

إلى الساقين و الاحوط الاستجابى ستر باطن القدمين و لا بد من ستر شىء مما هو خارج عن الحدود من باب المقدمه .

(مسأله ٦٥٤): لو ترك الستر عمداً أو كان جاهلاً بالحكم فصلاته باطله .

(مسأله ٦٥٥): الامه و الصبيه غير البالغه كالحره و البالغه ، إلا أنه لا يجب عليهما ستر الرأس و الشعر و العنق .

(مسأله ٦٥٦): لا يشترط الساتريه فى جميع أحوال الصلاه من أولها إلى آخرها مثلاً لو كان الثوب قصيراً بحيث يستر العورتين حال القيام دون الركوع فلو تمكن من سترها حل الركوع ولو بساتر آخر فالصلاه صحيحه .

(مسأله ٦٥٧): لا يجزى الستر بالطللى بالطين حال الاختيار على الاحوط نعم يجوز حال الاضطرار .

(مسأله ٦٥٨): يجوز الستر بالورق و الحشيش و لو مع التمکن من غيرهما و الاحوط الاستجابى تركه مع وجود غيرهما .

(مسأله ٦٥٩): إذا كان الساتر غير موجود و احتمال وجوده فى آخر الوقت فلا بد من تأخيرها إلى ذلك الوقت لكن إذا صلى كما هو وظيفه العارى فى أول الوقت رجاء و انكشف بعداً أنه إلى إنتهاء الوقت لم يجد الساتر فصلاته صحيحه .

(مسأله ٦٦٠): إذا لم يجد المصلى ما يستر به عورته حتى الورق و الحشيش و الطين و لم يحتمل وجوده إلى آخر الوقت فإن لم يأمن من وجود الناظر المحترم يصلى جالساً مؤمياً للركوع و السجود و الاحوط الاستجابى أن ينحنى للركوع و السجود بمقدار لا تبدو عورته و يكون الانحناء للسجود أكثر ، و كذا الاحوط الاستجابى رفع ما يصح السجود عليه و إيصاله إلى الجبهه ، و إن لم يحتمل وجود الناظر فيصلى قائماً و اضعاً يديه

على عورته مؤمياً للركوع و السجود و الاحوط الاستجابي أن يصلى أيضاً صلاة أخرى مع الركوع و السجود الكاملين .

الفصل الثاني : فى شروط الساتر

يشترط فى لباس المصلى ستة أمور

١ الطهاره .

٢ الاباحه .

٣ أن لا يكون من أجزاء الميتة .

٤ أن لا يكون مما لا يؤكل لحمه .

٥ أن لا يكون من الذهب للرجال .

٦ أن لا يكون من الحرير الخالص للرجال أيضاً .

الشرط الاول : طهاره اللباس

(مسأله ٦٦١) : يجب أن يكون لباس المصلى و بدنه طاهراً فإذا صلى فى الثوب النجس عمداً أو كان بدنه نجساً بطلت صلاته ، حتى إذا لم يعلم ببطلان الصلاه مع نجاسه الثوب أو البدن .

(مسأله ٦٦٢) : إذا لم يعلم بنجاسه الشئ النجس كعرق الابل الجلاله من جهه الجهل بالمسأله و صلى معه فصلاته باطله .

(مسأله ٦٦٣) : لو كان جاهلاً بنجاسه ثوبه أو بدنه فصلى ثم علم بنجاسته بعد الصلاه فصلاته صحيحه ، لكن الاحوط استجاباً الاعاده فى الوقت و القضاء بعده .

(مسأله ٦٦٤) : لو عرضت النجاسه فى أثناء الصلاه و التفت إلى ذلك و لم يأت بشئ من الصلاه بعد الالتفات ، فإن أمكنه التطهير أو تبديل الثوب أو نزعها إذا كان له ساتر آخر على وجه لا ينافى الصلاه وجب ذلك و هكذا إذا علم فى الاثناء بنجاسه الثوب أو البدن و شك فى كونها من السابق أو أنها عرضت فعلاً .

(مسأله ٦٦٥) : لو عرضت النجاسه فى أثناء الصلاه أو علم بها و شك فى كونها من السابق أو أنها عرضت بالفعل و لم يمكن التطهير أو التبديل أو النزع لكونه منافياً للصلاه فإن كان الوقت واسعاً بطلت صلاته و عليه أن يستأنف الصلاه مع الطهاره و إن كان ضيقاً فيجب عليه نزع الثوب النجس و العمل بوظيفه العراه على ما مر سابقاً . هذا إذا أمكن النزع و أما إذا لم

يمكن لبرد و نحوه يجب عليه إتمام الصلاة في الثوب النجس و صلاته صحيحة لكن الاحوط استحباباً قضاؤها في الثوب الطاهر بعد ذلك .

و أما إذا كان بدنه نجساً و لم يمكن تطهيره لكونه منافياً للصلاة و كان الوقت ضيقاً فيجب عليه إتمام الصلاة بتلك الحالة و صلاته صحيحة .

(مسألة ٦٦٦) : إذا شك في نجاسة ثوبه أو بدنه و لم يعلم سابقاً بنجاسته فصلى فيه ثم ظهر بعد الصلاة أنه كان نجساً فصلاته صحيحة .

(مسألة ٦٦٧) : إذا طهر ثوبه النجس و تيقن بطهارته و صلى فيه ثم تبين بعد الصلاة أن النجاسة باقية فيه ، فلا يجب عليه الاعاده و إن كان الاحوط استحباباً إعادتها .

(مسألة ٦٦٨) : لو كان في ثوبه أو بدنه دم يقطع بأنه ليس نجساً كما إذا تيقن بأنه دم ما لا نفس له كالبعوضه و صلى معه ثم انكشف أنه من الدماء التي لا يصح الصلاة معها فصلاته صحيحة ، و هكذا لو تيقن بكون الدم الموجود في ثوبه أو بدنه نجساً لكنه مما يعفى عنه في الصلاة ، كدم الجروح والقروح ثم انكشف بعد الصلاة أنه لم يكن مما يعفى عنه فصلاته صحيحة أيضاً .

(مسألة ٦٦٩) : إذا نسي نجاسة شيء فأصاب ثوبه أو بدنه مع الرطوبة و صلى فيهما حال النسيان ثم تذكر بعد الصلاة ، فصلاته صحيحة .

(مسألة ٦٧٠) : إذا نسي نجاسة شيء و أصاب بدنه مع الرطوبة و اغتسل و صلى قبل أن يغسل بدنه ، بطل غسله و صلاته ، و كذلك لو أصاب بعض أعضاء الوضوء و توضأ قبل أن يغسله فإنه يبطل وضوءه و صلاته .

(مسألة ٦٧١) :

إذا كان عنده ثوب واحد و تنجس ثوبه و بدنه و كان عنده ماء يكفى لتطهير أحدهما ، فيجب عليه أن يغسل بدنه و ينزع الثوب و يعمل بوظيفه العراه فيما إذا تمكن من نزع الثوب و أما إذا لم يتمكن لبرد أو لعذر آخر فهو مخير فى تطهير كل من الثوب أو البدن إلا إذا كان أحدهما متنجساً بالبول الذى يحتاج إلى غسله مرتين بالماء القليل و الآخر متنجساً بالدم الذى يكفى غسله مره واحده ، فانه يجب أن يغسل بذلك الماء ما يكون متنجساً بالبول .

(مسأله ٦٧٢) : إذا لم يكن له إلا- ثوب نجس فيجب نزع و العمل بوظيفه العراه ، و إذا لم يتمكن من النزع لبرد و نحوه فيجب عليه الصلاه فى الثوب النجس ، و صلاته صحيحه .

(مسأله ٦٧٣) : إذا علم بنجاسه أحد ثوبيه و لم يكن له ثوب آخر فإن كان الوقت واسعاً و جب عليه الصلاه فى كل منهما ، و إن ضاق الوقت فلاظهر وجوب الصلاه فى أحدهما ، و إن لم يكن القول بالتخير بين الصلاه فى أحدهما والصلاه عارياً بعيداً .

الشرط الثانى : اباحه اللباس

(مسأله ٦٧٤) : لا يجوز الصلاه فى الثوب المغصوب بل فى الثوب المشتمل على خيط مغصوب أو أزرار مغصوبه أو غير ذلك ، فإذا صلى فيه عمداً بطل الصلاه ، سواء علم بحرمه لبس الثوب المغصوب أو جهل بذلك إذا كان جهله عن تقصير .

(مسأله ٦٧٥) : العالم بحرمه لبس الثوب المغصوب تبطل صلاته إذا صلى فيه عمداً حتى إذا يعلم ببطلان الصلاه فى الثوب المغصوب .

(مسأله ٦٧٦) : الجاهل بالغصب أو الناسى إذا صلى فى المغصوب فصلاته صحيحه إلا إذا

كان هو الغاصب ثم نسي ذلك و صلى فيه فإنه و إن لم يمكن الحكم ببطلان صلاته ، لكن الاحوط أن يعيد صلاته فى الثوب المباح و لا يكتفى بتلك الصلاة .

(مسأله ٦٧٧) : إذا لم يعلم بغصبيه الثوب أو نسي ذلك ثم علم بذلك أو تذكر فى أثناء الصلاة ، فإن كان له ساتر مباح و تمكن من نزع الثوب المغصوب فوراً أو بنحو لا يخل بالموالات و جب النزع و صحت صلاته ، و إن لم يكن له ساتر آخر أو لم يتمكن من نزع الثوب أو أدخل ذلك بالموالات ، فيجب عليه قطع الصلاة والاتيان بها فى غير المغصوب ان كان له وقت بمقدار ركعه و أما إذا لم يكن له وقت بهذا المقدار فيجب نزع الثوب و إتمام الصلاة عارياً والعمل بوظيفه العراه . هذا فيما إذا لم يوجب النزع الاخلال بالموالات و إلا فتصح صلاته فى ذلك الثوب .

(مسأله ٦٧٨) : إذا صلى فى الثوب المغصوب اضطراراً لحفظ النفس مثلاً أو لاجل أن لا يسرق فصلاته صحيحه .

(مسأله ٦٧٩) : إذا اشترى ثوباً بعين مال فيه الخمس أو الزكاه و صلى فى ذلك الثوب بطلت صلاته

الشرط الثالث : أن لا يكون من أجزاء الميتة

(مسأله ٦٨٠) : يعتبر أن لا يكون لباس المصلى من أجزاء الميتة التى تحلها الحياه إذا كانت من الحيوان الذى له نفس سائله بل الاحوط وجوباً ترك الصلاة فى أجزاء الميتة من الحيوان ليس له نفس سائله كالسمك والحيه .

(مسأله ٦٨١) : إذا كان مع المصلى شىء من أجزاء الميتة التى تحلها الحياه كاللحم و الجلد فصلاته باطله حتى إذا لم يكن لباساً له .

(مسأله ٦٨٢) : إذا صلى فى لباس متخذ من أجزاء

الميته التي لا- تحلها الحياه كالشعر و الصوف ، فصلاته ، صحيحه إذا كان من حيوان مأكول اللحم ، كما أنه تصح صلاته إذا حمل شيئاً من ذلك .

الشرط الرابع : أن لا يكون من غير مأكول اللحم

(مسألة ٦٨٣) : لا يصح الصلاه إذا كان لباسه من أجزاء ما لا يؤكل لحمة بل لو كان معه شعره من الحيوان المحرم أكله كالهرة بطلت صلاته .

(مسألة ٦٨٤) : إذا أصاب ثوب المصلى أو بدنه لعاب ما لا يؤكل لحمة أو رطوبه أخرى منه ، فإن كان رطباً فلا يجوز أن يصلى به و ان كان يابساً و قد زال عين تلك الرطوبه فصلاته صحيحه .

(مسألة ٦٨٥) : لا بأس بالصلاه إذا كان على ثوبه أو بدنه شعر انسان آخر أو أصابهما رطوبه منه كعرقه و لعابه .

(مسألة ٦٨٦) : تصح الصلاه إذا كان مع المصلى شىء من العسل أو الشمع (الموم) أو اللؤلؤ و إن كان ذلك من أجزاء ما لا يؤكل لحمة .

(مسألة ٦٨٧) : إذا شك في اللباس أو فيما على اللباس من الشعر أو الرطوبه و أنه هل يكون من الحيوان المأكول أو من غيره صحت صلاته سواء كان مصنوعاً في بلاد الكفر أو في البلاد الاسلاميه .

(مسألة ٦٨٨) : الصدف حيوان غير مأكول اللحم فلا يجوز الصلاه فيما يشتمل عليه نعم لو شك في كون الازرار (أى الدكم) من ذلك الحيوان أو من شىء آخر صحت صلاته .

(مسألة ٦٨٩) : لا بأس بالصلاه في الخز الخالص ، و الاحوط وجوباً ترك الصلاه في جلد السنجاب و وبره .

(مسألة ٦٩٠) : إذا صلى فيما لا يؤكل لحمة جهلاً أو نسياناً فالاقوى صحه صلاته

الشرط الخامس : أن لا يكون لباس الرجل من الذهب

(مسألة ٦٩١) : لبس الثوب المنسوج من الذهب حرام على الرجال و تبطل الصلاة فيه كما يحرم عليهم لبس الحلبي من الذهب كالكخاتم و السلسله أو الساعه اليدويه و تبطل الصلاة إذا لبس شيئاً من ذلك ، و الاحوط وجوباً الامتناع من استعمال النظاره إذا كان إطارها من الذهب .

(مسألة ٦٩٢) : لا يحرم على النساء شيء من هذه الامور و لا تبطل صلاتهن بذلك .

(مسألة ٦٩٣) : إذا نسي الرجل كون خاتمه أو لباسه من الذهب أو شك في ذلك و صلى معه فلا يجب عليه إعادة الصلاة ، و مثل ذلك ما لو كان جاهلاً بطلان الصلاة في الذهب ، إذا كان جهله عن قصور لا عن تقصير .

الشرط السادس : أن لا يكون لباس الرجل من الحرير الخالص

(مسألة ٦٩٤) : يحرم على الرجل لبس الحرير الخالص ، و تبطل صلاته بذلك و الاقوى بطلان الصلاة إذا كان الحرير مما لا تتم الصلاة فيه ، كالجورب ، و التكه ، و القلنسوه .

(مسألة ٦٩٥) : لا يحرم لبس الحرير على النساء كما لا يوجب ذلك بطلان صلاتهن .

(مسألة ٦٩٦) : لا بأس بلبس الصبي الحرير ، فلا يحرم على الولي إلباسه و لكن لا تصح صلاة الصبي فيه .

(مسألة ٦٩٧) : لا يجوز جعل بطانه الثوب من الحرير ، سواء كانت البطانه لجميع الثوب أو لمقدار منه ، كما أن ذلك يوجب بطلان الصلاة .

(مسألة ٦٩٨) : لا بأس بالصلاة في ثوب لا يعلم أنه من الحرير الخالص أو من شيء آخر .

(مسألة ٦٩٩) : لا يبطل الصلاة بحمل المنديل المصنوع من الحرير و

ما يشبهه ، و لا يحرم ذلك إذا كان ملفوفاً بحيث لا يصدق الصلاة فيه .

(مسألة ٧٠٠) : لا بأس بالحريير الممتزج بالقطن و الصوف ، بشرط أن يخرج اللباس به عن صدق الحريير الخالص ، فلا يكفى الخلط بالمقدار اليسير الذى يستهلك فى الحريير عرفاً .

(مسألة ٧٠١) : لا مانع من لبس الثوب المغصوب أو المصنوع من الذهب أو الحريير أو من أجزاء الميتة فى حال الاضطرار ، و تصح الصلاة فى جميع ذلك إن كان مضطراً إلى لبسها و لم يكن عنده غيرها .

(مسألة ٧٠٢) : إذا اضطر إلى لبس ما لا يؤكل لحمه صحت صلاته .

(مسألة ٧٠٣) : إذا انحصر اللباس بالمغصوب أو الذهب أو الحريير أو ما لا يؤكل لحمه أو الميتة و لم يضطر إلى لبسه لبرد و نحوه فيجب أن يعمل بوظيفه العراه لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بتكرار الصلاة فيما لا يؤكل لحمه إذا انحصر ثوبه فيه .

(مسألة ٧٠٤) : إذا لم يكن عنده ساتر فيجب تحصيله و لو بشراء أو إجاره إلا إذا كان تحصيل الساتر متوقفاً على صرف مال كثير زائد بالنسبة إلى مكتنته أو كان صرف المال فيه موجباً لتضرره و يجب عليه حينئذ العمل بوظيفة العراه .

(مسألة ٧٠٥) : إذا لم يكن عنده ساتر و وهبه شخص آخر أو جعله عنده عاربه فيجب عليه القبول إن لم يكن القبول موجباً لمشتتته بل إذا لم يشق عليه الاستيهاب و طلب العاربه و جب ذلك .

(مسألة ٧٠٦) : الاحوط و جوباً ترك لبس الثوب الذى لا يعهد لبسه من مثله من جهه لونه أو قماشه أو هيئته كما إذا لبس أهل العلم البزه العسكريه و

لكن إذا صلى في ذلك اللباس فلا تبطل صلاته .

(مسألة ٧٠٧) : يحرم على الرجل أن يلبس ملابس النساء ، كما يحرم على المرأة أن تلبس ملابس الرجال إذا صدق عنوان التشبه والخروج عن اللباس الاعتيادي ، لكن الصلاة في ذلك صحيحة .

(مسألة ٧٠٨) : من يجب عليه الصلاة مستلقياً فإن كان عارياً و كان لحافه أو فراشه نجساً أو من الحرير الخالص أو مما لا يؤكل لحمه فيجب على الأقوى أن لا يغطي نفسه بهذه الاشياء فيما إذا صدق على ذلك اللبس عرفاً .

الفصل الثالث : في الموارد التي لا يشترط فيها طهاره الساتر

تصح الصلاة مع نجاسه الثوب و البدن في موارد ثلاثه

١ أن يكون على بدنه أو لباسه دم الجروح أو القروح .

٢ أن يكون في بدنه أو لباسه الدم الاقل من الدرهم بالتفصيل الذي مر في أحكام النجاسات .

٣ إذا كان مضطراً إلى الصلاة مع نجاسه .

و تصح الصلاة مع نجاسه خصوص اللباس في موردين آخرين:

١ ما لا تتم الصلاة فيه كالجورب و العرقين .

٢ ثوب المرييه لطفلها .

و تتعرض لاحكام هذه الامور في المسائل الاتيه .

١ دم الجروح و القروح

(مسألة ٧٠٩) : دم الجروح و القروح ما لم تبرأ معفو عنه في الصلاة قليلاً كان أو كثيراً سواء كان إزالته و غسله أو تبديل الثوب عسراً أو لم يكن على الأقوى .

(مسألة ٧١٠) : كما يعفى عن دم الجروح كذلك يعفى عن القيح المتنجس الخارج معه و الدواء المتنجس به الموضوع على الجرح .

(مسألة ٧١١) : إذا كان الجرح مما لا يعتد به بحيث يبرأ بسره و يمكن غسله ، فيجب تطهيره و لا تصح الصلاة معه .

(مسألة ٧١٢) : لا يختص العفو بما في محل الجرح فلو تعدى الدم عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المحل من البدن ، كان معفواً عنه ، لكن بالمقدار المتعارف لمثل ذلك الجرح ، فإذا تنجس موضع من بدنه أو لباسه من رطوبه الجرح مع كونه بعيداً

عنه ولا يتنجس به عادة ، يجب تطهيره ولا تصح الصلاة معه .

(مسأله ٧١٣) : إذا تلوث بدنه أو ثوبه بالدم الخارج من جرح في أنفه أو فمه ، فالاحوط وجوباً أن لا يصلى معه .

(مسأله ٧١٤) : يعفى عن دم البواسير ، حتى إذا كانت حباته داخله على الأقوى .

(مسأله ٧١٥) : إذا كان في بدنه جرح و شك

فى أن الدم الذى يراه فى ثوبه أو بدنه من الجرح أو هو دم آخر ، فيجوز الصلاة مع ذلك الدم .

(مسأله ٧١٦) : إذا كانت الجروح أو القروح كثيره لكنها متقاربه بحيث يعد جرحاً واحداً ، فيجوز الصلاة مع دمائها ما دام لم تبرأ جميعها .

(مسأله ٧١٧) : إذا كانت الجروح المتعدده متباعده بحيث يعد كل واحد منها جرحاً ، فلو برأ بعضها ، وجب غسله و غسل دمه الذى أصاب الثوب أو البدن .

٢ الدم الاقل من الدرهم

(مسأله ٧١٨) : يعفى فى الصلاة عن الدم الاقل من الدرهم ، سواء كان فى البدن أو اللباس ، و سواء كان من نفسه أو من إنسان آخر أو حيوان محلل الاكل .

(مسأله ٧١٩) : المراد من الدرهم سعته لا وزنه ، و الاحوط الاقتصار فى مقداره على ما يساوى عقد السبابه ، و لا يعتبر أن يكون الدم فى موضع واحد ، بل لو كان مجموع الدماء الموجوده فى مواضع من بدنه و ثوبه أقل من الدرهم يعفى عنه .

(مسأله ٧٢٠) : لا يعفى عن دم الميته أو نجس العين و إن كان بمقدار رأس الابره ، و الاقوى عدم العفو عن دم ما لا يؤكل لحمه ، غير الانسان ، و الاحوط وجوباً الحاق الدماء الثلاثه (الحيض و الاستحاضه و النفاس) بالمذكورات ، فإذا كان على ثوبه أو بدنه شىء قليل من هذه الدماء الثلاثه بطلت صلاته ، على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ٧٢١) : يعدّ الدم واحداً ، إذا تفشى من أحد طرفى الثوب إلى الطرف الاخر ، إذا لم يكن له بطانه سواء كان القماش خفيفاً أم غليظاً ، إلا أن يقع على الجانب

الآخر دم على حده و لم يتصل بالدم الموجود على الجانب الآخر ، فإنه يجب أن يعدا اثنين ، فيلاحظ مجموعهما .

(مسألة ٧٢٢) : إذا تفشى الدم من ظاهر الثوب إلى بطانته أو بالعكس فيعد متعدداً ، ان لم يكونا متصلين ، فيلاحظ مجموعهما ، فإن لم يبلغ مقدار الدرهم يعفى عنه ، وإلا فلا يعفى عنه .

(مسألة ٧٢٣) : إذا كان الدم الموجود على الثوب أو البدن أقل من الدرهم ، لكن وصلت اليه رطوبه فلا يجوز الصلاة معه ، إذا صار مجموع الدم و الرطوبه بمقدار الدرهم أو اكثر منه ، بل لو كان مجموع الدم و الرطوبه أقل من الدرهم و لم تصل الرطوبه إلى أطراف الدم ففي صحه الصلاة معه اشكال .

(مسألة ٧٢٤) : لا يعفى عن المتنجس بالدم ، فإذا لم يكن على ثوبه أو بدنه دم لكن تنجس بسبب ملاقاته للدم فلا تجوز الصلاة ، حتى إذا كان المقدار المتنجس أقل من الدرهم .

(مسألة ٧٢٥) : إذا كان على ثوبه أو بدنه دم أقل من الدرهم لكن وصلت اليه نجاسه أخرى كما لو سقط عليه قطره من البول فلا يصح الصلاة معه .

٣ ما لا تتم الصلاة فيه

(مسألة ٧٢٦) : يعفى فى الصلاة عن نجاسه الملبوس الذى لا تتم الصلاة به وحده (أعنى لا يستر العورتين) كالخف و القلنسوه و الجورب أو الخاتم و الخللخال إذا لم يكن من أجزاء الميتة أو غير المأكول .

(مسألة ٧٢٧) : يجوز حمل الشئ النجس من قبيل المنديل و المفتاح و السكين و أشباه ذلك .

٤ ثوب المربيه لطفلها سواء كان ولداً أم أنثى

(مسألة ٧٢٨) : يعفى عن نجاسه ثوب المربيه بشروط

١ أن تكون المربيه أم ذلك الطفل

٢ أن يتنجس ثوبها ببول الطفل .

٣ أن لا يكون لها غير ثوب واحد سواء تمكنت من شراء ثوب آخر أو استيجاره أو استعارته أو لم تتمكن ، على الاظهر .

٤ أن تغسل فى اليوم و الليله ثوبها مره واحده

(مسألة ٧٢٩) : الاحوط (استحباباً) أن تغسل ثوبها عصراً لتصلى الظهر و العصر بالثوب الطاهر .

(مسألة ٧٣٠) : إذا تنجس ثوب المربيه ببول ولد غيرها فالصلاه فيه لا يخلو من إشكال حتى إذا غسلته فى اليوم مره إذا تنجس بعد الغسل .

(مسأله ٧٣١) : إذا كان للمرييه أكثر من ثوب واحد و كانت مضطره إلى لبس الجميع فالعفو عنها محل إشكال و إن غسلت جميع ثيابها فى اليوم مره واحده .

الفصل الرابع : فى مستحبات و مكروهات الستر

(مسأله ٧٣٢) : مستحبات لباس المصلى أمور:

١ العمامه مع التحنك .

٢ الرداء (العباء) .

٣ أن يكون اللباس أبيض .

٤ لبس الخاتم من العقيق .

٥ لبس أطهر ثيابه و أنظفها .

٦ استعمال الطيب .

(مسأله ٧٣٣) : مكروهات لباس المصلى أمور:

١ الثوب الاسود .

٢ الثوب القذر .

٣ الثوب الضيق .

٤ ثوب شارب الخمر .

٥ ثوب من لا يحترز عن النجاسه .

٦ ثوب ذو تماثيل .

٧ لبس الخاتم الذى نقش عليه صوره .

٨ حل الازرار .

المقدمه الخامسه : المكان

الفصل الاول: فى شروط مكان المصلى ، و هى تسعه أمور:

الامر الاول : اباحه المكان

(مسأله ٧٣٤) : لا- تصح الصلاه فى المكان المغصوب و ان كان الفراش الذى يجلس عليه أو غيره مما يقعد و يقوم عليه غير مغصوب ، نعم لو كان الارض و الفضاء غير مغصوبين ، و كان السقف أو المظله أو الخيمه فقط مغصوباً ، فلا مانع .

(مسأله ٧٣٥) : غصب المنفعه كغصب العين ، فلا تصح الصلاه فى الدار المستأجره ، إلا برضا المستاجر و إن كان المصلى هو مالك الدار ، و كذا إذا كان المكان متعلقاً لحق الغير ، كما إذا أوصى بثلث داره و لم يستخرج الثلث ، فالصلاه فيها باطله .

(مسأله ٧٣٦) : لو سبق شخص إلى مكان فى المسجد و نحوه ، فنحاه شخص آخر و صلى مكانه فعليه إعادة الصلاه على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ٧٣٧) : الجاهل بالغصبيه إذا صلى فى مكان ، ثم علم بعد الصلاه بأنه كان مغصوباً فصلاته صحيحه ، و كذا الناسى .

و أما نفس الغاصب إذا نسى و صلى ، فالاحوط إعادة الصلاه و إن لم يمكن الحكم بالبطلان .

(مسأله ٧٣٨) : من صلى فى مكان مع العلم بغصبيته فصلاته باطله و إن كان جاهلاً ببطلان الصلاه فى المكان المغصوب

(مسألة ٧٣٩) : من يجوز له الصلاة راكباً تبطل صلاته لو كان مركوبه أو دابته أو سرجها مغصوباً ، بلا فرق بين الصلاة الواجبه و المتسحبه ، هذا إذا كان سجوده على الشئ المغصوب ، و أما إذا كان السجود بنحو الايماء ، و صدر منه قصد القربه و كان الفضاء مباحاً ، كما إذا كان راكباً على الدابه لا السياره فلا ينبغى ترك الاحتياط بالاعاده .

(مسألة ٧٤٠) : لا يجوز لاحد الشريكين التصرف فى المكان المشترك قبل افراز حصته و لا تصح صلاته فيه إلا برضا شريكه .

(مسألة ٧٤١) : إذا اشترى داراً أو أرضاً مثلاً- بعين مال فيه الخمس أو الزكاه فلا يجوز التصرف فيها ، والصلاه فيها باطله ، ما لم يؤد الخمس أو الزكاه .

(مسألة ٧٤٢) : لا يجوز التصرف فى ملك الغير ، و لا الصلاه فيه إلا برضاه القلبى و أما الاذن القولى فإنما هى كاشفه عن الرضا ، فإذا علمنا برضا المالك بالصلاه فى ملكه ، فالصلاه صحيحه ، و ان لم يأذن لساناً ، كما أنه لو أذن باللسان و علمنا بعدم رضاه فالصلاه فيه باطله .

(مسألة ٧٤٣) : لا يجوز التصرف فى ملك الميت الذى هو مديون للناس ، و الصلاه فيه باطله ، إلا إذا ضمن شخص أداء الديون أو أجاز الدائن و الوصى فى التصرف فحينئذ يجوز التصرف ، و تصح الصلاه . و إذا لم يوجد الوصى فالحاكم الشرعى يقوم مقامه .

(مسألة ٧٤٤) : إذا كان للميت ورثه صغار فلا يجوز التصرف فيما ترك ، و الصلاه فيه باطله ، إلا إذا أذن القيم لمصلحتهم فإنه لا مانع حينئذ .

(مسألة ٧٤٥) : لا بأس

بالصلاه فى الاماكن المعده للمسافرين و الواردين ، كالفنادق والحمامات ، فإن رضا المالك معلوم فيها ، و أما فى غيرها فلا بد من تحصيل العلم برضاه ، و لو من لازم كلامه أو فحواه .

(مسأله ٧٤٦) : فى الاراضى الواسعه جداً التى ليس لها حائط و لا حاجز و يصعب على الانسان الخروج منها و الانتقال إلى غيرها لاجل الصلاه ، تجوز الصلاه فيها من دون استجازه من المالك .

الامر الثانى : استقرار المكان

(مسأله ٧٤٧) : لا بد أن يكون مكان المصلى مستقراً ، أى غير متحرك بنحو يوجب عدم استقرار المصلى حين الاشتغال بالصلاه ، و أما حال السكوت و عدم الاشتغال بالقراءه أو الذكر فلا يضر .

(مسأله ٧٤٨) : يجوز الصلاه فى السفينه و الطائره و القطار و أمثالها حال توقفها ، و أما مع حركتها و عدم استقرار بدن المصلى فلا- يجوز إلا- عند الضروره ، كما إذا ضاق الوقت و لم يمكنه الخروج منها و حينئذ فعليه مراعاة الاستقرار مهما أمكن فإذا عرضت له الحركه حال الذكر يعيده فى حال الاستقرار إن أمكن ، كما أنه لا بد أن يواظب على استقبال القبله ، فإذا انحرفت السفينه عن القبله يدور هو نحو القبله .

(مسأله ٧٤٩) : لا يجوز الصلاه على كومه الرمل و صبره الحنطه ، و بيدر التبن و أمثالها إذا لم يتمكن من الاستقرار .

الامر الثالث : عدم وجود مزاحم للاستقرار

(مسأله ٧٥٠) : لا يجوز الصلاه فى المكان الذى يطمئن بعدم تمكنه من المحافظه على الاستقرار حال الصلاه ، كمعرض الزحام و المطر و الريح الشديدين ، لكن إذا احتمل عدم عروض المانع عن الاتمام ، و صلى رجاءً ، و صادف عدم المانع فصلاته صحيحه .

الامر الرابع : سعه المكان

(مسأله ٧٥١) : لا تصح الصلاه فى مكان يكون سقفه نازلاً لا يتمكن من القيام التام ، و كذا لا تصح فى مكان ضيق لا يتمكن من الركوع أو السجود ، هذا إذا تمكن من الصلاه الكامله فى مكان آخر ، و أما المضطر كالمحبوس فى المكان الضيق فيصلى كما هو ، و يقوم بمقدار يتمكن ، و ينحنى للركوع و السجود بمقدار تمكنه ، و صلاته صحيحه إذا لم يرتفع عذره قبل الوقت ، فإن ارتفع العذر و تمكن من الصلاه التامه و الوقت باق فيعيد الصلاه .

الامر الخامس : عدم التقدم على قبر المعصوم (عليه السلام)

(مسأله ٧٥٢) : لا- تصح الصلاه مع التقدم على قبر النبى (صلى الله عليه وآله) و الاثمه المعصومين (عليهم السلام) و كذا مع التساوى على الاحوط .

(مسأله ٧٥٣) : تصح الصلاه مع وجود حائل بينه و بين القبر الشريف كالحائط ، و لا- يعد من الحائل نفس الضريح ، و لا

الصندوق ، و لا الثوب الملقى على الصندوق الشريف .

الامر السادس : عدم كون المكان ذا نجاسه متعديه

(مسأله ٧٥٤) : لا بد أن لا يكون فى المكان الذى يصلى فيه نجاسه متعديه تسرى إلى بدنه أو لباسه ، ، و أما إذا لم تكن مسريه فلا مانع إلا موضع الجبهه ، فإنه لا بد أن يكون طاهراً ، فلو وضع جبهته على أرض متنجسه فصلاته باطله ، و إن كانت يابسه .

الامر السابع : عدم ارتفاع موضع الجبهه ، و عدم انخفاضه

(مسأله ٧٥٥) : لا- يجوز ارتفاع موضع الجبهه عن موضع الركبتين و إبهامى الرجلين بأكثر من أربع أصابع مضمومات ، و كذا لا يجوز انخفاضه عنهما بذلك المقدار و سيجىء فى فصل السجود .

الامر الثامن : أن لا يكون البقاء فيه محرماً

(مسأله ٧٥٦) : قد عد من موجبات بطلان الصلاه إتيانها فى مكان يحرم التوقف فيه ، كما بين الصفيين من القتال ، أو فى المسبعه ، أو تحت السقف و الحائط المشرف على الانهدام ، أو غيرها مما فيه خطر على النفس ، و كذلك المكان الذى تضرب فيه الدفوف و المزامير ، لكن الاظهر أن حرمه البقاء فيها لا توجب بطلان الصلاه ، و إن كان الاحوط استحباباً الاعاده .

الامر التاسع : أن لا يكون مما يحرم التوقف و القيام والقعود عليه

(مسأله ٧٥٧) : و قد عد أيضاً من موجبات بطلان الصلاه إتيانها على فرش مكتوب عليه القرآن ، أو لفظ الجلاله ، أو إتيانها على قبر المعصومين (عليهم السلام) بما يكون فيه هتكاً للدين ، و لا- ريب فى حرمة ، بل قد يوجب الكفر ، و حينئذ كيف يمكنه التقرب بتلك الصلاه .

(مسأله ٧٥٨) : يكره تقدم المرأه على الرجل فى الصلاه ، و كذا محاذاتها له ، و إذا كانت متقدمه على الرجل أو محاذيه له ، فالاحوط

الوجوبى أن تكون الفاصله بينهما بمقدار ذراع اليد أو أكثر ، و إن كان الاحوط (الاستحبابى) ترك التقدم و المحاذاه مطلقاً .

(مسأله ٧٥٩) : ترتفع الكراهه أو المانعیه على القول بها بالتباعد بينهما بمقدار عشره أذرع (خمسه أمتار تقريباً) ، و بوجود حائل بينهما يمنع عن المشاهده و بارتفاع مكان أحدهما عن الآخر ، بحيث لا يصدق المحاذاه عرفاً .

(مسأله ٧٦٠) : المشهور حرمه الخلوه بالاجنبیه فى مكان لا يمكن لغيرهما الدخول فيه ، و لاجل الحرمة حكموا ببطلان الصلاه فيه أيضاً ، لكن الحديث الذى تمسكوا به قابل للاشكال سنداً و دلالة .

(مسأله ٧٦١) : الاحوط وجوباً ترك اتيان الصلاه الواجبه فى الكعبه ، و على سطحها ، اختياراً ، و لا بأس فى حال الاضطرار .

(مسأله ٧٦٢) : لا بأس بإتيان الصلاه المستحبه فى الكعبه ، و على سطحها ، و قد ورد فى بعض الاخبار استحباب الصلاه ركعتين داخل الكعبه متوجهاً إلى كل ركن .

الفصل الثانى : المواضع التى تفضل الصلاه فيها

(مسأله ٧٦٣) : من المستحب الاكيد فى الشرع الاسلامى أن تؤتى الصلاه فى المسجد ، و أفضل المساجد مسجد الحرام ، و الصلاه فيه تعادل ألف ألف صلاه ، ثم مسجد النبى (صلى الله عليه وآله) و الصلاه فيه تعادل عشره آلاف ثم مسجد الكوفه ، ثم مسجد الاقصى ، ثم مسجد الجامع فى أى بلد كان ، ثم مسجد القبيله (المحله) ثم مسجد السوق .

(مسأله ٧٦٤) : صلاه المرأه فى دارها أفضل ، و أفضل مواضعها الغرفه المتأخره و «المخدع» و هو مخزن الغرفه .

و لكن لو أمكنها التحفظ الكامل من الاجنبى فحضرت المسجد أدركت فضله .

(مسأله ٧٦٥) : تستحب الصلاه

فى مشاهد الائمة (عليهم السلام) بل هى أفضل من المسجد ، و الصلاة فى مشهد أمير المؤمنين (عليه السلام) تعادل مائتى ألف صلاة .

(مسأله ٧٦٦) : يستحب كثره التردد إلى المساجد ، و إلى مسجد خال من المصلى و يكره لجار المسجد أن يصلى فى غير المسجد بدون عذر .

(مسأله ٧٦٧) : يستحب ترك المؤاكلة و المشوره و المجاوره و المصاهره مع من لا يحضر المسجد .

(مسأله ٧٦٨) : قد ورد فى بعض الاخبار استحباب جعل شىء أمامه ، ليصير حائلاً بينه و بين من يمر ، و يكفى فيها العود أو الحبل أو الحصاه .

الفصل الثالث : المواضع التى تكره فيها الصلاة

(مسأله ٧٦٩) : يكره الصلاة على المشهور فى عده أماكن :

١ الحمام .

٢ الارض السبخه .

٣ أن يكون أمامه إنسان .

٤ أن يكون أمامه باب مفتوح .

٥ الشوارع والازقه إذا لم تكن مضره بالماره و إلا فحرام .

٦ أن يكون أمامه نار مضره أو سراج .

٧ بيت النار كالمطبخ .

٨ أن يكون متوجهاً إلى بالوعه أو حفرة يبال فيها .

٩ أن يقابل صوره أو تمثالاً لذى روح ، إلا أن يجعل عليها ثوب أو شىء آخر .

١٠ الغرفه التى فيها جنب .

١١ الغرفه التى فيها تصاوير ، و إن لم تكن أمامه حين الصلاة .

١٢ أن يكون أمامه قبر أو يصلى بين القبرين أو يصلى فى المقابر .

الفصل الرابع : أحكام المساجد

(مسألة ٧٧٠) : يحرم تنجيس أرض المسجد و سقفه و سطحه ، و هكذا حيطانه من داخل المسجد ، و يجب التطهير عند العلم بالتنجس ، و الاحوط وجوباً ترك تنجيس الحيطان من الخارج ، و لزوم التطهير عند تنجسها .

(مسألة ٧٧١) : لو لم يتمكن من تطهير المسجد منفرداً ، يجب عليه أخذ المساعد على ذلك ، و عند عدم وجدان المساعد فالاحوط وجوباً ، أن يخبر من يتمكن من التطهير .

(مسألة ٧٧٢) : لو تنجس جزء من المسجد و لم يمكن التطهير إلا بحفره ، و جب الحفر و لو توقف التطهير على هدم جزء قليل من المسجد و جب الهدم ، و لا يجب إرجاع التراب فى الحفيره ، كما لا يجب إعادته بناء الجزء المهدوم . و لكن لو تنجست لبنة (طابوقه) أو ما يشابهها و قلعت للتطهير ، و جب ارجاعها إلى مكانها إذا أمكن .

(مسألة ٧٧٣) : لو اغتصب المسجد و جعل بيتاً

و ما شابهه ، أو انهدم ، أو أصبح خربه ، بحيث لا يمكن الصلاة فيه ، ففي هذه الصور ، أيضاً يحرم تنجيسه ، و يجب تطهيره .

(مسألة ٧٧٤) : فى المشاهد المشرفة يحرم تنجيس داخل حرم الامام (عليه السلام) و لكن إذا تنجس فلا يجب التطهير إلا إذا كان البقاء على النجاسة اهانته للامام (عليه السلام) بل الاحوط الاستجابى هو التطهير حتى لو لم تكن إهانته .

(مسألة ٧٧٥) : لو تنجس بعض فرش المسجد ، سواء كان من نوع الحصرير أو السجاد أو غير ذلك ، فلا بد من تطهيرها ، و لكن إذا كان قطع المقدار المتنجس أقل ضرراً من تطهيره فيتعين القطع .

(مسألة ٧٧٦) : يحرم ادخال عين النجس كالدم فى المسجد لو كان هتكاً له ، بل الاحوط الاستجابى عدم الادخال حتى لو لم يكن هتكاً ، إلا فى المسجد الحرام ، بحدوده القديمه ، فالاحوط الوجوبى تركه .

و أما إدخال العين المتنجس فلا يحرم فى أى مسجد إلا إذا كان هتكاً .

(مسألة ٧٧٧) : يجوز إقامة مجلس التعزية للامام الحسين (عليه السلام) فى المسجد ، و هكذا المجالس الدينيه ، و كذلك يجوز تغطيته بالسواد ، و نصب الخيمه و إدخال أدوات الشاى و القهوة و غيرهما فيه ، بشرط أن لا يضر بالمسجد و لا يزاحم المصلين ، و الاحوط الوجوبى ترك زخرفه المجسد بالذهب ، و عدم نقشه بصور ذوى الارواح ، و أما غيرها كصور الورود و الاشجار فمكروه .

(مسألة ٧٧٨) : يحرم بيع المسجد ، أو اتخاذه ملكاً ، أو جعله جزء من الطريق حتى لو انهدم و أصبح أرضاً مهمله .

(مسألة ٧٧٩) : يحرم بيع أبواب

المسجد و شبائكه و كل ما يتعلق به ، و لو خرب المسجد فلا بد من حفظها و جعلها فى نفس المسجد عند إعادته بنائه . و أما إذا لم تصلح لذلك المسجد بأى نحو ، فلا بد من جعلها فى مسجد آخر ، و إذا لم تصلح لغيره من المساجد أيضاً ، فيجوز بيعها و يجب صرف ثمنها فى نفس المسجد و إن لم يمكن فى المساجد الاخر .

هذا إذا كانت من أجزاء المسجد و أما إذا كانت وقفاً على المسجد و سقطت عن الاستفادة فلم تصلح لذلك المسجد و أرادوا صرفها فى مسجد آخر تشتري لاجل المسجد الاخر و يصرف ثمنها فى نفس المسجد الاول .

(مسألة ٧٨٠) : يستحب إنشاء المساجد و تعميمها ، كما يستحب ترميمها و تصليحها ، و يجوز هدمها و تأسيسها من جديد إن كانت خربه جداً بحيث لا يمكن ترميمها ، بل يجوز هدم المسجد العامر لغرض توسيعه لرفع حوائج المصلين بشرط أن يكون ذلك بإضافه على أرضه لا ببناء أسطواناته و حيطانه بقطر أقل كى يصبح داخله أوسع .

(مسألة ٧٨١) : يستحب تنظيف المسجد و إنارته .

(مسألة ٧٨٢) : يستحب لمن رام الذهاب إلى المسجد مراعاة الامور التاليه:

١ استعمال الطيب .

٢ لبس الثوب النظيف الفاخر .

٣ الفحص عن حدائه ، مخافه وجود النجاسه فيها .

٤ تقديم الرجل اليمنى عند الدخول و اليسرى عند الخروج .

(مسألة ٧٨٣) : يستحب عند الورود فى المسجد أن يصلى ركعتين تحيه و احتراماً للمسجد . و إذا صلى

ركعتين وجوباً أو لغير التحيه من المستحبات فيكفى ذلك عن صلاه التحيه .

(مسألة ٧٨٤) : يكره فى المسجد عدّه أمور:

١ النوم ، إلا فى حاله الاضطرار .

التكلم حول أمور الدنيا .

٣ الاشتغال بالصنائه .

٤ إنشاد الاشعار ، غير المتضمنه للحكمه أو الموعظه .

٥ البصاق و الامتخاط و إلقاء النخامه (أخلاط الصدر) .

٦ إنشاد الضالاه .

٧ رفع الصوت إلا للاذان .

(مسأله ٧٨٥) : يكره فسخ المجال للمجانين و الاطفال فى المسجد .

و يكره الدخول فى المسجد لمن أكل البصل أو الثوم أو كلما يورث رائحه كريهه تؤذى الاخرين .

المقدمه السادسه : الاذان و الاقامه

(مسأله ٧٨٦) : يستحب الاذان و الاقامه قبل الفرائض اليوميه . بل لا- ينبغى ترك الاقامه ، فالاذان : «الله أكبر» أربع مرات ، و «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين ، و «أشهد أن محمداً رسول الله» مرتين ، و «أشهد أن علياً ولي الله» مرتين (أو مره مع «أشهد أن علياً حجّه الله « مره) . (و هذا مستحب فى نفسه و رمز التشيع و إن لم يكن من الاذان) و «حى على الصلاه» مرتين و «حى على الفلاح» مرتين ، و «حى على خير العمل» مرتين ، و «الله أكبر» مرتين ، و «لا إله إلا الله» مرتين . و الاقامه كذلك ، إلا أن التكبير فى أولها مرتين و يزداد بعد «حى على خير العمل» ، «قد قامت الصلاه» مرتين ، و يقول فى آخرها «لا- إله إلا- الله» مره . و أما الصلوات الواجبه غير اليوميه كصلاه الايات فيستحب أن يقال قبلها « الصلاه » ثلاث مرات .

(مسأله ٧٨٧) : يستحب فى اليوم الاول من ولاده الطفل الاذان فى أذنه اليمنى و الاقامه فى اليسرى و إن لم يفعل ذلك فيستمر الاستحباب إلى أن تنفصل سرته .

(مسأله

٧٨٨) : ينبغي ترك الترجيع فى الاذان و الاقامه ، و يحرم ذلك لو كان بنحو الغناء ، و هو الصوت المطرب المختص بمجالس اللهو و الطرب .

(مسأله ٧٨٩) : يسقط الاذان فى خمس صلوات :

١ صلاه العصر من يوم الجمعه على المشهور .

٢ صلاه العصر من يوم عرفه .

٣ صلاه العشاء ليله عيد الاضحى (ليله المزدلفه) .

٤ صلاه العصر و العشاء للمستحاضه على المشهور .

٧ صلاه العصر و العشاء للمسلوس أى من لا يتمكن من إمساك البول و كذلك المبطون على المشهور و هو من لم يتمكن من إمساك الغائط و يشترط أن لا يفصل بين هذه الصلوات و الصلاه التى قبلها بما يعدّ فصلاً عرفاً و لكن يضر الفصل بين الصلاتين بالنافله فلا يسقط معه الاذان و كلما جمعت بين الظهر و العصر أو المغرب و العشاء فلا مانع من ترك الاذان للثانى فقد ورد فى الصحيح أن النبى (صلى الله عليه وآله) حين جمع بينهما صلى الظهرين بأذان و إقامتين و كذا العشائين .

(مسأله ٧٩٠) : تسقط الاذان و الاقامه فى موارد :

١ الداخلى فى صلاه الجماعه التى أذنوا لها و أقاموا ، و إن لم يسمعها و يجوز له مع ذلك الاتيان بالاذان و الاقامه براءه المطلوبيه .

٢ الداخلى فى المسجد ليصلى جماعه بعد إنتهاء الجماعه فإنه لا يجوز أن يؤذن لصلاته و يقيم لم ما دامت الصفوف باقيه و لم يتفرق الجمع .

٣ الداخلى إلى المسجد للصلاه منفرداً و قد أقيمت الجماعه ، سواء دخل حال اشتغالهم أو بعد فراغهم مع عدم تفرق الصفوف ، و مثله من دخل ليصلى مع

جماعه أخرى .

و يشترط فى السقوط أمور :

١ أن تكون الجماعه السابقه مع الاذان و الاقامه .

٢ أن لا تكون باطله .

٣ اتحاد المكان عرفاً فلو كانت الجماعه داخل المسجد و أراد الصلاه على سطحه ، فلا يسقط الاذان و الاقامه .

٤ أن تكون الجماعه فى المسجد فلو لم تكن فيه فسقوط الاذان و الاقامه مشكل و لا مانع من الاتيان بهما برجاء المطلوبيه .

(مسأله ٧٩١) : يسقط الاذان و الاقامه مع الشك فى صحه الجماعه السابقه و بطلانها ، و لكن إذا شك فى الشرطين الاخرين ، بأن شك فى اتحاد المكان ، أو كون الجماعه السابقه مسبوقة بالاذان و الاقامه ، فلا يسقطان بل يأتى بهما ، إما بقصد الاستحباب أو برجاء المطلوبيه .

(مسأله ٧٩٢) : يستحب لمن يسمع الاذان و الاقامه أن يحكى كل قسم يسمعه .

(مسأله ٧٩٣) : يجزى سماع أذان الغير و إقامه عن أذانه و إقامته لنفسه إذا سمعهما بتمامها سواء حكى ما سمعه أم لم يحك ، بشرط أن لا تقع الفاصله الكثيره بين السماع و بين صلاته ، و إذا سمع بعض الاذان و الاقامه يجزيه إتمامها بنفسه .

(مسأله ٧٩٤) : إذا سمع الرجل أذان المرأه أو إقامتها مع قصد التلذذ فلا يسقطان عنه ، و أما بدون التلذذ فسقوطه مشكل .

(مسأله ٧٩٥) : يشترط أن يكون المؤذن و المقيم لصلاه الجماعه رجلاً ، و لكن فى جماعه النساء يصح أن يكون امرأه .

(مسأله ٧٩٦) : لا بد من أن تكون الاقامه بعد الاذان فإذا وقع قبله لا يصح .

(مسأله ٧٩٧) : يلزم مراعاة الترتيب المذكور آنفاً فى الاذان و الاقامه فلو أخل به كما لو أتى بجمله

«حى على الصلاة» بعد جملة «حى على خير العمل» فلا بد أن يعيد من موضع الخلل .

(مسألة ٧٩٨) : يلزم أن لا تقع الفاصله الكثيره بين الاذان و الاقامه بحيث لا تعد الاقامه مرتبطه بذلك الاذان . و إذا وقعت تلك الفاصله فيستحب تكرار الاذان و الاقامه . و كذلك يستحب تكرارهما عندما تقع الفاصله بينهما و بين الصلاه بنحو لا تعدان أذاناً و إقامه لتلك الصلاه .

(مسألة ٧٩٩) : يلزم أن يكون الاذان و الاقامه بالعربيه الفصحى من دون لحن فلا تكفى ترجمتها بغير العربيه ، أو العربيه الملحونه .

(مسألة ٨٠٠) : لا بد أن يكون الاذان و الاقامه بعد دخول وقت الصلاه فييطان مع التقديم عمداً أو سهواً .

(مسألة ٨٠١) : إذا شك فى الاذان ، و لم يبدأ بعد بالاقامه فلا بد من الاتيان بالاذان ، و أما إذا دخل فى الاقامه و شك فى الاذان ، فيمضى .

(مسألة ٨٠٢) : إذا شك فى الاتيان بأحد أجزاء الاذان أو الاقامه و لم يدخل فى الجزء التالى لزم ذكر الجزء المشكوك ، و أما إذا بدأ بالجزء التالى فلا يلزم .

(مسألة ٨٠٣) : يستحب عند الاذان عده أمور :

١ أن يكون متجهاً نحو القبله .

٢ أن يكون متطهراً .

٣ أن يضع يديه على أذنيه .

٤ رفع الصوت و مدّه .

٥ أن يفصل ما بين فصوله .

٦ أن لا يتكلم فى الاثناء .

(مسألة ٨٠٤) : يستحب عند الاقامه توفر الامور الاتيه :

١ عدم المشى فى الاثناء .

٢ أن يكون الصوت فيها أخفض من الاذان .

٣ الوقف فى نهايه الجمل أى لا يوصل نهايه كل جملة ببدايه الجمله الاتيه .

٤ أن تكون الفاصله بين أجزاءها

أقل من الفاصله فى الاذان .

(مسأله ٨٠٥) : يستحب أن يفصل بين الاذان و الاقامه بإحدى الامور الآتية :

ألف أن يتخطى بخطوه واحده .

ب الجلوس قليلاً .

ج أن يسجد لله تعالى .

د أن يقرأ الاذكار المستحبه أو يشتغل بالدعاء .

ه السكوت فتره قصيره .

و التكلم بما لا يسخط الله .

ز الصلاه ركعتين . و لكن بعد أذان الصبح و المغرب لا يستحب التكلم .

(مسأله ٨٠٦) : يستحب أن يكون المؤذن الراتب عادلاً ، و عارفاً بأوقات الصلاه ، و أن يكون مرتفع الصوت ، و وقوفه فى القمه .

المبحث الثانى : فى أفعال الصلاه

المقصد الاول : واجبات الصلاه

و هى أحد عشر

١ النهيه ٢. القيام ٣. تكبيره الاحرام ٤. القراءه ٥. الركوع .

٦ السجود ٧. الذكر ٨. التشهد ٩. السلام ١٠. الترتيب بين الافعال .

١١ الموالاه أى عدم الفصل بين الافعال .

(مسأله ٨٠٧) : الواجبات على صنفين :

١ الاركان : و هى ما تبطل الصلاه بنقصانها أو زيادتها عمدًا أو سهواً ، و هى فى الصلاه خمس :

ألف النهيه

ب تكبيره الاحرام ، لكن لا تبطل الصلاه بزيادتها سهواً .

ج القيام حال التكبيره و القيام قبل الركوع .

د الركوع .

ه السجدةتان معاً .

٢ غير الاركان : و هي ما تبطل الصلاه بتركها أو زيادتها عمداً لا سهواً .

الاول : النيه

(مسألة ٨٠٨) : النيه هي القصد إلى الفعل امتثالاً لامر الله تعالى و لا يشترط فيها الاخطار أو التلفظ باللسان .

(مسألة ٨٠٩) : يجب في النيه تعيين نوع الصلاه إذا كانت متعددة كالظهر و العصر مثلاً و النافلة و الفرض .

(مسألة ٨١٠) : يجب استدامه النيه بمعنى أنه إذا سئل عنه في أثناء الصلاه ماذا تعفل؟ أجاب فوراً ، و أما إذا غفل عنها بحيث لا يدري ماذا يجب لو سئل ، فصلاته باطله .

(مسألة ٨١١) : يعتبر في النيه الاخلاص في العمل فمتى ضم إليها ما ينافي الاخلاص كالرياء (أي إرائه الناس بفعله) بطلت صلاته سواء كانت صلاته لاجل الناس أو كانت لاجل الله و الناس معاً .

(فائده) : روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال : المرائي يوم القيامة ينادى بأربعة أسماء ٧ يا كافر ، يا فاجر ، يا غادر ، يا خاسر ، ظل سعيك و بطل أجرک و لا خلاق لك ، التمس الاجر ممن كنت

تعمل له ، يا مخادع .

(مسألة ٨١٢) : لا فرق في مبطله الرياء بين الابتداء و الاثناء ، و الاجزاء الواجبه كالقراءه و المستحبه كالقنوت . و سواء كانت في ذات الفعل أو بالنسبه إلى بعض القيود ككون الصلاه في المسجد أو مع الجماعه .

(مسألة ٨١٣) : يكفي التعيين الاجمالي بمعنى إتيان أربع ركعات مثلاً بقصد ما في الذمه و إن لم يعلم بأن ما في ذمته ظهر أو عصر أو عشاء و إذا كان ما في ذمته متعدداً يكفيه قصد ما وجب في ذمته أولاً من الصلاتين أو ما وجب ثانياً .

(مسألة ٨١٤) : لا يجب قصد الاداء أو القضاء زائداً على تعيين نفس الصلاه ، فإذا نوى الامر المتوجه إليه فعلاً ، و قصد صلاه العصر مثلاً بتخيل أنه أداء و أن الوقت باق و بان أنه كان قضاء فصلاته صحيحه .

(مسألة ٨١٥) : لا- يجب قصد الاستحباب أو الوجوب بل يكفي قصد القربه المطلقه و الامر المتوجه إليه و إن كان الاحوط قصدهما .

(مسألة ٨١٦) : لا يجب حين النيه تصور أجزاء الصلاه تفصيلاً بل يكفي التصور الاجمالي .

(مسألة ٨١٧) : لو نوى في أثناء الصلاه قطعها أو الاتيان بالقاطع فإن أتم صلاته على هذه الحاله فهي باطله و أما لو رجع إلى النيه الاولى قبل أن يأتي بشيء لم تبطل .

(مسألة ٨١٨) : لو أتى ببعض الاجزاء لا- بعنوان الجزئيه ثم رجع إلى النيه الاولى يتوقف البطلان على أن ما أتى به فعل كثير ، و كذا تبطل صلاته لو أتى بالفعل القليل كذلك من دون أن يعيدها بعنوان الجزئيه ثانياً .

(مسألة ٨١٩) : لو شك حين الاشتغال بالعمل في أنه

ظهر أو عصر و علم أنه لم يصلى الظهر يجعله ظهراً أما لو تبين له إتيان الظهر فيستأنفها عصرًا ، نعم لو رأى نفسه مشتغلاً بالعصر ناوياً لها و شك في أنه من أول الامر نواها أو نوى الظهر اشتهاً ، يبنى على أنه من أول الامر نواها .

الثانى : تكبيره الاحرام

(مسألة ٨٢٠) : يجب الابتداء بها فى كل صلاه و هى ركن كما مر و صورتها « الله اكبر » من غير تبديل أو تغير أو الفصل بين الكلمتين و يجب الاتيان بها صحيحه بجميع حرركاتها و سكناتها و لا يجرى مرادفها و لا ترجمتها .

(مسألة ٨٢١) : لو كبر للافتتاح ثم زاد ثانيه بعنوان الافتتاح أيضاً بطلت صلاته و احتاج إلى ثالثه و لو أتى برابعه بقصد الافتتاح أيضاً بطلت صلاته و احتاج إلى خامسه و هكذا .

(مسألة ٨٢٢) : الاحوط الاستجابى أن يفصل بين التكبيره و ما قبلها من الاقامه أو الدعاء .

(مسألة ٨٢٣) : يجب اظهار إعراب الرء فى كلمه «أكبر» إذا أتى بها متصله بما يعدها من البسمله و غيرها .

(مسألة ٨٢٤) : يجب الاستقرار و الطمأنينه حال التكبيره ، فتبطل إذا أتى بها عمداً بدون الاستقرار .

(مسألة ٨٢٥) : يجب على المصلى فى التكبيره و غيرها من القراءه و الذكر أن يسمع نفسه بها ، و فيما إذا كان ثقیل السمع أو أطرش أو كان هناك مانع آخر فيكفى الاتيان بها بحيث لو ارتفعت هذه الموانع لسمع .

(مسألة ٨٢٦) : من به خلل فى لسانه ، و لا يمكنه تلفظ التكبيره صحيحه ، يجب عليه الاتيان بها حسب ما يمكنه ، و إن لم يتمكن من تلفظها بأى نحو يجب عليه

إخطارها بالبال و الايماء لها بالاصبع .

(مسألة ٨٢٧) : يستحب للمصلى أن يدعوا بهذا الدعاء بعد تكبيره الاحرام : « يا محسن ، قد أتاك المسىء ، و قد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء ، أنت المحسن و أنا المسىء ، بحق محمد و آل محمد ، صلى على محمد و آل محمد ، و تجاوز عن قبيح ما تعلم منى » .

(مسألة ٨٢٨) : يستحب حال تكبيره الاحرام ، و بقيه تكبيرات الصلاه ، أن ترفع اليدين إلى الاذنين .

(مسألة ٨٢٩) : من شك فى إتيان تكبيره الاحرام ، و دخل فى القراءه ، لا يعتنى بشكه ولو لم يدخل بعد فيأتى بالتكبير .

(مسألة ٨٣٠) : من شك فى صحه التكبيره بعد إتيانها فإن دخل فى غيرها فلا يعتنى بشكه ، و إن لم يدخل فالاحوط وجوباً بإبطال الصلاه و الاتيان بالتكبيره .

الثالث : القيام

(مسألة ٨٣١) : القيام هو ركن حال تكبيره الاحرام فمن كبر جالساً بطلت صلاته و قبل الركوع المسمى بالقيام المتصل بالركوع أما القيام حال القراءه فليس بركن فمن تركه نسياناً فلا تبطل صلاته .

(مسألة ٨٣٢) : يجب الوقوف قبل التكبيره و بعدها لكى يتيقن بوقوع التكبيره حال القيام .

(مسألة ٨٣٣) : إذا جلس بدون ركوع بعد الحمد و السوره ثم تذكر بعد ذلك قام منتصباً ثم يركع ليقع ركوعه عن قيام أما لو قام متقوساً و غير منتصب و لو ساهياً فركع بطلت صلاته .

(مسألة ٨٣٤) : يجب الاستقرار فى الصلاه و عدم الانحاء أو الميلان يميناً و شمالاً و عدم الاستناد إلى شىء مع الامكان فلا بأس مع الاضطرار .

(مسألة ٨٣٥) : لا بأس بتحريك الرجل عند الهوى للركوع

و الاحتياط الوجوبى إنتصاب العنق حال القيام و لا باس بإطراق الرأس .

(مسألة ٨٣٦) : لو مال إلى أحد الجانبين أو استند إلى شيء نسياناً فصلاته صحيحه ولو صدر منه هذا العمل فى القيام حال التكبيره فعليه إعادة الصلاه على الاحوط الوجوبى و أما القيام المتصل بالركوع فلا يشترط فيه الاستقرار و لا عدم الاستناد على الاظهر .

(مسألة ٨٣٧) : الاحوط الوجوبى الاعتماد على القدمين عند الوقوف و لا يجب التسويه بين الرجلين فى الاعتماد بل له أن يجعل تمام ثقله على أحد الرجلين .

(مسألة ٨٣٨) : يعتبر فى القيام عدم التفريج الفاحش بحيث يخرج عن صدق القيام عرفاً .

(مسألة ٨٣٩) : يجب الاستقرار و الطمأنينه حال القراءه حتى الاذكار المستحبه و لا بد من ترك القراءه إذا أراد التقدم أو التأخر قليلاً أو الميل يميناً و شمالاً .

(مسألة ٨٤٠) : لو اشتغل بالذكر حال الحركة ، كما إذا كبر فى حال الهوى إلى الركوع ، فإن كان تكبيره بعنوان الذكر الوارد فى الصلاه ، فلا يبعد البطلان ، و أما إذا كان بعنوان أنه ذكر من الاذكار ، فصلاته صحيحه .

(مسألة ٨٤١) : لا بأس بتحريك اليد و الاصابع حال القراءه ، و إن كان الاحوط الاستجابى تركه .

(مسألة ٨٤٢) : لو تحرك فى حال الذكر كالتسييحات أو القراءه ، بحيث يخرج عن الاستقرار ، فيجب عليه إعادة ما قرأه حال حركته بعد الاستقرار .

(مسألة ٨٤٣) : لو صلى جالساً عن عجز ، ثم تمكن فى الاثناء من القيام ، فلا بد أن يقوم و يصلى عن قيام ، و لا يقرأ إلا بعد الاستقرار .

(مسألة ٨٤٤) : لو خاف على نفسه من القيام

، لاجل مرض أو ضرر آخر فيصلى جالساً ، وكذا لو خاف من الصلاة في حال الجلوس ، يصلى مضطجعاً .

(مسأله ٨٤٥) : لو علم بأنه يتمكن في آخر الوقت يجب تأخير الصلاة ، حتى يتمكن منها قائماً .

(مسأله ٨٤٦) : يستحب في حال القيام أمور :

١ أن يحافظ على انتصاب جميع بدنه .

٢ إسدال منكبیه .

٣ وضع كفيه على فخذه .

٤ ضم الاصابع .

٥ أن يكون نظره إلى موضع سجوده .

٦ أن يعتمد على قدميه بصورة متساويه .

٧ أن يكون مع الخضوع والخشوع كالعبد الذليل بين يدي المولى الجليل .

٨ أن يجعل القدمين محاذيين ولا يقدم إحدى الرجلين على الأخرى حال القيام ، وإذا كان رجلاً فيكون

الفاصل بينهما من ثلاث أصابع إلى شبر ، وإذا كانت امرأه فتلتصق رجليها .

الرابع : القراءه

(مسأله ٨٤٧) : يجب على المصلى في جميع الفرائض اليوميه في الركعه الاولى والثانيه منها ، أن يقرأ سورة الحمد و سورة كامله من القرآن الكريم ، سواء كانت التوحيد أم غيرها .

(مسأله ٨٤٨) : لا يجوز قراءه السوره ، إذا كان وقت الصلاه ضيقاً ، بحيث إذا قرأ السوره يقع قسماً من الصلاه خارج الوقت ، و هكذا إذا خاف على نفسه أو ماله من السبع أو من اللص أو الاضرار الاخر .

(مسأله ٨٤٩) : لو قدم المصلى قراءه السوره على الحمد عمدًا بطلت صلاته ، أما إذا قدم سهواً ، و في أثناء السوره تذكر ، يجب عليه ترك السوره و قراءه الحمد ، ثم بعده قراءه السوره .

(مسأله ٨٥٠) : إذا ترك المصلى قراءه الحمد والسوره أو أحدهما نسياناً ، ثم بعد الدخول في الركوع التفت

، فصلاته صحيحه ، و لا يجوز له الرجوع لتدارك ما نسي الاتيان به .

(مسأله ٨٥١) : إن تذكر المصلی قبل الانحناء للركوع أنه ترك الحمد و السوره أو أحدهما ، يجب عليه الاتيان بما نسي .

أما فى الصوره التى قرأ السوره ، ثم علم بعدم قراءه الحمد ، فيلزم عليه أن يقرأ الحمد و بعده السوره مره ثانيه ، و هكذا بالنسبه إلى من انحنى و لم يصل إلى حد الركوع ، يجب أن يرجع و يقرأ ما نسي ، بشرط ملاحظه الترتيب المذكور .

(مسأله ٨٥٢) : لا يجوز قراءه سور العزائم الاربع فى الصلاه ، و هى ، « ألم السجده ، النجم ، اقرأ ، حم السجده » ، فلو قرأ إحداها عمداً بطلت صلاته .

(مسأله ٨٥٣) : لو اشتغل المصلی اشتباهاً بقراءه سوره السجده الواجبه ، فتاره يتذكر قبل قراءه تلك الايه ، فيجب عليه ترك السوره و قراءه سوره أخرى ، و تاره يتذكر بعد قراءتها ، فيجوز له إتمام السوره ، و لكن احتياطاً يؤمى للسجود لاجل آيه السجده ، ثم بعد الصلاه يعيد السجده على النحو اللازم .

(مسأله ٨٥٤) : إذا سمع المصلی آيه السجده فصلاته صحيحه ، و لكن بناء على الاحتياط اللازم يؤمى إلى السجده فى الصلاه ، ثم يسجد أيضاً بعد الصلاه .

(مسأله ٨٥٥) : الصلوات المستحبه و إن وجبت بالنذر و شبهه ، لا يلزم قراءه السوره فيها ، نعم بعض الصلوات المستحبه التى لها سوره خاصه إذا أراد العمل بالترتيب الوارد ، فيلزم قراءه السوره الوارده .

(مسأله ٨٥٦) : يستحب فى صلاه الجمعه أو صلاه الظهر من يوم الجمعه فى الركعه الاولى منها بعد الحمد

أن يقرأ سورة الجمعة و في الركعه الثانيه منها بعد الحمد سورة المنافقين ، و إذا اشتغل بقراءه احدى السورتين لا يجوز له تركها بناء على الاحتياط اللازم .

(مسأله ٨٥٧) : إذا شرع المصلى بقراءه سورة التوحيد (أى قل هو الله أحد) أو الكافرون ، لا يجوز له تركها و قراءه سورة أخرى ، حتى لو قرأ البسملة من إحديهما ، لكن فى صلاه الجمعة و ظهرها إذا دخل فيها نساناً و قبل أن يصل النصف منها فيجوز له تركها و قراءه الجمعة بعد الحمد فى الركعه الاولى ، و فى الثانيه بعد الحمد سورة المنافقين .

(مسأله ٨٥٨) : إذا قرأ عمداً فى صلاه الجمعة أو ظهرها سورة التوحيد أو قل يا أيها الكافرون ، لا يجوز على الاحتياط الوجوبى تركهما و قراءه سورة الجمعة أو المنافقين سواء وصل إلى النصف أم لا .

(مسأله ٨٥٩) : فى جميع الصلوات الواجبه إذا كانت السوره غير التوحيد والكافرون و لم يصل إلى النصف منها يجوز له تركها و قراءه سورة أخرى .

(مسأله ٨٦٠) : المشتغل بقراءه السوره فى الصلاه إن نسيها أو واجهه مانع آخر من الموانع من قبيل ضيق الوقت يجوز له تركها و اختيار سورة أخرى ، و لو جاوز النصف ، أو كانت تلك السوره التى تركها التوحيد أو الكافرون .

(مسأله ٨٦١) : يجب على الرجال الجهر فى قراءه الحمد و السوره من صلاه الصبح و المغرب و العشاء و على النساء و الرجال فى الظهرين الاخفات ، إلا فى ظهر يوم الجمعة فإن الافضل الجهر .

(مسأله ٨٦٢) : يلزم على الرجال فى الصلوات الجهرية أن يواظبوا على جهر جميع أجزاء الكلمات

أوائلها و أواسطها و أواخرها .

(مسألة ٨٦٣) : المرأه فى الصلاه الجهرىه مخيره بأن تجهر أو تخفت ، أما إذا كان هناك أجنبى يسمع صوتها فيجب عليها أن تخفت ، على الاحتياط الواجب .

(مسألة ٨٦٤) : إذا جهر المصلى فى موضع الاخفات ، أو بالعكس ، ففى ذلك صور ، و إليك تفصيلها :
١ إن كان عن عمد ، فصلاته باطله .

٢ لو كان من نسيان ، أو لجهله بالمسأله ، و لم يكن ملتفتاً إلى السؤال و التعلم ، فصلاته صحيحه .

٣ إن تذكر ذلك فى أثناء القراءه ، فيجب عليه العمل بالوظيفه بالنسبه لما بقى ، و لا يجب إعادته ما سبق .

(مسألة ٨٦٥) : يجب الجهر بالنحو المتعارف فى الصلوات الجهرىه ، فلو كان خارجاً عنه كالصياح ، بطلت صلاته .

(مسألة ٨٦٦) : على كل إنسان أن يتعلم قراءه الصلاه ، حتى لا يلحن فيها و يؤديها بصوره صحيحه ، و من لم يستطع من تعلمها يأتي بها بالمقدار الممكن ، و لكن الاحوط استحباباً أن يصلى جماعه .

(مسألة ٨٦٧) : الذى لم يعرف قراءه الحمد و السوره ، و باقى أذكار الصلاه بصوره كامله ، و يتمكن من التعليم ، و لكن الوقت مضيق ، فبناء على الاحتياط الوجوبى يصلى تلك الصلاه مع الجماعه ، ثم يتعلم للصلاه الاثيه .

(مسألة ٨٦٨) : المشهور بين العلماء ، أن أخذ الاجر لتعليم أحكام الصلوات الواجبه حرام ، و لكنه مشكل و أما أخذها للمستحبات فجائز .

(مسألة ٨٦٩) : إذا لم يعلم المصلى باحدى الكلمات أو بوجوب السوره ، أو أنه استعمل كلمه مكان أخرى عمداً ، مثل استعمال كلمه ال (ض) اخت الصاد

فى مكان ال (ظ) أخت الطا ، أو بالعكس ، أو يلزم عليه تحريك بعض

الكلمات ، أو تشديدها ، و لم يفعل ذلك ، ففى جميع هذه الصور صلته باطله ، إذا كان مقصراً .

(مسأله ٨٧٠) : إن علم بصحه كلمه ، فقرأها فى الصلاه ، ثم بعد الصلاه علم بخطأها ، فيجب عليه إعادة الصلاه ، إذا كان الوقت باقياً و قضاؤها فى خارج الوقت ، إن لم يكن باقياً ، إذا كان مقصراً فى التعلم ، و لو لم يعلم بحركات بعض الكلمات أو حروفها كما لو يعلم بقراءه (الصراط) أنها مع ال (ص) أو ال (س) ، و جب عليه التعلم ، فإذا قرأ بكلتا صورتين ، فصلته باطله .

(مسأله ٨٧١) : قيل يلزم المد فى جمله من الموارد :

الاول : إذا كانت فى كلمه واو و ما قبلها ضمه ، و ما بعدها همزه ، مثل كلمه سوء يجب المد فى واوها .

الثانى : إن كان ألف فى كلمه و ما قبلها مفتوح و ما بعدها همزه ، يجب المد فى الالف مثل كلمه جاء .

الثالث : لو كان فى كلمه ياء و ما قبلها كسره و ما بعدها همزه ، يجب المد فى الياء مثل كلمه جىء .

الرابع : لو كان أحد هذه الحروف أى الواو و الياء و الالف فى كلمه و ما بعدها ساكن أو كان فى مكان الهمزه حرف ساكن فيجب المد أيضاً مثل كلمه « و لا الضالين » الذى يكون حرف الالف بعده ساكن ، و هو حرف اللام ، فالمد يكون فى الالف حينئذ ، و لا يخفى أن المد فى هذه الموارد لازم احتياطاً

و إذا ترك المد لا يجب إتمامها و إعادتها بل يجوز له قطع الصلاة و إعادتها من جديد .

(مسألة ٨٧٢) : الاحوط الوجوبى على المصلى ترك الوقف بالحركة و الوصل بالسكون ، أما معنى الاول أن يحرك آخر الكلمه و يفصل بينها و بين الكلمه التى بعدها مثلاً كسر ميم «الرحمن الرحيم» و توقف قليلاً ثم بعد ذلك اشتغل بالايه التى بعدها و هكذا باقى الكلمات ، أما معنى الثانى أن يسكن آخر الكلمه و يوصلها بالكلمه التى بعدها مثل تسكين (ميم) «الرحيم» و يوصلها ب «مالك يوم الدين» من دون فصل .

(مسألة ٨٧٣) : يتخير المصلى فى الركعه الثالثه و الرابعه بين أن يقرأ مره سورته الحمد فقط أو التسيحات الاربع و هى : «سبحان الله و الحمد لله و لا اله إلا الله و الله اكبر» و لكن يستحب أن يأتى بها ثلاث مرات و يجوز له التفريق بين الركعه الثالثه و الرابعه بأن يقرأ فى الثالثه الحمد فقط و فى الرابعه التسيحات و بالعكس ، و الافضل قراءه التسيحات الاربع فى كليهما ، كما ذكرنا .

(مسألة ٨٧٤) : يجب على المصلى فى ضيق الوقت إتيان التسيحات مره واحده .

(مسألة ٨٧٥) : يعتبر قراءه الحمد أو التسيحات إخفاً فى الركعه الثالثه و الرابعه ، و الرجال و النساء سواء فى ذلك .

(مسألة ٨٧٦) : إذا اختار المصلى قراءه الحمد فى الركعه الثالثه و الرابعه يجب عليه أن يخفت حتى البسمله على الاحوط الوجوبى فيها .

(مسألة ٨٧٧) : إن لم يستطع المصلى إتيان التسيحات بصوره صحيحه يلزم عليه أن يقرأ سورته الحمد .

(مسألة ٨٧٨) : لو تخيل المصلى فى الركعه الاولى و الثانيه من الصلاه أنه فى

الثالثة و الرابعه و قرأ التسيحات فتاره يتذكر بذلك قبل الركوع فيجب عليه قراءه الحمد و السوره ، و أخرى فى الركوع أو بعده فيمضى فى صلاته و هى صحيحه .

(مسأله ٨٧٩) : المشتغل بالصلاه إذا تخيل أنه فى الاولى أو الثانيه و هو فى الواقع فى الثالثه أو الرابعه أو عكس ذلك فقرأ الحمد فصلاته صحيحه ، سواء التفت بذلك قبل الركوع أو بعده و لا يحتاج إلى إعادة القراءه و لا التسيح و لا إلى سجدتى السهو بعد الصلاه .

(مسأله ٨٨٠) : إذا قصد المصلى فى الثالثه أو الرابعه قراءه الحمد فقرأ التسيحات اشتبهاً أو قصد التسيحات فقرأ الحمد فبناء على الاحتياط الوجوبى يترك ما قرأه و يتبدأ بما شاء منهما ، نعم لو كان من عادته قراءه ما سبق إليه لسانه يكتفى به ، و صلاته صحيحه .

(مسأله ٨٨١) : من كانت عادته قراءه التسيحات ، إذا قرأ الحمد غفله يلزم عليه احتياطاً أن يترك الحمد و يشرع فى التسيحات أو الحمد ، إن شاء .

(مسأله ٨٨٢) : يستحب على المصلى فى الثالثه و الرابعه أن يستغفر بعد التسيحات و إذا شك فى قراءه الحمد أو التسيحات و عدمها و هو يستغفر يجب احتياطاً أن يقرأ الحمد أو التسيحات ، و إن كان من عادته الاستغفار بعدهما فقط ، لا يعتنى بشكّه و يمضى فى صلاته أما فى الصوره التى من عادته الاستغفار بعد كل عمل و ذكر فيجب قراءه الحمد أو التسيحات ، و هكذا الحكم إن لم يكن مشتغلاً بالاستغفار و هو غير راع فشك فى إتيان أحدهما فيلزم القراءه .

(مسأله ٨٨٣) : إذا شك فى إتيان الحمد أو التسيحات

و عدمه و هو فى ركوع الثالثه أو الرابعه فلا- يعنى بشكه ، و لكن لو شك فى ذلك فى بدايه الهوى للركوع يجب الرجوع ثم القراءه بقصد القربه المطلقه و أما فى نهايه الهوى و هو القريب للركوع يجب احتياطاً الرجوع و القراءه بقصد القربه المطلقه أيضاً .

(مسأله ٨٨٤) : لو شك الرجوع فى أداء كلمه بشكل صحيح أو خطأ فإن لم يكن مشتغلاً بالشىء الذى بعدها يجب إعادتها بنحو صحيح أما إن كان مشتغلاً بذلك فتاره يكون ركن و أخرى غير ركن و فى الصوره الاولى لا يجوز الرجوع لتدارك المشكوك إتيانه ، و فى الثانيه يجوز له أن لا- يعنى بشكه و يجوز الاعتناء احتياطاً و هكذا الحكم إذا شك مرات عديده يجوز له العمل بشكه فيما لو لم يؤدّ إلى الوسوسه و إذا أدّى إلى ذلك فيجب احتياطاً الاعاده .

(مسأله ٨٨٥) : يستحب للمصلى فى القراءه أمور :

الاول : التعوذ قبل البسمله و هو : «اعوذ بالله من الشيطان الرجيم» .

الثانى : الجهر بالبسمله فى الاولى والثانيه من الظهر والعصر .

الثالث : أن لا يسرع فى القراءه و أن يفصح فيها و يوقف آخر كل آيه و لا يوصلها بالايه التى بعدها .

الرابع : أن يكون ملتفتاً إلى معنى الحمد و السوره .

الخامس : إذا كان مع الجماعه فبعد حمد الامام يقول «الحمد لله» و هكذا إذا كان فرادى بعد حمد نفسه .

السادس : بعد قراءه التوحيد يقول مره أو مرتين أو ثلاث : «كذلك الله ربي» .

السابع : أن يصبر قليلاً ثم يكبر للركوع أو للقنوت بعده .

الثامن : فى جميع الصلوات يستحب فى الركعه الاولى بعد الحمد قراءه سوره «إنا أنزلنا»

و فى الثانىه قراءه «قل هو الله» .

(مسأله ٨٨٦) : يكره للمصلى عند القراءه أمور :

الاول : أن لا يقرأ سوره قل هو الله فى اليوم الكامل فى صلاته و لا مره .

الثانى : قراءه سوره قل هو الله بنفس واحد .

الثالث : أن يقرأ فى الركعه الثانىه نفس السوره التى قرأها فى الركعه الاولى نعم لا- بأس بقراءه سوره قل هو الله فى جميع الركعات .

الخامس : الركوع

(مسأله ٨٨٧) : الركوع واجب بعد القراءه فى كل ركعه و يتحقق بالانحناء بمقدار تصل اليه اليدين إلى الركبتين ، و هو ركن تبطل الصلاه بزيادته و نقصانه عمدًا أو سهواً ، إلا فى الجماعه للمتابعه .

(مسأله ٨٨٨) : لا يشترط فى الركوع وضع اليد على الركبه بل يكفى الانحناء بهذا المقدار .

(مسأله ٨٨٩) : لو ركع بهيئه غير اعتياديه كما إذا مال إلى اليمين أو اليسار فلا يكفى ، و إن وصلت يده إلى الركبتين .

(مسأله ٨٩٠) : لا بد أن يكون الانحناء بقصد الركوع ، فلو انحنى لغرض آخر كقتل العقرب مثلاً فلا يعد ركوعاً ، بل يجب أن ينتصب ثم يركع ، و ليس ذلك من زياده الركن لتبطل الصلاه .

(مسأله ٨٩١) : غير مستوى الخلقه يرجع إلى المتعارف ، فمن كانت يده طويله بحيث تصل إلى الركبه بأقل انحناء ، ينحنى بالمقدار المتعارف و كذا لو كانت رجله طويله بنحو يحتاج إلى انحناء كثير لتصل يده إلى الركبه .

(مسأله ٨٩٢) : حد ركوع الجالس الانحناء بمقدار يقابل بوجهه ركبيه بحيث يصدق عليه الركوع عرفاً ، و الافضل الزياده على ذلك بحيث يحاذى وجهه موضع السجده .

(مسأله ٨٩٣) : يجب الذكر فى الركوع و الاحوط أن يقول

«سبحان ربي العظيم و بحمده» مره واحده أو «سبحان الله» ثلاث مرات و يكفى مره واحده عند الضروره أو ضيق الوقت ، و إن كان الاقوى كفايه مطلق الذكر بمقدار التسيحات الثلاث .

(مسأله ٨٩٤) : يشترط فى الذكر ، العريه و الموالاه و أداء الحروف من مخارجها و الاعراب الصحيح .

(مسأله ٨٩٥) : يشترط حال الركوع الاستقرار بمقدار الذكر الواجب ، و كذلك فى الذكر المستحب إذا أتى به باعتباره ذكراً لخصوص الركوع .

(مسأله ٨٩٦) : إذا تحرك حال الاشتغال بالذكر الواجب بسبب غير اختيارى و جب عليه إعادته الذكر بعد استقرار البدن إلا إذا كانت الحركه خفيفه بحيث لا يخرج عن حاله الاستقرار أو حرك أصابعه فقط .

(مسأله ٨٩٧) : لو أتى بالذكر عمداً قبل الانحناء بمقدار الركوع أو قبل استقرار البدن بطلت صلاته .

(مسأله ٨٩٨) : تبطل الصلاه لو رفع رأسه عن الركوع عمداً قبل إتمام الذكر الواجب ، أما إذا رفع رأسه سهواً و انتبه قبل الخروج عن حد الركوع ، فيجب إعادته الذكر فى حال الاستقرار ، و لو التفت إلى ذلك بعد الخروج عن حد الركوع صحت صلاته .

(مسأله ٨٩٩) : إن اشتغل بالذكر و لم يتمكن من إدامه الركوع بمقدار الذكر ، فالاحوط وجوباً أن يتمه فى حال رفع الرأس .

(مسأله ٩٠٠) : إن لم يتمكن من الاستقرار حال الركوع لمرض و نحوه فصلاته صحيحه ، ولكن يجب أن يأتى بالذكر الواجب قبل الخروج عن حاله الركوع .

(مسأله ٩٠١) : العاجز عن الانحناء بمقدار الركوع يجب أن يعتمد على شىء و يركع ، و إذا لم يتمكن مع الاعتماد من الانحناء بالنحو المتعارف ، فيجب الانحناء بالقدر الممكن ، و إن

عجز عن الانحناء رأساً ، فيجب أن يجلس و يركع جالساً . و الاحوط استحباباً أن يعيد صلاته مؤمياً برأسه للركوع .

(مسألة ٩٠٢) : إذا عجز عن الركوع قائماً أو جالساً مع كونه قادراً على القيام في حال الصلاة ، فيجب عليه الصلاة قائماً و يؤمى للركوع برأسه ، و إن لم يتمكن فيغمض عينيه بنيه الركوع و يأتي بالذكر في هذه الحالة ثم يفتح عينيه بنيه القيام عن الركوع ، و إن عجز عن ذلك أيضاً ينوي في قلبه الركوع و يأتي بالذكر .

(مسألة ٩٠٣) : لو لم يتمكن من الانحناء التام للركوع و السجود فإذا دار أمره بين الانحناء القليل في حال الجلوس أو الایماء إليه قائماً تعين الثاني ، و الاحوط الاستحبابي إعادته الصلاة قائماً و الركوع جالساً بالقدر الممكن .

(مسألة ٩٠٤) : يجب الانتصاب بعد رفع الرأس من الركوع مع الطمأنينه و لو هوى إلى السجود بدون الانتصاب عمداً أو بدون الطمأنينه فصلاته باطله .

(مسألة ٩٠٥) : لو نسي الركوع و هوى إلى السجود ثم تذكر قبل وضع الجبهه على الارض فيجب عليه الانتصاب ثم الركوع و لا يكفي القيام حال الانحناء إلى أن يصل إلى حد الركوع .

(مسألة ٩٠٦) : لو تذكر عدم الاتيان بالركوع بعد الدخول في السجده الاولى أو بعد رفع الرأس منها ، فالاحوط الوجوبى القيام منتصباً ثم الركوع ، و بعد إتمام الصلاة يسجد سجدتى السهو و يعيد الصلاة ، و يجوز له أن يبطل الصلاة و يستأنف .

(مسألة ٩٠٧) : إذا ركع واستقر بدنه ثم رفع رأسه و خرج عن حد الركوع ثم عاد إلى الركوع بطلت صلاته لزياده الركن ، هذا إذا قصد في

رجوعه عنوان الركوع ، و أما إذا لم يقصد هذا العنوان ففي البطلان تأمل .

و كذا تبطل الصلاة على الاحوط فيما إذا انحنى كثيراً (بحيث تجاوز حد الركوع) بعد الاستقرار ثم عاد إليه منحنيًا بقصد الركوع و أما لم يقصد الركوع فمحل تأمل .

يستحب في الركوع أمور :

١ التكبير قبل الركوع و هو قائم منتصب .

٢ تسوية الظهر .

٣ رد الركبتين إلى الخلف .

٤ مد العنق موازياً للظهر .

٥ النظر إلى ما بين قدميه .

٦ تكرار التسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً .

٧ الصلاة على النبي و آله قبل الذكر أو بعده و لكن لا يأتي به بعنوان ذكر الركوع .

٨ قول (سمع الله لمن حمده) بعد القيام من الركوع حال الاستقرار .

٩ وضع المرأه يديها على طرفي فخذيها القرييين من الركبتين و لا ترد ركبتها إلى الخلف .

السادس : السجود

الفصل الاول : في كيفية السجود و أحكامه

(مسألة ٩٠٨) : يلزم على المصلي أن يأتي بعد الركوع بسجدين في كل ركعه من الصلوات الواجبه و المستحبه و تتحقق السجده بوضع الجبهه ، و باطن الكفين ، و الركبتين ، و إبهامى الرجلين ، على الارض .

(مسألة ٩٠٩) : السجدهتان معاً ركن تبطل الصلاة بنقصانهما من ركعه واحده أو بزيادتهما معاً ، سواء كان ذلك عن عمد أو سهو .

(مسألة ٩١٠) : من تعمد زياده سجده واحده أو نقصانها فصلاته باطله ، و أما إذا نقص سهواً فسيجيء حكمه .

(مسألة ٩١١) : إذا لم يضع جبهته على الارض عمداً أو سهواً ، فلا تتحقق السجده ، و إن وضع الاعضاء الاخرى عليها ، و أما إذا

وضع جبهته على الارض و لم يضع الاعضاء الاخرى سهواً أو وضعها ولكن لم يأت بالذكر سهواً

(مسأله ٩١٢): يجب الذكر فى السجده و الاحوط وجوباً أن يقول فى كل سجده «سبحان الله» ثلاث مرات أو «سبحان ربى الاعلى و بحمده» مره واحده ، و يجب أن يأتى بهذه الكلمات متواليه ، و باللفظ العربى الصحيح .

(مسأله ٩١٣): يستحب أن يقول : «سبحان ربى الاعلى و بحمده» ثلاث ، أو خمس ، أو سبع مرات .

(مسأله ٩١٤): تجب الطمأنينه فى السجود بمقدار الذكر الواجب ، كما تجب حين الاتيان بالذكر المستحب إن أتى به بقصد الخصوصيه أى بما أنه ذكر مستحب فى خصوص السجود .

(مسأله ٩١٥): إن شرع فى الذكر قبل وضع الجبهه على الارض أو قبل الاستقرار عمداً بطلت صلاته و كذلك تبطل لو رفع رأسه من السجده عمداً قبل إتمام الذكر .

(مسأله ٩١٦): إذا أتى بذكر السجود قبل وضع الجبهه على الارض سهواً ، و انتبه قبل رفع الرأس من السجود ، فيجب إعادته ذكر السجود فى حال الاستقرار .

(مسأله ٩١٧): إذا التفت بعد رفع رأسه عن السجود أنه شرع فى الذكر قبل الاستقرار أو رفع رأسه قبل إتمام الذكر سهواً ، فصلاته صحيحه .

(مسأله ٩١٨): يعتبر أن تكون المواضع السبعه ثابتة على الارض حال الذكر الواجب ، فإذا رفع أحدهما عمداً حال الذكر بطلت صلاته ، و أما إذا رفع غير الجبهه فى حال السكوت فلا تبطل .

(مسأله ٩١٩): لا تبطل الصلاه برفع شىء من المواضع السبعه عن محله سهواً قبل إتمام الذكر ، لكن إذا رفع جبهته سهواً فلا يجوز أن يضعها على الارض بعد ذلك بل يعد ما أتى به سجده واحده ، و أما إذا رفع

أحد المواضع الأخرى سهواً فيجب أن يضعه على الأرض بعد ذلك .

(مسألة ٩٢٠) : يعتبر في صحه السجده أن لا يكون موضع الجبهه أعلى من موضع ركبتيه و إبهاميه بأكثر من أربع أصابع مضمومه ، بل الاقوى أن لا يكون محل جبهته أسفل من محل ركبتيه و إبهاميه بأكثر من أربع أصابع مضمومه .

(مسألة ٩٢١) : فى الأرض المنحدره التى لا يكون انحدارها واضحاً لا مانع من أن يكون محل الجبهه أعلى من موضع الإبهامين و الركبتين بأكثر من أربع أصابع مضمومه قليلاً .

(مسألة ٩٢٢) : إذا وضع جبهته على محل أعلى من موضع ركبتيه و إبهاميه ، بأكثر من أربع أصابع مضمومه ، فإن كان الارتفاع بمقدار يمنع من اسم السجود ، فيجب على الاحوط أن يرفع رأسه و يضع جبهته على ما يكون علوه بمقدار أربع أصابع أو أقل ، و أما إذا كان الارتفاع بمقدار يطلق عليه السجود فيجب على الاقوى أن يسحب جبهته و يجعله على ما يكون ارتفاعه بمقدار أربع أصابع أو أقل ، و لا يجوز رفعها لصدق زياده السجده ، و إن لم يمكن السحب ، فيجب على الاقوى رفع الجبهه و وضعها على ما ذكرنا و يتم صلاته ثم يعيدها على الاحوط استحباباً إن وضع الجبهه سهواً و على الاحوط وجوباً إن وضعها عمداً .

(مسألة ٩٢٣) : يجب أن لا يكون حائل بين الجبهه و ما يسجد عليه فإذا كان على التربه و سخ بحيث لا يمسها الجبهه ، فلا تصح السجده ، لكن إذا تغير لون التربه بالوسخ و شبهه ، فلا مانع من السجود عليها .

(مسألة ٩٢٤) : يجب فى السجده ، وضع باطن الكفين على الأرض

، لكن لا- مانع من وضع ظاهرهما فى حال الاضطرار ، و إذا لم يمكن وضع الظاهر ينتقل إلى الاقرب فالاقرب من الرسغ ثم الذراع ثم المرفق ثم العضد .

(مسألة ٩٢٥) : يجب فى السجده وضع رأس إبهامى الرجلين على الارض ، فلا تصح صلاته إن وضع ظاهرهما أو باطنهما أو ظاهر القدمين أو الاصابع الاخرى بدون الابهامين ، كما تبطل صلاته إذا لم يمس طرف إبهاميه الارض بسبب طول أظافره ، و من صلى كذلك لجهله بالمسألة و توانيه فى التعلم وجب عليه إعادة صلاته .

(مسألة ٩٢٦) : من قطع مقدار من إبهامه فيجب أن يضع الباقي ، و إن لم يبق شىء منه أو بقى مقدار قليل جداً ، فيجب أن يضع الاصابع الاخرى ، و إن لم يكن له أصابع أصلاً فليضع ما بقى من قدميه .

(مسألة ٩٢٧) : إذا سجد على غير الهيئه المعهوده كما إذا الصق صدره و بطنه بالارض أو مد رجليه ، فعليه إعادة الصلاه على الاحوط وجوباً و إن كان قد وضع المواضع السبعه على الارض .

(مسألة ٩٢٨) : يجب أن يكون موضع الجبهه من ترابه و نحوها طاهراً . و لكن إذا كانت التربه على فراش نجس أو كان أحد طرفى التربه نجساً و وضع جبهته على الطرف الاخر الطاهر صحت صلاته .

(مسألة ٩٢٩) : إذا كان بجبهته دمله أو أى أذى آخر فيجب أن يضع الموضع السليم من الجبهه على الارض إن أمكن ، و إن لم يمكن ذلك حفر الارض و جعل الدملة فى الحفيره ليقع الموضع السليم من الجبهه على الارض .

(مسألة ٩٣٠) : إذا استغرق الدملة أو الجرح

تمام الجبهه ، فيجب السجود على أحد الجبينين (أى طرفى الجبهه) و إن لم يمكن فيضع الذقن على الارض ، و إن لم يمكن ذلك فيجب أن يضع أى موضع ممكن من الوجه و إن لم يمكن وضع شىء من الوجه فيضع مقدم رأسه .

(مسأله ٩٣١) : من لا- يتمكن من الانحناء بحيث تصل جبهته إلى الارض يجب أن ينحنى بالمقدار الممكن و يجعل التربه أو غيرها مما يصح السجود عليه على شىء مرتفع ثم يضع جبهته عليها بنحو يصدق عليه السجده عرفاً و يلزم على كل حال وضع المساجد الاخرى (من الكفين و الركبتين و الابهامين) على الارض بالنحو المتعارف .

(مسأله ٩٣٢) : من لا- يتمكن من الانحناء أصلاً يجب عليه الایماء برأسه ، و إن لم يتمكن فعليه الایماء بعينه و الاحوط الاستحبابى الجلوس حينئذ إذا أمكن و رفع محل السجده فى كلتا الصورتين ليضع جبهته عليه ، و إن لم يمكنه الایماء بالعين أيضاً وجب عليه أن ينوى السجده فى قلبه و يومى بيده أو غيرها للسجده على الاحوط اللزومى .

(مسأله ٩٣٣) : من لا يتمكن من الجلوس يجب عليه أن ينوى السجده فى حال القيام و يومى لها برأسه إن أمكن و إلا فبالعينين و إن لم يتمكن من ذلك أيضاً ينوى السجده فى قلبه و يومى بيده و نحوه للسجود بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ٩٣٤) : إذا ارتفعت جبهته عن موضع السجده قهراً فإن أمكن حفظها عن الوقوع عليه ثانياً وجب ذلك و يحسب له سجده واحده و لا فرق فى ذلك بين أن يكون ارتفاع الجبهه قبل الاتيان بذكر السجده أو بعده

و إن لم يتمكن من حفظ الجبهه عن الوقوع بأن وقعت على المسجد قهراً يحسب الكل سجده واحده و يجب عليه حينئذ الاتيان بذكر السجده بقصد القربه المطلقه إن لم يأت به فيما سبق .

(مسأله ٩٣٥) : يجوز السجود على غير الارض كالفرش و نحوه فى حال التقيه إذا لم يمكنه الذهاب إلى محل آخر للتخلص منها و أما إذا أمكن ذلك فالقول بعدم وجوب الذهاب محل إشكال كما أنه إذا أمكنه السجود فى موضع التقيه على ما يصح السجود عليه بلا عسر بأن يصلى على الحصير و نحوها وجب ذلك .

(مسأله ٩٣٦) : إذا سجد على ما لا يستقر عليه البدن كالفرش من الريش فصلاته باطله .

(مسأله ٩٣٧) : إذا كان مضطراً إلى الصلاه فى الارض الموحوله فإن لم يشق عليه تلوث بدنه و ثوبه بالوحل فيجب أن يأتى بالسجده و التشهد بالنحو المتعارف إن استقرت جبهته على الارض و إن كان الاحوط استحباباً أن يصلى صلاتين و يومى فى إحديهما للسجود و يأتى بالتشهد فى حال القيام و يأتى فى الثانيه بالسجده و التشهد بالنحو المتعارف و أما إذا شق عليه التلوث بالوحل فيجوز أن يومى للسجده و يأتى بالتشهد فى حال القيام كما تصح

صلاته إن أتى بالسجده و التشهد بالنحو المتعارف .

(مسأله ٩٣٨) : يجب أن يجلس بعد السجده الثانيه من الركعه الاولى و الثالثه التى لا تشهد فيها قبل القيام على الاحوط وجوباً و هذا الجلوس يسمى جلسه الاستراحه .

الفصل الثانى : فيما يصح السجود عليه

(مسأله ٩٣٩) : يعتبر فى جواز السجود أن يكون على الارض أو ما ينبت من الارض من النبات بشرط أن لا يكون مأكولاً كالحنطه و الشعير و أمثالهما أو ملبوساً كالقطن

و الكتان و القنب أو معدنيًا مثل الذهب و الفضة و العقيق و الفيروزج .

(مسألة ٩٤٠) : لا يجوز السجود على ورق الكرم بعد اليبوسة أو قبلها .

(مسألة ٩٤١) : يجوز السجود على ما ينبت من الأرض كعلف الحيوانات مثل القصيل و الجت و التبن .

(مسألة ٩٤٢) : يجوز السجود على الأوراق غير المأكولة أما الأوراق المستعمله للدواء (كورد لسان الثور و عنب الثعلب) فلا .

(مسألة ٩٤٣) : لا يجوز السجود على النباتات المأكولة في بعض المدن دون أخرى و كذا الفواكه و لو قبل بلوغ الموسم .

(مسألة ٩٤٤) : يجوز السجود على حجر النوره و الجص قبل طبخه و الاحوط الوجوبى ترك السجده حال الاختيار على النوره و الجص المطبوخين و كذا الخزف و اللبنة (الاجر) .

(مسألة ٩٤٥) : يجوز السجود على القرطاس و إن كان متخذاً من القطن و أمثاله .

(مسألة ٩٤٦) : الافضل السجود على تربه سيد الشهداء عليه أفضل الصلاه و السلام ثم التراب الخالص ثم الحجر ثم النبات .

(مسألة ٩٤٧) : إذا لم يكن هناك ما يصح السجود عليه أو كان مانع من السجود عليه كالحر و البرد و يصلى على البسته إذا كانت من القطن أو الكتان و أما لو كان الموجود غيرهما يصلى على ظهر اليد أو شيء معدنى كالعقيق و الاحتياط الاستجابى تقديم ظهر اليد على غيره .

(مسألة ٩٤٨) : يشترط استقرار و تمكن الجبهه حال السجود ، فلا يصح السجود على الطين و التراب الناعم الذى لا تستقر الجبهه عليه . نعم لو حصل التمكن جاز السجود .

(مسألة ٩٤٩) : لو التصق على جبهته التربه أو الطين فالاقوى وجوب رفعه للسجده الثانيه .

(مسألة

٩٥٠) : لو فقد ما يصح عليه السجود فى أثناء الصلاة و لم يوجد ما يسجد عليه فلو كان الوقت واسعاً يقطع صلاته أما مع الضيق فيصلى على لباسه لو كان من القطن أو الكتان و لو كان من غيرهما يصلى على ظهر اليد أو العقيق .

(مسأله ٩٥١) : لو وضع جبهته على ما لا يصح الصلاة عليه نسياناً فإن أمكن جرها و وضعها على ما يصح السجود عليه فيها و لو لم يمكن و الوقت واسع قطع صلاته و صلى من جديد و لو ضاق الوقت جرها على ثيابه إذا كانت من القطن أو الكتان كما مر و إلا جرها على ظهر اليد أو شىء معدنى .

(مسأله ٩٥٢) : لو علم بعد السجده بأنه وضع الجبهه على ما لا يصح السجود عليه فالصلاه صحيحه .

(مسأله ٩٥٣) : لا- يجوز السجود لغير الله تعالى أما وضع الجبهه على الارض فى حرم الاثمه إذا كان بعنوان الشكر فلا بأس به و إلا فحرام .

يستحب فى السجده أمور :

١ التكبير للهوى للسجود سواء كانت الصلاة عن قيام فيكبر بعد رفع الرأس من الركوع أو عن جلوس فبعد الجلوس الكامل .

٢ السبق باليدين عند الهوى للرجال و بالركبتين للنساء .

٣ الارغام أى وضع الانف على ما يصح السجود عليه .

٤ بسط الكفين مضمومتى الاصابع بحذاء الاذنين موجهاً بهما إلى القبلة .

٥ أن يدعو فى حال السجود بهذا الدعاء « يا خير المسؤولين و يا خير المعطين ارزقنى وارزق عيالى من فضلك فإنك ذو الفضل العظيم . »

٦ التورك بأن يجلس على ورکه اليسرى جاعلاً ظهر قدمه اليمنى على باطن اليسرى .

٧ التكبير بعد رفع الرأس من السجده

و حال الجلوس مطمئناً .

٨ أن يطيل السجود .

٩ التكبير عند الهوى للسجده الثانيه .

١٠ الصلاه على النبي (صلى الله عليه وآله) لكن لا بقصد أنها جزء من الصلاه .

١١ رفع الركبتين قبل اليدين عند النهوض .

١٢ «التجنج» للرجال ، و هو رفع المرفقين عن الارض ، و تباعد اليدين عن البدن كالجنحين .

١٣ عدم «التجافى» للنساء بل تفرش ذراعيها ، و تلتصق بطنها بالارض و تضم أعضائها .

مكروهات السجود :

١ يكره قراءه القرآن فى السجود .

٢ نفخ موضع السجده إذا لم يؤد إلى التلفظ بحرفين ، و إلا فالصلاه باطله .

٣ «الاقعاء» بين السجدين و هو الجلوس على الاليين و نصب الساقين كإقعاء الكلب .

السجده الواجبه فى القرآن :

(مسأله ٩٥٤) : يجب السجود عند قراءه إحدى الايات الاربعة أو سماعها فى سور العزائم و هى «ألم تنزيل» و «حم فصلت» و «النجم» و «العلق» .

(مسأله ٩٥٥) : وجوب السجده فورى .

(مسأله ٩٥٦) : لو نسى السجده يجب عليه أن يجسد متى تذكر .

(مسأله ٩٥٧) : إذا قرأ آيه السجده ، و فى نفس الوقت سمعها من غيره فالاحوط الوجوبى تكرار السجده .

(مسأله ٩٥٨) : لو سمع آيه السجده من طفل غير مميز ، أو من لم يقصد قراءه القرآن ، فالاحوط الوجوبى أن يسجد عند سماعه منهما ، و كذا السماع من الراديو و التلفزيون أو المسجل .

(مسأله ٩٥٩) : يعتبر فى هذا السجود إباحه المكان ، و تساوى محل السجود ، و الركبتين ، و أطراف الاصابع ، كما مر بك فى سجود الصلاه .

(مسأله ٩٦٠): لا يشترط في هذا السجود الوضوء ، و استقبال القبله ، و ستر العوره

، و لا ما يشترط فى لباس المصلى ، من الطهاره و عدم لبس الحرير و غيرهما . نعم لو فرض كون السجود تصرفاً فى لباسه لا بد أن يكون لباسه غير مغصوب .

(مسأله ٩٦١): لا يعتبر فى هذه السجده غير وضع الجبهه على الارض بعنوان السجده الواجبه ، و لا يشترط فيه الذكر ، بل هو مستحب و الاحسن أن يقول : « لا إله إلا الله حقاً ، لا إله إلا الله إيماناً و تصديقاً ، لا إله إلا الله عبوديه و رقاً ، سجدت لك يا رب تعبداً و رقاً ، لا مستكفاً و لا مستكبراً ، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير » .

السابع : الذكر

(مسأله ٩٦٢): الذكر واجب فى الصلاه ، و قد مر تفصيله فى الركوع و السجود .

الثامن : التشهد

(مسأله ٩٦٣): التشهد واجب فى الركعه الثانيه من كل صلاه و الثالثه من صلاه المغرب ، و الرابعه فى صلوات العشاء و الظهر و العصر بأن يجلس بعد السجده الثانيه ، و يقول عند الاستقرار : «اشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله ، اللهم صلى على محمد و آل محمد» ، و الاحوط أن يتشهد بهذا النحو و لا ينقص منه شيئاً .

(مسأله ٩٦٤): يجب أن يكون بالعربى الصحيح ، و أن يراعى الموالاه .

(مسأله ٩٦٥): لو نسى التشهد و تذكره حال القيام ، جلس و تشهد ، ثم يقوم و يقرأ ثانياً ما قرأه أولاً ، و يتم الصلاه ، و الاحوط الوجوبى الاتيان بسجدة السهو بعده .

(مسأله ٩٦٦): لو تذكر بعد الركوع نسيان التشهد يمضى فى صلاته و يقضى التشهد بعد الاتمام ، مع الاتيان بسجدة السهو .

(مسأله ٩٦٧): إذا نسى التشهد الاخير ، و سلم ، و لم يأت بمنافيات الصلاه ، يتشهد و يعيد السلام ، و يسجد سجدة السهو .

التاسع : التسليم

(مسأله ٩٦٨): يجب التسليم فى الركعه الاخيره من الصلاه ، بعد استقرار البدن ، و له صورتان: الاولى «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» و الاحوط الاستجابى تكميله بالصوره الثانيه و هى «السلام عليكم» بزياده «و رحمه الله و بركاته» ، و له أن يكتفى بأحدى الصورتين .

(مسأله ٩٦٩): زياده «و رحمه الله و بركاته» بعد «السلام عليكم» واجب احتياطاً .

(مسأله ٩٧٠): يستحب أن يبدأ قبل التسليمتين بقوله: «السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» .

(مسأله

(٩٧١) : لو نسى التسليم ثم تذكر قبل الاتيان بالمنافى الموجب لبطلان الصلاه ، سهواً أو عمدًا كالانحراف عن القبلة عليه يجب عليه أن يسلم ، و حينئذ صلاته صحيحه .

(مسألة ٩٧٢) : لو نسى التسليم و كانت صورته الصلاه بعد محفوظه ، فأتى بالمنافى الذى تبطل الصلاه بعمده و سهوه يجب عليه إعادة الصلاه أما إذا أتى بالمنافى المذكور ، بعد انمحاء صورته الصلاه ، لطول المده ، فصلاته صحيحه ، و يسجد سجدة السهو ، على الاحوط .

العاشر : الترتيب

(مسألة ٩٧٣) : الترتيب فى الصلاه واجب ، فلو عكس عمدًا بأن قرأ السوره قبل الحمد ، أو أتى بالسجده قبل الركوع ، بطلت صلاته .

(مسألة ٩٧٤) : لو نسى الركن فى الصلاه ، و تذكر بعد أن دخل فى جزء آخر غير ركن ، فعليه أن يرجع و يأتى بما نساها ، ثم بعد ذلك يأتى بالجزء الاخر غير الركن ، كالتشهد عند نسيان السجدين .

(مسألة ٩٧٥) : لو أتى بالسجده الاولى بقصد السجده الثانيه ، أو أتى بالسجده الثانيه بقصد الاولى ، فصلاته صحيحه .

الحادى عشر : الموالاه

(مسألة ٩٧٦) : الموالاه شرط فى الصلاه ، فلو لم يأت بالاجزاء متواليه ، و فصل بينها بحيث لا تعد عرفاً متواليه ، فصلاته باطله .

(مسألة ٩٧٧) : لو فصل سهواً بين كلمات الايات ، أو حروف الكلمه ، بمقدار ينمحي به صورتهمما ، و كانت صورته الصلاه محفوظه ، فإن لم يدخل فى الركن يعيد الاجزاء على الوجه الصحيح ، و أما لو دخل فى الركن فيمضى .

(مسألة ٩٧٨) : طول الركوع و السجود ، و قراءه السور الطوال ، غير منافية للموالاه .

القنوت

(مسألة ٩٧٩) : يستحب القنوت فى الركعه الثانيه قبل الركوع ، فى الصلوات الواجبه و المستحبه و الاحوط الاستجابى عدم تركه فى الصلوات الواجبه ، و يؤتى به فى الصلاه الشفع بعنوان الرجاء ، أما صلاه الوتر ، فالقنوت فيها مستحب .

(مسألة ٩٨٠) : يستحب فى القنوت رفع اليدين أمام الوجه ، و جعل باطنهما إلى السماء مضمومتى الاصابع إلا الابهامين ، و أن يكون نظره إلى الكفين .

(مسألة ٩٨١) : تكفى فى القنوت قراءه أى ذكر و لو «سبحان الله» ، و الافضل

أن يقول «لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السموات السبع و رب الارضين السبع ، و ما فيهن و ما بينهن ، و رب العرش العظيم ، و الحمد لله رب العالمين» .

(مسألة ٩٨٢) : يستحب الجهر فى القنوت لكل أحد إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً إلا للمأموم الذى يسمع الامام صوته .

(مسألة ٩٨٣) : لا قضاء للقنوت لو تركه عمداً ، و إن نسيه و تذكر قبل أن يصل إلى حد الركوع ، يقف و يقنت ، و إذا تذكر فى الركوع يقضيه حين الانتصاب ، و لو تذكر فى السجود يقضيه بعد الصلاه .

المقصد الثانى : التعقيب

(مسألة ٩٨٤) : «التعقيب» هو الاشتغال بالذكر و الدعاء بعد الفراغ من الصلاه ، و هو من المستحبات ، و الافضل أن يكون قبل أن يقوم من مقامه ، متطهراً مستقبلاً للقبلة .

(مسألة ٩٨٥) : لا يشترط فى التعقيب أن يكون عربياً ، و الافضل أن يعقب بالمأثور ، و أفضله تسبيح الزهراء (سلام الله عليها) و هو :

١ «الله اكبر» ٣٤ مره .

٢ «الحمد لله» ٣٣ مره .

٣ «سبحان الله» ٣٣ مره .

(مسألة ٩٨٦) : يستحب بعد الصلاه سجده الشكر بوضع الجبهه على الارض ، قائلاً : «شكراً لله» أو «شكراً» أو

«عفواً» مائه مره ، أو ثلاث مرات ، أو مره ، بل يستحب ذلك عند تجدد النعمه أو دفع النقمه ، و يمكن الاكتفاء بنفس السجده بقصد الشكر من دون ذكر .

(مسألة ٩٨٧) : يستحب الصلاه على النبى (صلى الله عليه وآله) عند ذكر اسمه الشريف ، أو لقبه ، أو كنيته ،

و لو كان فى الصلاه بل يستحب متى ما تذكره (صلى الله عليه وآله) .

(مسأله ٩٨٨) : يستحب كتابه الصلاه على النبى (صلى الله عليه وآله) عند كتابه اسمه .

المقصد الثالث : مبطلات الصلاه

و هى ثلاثه عشر

١ فقد أحد شروط الصلاه .

٢ الحدث .

٣ التكفير .

٤ قول : « آمين » .

٥ الانحراف عن القبله .

٦ الكلام العمدى .

٧ القهقهه .

٨ البكاء .

٩ الفعل الماحى لصوره الصلاه .

١٠ الاكل و الشرب .

١١ الشك فى الصلوات الثنائيه و الثلاثيه و الاوليين من الرباعيه .

١٢ زياده الجزء أو نقصانه عمداً .

١٣ نقيصه الركن و زيادته و لو سهواً .

و إليك تفصيلها :

١ فقد أحد شروط الصلاه ، كما لو علم فى الاثناء بغصبيه المكان .

٢ حدوث ما يبطل الوضوء كالبول ، سواء كان عمداً أو سهواً أو اضطراراً إلا المسلسوس و المبطون ، إذا أتى بوظيفته ، كما أن

خروج الدم من المستحاضه غير مبطل إن عملت بوظيفتها .

(مسأله ٩٨٩) : لو نام اختياراً و شك في أنه أتم الصلاه ثم نام ، أو نام في الاثناء فصلاته صحيحه .

(مسأله ٩٩٠) : إذا غلب عليه النوم بلا اختيار ، و شك في أن نومه كان بعد الصلاه أو في أثنائها ، يعيد الصلاه على الاحوط .

(مسأله ٩٩١) : لو انتبه من النوم في حال السجود ، و شك في أنه السجده الاخيره من الصلاه أو سجده الشكر ، أعاد الصلاه على الاحوط .

٣ «التكفير» و هو وضع إحدى اليدين على الاخرى فإن كفر يعيد الصلاه على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ٩٩٢) : لو وضع إحدى اليدين على الاخرى بقصد الخضوع و التأدب في الصلاه ، أعاد الصلاه احتياطاً وجوبياً ، و لا

بأس بذلك في حالة الاضطرار أو النسيان ، أو فيما إذا كان كان لغرض آخر ، كحكك الجسد و من الاضطرار التقيه مع عدم المندوحه .

٤ قول «آمين» عمداً ، بعد إتمام الفاتحه .

(مسألة ٩٩٣) : لا تبطل الصلاة بقول آمين ، إذا كان اشتهاً ، أو عن تقيه مع عدم المندوحه .

٥ الانحراف عن القبلة .

(مسألة ٩٩٤) : لو استدبر القبلة عمداً أو سهواً ، أو انحرف عنها إلى اليمين أو الشمال ، فصلاته باطله ، بل تبطل بالانحراف بأقل من ذلك بحيث لا يعد في العرف أنه مستقبل القبلة .

(مسألة ٩٩٥) : الانحراف بالوجه إذا كان فاحشاً بحيث يرى من خلفه فهو ملحق بانحراف البدن ، سواء كان عمداً أو سهواً ، و أما الالتفات القليل فلا بأس به .

٦ الكلام العمدي .

(مسألة ٩٩٦) : الكلام العمدي لو كان مؤلفاً من حرفين فأكثر مبطل للصلاه .

(مسألة ٩٩٧) : تبطل الصلاة بالتلفظ بحرف واحد ، إذا كان له معنى و قصده ، مثل «ق» بمعنى الامر بالوقايه بل إذا التفت إلى معناه فهو مبطل و إن لم يقصد المعنى على الاحوط .

(مسألة ٩٩٨) : لا بأس بالشنح والتأوه و الانين و نحوها ، و أما لو قال : «أه» أو «آخ» و أمثالهما بنحو يتولد منها حرفان ، فهو مبطل للصلاه .

(مسألة ٩٩٩) : لا تبطل الصلاة بالتكلم بقصد الذكر و إن رفع صوته و أراد ضمناً تنبيه الغير على شيء ، و لو عكس ذلك ، بأن تكلم لغرض تنبيه الغير ، و قصد الذكر ضمناً فصلاته باطله .

(مسألة ١٠٠٠) : لا بأس بالذكر و الدعاء و قراءه القرآن في جميع أحوال

الصلاه ، و الاحتياط وجوباً ترك الدعاء بغير العربيه .

(مسأله ١٠٠١) : لا يضر تكرار بعض أجزاء الحمد أو السوره أو أذكار الصلاه احتياطاً ، و كذا لو كررها عمداً لا بقصد الجزئيه ، و أما التكرار لاجل الوسواس فهو مبطل .

(مسأله ١٠٠٢) : لا يجوز للمصلى أن يسلم على الغير ابتداءً ، و يجب عليه الجواب .

(مسأله ١٠٠٣) : لا بد أن يكون الرد بمثل ما سلم عليه ، فلو قال: «سلام عليكم» فيقول في الجواب: «سلام عليكم» بل ، الاحوط المماثله بين السلام و الجواب في التعريف و التنكير و الافراد و الجمع ، فلا يقول: «سلام عليكم» مكان «السلام عليكم» .

(مسأله ١٠٠٤) : لو سلم عليه بالملحون ، و لكن بصوره يعد سلاماً ، فيجب عليه الجواب صحيحاً .

(مسأله ١٠٠٥) : لو كان المسلم طفلاً مميزاً وجب الجواب .

(مسأله ١٠٠٦) : جواب السلام فوري ، فلو أخر الجواب عمداً أو سهواً ، بحيث لا يعد جواباً فيما لو أجاب بعد هذا التأخير ، فإذا كان في الصلاه يجب تركه ، و إن كان خارج الصلاه لا يجب الجواب .

(مسأله ١٠٠٧) : لا بد في الجواب من الاسماع ، و لو كان المسلم أطرش يجد الرد بالنحو المتعارف .

(مسأله ١٠٠٨) : لا يشترط في جواب السلام قصد الدعائه ، فلو قصد عنوان التحيه أيضاً صح .

(مسأله ١٠٠٩) : لو سلم على جماعه أحدهم المصلى ، فإذا رد السلام غيره فلا يجوز له الرد .

(مسأله ١٠١٠) : إذا سلم الرجل الا-جنبى أو الامرأه الا-جنبيه يجب الرد ، و لكن في الجواب المرأه لا يحرك الكاف في قوله : «السلام عليك» في الصلاه .

(مسأله ١٠١١) :

لا تبطل الصلاة بترك الجواب ، و لكنه يأثم .

(مسألة ١٠١٢) : لا يجب رد السلام إذا كان السلام عن سخرية أو استهزاء .

(مسألة ١٠١٣) : جواب السلام واجب كفائى فلو سلم على جماعه و رد واحد منهم يجرى ، و إن ترك الجواب أصلاً أثم الجميع .

(مسألة ١٠١٤) : إذا سلم على جماعه و ردّ من لم يقصد المسلم فيجب على الباقيين الجواب .

(مسألة ١٠١٥) : لو سلم على جماعه و شك أحدهم أنه المعنى به أيضاً أم لا ، لا يجب عليه الجواب ، و كذا لو علم بذلك و حصل الجواب من غيره ، و لو علم بأنه المقصود أيضاً وجب عليه الجواب إذا لم يرد السلام غيره .

(مسألة ١٠١٦) : السلام مستحب ، و الافضل أن يسلم الراكب على الماشى ، و الواقف على الجالس ، و الاصغر على الاكبر .

(مسألة ١٠١٧) : يستحب فى غير الصلاة رد السلام بالافضل ، فلو قال «السلام عليكم» يقول فى الجواب «عليكم السلام و رحمه الله و بركاته» .

٧ القهقهه .

(مسألة ١٠١٨) : القهقهه هو الضحك المشتمل على الصوت ، سواء كان عن عمد أو اضطرار ، و لا بأس بالتبسم ، و لا بالقهقهه سهواً .

(مسألة ١٠١٩) : لو امتلا جوفه من الضحك ، أو احمر وجهه عند حبس النفس عن خروج اصوت ، فالاقوى صحه الصلاة ، إلا إذا خرج بذلك عن صورته المصلى ، فتجب حينئذ إعادتها .

٨ البكاء

(مسألة ١٠٢٠) : تعمد البكاء لامر دنيوى مع الصوت مبطل و كذلك إذا كان بدون الصوت على الاحوط وجوباً ، نعم لو كان سهواً ، أو عن خوف ، أو لطلب أمر دنيوى

من الله تعالى ، فلا بأس .

٩ الفعل الماحى لصوره الصلاه .

(مسأله ١٠٢١) : لا يجوز الاتيان بما يزيل صوره الصلاه ، كالوثبه و الصفقه و العفته .

(مسأله ١٠٢٢) : السكوت الطويل مبطل للصلاه ، إذا خرج به عن كونه مصلياً .

(مسأله ١٠٢٣) : لو شك في زوال صوره الصلاه بعد الاتيان بفعل ، فصلاته صحيحه .

١٠ الاكل و الشرب .

(مسأله ١٠٢٤) : تبطل الصلاه بالاكل و الشرب إذا كانا ماحيين لصوره الصلاه ، سواء كانا عمداً أو نسياناً ، و يستثنى من ذلك ما لو عطش في صلاه الوتر و أراد الصوم و خاف من مفاجأه الفجر فيما لو أتم صلاته ، و كان الماء أمامه أو قريباً منه بخطوات ، فإنه لا بأس بأن يمشى إليه و يشرب ، على شرط أن لا يأتي بالمنافى .

(مسأله ١٠٢٥) : إذا كان الاكل أو الشرب العمدي موجباً لاختلال «الموالاه» أى لا يقال أنه يصلى متوالياً فيجب عليه الاعاده على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ١٠٢٦) : لا تبطل الصلاه بابتلاع السكر المذاب في الفم و بقايا الطعام .

١١ الشك في الصلاه الثنائيه و الثلاثيه و الركعتين الاوليين من الرباعيه و سوف يأتي تفصيلها إن شاء الله .

١٢ زياده جزء أو نقصانه عمداً كما عرفت و تعرفه إن شاء الله .

١٣ نقيصه الركن و زيادته و لو سهواً .

(مسأله ١٠٢٧) : تبطل الصلاه بزياده الركن و نقيصته ، سواء كان عمداً أو سهواً ، إلا في تكبيره الاحرام ، فإن زيادتها سهواً غير مبطله .

(مسأله ١٠٢٨) : لو شك بعد الفراغ من الصلاه في صدور بعض المبطلات المذكوره فصلاته صحيحه .

المقصد الرابع : مكروهات الصلاه

(مسأله ١٠٢٩) : قد ذكروا في

مكروهات الصلاة عده أمور :

و قد ورد فى أغلبها روايات صحاح أو معتبره .

١ الالتفات بالوجه قليلاً إلى اليمين أو اليسار .

٢ إغماض العين و الالتفات بها يميناً و يساراً .

٣ العبت باللحيه و اليد .

٤ تشييك الاصابع .

٥ البصاق .

٦ النظر إلى خط القرآن أو الكتاب أو نقش الخاتم .

٧ السكوت فى أثناء القراءه لاجل الاستماع إلى غيره .

٨ لبس الجورب الضيق .

٩ الصلاه مع النعاس .

١٠ مدافعه البول و الغائط .

١١ كل عمل ينافى الخضوع و الخشوع . إلى غير ذلك من الامور المذكوره فى الكتب المفصله .

المقصد الخامس : الموارد التى يجب فيها قطع الصلاه

(مسأله ١٠٣٠) : يجب قطع الصلاه إذا توقف عليه حفظ نفس محترمه أو مال يجب حفظه و أما قطعها لحفظ المال غير المهم فمكروه .

(مسأله ١٠٣١) : إذا طالبه الدائن و هو فى الصلاه مع سعه الوقت فإن أمكنه الاداء فى حال الصلاه و جب ذلك و إن لم يمكنه إلا بقطعها و جب القطع و أداء الدين ثم استئناف الصلاه .

(مسأله ١٠٣٢) : لو التفت فى أثناء الصلاه إلى نجاسه المسجد و جب إتمام الصلاه مع ضيق الوقت ، و إن وسع الوقت و أمكن التطهير بدون قطع الصلاه و جب التطهير إما فى أثناء الصلاه أو بعد قطعها و إن كان التطهير موجباً لقطع الصلاه جاز له القطع و أما إذا كان فى بقاء النجاسه فى المسجد هتك و مهانه فيجب التطهير فوراً .

(مسأله ١٠٣٣) : من وجب عليه قطع الصلاه و لم يقطعها عصيأناً صحت صلاته و إن أثم لكن الاحوط استحباباً إعادته الصلاه .

(مسأله ١٠٣٤) : إذا نسى الاذان و الاقامه و تذكر قبل الوصول إلى حد الركوع فمع

سعه الوقت يستحب قطع الصلاة لكي يأتي بهما .

الشك بعد تجاوز المحل في الشكوك المبطله الشكوك التي لا يعتنيها

الشك بعد التسليم

الشك بعد الوقت

شك كثير الشك

سجدتا السهو

صلاه احتياط

الشكوك الصحيحه

قضاء التشهد و السجده المنسيين

الاخلال بأجزاء الصلاة و شرائطها زياده و نقصاناً

المقصد السادس : في الشكوك

هي على ثلاثة أقسام

١ الشكوك المبطله للصلاه .

٢ الشكوك التي لا يعتنى بها .

٣ الشكوك الصحيحه .

و مجموعها ٢٣ قسماً ، هذا عرض إجمالي و إليك التفصيل في ضمن فصول :

الفصل الاول : في الشكوك المبطله

(مسأله ١٠٣٥) : الشكوك المبطله ثمانية و هي

١ الشك في عدد ركعات الثنائيه و الثلاثيه كصلاه الصبح و المغرب و المسافر و يستثنى من ذلك الصلاه المستحبه و صلاه الاحتياط ، فإن الشك فيها لا يبطل .

٢ الشك في الركعه الاولى و الثانيه من الصلاه الرباعيه .

٣ الشك في الاتيان بركعه واحده أو أكثر في الصلاه الرباعيه كما لو شك بين الاولى و الثالثه .

٤ الشك بين الاثنتين و الاربع قبل إكمال السجدين في الرباعيه .

٥ الشك بين الاثنتين و الخمس فصاعداً .

٦ الشك بين الثلاث و الست أو أكثر .

٧ الشك في عدد الركعات ، بمعنى أنه لم يدر كم صلى .

٨ الشك بين الاربع و الست فصاعداً قبل إكمال السجدين و أما بعد إكمال السجدين فالاحوط أن يبنى على الاربع و يتم صلاته و يسجد سجدتى السهو ، ثم يعيد صلاته و له أن يقطع الصلاه و يستأنف .

(مسأله ١٠٣٦) : لو ابتلى المكلف بأحد هذه الشكوك المبطله يجوز إبطال الصلاه بلا حاجه إلى التروى و التأمل لكنه احوط استحباباً .

الفصل الثانى : فى الشكوك التى لا يعتنى بها

(مسأله ١٠٣٧) : الشكوك التى لا يعتنى بها سته و فيما يلى موجزها

١ الشك بعد تجاوز المحل ، كما لو شك فى قراءه الحمد بعد ما دخل فى الركوع .

٢ الشك بعد تسليمه الصلاه .

٣ الشك بعد الوقت .

٤ شك كثير الشك .

٥ شك الامام مع حفظ المأمومين لعدد الركعات و بالعكس .

٦ الشك فى الصلاه المستحبه .

القسم الاول : الشك بعد تجاوز المحل

(مسأله ١٠٣٨) : لو شك أثناء الصلاه ، فى الاتيان بجزء من الاجزاء الواجبه ، و لم يدخل بعد فى الجزء اللاحق المترتب عليه ، و جب عليه الاتيان بالجزء المشكوك كما شك فى الحمد قبل أن يدخل فى السوره فإنه تجب عليه قراءه الحمد .

(مسأله ١٠٣٩) : إذا شك أثناء الصلاه فى جزء واجب و كان قد دخل فى الجزء اللاحق المترتب عليه لا يعتنى بشكه كما لو شك فى الحمد بعد ما دخل فى السوره فإنه لا يعتنى بشكه ، بل يستمر فى صلاته .

(مسأله ١٠٤٠) : لو كان مشتغلاً بآيه و شك في الآيه السابقه عليها و لو كان في الآيه الاخيره من الحمد مثلاً و شك في الآيه الاولى منها يستمر في صلاته و لا يعتنى بشكه .

(مسأله ١٠٤١) : إذا شك بعد رفع الرأس من الركوع أو السجود في الاتيان بالذكر أو في الاستقرار فيهما لا يعتنى بشكه .

(مسأله ١٠٤٢) : لو شك في الركوع أو في الانتصاب بعده و هو في حاله «الهوى» إلى السجود فالظاهر عدم الاعتناء بالشك لكن لا يترك الاحتياط بالاتمام و الاعاده أو القطع و استيناف الصلاه .

(مسأله ١٠٤٣) : يستثنى من موارد الشك التي لا يعتنى بها صورته ما لو شك في السجود و هو في حاله النهوض إلى القيام فإنه يجب عليه الرجوع و الاتيان بالسجود .

(مسأله ١٠٤٤)

: من كان وظيفته الصلاة جالساً أو نائماً و شك في السجود أو التشهد و هو مشغول بالحمد أو التسيحات فلا يعتنى بشكه و أما قبل ذلك فيأتى بالمشكوك .

(مسألة ١٠٤٥) : إذا شك في أحد أركان الصلاة قبل أن يدخل في الجزء اللاحق المترتب عليه ، فيأتى بالمشكوك كما لو شك في الاتيان بالسجدتين قبل قراءه التشهد .

(مسألة ١٠٤٦) : لو شك في ركن قبل أن يدخل في غيره فأتى بالمشكوك عملاً بوظيفته ثم تبين أنه قد أتى بالمشكوك سابقاً فصلاته باطله لزياده الركن إلا تكبيره الاحرام فإن زيادتها سهواً لا يضر كما مر .

(مسألة ١٠٤٧) : إذا شك في جزء غير ركنى و لم يكن داخلاً في الجزء اللاحق المترتب عليه فيأتى بالمشكوك فلو شك في الحمد قبل قراءه السوره فيأتى بالحمد و تصح صلاته حتى لو تبين له بعد ذلك أنه كان قد أتى بالحمد سابقاً .

(مسألة ١٠٤٨) : إذا شك في إتيان الركن و قد دخل في غيره كما لو شك في السجدتين و قد دخل في التشهد

فلا يعتنى بشكه و لو تذكر بعد ذلك عدم الاتيان بالركن المشكوك يجب عليه الرجوع و الاتيان بالمنسى ، إلا إذا دخل في ركن آخر كما لو دخل في الركوع و تذكر أنه نسي السجدتين فإنه تبطل الصلاة .

(مسألة ١٠٤٩) : لو تذكر عدم الاتيان بجزء غير ركنى فإن كان بعد الدخول في الركن فلا يعتنى و يمضى في صلاته .

(مسألة ١٠٥٠) : لو شك في الاتيان بالتسليم أو في أدائه بصوره صحيحه فإن كان ذلك قبل الدخول في التعقيب و صلاه أخرى أو عمل آخر مناف للصلاه فيأتى بالتسليم

و إلا فلا يعتنى بشكه و صحت صلاته .

القسم الثاني : الشك بعد التسليم

(مسألة ١٠٥١) : إذا شك بعد التسليم في صحة الصلاة كما لو شك في إتيان الركوع فلا يعتنى بشكه و تصح الصلاة .

(مسألة ١٠٥٢) : لو كان شكه بعد التسليم موجباً لبطلان صلاته على كل تقدير كما لو شك بين الثلاث و الخمس في الصلاة الرباعية بطلت صلاته و أما لو احتمل صحة صلاته على تقدير دون آخر فلا يعتنى بشكه كما لو شك بعد تسليم الرباعية بين الأربع و الخمس فإن صلاته صحيحة .

القسم الثالث : الشك بعد الوقت

(مسألة ١٠٥٣) : لا يجب الاعتناء بالشك إذا كان بعد انقضاء الوقت كما لو شك في الاتيان بصلاة الظهر أو العصر بعد دخول الليل بل لا يعتنى حتى لو ظن بعدم الاتيان .

(مسألة ١٠٥٤) : لو شك في صحة الصلاة بعد انقضاء الوقت لا يعتنى بشكه .

(مسألة ١٠٥٥) : لو علم بعد انقضاء الوقت بفوت صلاة رباعية كما لو علم بفوت واحده من الظهر أو العصر يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمه .

(مسألة ١٠٥٦) : لو علم بعد انقضاء الوقت بفوت صلاة مردده بين ثلاثيه و رباعيد فيقضيها جميعاً .

القسم الرابع : شك كثير الشك

(مسألة ١٠٥٧) : يصدق كثير الشك على من شك ثلاث مرات في صلاة واحده أو شك في كل ثلاث صلوات متتاليه .

(مسألة ١٠٥٨) : يعتبر في كثره الشك أن تكون في حاله اعتياديه فلو حصلت الكثره لاغتشاش البال كالخوف و الغضب و الغم فلا يجرى عليه حكم كثير الشك .

(مسألة ١٠٥٩) : يجب على كثير الشك أن يبنى على ما يوجب الصحة فإذا شك في نقص الركن فيبنى على عدم النقص و لو شك في زياده الركن يبنى على عدم الزيادة .

(مسألة ١٠٦٠) : من كثر شكه في جزء خاص من الصلاة كالسجود فلو شك صدفه في جزء آخر يجب أن يعمل بوظيفته . مثلاً لو شك في الركوع و هو قائم يأتي به و أما لو كان في السجود فلا يعتنى به .

(مسألة ١٠٦١) : إذا كثر شكه في الصلاة خاصه كصلاة الظهر فلا يجرى أحكام كثره الشك في غيرها من الصلوات .

(مسألة ١٠٦٢) : إذا كثر شكه في موضع خاص فلو صلى في مكان آخر و شك لا يجرى أحكام كثير الشك .

(مسأله ۱۰۶۳):

إذا لم يدر أنه وصل إلى حد كثير الشك أم لا فيعتنى بشكه كما أن كثير الشك لو احتمل زوال هذه الصفه عنه و شك في الصلاه فلا يعتنى بشكه .

(مسأله ١٠٦٤) : كثير الشك إذا احتمل عدم الاتيان بالركن و لم يعتنى بشكه ثم تذكر عدم إتيانه يأتي به إن لم يدخل في ركن آخر و إن دخل في ركن آخر فصلاته باطله .

(مسأله ١٠٦٥) : لو شك كثير الشك في الاتيان بجزء غير ركن فلم يعتن به ثم تذكر بعد ذلك عدم الاتيان فإن كان قبل الدخول في الركن اللاحق أتى به و إن كان بعده فصلاته صحيحه و لا شيء عليه ، مثلاً إذا شك في قراءه الفاتحه فلم يعتن بها وتذكر عدم الاتيان و هو في القنوت عاد إليها و إن تذكر في الركوع فلا شيء عليه و صحت صلاته .

القسم الخامس : شك الامام و المأموم

(مسأله ١٠٦٦) : لو شك الامام في عدد الركعات مع ضبط المأموم و إفهامه للامام فلا يعتنى بشكه و لا يجب عليه الاحتياط و كذا لو شك المأموم مع ضبط الامام و إفهامه للمأموم .

القسم السادس : الشك في الصلوات المستحبه

(مسأله ١٠٦٧) : من شك في أثناء الصلاه المستحبه فلو كان طرف الاكثر موجباً للبطلان فينبى على الاقل كما لو شك بين الاثنتين و الثلاث في نافله الصبح فإنه يبنى على الاثنتين و إن كان الاكثر غير موجب للبطلان تخير بين البناء على الاقل و الاكثر .

(مسأله ١٠٦٨) : نقصان الركن في النافله موجب لبطلانها بخلاف الزيادة فلو كان في الركوع و تذكر عدم إتيان بعض الاجزاء السابقه فيرجع إليها ثم يعيد الركوع .

(مسأله ١٠٦٩) : من شك في جزء من النافله فإن لم يدخل في الجزء المتأخر يرجع إليه و إن دخل فلا يعتنى به من غير فرق بين الركن و غيره .

(مسأله ١٠٧٠) : لو نقص سجده أو تشهداً من النافله أو أتى بموجب سجود السهو لا يجب عليه القضاء و لا سجود السهو .

(مسأله ١٠٧١) : النافله على قسمين : مؤقتة و غير مؤقتة ، فلو شك في الاتيان بالمؤقتة و هو في الوقت أتى بها و لو كان بعد الوقت فلا يعتنى بشكه . و أما غير المؤقتة فيأتي بها .

الفصل الثالث : الشكوك الصحيحه

(مسأله ١٠٧٢) : الشكوك الصحيحه تسعه و هي مختصه بعدد ركعات الصلاه الرباعيه و يجب على الشاك التروى و التفكير فإن تيقن أو ظن بطرف بنى عليه و إن بقى على الشك عمل بأحكام الشكوك التسعه الاتيه .

الاول: الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد رفع الرأس عن السجده الثانيه .

يبنى على الثلاث و يستمر فى صلاته و بعد الفراغ يصلى «صلاه الاحتياط» و هى إما ركعه قائماً أو ركعتان جالساً و سنوضح لك إن شاء الله « كيفيه صلاه الاحتياط » .

الثانى: الشك بين الاثنتين و الاربع بعد رفع الرأس من السجده الثانیه .

و حكمه أن يبنى على الاربع و يتم صلاته و يأتى بركعتين قائماً بعنوان «صلاه الاحتياط» .

الثالث: الشك بين الاثنتين و الثلاث و الاربع بعد رفع الرأس من السجده الثانیه .

و حكمه أن يجعلها رابعه و يتم صلاته و يصلى صلاه الاحتياط ركعتين من قيام و ركعتين من جلوس .

الرابع: الشك بين الاربع و الخمس بعد رفع الرأس من السجده الثانیه .

و حكمه أن يبنى على الاربع و يتم صلاته و يأتى بسجدة السهو .

ملحوظه: لو شك بعد الذكر و قبل رفع الرأس من السجده الثانیه يجمع بين العمل و بوظيفه الشاك و إعاده الصلاه على الاحوط الوجوبى .

الخامس: الشك بين الثلاث و الاربع فى أيه حاله كان .

و حكمها أن يبنى على الاربع و يتم الصلاه فىأتى بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس بعنوان صلاه الاحتياط .

السادس: الشك بين الاربع و الخمس فى حال القيام .

و حكمه أن يهدم قيامه و يجلس و يتشهد و يسلم و يأتى بصلاه الاحتياط إما ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس و الاحوط وجوباً أن يسجد سجدة السهو لاجل القيام الزائد .

السابع: الشك بين الثلاث و الخمس فى حال القيام .

و حكمه أن يهدم قيامه و يجلس و يتشهد و يسلم فىأتى بصلاه الاحتياط ركعتين قائماً و بعده بسجدة السهو للقيام الزائد على الاحوط وجوباً .

الثامن: الشك بين الثلاث و الاربع و

الخميس في حاله القيام .

و حكمه أن يهدم القيام و يجلس و يتشهد و يسلم و يأتي بصلاه الاحتياط ركعتين قائماً و ركعتين جالساً و

الاحوط وجوباً سجود السهو للقيام الزائد .

التاسع: الشك بين الخمس و الست في حال القيام ، و حكمها أن يجلس و يتشهد و يسلم و يأتي بسجدة السهو ، و الاحوط الوجوبى الاثنيان بسجدة السهو مره ثانيه .

(مسأله ١٠٧٣) : لو عرض أحد هذه الشكوك الصحيحه فلا يجوز إبطال الصلاه على المشهور ، و لكننا قد أشكلنا في أدلتهم ، فالأظهر الجواز مع الكراهه ، و سواء قلنا بالحرمة أو بالكراهه فلو قطع الصلاه و استأنف صلاه ثانيه ، بعد فعل المنافى كالانحراف عن القبلة صحت صلاته ، و لكن لو استأنف الصلاه قبل فعل المنافى بطلت صلاته الثانيه أيضاً على الاحوط .

(مسأله ١٠٧٤) : لو عرض أحد الشكوك الصحيحه و جب التروى و التفكير فوراً كما مر بك في أول الفصل و لكن إذا كان التأخير لا يضر بتحصيل العلم أو الظن بأحد الطرفين ، فلا بأس بالتأخير كما لو شك في حال السجود فإنه يجوز أن يكمل سجوده و يرفع رأسه ثم يتروى .

(مسأله ١٠٧٥) : إذا اتفق له أحد الشكوك الصحيحه و بنى على ما تقتضى الوظيفه ، ثم تبدل شكه بالظن ، و جب العمل بظنه و إتمام الصلاه ، كما أنه لو ظن بأحد الطرفين ثم تبدل بالشك و جب العمل بوظيفه الشاك .

(مسأله ١٠٧٦) : لو تردد و لم يدر أن حالته شك أم ظن ، و جب البناء على حالته السابقه من ظن أو شك ، و العمل على طبقها ، و أما الاكتفاء بوظيفه

الشك فمشكل .

(مسألة ١٠٧٧) : إذا علم بعد الصلاة بأنه كان أثناء الصلاة متردداً بين الاثنتين و الثلاث مثلاً وقد بنى على الثلاث ، و لكن لا يدري هل كان تردده المذكور ظناً أو شكاً ، و جب عليه « صلاة الاحتياط » .

(مسألة ١٠٧٨) : من كان في التشهد أو القيام و شك في الاتيان بالسجدين و في نفس الوقت اتفق له أحد الشكوك التي تصح بعد إكمال السجدين مثل الشك بين الثلاث و الرابع ، فصلاته صحيحه إذا عمل بمقتضى شكه .

(مسألة ١٠٧٩) : لو شك في الاتيان بالسجدين قبل التشهد أو قبل القيام و عرض له أحد الشكوك التي لا تصح إلا بعد إكمال السجدين كالشك بين الاثنتين و الثلاث بطلت صلاته .

(مسألة ١٠٨٠) : من شك و هو قائم بين الثلاث و الرابع أو بين الثلاث و الرابع و الخمس و تذكر أنه نسي السجدين من الركعه السابقه فصلاته باطله .

(مسألة ١٠٨١) : إذا تبدل شكه بشك آخر ، و جب العمل بموجب الثاني كما لو شك أولاً بين الاثنتين و الثلاث ثم تبدل .

(مسألة ١٠٨٢) : لو شك بعد الفراغ في أن شكه السابق هل كان بين الاثنتين و الرابع أو الثلاث و الرابع عمل بموجب كلا الشكين ، و يعيد الصلاة أيضاً ، و له أن يأتي بالمنافى ثم يستأنف الصلاة .

(مسألة ١٠٨٣) : إذا علم بعد الصلاة بأنه قد شك فيها و لكنه لا يدري هل كان من الشكوك الصحيحه أو المبطله ، و على تقدير أنه من الصحيحه فأى قسم منها ، فعليه أن يأتي بصلاه الاحتياط ركعتين

من قيام و ركعتين من جلوس و سجدتى السهو ثم إعادته الصلاة .

و أيضاً يمكنه الاكتفاء بسجدتى السهو ثم استئناف الصلاة بعد أن يأتي بالمنافى كما فى المسأله السابقه .

(مسأله ١٠٨٤) : من يصلى جالساً إذا شك بين الثلاث و الاربع أو أى شك آخر يقتضى التخيير فى صلاه الاحتياط بين ركعتين جالساً أو ركعه قائماً فيتعين عليه ركعتان من جلوس .

كما أن الشك لو كان يقتضى ركعتين من قيام فبالنسبه إليه تتبدل بركعتين من جلوس .

(مسأله ١٠٨٥) : المصلى قائماً لو عجز عن القيام عند الاتيان بصلاه الاحتياط فحكمه حكم المصلى جالساً و قد تقدم فى المسأله السابقه .

(مسأله ١٠٨٦) : من يصلى من جلوس إذا تمكن من القيام عند الاتيان بصلاه الاحتياط و جب عليه العمل بوظيفه المصلى قائماً .

المقصد السابع : صلاه الاحتياط

(مسأله ١٠٨٧) : تجب صلاه الاحتياط فى عده من الموارد كما تقدم فى الفصل السابق ، و نتحدث هنا عن كفيتهها و أحكامها .

أما كفيتهها: فهى كباقي الصلوات و لكن تفرق عنها فى أمور:

الاول : الاخفات فى قرائتها و لو كانت للصلوات الجهريه ، أما الاخفات فى البسمله فبناء على الاحتياط الوجوبى .

الثانى : أن السوره ليست من أجزائها .

الثالث : عدم القنوت .

الرابع : عدم التلفظ بالنيه و اللازم الشروع فيها فوراً قبل الاتيان بمبطلات الصلاه ، فالتلفظ بالنيه مبطل لكونه من كلام الادميين .

(مسأله ١٠٨٨) : إذا تذكر المصلى قبل الاحتياط ، بتماميه صلاته لا يجب عليه الاتيان بها ، و إذا علم بذلك فى الاثناء لا يلزم إتمامها .

(مسأله ١٠٨٩) : لو التفت بعد التسليم و قبل صلاه الاحتياط بنقصان ركعات صلاته ، فإن لم يأت بالمنافى ، و جب عليه تكميلها ،

و سجدا السهو للسلام الزائد ، و أما فى صوره الاتيان بالمنافى ، فيلزم إعادتها .

(مسأله ١٠٩٠) : إن علم المصلى بعد الاتيان بصلاه الاحتياط ، أن نقصان صلاته بمقدار صلاه الاحتياط فصلاته صحيحه ، كما إذا شك بين الثلاث و الاربع و أتى بصلاه الاحتياط ثم علم بأنها كانت ثلاث ركعات .

(مسأله ١٠٩١) : لو علم بعد الاتيان بصلاه الاحتياط ، أن المقدار الناقص من الصلاه أقل منها فيجب عليه إعاده الصلاه ، مثلما إذا كان شكه بين الاثنتين و الاربع و علم بعد صلاه الاحتياط بأنها كانت ثلاثاً .

(مسأله ١٠٩٢) : إذا كان الشك بين الثلاث و الاربع فصلى الاحتياط ركعه ثم علم أن الناقص أكثر من ذلك أى تبين أنه قد صلى ركعتين ، فتاره يعلم بذلك بعد الاتيان بأحد منافيات الصلاه فيجب عليه إعاده الصلاه ، و أخرى يعلم قبل الاتيان بها فيأتى بالركعتين الاخيرتين ثم يعيد الصلاه .

(مسأله ١٠٩٣) : لو شك بين الاثنتين و الثلاث و الاربع فأتى بعد الصلاه بركعتى الاحتياط قائماً ، ثم علم بأنه قد صلى ركعتين ، لا يجب عليه بعد ذلك إتيان ركعتى الاحتياط من جلوس .

(مسأله ١٠٩٤) : إذا اشتغل بصلاه الاحتياط للشك بين الثالثه و الرابعه فالتفت فى أثناءها بأنه قد صلى ثلاثاً فيلزم عليه إتمام صلاه الاحتياط ، و الاحوط الوجوبى إعاده الصلاه .

(مسأله ١٠٩٥) : إن شك بين الاثنتين و الثلاث و الاربع و شرع فى ركعتى الاحتياط عن قيام ثم تذكر قبل ركوع الثانيه بأنه قد صلى ثلاثاً فيجب عليه أن يجلس و يتشهد و يسلم ، و الاحوط الوجوبى إعاده الصلاه .

(مسأله ١٠٩٦) : إذا تذكر فى أثناء صلاه

الاحتياط بأن المقدار الناقص من الصلاة أكثر أو أقل من صلاة الاحتياط ، فإن لم يمكن تعديلها بنحو يجبر النقص وجب تركها والاتيان بما بقى من صلاته ، ثم يعيد الصلاة على الاحوط الوجوبى ، مثال ذلك إذا شك بين الثلاث و الاربع فأتى بصلاة الاحتياط جالساً ثم تذكر فى أثناءها بأنه قد صلى ركعتين فحيث لم يمكن جعلها جابراً للناقص ، لان الركعتين جالساً يعادل ركعه من قيام ، فيجب عليه تركها و الاتيان بالركعتين الاخيرتين من صلاته لتدارك النقص ، ثم يعيد الصلاة (على الاحتياط الوجوبى) .

(مسأله ١٠٩٧) : لو شك فى الاتيان بصلاة الاحتياط و عدمه ، فإن كان بعد انقضاء الوقت فلا يعتنى بشكه ، و أما قبل انقضاء الوقت ففيه صور .

الصورة الاولى: أن لا يشتغل بفعل آخر و لم يقم من مصلاه و لم يأت بالمنافى ، و حكمها الاتيان بصلاة الاحتياط .

الصورة الثانية: الاتيان بالمنافى أو الفصل الطويل بين الصلاة و الشك بحيث يخرج عن هيئه المصلى و حكمها إعادة الصلاة على الاحوط .

الصورة الثالثة: الاشتغال بفعل آخر غير مناف للصلاه ، و حكمها أداء صلاة الاحتياط على الاحوط الوجوبى . و لا ينبغى ترك الاحتياط بإعادة أصل الصلاة .

(مسأله ١٠٩٨) : لو زاد فى صلاة الاحتياط ركناً أو ركعه بطلت و يعيد الاحتياط و أصل الصلاة .

(مسأله ١٠٩٩) : إذا شك أثناء صلاة الاحتياط فى بعض أفعالها فإن كان قبل تجاوز المحل أتى به ، و إلا فلا .

كما لو شك فى الحمد فإن لم يدخل فى الركوع أتى به و إن دخل فلا يعتنى به .

(مسأله ١١٠٠) : إن شك فى عدد ركعات

صلاه الاحتياط ، فتاره يكون البناء على الاكثر يبطل الاحتياط ، و أخرى لا يبطل ، أما فى الاولى يجب البناء على الاقل و فى الثانيه يبنى على الاكثر .

مثال ذلك إذا شك بأنه أتى بركتين أو ثلاث ، فبما أن البناء على الثلاث يبطل وجب البناء على الاثنتين ، و مع ذلك يعيد صلاه الاحتياط و أصل الصلاه ، على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ١١٠١) : من زاد أو نقص جزء (غير ركنى) فى صلاه الاحتياط سهواً فعليه أن يأتى بسجدتى السهو على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ١١٠٢) : بعد التسليم من صلاه الاحتياط لو شك فى الاتيان بجزء أو شرط فلا يعتنى بشكه .

(مسأله ١١٠٣) : إن نسى الاتيان بالسجده أو التشهد من صلاه الاحتياط وجب قضائه بعد الصلاه .

(مسأله ١١٠٤) : إذا وجب صلاه الاحتياط و قضاء السجده أو سجدتا السهو فيجب عليه تقديم صلاه الاحتياط .

(مسأله ١١٠٥) : الظن فى عدد الركعات حكمه حكم اليقين فمن ظن أنه صلى أربع ركعات ، فلا يجب عليه الاحتياط إلا الظن بشيء يوجب البطلان .

و أما الظن فى الافعال فحكمه حكم الشك على الاظهر ، و لا ينبغى ترك الاحتياط حسب التفصيل الا ترى :

١ إذا ظن بعدم الاتيان بجزء و لم يتجاوز المحل فىأتى به .

٢ لو ظن عدم الاتيان بجزء و قد تجاوز المحل و لم يدخل فى الركن اللاحق فله أن لا يعتنى بظنه و يستمر فى صلاته على الاظهر و إن كان الاحتياط الاستحبابى أن يعمل بظنه (أى يأتى بالجزء المشكوك و ما بعده) ثم يعيد الصلاه أيضاً .

٣ إذا ظن بالاتيان بالجزء بعد المحل فلا يعتنى .

٤ لو ظن

الاتيان بالجزء قبل تجاوز المحل ، فله أن يكتفى بإتيان الجزء ، و لا شىء عليه (على الاظهر) و الاحوط استحباباً أن يعمل طبق ظنه و لا يأتى بالجزء المظنون و يعيد الصلاه أيضاً .

(مسأله ١١٠٦) : لا- فرق فى أحكام الشك و السهو و الظن بين الصلوات اليوميه و غيرها من الصلوات الواجبه كصلاه الايات . مثلاً لو شك فى صلاه الايات يحكم ببطلانها لانها ثنائيه .

سجدتا السهو

الفصل الاول : فى موجبات سجدتى السهو

(مسأله ١١٠٧) : تجب سجدتا السهو بعد الفراغ من الصلاه بالكيفيه التى نذكرها لاحد الامور الخمسه :

١ التكلم سهواً فى أثناء الصلاه .

٢ التسليم فى غير محله سهواً كما لو سلم فى الركعه الاولى .

٣ نسيان السجده الواحده .

٤ نسيان التشهد .

٥ الشك بين الاربع و الخمس فى الصلاه الرباعيه بعد رفع الرأس من السجده الثانيه و كذلك الجلوس و القيام فى غير محلهمما كالجلوس أثناء قراءه الحمد و القيام عند التشهد .

بل الاحوط الوجوبى إتيان سجدتى السهو لكل زياده و نقيصه سهويه و يمر بك تفصيلها فى المسائل الاتيه .

(مسأله ١١٠٨) : إذا تكلم سهواً فى أثناء الصلاه أو بزعم الفراغ منها فعليه سجدتا السهو .

(مسأله ١١٠٩) : لا تجب سجدتا السهو للصوت الناشئ من السعال و التأوه إلا إذا تولد منه حرفان فصاعداً كلفظه (آخ) أو (آه) فإنه تجب سجدتا السهو .

(مسأله ١١١٠) : إذا أخطأ فى قراءه شىء فأعاده على الوجه الصحيح فليس عليه سجدتا السهو لهذه الزيادة .

(مسأله ١١١١) : إذا استمر فى التكلم السهوى مده من الزمن بحيث يعد المجموع تكلماً واحداً فتكفى سجدتا السهو مره واحده .

(مسأله ١١١٢) : إذا كرر التسيبحات ا

لاربعة أكثر من ثلاث مرات سهواً فالاحوط وجوباً الاتيان بسجدة السهو .

(مسألة ١١١٣) : لو سلم سهواً في غير محل التسليم كما إذا قال: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» أو «السلام عليكم و رحمه الله و بركاته» يسجد سجدة السهو و أما لو تفوه سهواً بجزء من التسليمين أو قال: «السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته» في غير محله فالاحوط الوجوبى سجدة السهو .

(مسألة ١١١٤) : إذا أتى بالتسليمات الثلاث في غير محلها سهواً تكفيه سجدة السهو مره واحده .

(مسألة ١١١٥) : لو تذكر قبل الدخول في الركوع أنه نسي التشهد أو السجده الواحده و جب أن يجلس و يتشهد أو يأتي بالسجده و الاحوط الوجوبى سجدة السهو للقيام الزائد .

(مسألة ١١١٦) : إذا نسي التشهد أو السجده الواحده و تذكر أثناء الركوع أو بعده يتم صلاته و يقضى السجده و التشهد ثم يأتي بسجدة السهو .

(مسألة ١١١٧) : لا يجوز ترك سجدة السهو عمداً و يجب الاتيان بهما فوراً ففوراً و أما إذا تركهما نسياناً فيأتي بهما متى تذكر فوراً . أما صلاته فصحيحه في كلتا صورتين .

(مسألة ١١١٨) : إذا شك في أنه هل صدر منه موجب سجدة السهو أم لا ، لا يجب عليه شيء .

(مسألة ١١١٩) : لو شك في وجوب سجدة السهو مره و أكثر ، يكفيه الاتيان بسجدة السهو مره واحده .

(مسألة ١١٢٠) : لو علم بأنه إما أن نقص سجده من سجدة السهو ، أو زاد سجده فيهما ، و جبت عليه الاعاده بصوره صحيحه .

كيفية سجدة السهو

(مسألة ١١٢١) : محل سجدة السهو بعد الصلاه ، و كيفيتهما أن يضع جبهته على ما يصح السجود عليه

بنيه سجدة السهو و يأتي بالذكر ، و الافضل أن يقول: «بسم الله و بالله و صلى الله على محمد و آله» أو يقول: «بسم الله و بالله ، اللهم صلى على محمد و آل محمد» أو يقول: «بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و

رحمه الله و بركاته» ثم يجلس و يسجد مره ثانيه ، و يقول فيها أحد الاذكار المتقدمه ، ثم يجلس و يتشهد و يسلم .

قضاء التشهد و السجده المنسيين

(مسأله ١١٢٢) : يجب فى قضاء السجده أو التشهد المنسيين توفر جميع الشروط المعبره فى الصلاه كالطهاره و استقبال القبله و بقيه الشروط .

(مسأله ١١٢٣) : إنما تصح قضاء السجده و التشهد المنسيين قبل الاتيان بأحد منافيات الصلاه ، و أما لو فعل المنافى فلا بد من إعادة الصلاه .

(مسأله ١١٢٤) : إذا نسى سجدهات متعدده من ركعات متعدده ، كما لو نسى سجده من الركعه الاولى و سجده من الثانيه ، يقضيها مع سجدهات السهو اللازمه لهما من دون حاجه إلى التعيين ، بأن يقصد قضاء سجده الركعه الاولى ، أو الثانيه مثلاً ، و أما لو نسى سجده من الركعه الاولى و سجده من الركعه الاخيريه أو نسى تشهدين فيجب على الاقوى تقديم قضاء السجده الاخيريه ، ثم يتشهد و يسلم ثم يقضى السجده الاولى ، و هكذا بالنسبه إلى التشهد فيقضى التشهد الاخير و يسلم ثم يقضى التشهد الاول .

و هذا كله إذا لم يأت بالمنافى و إلا فلا بد من إعادة الصلاه كما تقدم فى المسأله السابقه .

(مسأله ١١٢٥) : لو نسى سجدهً و تشهداً ، فالاحوط الوجوبى تقديم قضاء ما نسيه أولاً .

و أما إذا

لم يعلم السابق ، فالاحوط الاتيان بسجدتين بينهما تشهد ، أو تشهدين بينهما سجده ليتحقق الترتيب اللازم .

(مسألة ١١٢٦) : إذا قدم قضاء السجده على التشهد بزعم أنها الفائتة السابقة ثم تبين العكس فالاحوط الوجوبى قضاء السجده مره ثانيه ليتحقق الترتيب فى القضاء ، و هكذا عكس المسأله ، أى إذا زعم تقدم التشهد على السجده فى الفوت فقدم قضاء التشهد على السجده ثم انكشف العكس فالاحوط الوجوبى قضاء التشهد مره ثانيه تحصيلاً للترتيب الحقيقى .

(مسألة ١١٢٧) : لو أتى بين التسليم و قضاء السجده أو التشهد بأحد مبطلات الصلاة ، كاستدبار القبلة ، فإن كانا من الركعه الاخيره فالاقوى استيناف الصلاة ، و إن كانتا من الركعات السابقه فالاحوط الوجوبى أن يعيد الصلاة بعد قضاء السجده أو التشهد .

(مسألة ١١٢٨) : إذا تذكر بعد التسليم و قبل الاتيان بالمنافى (كاستدبار القبله) أنه ترك سجده من الركعه الاخيره فالاقوى أن يأتى بقصد ما فى الذمه بالسجده المنسيه ثم التشهد و التسليم و سجدتى السهو ، و هكذا إذا تذكر ترك التشهد الاخير فإن الاقوى الاتيان بالتشهد و التسليم و سجدتى السهو بقصد ما فى الذمه .

(مسألة ١١٢٩) : لو أتى بموجب سجدتى السهو كأن تكلم سهواً بين التسليم و قضاء السجده و التشهد الفائت من الركعه السابقه ، فأتى بقضاء السجده أو التشهد ، و تكفيه سجدتا السهو اللازمه للقضاء ، و لا تجب مره ثانيه للكلام السهوى .

(مسألة ١١٣٠) : لو علم أنه نسى التشهد أو السجده وجب قضاؤهما ، و له تقديم أيهما شاء .

(مسألة ١١٣١) : إذا لم يعلم أنه ترك سجده أو تشهداً أم لا ، لا

يجب عليه شى .

(مسألة ١١٣٢) : إذا علم بنسيان السجده أو التشهد و شك فى الاتيان به قبل ركوع الركعه اللاحقه وجب قضاءه على الاحوط .

(مسألة ١١٣٣) : من وجب عليه قضاء السجده أو التشهد و سجدتا السهو لامر آخر ، يقدم القضاء على سجدات السهو .

(مسألة ١١٣٤) : لو شك بعد الصلاه فى الاتيان بقضاء السجده أو التشهد وجب القضاء إن كان الوقت باقياً ، و الاحوط الوجوبى القضاء .

الاخلال بأجزاء الصلاه و شرائطها زياده و نقصاناً

(مسألة ١١٣٥) : تبطل الصلاه بالاخلال العمدى بشىء من واجبات الصلاه ، زياده أو نقصاناً و لو بحرف واحد .

(مسألة ١١٣٦) : لو أخل بشىء من واجبات الصلاه زياده أو نقصاناً ، بطلت صلاته ، و إن كان بسبب الجهل بالمسألة ، و لكن يستثنى من ذلك الاخفات فى موضع الجهر و بالعكس . و الاتمام فى موضع القصر ، فإن صلاته لا تبطل بذلك ، فيما إذا كان جاهلاً بالمسألة غير ملتفت إلى السؤال .

(مسألة ١١٣٧) : لو علم فى أثناء الصلاه بطلان وضوئه أو غسله أو عدم الاتيان بهما بطلت صلاته .

و كذلك لو تذكر بعد الصلاه فيعيدها إن كان فى الوقت و يقضيها لو كان خارج الوقت .

(مسألة ١١٣٨) : لو علم فى الركوع بعدم إتيان السجدين من الركعه السابقه ، بطلت صلاته . و إن تذكر قبل الركوع ، فيرجع و يأتى بهما ، ثم يقوم و يأتى بالحمد أو التسيحات و يتم الصلاه ، ثم يأتى بسجدة السهو على الاحوط الوجوبى .

(مسألة ١١٣٩) : لو علم قبل التسليم نقصان ركعه من الصلاه يقوم و يأتى بها .

(مسألة ١١٤٠) : لو تذكر بعد التسليم

نقصان ركعه ، فإن أتى بالمنافى الموجب لبطلان الصلاة عمداً و سهواً كاستدبار القبلة تبطل صلاته ، و إن لم يأت بذلك قام و أتى بها فوراً .

(مسألة ١١٤١) : لو التفت بعد الفراغ من الصلاة عدم إتيان السجدين الأخيرتين فإن كان بعد إتيان المنافى الموجب لبطلان الصلاة عمداً و سهواً (كاستدبار القبلة) بطلت صلاته ، و إن كان قبل ذلك أتى بالسجدين ثم التشهد و السلام ، ثم يسجد سجدة السهو .

(مسألة ١١٤٢) : لو تذكر بأن صلاته كانت قبل دخول الوقت ، أو كان مستدبراً للقبلة أو منحرفاً إلى اليمين و اليسار ، بل مطلق الانحراف زائداً على المقدار الجائر عمداً أعاد الصلاة فى الوقت و يقضيها خارج الوقت .

نعم لو فحص عن القبلة و حصل له الظن فصلى و تبين بعد الصلاة أنه كان متوجهاً إلى ما بين اليمين و اليسار فصلاته صحيحه .

صلاه المسافر

الشرط الاول : المسافه

و يعتبر أن لا يقل سفره من ثمانية فراسخ شرعيه ، و الفرسخ الشرعى ما يقرب من (٥/٥) كيلو مترات (١) ، و لا فرق فى المسأله بين أن تكون امتداديه (أى يكون نفس الذهاب ثمانية فراسخ) أو ملفقه بأن يذهب أربعة و يرجع أربعة .

(مسألة ١١٤٤) : إذا كان مجموع سفره ذهاباً و إياباً ثمانية فراسخ فعليه التقصير فى صلاته ، إذا كان كل من الذهاب و الاياب أربعة فراسخ فصاعداً ، سواء اتصل ذهابه بإيابه بحيث أراد الرجوع ليومه ، أم انفصل عنه بمبيت ليله واحده أو أكثر فى الطريق أو فى المقصد .

(مسألة ١١٤٥) : إذا كان مجموع الذهاب و الاياب ثمانية فراسخ ، لكن كان الذهاب ثلاثه فراسخ و الاياب خمس

، أو كان الذهاب خمسـه فراسخ و الاياب ثلاثه ، فالظاهر وجوب التمام ، و إن كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين القصر و الاتمام فى كلتا الصورتين .

(مسأله ١١٤٦) : لا يجوز التقصير إذا كان سفره أقل من ثمانيه فراسخ ، و لو بمقدار ضئيل جداً ، بل يصلى تماماً .

(مسأله ١١٤٧) : إذا شك فى أن سفره بمقدار ثمانيه فراسخ أو أقل ، فلا يجوز التقصير ، بل يصلى تماماً ، إذا صعب الفحص عن مقدار المسافه ، و أما إذا لم يكن الفحص و التحقيق شاقاً و جب عليه الفحص على الاحوط ، فإذا أخبره عادلان بأن المسافه ثمانيه فراسخ ، أو كان ذلك شائعاً بين الناس ، بحيث أوجب الاطمئنان ، و جب التقصير .

(مسأله ١١٤٨) : إذا أخبره (واحد) بأن سفره ثمانيه فراسخ فيجب على الاحوط الجمع بين القصر و الاتمام فى الصلاه ، كما يجب أن يصوم فى السفر ثم يقضيه .

(مسأله ١١٤٩) : إذا اعتقد بأن سفره ثمانيه فراسخ فقصر ، ثم تبين عدم كونه ثمانيه فراسخ فيجب عليه إعادة الصلاه تماماً فى الوقت و قضاؤها كذلك خارج الوقت .

(مسأله ١١٥٠) : إذا اعتقد أن السفر أقل من ثمانيه فراسخ فأتى صلاته ، ثم ظهر كونه بمقدار المسافه ، و جب عليه الاعاده قصرأ فى الوقت أو القضاء خارج الوقت .

(مسأله ١١٥١) : من تيقن بعدم بلوغ سفره ثمانيه فراسخ أو شك فى ذلك ، فإذا علم فى أثناء الطريق أنه

١ فتكون المسافه الشرعيه (٤٤) كيلومتراً تقريباً .

بمقدار ثمانيه فراسخ و جب عليه القصر و ان بقى مقدار قليل من المسافه .

و إذا كان قد صلى تماماً

فعلية إعادته الصلاة قصرًا .

(مسألة ١١٥٢) : إذا تردد في أقل من أربعة فراسخ ذهاباً و جائياً مرات عديدة وجبت عليه الصلاة تماماً ، و إن بلغ المجموع ثمانية فراسخ أو أكثر .

(مسألة ١١٥٣) : إذا كان للمقصد طريقان أحدهما أقل من ثمانية فراسخ و الآخر ثمانية فراسخ أو أكثر ، فإن سلك الطريق الأقرب يتم صلاته ، و إن سلك الطريق الأبعد يجب عليه التقصير .

(مسألة ١١٥٤) : مبدء المسافه من سور البلد ، لو كان له سور ، و إن لم يكن له فالمبدء آخر البيوت

الشرط الثاني : قصد المسافه من أول السفر

(مسألة ١١٥٥) : إذا قصد الأقل من ثمانية فراسخ ، و بعد بلوغه قصد مقدار آخر أقل من ثمانية فراسخ أيضاً ، فيجب عليه الاتمام و إن بلغ المجموع ثمانية فراسخ و ذلك لانه لم يكن من أول السفر قاصداً للمسافه .

أما إذا قصد ثانياً الذهاب إلى ثمانية فراسخ أو الذهاب إلى أربعة فراسخ و الرجوع إلى وطنه أو محل إقامته قبل عشره أيام ، فيجب عليه القصر .

(مسألة ١١٥٦) : طالب الضاله أو الغريم يتم صلاته إذا لم يدر أنه يقطع ثمانية فراسخ أو لا .

إلا إذا حصل له في الاثناء قصد ثمانية فراسخ امتداديه أو ملفقه من أربعة ذهاباً و أربعة إياباً .

(مسألة ١١٥٧) : إذا سفر من غير قصد ثمانية فراسخ ثم أراد الرجوع فإذا كان مسافه الرجوع إلى وطنه أو محل إقامته (أى البلد الذى قصد الاقامه فيه عشره أيام) ثمانية فراسخ وجب عليه التقصير .

(مسألة ١١٥٨) : المسافر إنما يجوز له التقصير إذا كان حين الخروج عازماً على قطع المسافه ، فإذا خرج إلى ما دون المسافه ينتظر الرفقه

إن تيسروا سافر معهم و إلا رجع ، فإن كان مطمئناً بتيسر الرفقه قصر في صلاته ، و إلا وجب عليه الاتمام .

(مسأله ۱۱۵۹) : لا- يعتبر التوالى فى السير ، بل يكفى قصد ثمانيه فراسخ و لو فى أيام كثيره ، فإذا قصد المسافه يجب عليه التقصير إذا وصل إلى حد الترخص (أى المحل الذى لا يرى فيه جدران البلد و لا يسمع الاذان) و إن قطع فى اليوم مقداراً قليلاً من المسافه ما لم يخرج من صدق السفر عرفاً ، فإذا قطع فى اليوم مسافه قليله جداً بحيث لا يقال إنه مسافر وجب عليه الاتمام و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و الاتمام .

(مسأله ۱۱۶۰) : التابع لغيره فى السفر كالخادم بالنسبه إلى سيده و الزوجه بالنسبه إلى الزوج إذا علم بأن سفر المتبوع بمقدار المسافه ، وجب عليه القصر ، و أما إذا لم يعلم فالاحوط وجوباً الاستعلام من المتبوع لكى يقصر إذا كان سفره ثمانيه فراسخ .

(مسأله ۱۱۶۱) : إذا علم أو ظن التابع بمفارقة المتبوع ، وجب عليه الاتمام .

(مسأله ۱۱۶۲) : إذا شكك التابع فى انفصاله عن المتبوع قبل بلوغ أربعة فراسخ ، وجب عليه الاتمام ، و لكن إذا كان شكه فى ذلك من جهه احتمال طروء مانع له عن السفر و كان هذا الاحتمال بعيداً فى نظر الناس وجب عليه القصر .

(مسأله ۱۱۶۳) : الظاهر وجوب القصر فى السفر غير الاختيارى إذا علم ببلوغه ثمانيه فراسخ ، كما لو ألقى فى سفينه أو سياره بقصد إيصاله إلى نهايه المسافه .

الشرط الثالث : استمرار قصد المسافه

(مسأله ۱۱۶۴) : إذا رجع من نيه السفر فى أثناء الطريق قبل بلوغ

أربعة فراسخ أو تردد في ذلك ، وجب عليه التمام .

(مسألة ١١٦٥) : إذا بلغ أربعة فراسخ ثم رجع عن قصد السفر فإن كان عازماً على عدم العود أو العود بعد إقامه عشره أيام هناك ، فيجب عليه الاتمام ، و كذا لو تردد في الرجوع و عدمه .

(مسألة ١١٦٦) : إذا رجع عن نيه السفر بعد بلوغ أربعة فراسخ و كان عازماً على الرجوع ، و لم يقصد اقامه عشره أيام في ذلك المكان ، يقصر سواء رجع في يومه أو رجع بعد أيام .

(مسألة ١١٦٧) : إذا قصد السفر إلى محل معين و كان بمقدار المسافه و في الاثناء إلى غيره ، فإن كان مجموع ما مضى و ما بقى إلى المحل الثاني بمقدار ثمانية فراسخ ، وجب عليه القصر .

(مسألة ١١٦٨) : إذا قصد حين الخروج السفر إلى أحد البلدين من دون تعيين أحدهما و كان السفر إلى كل منهما بمقدار ثمانية فراسخ وجب عليه القصر ، كما لو خرج من الكوفه و قصد السفر أما إلى كربلاء أو الديوانيه .

(مسألة ١١٦٩) : إذا تردد قبل بلوغ ثمانية فراسخ في إدامه السفر و عدمها ، ثم عزم على السير ، فيجب عليه التقصير إذا لم يقطع مقداراً من المسافه في حال التردد ، و أما إذا سار في حال التردد ثم عزم على السير ، فإن قصد ثمانية فراسخ أخرى أو قصد الذهاب إلى أربعة فراسخ و الرجوع ، من دون اقامه ، فيجب عليه القصر أيضاً ، أما إذا سار في حال التردد ثم عزم على السير و لم يكن المقدار الباقي من سفره ثمانية فراسخ و لم يكن

عازماً على الرجوع فيجب عليه الاتمام .

هذا إذا لم يكن مجموع ما قطعه قبل التردد و ما يذهب إليه بعد التردد بمقدار ثمانية فراسخ ، و أما إذا كان كذلك فالأحوط وجوباً الجمع بين القصر و الاتمام .

الشرط الرابع : أن لا يكون عازماً

حين خروجه على المرور بوطنه أو الاقامه فى محل عشره أيام قبل بلوغ ثمانية فراسخ .

(مسألة ١١٧٠) : إذا كان بانياً من الاول على المرور بوطنه أو الاقامه عشره أيام قبل بلوغ المسافه ، و جب عليه إتمام الصلاه من أول السفر .

(مسألة ١١٧١) : إذا لم يدر أنه يمر بوطنه أو يقيم فى محل عشره أيام قبل قبوغ ثمانية فراسخ أم لا ، و جب عليه الاتمام .

(مسألة ١١٧٢) : إذا نوى المرور بوطنه أو الاقامه عشره أيام قبل الوصول إلى ثمانية فراسخ ثم رجع عن نيته ، بأن عزم على إدامه السير و عدم المرور بوطنه فيجب عليه الاتمام أيضاً إلا إذا كان الباقي من سفره بمقدار ثمانية فراسخ أو بمقدار أربعة فراسخ و قصد الرجوع فإنه يجب عليه القصر حينئذ .

و مثله المتردد فى المرور بوطنه أو إقامه عشره أيام ، فإنه يجب عليه الاتمام ، حتى إذا عزم بعد ذلك على عدم المرور بوطنه أو الاقامه عشره أيام ، إلا إذا كان الباقي ثمانية فراسخ أو أربعة مع قصد الرجوع .

الشرط الخامس : إباحه السفر

(مسألة ١١٧٣) : إذا كان السفر حراماً يجب عليه إتمام الصلاه ، سواء كان نفس السفر حراماً كسفر الزوجه بدون إذن الزوج فى غير الواجب ، و سفر الولد مع نهى الابوين و إيذائهما بذلك إذا لم يكن سفره واجباً و كما إذا كان السفر مضرراً لبدنه .

أو كان غايته أمراً محرماً كما إذا سافر لقتل النفس المحترمه أو للسرقة ، أو للزنا .

(مسألة ١١٧٤) : إذا سافرت الزوجه للحج الواجب بدون إذن الزوج بل مع نهيه فيجب عليها القصر ، و كذلك الولد إذا سافر للحج الواجب

مع نهى الابوين .

(مسأله ١١٧٥) : إذا لم يكن سفره حراماً بنفسه و لم يسافر لغايه محرمه ، فيجب عليه القصر ، و إن ارتكب فى السفر بعض المعاصى ، كما لو شرب الخمر أو اغتاب أحداً فى أثناء السفر .

(مسأله ١١٧٦) : إذا سافر لاجل ترك الواجب ، و جب عليه الاتمام ، فلو كان مديناً متمكناً من أداء الدين فى الحضر دون السفر و كان الدائن مطالباً و سافر لاجل الفرار من أداء دينه فيجب أن يصلى تماماً أما إذا لم يكن سفره لغرض ترك الواجب فقط بل كان غرضه المهم أمراً آخر ، فيجب عليه القصر و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و الاتمام .

(مسأله ١١٧٧) : إذا كان سفره مباحاً ، لكن ركب دابه مغصوبه أو مشى فى أرض مغصوبه فالاحوط وجوباً الجمع بين القصر و الاتمام .

(مسأله ١١٧٨) : التابع للظالم إذا لم يكن مكرهاً على السفر معه و كان سفره إعانه له ، و جب عليه الاتمام ، أما إذا كان مكرهاً أو سافر معه بقصد دفع مظلمه ، فيجب عليه القصر .

(مسأله ١١٧٩) : السفر بقصد التنزه و السياحه ليس بحرام ، و يجب قصر الصلاه فيه .

(مسأله ١١٨٠) : إذا سافر للصيد لهواً فيجب عليه الاتمام ، و أما إذا كان الصيد لتهيئه معاشه و معاش عياله ، فيجب القصر ، و كذلك إذا كان الصيد لاجل التجاره و الكسب ، و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و الاتمام ، و لكن يجب أن لا يصوم فى سفره .

(مسأله ١١٨١) : العائد من سفر المعصيه ، يقصر إذا كانت العوده بمقدار المسافه سواء تاب أم

لم يتب ، لكن الاحوط استحباباً ، الجمع بين القصر و الاتمام فى الرجوع إذا لم يكن تائباً .

(مسألة ١١٨٢) : من كان سفره سفر المعصيه ، لكن رجع عن قصد المعصيه فى أثناء الطريق فيجب عليه القصر إذا كان الباقي من سفره بمقدار ثمانية فراسخ أو أربعه مع قصد الرجوع قبل عشره أيام .

(مسألة ١١٨٣) : إذا كان سفره مباحاً ، ثم قصد المعصيه فى أثناءه وجب عليه إتمام الصلاه ، لكن لا يجب إعادته ما صلاه قصرأ قبل ذلك .

(مسألة ١١٨٤) : إذا سافر لغايتين إحداهما طاعه و الاخرى معصيه وجب عليه الاتمام ، إلا إذا كانت المعصيه تابعه و لم يكن سفره بدافع المعصيه استقلالاً ، و لم تصلح لان تكون غايه مستقله للسفر ، فإنه يجب القصر و الاحوط الاستحبابى الجمع .

الشرط السادس

أن لا- يكون له مسكن متنقل كأهل البوادي الذين ليس لهم مسكن معين من الارض بل يدورون مع بيوتهم فى الصحارى و يتبعون الماء و العشب .

و هؤلاء يتمون صلاتهم حال إقامتهم فى محل العشب و الماء و فى سفرهم إلى محل آخر .

(مسألة ١١٨٥) : إذا سافر أحدهم لطلب الماء و العشب أو لاختيار المنزل و كان سفره ثمانية فراسخ ، فيجب عليه الجمع بين القصر و التمام على الاحوط ، إذا لم يكن معه أثاثه و لوازمه و إلا فيتم صلاته على الاقوى .

(مسألة ١١٨٦) : لو سافر « البدوى » لمقصد آخر كالحج أو الزياره أو التجاره و نحوها فيجب أن يصلى قصرأ .

الشرط السابع

أن لا يتخذ السفر مهنة له كالمكارى و الملاح و الراعى و التاجر المتجول و غيرهم ممن عمله السفر إلى ثمانية فراسخ فصاعداً .

(مسألة ١١٨٧) : إذا كان المسافر ممن عمله السفر وجب عليه إتمام الصلاه فى غير السفره الاولى ، و إن كان السفر لنفسه كما لو حمل المكارى متاعه أو أهله من مكان إلى آخر .

أما فى السفره الاولى فيجب عليه القصر حتى إذا طالت سفرته .

(مسألة ١١٨٨) : إذا كان شغله السفر لكن سافر لغايه أخرى كالزياره أو الحج ، فيجب عليه القصر ، و لكن إذا كان سائقاً للسياره و آجر نفسه و سيارته للزياره و زار تبعأ فيجب عليه الاتمام .

(مسألة ١١٨٩) : يجب الاتمام على « الحملداريه » إذا كان شغلهم السفر ، و أما إذا لم يكن شغلهم السفر ، بل يستعملون السفر فى خصوص أشهر الحج ، فيجب عليهم القصر .

(مسأله ۱۱۹۰) :: « الحملدار » إذا كان سفره طويلاً

كما لو أتى بالحجاج من بلاد بعيدة بحيث يستغرق سفره أكثر أيام السنه أو جميعها ، فيجب عليه الاتمام .

(مسأله ١١٩١) : إذا اتخذ السفر عملاً له فى فصل معين كالسائق الذى يؤجر سيارته فى الصيف فقط فيجب عليه إتمام الصلاة فى سفره فى ذلك الفصل ، و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و الاتمام .

و أما إذا سافر فى غير ذلك الفصل فحكمه القصر .

(مسأله ١١٩٢) : إذا اتخذ السفر عملاً له لكن فيما دون المسافه ، قصر إن اتفق السفر إلى ثمانية فراسخ ، لكن لو قيل عرفاً إن شغله السفر ، فيجب عليه على الاحوط الجمع بين القصر و الاتمام لو سافر إلى ثمانية فراسخ .

(مسأله ١١٩٣) : المكارى إذا أقام فى وطنه عشره أيام أو أكثر يقصر فى السفره الاولى بعد الاقامه سواء كان قاصداً من أول الاقامه فى بلدته عشره أيام أو أقام بلا قصد . و الاحوط وجوباً فى غير المكارى ممن اتخذ السفر عملاً له الجمع بين القصر و الاتمام .

(مسأله ١١٩٤) : إذا أقام فى بلد (غير وطنه) عشره أيام ، فإن كان من الاول قاصداً للاقامه عشره أيام ، قصر فى السفره الاولى بعد الاقامه . و إن لم يكن قاصداً للاقامه من الاول ، أتم فى السفره الاولى و الاحوط استحباباً الجمع بين التمام و القصر .

و أما غير المكارى ممن اتخذ السفر شغلاً له فيجب عليه الجمع بين القصر و الاتمام على الاحوط الوجوبى فى السفره الاولى بعد الاقامه إن كان قاصداً لها من أول ، و إلا فعليه الاتمام .

(مسأله ١١٩٥) : من اتخذ السفر عملاً له

، يتم صلاته إذا شك في أنه هل أقام في بلده أو في بلد آخر عشره أيام أو لا .

(مسألة ١١٩٦) : السائح في الارض الذي لم يتخذ وطناً له يتم صلاته .

(مسألة ١١٩٧) : من لم يتخذ السفر عملاً و مهنة لكن كان له متاع في بلد أو قريه يتوقف حملة إلى بلده على أسفار متعدده ، يجب عليه القصر .

(مسألة ١١٩٨) : من أعرض عن وطنه ليختار وطناً آخر ، وجب عليه القصر في السفر إن لم يكن شغله السفر و لم يصدق عليه عنوان آخر مما يوجب إتمام الصلاة .

الشرط الثامن : أن يصل إلى حد الترخص

(مسألة ١١٩٩) : المسافر إنما يجب عليه القصر إذا ابتعد عن وطنه أو البلد الذي أقام فيه عشره أيام بمقدار لا يرى جدران ذلك البلد و لا يسمع أذانه و يسمى هذا الموضع حد الترخص و يعتبر أن لا يكون في الجو غبار و نحوه يمنع من رؤيه الجدران أو سماع الاذان .

(مسألة ١٢٠٠) : لا يلزم أن يبتعد بحيث لا يرى المآذن و القباب أو لا يرى شيئاً من الجدران ، بل يكفي الابتعاد بمقدار لا يرى الجدران بوضوح .

(مسألة ١٢٠١) : إذا وصل المسافر إلى محل لا يسمع الاذان و لكن يرى جدران البلد أو لا يرى الجدران لكن يسمع الاذان ، فلو أراد الصلاة هناك ، عليه الجمع بين القصر و الاتمام على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١٢٠٢) : المسافر إذا عاد إلى وطنه ، يجب عليه الاتمام إذا رأى جدرانه و سمع أذانه و أما إذا وصل المسافر إلى محل يسمع أذان البلد الذي قصد الاقامه فيه عشره أيام و يشاهد جدرانه ، فيجب عليه على الاحوط

وجوباً الجمع بين القصر و الاتمام أو تأخير الصلاة حتى يدخل البلد .

(مسألة ١٢٠٣) : الميزان فى « حد الترخص » البلدان المتعارفه ، فلو كان البلد فى محل مرتفع بحيث يرى من بعيد أو كان فى مكان منخفض بحيث يخفى عن الأنظار بسرعه ، فالمسافر من ذلك البلد إنما يجب عليه القصر إذا ابتعد عنه بمقدار لا يشاهد جدرانه على تقدير كونه فى أرض منبسطة و مثله ما إذا كان ارتفاع الدور الاخيره أو انخفاضها أكثر من المتعارف فإنه يجب ملاحظه المتعارف ، فيبتعد بالمقدار الذى يخفى جدران البيوت لو كان ارتفاعها أو انخفاضها بقدر المتعارف .

(مسألة ١٢٠٤) : إذا سافر عن محل ليس فيه دور أن جدران فإنما يجب عليه القصر لو ابتعد عنه بمقدار لا يرى جدرانه على تقدير أن يكون له جدران .

(مسألة ١٢٠٥) : إذا ابتعد عن بلده بمقدار لا يدرى أن ما يسمعه هو الاذان أو صوت آخر ، فيجب عليه القصر ، و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و الاتمام ، و لكن إذا علم بأنه الاذان و لكن لم يتمكن من تمييز الكلمات ، فيجب عليه التمام .

(مسألة ١٢٠٦) : لو ابتعد عن البلد بمقدار لا يسمع أذان الدور ، و لكن يسمع أذان نفس البلد الذى يكون على محل مرتفع بحسب العاده فلا يجوز له قصر الصلاة .

(مسألة ١٢٠٧) : الميزان فى الاذان هو المتعارف فلا عبره بسماع الاذان من المكبره أو من مكان مرتفع جداً ، أو مكبره الاذان ، فإذا لم يسمع أذان البلد مع كون الاذان فى محل مرتفع بحسب المتعارف ، فيجب القصر حينئذ .

(مسألة ١٢٠٨) : غير المتعارف من جهه النظر

أو السمع يرجع إلى المتعارف بمعنى أنه يقصر في موضع لا ترى العين الاعتيادية جدران البلد ، أو لا يسمع الاذن المتعارفه أذان البلد .

و مثله ما إذا كان الاذان خلاف المتعارف ، فإنه يقصر في محل لا يسمع الاذان على تقدير كونه متعارفاً .

(مسألة ١٢٠٩) : إذا شك بعد خروجه إلى السفر في الوصول إلى حد الترخيص أو لا وجب عليه التمام ، و أما إذا شك في ذلك عند الرجوع إلى بلده ، فيجب عليه القصر ، بشرط أن لا يكون صلاته عند الذهاب و الاياب في موضع واحد .

(مسألة ١٢١٠) : المسافر الذى يمر بوطنه في حال السفر إذا وصل إلى موضع يشاهد فيه جدران بلده و يسمع أذانه يجب عليه الاتمام .

(مسألة ١٢١١) : يجب الاتمام على المسافر الذى مر بوطنه ، مادام باقياً في الوطن ، اما إذا قصد الذهاب إلى ثمانيه فراسخ أو إلى أربعة فراسخ مع قصد الرجوع قبل الشعره ، فيجب عليه القصر إذا وصل إلى « حد الترخيص » أى الموضع الذى لا يرى جدران بلده ولا يسمع أذانه .

(مسألة ١٢١٢) : الوطن هو المحل الذى اتخذه الانسان ليسكن فيه دائماً ، سواء كان مسقط رأسه أو وطن أبويه أم لم يكن ، بشرط أن يسكن فيه مقداراً يعده الناس متوطناً فيه .

(مسألة ١٢١٣) : إذا قصد أن يقيم مده في غير وطنه ثم ينتقل إلى موضع آخر فلا يتحقق الوطن بذلك .

(مسألة ١٢١٤) : المحل الذى قصد البقاء فيه مده طويله (ثلاثين سنه أو أكثر) لا يبعد أن يعد وطناً عرفياً له ، لكن مع ذلك إذا سافر عن ذلك المحل ثم رجع

إليه ، فالاحوط وجوباً الجمع بين التمام و القصر ما دام لم يقصد الاقامه هناك .

(مسأله ١٢١٥) : من سكن فى موضعين كما لو أقام فى بلد سته أشهر و فى بلد آخر سته أشهر أيضاً فكل منهما يعد وطناً له . و كذا لو اختار أكثر من موضعين لسكناه فإن الجميع يعد وطناً له .

(مسأله ١٢١٦) : الوطن لا يسقط إلا بالاعراض ، فما لم يعرض عنه يصلى تماماً ، و إذا أعرض يصلى فيه قصرأ ، نعم إذا أقام فى ملك له سته أشهر مع قصد التوطن ، ثم أعرض عنه ، فالاحوط الاستحبابى الجمع فيه بين القصر و التمام كلما مر به ما دام باقياً على ملكه .

(مسأله ١٢١٧) : لا يجوز إتمام الصلاه إذا وصل إلى وطنه السابق الذى أعرض عنه و إن لم يتخذ بعد وطناً آخر .

(مسأله ١٢١٨) : المسافر يتم الصلاه فى البلد الذى قصد الاقامه فيه عشره أيام أو علم بأنه سوف يبقى فيه عشره أيام من غير اختيار .

(مسأله ١٢١٩) : لا يلزم لمن قصد الاقامه عشره أيام فى بلد أن يقصر الليله الاولى و ليله الحادى عشر ، بل يكفى قصد الاقامه من فجر اليوم الاول إلى غروب الشمس من اليوم العاشر ، فإذا قصد ذلك يتم صلاته .

(مسأله ١٢٢٠) : يكفى التلفيق فى الاقامه فلو قصد البقاء فى بلد من ظهر اليوم الاول إلى ظهر يوم الحادى عشر فوظيفته التمام ، و لا يجب عليه الجمع بين القصر و التمام .

(مسأله ١٢٢١) : يعتبر وحده بلد الاقامه ، فمن قصد أن يقيم فى بلدين كالنجف و الكوفه ، و جب عليه القصر .

(مسأله ١٢٢٢) :

لا يضر بقصد الاقامه ، أن يقصد من الاول الخروج إلى أطراف البلد في أثناء العشره ، بشرط أن لا يكون بمقدار المسافه بحيث لا ينافى صدق الاقامه في ذلك البلد ، و أن لا يبقى هناك أكثر من عدّه ساعات .

(مسأله ١٢٢٣) : إذا لم يكن المسافر عازماً على الاقامه ، بل كان قاصداً لها على تقدير أن يجد رفيقاً ، أو يتيسر له منزل مناسب ، فيجب عليه القصر .

(مسأله ١٢٢٤) : من قصد البقاء في محل عشره أيام ، يجب عليه التمام حتى لو احتمل طرو ما يمنعه عن البقاء .

هذا إذا لم يكن احتمالاً عقلياً بحيث ينافى العزم على البقاء ، أما لو كان كذلك فيجب القصر .

(مسأله ١٢٢٥) : إذا قصد البقاء إلى آخر الشهر و علم بأن الباقي من الشهر عشره أيام أو أكثر ، وجب عليه التمام ، و أما إذا لم يدر المقدار الباقي من الشهر ، فيجب عليه القصر ، و إن انكشف بعد ذلك أن الباقي عشره أيام أو أكثر .

(مسأله ١٢٢٦) : إذا رجع المسافر عن نيه الاقامه أو تردد فيها فإن كان قد صلى تماماً ، وجب عليه البقاء على التمام ما دام في ذلك البلد ، و إن لم يصل تماماً ، فيجب عليه القصر .

(مسأله ١٢٢٧) : إذا قصد الاقامه ، فصام ، ثم عدل عن قصده بعد الظهر ، فإن كان قد صلى صلاه رابعيه ، صح صومه ، و يجب أن يصلى تماماً ما دام في البلد ، و أما إذا لم يصل صلاه رابعيه فصومه صحيح ، لكن يجب عليه قصر الصلاه و لا يصح منه صوم الايام الاتيه

ما دام فى ذلك البلد ما لم يقصد الاقامه .

(مسأله ١٢٢٨) : إذا عدل عن نيه الاقامه ، و لا يدري هل صلى تماماً قبل العدول أم لا ، و جب عليه القصر .

(مسأله ١٢٢٩) : إذا دخل المسافر فى الصلاه بنيه القصر ، ثم نوى إقامه عشره أيام و جب عليه إكمالها تماماً .

(مسأله ١٢٣٠) : المسافر الناوى للاقامه ، إذا رجع عن نيته فى أثناء الصلاه الرباعيه ، أتمها قصرأً إن لم يدخل فى ركوع الركعه الثالثه ، و يبقى على القصر ما دام هناك .

و أما لو دخل فى الركوع الثالثه ، ثم عدل عن قصد الاقامه ، فالاحوط الوجوبى إكمال صلاته تماماً ، ثم إعادتها قصرأً ، و يجمع بين القصر و الاتمام بالنسبه إلى الصلوات الاتيه .

(مسأله ١٢٣١) : إذا انتهت مده الاقامه (أى عشره أيام) فما دام لم يسافر يبقى على التمام من دون حاجه إلى قصد اقامه جديده .

(مسأله ١٢٣٢) : لو قصد الاقامه عشره أيام ، و لم يصل إلى أن انتهت العشره ، و جب عليه التمام فيما زاد على العشره حتى يسافر .

(مسأله ١٢٣٣) : يجب على المسافر الناوى للاقامه الاتيان بالصوم الواجب كما يجوز له الصوم المندوب و صلاه الجمععه و نوافل الظهر و العصر و العشاء .

(مسأله ١٢٣٤) : من قصد إقامه عشره أيام فى بلد فصلى صلاه رباعيه ثم أراد الخروج إلى أقل من أربعه فراسخ ثم العوده إلى محل الاقامه بقصد البقاء فيه عشره أيام أخرى فيجب عليه التمام فى الذهاب و الاياب و فى محل الاقامه فإذا لم يقصد إقامه جديده بعد الرجوع ، فإن قصد السفر عن محل الاقامه و جب

عليه القصر في الذهاب و المقصد و في الرجوع و بعد رجوعه و أما إذا لم يقصد السفر من محل الاقامه و جب التمام عليه في جميع ذلك و الاحوط استحباباً الجمع بين القصر و التمام خصوصاً في الرجوع و في محل الاقامه .

(مسأله ١٢٣٥) : إذا قصد الاقامه و صلى صلاه رباعيه ثم أراد الخروج إلى أقل من ثمانيه فراسخ و الاقامه هناك عشره أيام و جب عليه التمام في الذهاب و المقصد ، و أما إذا أراد الخروج إلى محل يبعد ثمانيه فراسخ أو أكثر و لم يقصد الاقامه هناك عشره أيام ، فيجب عليه القصر في الذهاب و في المقصد .

(مسأله ١٢٣٦) : المقيم إذا صلى صلاه رباعيه ثم أراد الخروج إلى الاقل من أربعه فراسخ و كان متردداً في الرجوع إلى محل إقامته أو كان غافلاً عن الرجوع إليه أو كان قاصداً للرجوع لكن مع التردد أو الغفله عن الاقامه هناك عشره أيام فيجب عليه التمام في الذهاب و المقصد و الاياب و في محل الاقامه ما دام لم يقصد السفر عن محل الاقامه .

(مسأله ١٢٣٧) : إذا قصد الاقامه في بلد باعتقاد أن رفاقه يقيمون فيه عشره أيام فصلى صلاه رباعيه ثم تبين أنهم لم يقصدوا الاقامه هناك و جب عليه التمام ما دام في ذلك البلد حتى لو رجع عن نيه الاقامه .

(مسأله ١٢٣٨) : من سافر إلى أربعه فراسخ و بقى في محل ثلاثين يوماً متردداً بين الاقامه و السفر يجب عليه التمام بعد انتهاء الثلاثين حتى لو بقى مده قليله بعد ذلك ، و أما إذا تردد في الاقامه قبل وصوله أربعه فراسخ فيجب عليه التمام من حين التردد .

(مسأله

(١٢٣٩) : إذا قصد المسافر الاقامه فى بلده مده تقل عن عشره أيام و بعدها قصد أيضاً البقاء هناك تسعه أيام أو أقل و هكذا إلى ثلاثين يوماً فيجب عليه التمام فى اليوم الحادى و الثلاثين .

(مسأله ١٢٤٠) : المسافر المتردد ثلاثين يوماً إنما يتم إذا أقام تلك المده فى موضع واحد ، و أما لو أقام بعضها فى محل و بعضها فى محل آخر مع التردد يجب عليه القصر حتى بعد الثلاثين .

مسائل متفرقه

(مسأله ١٢٤١) : المسافر مخير بين القصر و التمام فى الاماكن الاربعه : المسجد الحرام ، مسجد النبى ، مسجد الكوفه و الحائر الحسينى .

و التمام أفضل و الجمع بينهما أحوط .

(مسأله ١٢٤٢) : يجب القصر على الاحوط فى المواضع الملحقه بالمساجد الثلاث من جهه التوسعه

(مسأله ١٢٤٣) : الاحوط فى الحائر الحسينى أن لا يتعد عن القبر الشريف بأكثر من خمسه و عشرين ذراعاً تقريباً ، فلو أراد المسافر الصلاه فى موضع أبعد من ذلك ، و جب عليه القصر على الاحوط .

(مسأله ١٢٤٤) : من كان ملتفتاً إلى أنه مسافر و وظيفته القصر فأتى صلاته عمداً فى غير الاماكن الاربعه بطلت صلاته . و كذا من نسى وجوب القصر ، فإنه إذا صلى تماماً يجب عليه الاعاده فى الوقت ، و إن تذكر بعد انقضاء الوقت ، و جب عليه القضاء على الاحوط .

(مسأله ١٢٤٥) : لو علم المسافر بأن وظيفته القصر ، فأتى صلاته مع الغفله عن ذلك بطلت صلاته .

(مسأله ١٢٤٦) : الجاهل بوجوب القصر إذا صلى تماماً ، فصلاته صحيحه .

(مسأله ١٢٤٧) : إذا علم بوجوب القصر على المسافر ، لكن جهل ببعض الخصوصيات كما لو أتم صلاته

فى ثمانيه فراسخ باعتقاد أن القصر إنما يجب فى عشره فراسخ ، فصلاته باطله .

(مسأله ١٢٤٨) : العالم بوجوب القصر على المسافر إذا تخيل أن سفره أقل من ثمانيه فراسخ ، فصلى تماماً ، ثم علم بأن سفره كان بمقدار ثمانيه فراسخ فعليه إعادة الصلاه قصراً سواء التفت إلى ذلك فى الوقت أو فى خارجه .

(مسأله ١٢٤٩) : إذا نسى أنه مسافر فصلى تماماً فإن تذكر فى الوقت أعادها قصراً ، و أما إذا تذكر بعد الوقت ، فلا يجب القضاء .

(مسأله ١٢٥٠) : من وجب عليه التمام إذا صلى قصراً ، بطلت صلاته على جميع التقادير .

(مسأله ١٢٥١) : إذا شرع فى الصلاه الرباعيه ، ثم تذكر أنه مسافر ، أو تذكر أن سفره بالغ ثمانيه فراسخ ، فإن لم يدخل فى ركوع الثالثه ، أتمها قصراً ، و إن دخل فى ركوع الثالثه فصلاته باطله ، و يجب أن يعيدها قصراً ، و إن بقى من الوقت بمقدار ركعه واحده .

(مسأله ١٢٥٢) : إذا جهل المسافر ببعض خصوصيات صلاه المسافر ، كما لو لم يعلم بوجوب القصر على من ذهب إلى أربه فراسخ قاصداً الرجوع قبل عشره أيام ، فإن دخل فى الصلاه بنيه الصلاه الرباعيه ، ثم علم بالحكم قبل الدخول فى ركوع الركعه الثالثه ، و جب أن يتمها قصراً . و إن علم بذلك فى الركوع أو بعده ، بطلت صلاته ، و وجب عليه إعادتها قصراً و إن بقى من الوقت بمقدار ركعه واحده .

(مسأله ١٢٥٣) : إذا أفر المسافر صلاته حتى وصل إلى وطنه أو محل يريد أن يقيم فيه عشره أيام و كان الوقت باقياً و جب

أن يصلى تماماً .

و لو سافر الحاضر بعد دخول الوقت ولم يصل ، فيجب عليه القصر .

(مسألة ١٢٥٤) : المسافر الذى وظيفته القصر ، إذا فاتته صلاة الظهر أو العصر أو العشاء ، وجب أن يقضيها قصرًا و لو فى الوطن ، و كذا لو فاتته إحدى هذه الصلوات فى الحضر ، فعليه القضاء تماماً ، و لو فى السفر .

(مسألة ١٢٥٥) : يستحب للمسافر أن يقول بعد كل صلاة «سبحان الله و الحمد لله و لا إله الله و الله أكبر» ثلاثين مره ، خصوصاً عقيب صلاة الظهر و العصر و العشاء ، و الاولى أن يأتى بها بعد هذه الصلوات ستين مره .

صلاة القضاء

(مسألة ١٢٥٦) : كل من فاتته فريضه فى وقتها ، يجب عليه قضاؤها ، و إن كان لاجل النوم المستغرق لتمام الوقت ، و مثله السكر و الاغماء ، إذا كانا باختياره .

و يستثنى من ذلك الفرائض اليومية فى حال الحيض أو النفاس فلا يجب قضاؤها ، و أما صلاة الايات ، فإن كانت لاجل الزلزاله و المخوفات السماويه ، فيجب على الحائض أوالنفساء الايتان بها بعد الطهر ، و إن كانت لاجل الخسوف أو الكسوف ، فلا يجب قضاؤها .

(مسألة ١٢٥٧) : إذا بلغ الصبى أو أفاق المجنون أو المغمى عليه ، فى الوقت وجب عليهم الاداء ، و إن لم يدركوا إلا مقدار ركعه و مع الترك يجب عليهم القضاء ، و كذلك الحائض و النفساء إذا زال عذرهما فى الوقت ، كما أنه إذا طرء الجنون أو الاغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضى مقدار صلاة المختار من أول الوقت ، بحسب حالهم من السفر و الحضر

و الوضوء و التيمم ، و لم يأتوا بالصلاه ، و جب عليهم القضاء .

(مسأله ١٢٥٨) : لو علم بعد انتهاء الوقت بطلان صلاته ، و جب قضاؤها .

(مسأله ١٢٥٩) : يحرم التهاون و التسامح فى قضاء الصلاه ، و لكن لا تجب الفوريه .

(مسأله ١٢٦٠) : يجوز الاتيان بالنافله لمن عليه صلاه القضاء .

(مسأله ١٢٦١) : يستحب القضاء احتياطاً عند احتمال فوت الفريضه أو احتمال وجود خلل فيها .

(مسأله ١٢٦٢) : يعتبر الترتيب فى القضاء بين صلاتى الظهر و العصر من يوم واحد ، و هكذا بين صلاتى المغرب و العشاء ، و لا يجب بالنسبه إلى غيرها ، فيصح تقديم قضاء العشاء على العصر من يوم واحد كما يجوز تقديم قضاء العشاء على المغرب من يوم آخر ، و لا ينبغى ترك الاحتياط الاستحبابى بمراعاة الترتيب هنا أيضا .

(مسأله ١٢٦٣) : لا يشترط الترتيب فى قضاء الفرائض غير اليوميه ، كصلاه الايات ، و لا بينها و بين الصلاه اليوميه .

(مسأله ١٢٦٤) : الاحوط الاستحبابى ، لمن نسى ترتيب صلواته الفائته ، أن يقضيها بكيفيه موجهه لتحقيق الترتيب الواقعى بينها ، مثلاً- لو فاتته الظهر و المغرب و لم يعلم بترتيب فواتهما فيأتى بالمغرب أولاً ، ثم بالظهر ، ثم بمغرب آخر ، أو يصلى الظهر ، ثم المغرب ، ثم ظهراً آخر ليحقق الترتيب الواقعى .

و لكن لو كانت الفوائت كثيره بحيث يشق عليه مراعاة الترتيب ، قضاها بلا ترتيب .

(مسأله ١٢٦٥) : إذا فاتته صلاه الظهر من يوم واحد ، و صلاه العصر من يوم آخر ، أو فاتته صلاتان للظهر ، أو صلاتان للعصر ، و لم يعلم السابقه منهما يمكنه الاكتفاء بصلاتين

رباعيتين ، أوليهما بنيه قضاء اليوم الاول ، و ثانيتهما بنيه اليوم الثانى ، و لا يعتبر الترتيب .

(مسألة ١٢٦٦) : الاحوط الاستجابى لمن فاتته صلاة للظهر و صلاة للعشاء ، أو صلاة للعصر و صلاة للعشاء ، و لا يدرى السابقة ، أن يقضيها بنحو يتحقق الترتيب الواقعى على طبق الفوات ، مثلاً لو شك فى أن المتقدمه هل هى الظهر أو العشاء يقضى الظهر ، ثم العشاء ثم ظهراً آخر ، أو يقضى العشاء و بعدها الظهر ثم عشاء أخرى .

(مسألة ١٢٦٧) : إذا علم أن عليه فائته و لم يعلم أنها الظهر أو العصر ، يكفى أن يصلى صلاة رباعيه بنيه قضاء الفائته .

(مسألة ١٢٦٨) : لو فاتته خمس فرائض متواليه ، و لم يعلم السابقه ، منها فى الفوت ، كما إذا جهل بأن الفائته الاولى هى الصبح أو الظهر أو غيرها فتكفيه خمس صلوات ، و أما إذا أراد أن يقضيها بترتيب الفوات ، فيصلى تسع صلوات ، ابتداء من صلاة الصبح و بعد الفراغ من الظهر و العصر و المغرب و العشاء يعيد الصبح و الظهر و العصر فالمغرب . ولو فاتته ست صلوات متواليه مجهوله الترتيب ، صلى عشر صلوات بالكيفيه المتقدمه ، و هكذا كلما ازدادت فريضه على عدد فوائته المتواليه زاد صلاة على عدد المذكور ، و عليه فلو فاتته سبع صلوات متواليه صلى إحدى عشره صلاة بالطريقه المتقدمه .

(مسألة ١٢٦٩) : من علم بأن فرائضه الخمس اليوميه قد فاتت كل واحده منها من يوم ، و جهل ترتيبها ، فإذا أراد العمل بالترتيب المستحب أتى بصلوات خمسه أيام ، و لو فاتته ست صلوات من

سته أيام ، صلى صلوات سته أيام و كلما زادت فائته ، يزيد صلوات يوم لكلى يتحقق الترتيب الواقعى ، مثلاً لو علم بفوات سبع فرائض صلى عن سبعة أيام .

(مسألة ١٢٧٠) : إذا فاتته صلاة معينه ، كالصبح ، عدة مرات ، و لم يعلم عددها ، كما لو لم يدر أنها ثلاث أو أربع أو خمس ، يكفيه قضاء أقل التقادير فيكتفى بثلاث .

و كذا لو فاتته صلاة عدة أيام ، ولم يعلم عدد الايام .

أما لو علم العدد ثم نسيه ، فالاحتياط الوجوبى بل الاقوى الاتيان بأكثر الاحتمالات ، مثلاً لو نسى عدد ما فاتته من صلاة الصبح ، و لكن يعلم بأنها لم تكن أكثر من عشره ، يحتاط بعشره صلوات ، و كذا إذا علم عدد الايام التى فاتته صلاتها ، فنسيها ، يأتى بأكثر احتمالات .

(مسألة ١٢٧١) : يجب احتياطاً تقديم صلاة القضاء على الاداء ، فيما إذا كانت من نفس اليوم الحاضر ، و أمكنه ذلك .

فلو فاتته صلاة الصبح ، يقضيها أولاً ، ثم يشتغل بصلاة الظهر .

(مسألة ١٢٧٢) : إذا تذكر فى الصلاة ، أن عليه فائته من اليوم ففيه صورتان :

١ أن يمكنه العدول إلى صلاة القضاء مع سعه الوقت ، كما لو تذكر فائته الصبح ، قبل الوصول إلى ركوع الركعة الثالثة من صلاة الظهر و الاحتياط الواجب أن يرجع بنيته إلى صلاة الصبح ، و يتمها ركعتين ، ثم يصلى الظ هر .

٢ أن لا- يمكنه العدول إلى القضاء ، كما لو دخل فى ركوع الثالثة من الظهر ، إذ العدول إلى الصبح موجب لزياده الركوع ، و حكم هذه الصورة ، أن

يتم صلاته الحاضره ، ثم يأتى بالقضاء ، و هكذا لو أمكنه العدول و لكنه ضاق وقت الظهر .

(مسأله ١٢٧٣) : من كان عليه فوائت من الايام السابقه ، و فائته أو أكثر من اليوم الحاضر و لم يسعه الوقت لقضاء كلها ، أو لم يرد قضاءها فى يومه ، فالاحتياط الواجب تقديم قضاء فائته اليوم على صلاه الاداء .

و لكن لو أحب مراعات الترتيب المستحب ، أعاد قضاء فائته ذلك اليوم بعد الفراغ من قضاء تلك الايام .

(مسأله ١٢٧٤) : لا يصح قضاء الفوائت عن شخص حى ، و إن كان عاجزاً عن القضاء .

(مسأله ١٢٧٥) : يجوز الاتيان بصلاه القضاء مع الجماعه ، سواء كان صلاه الامام أداء ام قضاء ، و لا يعتبر وحده صلاتهما ، فيصح قضاء صلاه الصبح مع ظهر الامام مثلاً .

(مسأله ١٢٧٦) : من المستحب تعويد الصبى المميز (أى من يفرق بين الحسن و القبيح) على الصلاه و بقيه العبادات ، بل يستحب حمله على قضاء الصلوات أيضاً .

فصل : فى قضاء فوائت الوالدين

(مسأله ١٢٧٧) : يجب على الابن الا-كبر قضاء فوائت الوالد ، من الصلاه و الصوم بعد موته ، فيما إذا كان الوالد متمكناً من القضاء حال الحياه و لم يقض .

(مسأله ١٢٧٨) : الصوم الفائت فى السفر يجب قضاؤه على الولد ، و إن كان الوالد عاجزاً عن قضاؤه . و لا يترك الاحتياط بقضاء الصلاه التى أدرك الوالد وقتها و تمكن من الاتيان بها و إن مات فى الوقت .

و كذا الصوم الذى تركه بدون عذر و إن مات فى رمضان .

(مسأله ١٢٧٩) : لا يوجد دليل معتبر ، على وجوب قضاء

الفوائت عن الام ، و إن كان الاحتياط لا ينبغي تركه .

(مسألة ١٢٨٠) : لا فرق في وجوب القضاء على الولد الاكبر بين أن يكون الفوات بعصيان أو بغير عصيان .

(مسألة ١٢٨١) : بإمكان الولد أن يستأجر شخصاً لقضاء فوائت والديه ، و لا يجب أن يقضيها بنفسه .

(مسألة ١٢٨٢) : لا يجب على الولد الاكبر قضاء الصلاة و الصوم عن والديه ، إذا شك في أنه هل فات منهما شيء أم لا .

(مسألة ١٢٨٣) : إذا تيقن الولد الاكبر بفوات صلوات عن والده و لم يعلم أنه قضاها في حياته أم لا-، فالاحتياط الواجب بل الاقوى أن يقضيها .

(مسألة ١٢٨٤) : لا- يجب قضاء الفوائت على أى أحد من الاولاد ، فيما لو اشتبه الاكبر بينهم ، و الاحتياط المستحب توزيعها بينهم أو تعيين أحدهم بالقرعة .

(مسألة ١٢٨٥) : إذا أوصى الميت ، باستيجار شخص لقضاء فوائته ، فلا- يجب على الولد الاكبر قضاؤها ، إذا أتى الاجير بها بصوره صحيحه .

و كذلك لو تبرع بالقضاء شخص آخر .

(مسألة ١٢٨٦) : يلاحظ الولد تكليف نفسه ، مثلاً يقضى الصبح و المغرب و العشاء جهراً عن والدته .

(مسألة ١٢٨٧) : لو كان عليه قضاء الصلاة و الصيام ، و أراد أن يقضى فوائت والديه أيضاً ، صح الابتداء بأى منهما .

(مسألة ١٢٨٨) : لا يشترط في وجوب قضاء فوائت الوالد ، أن يكون الولد الاكبر بالغاً عاقلاً ، حين موت الوالد ، بل يجب عليه القضاء بعد ما بلغ .

و لو مات الولد قبل البلوغ أو قبل الافاقه ، لم يجب على الولد الثانى قضاؤها .

(مسألة ١٢٨٩) : لو مات الولد الاكبر قبل

القيام بقضاء فوائت والديه ، لا يجب على الولد الثانى .

صلاه الجماعه

الفصل الاول : فى فضل صلاه الجماعه و ما يتعلق بها

(مسأله ١٢٩٠) : تستحب الجماعه فى كل فريضه ، خصوصاً اليوميه . و تتأكد فى الصبح و المغرب و العشاء ، و لا سيما لجار المسجد ، و من يسمع أذان المسجد .

(مسأله ١٢٩١) : الاخبار فى فضل الجماعه كثيره ، ففى بعضها أنه إذا انعقدت الجماعه بمأموم واحد ، فكل ركعه من صلاتهما يعادل ثواب مائه و خمسين ركعه ، و إذا اقتدى شخصان فيعادل ثواب كل ركعه من صلاتهما ستمائه ركعه ، و كلما ازاد عددهم تضاعف ثواب صلاتهم ، و إذا تجاوز عددهم العشره ، فعند ذلك لو صارت السماوات كلها قرطاساً و البحار مداداً و الاشجار أقلاماً و الجن و الانس مع الملائكه كتاباً ، لم يستطيعوا كتابه ثواب ركعه منها .

(مسأله ١٢٩٢) : لا يجوز ترك الجماعه استخفافاً بها ، كما لا ينبغى ترك صلاه الجماعه بدون عذر .

(مسأله ١٢٩٣) : يستحب الانتظار و تأخير الصلاه حتى تنعقد الجماعه ، فيصلى معهم لانها أفضل من صلاه المنفرد فى أول الوقت ، كما أن صلاه الجماعه مع الاختصار أفضل من صلاه المنفرد مع الاطاله .

(مسأله ١٢٩٤) : إذا صلى منفرداً ، ثم انعقدت الجماعه يستحب له إعادة صلاته جماعه ، و بعد ذلك لو تبين بطلان صلاته الاولى تكفيه الثانيه .

(مسأله ١٢٩٥) : من صلى جماعه سواء كان إماماً أو مأموماً يشكل إعادةتها مره ثانيه مع الجماعه .

(مسأله ١٢٩٦) : من ابتلى بالوسوسه فى صلاه المنفرد و لم يتمكن من التخلص منها إلا مع الجماعه ، فالاحوط وجوباً أن يصلى جماعه .

(مسأله ١٢٩٧) : إذا أمر أحد الوالدين ولدهما

بصلاه الجماعه ، فلا تجب الجماعه عليه بمجرد أمرهما ، لكن لو سبب أذاهما وجبت الجماعه .

(مسأله ١٢٩٨) : لا تجوز الجماعه فى الصلوات المستحبه ، إلا فى صلاه الاستسقاء ، و الصلاه التى كانت واجبه ، ثم أصبحت مستحبه لسبب من الاسباب ، كصلاه العيدين حيث أنها صارت مستحبه فى زمن الغيبه .

(مسأله ١٢٩٩) : لا يعتبر اتحاد صلاه الامام و المأموم فى الصلوات اليوميه ، فلو كان الامام يصلى العصر يجوز الاقتداء به لمن يصلى الصبح .

(مسأله ١٣٠٠) : إذا كان الامام يعيد صلاته اليوميه احتياطاً ، فيشكل الاقتداء به إلا فى صورتين :

١ أن تكون صلاه المأموم أيضاً معاده احتياطاً ، و كان سبب احتياطهما جهه واحده بحيث يقطع ببطلان صلاه الامام السابقه لو كانت صلاه المأموم باطله ، مثلاً يكون سبب احتياطهما اكتفائهما فى الصلاه السابقه بتسييحه واحده صغرى فى الركوع والسجود عمداً .

٢ أن يكون الامام صلى سابقاً منفرداً ، و فعلاً- يقصد الامر الواقعى المتوجه إليه ، إما وجوباً إن كانت السابقه باطلاً ، و إما استحباباً لكونه يعيدها جماعه .

(مسأله ١٣٠١) : من يقضى الصلاه اليوميه ، عن نفسه أو غيره بأجره ، يجوز الاقتداء به فيما إذا كان القضاء قطعياً ، و أما لو كان احتمالياً ، فالاقتداء مشكل .

(مسأله ١٣٠٢) : لا يجوز الاقتداء ، لو لم يعلم أن الامام هل يصلى اليوميه الواجبه أو النافله .

الفصل الثانى : شروط انعقاد الجماعه

و هى أربعة :

الاول : عدم وجود حائل بين الامام و المأموم ، أو بين بعض المأمومين مع البعض الاخر ممن يكون واسطه فى الاتصال بالامام .

(مسأله ١٣٠٣) : إذا كان الامام فى محراب ذا جدار ، و ليس

خلفه مأموم ، فلا يجوز لمن يقف على طرفي المحراب الاقتداء بالامام ، لو كان الجدار مانعاً من رؤيه الامام .

(مسأله ۱۳۰۴) : يصح الايتمام لمن فى جانبى الصف الاول ، و إن لم يروا الامام بسبب طول الصف ، و كذا لو كان المصلون لا يرون الصف الامامى ، لطول صفهم .

(مسأله ۱۳۰۵) : إذا امتدت صفوف الجماعة إلى باب المسجد ، صح الاقتداء لمن فى مقابل الباب خلف الصف ، و كذا من يقتدى خلفه و أما من يقتدى فى جانبه ، فلا تصح صلاته ، لو لم ير الصف المتقدم .

(مسأله ۱۳۰۶) : لا تصح صلاه الواقف خلف الاسطوانه ، إذا لم يتصل بالامام بواسطه شخص عن يمينه أو يساره .

(مسأله ۱۳۰۷) : الظاهر عدم عد الشباك من الحائل إلا مع ضيق الثقوب بحيث يصدق الستره .

(مسأله ۱۳۰۸) : الثوب الرقيق حائل و إن لم يمنع من المشاهده و كذلك الزجاج على الاحوط .

(مسأله ۱۳۰۹) : لا بأس بالحائل غير المستقر ، كمرور إنسان ، و لو اتصلت الماره بطلت الجماعة .

(مسأله ۱۳۱۰) : لو التفت إلى وجود الحائل فى أثناء الصلاه ، فصلاته فرادى و تصح صلاته إذا عمل بوظيفه المنفرد ، و كذا لو تجدد الحائل فى أثناء الصلاه .

(مسأله ۱۳۱۱) : إذا كان الامام رجلاً و المأموم امرأه ، فلا يقدر وجود الحائل بينهما ، أو بينها و بين الرجال المأمومين ، و أما لو كان الامام امرأه فيعتبر أيضاً أن لا يكون بينهما حائل .

الثانى : أن لا يتباعد المأموم عن الامام ، أو عن الصف المتقدم المتصل به بما يكون كثيراً بحسب العاده ، و الاحوط

إن لم يكن أقوى عدم الفصل بين مسجد المأموم و موقف الامام ، أو الصف المتقدم المتصل به بأكثر من الخطوه المتعارفه .

(مسأله ١٣١٢) : إذا عرض الفصل الكثير بين المأموم و الامام ، أو من يتصل بواسطته بالامام ، فتنقلب صلاته إلى الانفراد ، فإذا عمل بعد ذلك بوظيفه المنفرد ، صحت صلاته .

(مسأله ١٣١٣) : لو انتهت صلاه الصف المتقدم ، أو قصدوا الانفراد ، انقلبت صلاه الصف المتأخر إلى الانفراد ، و تصح صلاتهم إذا عملوا بوظيفه المنفرد .

(مسأله ١٣١٤) : الا-حوظ الوجوبى أن يصبر الصف المتأخر حتى يتم اقتداء الصف المتقدم ، ولا- يكفى تهيؤهم للاقتداء ، و كذلك المأموم الذى يتصل إلى الامام بواسطه مأموم آخر ، فإنه يقتدى بعده .

(مسأله ١٣١٥) : إذا علم بطلان صلاه أحد الصفوف الاماميه ، فلا يجوز له الاقتداء فى الصفوف الخلفيه ، أما مع الشك فى ذلك فيجوز له الاقتداء .

الثالث : أن لا- يكون موقف الامام أعلى من موقف المأموم ، و لا يضر الارتفاع اليسير ، و كذا لا يضر علو الامام فى الارض المنحدره قليلاً ، بصوره تدريجيه ، بحيث تعتبر الارض مسطحه .

أما المأموم فيجوز ارتفاع موقفه عن موقف الامام ، إلا إذا كان الارتفاع كثيراً بحيث لا يصدق معه الاجتماع عرفاً .

الرابع : أن لا يتقدم المأموم على الامام فى الموقف ، و الاحوط الاستجابى تأخره عنه و لو يسيراً ، أما إذا كان المأموم أطول من الامام ، فالاحوط وجوباً أن يقف على نحو لا يتقدم على الامام فى الركوع و السجود .

الفصل الثالث : شروط الامامه

يجب أن تتوفر فى إمام الجماعه الامور الاتيه :

١ البلوغ .

٢ العقل .

أن يكون إمامياً اثنا عشرياً .

٤ العدالة .

٥ طيب الولاده .

٦ أداء الصلاة بصوره صحيحه .

٧ الرجوله ، فيما لو كان المأموم ذكراً .

(مسأله ١٣١٦) : يصح اقتداء الصبى المميز بصبى مميز آخر .

(مسأله ١٣١٧) : إذا كان عالماً بعداله شخص ثم شك فى بقاء عدالته يجوز له الاقتداء به .

(مسأله ١٣١٨) : من يصلى قائماً لا يجوز أن يأتى بمن يصلى فى حال الجلوس أو الاضطجاع ، و كذا لا يجوز لمن يصلى جالساً الاقتداء بمن يصلى مضطجعاً .

(مسأله ١٣١٩) : من يصلى جالساً أو مضطجعاً ، يجوز له الاقتداء بمن يصلى جالساً ، و كذلك يجوز لمن يصلى فى حال الاضطجاع أن يأتى بمن يصلى مضطجعاً .

(مسأله ١٣٢٠) : يجوز الاقتداء بالامام الذى يصلى فى لباس نجس ، أو مع التيمم ، أو بوضوء الجبيره بسبب عذر شرعى .

(مسأله ١٣٢١) : يجوز الاقتداء بالمسلوس و المبطون ، و كذلك يجوز لغير المستحاضه ، أن تقتدى بالمستحاضه إذا عملت بوظيفتها .

(مسأله ١٣٢٢) : بناء على الاحتياط الواجب ، يلزم أن لا يتصدى المجذوم و الابرص لامامه الجماعه .

الفصل الرابع : أحكام الجماعه

(مسأله ١٣٢٣) : لا يجوز الاقتداء مع العلم ببطلان صلاه الامام ، كما لو علم بكونه محدثاً ، و إن كان الامام جاهلاً بذلك .

(مسأله ١٣٢٤) : لو انكشف للمأموم بعد الفراغ من الجماعه ، أن الامام فاقد لبعض شروط الامامه كالعداله ، أو كانت صلاته باطله لسبب من الاسباب ، كعدم الطهاره ، فصلاته صحيحه ، فيما إذا كان قد عمل بوظيفه المنفرد ، ما عدا ترك القراءه .

(مسأله ١٣٢٥) : من شك أثناء الصلاه فى أنه اقتدى أم لا ، فإن كان مشتغلاً بما

هو وظيفه المأموم ، كالاتماع إلى قرائه الامام ، فالاحوط وجوباً أن ينوى الانفراد ، و لكن لو كان يرى نفسه مقتدياً ، فالظاهر عدم الاعتناء بشكه .

أما لو كان في حاله مشتركه بين المأموم و المنفرد ، كالركوع أو السجود ، فيجب إتمام صلاته بنيه الانفراد .

(مسألة ١٣٢٦) : الاحوط وجوباً عدم العدول من الايتمام إلى الانفراد ، إذا كانت الجماعة واجبه عليه .

و أما إذا لم تكن الجماعة واجبه ، فيجوز الانفراد في الاثناء ، كما أن الاقوى جواز قصد الانفراد قبل الشروع في الصلاة ، لكن الاولى بل الاحوط تركه .

(مسألة ١٣٢٧) : إذا نوى الانفراد بعد انتهاء الامام من القراءه سواء كان لعذر أم لا ، لا يجب عليه القراءه . و ما لو قصد الانفراد قبل إتمام الحمد و السوره ، فلا بد أن يقرأ المقدار الباقي من الحمد و السوره .

(مسألة ١٣٢٨) : من نوى الانفراد في أثناء الجماعة ، لا يجوز له الرجوع إليها ، و أما إذا تردد في قصد الانفراد و عدمه ، ثم عزم على إتمام الصلاة مع الجماعة صحت صلاته .

(مسألة ١٣٢٩) : إذا شك المأموم في أنه نوى الانفراد أم لا ، بنى على عدم الانفراد .

(مسألة ١٣٣٠) : من اقتدى حين ركوع الامام و أدرك ركوعه و لو بعد إتمام الذكر صحت صلاته ، و تحسب له ركعه .

و أما إذا هوى إلى الركوع و لم يدرك ركوع الامام ، فصلاته باطله و الاحوط الاستجابي أن يتم الصلاة و يعيدها ثانيه ، إلا إذا كان معتقداً بأنه يدرك ركوع الامام فالاقوى صحه صلاته ، و الاحوط إعادتها .

(مسألة ١٣٣١) :

لو ركع و شك في أنه أدرك ركوع الامام أم لا ، بطلت صلاته ، و يستحب احتياطاً ، إتمام الصلاة و إعادتها ثانيه .

نعم إذا كان معتقداً ، بأنه يدرك الامام ، فالأقوى صحه صلاته ، و الاحوط الاستجابى إعادتها .

(مسأله ۱۳۳۲) : إذا اقتدى بالامام في حال الركوع و رفع الامام رأسه قبل وصول المأموم إلى حد الركوع ، فيجوز له نيه الانفراد ، كما يجوز له أن يصبر حتى يصل الامام إلى ركوع الركعه الثانيه ، فيركع معه ، و يجعله مبدء صلاته ، و أما إذا أبطأ الامام في وصوله إلى ركعه الثانيه بحيث يخرج المأموم عن عنوان المتقدي ، فلا بد أن ينوي الانفراد .

(مسأله ۱۳۳۳) : من اقتدى في أول الصلاة أو أثناء القراءه ، و اتفق أنه لم يدرك ركوع الامام ، صحت صلاته جماعه .

(مسأله ۱۳۳۴) : يمكن إدراك ثواب الجماعه ، حال كون الامام في التشهد الاخير : بأن ينوي و يكبر و يجلس و يتشهد مع الامام بقصد القربه المطلقه ، بدون أن يأتي بالتسليم ، و بعد انتهاء صلاه الامام ، يقوم و يقرأ الحمد و السوره ، من دون إعاده النيه و تكبيره الاحرام ، و يعد ذلك الركعه الاولى من صلاته .

(مسأله ۱۳۳۵) : لا يجوز تقدم المأموم على الامام في المكان ، و لا بأس بالمحاذاه ، و الاحوط الاستجابى التأخر ولو يسيراً .

و أما إذا كان أطول قامه من الامام ، فبناء على الاحتياط الوجوبى يلزم أن يقف على نحو لا- يتقدم على الامام في الركوع و السجود .

(مسأله ۱۳۳۶) : يشترط في صلاه الجماعه أن لا يكون بين الامام و

المأموم أو من يتوسط في الاتصال بالامام حائل يمنع المشاهده و يلزم الاحتياط عن الزجاج الذى يحكى ورائه ، و أما بالنسبه إلى المرأه ، فلا بأس بالحائل بينها و بين الرجال .

(مسأله ١٣٣٧) : لا تجب قراءه الحمد والسوره على من يقتدى بالامام فى الركعه الثانيه ، و لكن يتبع الامام فى القنوت و التشهد ، و الاحوط و جوباً أن يعتمد فى التشهد على أصابع يديه و مقدم قدميه و لا يضع ركبته على الارض ، و بعد الفراغ من التشهد ، يقوم مع الامام ، و يأتى بالحمد و السوره ، و له ترك السوره إذا عرف أن الوقت لا يسع لادراك ركوع الامام ، و أما لو لم يسع المجال لقراءه الحمد أيضاً ، فالاحوط الوجوبى أن ينوى الانفراد ، و يعمل بوظيفه المنفرد .

(مسأله ١٣٣٨) : من يقتدى بالامام فى الركعه الثانيه من صلاه رباعيه ، يجب أن يتخلف عن الامام فى الركعه الثانيه من صلاته التى هى الثالثه للامام ، و يتشهد ، و يقتصر على المقدار الواجب ، ثم يلحق بالامام ، و يأتى بالتسبيحات الاربع ، و إذا لم يسع المجال ، اقتصر على مره واحده و لحق بالامام فى الركوع .

(مسأله ١٣٣٩) : من يريد الالتحاق بالجماعه فى الركعه الثالثه أو الرابعه ، و يعلم أنه لو اقتدى و قرء الحمد ، يفوته ركوع الامام ، فالاحوط الوجوبى ، أن يصبر حتى يركع الامام ، ثم يقتدى به ، و ليس عليه القراءه حينئذ .

(مسأله ١٣٤٠) : لو اقتدى بالامام فى الركعتين الاخيرتين ، و جب عليه قراءه الحمد و السوره ، و له أن يترك السوره فيما إذا لم يسع الوقت لادراك ركوع الامام .

(مسأله

(١٣٤١) : إذا علم المأموم ، أنه لا- يدرك ركوع الامام لو أتم السوره أو القنوت ، فإن أتى بهما عمداً وفاته الركوع ، انفرد في صلاته و تصح فيما إذا عمل بوظيفه المنفرد .

(مسألة ١٣٤٢) : من اطمئن بأن الاتيان بالسوره أو إتمامها لا يمنعه من إدراك ركوع الامام فالاحتياط الوجوبى ، أن يقرأها أن يتمها .

(مسألة ١٣٤٣) : إذا تيقن المأموم ، أنه مع قراءه السوره يدرك ركوع الامام ، فإذا قرأها و لم يدركه صحت صلاته .

(مسألة ١٣٤٤) : يجوز للمأموم الاقتداء في حال قيام الامام ، و إن لم يعلم أنه في أى ركعه ، لكن يجب عليه قراءه الحمد و السوره بقصد القربه المطلقه ، و صحت صلاته ، حتى لو تبين بعد ذلك كونه في الركعه الاولى أو الثانيه .

(مسألة ١٣٤٥) : إذا ترك الحمد و السوره باعتقاد أن الامام في الركعه الاولى أو الثانيه ، ثم ظهر كونه في الاخيرتين ،صحت صلاته ، و أما لو انكشف الحال قبل الركوع ، فلا بد أن يأتي بالحمد و السوره ، و له الاكتفاء بالحمد ، إن لم يسعه الوقت ليلتحق بركوع الامام .

(مسألة ١٣٤٦) : المأموم إذا قرء الحمد و السوره ، بزعم أن الامام في الثالثه أو الرابعه ، ثم تبين كون الامام في الاولى أو الثانيه ، صحت صلاته .

(مسألة ١٣٤٧) : إذا كان في نافله ، فأقيمت الجماعه ، و لم يطمئن بإدراك الجماعه فيما لو أتم النافله ، استحب له قطعها ، بل يستحب ذلك حتى مع عدم الاطمئنان بإدراك الركعه الاولى من الجماعه .

(مسألة ١٣٤٨) : من كان يصلى صلاه ثلاثيه أو رابعيه فانعقدت الجماعه فإن لم يدخل

فى ركوع الركعه الثالثه ، يستحب أن يتم تلك الصلاه ركعتين بنيه النافله ، فيما لو لم يطمئن بإدراك الجماعه ، على فرض إتمام صلاته .

(مسأله ١٣٤٩) : لا يجب على المأموم نيه الانفراد إذا انتهت صلاه الامام و هو لم يزل فى الشهد ، أو السلام .

(مسأله ١٣٥٠) : المتأخر عن الامام بركعه ، يستحب له أن يجلس كالمتهى للقيام ، بأن يجعل أصابع يديه و مقدم قدميه على الارض و يرفع ركبته ، و يصبر حتى ينتهى الامام من السلام ، ثم يقوم و يأتى بالركعه الاخير .

(مسأله ١٣٥١) : يجب على المأموم أن يعين الامام عند النيه و لا يلزم معرفه اسمه ، بل يكفى نيه الاقتداء بالامام الحاضر .

(مسأله ١٣٥٢) : يجب أن يقرأ المأموم كل ما يلزم قراءته فى الصلاه ، ما عدا الحمد و السوره . لكن إذا كان الامام فى الركعه الثالثه أو الرابعه ، و المأموم فى الاولى أوالثانيه ، فيجب عليه قراءه الحمد و السوره .

(مسأله ١٣٥٣) : تسقط قراءه الحمد و السوره عن المأموم فى الصلاه الجهرية ، فيما إذا كان يسمع قراءه الامام ، و إن لم يميز كلماتها ، أما إذا لم يسمع صوت الامام ، فيستحب قراءه الحمد و السوره إخفاتاً ، و إن جهر بها سهواً ، فلا بأس بذلك .

(مسأله ١٣٥٤) : الاحوط الوجوبى أن يترك المأموم القراءه ، إذا سمع مقداراً من قراءه الامام .

(مسأله ١٣٥٥) : إذا سمع صوت الامام ، لكن قرء الحمد و السوره سهواً ، فصلاته صحيحه ، و كذلك تصح صلاته فيما إذا قرء الحمد و السوره بتخيل أن ما يسمعه ليس صوت الامام

، ثم تبين أنه كان صوته .

(مسألة ١٣٥٦) : لو شك في أنه يسمع صوت الامام أم لا ، أو أن ما يسمعه هو صوت الامام أو غيره ، يجوز له قراءه الحمد و السوره .

(مسألة ١٣٥٧) : الاحوط الوجوبى أن يترك المأموم قراءه الحمد و السوره فى الركعه الاولى و الثانى من صلاه الظهر و العصر و يستحب له الاشتغال بالذكر بدل القراءه .

(مسألة ١٣٥٨) : لا يجوز أن يتقدم المأموم على الامام فى تكبيره الاحرام ، بل الاحوط استحباباً أن يؤخرها حتى ينتهى الامام من التكبيره .

(مسألة ١٣٥٩) : لا يجب متابعه الامام فى الاقوال ، غير تكبيره الاحرام ، حتى التسليم ، فيجوز أن يسلم المأموم قبل الامام ، و إن سمع تسليم الامام أو علم متى يسلم ، و لا يجب إعادة السلام مع الامام ، نعم الاحوط الاستجابى أن لا يتقدم المأموم على الامام فى الاقوال .

(مسألة ١٣٦٠) : يجب على المأموم متابعه الامام فى الافعال كالركوع و السجود ، بأن يأتى بها مقارناً للامام ، أو مع التأخير قليلاً ، فلو تقدم على الامام أو تأخر عنه كثيراً ، كان عاصياً على الاحوط لكن صلاته صحيحه و إن كان الاحوط استحباباً ، إعادتها .

(مسألة ١٣٦١) : إذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الامام سهواً وجب عليه الرجوع إن كان الامام بعد فى الركوع ، متابعه للامام ، و لا-يوجب زياده الركن أى الركوع هنا بطلان الصلاه نعم تبطل صلاته لو ركع المأموم و قد رفع الامام رأسه قبل أن يصل المأموم إلى حد الركوع .

(مسألة ١٣٦٢) : لو رفع المأموم رأسه من السجده

قبل الامام سهواً ووجب عليه العود إلى السجده متابعه للامام . فإذا رفع رأسه قبل الامام سهواً ورجع في كلتا السجدين ، لا تبطل صلاته ، وزياده الركن هنا مغتفره .

(مسأله ١٣٦٣) : لا تبطل الصلاه إذا رفع رأسه من السجده قبل الامام ، ثم رجع إليها ، وقد رفع الامام رأسه قبل أن يسجد المأموم ، إلا إذا تكرر ذلك في كلتا السجدين .

(مسأله ١٣٦٤) : إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام سهواً ، ولم يرجع إليهما سهواً أو بتخيل عدم درك الامام فصلاته صحيحه .

(مسأله ١٣٦٥) : لو رفع المأموم رأسه من السجده ، و رأى الامام فى السجود فرجع إلى السجده للمتابعه بزعم أنها الاولى ، ثم ظهر أنها كانت السجده الثانيه للامام فصلاته صحيحه ، و يعد ذلك سجده ثانيه له .

أما إذا تخيل أنها السجده الثانيه للامام و سجد معه ، ثم انكشف أنها الاولى يجب أن يتمها بقصد المتابعه للامام ، ثم يسجد السجده الثانيه مع الامام و الاحوط استحباباً فى الصورتين إتمام الصلاه بنيه الجماعه ، ثم إعادتها .

(مسأله ١٣٦٦) : لو تقدم على الامام فى الركوع سهواً و علم بأنه يدرك مقداراً من قراءه الامام ، يجب عليه رفع رأسه ، ثم الركوع مع الامام ، و تكون صلاته صحيحه . و الاحوط الاستحبابى إعاده الصلاه .

و إذا لم يرجع عمداً ، فالاحوط الوجوبى إتمام الصلاه ، ثم إعادتها .

(مسأله ١٣٦٧) : إذا ركع المأموم قبل الامام سهواً ، و علم أنه لو رجع لا يدرك شيئاً من قراءه الامام ، فيجوز أن يصبر حتى يركع الامام ، و يجوز

أن يرفع رأسه بقصد متابعه الامام ليركع معه .

(مسأله ١٣٦٨) : إذا سجد المأموم قبل الامام سهواً ، يجوز أن يصبر حتى يسجد الامام ، كما يجوز أن يرفع رأسه للمتابعه و يسجد مع الامام ، و لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاه فى هذه الصوره .

(مسأله ١٣٦٩) : لو أتى الامام سهواً بالتشهد أو القنوت فى الركعه التى ليس فيها تشهد أو قنوت ، لا يجوز للمأموم متابعته فى ذلك ، كما لا يجوز له أن يركع أو يقوم قبل الامام ، بل يجب أن يصبر حتى ينتهى الامام من القنوت أو التشهد ، فيركع أو يقوم معه .

مستحبات صلاه الجماعه

(مسأله ١٣٧٠) : يستحب فى صلاه الجماعه أمور :

١ وقوف المأموم على يمين الامام لو كان رجلاً واحداً ، و أما إذا كان امرأه فتقف على يمين الامام ، لكن مع التأخير عنه بحيث يكون موضع سجودها محاذياً لركبه الامام أو قدميه . و إن كان المأموم رجلاً واحداً و امرأه ، أو نساء ، فيستحب أن يقف الرجل على يمين الامام ، و تقف النساء خلف الامام . و إن كانوا رجالاً أو نساء ، فيستحب وقوفهم خلف الامام و إن كانوا رجالاً و نساء وقف الرجال خلف الامام و النساء خلف الرجال . و يستحب أن تقف المرأه الواحده بحذاء الامام إن كان الامام امرأه .

٢ وقوف الامام فى وسط الصف .

٣ وقوف أهل الفضل و التقوى فى الصف الاول .

٤ تنظيم الصفوف و تسويتها .

٥ عدم الفصل بين المأمومين فى صف واحد ، والمحاذاه بين منكب كل من المأمومين .

٦ قيام المأموم عند قول المؤذن « قد قامت الصلاه » .

٧ مراعاة حال

أضعف المأمومين و عدم تطويل القنوت و الركوع و السجود إلا مع العلم برغبه المأمومين في ذلك .

٨ رفع الامام صوته عند قراءه الحمد و السوره في الصلوات الجهرية و الاذكار بحيث يسمعه المأموم ، بشرط أن لا يخرج عن المتعارف .

٩ إذا كان الامام في الركوع و علم بوجود من يريد الاقتداء به فيستحب تطويل الركوع ضعف المقدار المتعارف عنده ، و لا يستحب التطويل أكثر من ذلك ، و إن علم بوجود شخص آخر يريد الاقتداء به .

مكروهات صلاة الجماعه

(مسأله ١٣٧١) : يكره في صلاة الجماعه أمور :

١ وقوف المأموم في صف وحده ، إذا وجد موضعاً في الصفوف .

٢ رفع المأموم صوته بالاذكار بحيث يسمعه الامام .

٣ اقتداء الحاضر بالمسافر الذي وظيفته القصر .

٤ اقتداء المسافر في الصلاه المقصوره بالحاضر .

صلاه الايات

(مسأله ١٣٧٢) : تجب صلاه الايات بالكيفيه الاتيه ، لاحد الاسباب الاربعه التاليه :

١ كسوف الشمس .

٢ خسوف القمر ، و إن كان كل منهما قليلاً و غير موجب للربع .

٣ الزلزله ، و إن لم توجب خوفاً .

٤ الرعد و البرق و هبوب الرياح السوداء و الحمراء و نحوها بشرط أن تسبب الخوف لأكثر الناس .

(مسأله ١٣٧٣) : يجب تكرار صلاه الايات بعدد الاسباب الموجهه لها ، فيما إذا حدث سببان أو أكثر ، فلو حدث الكسوف و الزلزله مثلاً و جب الصلاه مرتين .

(مسأله ١٣٧٤) : إذا و جب عليه صلوات آيات متعدده بتكرار سبب واحد ، كما لو كسفت الشمس ثلاث مرات ، و لم يصلها في وقتها فلا يجب التعيين عند قضائها . و كذلك لا يجب التعيين لو و جب عليه صلوات للرعد و البرق و الرياح السوداء و الحمراء و أمثالها .

أما لو وجبت عليه صلوات لاجل الكسوف و الخسوف و الزلزله ، أو الاثنتين منها ، فالاحتياط الواجب تعيين كل واحده منها .

(مسأله ١٣٧٥) : لا تجب صلاه الايات إلا على أهل المدينه التي حدثت فيها أسبابها . نعم إذا كانت البلده الاخرى قريه منها ، بحيث تعدان واحده فتجب على اهلها أيضاً .

(مسأله ١٣٧٦) : وقت صلاه الايات فى الكسوف و الخسوف هو بدايه الشروع فيهما . و الاحتياط الواجب عدم تأخيرها إلى حين الاخذ فى الانجلاء .

(مسأله

(١٣٧٧) : لو أفر صلاة الالاء إلى أن أأء القرص فى الانءلاء أو تم الانءلاء فلا بد أن أأى بها بقصد القربه المطلقه ، ولا فبب نله القضاء و لا الاءاء .

(مسأله ١٣٧٨) : إذا لم تسع مءه الءسوف أو الكسوف إلا بمقءار ركعه أو أقل من صلاة الالاء ، وبب الالاء بها بقصد القربه المطلقه . و هكذا لو كانت المءه كافله و لكن أفر الصلاة إلى ذلك الوقت .

(مسأله ١٣٧٩) : ءبب صلاة الالاء فوراً عند ءءوء الزلزله والرعد و البرق و أمءالها ، و فءرم التأءفر ، و مءى صلاها ءكون أءاء إلى أفر العمر .

(مسأله ١٣٨٠) : إذا لم فعلم بالءسوف أو الكسوف إلا بعء الانءلاء فلو كان كلىاً ، وبب القضاء ، و إلا لم فبب .

(مسأله ١٣٨١) : لا- ءبب صلاة الالاء بسبب إءبار ءماعه بالكسوف أو الءسوف ما ءام لم فءق بقولهم . ثم لو انكشف بعء ذلك صءق قولهم ، وبب القضاء ، إذا كان الكسوف كلىاً ، و إلا فلا فبب و الءءاء المءسبب القضاء أفضاً . و هكذا الءكم فى صوره إءبار شءصفن لم ءبب عءءهما ثم ءفن أنهما عءلان .

(مسأله ١٣٨٢) : إذا ءصل الاءمفنان من إءبار علماء الفلك و أهل الفن بالءسوف أو الكسوف ، وبب العمل بطبقه على الاءوط ، مثلاً لو ءءءوا وقت الءسوف و مءه بقائه وبب اءءاءاً الالاء بصلاه الالاء فى ذلك الوقت ، و عءم تأءفرها عن المءه المءءءه للاءء فى الانءلاء .

(مسأله ١٣٨٣) : لو علم بعء الفراء من صلاة الالاء ببءانها ، وبب إءاءءها فى الوقت ، أو قضاؤها مع انءهاء الوقت .

(مسأله ١٣٨٤) : من

كان عليه صلاة الايات و صلاة يوميه يقدم أيهما شاء مع سعه الوقت . و إن ضاق وقت إحداهما ، و جب تقديمها ولو ضاق وقتها معاً و جب تقديم اليوميه .

(مسألة ۱۳۸۵) : إذا علم بضيق وقت صلاة الايات و هو يصلى اليوميه ، فلو كان وقتها ضيقاً أيضاً ، أتمها ثم اشتغل بصلاة الايات

و إن كان وقت اليوميه متسعاً ، قطعها و قدم صلاة الايات عليها .

(مسألة ۱۳۸۶) : لو شرع فى صلاة الايات و ضاق وقت اليوميه ، قطع صلاة الايات و اشتغل باليوميه ، و بعد الفراغ يكمل صلاة الايات من حيث قطعها ، قبل الاتيان بمنافيات الصلاة .

(مسألة ۱۳۸۷) : لا تجب على الحائض و النفساء صلاة الايات ، بسبب الكسوف و الخسوف و لا قضائها .

أما لو اتفقت الزلزله أو الرعد أو البرق و أمثالهما فى حال الحيض و النفاس ، و جب عليها الاتيان بصلاة الايات بعد النقاء .

كيفية صلاة الايات

(مسألة ۱۳۸۸) : صلاة الايات ركعتان ، و فى كل ركعه خمس ركوعات بالطريقه التاليه :

ينوى ، ثم يكبر و يقرأ الحمد و سوره كامله و يركع ، ثم يرفع رأسه من الركوع و يقرأ الحمد و السوره ، ثم يركع ، و هكذا حتى يتم له خمس ركوعات ، ثم يرفع رأسه عن الركوع الخامس ، و يأتى بالسجدتين ، ثم يقوم و يأتى بالركعه الثانيه مثل ما فعل فى الركعه الاولى ، و بعده يتشهد و يسلم ، و قد تمت صلاته .

(مسألة ۱۳۸۹) : يصح فى كل ركعه الاكتفاء بسوره واحده ، و ذلك بتوزيعها على الركوعات الخمسه ، بأن يقرأ منها آيه أو أكثر و يركع ثم

يرفع رأسه و بدون أن يقرء الحمد يقرء آيه أخرى من تلك السوره و يركع . و هكذا حتى يتم السوره فينحني للركوع الخامس .

و مثال ذلك أن يقول بعد الفراغ من الحمد « بسم الله الرحمن الرحيم » بقصد سوره «الاحلاص» ، و يركع ، ثم يرفع رأسه و يقول: «قل هو الله أحد» و يركع ، ثم يقوم و يقول: «الله الصمد» و يركع ثم يقوم ، و يقول: «لم يلد و لم يولد» و يركع ، ثم يقوم ، و يقول: «و لم يكن له كفؤاً أحد» فيركع خامساً ، و يقوم ، ثم يسجد السجدين ، و يفعل في الركعه الثانيه كما صنع في الاولى ، ثم يتشهد و يسلم .

(مسأله ١٣٩٠): الاقوى جواز الاكتفاء بأقل من آيه ، و إن كان الاحوط عدم الاكتفاء .

(مسأله ١٣٩١): لا مانع من تقسيم السوره في ركعه و تكرار الحمد و السوره خمس مرات في الركعه الاخرى .

(مسأله ١٣٩٢): في صورته توزيع السوره على الركوعات ، لا يقرء الفاتحه إلا مره واحده بعد تكبيره الاحرام . إلا إذا أكمل سوره في القيام الثاني أو الثالث مثلاً ، فإنه يجب عليه بعد الركوع في القيام اللاحق الفاتحه ، ثم سوره أو بعضها .

و هكذا كلما أتم سوره ، وجبت الفاتحه في القيام اللاحق بخلاف ما لو ركع عن بعض السوره ، فإنه يقرء من حيث قطع ، ولا يعيد الحمد كما عرفت ، لكن لا يترك الاحتياط بإتمام السوره التي يقرئها فعلاً قبل الركوع الخامس .

(مسأله ١٣٩٣): كل ما يجب أو يستحب في الصلاه اليوميه ، يجب

و يستحب في صلاة الايات أيضاً . غير أن من المستحب أن يقال «الصلاه» ثلاث مرات بدل الاذان و الاقامه .

(مسأله ١٣٩٤) : يستحب في صلاة الايات أمور :

١ القنوت قبل الركوع الثاني و الرابع و السادس و الثامن و العاشر و يمكن الاكتفاء بالقنوت الاخير .

٢ الجهر بالقراءه .

٣ أن يقول بعد الركوع الخامس و العاشر : «سمع الله لمن حمده» .

٤ التكبير ، قبل كل ركوع و بعده ، إلا بعد الركوع الخامس و العاشر .

(مسأله ١٣٩٥) : تبطل صلاة الايات بالشك في عدد ركعاتها ، إن لم يستقر رأيه على طرف .

(مسأله ١٣٩٦) : لو شك بين الركوع الاخير من الركعه الاولى و الركوع الاول من الثانيه و لم يستقر رأيه على طرف ، بطلت صلاته .

و لكن لو شك في أنه ركع أربعة أو خمسه مثلاً ، وجب الاتيان بالمشكوك ما دام لم يصل إلى السجده ، و أما إن كان في السجود فلا يعتنى بشكه .

(مسأله ١٣٩٧) : الركوعات التي في صلاة الايات أركان ، كما هي في الصلاه اليوميه . فتبطل الصلاه بزيادتها و نقصها عمداً كان أو سهواً .

صلاه عيدي الفطر و الاضحى

(مسأله ١٣٩٨) : صلاه العيدين واجبه في زمن حضور الامام (عليه السلام) و يشترط فيها الجماعه ، و أما في عصر الغيبه فهي مستحبه ، و تصح جماعه و فرادى .

(مسأله ١٣٩٩) : وقت صلاه العيدين من طلوع الشمس يوم العيد إلى الزوال .

(مسأله ١٤٠٠) : الافضل الاتيان بصلاه العيدين عند ارتفاع الشمس ، و تمتاز صلاه عيد الفطر باستحباب تأخيرها إلى ما بعد الافطار و أداء زكاه الفطره .

(مسأله ١٤٠١) : صلاه العيدين ركعتان ، يأتي في الركعه الاولى

بعد الحمد و السوره بخمس تكبيرات ، و بعد كل تكبيره قنوت و يكبر بعد القنوت الخامس و يركع ثم يسجد السجدين ، و يقوم للركعه الثانيه و بعد قراءه الحمد و السوره يكبر أربع تكبيرات و يقنت بعد كل تكبيره و بعد الانتهاء من القنوت الاخير يكبر و يركع و يسجد السجدين و يتشهد و يسلم .

(مسأله ١٤٠٢) : لا يشترط فى قنوت صلاه العيدين ذكر أو دعاء خاص و لكن الاحسن قراءه الدعاء «اللهم أهل الكبرياء و العظمه ، و أهل الجود و الجبروت ، و أهل العفو و الرحمه ، و أهل التقوى و المغفره ، أسألك بحق هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيداً ، و لمحمد (صلى الله عليه و آله) ذخراً و شرفاً و مزيداً ، أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تدخلنى فى كل خير أدخلت فيه محمداً و آل محمد ، و أن تخرجنى من كل سوء أخرجت منه محمداً و آل محمد صلواتك عليه و عليهم ، اللهم إنى أسألك خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، و أعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون» .

(مسأله ١٤٠٣) : يستحب فى عصر غيبه الامام (عليه السلام) قراءه خطبتين بعد الفراغ من صلاه العيدين ، و الاحسن أن يبين فى خطبه صلاه عيد الفطر أحكام زكاه الفطره ، و فى خطبه صلاه عيد الاضحى أحكام الاضحيه .

(مسأله ١٤٠٤) : ليس لصلاه العيدين بعد الحمد سوره خاصه و لكن الاحسن أن يقرأ فى الركعه الاولى سوره الشمس (سوره ٩١) و فى الركعه الثانيه سوره الغاشيه (سوره ٨٨) ، أو

يقرأ في الاولى سورة الاعلى (سوره ٨٧) و في الثانيه سوره الشمس .

(مسأله ١٤٠٥) : تستحب إقامه صلاه العيدين في الصحراء و لكن الافضل لمن في مكه المكرمه أداؤها في المسجد الحرام .

(مسأله ١٤٠٦) : من المستحب أن يغتسل قبل صلاه العيد ، ثم يخرج إليها ماشياً حافياً بوقار و سكينه ، متعمماً بعمامه بيضاء .

(مسأله ١٤٠٧) : يستحب في صلاه العيد السجود على الارض ، و رفع اليدين حال التكبير و الجهر فيها لو كان المصلي إماماً أو منفرداً .

(مسأله ١٤٠٨) : تستحب هذه التكبيرات بعد الفراغ من صلاه المغرب و العشاء من ليله عيد الفطر و بعد صلاه الفجر ، و بعد صلاه العيد «الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله و الله أكبر ، الله أكبر و لله الحمد ، الحمد لله على ما هدانا ، و له الشكر على ما أولانا» .

(مسأله ١٤٠٩) : يستحب التكبيرات المتقدمه في المسأله السابقه ما عدا جمله «و له الشكر على ما أولانا» بعد عشر صلوات أولاهها صلاه الظهر من عيد الاضحى و أخيرتها صلاه الفجر من اليوم الثاني عشر ، ثم يقول (الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الانعام ، و الحمد لله على ما أبلانا) . و إن كان يوم الاضحى بمنى يستحب قراءه هذه الاذكار بعد خمس عشره صلاه ، أولاهها صلاه ظهر العيد و أخيرتها صلاه الصبح من اليوم الثالث عشر .

(مسأله ١٤١٠) : الاحتياط المستحب امتناع النساء من الحضور لصلاه العيد إلا العجائز .

(مسأله ١٤١١) : يجب على المأموم قراءه ما عدا الحمد و السوره من الاذكار في صلاه العيد كسائر الصلوات

(مسألة ١٤١٢) : من أدرك بعض تكبيرات الامام لا بد له من إتمام التكبيرات مع قنوتاتها بعد ما دخل الامام فى الركوع و يكفيه فى كل قنوت كلمه (سبحان الله) أو (الحمد لله) .

(مسألة ١٤١٣) : إذا أدرك الامام فى الركوع يمكنه أن ينوى و يكبر التكبيره الاولى و يركع مع الامام .

(مسألة ١٤١٤) : إذا نسى السجده أو التشهد فى صلاه العيد يقضيها بعدها احتياطاً ، و هكذا لو فعل ما يوجب سجدة السهو ، فإن الاحوط الاتيان بهما بعد الصلاه .

الصلاه الاستيجاريه

(مسألة ١٤١٥) : يجوز الاستيجار لقضاء الصلوات الفائتة من الميت فى حياته ، و كذا بقيه عباداته . كما يصح التبرع بقضائها من دون أجره .

(مسألة ١٤١٦) : يجوز الاستيجار عن الاحياء فى بعض المستحبات كزياره قبر النبى (صلى الله عليه وآله) و الائمة عليهم الصلاه و السلام .

كما يجوز أن يأتى بأى عمل مندوب ثم يهدى ثوابه إلى الاموات أو إلى الاحياء .

(مسألة ١٤١٧) : يشترط فى الاجير لقضاء الصلاه عن الميت أن يكون مجتهداً أو عارفاً بمسائل الصلاه عن تقليد صحيح أو يعمل بالاحتياط التام .

(مسألة ١٤١٨) : لا يجب على الاجير معرفه اسم الميت ، بل يكفى تعيينه حين النيه ، فإذا نوى الصلاه عن استؤجر له صح ذلك

(مسألة ١٤١٩) : لا بد للاجير أن يأتى بالعباده بقصد ما فى ذمه الميت .

(مسألة ١٤٢٠) : لا يشترط عداله الاجير ، بل يكفى كونه أميناً بحيث يطمئن بإتيانه على الوجه الصحيح ، و إن لم يكن عادلاً .

(مسألة ١٤٢١) : من استأجر شخصاً لقضاء الصلوات عن الميت ثم تبين أنه لم يأت بها اصلاً ، أو أتى بها بصوره باطله

لا بد له من الاستيجار ثانياً .

(مسألة ١٤٢٢) : يجب على من ظهر عليه آثار الموت و كان عليه واجب من الصلاه و الصيام ، الايضاء باستيجاره ، و يجب على الوصى إخراجها من الثلث .

و هذا بخلاف الحج و الواجبات الماليه ، كالزكاه و الخمس و المظالم و الكفارات ، فإنها تخرج من اصل المال أوصى بها أو لم يوص .

نعم لو أوصى بأن تخرج من الثلث فتخرج منه ، فإن لم يف الثلث بها يخرج الزائد من الاصل .

(مسألة ١٤٢٣) : لو شك في أن الاجير هل أدى العمل أم لا و جب على الاحوط الاستيجار ثانياً ، و إن كان الاجير يدعى الاداء . و أما إذا علم بأن الاجير قد أتى بالعمل و لكن شك في صحته و بطلانه ، فلا يجب الاستيجار ثانياً .

(مسألة ١٤٢٤) : لا تصح إجاره ذوى الاعذار كالمصلى جالساً أو مع التيمم ، و إن كان الميت معذوراً بنفس هذا العذر .

(مسألة ١٤٢٥) : يجوز استيجار الرجل عن المرأة و بالعكس ، و يعمل كل منهما فى الجهر و الاخفات بحسب تكليف نفسه .

(مسألة ١٤٢٦) : إذا اشترط على الاجير أن يؤدي العباده على كيفية خاصه ، و جب عليه ذلك ، فيما إذا لم تكن باطله فى نظره .

و أما إذا لم يشترط عليه ، فيجب أن يؤدي على طبق تكليف نفسه و الاحتياط الاستجابى أن يعمل بأحوط الامرين من وظيفه نفسه و وظيفه الميت ، مثلاً لو كان الميت يقلد من يوجب التسيحات الاربع ثلاث مرات و الاجير يقلد من يكتفى بمره واحده أو بالعكس ينبغى أن يقرءها ثلاث مرات .

(مسألة ١٤٢٧) : يجب

على الاجير الاتيان بالمقدار المتعارف من المستحبات إن لم يعين له مقدار خاص .

(مسأله ١٤٢٨) : إذا استؤجر أشخاص لقضاء صلوات الميت ، لا- يجب تعيين وقت مخصوص لكل واحد غير أن الاحتياط المستحب الذي لا ينبغي تركه تعيين وقت خاص لكل واحد منهم ، حذراً من وقوع صلاتين في زمن واحد مثلاً إذا عين لاحدهم أن يصلى من الصبح إلى الزوال ، ينبغي أن يعين أن يعين لآخر أن يصلى من الزوال إلى الليل .

كما أن المستحب احتياطاً تعيين الصلاه التي يبتدء بها في كل مره ، مثلاً يعين أن يكون أول صلاه يقضيها هي الصبح ، فيختم الدوره بالعشاء ، أو يعين أن تكون بدايه الدوره صلاه الظهر فيختمها بالصبح .

و هكذا يستحب أن يشترط عليهم الاتيان بصلوات يوم كامل في كل يوم دوره ، فإن بقيت ناقصه أسقطوها من الحساب ، و استأنفوا دوره جديده .

(مسأله ١٤٢٩) : لو استؤجر شخص لقضاء صلوات الميت سنه كامله مثلاً ثم مات قبل انتهاء السنه ، وجب استيجار شخص آخر لتكميل ما علم أو احتمال بقاؤه .

(مسأله ١٤٣٠) : إذا تسلم الاجير تمام الاجره ، و مات قبل تكميل الصلوات ، وجب على ورثه الاجير ، رد اجره البقيه إلى ولى الميت ، مثلاً لو بقى نصف الصلوات ، يدفعون من ماله نصف الاجره . هذا في صوره اشتراط المباشره في قضاء جميع الصلوات ، و أما إذا لم يشترط عليه المباشره ، وجب على ورثته استيجار شخص آخر من ماله لتكميل الصلوات ، فإن لم يكن له مال ، لم يجب على الورثه شى .

(مسأله ١٤٣١) : لو مات الاجير قبل تكميل

الصلوات و كان عليه قضاء صلوات لنفسه أيضاً ، وجب الاستيجار من ماله لتكميل الصلوات الاستيجاريه ، فإن زاد من ماله شيء ، يستأجر شخص لقضاء لصلوات نفسه . بشرط أن يكون قد أوصى بذلك و أجاز الورثه فإن لم يجيزوا يستأجر له بمقدار ثلث ماله .

احكام الصوم

المفطرات

ما يكره على الصائم

القضاء و الكفاره

صوم القضاء

من لا يجب عليه الصوم

طرق ثبوت الهلال

الصوم المحرم و المكروه و المندوب

الصوم

فصل : فى أحكام الصوم

الصوم هو الامساک عن المفطرات الاثيه من طلوع الفجر الصادق إلى المغرب الشرعى (زوال الحمره المشرقيه) مع النيه و قصد التقرب إلى الله تعالى .

(مسأله ۱۴۳۲) : ينقسم الصوم إلى الواجب و المندوب و الحرام و المكروه (بمعنى قله الثواب) ، و الواجب منه ثمانيه :

۱ صوم شهر رمضان .

۲ صوم القضاء .

۳ صوم الكفاره بأقسامها .

۴ صوم بدل الهدى فى الحج .

۵ صوم النذر و العهد و اليمين .

٦ صوم الاجار و نحوها ، كالشرط فى ضمن العقد .

٧ صوم الثالث من أيام الاعتكاف .

٨ صوم الولد الاكبر عن والده .

(مسأله ١٤٣٣) : وجوب الصوم فى رمضان من ضروريات الدين ، و منكره مرتد ، فإن كان فطرياً يقتل و إن كان ملياً يستتاب فإن لم يتب يقتل .

و من لم ينكره لكنه أفطر بدون عذر يعزر مرتين و بعد الثالثه يقتل إن عزر فى السابقتين .

النيه

(مسأله ١٤٣٤) : لا- يلزم التلفظ بالنيه ، و لا إخطارها فى الذهن بل يكفى مجرد الامساك امتثالاً لامر الله تعالى . و لاجل تحقق العلم بالامساك من أول الوقت إلى انتهاء المده لابد من الامساك بمده قليله قبل أذان الصبح ، و عدم الافطار بمده قليله بعد أذان المغرب ،

لكى يتيقن بوقوع الامساك فى المده الواجبه .

(مسأله ١٤٣٥) : لا- يلزم أن تكون النيه مقارنه للفجر ، بل يجوز أن ينوى فى أى لحظه أراد من أول الليل إلى وقت الفجر ، و الاحسن أن ينوى أيضاً فى الليله الاولى من رمضان صوم الشهر بأجمعه .

(مسأله ١٤٣٦) : وقت النيه فى الصوم المستحب ، من أول الليل إلى ما قبل المغرب بمقدار يكفى للنيه ، إن لم يرتكب شيئاً من المفطرات .

(مسأله ١٤٣٧) : من لم ينو الصوم خلال الليل ، و نام ثم استيقظ قبل الزوال ، جاز له نيه الصوم (١) سواء كان واجباً أو مستحباً .

و أما إذا أفاق بعد الزوال جاز نيه الصوم المستحب دون الواجب .

(مسأله ١٤٣٨) : لا- يصح فى شهر رمضان نيه صوم غير رمضان كالقضاء ، فلو نوى عمداً صوم القضاء فى شهر رمضان ، لم يحسب من رمضان و لا قضاء . و أما إذا جهل دخول رمضان ، أو نسيه و نوى صوم غير رمضان ، فيحسب صومه من رمضان .

(مسأله ١٤٣٩) : لا يلزم فى شهر رمضان أن ينوى صوم شهر رمضان ، بل يكفى نيه الصوم المطلق ، أما فى غير رمضان ، فيجب تعيين المنوى بأن يعين مثلاً كونه قضاء شهر رمضان .

(مسأله ١٤٤٠) : من صام بنيه اليوم الاول من شهر رمضان ثم تبين أنه اليوم الثانى أو الثالث مثلاً فصومه صحيح .

(مسأله ١٤٤١) : من نوى الصوم خلال الليل فى شهر رمضان ثم أغمى عليه و أفاق أثناء النهار ، فالاحوط الوجوبى أن يتم صيامه و يقضيه أيضاً . و هكذا الحكم بالنسبه إلى السكران و المجنون .

(مسأله ١٤٤٢)

: لو نوى الصوم قبل أذان الفجر و نام ثم أفاق بعد المغرب صح صومه .

(مسأله ١٤٤٣) : من جهل أنه فى شهر رمضان أو نسيه و التفت إلى ذلك فى أثناء النهار فإن كان قبل الظهر و لم يصدر منه ما يوجب البطلان و جب عليه أن ينوى الصوم و يكون صومه صحيحاً (٢) . و أما إذا صدر منه أحد المبطلات أو كان التفاته بعد الزوال فيجب عليه الامساك إلى المغرب و يقضى ذلك اليوم أيضاً .

(مسأله ١٤٤٤) : إذا بلغ الصبى قبل الفجر فى شهر رمضان و جب عليه صوم ذلك اليوم . و أما إن كان بلوغه بعد الفجر ففيه صور و إليك تفصيلها :

١ إن كان ناوياً للصوم قبل الفجر و جب عليه أن يتم الصيام .

٢ إن لم يكن ناوياً و بلغ قبل الزوال و لم يرتكب شيئاً من المفطرات فالاحوط الوجوبى أن ينوى الصوم .

٣ إذا بلغ قبل الزوال لكن صدر منه بعض المفطرات ، فلا يجب عليه الصوم .

٤ إن لم يكن ناوياً و بلغ بعد الزوال ، فلا يجب عليه الصوم و إن لم يصدر منه شىء من المفطرات .

(مسأله ١٤٤٥) : من جعل نفسه أجيراً للصوم عن الميت يجوز له الصوم المستحب و أما من عليه قضاء الصوم الواجب فلا يجوز له ذلك و لو نسى و صام استحباباً ففيه ثلاث صور:

الاولى: أن يتذكر قبل الزوال فيبطل صومه المستحب و يمكنه تبديل نيته إلى قضاء الواجب .

١ على الاظهر . لكن لا يترك الاحتياط بالقضاء فى الواجب .

٢ على الاظهر ، لكن لا يترك الاحتياط بالقضاء أيضاً .

الثانيه: أن يتذكر بعد الزوال ، فحينئذ يكون صيامه باطلاً و ليس

له تبديل النيه الى قضاء الصوم الواجب .

الثالته: أن يتذكر بعد المغرب ، و الاقوى هنا بطلان الصوم أيضاً .

(مسأله ١٤٤٦): لو وجب على المكلف صيام يوم معين بنذر أو شبهه فيجب عليه أن ينوى الصوم قبل طلوع الفجر الصادق ، فلو ترك النيه متعمداً إلى أن يطلع الفجر بطل صومه .

و لو جهل أو نسى وجوب صوم ذلك اليوم و لم ينو قبل الفجر ، فإن تذكر قبل الزوال و لم يصدر منه شيء من المفطرات جاز له أن ينوى الصوم (١) و يستمر في الامساك ، و أما لو تذكر بعد الزوال أو أتى بأحد المفطرات بطل صومه .

(مسأله ١٤٤٧): إذا وجب على المكلف صيام يوم غير معين كصوم الكفاره ، جاز له تأخير النيه إلى قبل الزوال فلو عزم على عدم الصوم أو كان متردداً في ذلك ، تكفيه النيه قبل الزوال على شرط عدم ارتكاب أحد المفطرات .

(مسأله ١٤٤٨): لو أسلم الكافر بعد طلوع الفجر في شهر رمضان فلا يصح صومه في ذلك اليوم حتى لو نوى الصوم قبل الزوال و لم يرتكب مفطراً .

(مسأله ١٤٤٩): لو برء المريض قبل الزوال من شهر رمضان ، فإن لم يصدر منه المفطر ، فالاحوط الوجوبى أن ينوى الصوم .

و إذا كان برؤه بعد الزوال ، فلا يجب عليه صوم ذلك اليوم .

(مسأله ١٤٥٠): لا يجب صيام يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان ، و لا يصح صومه بنيه رمضان . كما لا يصح مع التردد في النيه بأن ينوى: «إن الغد إن كان من شعبان ، كان ندباً أو قضاء ، و إن كان من رمضان ،

كان واجباً» .

و يصح أن يقصد الصوم المستحب أو صوم القضاء فقط . و لو انكشف بعد ذلك كونه من رمضان ، أجزأ عن صوم رمضان .

(مسألة ١٤٥١) : لو صام يوم الشك بنيه القضاء أو استحباباً ثم تبين أنه من شهر رمضان أثناء النهار فيجب العدول بنيته إلى صوم رمضان .

(مسألة ١٤٥٢) : لا بد من استمرار النية في صيام شهر رمضان و في كل صوم واجب معين . فلو قصد أن يبطل صومه أو تردد في الإبطال و عدمه بطل صومه ، سواء تاب و رجع إلى نية الصوم أم لا ، و سواء ارتكب المفطر أم لا .

و لكن لو كان تردده من جهة حدوث ما يحتمل مفطريته صح صومه فيما إذا لم يأت بالمفطرات ، و لم يوجب ذلك التردد في نية الصوم .

(مسألة ١٤٥٣) : إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً غير معين و نوى الإبطال أو تردد فيه ، صح صومه إن لم يصدر منه المفطر و رجع إلى نية الصوم قبل الزوال ، في الواجب غير المعين ، و قبل المغرب في المستحب .

١ على الأظهر ، لكن لا يترك الاحتياط بالقضاء أيضاً .

فصل : في مفطرات الصوم

و هي عشرة

١ و ٢ الأكل و الشرب .

٣ الجماع .

٤ الاستمنا .

٥ الكذب على الله و رسوله (صلى الله عليه وآله) و هكذا بالنسبة إلى الأئمة (عليهم السلام) على الاحوط الوجوبى .

٦ إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق على الاحوط الوجوبى .

٧ غمس الرأس في الماء .

٨ تعمد البقاء على الجنابه أو حدث الحيض إلى الفجر ، و هكذا النفاس على الاحوط الوجوبى .

٩ الاحتقان بالمائع .

١٠ تعمد القيء .

هذا موجزها وإليك تفصيلها

١ و ٢ الاكل و الشرب

(مسألة ١٤٥٤): يبطل الصوم بالاكل و الشرب عمداً ، سواء كان ما يأكله أو يشربه متعارفاً كالماء و الخبز أم لا ، كالتراب و النفط ، و سواء كان قليلاً أم كثيراً .

(مسألة ١٤٥٥): إذا أدخل شيئاً كالمسواك في فمه و أخرجه و كان فيه رطوبه ، فلا يجوز إدخاله في الفم و ابتلاع رطوبته ، و يبطل صومه بذلك . إلا إذا استهلكت تلك الرطوبه في ماء الفم بنحو لا يصدق عليها أنها رطوبه خارجيه .

(مسألة ١٤٥٦): إذا علم بطلوع الفجر في أثناء الاكل ، و جب إخراج اللقمه من فمه ، و لو ابتلعه متعمداً بطل صومه و وجب عليه الكفاره و سيأتي تفصيلها .

(مسألة ١٤٥٧): لا يبطل الصوم بالاكل أو الشرب سهواً .

(مسألة ١٤٥٨): الاحوط الوجوبى أن يجتنب الصائم عن استعمال الابر المغذيه ، و أما الابر المستعمله للتداوى أو التخدير (البنج) فلا بأس بها .

(مسألة ١٤٥٩): لو ابتلع الصائم عمداً ما بقى من الطعام بين اسنانه ، بطل صومه .

(مسألة ١٤٦٠): لا يجب على من يريد الصوم تخليل الاسنان و تنظيفها من بقايا الطعام قبل الفجر ، و لكن لو

علم أو اطمئن بأنها سوف تبتلع نهائياً فلم ينظفها ، ثم دخل شيء منها في جوفه ، بطل صومه و لو كان بغير عمد على الاحوط .

(مسألة ١٤٦١): لا بأس بابتلاع الريق ، و إن تجمع في الفم باختياره ، كما لو تصور شيئاً حامضاً .

(مسألة ١٤٦٢): لا يضر ابتلاع نخامه الرأس أو أخلاط الصدر إذا لم تصل إلى فضاء الفم ، و إن وصلت فالاحوط الوجوبى ترك ابتلاعه ، بل لا يخلو

من قوه .

(مسألة ١٤٦٣): لو عطش الصائم إلى حد يخاف على نفسه من الموت يجوز له شرب الماء بمقدار الضروره ، و لكن يبطل صومه و يجب الامساك بقيه النهار إذا كان في شهر رمضان .

(مسألة ١٤٦٤): يجوز مضغ الطعام في الفم لاجل الطفل أو الطير كما يجوز ذوقه و نحو ذلك مما لا يصل إلى الحلق عادة ، كمص الخاتم و الحصى و مضغ العلك و أشباهها ، و لا يبطل صومه بذلك و إن وصل إلى الحلق اتفاقاً ، أما إذا كان مطمئناً بأنه سيصل إلى الحلق ، و جب عليه القضاء و الكفاره .

(مسألة ١٤٦٥): لا يجوز الافطار لاجل الضعف إلا إذا كان مفراطاً بحيث لا يتحمل عادة ، فيجوز له الافطار .

٣ الجماع

(مسألة ١٤٦٦): الجماع مبطل للصوم ، و إن كان بإدخال مقدار الحشفه (و هي رأس الذكر إلى حد الختان) سواء أنزل المنى أم لا .

(مسألة ١٤٦٧): لا يبطل الصوم بإدخال أقل من مقدار الحشفه فيما إذا لم ينزل المنى .

(مسألة ١٤٦٨): إذا شك في الدخول بمقدار الحشفه لم يبطل صومه .

(مسألة ١٤٦٩): إذا جامع زوجته ناسياً للصوم أو أكره على الجماع بحيث لم يعد فعلاً له ، فصومه صحيح ، و لكن لو تذكر الصوم في الاثناء أو ارتفع الاكراه فيجب أن يترك الجماع فوراً و إلا بطل صومه .

٤ الاستمنا

(مسألة ١٤٧٠): يبطل الصوم بالاستمنا و هو إنزال المنى من نفسه متعمداً ، فيشمل العاده السريه و إنزال المنى بالملامسه و القبلة و التفخيذ و غير ذلك .

(مسألة ١٤٧١): لا يبطل الصوم بخروج المنى من دون اختيار ، إلا إذا تعمد فعل ما يؤدي إلى خروج المنى بلا اختيار .

(مسألة ١٤٧٢): إذا علم بأنه لو نام يحتلم ، فلا يجب عليه ترك النوم ، و لو نام لم يبطل صومه و إن احتلم .

(مسألة ١٤٧٣): إذا تحرك المنى و استيقظ قبل خروجه ، فلا يجب عليه منعه ، كما لا يجب عليه منع الباقي

لو استيقظ في أثناء الاحتلام .

(مسألة ١٤٧٤): يجوز للصائم المحتلم أن يبول و يستبرئ بالطريقه التي ذكرناه في صفحه ٩ في مسأله ٤٦ و إن علم بخروج المنى الباقي في المجرى بسبب البول أو الاستبراء .

(مسأله ١٤٧٥) : من احتلم فى النهار و علم بوجود بقايا المنى فى المجرى ، بحيث لو لم يبيل قبل الغسل لخرج بعده فى النهار ،
فلاحوط وجوباً أن

يبول قبل الغسل .

(مسألة ١٤٧٦) : لو اشتغل بفعل بقصد إنزال المنى ، كالتقبيل و الملاعبة بطل صومه و إن لم ينزل ، و وجب عليه القضاء دون الكفاره إذا لم ينزل .

(مسألة ١٤٧٧) : إذا اشتغل بالملاعبة و التقبيل من دون قصد لانزال المنى ، و كان مطمئناً بعدم خروج المنى ، فإن خرج اتفاقاً ، لم يبطل صومه ، أما إذا لم يطمئن بعدم الانزال و خرج ، فصومه باطل ، و يجب عليه القضاء و الكفاره .

٥ الكذب على الله تعالى و رسوله (صلى الله عليه وآله)

(مسألة ١٤٧٨) : يبطل الصوم بالكذب على الله تعالى و رسوله (صلى الله عليه وآله) عمداً ، أداء كان باللسان أو الكتابه أو الاشاره المفهمه ، و إن أعقبه فوراً بالتوبه أو الاعتراف بالكذب . و لو كذب على أحد المعصومين (عليهم السلام) أو الانبياء السابقين (عليهم السلام) بطل صومه أيضاً بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسألة ١٤٧٩) : لو أراد نقل خبر يشك فى صحته ، فالاحوط أن يسنده إلى الناقل أو إلى الكتاب الذى ذكر فيه ذلك الخبر ، بأن يقول سمعت من الشخص الفلانى أو رأيت فى الكتاب الفلانى هكذا .

(مسألة ١٤٨٠) : لو نقل عن الله تعالى أو أحد المعصومين (عليهم السلام) قولاً يعتقد صدقه ، ثم انكشف كذبه ، فلا يضر ذلك بصومه .

(مسألة ١٤٨١) : من أسند قولاً إلى الله تعالى أو أحد المعصومين (عليهم السلام) معتقداً بكذبه ، مع علمه بأن الكذب عليهم مبطل للصوم ، فصومه باطل ، و إن ظهر بعد ذلك أنه كان صدقاً .

(مسألة ١٤٨٢) : لو أسند إلى الله تعالى أو إلى أحد المعصومين (عليهم السلام) كذباً افتراه غيره بطل صومه ، نعم لا بأس

بنقله عن قول المفتري .

(مسألة ١٤٨٣) : إذا سئل الصائم عن صدور قول من أحد المعصومين (عليهم السلام) فأجاب بالاثبات وهو يعلم بعدم صدوره منهم بطل صومه وهكذا لو أجاب بالنفي مع علمه بصحة الخبر .

(مسألة ١٤٨٤) : إذا نقل عن الله أو أحد المعصومين (عليهم السلام) ما يعتقد صدقه ، ثم قال كذبت في ذلك ، بطل صومه ، و مثله ما لو نسب إليهم كذباً في الليل ثم أيدته في النهار ، كما إذا قال : ما ذكرته في الليل مطابق للواقع .

٦ إيصال الغبار إلى الحلق

(مسألة ١٤٨٥) : الاحوط وجوباً بطلان الصوم بإيصال الغبار الغليظ إلى الحلق بل وغير الغليظ سواء كان مما يحل أكله كغبار الدقيق أو مما يحرم أكله كغبار التراب ، و سواء أثاره الصائم بكنس و نحوه أو أثاره الهواء ، مع التفاته إليه و عدم تحفظه منه .

(مسألة ١٤٨٦) : الاحوط الوجوبى إلحاق البخار الغليظ والدخان بالغبار ، فيلزم أن يتحفظ الصائم عن وصولهما إلى حلقه .

(مسألة ١٤٨٧) : إذا لم يتحفظ الصائم و وصل الغبار و نحوه إلى حلقه فإن كان مطمئناً من عدم الوصول ، صح صومه ، و إلاً فالاحوط الوجوبى قضاء الصوم حتى في صورته الظن من عدم الوصول .

(مسألة ١٤٨٨) : لا بأس بوصول الغبار و نحوه إلى الحلق قهراً أو مع النسيان ، لكن يجب إخراجه إن أمكن .

٧ الارتماس

(مسألة ١٤٨٩) : يبطل الصوم برمس تمام الرأس في الماء عمداً و لو مع خروج البدن ، فلو أدخل جميع بدنه في الماء و كان بعض رأسه خارج الماء لم يبطل صومه .

(مسألة ١٤٩٠) : إذا أدخل نصف رأسه في الماء و أخرجه و بعد ذلك أدخل النصف الآخر ، لم يبطل صومه .

(مسألة ١٤٩١) : لا يبطل الصوم مع الشك في إحاطة الماء لتمام الرأس .

(مسألة ١٤٩٢) : لو رمس متعمداً جميع الرأس في الماء لكن بقي مقدار من الشعر خارج الماء ، بطل صومه .

(مسألة ١٤٩٣) : الاحوط وجوباً ترك رمس الرأس في الماء المضاف .

(مسألة ١٤٩٤) : إذا رمس رأسه في الماء مع نسيان الصوم لم يبطل صومه ، و كذا لو وقع في الماء من غير اختيار و أحاط الماء برأسه .

(مسألة ١٤٩٥) : إذا ألقى

نفسه فى الماء مع الاطمئنان بعدم الرسم لكن احاط الماء برأسه بلا اختيار ، لم يبطل صومه ، و أما مع عدم الاطمئنان ، فالاحوط وجوباً أن يستمر فى الامساك و يقضى صومه .

(مسأله ١٤٩٦) : من ارتمس فى الماء ناسياً للصوم أو ألقاه شخص آخر فى الماء مكرهاً له على ذلك ، فإن تذكر الصوم أو ارتفع الاكراه و هو تحت الماء ، وجب عليه إخراج رأسه فوراً ، و إلا بطل صومه .

(مسأله ١٤٩٧) : إذا نسى الصوم فرمس رأسه فى الماء بنىه الغسل صح صومه و غسله .

(مسأله ١٤٩٨) : من رمس رأسه فى الماء متعمداً بنىه الغسل مع الالتفات إلى الصوم ، بطل صومه و صح غسله إن كان الصوم مستحباً أو واجباً غير معين و أما إذا كان واجباً معيناً كصوم شهر رمضان ، بطل الصوم و الغسل معاً .

(مسأله ١٤٩٩) : إذا رمس رأسه فى الماء لاجل إنقاذ الغريق بطل صومه ، و إن كان الانقاذ واجباً .

٨ تعمد البقاء على الجنابه إلى الفجر

(مسأله ١٥٠٠) : لو أجنب فى الليل و لم يغتسل عمداً ، أو لم يتيمم إذ كان وظيفته التيمم إلى طلوع الفجر ، بطل صومه ، إذا كان فى شهر رمضان أو قضاءه ، و أما فى غيرهما فإن كان واجباً معيناً يبطل الصوم أيضاً على الاحوط الوجوبى ، و إلا فلا يبطل الصوم سواء كان واجباً موسعاً أو مستحباً ، لكن الاحوط الاستحبابى الغسل أو التيمم قبل الفجر .

(مسأله ١٥٠١) : إذا ترك المجنب الغسل و التيمم حتى طلوع الفجر من غير عمد كما لو منعه شخص عن الغسل و التيمم ، صح صومه إن كان واجباً معيناً كصوم شهر رمضان

(مسألة ١٥٠٢) : لو لم يغتسل المجنب متعمداً حتى ضاق الوقت و أراد الصوم الواجب المعين كصوم شهر رمضان ، و جب عليه التيمم ، و الاحوط الاستجابى قضاء ذلك .

(مسألة ١٥٠٣) : المجنب إذا نسى الغسل فى شهر رمضان و تذكر بعد يوم ، و جب عليه قضاء ذلك اليوم . و إن تذكر بعد أيام ، و جب عليه قضاؤها . و لو شك فى عدد الايام ، فإن كان عالماً فى الابتداء ثم طرأ عليه النسيان ، فلا بد أن يقضى الاكثر ، كما لو شك بين الثلاثة و الاربعه فإنه يقضى أربعة . و لو كان شكه من الاول قضى القدر المتيقن من الايام الفائته ، فيقضى ثلاثاً فى الفرض المذكور .

(مسألة ١٥٠٤) : لا يجوز لمن يريد الصوم الواجب المعين أن يجنب نفسه مع ضيق الوقت عن الغسل و التيمم ، و إن فعل ذلك بطل صومه و و جب عليه القضاء و الكفاره . أما إذا أمكنه التيمم فقط صح صومه مع التيمم ، و الاحوط الاستجابى أن يقضى ذلك اليوم .

(مسألة ١٥٠٥) : لو فحص فظن بسعه الوقت للغسل فأجنب نفسه ثم تبين ضيق الوقت ، و تيمم بدلاً عن الغسل صح صومه . لكن لو حصل له الظن من غير فحص فالاحوط الاستجابى قضاء ذلك اليوم .

(مسألة ١٥٠٦) : من كان جنباً فى ليله شهر رمضان و هو يعلم بأنه لو نام لم يستيقظ قبل الفجر ، فلا يجوز له النوم ، و إن نام و لم يستيقظ بطل صومه و و جب عليه القضاء و الكفاره .

(مسألة ١٥٠٧) : إذا نام المجنب فى ليله شهر رمضان ، ثم انتبه جاز له

النوم ثانياً قبل الغسل إن كان من عادته أن يستيقظ في وقت يتسع للغسل ، و إن لم يكن من عادته ذلك ، فلا يجوز له النوم قبل الغسل على الاحوط الوجوبى و إن احتمل الاستيقاظ قبل الفجر .

(مسألة ١٥٠٨) : إن علم المجنب فى ليله شهر رمضان أنه إذا نام يستيقظ أو كان من عادته فإن نام عازماً على الغسل ، و لم يستيقظ اتفاقاً صح صومه .

(مسألة ١٥٠٩) : لو نام المجنب فى ليله شهر رمضان و كان من عادته أن ينتبه قبل الفجر ، و لكن كان غافلاً عن وجوب الغسل بعد الانتباه ، فإن استمر نومه إلى الفجر فالاحوط الوجوبى إن لم يكن أقوى ، وجوب القضاء و الكفاره عليه .

(مسألة ١٥١٠) : المجنب إذا نام فى ليله شهر رمضان و كان يعلم أو يحتمل بأنه يستيقظ قبل الفجر ، فإن كان عازماً على عدم الغسل أو كان متردداً فى ذلك و استمر نومه إلى طلوع الفجر ، يجب عليه القضاء و الكفاره .

(مسألة ١٥١١) : لو نام المجنب فى ليله شهر رمضان ثم استيقظ يجوز له النوم ثانياً إذا علم أنه يستيقظ قبل الفجر أو كان من عادته ذلك و عزم على الغسل كما مر . و لكن إن استمر نومه الثانى إلى الفجر يجب عليه القضاء و هكذا إذا استيقظ من النومه الثانى و نام ثالثاً مع العلم بالانتباه قبل الفجر ، أو الاعتياد و العزم على الغسل و لكن لم ينتبه فهنا أيضاً يجب عليه القضاء ، إلا أنه فى هذه الصورة يكفر على الاحوط الاستجابى .

(مسألة ١٥١٢) : يجب عد النومه التى

احتلم فيها ، نومه أولى على الاحوط الوجوبى . و عليه لو نام ثانياً و علم أو اعتاد الانتباه قبل الفجر و كان بانياً على الغسل فانفق استمرار نومه إلى الفجر قضى ذلك اليوم على الاحوط الوجوبى و إذا نام ثالثاً و استمر نومه إلى الفجر يقضى ذلك اليوم وجوباً و يكفر على الاحوط الاستجابى .

(مسألة ١٥١٣) : ليس من الضرورى الاسراع إلى الغسل عند الاحتلام فى النهار .

(مسألة ١٥١٤) : لو استيقظ بعد الفجر فى شهر رمضان فرأى نفسه محتملاً ، صح صومه و إن علم بتحقق الاحتلام قبل الفجر .

(مسألة ١٥١٥) : من أراد أن يصوم قضاء عن رمضان و بقى جنباً إلى الفجر ، بطل صومه ، سواء تعمد البقاء على الجنابه أو لا .

(مسألة ١٥١٦) : من أراد صوم القضاء و انتبه بعد الفجر فوجد نفسه محتملاً و علم بأن الاحتلام كان قبل الفجر ، فإن كان وقت القضاء موسعاً بطل صومه . و إن كان مضيقاً كما لو وجب عليه قضاء خمسه أيام و لم يبق من شعبان إلا خمسه أيام ، فالاحوط الوجوبى أن يصوم ذلك اليوم و يقضيه بعد رمضان .

(مسألة ١٥١٧) : البقاء على الجنابه عن غير عمد إن كان فى صوم رمضان أو قضاؤه فقد مر تفصيله . و إن كان فى صوم واجب غير رمضان أو قضاؤه صح صومه إن كان ذلك الواجب معيناً كما لو نذر الصوم فى يوم خاص . و إن لم يكن معيناً كصوم الكفاره ، فالاحوط الوجوبى بطلان الصوم بل لا يخلو من قوه .

(مسألة ١٥١٨) : لو طهرت المرأه من الحيض قبل الفجر فلم تغتسل عمداً أو

لم تميم إن كان وظيفتها التيمم فيبطل صومها إذا كان في شهر رمضان و أما في قضاء رمضان أو في صوم الواجب المعين فالاحوط الوجوبى البطلان . و النفساء إذا طهرت قبل الفجر يكون حكمها كالحائض على الاحوط .

(مسأله ١٥١٩) : لو وجب الغسل فى الليل على من يريد الصيام فى النهار سواء كان الغسل للحيض أو النفاس أو الجنابه و لم يتسع الوقت ، فإن كان الصوم فى شهر رمضان أو كان واجباً معيناً ، كما لو نذر صوم يوم عرفه وجب التيمم بدلاً عن الغسل ، و الاحوط وجوباً ترك النوم إلى الفجر . و أما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً غير معين كصوم الكفاره ، ففي كفايه التيمم تأمل .

(مسأله ١٥٢٠) : لو طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل الفجر بقليل و لم يسع الوقت للغسل أو التيمم ، أو كانت جاهله بطهرها و التفتت إلى ذلك بعد الفجر ، فإن كان الصوم واجباً معيناً كصوم رمضان صح صومها و إلا ففي صحته إشكال .

(مسأله ١٥٢١) : يبطل صوم المرأة بمجرد خروج دم الحيض ، كما أنها لو طهرت من الحيض أو النفاس فى

أثناء النهار لم يصح صومها .

(مسأله ١٥٢٢) : لو نسيت المرأة غسل الحيض أو النفاس فصامت عدة أيام بدون غسل ، ثم التفتت إلى ذلك فصومها صحيح .

(مسأله ١٥٢٣) : يبطل صوم المرأة فيما إذا طهرت من الحيض قبل الفجر وتسامحت و تركت الغسل عمداً إلى أن طلع الفجر ، و أما إذا لم تقصر فى ذلك (كما لو فوجئت بطلوع الفجر و هى منتظره لفتح الحمام) ، فصومها صحيح حتى لو نامت

ثلاث مرات . و الاحوط الوجوبى إلحاق النفاس بالحيض فى هذه المسأله .

(مسأله ١٥٢٤) : يصح الصيام من المرأه المستحاضه بشرط الاتيان بالاغسال حسب ما بيناه فى أحكام المستحاضه .

(مسأله ١٥٢٥) : من وجب عليه غسل مس الميت ، يصح منه الصوم و إن لم يغتسل ، كما أنه يجوز للصائم مس الميت و لا يبطل صومه بذلك .

٩ الاحتقان بالمائع

(مسأله ١٥٢٦) : الاحتقان بالمائع مفطر حتى إذا كان لاجل الضروره والتداوى ، و لأبأس بالاحتقان بالجامد .

١٠ التقيؤ

(مسأله ١٥٢٧) : تعمد القيء موجب لبطلان الصوم و إن كان مضطراً لمرض و نحوه و لكن لا- يوجب الكفاره و أما إذا كان سهواً أو بلا اختيار فلا يضر بالصوم .

(مسأله ١٥٢٨) : لو أكل أو شرب فى الليل ما يعلم بأنه موجب للتقيؤ فى النهار بلا اختيار فبناء على الاحتياط الوجوبى يقضى صوم ذلك اليوم .

(مسأله ١٥٢٩) : يجب على الصائم التحفظ من القيء عند حصول حاله التقيؤ لو أمكنه ذلك و لم يستلزم الضرر أو المشقه عليه .

(مسأله ١٥٣٠) : لو دخلت ذبابه فى حلق الصائم فإن أمكنه إخراجها من دون أن يتقيأ و جب عليه ، و لكن إن علم بأن الاخراج يوجب التقيؤ فلا يجب عليه ذلك و لا يفسد صومه .

(مسأله ١٥٣١) : يحرم التجشؤ عمداً لو علم بخروج شىء إلى الحلق بسببه ، و فى صوره عدم العلم يجوز ذلك .

(مسأله ١٥٣٢) : إذا تجشأ و وصل شىء من جوفه إلى الحلق أو إلى الفم فلا بد من إخرجه ، و لو رجع بلا اختيار صح صومه .

(مسأله ١٥٣٣) : لو ابتلع الصائم شيئاً سهواً و تذكر قبل وصوله إلى الجوف ، و جب إخرجه مع الامكان ، و لا يبطل صومه .

فصل : فى أحكام المفطرات

(مسأله ١٥٣٤) : لو ارتكب الصائم أحد المفطرات عن تعمد و اختيار بطل صومه . و إن لم يكن عن عمد فلا يبطل . و أما الجنب إذا نام فى الليل و لم يغتسل ، فيبطل صومه بالتفصيل المذكور سابقاً .

(مسأله ١٥٣٥) : إذا صدر من الصائم أحد المفطرات سهواً فتخيل بطلان صومه فارتكب المفطر ثانياً عمداً بطل صومه .

(مسأله ١٥٣٦) : الاكراه و الاجبار على فعل

المفطر يتصور على نحوين :

الاول: أن يسلب الاختيار منه نهائياً . كما إذا أدخل الطعام في حلقه قهراً ، أو أدخل رأسه تحت الماء جبراً ، ففي هذه الصورة لا يبطل الصوم .

الثاني: أن يهدده أحد بإلحاق ضرر مالى أو نفسى به إذا لم يأت بالمفطر ، فلو ارتكب المفطر دفعاً للضرر بطل صومه و عليه القضاء دون الكفاره .

(مسأله ١٥٣٧) : لا- يجوز للصائم الذهاب إلى موضع يعلم بوجود من يكرهه على أن يرتكب المفطر بنفسه . و لو ذهب ثم أجبر عليه بطل صومه .

فصل : فى ما يكره على الصائم

(مسأله ١٥٣٨) : يكره على الصائم عدّه أمور منها :

١ صب الدواء فى العين و الاكتهال ، فيما إذا وصلت رائحته أو طعمه إلى الحلق .

٢ فعل ما يوجب الضعف كالفصد ، أو الاستحمام .

٣ السعوط (استعمال الانفيه) مع عدم العلم بوصولها إلى الحلق ، و أما مع العلم فيحرم .

٤ شم النباتات المعطره كالنرجس و الريحان .

٥ جلوس المرأه فى الماء .

٦ الحقنه بالجامد .

٧ بلّ الثوب على الجسد .

٨ كل فعل يؤدى إلى خروج الدم فى الفم كقلع الاسنان .

٩ السواك بالعود الرطب .

١٠ إدخال الماء أو شىء آخر فى الفم عبثاً .

١١ الملامسه و التقبيل ، و كلما يوجب تحريك الشهوه بدون قصد الانزال ، أما مع قصده فيبطل صومه .

فصل : فى موارد وجوب القضاء و الكفاره

(مسأله ١٥٣٩) : تجب القضاء و الكفاره عند ارتكاب أحد المفطرات السابقه عمداً من دون كره و لا إجبار و مع العلم بمفطريته
إلا في موردين :

١ تعمد القىء .

٢ نوم الجنب فى الليل مرتين مع استمرار نومه الثانى إلى ما بعد الفجر على التفصيل المتقدم سابقاً .

و يجب فى هذين الموردين القضاء دون الكفاره .

(مسأله ١٥٤٠) : لو صدر منه المفطر جهلاً ، فإن كان متمكناً من تعلم المسأله و لم يتعلم و جب عليه القضاء و الكفاره . و إن لم
يتمكن من التعلم و جب القضاء دون الكفاره .

كفاره الصوم

(مسأله ١٥٤١) : من و جب عليه كفاره شهر رمضان فلا بد أن يختار إحدى الامور الآتيه :

١ عتق رقبه .

٢ صوم شهرين متتابعين بالكيفيه الآتيه .

٣ إطعام ستين مسكيناً و الاطعام يتحقق إما بإشباعهم أو إعطاء كل مسكين مداً من الطعام كالحنطه و الشعير و الرز و التمر و نحو

ذلك و المد يساوى ثلاثه ارباع الكيلو تقريباً . و إن عجز عن هذه الامور الثلاثه ، فقليل بالتخيير بين الاطعام بمقدار يمكنه و الصوم ثمانيه عشر يوماً . لكن الاحوط الوجوبى اختيار الاطعام . و إن عجز عن الاطعام فعليه أن يستغفر الله من ذنبه و لو مره . و إن تمكن بعده من الكفاره أتى بها بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ١٥٤٢) : التتابع الذى يشترط فى صوم الشهرين من كفاره شهر رمضان ليس معناه صوم ستين يوماً على التوالى ، بل يكفى أن يصوم واحداً و ثلثين يوماً متتابعاً (متوالياً) و أما سائر الايام ، فيجوز أن يأتى بها متفرقه .

(مسأله ١٥٤٣) : يجب على من أراد صوم شهرين متتابعين أن يطمئن من عدم تخلل يوم يحرم فيه الصوم كعيد الاضحى فى ضمن الواحد و الثلاثين يوماً . و هكذا لا بد أن يطمئن من عدم وجود يوم يجب صيامه بالنذر و نحوه ، فإن شرع فى الصوم و فى أثناء الايام الواحد و الثلاثين صادف يوماً يحرم أو يجب صيامه أو ترك عمداً صوم يوم منها ، و جب عليه أن يستأنف صوم الشهرين .

(مسأله ١٥٤٤) : لو طرء فى ضمن الصوم المتتابع عذر شرعى كالحيض و النفاس أو السفر الاضطرارى ، فبعد زوال العذر لا بد أن يستمر فى الصيام و لا يجب عليه الاستيناف .

(مسأله ١٥٤٥) : من أفطر عمداً بمحرم سواء كان حرمة أصلية كسرب الخمر و الزنا أو عرضيه كأكل الطعام

المضر لصحته و الجماع مع الزوجه فى حال الحيض ، فيجب عليه على الاحوط الجمع بين الكفارات الثلاث المتقدمه ، و هى عتق الرقبه و

إطعام ستين مسكيناً و صوم شهرين متتابعين . و إن لم يتمكن من الجمع بينها فيأتى بالفرد الميسور .

(مسألة ١٥٤٦) : من كذب على الله تعالى أو أحد المعصومين (عليهم السلام) لا- تجب عليه كفاره الجمع و إن كان قد أفطر بالحرام .

(مسألة ١٥٤٧) : لو جامع الصائم جماعةً محرماً ، فعليه كفاره الجمع و لو تكرر ذلك في يوم واحد تكررت كفاره الجمع ، و أما إذا كان الجمع حلالاً ، فيجب عليه إحدى الكفارات الثلاث . و لو تكرر تكررت الكفاره و لكن لو أفطر بغير الجمع وجب عليه كفاره واحده و إن تكرر الافطار .

(مسألة ١٥٤٨) : إذا أبطل صومه بغير الجمع ثم جامع زوجته فعليه إعطاء كفارتين على الاحوط الوجوبى .

(مسألة ١٥٤٩) : إذا أتى بمفطر حلال غير الجمع كشرب الماء ثم أتى بمفطر حرام غير الجمع كشرب الخمر فتكفى كفاره واحده .

(مسألة ١٥٥٠) : لو سعد بالتجشؤ شىء من الطعام إلى فمه و ابتلعه عمداً ، بطل صومه و وجب عليه القضاء و الكفاره . أما إذا خرج عند التجشؤ ما يحرم أكله كالدم أو الطعام الذى انقلب إلى صورته مستخبثه ، فيجب أن يقضى الصوم و يلزمه كفاره الجمع بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسألة ١٥٥١) : من نذر صوم يوم معين و أفطر فيه عمداً وجب عليه إحدى الكفارات الثلاث ، و هى عتق رقبة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على الاحوط .

(مسألة ١٥٥٢) : إذا تمكن من معرفه الوقت لكنه أفطر استناداً إلى من أخبر بتحقق الغروب الشرعى ثم ظهر أن إفطاره كان فى النهار وجب عليه القضاء و الكفاره .

(مسألة ١٥٥٣) : من أفطر

عمداً و سافر قبل الزوال أو بعده بقصد الفرار عن الكفاره لم تسقط عنه الكفاره بل لو اتفق له السفر قبل الزوال فالاقوى وجوب الكفاره .

(مسأله ١٥٥٤) : إذا أفطر عمداً ثم عرض له العذر المسوغ للافطار كالحيض أو النفاس أو المرض ، فلا تجب عليه الكفاره .

(مسأله) : من تيقن إن هذا اليوم أول شهر رمضان فأفطر فيه متعمداً ثم انكشف أنه كان آخر يوم من شعبان ، فلا يجب عليه الكفاره .

(مسأله ١٥٥٦) : لو ارتكب المفطر عمداً و هو يعتقد أن هذا اليوم آخر رمضان أو يشك في أنه من رمضان أو شوال ثم انكشف أنه كان من شوال فليس عليه الكفاره .

(مسأله ١٥٥٧) : الصائم في شهر رمضان لو جامع زوجته و هي صائمه فإن أجبرها على الجماع ، وجب عليه كفارتان ، إحداهما عن نفسه و الاخرى عن زوجته . و أما إذا كانت الزوجه راضيه بالجماع ، وجب على كل منهما كفاره واحده .

(مسأله ١٥٥٨) : إذا أجبرت الزوجه زوجها على الجماع أو على ارتكاب إحدى المفطرات لا يجب عليها دفع

الكفاره عن الزوج .

(مسأله ١٥٥٩) : لو أجبر الزوج زوجته على الجماع فرضيت الزوجه في الاثناء يجب على الزوج كفارتان و على الزوجه كفاره واحده بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ١٥٦٠) : لو جامع الصائم زوجته الصائمه و هي نائمه وجب على الزوج كفاره واحده عن نفسه ، و أما الزوجه فصومها صحيح و لا يجب عليها شيء .

(مسأله ١٥٦١) : لو أجبر الزوج زوجته على مفطر غير الجماع فلا يجب عليه دفع الكفاره عنها ، كما لا يجب عليها الكفاره أيضاً .

(مسأله ١٥٦٢) : من لم يكن

صائماً لسفر أو مرض ، لا يجوز له إجبار زوجته الصائمه على الجماع و لو أجبرها لا يجب عليه الكفاره .

(مسأله ١٥٦٣) : لا ينبغي التسامح في دفع الكفاره ، و لكن لا يجب الاعطاء فوراً .

(مسأله ١٥٦٤) : لا يزيد شيء على الكفاره بسبب التأخير و لو بعده سنين .

(مسأله ١٥٦٥) : لا يجوز في كفاره الاطعام أن يدفع لكل فقير مدين أو أكثر أو يشبعه أكثر من مره لاجل يوم واحد ، بل لا بد من توزيع الكفاره على ستين مسكيناً . نعم يجوز أن يدفع للفقير أكثر من مد بعدد أفراد عائلته و لو كانوا صغاراً .

(مسأله ١٥٦٦) : الصائم قضاء عن شهر رمضان لو أفطر عمدًا بعد الزوال يجب أن يعطى عشره مساكين لكل مسكين مدًا من الطعام و مع عدم التمكن يصوم ثلاثه أيام .

فصل : في موارد وجوب القضاء دون الكفاره

(مسأله ١٥٦٧) : يجب القضاء فقط في الموارد الآتية :

الاول فيما إذا تقياً الصائم عمدًا في شهر رمضان .

الثاني ما لو أجنب في الليل و نام إلى ما بعد الفجر بالتفصيل المذكور في مسأله ١٥١١ .

الثالث أن لا يرتكب المفطر و لكن لم ينو الصوم أو صام رياءً أو قصد عدم الصوم .

الرابع إذا نسي غسل الجنابه و صام جنباً يوماً أو أياماً .

الخامس أن يرتكب المفطر قبل الفحص عن الفجر ثم ظهر سبق طلوع الفجر . و كذلك لو فحص ولكن لم يحصل له العلم بطلوع الفجر بل ظن أو شك بالطلوع ففعل المنافي ثم ظهر أن الفجر طالع .

السادس ارتكاب المفطر اعتماداً على من أخبره بعدم طلوع الفجر مع انكشاف الخلاف بعده .

السابع أن يخبره شخص بطلوع

الفجر و لكنه لم يعتمد عليه لزعمه أنه يمازح أو يكذب ، فارتكب المفطر ثم تبين طلوع الفجر سابقاً .

الثامن أن يفطر الاعمى و نحوه مستنداً إلى قول المخبر بتحقيق المغرب فانكشف خلافه .

التاسع أن يفطر بتوهم دخول الليل بسبب الظلمه مع صحو الجو ثم ينكشف الخلاف . و أما مع وجود الغيم فى السماء فلا يحتاج إلى القضاء .

العاشر أن يتمضمض بالماء للتبريد أو عبثاً فيدخل إلى حلقه من دون اختيار لكن لو نسى أنه صائم فشرب الماء أو تمضمض للوضوء فنزل الماء فى حلقه بلا اختيار فلا يحتاج إلى القضاء و الاحوط وجوباً الاقتصار فى ترك القضاء بخصوص ما إذا كانت المضمضه لوضوء الصلاة الواجبه .

الحادى عشر الارتماس فى الماء لانقاذ غريق .

الثانى عشر أن يسافر الشخص قبل الزوال سفراً يقصر فى صلواته أو يرجع من السفر (بعد الزوال أو قبل الزوال و قد أفطر) إلى بلده أو ما هو بحكمه .

الثالث عشر الحائض و النفساء تقضيان صوم أيام الحيض أو النفاس .

الرابع عشر لو نسى المسافر أن صومه فى السفر فى شهر رمضان باطل و صام .

الخامس عشر من فاته الصوم لمرض أو رمد يضر معه الصوم .

السادس عشر من فاته صوم شهر رمضان لاستمرار سكره فى نهار الصوم .

السابع عشر المرتد سواء كان ملياً أو فطرياً يقضى صوم أيام رده .

(مسأله ١٥٦٨) : لو أدخل شيئاً غير الماء فى فمه أو استنشق الماء بأنفه فوصل إلى الحلق من غير اختيار ليس عليه القضاء .

(مسأله ١٥٦٩) : يكره للصائم الاكثار من المضمضه ، و لو أراد ابتلاع ما فى فمه

من الريق بعد المضمضه فالاحسن أن يبصق ثلاث مرات قبله .

(مسألة ١٥٧٠) : إذا علم الصائم أنه بسبب المضمضه سوف يدخل الماء إلى حلقه نسياناً أو بلا اختيار ، فيجب عليه الامتناع من استعماله .

(مسألة ١٥٧١) : لا يجب القضاء على من ارتكب المفطر فيما إذا فحص و تيقن بعدم طلوع الفجر ثم انكشف الطلوع .

(مسألة ١٥٧٢) : لو شك الصائم في دخول المغرب الشرعى يحرم عليه الافطار . و أما إذا شك في طلوع الفجر يجوز له ارتكاب المفطر و لو بلا فحص ، و لكن عند كشف الخلاف يلزمه القضاء كما مر تفصيله .

فصل : فى أحكام صوم القضاء

(مسألة ١٥٧٣) : إذا أفاق المجنون فلا يجب عليه قضاء ما فاته من الصوم فى زمان الجنون .

(مسألة ١٥٧٤) : إذا أسلم الكافر فلا يجب عليه قضاء الصوم الفائت منه حال الكفر . أما المسلم إذا ارتد ثم أسلم ، فيجب عليه قضاء ما فاته حال الارتداد .

(مسألة ١٥٧٥) : يجب قضاء الصوم الذى فاته بسبب السكر حتى لو كان شرب المسكر لاجل التداوى .

(مسألة ١٥٧٦) : من أفطر عده أيام لعذر شرعى ، ثم شك فى زمان زوال العذر فلم يعرف عدد الايام التى يجب عليه قضاؤها ، فإن كان عالماً بزمان زوال العذر سابقاً ثم نسى ذلك وجب عليه قضاء أكثر عدد يحتمله . مثلاً لو شك فى أنه أفطر خمسة أيام أو ستة قضى ستة أيام و إن لم يعلم زمان الزوال سابقاً فيقضى أقل ما يحتمله أى خمسة أيام فى المثال السابق ، و إن كان الاحوط الاستجابى قضاء الاكثر .

(مسألة ١٥٧٧) : لو كان عليه قضاء الصوم من عده سنوات جاز له تقدم ما

شاء مع صعه الوقت لقضاء جمعها ، و أما عند ضيق الوقت ، فيجب أن يقضى صوم السنه الاخيره بناء على الاحتياط الوجوبى ، مثلاً إذا كان عليه قضاء خمسه أيام من رمضان السنه الاخيره و بقى إلى رمضان لاحق خمسه أيام فقط فالاحوط الوجوبى تقدم قضاء هذه الايام الخمسه على قضاء السنوات السابقه .

(مسأله ١٥٧٨) : إذا كان عليه قضاء الصوم من عدّه سنوات و لم يعين فى النيه أن القضاء عن أى منها فيحسب قضاء عن السنه الاولى .

(مسأله ١٥٧٩) : يجوز لمن صام قضاء أن يفطر قبل الزوال مع سعه وقت القضاء ، و أما مع ضيق الوقت بأن كانت الايام الباقية إلى رمضان اللاحق بمقدار ما عليه من القضاء ، فلا يجوز له الافطار على الاحوط .

(مسأله ١٥٨٠) : يستحب عدم الافطار بعد الزوال لمن يصوم قضاء عن الميت .

(مسأله ١٥٨١) : إذا فاته أيام من شهر رمضان بسبب المرض أو الحيض أو النفاس و مات قبل انتهاء الشهر لم يجب القضاء عنه .

(مسأله ١٥٨٢) : لو فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لمرض و استمر به المرض إلى رمضان الثانى ، فلا يجب عليه القضاء لكن يجب عليه دفع الفديه للفقير عن كل يوم بمد من الطعام كالحنطه و الشعير و الخبز و الزبيب و التمر و أما إذا كان إفتاره لعذر آخر كالسفر و قد استمر إلى رمضان الثانى ، فالاحوط الوجوبى قضاء الايام التى لم يصم فيها و إعطاء مد من الطعام للفقير عن كل يوم .

(مسأله ١٥٨٣) : من أفطر فى شهر رمضان لاجل المرض ، و بعد انتهاء الشهر زال مرضه و لكن عرض له مانع

آخر من الصوم و استمر إلى رمضان الاتى ، فالاحوط الوجوبى قضاء ما فاته و إعطاء مد من الطعام و هكذا الحكم لو أفطر لمانع غير المرض و بعد انتهاء الشهر صار مريضاً و استمر به المرض إلى رمضان الاتى .

(مسألة ١٥٨٤) : إذا أفطر فى شهر رمضان لعذر و بعد رمضان ارتفع العذر لكنه ترك القضاء عمداً إلى رمضان الثانى ، و جب عليه القضاء و الفديه بمد من الطعام عن كل يوم .

(مسألة ١٥٨٥) : من كان عليه القضاء و أخره تهاوناً إلى أن ضاق الوقت فعرض له عذر مانع من الصوم فيجب عليه القضاء و دفع الفديه إلى الفقير عن كل يوم بمد من الطعام . أما إذا لم يكن متهاوناً بل أخر القضاء لوجود مانع عن الصوم و كان عازماً على القضاء بعد ارتفاع المانع لكنه لم يرتفع إلا بعد أن ضاق الوقت و حينما أراد القضاء عرض له عذر آخر منعه من الصوم فى هذا الوقت الضيق فالاحوط الوجوبى الجمع بين القضاء و الفديه .

(مسألة ١٥٨٦) : لو استمر المرض سنين عديده ، فيجب عليه بعد الشفاء أن يقضى عن رمضان الاخير . و أما بالنسبه إلى السنوات السابقه فيدفع الفديه للفقير عن كل يوم منها بمد من الطعام .

(مسألة ١٥٨٧) : يجوز أن يدفع فديه عدّه أيام إلى فقير واحد .

(مسألة ١٥٨٨) : إذا أخر القضاء متعمداً إلى عدّه أعوام يجب عليه القضاء و الفديد عن كل يوم بمد من الطعام .

(مسألة ١٥٨٩) : من ترك صوم شهر رمضان عمداً يجب عليه القضاء و الكفاره و هى صوم شهرين متتابعين أو عتق رقبه أو إطعام ستين مسكيناً و إن أخر

القضاء عمداً إلى رمضان المقبل يجب عليه زائداً على القضاء و الكفاره دفع الفديه عن كل يوم بمد من الطعام .

(مسأله ١٥٩٠) : إذا ترك الصوم فى شهر رمضان متعمداً و جامع فى النهار عدة مرات تكررت الكفاره بناء على الاحتياط الواجب ، أما إذا تكرر منه الافطار بغير الجماع فلا يوجب ذلك تعدد الكفاره .

(مسأله ١٥٩١) : يجب على الولد الاكبر قضاء ما فات عن والده من الصلوات و الصيام حسب التفصيل المتقدم فى مسأله القضاء عن الوالدين .

و أما إحق الوالده بالوالد فى هذا الحكم فليس على دليل معتبر ، و لكن لا ينبغى ترك الاحتياط .

(مسأله ١٥٩٢) : إذا مات الوالد و عليه صوم واجب غير صوم رمضان كالمنذور فيلزم أن يقضيه الولد الاكبر على الاحوط الوجوبى و لا ينبغى ترك الاحتياط بالنسبه إلى الوالده .

(مسأله ١٥٩٣) : حكم الصوم فى السفر من حيث الافطار و عدمه ملازم لحكم الصلاه فى القصر و الاتمام ، فيجب الصوم على المسافر الذى شغله السفر و الذى سفره معصيه و غيرهما ممن يتم صلواته فى السفر .

(مسأله ١٥٩٤) : لا بأس بالسفر فى شهر رمضان ، و لكن يكره إذا كان لاجل الفرار عن الصوم .

(مسأله ١٥٩٥) : لو وجب على الشخص صوم يوم معين غير شهر رمضان كما إذا نذر أن يصوم يوماً معيناً ، فبناء على الاحتياط الوجوبى يلزمه ترك السفر فى ذلك اليوم إلا للضروره ، و إذا كان فى السفر فإن أمكنه البقاء فى مكان وجب عليه أن يقصد إقامه عشره أيام و يصوم ذلك اليوم .

(مسأله ١٥٩٦) : من نذر صوم يوم غير معين لا يجوز له أن

يصوم فى السفر أما لو نذر أن يصوم فى السفر يوماً معيناً ، و جب عليه الاثنان به فى السفر ، و هكذا لو نذر أن يصوم يوماً معيناً سواء كان فى السفر أم لا ، فىجب عليه صيام ذلك اليوم حتى إذا كان فى السفر .

(مسأله ١٥٩٧) : يجوز للمسافر أن يصوم ندباً ثلاثة أثم فى المدينه المنوره لقضاء الحوائج و الاخبار التى وردت عن المعصومين (عليهم السلام) فى هذا المورد مختصه بيوم الاربعاء و الخميس و الجمعه مع أعمال مخصوصه .

(مسأله ١٥٩٨) : الصوم الجائز فى السفر أربعة :

الاول صوم ثلاثة أيام بدل الهدى فى الحج .

الثانى صوم ثمانية عشر يوماً بدل البدنه ممن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً .

الثالث صوم النذر .

الرابع صوم ثلاثة أيام فى المدينه كما مر .

(مسأله ١٥٩٩) : إذا صام المسافر و هو جاهل ببطلان الصوم فى السفر ، فإن علم بالحكم أثناء النهار بطل

صومه ، و إن استمر جهله إلى المغرب صح .

(مسأله ١٦٠٠) : لو نسى أنه مسافر أو نسى أن الصوم فى السفر باطل و صام فى السفر بطل صومه .

(مسأله ١٦٠١) : إذا سافر بعد الزوال و جب عليه إتمام الصوم أما إذا كان السفر قبل الزوال فىجوز له الافطار بعد وصوله إلى حد

الترخص أى الموضع الذى لا يشاهد فيه جدران البلد و لا يسمع أذانه و لا يجوز له الاستمرار على نيه الصوم بعد ذلك ، كما لا يجوز له الافطار قبل الوصول إلى حد الترخص ، فلو أفطر و جب عليه الكفاره على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ١٦٠٢) : لو وصل المسافر قبل الظهر إلى وطنه أو إلى الموضع الذى

يقصده الاقامه فيه عشره أيام ، فإن لم يرتكب المفطر ، وجب عليه أن يتم الصوم ، وإلا فصومه باطل . أما لو كان وصوله بعد الظهر فلا يصح منه الصوم مطلقاً .

(مسأله ١٦٠٣) : يكره على المسافر الجماع فى نهار شهر رمضان و إشباع نفسه من الطعام و الشراب ، و هكذا كل من يكون معذوراً فى ترك الصوم .

فصل : فى من لا يجب عليه الصوم

(مسأله ١٦٠٤) : يجوز الافطار فى شهر رمضان للشيخ و الشيخه إذا تعذر أو تعسر عليهما الصوم . و لكن يجب على كل منهما دفع الفديه للفقير عن كل يوم بمد من الطعام . و يلزمهما القضاء بعد ذلك إن تمكنا من الصوم بلا مشقه .

(مسأله ١٦٠٥) : لا يجب الصوم على الحامل المقرب إذا أضر الصوم بها أو بحملها ، و يجب دفع الفديه و القضاء بعد ذلك .

(مسأله ١٦٠٦) : يجوز الافطار فى شهر رمضان لمن به داء يوجب العطش الشديد إذا لم يقدر على تحمله أو كان شاقاً عليه ، و لكن يجب دفع الفديه عن كل يوم بمد من الطعام ، كما يجب عليه القضاء إن تمكن من الصوم بعد ذلك و الاحوط الاستجابى أن لا يشرب أكثر من المقدار الضرورى .

(مسأله ١٦٠٧) : لا يجب الصوم على المرضعه القليله اللبن إذا كان الصوم مضرراً بها أو برضيعها سواء كانت المرضعه أم الطفل أو أجيره أو متبرعه . و يجب عليها القضاء و الفديه . هذا إذا لم توجد مرضعه أخرى تنوب عنها فى إرضاع الطفل بلا أجره أو مع الاجره من الاب أو الام أو غيرهما ، و إلا فيجب أن تدفع الطفل إلى تلك المرضعه و تصوم

طرق ثبوت الهلال

(مسألة ١٦٠٨): يثبت الهلال بخسمة أمور:

١ الرؤية: بأن يشاهد الانسان الهلال بنفسه .

٢ الشياخ: و هو أن يشهد بالرؤية جماعه يحصل العلم من قولهم و فى حكمه كل ما يوجب العلم بتحقيق الرؤية .

٣ أن يشهد رجلان عادلان بالرؤية بشرط عدم اختلافهما فى أوصاف الهلال .

٤ مضى ثلاثين يوماً من أول الشهر السابق .

٥ أن يحكم الحاكم الشرعى بذلك .

(مسألة ١٦٠٩): إذا حكم الحاكم الشرعى بأول الشهر فحكمه نافذ حتى على غير مقلديه . لكن من علم بخطأ الحاكم أو خطأ مستنده ، فلا يجوز له العمل بحكمه .

(مسألة ١٦١٠): لا يثبت الهلال بقول المنجمين إلا إذا حصل العلم منه .

(مسألة ١٦١١): ارتفاع الهلال فى السماء أو تأخر غروبه لا يدل على أن الليله السابقه كانت الليله الاولى من الشهر .

(مسألة ١٦١٢): إذا شهد رجلان عادلان برؤية الهلال فى الليله الماضيه فيجب القضاء على من لم يصم ذلك اليوم لعدم ثبوت الهلال عنده .

(مسألة ١٦١٣): ثبوت الهلال فى بلد لا يفيد بالنسبه إلى أهل بلد آخر ، إلا إذا كان البلدان متقاربين أو كان أفقهما متحداً أو متقارباً بحيث يلازم رؤيه الهلال فى أحدهما مع رؤيته فى الثانى .

(مسألة ١٦١٤): لا يثبت الهلال بالمخبره الهاتفية أو البرقيه إلا إذا علم بأن المخبر قد استند إلى حكم الحاكم أو شهاده العدلين بشرط أن يكون البلدان قريبين أو متحدى الافق أو متقاربين فى الافق .

(مسألة ١٦١٥): يجب الصوم فى اليوم الذى يشك فى أنه آخر رمضان أو أول شوال ، و لكن لو علم أثناء النهار أنه من شوال وجب عليه الافطار .

(مسألة ١٦١٦): المسجون

إذا لم يتمكن من تحصيل العلم بشهر رمضان يجب عليه العمل بالظن ، فيصوم الشهر الذى يظن بأنه شهر رمضان ، وإن لم يتمكن من تحصيل الظن أيضاً صح منه الصوم فى أى شهر شاء لكن يشكل الاكتفاء بالشهر الذى يحتمل أنه قبل رمضان ، و بالنسبة إلى السنه الاتيه يجب عليه أن يصوم شهراً بعد مضى أحد عشر شهراً من الشهر الذى صام فيه .

فصل : فى الصوم المحرم و المكروه

(مسأله ١٦١٧) : يحرم صوم العيدين (عيد الفطر و الاضحى) و صوم أيام التشريق (الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر من ذى الحجه) لمن كان فى منى و كذلك يحرم صوم اليوم المردد فى أنه آخر شعبان أو أول رمضان إذا صامه بنيه رمضان .

(مسأله ١٦١٨) : يحرم الصوم المستحب على المرأه إذا كان مزاحماً لحق الزوج ، و الاحوط الاستجابى أن لا تصوم بدون إذن الزوج حتى مع عدم المزاحمه لحقه .

(مسأله ١٦١٩) : يحرم الصوم وفاء عن نذر المعصيه كأن يقول مثلاً : « لله على أن أصوم يوماً شكراً له إن ظفرت على مال مؤمن و سرقت ألف دينار » .

(مسأله ١٦٢٠) : يحرم صوم الوصال بأن ينوى صوم يوم و ليله إلى السحر أو يومين مع الليله المتوسطه بينهما أما إذا نوى الصوم فى النهار و لكن آخر الافطار إلى السحر و إلى الليله الثانيه مع عدم نيه الصوم فى الليله ، فلا- يكون ذلك حراماً ، و إن كان الاحوط الاستجابى الاجتناب عنه .

(مسأله ١٦٢١) : يحرم على الولد الصوم المستحب إذا كان موجباً لاذى الاب أو الام أو الجد .

(مسأله ١٦٢٢) :

لو صام الولد استحباباً بدون إذن والده ، ثم نهاه الوالد عن الصوم فى أثناء النهار فإن كان ترك الافطار موجباً لا يذاء الوالد ، وجب الافطار و إلا ، فلا يجب .

(مسأله ١٦٢٣) : من علم بأن الصوم لا يضر بصحته ، وجب عليه أن يصوم و إن منعه الطبيب عن ذلك و إذا علم أو ظن بأن الصوم يضره فيحرم عليه و إن قال الطبيب : لا يوجد ضرر فى الصوم ، و إذا صام كان صومه باطلاً .

(مسأله ١٦٢٤) : إذا منع الطبيب عن الصوم و حصل للمكلف ظن بالضرر من قوله «أو خاف الضرر» وجب عليه ترك الصوم .

(مسأله ١٦٢٥) : إذا احتمل بأن الصوم يضره و حصل له الخوف بسبب هذا الاحتمال ، حرم عليه الصوم ، إن كان احتمالاً مقبولاً عند الناس و إذا صام كان صومه باطلاً .

(مسأله ١٦٢٦) : من اعتقد بأن الصوم لا يضره فصام ، ثم علم بعد المغرب بأنه كان مضراً ، فلا يجب عليه القضاء .

(مسأله ١٦٢٧) : يكره الصوم فى اليوم العاشر من المحرم و هكذا فى اليوم المردد بين عرفه و عيد الاضحى .

و هناك أنواع أخرى من الصوم المحرم و المكروه المذكوره فى الكتب المفصله .

الصوم المندوب

(مسأله ١٦٢٨) : يستحب الصوم فى جميع أيام السنه إلا الايام التى يحرم أو يكره و قد مر تفصيلها ، و قد ورد فى الاخبار الحث على الصوم فى بعض الايام بالخصوص .

و إليك بعضها :

١ يوم الخميس الاول و الاخير من كل شهر .

٢ أول أربعاء بعد اليوم العاشر من كل شهر .

و من لم يستطع من صيام هذه الايام الثلاثه فيستحب له قضاؤها

و لو لم يتمكن من القضاء أيضاً يستحب أن يدفع إلى الفقير عن كل يوم بمد من الطعام ، أو يدفع من الفضه مقدار « ١٢/٦ » حمصه .

٣ اليوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر من كل شهر .

٤ مجموع أيام شهرى رجب و شعبان ، و كذلك يستحب صوم بعض أيامهما و لو يوماً واحداً .

٥ يوم النيروز و هو رأس السنه الشمسيه .

٦ اليوم الرابع إلى التاسع من شهر شوال .

٧ اليوم الخامس و العشرون و التاسع و العشرون من ذى القعده .

٨ اليوم الاول إلى التاسع من ذى الحجه (أى إلى يوم عرفه) لكن يكره الصوم فى يوم عرفه إذا كان الصوم موجباً لضعفه عن الدعاء .

٩ عيد الغدير المبارك (اليوم ١٨ من ذى الحجه) .

١٠ اليوم الاول و الثالث و السابع من محرم الحرام .

١١ يوم الرابع و العشرين من ذى حجه و هو « يوم المباهله » .

١٢ يوم المولد النبوى و هو السابع عشر من ربيع الاول .

١٣ اليوم الخامس عشر من جمادى الاولى .

١٤ يوم المبعث و هو اليوم السابع و العشرين من شهر رجب .

(مسأله ١٦٢٩) : يجوز الافطار فى الصوم المستحب و لو بعد الزوال بل إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام يستحب له الاجابه و الافطار .

الموارد التى يستحب الامساك فيها لغير الصائم

(مسأله ١٦٣٠) : يستحب الامساك عن المفطرات لسته أشخاص و إن لم يكونوا صائمين :

١ «المسافر» إذا وصل قبل الظهر إلى وطنه أو إلى الموضع الذى ينوى فيه إقامه عشره أيام و قد أفطر فى السفر .

٢ «المسافر» إذا وصل بعد الظهر إلى وطنه

أو المكان الذي ينوى فيه الاقامه .

٣ «المريض» إذا برأ بعد الظهر .

٤ «المريض» إذا برأ قبل الظهر و قد أفطر قبل أن يبرأ .

٥ «المراه» إذا طهرت من الحيض أو النفاس أثناء النهار .

٦ «الكافر» إذا أسلم بعد الزوال .

(مسأله ١٦٣١) : يستحب للصائم أن يصلى المغرب و العشاء قبل الافطار إلا فى صورتين :

١ إذا كان ينتظره أحد .

٢ إذا كان يميل إلى الطعام بنحو يمنعه من الصلاه مع حضور القلب .

و الاحسن فى هاتين الصورتين أن يأتى بالصلاه بقدر الامكان فى وقت الفضيله .

مايجب فيه الزكاه شروط و جوب الزكاه زكاهالغلات الاربع زكاه النقدين

زكاهالانعام الثلاث نصاب الانعام مصرف الزكاه مستحقى الزكاه

الزكاه

الزكاه

الزكاه هى من الاركان التى بنى عليها الاسلام . و وجوبها من ضروريات الدين . و منكرها مدرج فى سلك الكفار مع عدم احتمال شبهه فى حقه ، ففى جمله من الروايات أن مانع قيراط منها ليس من المؤمنين و لا من المسلمين و يقال له عند موته : « مت إن شئت يهودياً أو نصرانياً » .

و أما فضل الزكاه فعظيم و ثوابها جسيم . فقد وردت أيضاً أخبار كثيره فى ذلك و يكفيك ما ورد فى فضل الصدقه الشامله للزكاه من أنها تدفع ميتته السوء و تطفى غضب الرب و تمحو الذنب العظيم و تهون الحساب و تنمى المال و تزيد فى العمر .

الفصل الاول : ما يجب فيه الزكاه

(مسأله ١٧٣٠) : يجب الزكاه فى تسعه أشياء :

١ الحنطه .

٢ الشعير .

٣ التمر .

٤ الزبيب .

٥ الذهب .

٦ الفضة .

٧ الإبل .

٨ البقر .

٩ الغنم .

فلو ملك الانسان أحد هذه الاشياء التسعه مع توفر الشروط الاتيه ، وجب عليه إخراج زكاتها و صرفها فى الموارد المقرره التى سنذكرها إن شاء الله تعالى .

(مسأله ١٧٣١) : الاحوط الوجوبى تعلق الزكاه بالسلت و العلس . أما السلت فهى حبه ملساء كالحنظه لكن له خاصيه الشعير ، و أما العلس فيشبهه الحنظه و يعتاد أكله أهل صنعاء .

(مسأله ١٧٣٢) : يستحب الزكاه فى كل ما أنبتت الارض ، مما يكال أو يوزن ، كالذره و الارز و الماش ، عدا الخضر و البقول كالباذنجان و الخيار و البطيخ و نحو ذلك ، و تستحب أيضاً فى مال التجاره و فى الخيل الاناث دون الذكور منها و دون البغال و الحمير ، و كذا الرقيق .

الفصل الثانى : شروط وجوب الزكاه

(مسأله ١٧٣٣) : يشترط فى وجوب الزكاه أمور :

١ أن يبلغ المال حد النصاب ، كما يأتى تفصيله إنشاء الله تعالى .

٢ الملكيه ، فلا زكاه على المال الموهوب و المقروض قبل القبض و لا على المال الموصى به إلا بعد الوفاه و القبول .

٣ البلوغ ، فلا تجب على غير البالغ .

٤ العقل ، فلا زكاه على المجنون .

٥ الحريه ، فلا تجب على العبد .

٦ التمكن من التصرف فى المال ، فلا زكاه على المحجور ولا فى الوقف و إن كان خاصاً .

(مسأله ١٧٣٤) : لو كان مالکاً للذهب و الفضة و الانعام الثلاثه ، (البقر و الغنم و الابل) أحد عشر شهراً ، يجب دفع زكاتها

فى بدايه الشهر الثانى عشر ، و لكن يعد بدايه السنه بعد نهايه الشهر الثانى عشر .

(مسأله ١٧٣٥) : إذا بلغ الصبى فى أثناء السنه ، و كان مالكاً للبقر و الغنم و الابل و الذهب و الفضة ، فالاحوط الوجوبى دفع زكاتها ، مثلاً لو ملك أربعين غنماً فى أول شهر المحرم ثم بلغ بعد شهرين ، فيجب عليه الزكاه بعد مضى أحد عشر شهراً من أول المحرم فيما إذا توفرت بقيه الشروط .

(مسأله ١٧٣٦) : وقت وجوب الزكاه فى الحنطه و الشعير حينما يصدق عليهما اسم الحنطه و الشعير ، و وقت وجوب زكاه الزبيب حين صيرورته حصرماً على الاحوط ، و وقت وجوب زكاه التمر حين الاصفار أو الاحمرار على الاحوط ، و لكن وقت وجوب الاداء فى الحنطه و الشعير بعد التصفيه و إفراز التبن ، و فى التمر و الزبيب عند الجفاف .

(مسأله ١٧٣٧) : إذا كان مالك الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب بالغاً حين تعلق الزكاه الذى مضى فى المسأله السابقه ، و جب عليه دفع الزكاه .

(مسأله ١٧٣٨) : إذا كان مالك البقر و الغنم و الابل و الذهب و الفضة مجنوناً طول السنه ، لم يجب عليه الزكاه أما إذا كان مجنوناً فى بعض السنه و أفاق فى آخرها ، فالاحوط الوجوبى دفع الزكاه .

(مسأله ١٧٣٩) : لو كان مالك هذه الاشياء (المذكوره فى المسأله السابقه) سكران أو مغمى عليه فى بعض السنه ، فلا تسقط عنه الزكاه و كذا إذا كان سكران أو مغمى عليه فى وقت وجوب زكاه الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب .

(مسأله ١٧٤٠) : المال المغصوب إذا لم

يتمكن مالكة من التصرف فيه ، لا تجب فيه الزكاة ، و كذا لو غصب الزرع حين تعلق الزكاة . لكن يجب دفع الزكاة بعد ما رجع إلى المالك على الاحوط .

(مسألة ١٧٤١) : إذا استقرض مالا زكويًا ، كالذهب و الفضة و غيرهما و بقي عنده سنة فزكاته عليه لا على الدائن .

الفصل الثالث : زكاة الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب

(مسألة ١٧٤٢) : إنما تجب الزكاة في هذه الاشياء إذا بلغت حد النصاب و هو «٢٠٧/٨٤٧» كيلو غراماً .

(مسألة ١٧٤٣) : لو تصرف في الحنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب قبل أداء زكاتها ، أو دفع إلى الفقير شيئاً منها ، يجب دفع زكاة المقدار الذي تصرف فيه .

(مسألة ١٧٤٤) : يجب أداء الزكاة لو مات المالك بعد تعلق الزكاة بالمال و أما لو مات قبل التعلق ، فلا يجب ، إلا إذا بلغ حصه كل واحد من الورثة حد النصاب .

(مسألة ١٧٤٥) : من حق وكيل الحاكم الشرعي المأمور لجباية الزكاة المطالبة بالزكاة بعد تصفيه الحنطة و الشعير ، و جفاف التمر و الزبيب ، و لو امتنع المالك عن الدفع و تلف المال الزكوي ، وجب عليه دفع البدل .

(مسألة ١٧٤٦) : إذا اشترى النخل أو الكرم أو الزرع قبل تعلق الزكاة أي قبل اصفرار التمر أو الاحمرار مثلاً ، وجب أداء الزكاة عليه دون البائع .

(مسألة ١٧٤٧) : لو باع التمر أو العنب أو الحنطة أو الشعير بعد تعلق الزكاة بها كما إذا اصفر أو احمر التمر مثلاً ، وجب أداء الزكاة على البائع دون المشتري .

(مسألة ١٧٤٨) : ما يشتره الانسان من الاموال الزكويه إذا علم بأن البائع قد أدى زكاته أو شك في أدائها فلا يجب عليه

الزكاة ، و أما لو علم بعدم أداء زكاة ما اشتراه بطل البيع فى مقدار الزكاة ان لم يجز الحاكم الشرعى ، و ان أجاز المعامله صح البيع و وجب على المشتري أداء قيمه الزكاة ، و له أن يرجع إلى البائع لاسترداد قيمه الزكاة لو كان قد دفعها إليه .

(مسأله ١٧٤٩) : التمر و الزبيب و الحنطه و الشعير لو بلغ وزنها طريراً إلى حد النصاب «٢٠٧/٨٤٧» كيلو غراماً ، ثم بعد الجفاف نقص عن حد النصاب ، فلا تجب فيها الزكاة .

(مسأله ١٧٥٠) : لو تصرف فى الحنطه أو الشعير أو التمر أو الزبيب قبل جفافها ، و كانت بمقدار يبلغ حد النصاب بعد الجفاف ، وجب عليه أداء الزكاة .

(مسأله ١٧٥١) : التمر الذى يقتطف قبل الجفاف و لا يؤكل إلا رطباً ، كالبرين و شبهه ، يجب أداء زكاته لو كان بمقدار النصاب على تقدير الجفاف ، و لو فرض عدم صدق التمر على يابسه ، لم تجب الزكاة .

(مسأله ١٧٥٢) : الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب ، إذا دفع زكاتها فلا- تجب اخراج الزكاة منها ثانياً ، و لو بقيت عنده سنوات عديده .

(مسأله ١٧٥٣) : ما يسقى بماء النهر أو المطر أو تمتص عروقه الرطوبه من الارض كمزارع مصر ، فمقدار زكاتها هو العشر . و أما ما يسقى بالالات ، كالدلاء و المكائن ، فزكاته نصف العشر ، و أما ما يسقى تاره بماء المطر أو الجارى و أخرى بواسطه الالات على السواء ، فزكاة نصفها العشر و نصفها الاخر نصف العشر ، أى ثلاثة أسهم من أربعين سهماً .

(مسأله ١٧٥٤) : إذا سقى

الزراع أو البستان بكلا المائين ، أى بماء المطر وشبهه و ماء الناعور و نحوه ، فإن صدق غلبه السقى بماء المطر فزكاته العشر ، و لو صدق غلبه السقى بماء الناعور و شبهه ، فزكاته نصف العشر .

(مسألة ١٧٥٥) : لو شك في تساوى السقى بالمطر مع السقى بالدلاء مثلاً أو أن ماء المطر كان غالباً ، جاز له أن يدفع من نصفه العشر و من نصفه الآخر نصف العشر . كما يجوز أداء نصف العشر لزكاه الجميع في صوره الشك في تساوى السقى بهما أو غلبه الدلاء .

(مسألة ١٧٥٦) : المزراع أو البستان إذا كانت مستغنيه بماء المطر عن السقى بالدلاء و نحوها ، و لكن سقيت بالدلاء أيضاً ، فإذا لم يكن السقى بالدلاء سبباً لزياده الانتاج ، فزكاتها العشر ، و أما لو استغنت بالدلاء و نحوها عن المطر و الجارى و مع ذلك سقيت بهما و لم يكن السقى في هذه الصوره موجباً لزياده المحصول ، فزكاتها نصف العشر .

(مسألة ١٧٥٧) : إذا كانت مزرعه تسقى بالدلاء و شبهها و إلى جنبها أرض زراعيه تمتص رطوبه تلك المزرعه بلا حاجه إلى السقى ، كانت زكاه المزرعه نصف العشر ، و زكاه الارض التى فى جنبها العشر .

(مسألة ١٧٥٨) : ما يصرف فى سبيل تنميه الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب يستثنى من المحصول ، فإن كانت البقيه بمقدار النصاب (و هو ٢٠٧/٨٤٧ كيلو غراماً) ، و جبت فيها الزكاه .

(مسألة ١٧٥٩) : البذر المصروف للزراع إذا كان للمالك ، ينقص بمقداره من المحصول و إن كان قد اشتراه ، فيحسب قيمته جزء من المؤن .

(مسألة ١٧٦٠) :

الارض و آلاى الزرع إن كان للمالك ، لم يحتسب أجرتها من المؤن ، كما أنه لا يحتسب أيضا لو اشتغل هو بنفسه أو تبرع آخر بالعمل ، فإنه لا ينقص مقدار أجرتهما من المؤن .

(مسأله ١٧٤١) : لو اشترى التمر أو العنب قبل الاقطفاف ، يحسب قيمتها من المؤن ، بخلاف ما لو اشترى النخل أو الكرم ، فإن قيمتها لا يوضع من المؤن .

(مسأله ١٧٤٢) : الارض المشترى للزرع لا يحتسب ثمنها من المؤن . أما لو اشترى الزرع ، فيجعل ثمنه جزء من المؤن بعد إخراج قيمه التبن الحاصل من الزرع عن الثمن ، مثلا إذا اشترى الزرع بخمسائه دينار و أنتج تبناً بقيمه مائه دينار فيجعل أربعمائه دينار فقط من المؤن .

(مسأله ١٧٤٣) : الزارع المتمكن من الزرع بدون الآلات كالمحراث و الثور إذا اشترى هذه الأشياء ، لم يحتسب قيمتها من المؤن .

(مسأله ١٧٤٤) : من لم يتمكن من الزرع بدون الآلات إذا اشتراها و استهلكه بالكليه بسبب الزراعه ، يحتسب تمام قيمتها من المؤن . و أما إن نقصت من قيمتها ، يحتسب المقدار الناقص فقط . و إذا لم ينقص من قيمتها شيء بسبب الاستعمال فى الزراعه ، لم يحتسب شيء من قيمتها فى المؤن .

(مسأله ١٧٤٥) : إذا زرع ما فيه الزكاه كالحنطه و ما ليس فيه الزكاه كالحمص و الارز فى أرض واحده ، فإن كان مقصوده الاصلى زرع غير الزكوى ، ثم زرع معه الزكوى ، فلا يحتسب مصارف هذا الزرع من المؤن . و أما لو كان مقصوده الاصلى زرع الزكوى فقط ، ثم زرع معه غير الزكوى ، فإن المصارف كلها

تحتسب من المؤن ، و إن كان قد قصد كلا الزرعين و كان مصارفهما على حد سواء فيحسب نصف المصرف من المؤن .

(مسألة ١٧) : ما يصرف في إصلاح الارض الزراعيه من حرث و غيره ، بحيث تبقى فائدته سنوات عديده ، يجوز احتسابه من مؤونه السنه الاولى .

(مسألة ١٧٦٧) : إذا كان للانسان إحدى الغلات الاربع كالحنطه في بلاد مختلفه لا يحصل الزرع فيها في وقت واحد لاختلاف فصول الانتاج ، و لكن يعد الجميع من محصول عام واحد ، فإن كان ما يسبق نتاجه أولاً بمقدار النصاب و هو « ٢٠٧/٨٤٧ » كيلو غراماً ، و جب دفع زكاته حين الانتاج ، ثم يدفع زكاه الباقي في وقته قل أو كثر .

و كذا إذا كان أقل من النصاب و يتقن بأن المجموع منه و مما يحصل بعداً بمقدار النصاب ، و جب حينئذ أداء زكاته حين الانتاج و زكاه الباقي في وقته .

و أما إذا لم يتقن ، يصبر حتى ينتج المجموع ، فإن كان بمقدار النصاب يدفع زكاته ، و إلا فلا زكاه عليه .

(مسألة ١٧٦٨) : لو أثمر الكرم أو النخل في سنه واحده مرتين فإذا كان المجموع بمقدار النصاب فالاحوط الوجوبى دفع زكاته .

(مسألة ١٧٦٩) : لو كان عنده رطباً و عنباً بمقدار يبلغ يابسه حد النصاب فإن دفع منهما بقصد الزكاه مقداراً يكون القدر الزكاه الواجبه على تقدير الجفاف فلا إشكال فيه .

(مسألة ١٧٧٠) : من وجب عليه زكاه التمر أو الزبيب لا يجوز له أن يدفع من الرطب أو العنب ، و كذا لا يجوز لمن وجب عليه زكاه العنب أو الرطب أن يدفع من التمر أو الزبيب

، نعم يجوز دفع أحدهما أو شيء آخر عن الآخر بقصد قيمه الزكاه .

(مسأله ١٧٧١) : إذا مات المديون و كان عنده أموال تتعلق بها الزكاه فيجب أولاً اخراج الزكاه من ماله ، ثم أداء الدين .

(مسأله ١٧٧٢) : إذا مات المديون و كان عنده احدى الغلات الاربع و دفع الورثه الدين من مال آخر قبل تعلق الزكاه بها ، و جب على كل من بلغ حصته حد النصاب «٢٠٧/٨٤٧» كيلو غراماً ، إخراج الزكاه . أما إذا لم يؤد الدين قبل تعلق الزكاه و لم يضمّنوا أدائه مع رضا الدائن بذلك ، فإن كان مال الميت بمقدار الدين ، فلا تجب الزكاه و إن كان المال أكثر من الدين و توقف أدائه على دفع مقدار من المال الزكوى ، فما يدفع منه للدين لا يجب فيه الزكاه ، و أما الباقي فهو للورثه ، فإن بلغ حصه كل منهم حد النصاب و جب عليه الزكاه .

(مسأله ١٧٧٣) : إذا كان المال الزكوى مشتتاً على الجيد و الرديء فالاحوط الوجوبى أن يؤدى زكاه الجيد من الجيد و زكاه الرديء من الرديء .

الفصل الرابع : زكاه النقدين

(مسأله ١٧٧٤) : للذهب نصابان :

الاول : عشرون مثقالاً شرعياً ، و تساوى خمسه عشر مثقالاً متعارفاً .

فإذا بلغ الذهب هذا المقدار و كانت الشروط الاخرى متحققه و جب أن يدفع ربع عشره « ٤٠١ » للفقير بقصد الزكاه ، و أما إذا لم يبلغ الذهب خمسه عشر مثقالاً متعارفاً فلا تجب فيه الزكاه .

النصاب الثانى : أربعه مثاقيل شرعيه تساوى ثلاثه مثاقيل متعارفه ، فلو زاد على النصاب الاول ثلاثه مثاقيل متعارفه ، و جب دفع زكاه الجميع و قدره ربع العشر « ٤٠١ » و

أما إذا زاد على الاول أقل من ثلاثه مثاقيل متعارفه لم يجب فى الزائد شىء .

و هكذا كلما زاد ثلاثه مثاقيل متعارفه ، وجب الزكاه بمقدار ربع العشر « ٤٠١ » و لا تجب فى الاقل من ثلاثه مثاقيل متعارفه .

(مسأله ١٧٧٥) : للفضه نصابان :

النصاب الاول : « ١٠٥ » مثاقيل متعارفه ، فإذا بلغت الفضه إلى هذا المقدار ، وجب فيها الزكاه عند توفر الشروط المتقدمه ، و قدره ربع العشر « ٤٠١ » مثاقيل و « ١٥ » حمصه فضه .

النصاب الثانى : « ٢١ » مثقالاً متعارفاً .

فلو زاد على النصاب الاول هذا المقدار ، وجب دفع زكاه الجميع و هو ربع العشر أيضاً ، و أما لو زاد على النصاب الاول أقل من « ٢١ » مثقالاً ، فلا يجب الزكاه فى الزائد عن النصاب الاول لو زاد أقل من ذلك .

(مسأله ١٧٧٦) : لو دفع ربع العشر من كل ما يملكه من الذهب و الفضه ، فقد أدى ما وجب عليه من الزكاه ، بل ربما يكون قد دفع أكثر من المقدار الواجب كما لو كان يملك « ١١٠ » مثاقيل من الفضه و دفع ربع عشره ، فيكون قد أدى زكاه « ١٠٥ » مثاقيل الواجبه عليه مضافاً إلى زكاه « ٥ » مثاقيل التى لم تجب عليه .

(مسأله ١٧٧٧) : إذا كان عنده من الذهب أو الفضه أكثر من النصاب و أدى زكاته فى العام الاول ، فيجب اخراج زكاته فى كل عام إلى أن ينقص من النصاب .

(مسأله ١٧٧٨) : إنما تجب الزكاه فى الذهب أو الفضه فيما إذا كانا مسكوكين و كانت المعامله بهما متداوله بين الناس ، سواء بقيت السكه

أو مسحت بالعارض ، و كذا « على الاحوط » إذا كانت السكه باقيه و كان يتعامل بها سابقاً لا فعلاً .

(مسألة ١٧٧٩) : لا تجب الزكاه فى الحلى ، نعم لو اتخذ الذهب و الفضة المسكوكين للزينه ، فإن كان المعامله بهما متداوله بين الناس تعلق بهما الزكاه على الاحوط الذى لا ينبغى تركه .

(مسألة ١٧٨٠) : إذا كان عنده مقدار من الذهب و الفضة ، لكن لم يبلغ كل منهما حد النصاب ، كما لو ملك « ١٠٤ » مثاقيل من الفضة و « ١٤ » مثقالاً من الذهب ، فلا تجب عليه زكاههما .

(مسألة ١٧٨١) : يشترط فى وجوب الزكاه فى الذهب و الفضة أن يكون مالكاً للنصاب فى تمام الحول « أحد

عشر شهراً » ، فلو كان مالكاً لمقدار النصاب من الذهب أو الفضة ، لكن نقص عنه فى أثناء الحول لم تجب عليه الزكاه .

(مسألة ١٧٨٢) : لو بدل ما يملكه من الذهب و الفضة أثناء الحول بالذهب و الفضة أو بشىء آخر ، أو أذابهما فلا تعلق بهما الزكاه إن لم يفعل ذلك بقصد الفرار منها ، أما إذا قصد بذلك الفرار من أداء الزكاه فيستحب له دفع الزكاه .

(مسألة ١٧٨٣) : لو أذاب الذهب و الفضة المسكوكين فى الشهر الثانى عشر ، و نقص وزن كل منهما بسبب الذوبان ، و جب عليه دفع الزكاه الواجب عليه قبل الذوبان .

(مسألة ١٧٨٤) : إذا كان يملك النوع الجيد و الردىء من الذهب و الفضة ، يجوز له أن يدفع زكاه الردىء من الردىء و زكاه الجيد من الجيد ، و الافضل أن يؤدى الجميع من النوع الجيد .

(مسألة ١٧٨٥) :

إذا كان للذهب و الفضة خليط من الفلزات زائداً على المقدار المتعارف ، و بلغ المقدار الخالص منهما حد النصاب و جب دفع زكاتها و أما لو شك في بلوغ النصاب فالاحوط الوجوبى تعيين المقدار الخالص منهما بالاذابه أو بنحو آخر .

(مسألة ١٧٨٦) : إذا كان الذهب أو الفضة خليطهما بالمقدار المتعارف لا- يجوز دفع زكاتها مما يكون خليطه أكثر من المتعارف ، إلا أن يدفع بمقدار يحصل له العلم بكون خالصهما بقدر الزكاه الواجبه عليه .

الفصل الخامس : زكاه الابل و البقر و الغنم

(مسألة ١٧٨٧) : يعتبر في زكاه الانعام الثلاثه زائداً على الشروط المتقدمه شرطان آخران :

١ أن لا تكون عوامل طول السنه ، و لو عملت يوماً أو يومين من السنه ، فالاحتياط الاستجابى دفع الزكاه .

٢ الراعى فى الصحراء طول الحول ، فلو اعتلفت تمام الحول أو بعضه ولو كان يوماً واحداً ، لا تجب فيها الزكاه سواء كان العلف للمالك أو لشخص آخر .

نعم يستحب الزكاه فيما إذا اعتلفت يوماً أو يومين .

(مسألة ١٧٨٨) : لو رعت أنعامه فى المراعى الطبيعیه التى اشتراها أو استأجرها أو أخذها من ظالم برشوه و نحوها ، فالواجب دفع زكاتها .

(مسألة ١٧٨٩) : الابل التى تدفع زكاه لابد أن تكون أنثى كما سيأتى .

نصاب الابل

(مسألة ١٧٩٠) : نصاب الابل اثنى عشر:

١ خمسة و زكاتها شاه ، و لا زكاه فيما لم يصل إلى هذا العدد .

٢ عشره و زكاتها شاتان .

٣ خمسة عشر و زكاتها ثلاث شياه .

٤ عشرون و زكاتها أربع شياه .

٥ خمسة و عشرون و زكاتها خمس شياه .

٦ ستة و عشرون و زكاتها بنت مخاض من الابل ، و هى الانثى التى دخلت فى السنه الثانيه

و إذا لم يكن له بنت مخاض ، يدفع ابن لبون .

٧ سته و ثلاثون و زكاتها بنت لبون و هي الانثى من الابل التي دخلت فى السنه الثالثه .

٨ سته و أربعون و زكاتها حقه و هي الانثى من الابل الداخله فى السنه الرابعه .

٩ إحدى و ستون و زكاتها جذعه و هي الانثى من الابل التي دخلت فى عامها الخامس .

١٠ سته و سبعون و زكاتها بنتا لبون ، و قد تقدم معنى بنت لبون .

١١ احدى و تسعون و زكاتها حقتان و قد مر تفسير الحقه .

١٢ مائه و إحدى و عشرون ، فإذا وصل العدد إلى هذا المقدار فصاعداً ، فيحسب إما أربعين أربعين فيدفع عن كل أربعين بنت لبون ، أو خمسين خمسين فيعطى عن كل خمسين حقه ، أو يحسب أربعين و خمسين فيدفع عن الاربعين بنت لبون و عن الخمسين حقه .

و على أى حال لا بد أن يكون الحساب على نحو لا يبقى شيء أو يبقى أقل من العشره .

فلو كان العدد مناسباً للاربعين بحيث إذا حسب بالاربعين لا تبقى شيء كالمائه و الستين ، عمل على الاربعين ، و ان كان مطابقاً للخمسين كالمائه و الخمسين ، حسب على الخمسين ، و إذا كان مطابقاً لكل منهما كالمائتين تخير بين العد بالاربعين أو الخمسين و إن كان مطابقاً لمجموعهما كالمائتين و ستين فيعمل عليهما أى يدفع حقتين لخمسيتين و أربع بنات لبون للاربعينات . و على أى تقدير لا بد أن يكون الحساب بنحو لا يبقى أكثر من تسعه .

(مسأله ١٧٩١) : لا تجب الزكاه فيما يقع بين النصابين ، فإذا زاد العدد عن النصاب الاول (و

هو الخمسه) و لم يصل إلى النصاب الثاني (أى العشره) لا يكون فى الزائد شىء ، كما لو كان له تسعه من الابل فانه يدفع شاه من الخمسه و لا زكاه على الاربعه الباقيه .

نصاب البقر

(مسأله ١٧٩٢) : للبقر نصابان :

الاول : ثلاثون ، فإذا بلغ عدد البقر ثلاثين مع توفر الشروط السابقه ، وجب أن يدفع بعنوان الزكاه عاجلاً داخلأ فى السنه الثانيه و يسمى « تبيعاً » أو عاجله داخله فى السنه الثانيه و تسمى « تبيعه » .

الثانى : الاربعون ، و زكاته « مسنّه » و هى ما دخلت فى السنه الثالثه من إناث البقر .

و لا- تجب الزكاه فيما بين الثلاثين و الاربعين ، مثلاً لو كان عنده « ٣٩ » بقره لا- يجب سوى دفع زكاه الثلاثين و هو « التبيع » ، كما أنه لا زكاه فيما بين الاربعين و الستين ، فإذا بلغ الستين ، وجب دفع تبيعين باعتبار أنه يملك ضعف النصاب الاول .

و هكذا مهما بلغ العدد ، يجب أن يحسب ثلاثين ثلاثيناً أو أربعين أربعين أو ثلاثين وأربعين ، و يؤدى زكاتها بحسب ما تقدم ، لكن يجب أن يحسب بنحو لا يبقى شى أو يكون الباقي أقل من عشره .

فلو ملك سبعين بقره ، فيجب أن يدفع تبع و مسنّه باعتبار أن عنده ثلاثين و أربعين ، و لا يجوز أن يحسبها بالثلاثين إذ تبقى عشره لم يؤد زكاتها .

نصاب الغنم

(مسأله ١٧٩٣) : للغنم خمسه نصب :

الاول : أربعون ، و زكاتها شاه واحده ، و لا تجب الزكاه ما لم تبلغ عدد الغنم إلى الاربعين .

الثانى : مائه

و إحدى و عشرون ، و زكاتها شاتان .

الثالث : مائتان و واحده ، و زكاتها ثلاث شياه .

الرابع : ثلاثمائة و واحده ، و تجب فيها أربع شياه .

الخامس : أربعمائه فصاعداً ، فيجب أن يحسب مائه و يعطى لكل مائه ، شاه .

(مسألة ١٧٩٤) : لا يلزم أن يدفع الزكاه من نفس الغنم التي تجب زكاتها ، فيكفى أن يعطى شاه من غيرها أو يدفع قيمه الشاه من النقد أو المتاع .

(مسألة ١٧٩٥) : لا تجب الزكاه فيما بين النصابين ، فإذا زاد عدد ما عنده من الغنم عن الأربعين فيجب دفع زكاه الأربعين فقط و لا- زكاه فى الزائد ما لم يبلغ عدد الغنم مائه و احدى و عشرين الذى هو النصاب الثانى ، و هكذا الحال بالنسبه إلى النصب الاخرى .

(مسألة ١٧٩٦) : تجب الزكاه فى البقر أو الشاه أو الابل إذا بلغت حد النصاب ، سواء كان الجميع ذكوراً أم إناثاً أم مختلفاً .

(مسألة ١٧٩٧) : يعد البقر و الجاموس جنساً واحداً فى باب الزكاه و لا فرق فى الابل بين العربيه و غير العربيه « كالبخاتيه » ، و كذا لا فرق فى الشاه بين الضأن و المعز .

(مسألة ١٧٩٨) : يعتبر فى الشاه التي تخرج للزكاه أن لا- يقل عمرها عن سبعة أشهر ، و الاحوط الاستحبابى أن تتجاوز السنه الاولى و تدخل فى الثانيه . أما المعز فيجب أن لا يقل عمره عن السنه ، و الاحوط الاستحبابى أن يتجاوز السنه الثانيه .

(مسألة ١٧٩٩) : لا يعتبر فى الشاه التي تخرج زكاه أن تكون متساويه مع ساير الشياه فى قيمه ، فيجوز أن تكون قيمتها أقل من

غيرها بقليل ، لكن الاحسن أن يدفع شاه يكون قيمتها أكثر من غيرها و هكذا الحكم فى الابل و البقر .

(مسألة ١٨٠٠) : لو اشترك جماعة فى ملكيه البقر أو الغنم أو الابل فيجب الزكاه على كل من بلغ حصته حد النصاب . و أما من لم يبلغ حصته حد النصاب فلا يجب عليه شىء .

(مسألة ١٨٠١) : يجب على من ملك مقدار النصاب من الشاه أو البقر أو الابل إخراج زكاتها و إن كانت فى أماكن متعدده .

(مسألة ١٨٠٢) : لا يعتبر فى وجوب الزكاه على من ملك مقدار النصاب من الابل أو البقر أو الغنم ، أن يكون جميعها صحيحه و سالمه و شابه ، بل تجب الزكاه حتى لو كان الجميع أو البعض مريضه أو معيبه أو هرمه .

(مسألة ١٨٠٣) : لو كان كل ما عنده من البقر أو الغنم أو الشاه مريضه أو معيبه أو هرمه ، جاز أن يؤدى زكاتها من نفسها . أما إذا كان جميعها سالمه و صحيحه و شابه ، فلا يجوز أن يدفع المريضه أو المعيبه أو الهرمه ، بل لو كان عنده خليطاً من المريضه و السالمه أو الصحيحه و المعيبه ، أو الشابه و الهرمه ، فالاحوط الوجوبى أن يدفع الزكاه من الصحيحه و السالمه و الشابه .

(مسألة ١٨٠٤) : إذا عاوض ما عنده من البقر أو الشاه أو الابل قبل مضى أحد عشر شهراً بشىء آخر أو عاوض مقدار النصاب الذى عنده بنصاب آخر ، فلا تجب عليه الزكاه .

(مسألة ١٨٠٥) : من عليه زكاه البقر و الغنم و الابل لو دفع زكاتها من النقود أو الذهب و الفضة يجب عليه دفع

زكاتها كل عام ما لم ينقص عددها من النصاب . و أما إذا دفع زكاتها من أنفسها فتقص عددها عن النصاب الاول فلا تجب عليه الزكاه فى العام الثانى ، مثلاً من كانت له أربعون غنماً لو دفع زكاتها من مال آخر ، فما لم ينقص غنمه عن الأربعين يجب عليه دفع شاه فى كل عام و إذا دفع زكاتها من أنفسها فلا تجب فيها الزكاه بعد ذلك إلا إذا بلغت الأربعين .

الفصل السادس : مصرف الزكاه

(مسأله ١٨٠٦) : يمكن للانسان أن يصرف الزكاه فى ثمانية موارد :

الاول : الفقير ، و هو من لا يملك نفقه السنه اللائقه بحاله و حال عياله . و من كان له رأس مال أو ملك أو صنعه توفر له مؤونه السنه ، فليس بفقير .

الثانى : المسكين ، و المراد به هنا من يكون أسوء حالاً من الفقير .

الثالث : العاملون عليها ، و هم الموظفون من قبل الامام (عليه السلام) أو الحاكم الشرعى لجبايه الزكاه و ضبطها و حسابها و إيصالها إلى الامام (عليه السلام) أو نائبه أو الفقراء .

الرابع : المؤلفه قلوبهم ، و هم الكفار الذين إن دفع الزكاه اليهم يرغبون فى الاسلام ، أو تأتلف قلوبهم مع المسلمين فيعاونونهم فى الحرب مع سائر الكفار و كذلك المسلمون الذين عقائدهم ضعيفه .

الخامس : شراء الرقيق و إعتاقهم .

السادس : الغارمون و هم العاجزون عن أداء ديونهم .

السابع : سبيل الله أى المصالح العامه المفيده للدين ، كبناء المسجد أو المدرسه الدينيه .

الثامن : ابن السبيل ، و هو المسافر المضطر فى سفره ، و يأتى تفصيل هذه الموارد فى المسائل الاتيه .

(مسأله ١٨٠٧) : يجوز إعطاء

الفقير أو المسكين من الزكاه أكثر من نفقه السنه له و لعياله دفعه واحده .

و أما إذا كان كاسباً و له ما يكفيه سنته ، فالاحوط الاستجابى أن لا يعطى أكثر مما تكمل به نفقه سنته ، و إن كان ذلك جائزاً .

(مسأله ١٨٠٨) : من كان واجداً لمؤونه سنته إذا صرف منه ثم شك فى كفايه الباقي لمؤونه سنته ، لا يجوز له أخذ الزكاه .

(مسأله ١٨٠٩) : التاجر أو المالك أو العامل أو صاحب الصنعه الذى يعوز نفقه ، يجوز له تكميلها من الزكاه و ليس عليه أن يبيع ملكه أو أدوات صنعه أو رأس ماله لتتميم نفقته .

(مسأله ١٨١٠) : الفقير الذى لا يملك نفقه السنه لنفسه و عياله يجوز له أخذ الزكاه و إن كان له دار سكنى أو حيوان محتاج اليهما بحسب شؤونه ، و هكذا أثاث البيت و الاموانى و الملابس الصيفيه و الشتويه و سائر ما يحتاج اليه بحسب حاله و شأنه . كما أنه لو كان فاقداً لهذه الاشياء و محتاجاً اليها يجوز له شراؤها من الزكاه .

(مسأله ١٨١١) : إذا لم يصعب على الفقير تعلم صناعه أو حرفه فالاحوط الوجوبى أن لا يأخذ الزكاه ، بل يتعلم تلك الحرفه أو الصناعه و يجوز أن يعيش على الزكاه مادام مشغلاً بالتعلم .

(مسأله ١٨١٢) : يجوز إعطاء الزكاه لمن كان فقيراً سابقاً ، و يدعى الفقر فعلاً و إن لم يطمئن بقوله .

(مسأله ١٨١٣) : من يدعى الفقر و لم يكن فقيراً قبل ذلك ، لا يجوز إعطاء الزكاه له إلا إذا اطمئن بقوله .

(مسأله ١٨١٤) : من عليه الزكاه ، إذا كان دائماً لفقير يجوز احتساب دينه

زكاه .

(مسألة ١٨١٥) : لو مات الفقير و ليس له مال يكفى لاداء دينه جاز للدائن احتساب دينه زكاه . و أما إذا كان ماله وافياً لاداء دينه و لكن الورثة امتنعوا عن أداء دينه أو لم يتمكن الدائن من تسلم دينه لمانع آخر ، فالاحوط الوجوبى أن لا يحتسب دينه من الزكاه .

(مسألة ١٨١٦) : لا يجب على الانسان إعلام الفقير بأن ما يدفعه اليه زكاه بل يستحب إعطاؤها باسم الهديه و بنيه الزكاه إذا كان الفقير ممن يترفع عنها حياء .

(مسألة ١٨١٧) : لو زعمه فقيراً فأعطاه الزكاه ثم انكشف غناه أو أعطى الزكاه لغير الفقير جهلاً بالمسألة ، فإذا كان ما أعطاه باقياً يسترده و يؤديه إلى المستحق ، و إن كان الاخذ جاهلاً - بأنه زكاه لا يجوز أخذ شيء منه بل يجب أن يدفع زكاته ثانياً إلى المستحق .

(مسألة ١٨١٨) : المدین العاجز عن أداء دينه يجوز له أن يؤديه من الزكاه و إن كان مالکاً لنفقه سنته ، إذا لم يصرف ما استدانه فى المعصيه .

و ان كان قد صرفه فى المعصيه فيؤدى دينه مما عنده من المال ، ثم يكمل نفقته بالزكاه بعنوان سهم الفقراء .

(مسألة ١٨١٩) : لو دفع الزكاه إلى مدین عاجز عن أداء دينه ثم تبين أن ما استقرضه قد صرفه فى المعصيه فإن كان المدین فقيراً يجب أن يؤدى دينه من نفقته ثم يصرف الزكاه التى أخذها فى مصارفه .

(مسألة ١٨٢٠) : يجوز احتساب الدين زكاه إذا كان المدین عاجزاً عن الاداء و إن كان واجداً لنفقه سنته .

(مسألة ١٨٢١) : المسافر لو احتاج فى سفره إلى نفقه أو مركب للسیر و لم

يتمكن من القرض أو بيع شيء جاز له أخذ الزكاة لذلك و لو لم يكن في وطنه فقيراً على شرط أن لا يكون سفره معصيه و أما إذا تمكن من تحصيل ما يحتاج إليه في مكان آخر باستدانه أو بيع شيء فلا يجوز له أخذ الزكاة إلا بمقدار يوصله إلى ذلك المكان .

(مسألة ١٨٢٢) : لو اضطر المسافر إلى أخذ الزكاة لكي يصل إلى وطنه ثم زاد عنده شيء من الزكاة يجب ردها إلى المالك أو وكيله و إن لم يتمكن فإلى الحاكم الشرعي و إعلامه بذلك .

الفصل السابع : شروط مستحقى الزكاة

(مسألة ١٨٢٣) : يشترط في مستحق الزكاة الامور التاليه

١ الايمان .

٢ عدم التجاهر بالفسق .

٣ أن لا تجب نفقته على المالك .

٤ أن لا يكون هاشمياً .

١ الايمان

(مسألة ١٨٢٤) : لا تعطى الزكاة إلى الكافر و لا المخالف للحق و إن كان من فرق الشيعة .

(مسألة ١٨٢٥) : لو اعتقد ايمان شخص فدفع إليه الزكاة ثم انكشف خلافه يجب دفع الزكاة ثانياً .

(مسألة ١٨٢٦) : يجوز إعطاء الزكاة إلى ولى المجنون أو الطفل من الاماميه إذا كانا فقيرين لينفقها في مصارفها .

(مسألة ١٨٢٧) : لو لم يتمكن من إيصال الزكاة إلى ولى الطفل أو المجنون جاز له صرفها عليهما بنفسه أو بواسطة أمين و لا بد من نيه الزكاة عند الصرف .

٢ عدم التجاهر بالفسق

(مسألة ١٨٢٨) : الاحوط الوجوبى عدم إعطاء الزكاة للمتجاهر بالمعاصى الكبيره .

(مسألة ١٨٢٩) : لا يجوز إعطاء الزكاة لمن يصرفها في المعصيه .

(مسألة ١٨٣٠) : يجوز دفع الزكاة إلى المستعطى (و هو السائل بالكف) .

٣ أن لا تجب نفقته على المالك

(مسألة ١٨٣١): لا يجوز إعطاء الزكاة إلى من تجب نفقته على المالك كالأبوين والأولاد والزوجة الدائمة والمملوك .

إلا- إذا لم يكن له مال غير الزكاة فيجوز صرفها في نفقاتهم وإذا لم يتمكن من القيام بالانفاق عليهم جاز لغيره صرف الزكاة عليهم .

(مسألة ١٨٣٢): يصح إعطاء الزكاة للمديون العاجز عن أداء دينه ولو كان واجب النفقة على المالك .

(مسألة ١٨٣٢): لا بأس بإعطاء الزكاة إلى ولده ليصرفه في مصارف زوجته وخادمه .

(مسألة ١٨٣٤): يجوز دفع الزكاة إلى ولده الفقير ليشتري الكتب العلمية لدينيه إذا احتاج إليها .

(مسألة ١٨٣٥): إذا احتاج الولد إلى الزواج جاز لوالده إعطاء الزكاة إليه لو كان فقيراً وكذا العكس فيجوز إعطاء الولد زكاته لوالده الفقير ليتزوج .

(مسألة ١٨٣٦): لا يجوز إعطاء الزكاة إلى امرأه يتكفل زوجها بنفقتها أو يمكن إجباره على الانفاق .

(مسألة ١٨٣٧): الزوجة المنقطعة يجوز دفع الزكاة إليها من الزوج أو غيره إذا كانت فقيرة .

نعم لو وجبت نفقتها عليه بالشرط في ضمن العقد أو طريق آخر وأنفق عليها فلا يجوز إعطائها الزكاة .

(مسألة ١٨٣٨): يجوز للزوجة أن تدفع زكاتها إلى زوجها الفقير وإن كان يصرفها في نفقتها .

٤ أن لا يكون هاشمياً

(مسألة ١٨٣٩): الهاشمي لا يجوز له أن يأخذ الزكاة من غير الهاشمي .

ولو لم يكفه سهم السادة وسائر الحقوق الشرعية المنطبقه عليه لمصارفه اللائقة بحاله واضطر إلى أخذ الزكاة جاز له أخذها من غير الهاشمي .

(مسألة ١٨٤٠): لا- يجوز دفع الزكاة إلى من يشك في انتسابه إلى هاشم إذا كان احتمال الانتساب عقلاً نعم لا- يعتنى بالاحتمال الضعيف .

الفصل الثامن: نية الزكاة

(مسألة ١٨٤١): يجب على المالك قصد القربة في دفع الزكاة ، بأن ينوي به امتثال أمر الله تعالى ، والاحوط الوجوبي أن يعين في نية أن ما يدفعه زكاة الفطره أو زكاة المال ، لكن لو وجب عليه زكاة الحنطة والشعير مثلاً كفى نية الزكاة ، ولا يلزم تعيين كونه زكاة الحنطة أو زكاة الشعير .

(مسأله ۱۸۴۲): من وجب عليه زكاه عده أشياء و دفع مقداراً من الزكاه ، و لم يعين كونه زكاه أى واحد منها ، فإن كان ما دفعه من جنس أحدها ، عد زكاه له ، و إن كان مغايراً لجميع تلك الأشياء يوزع عليها ، مثلاً لو وجب عليه زكاه أربعين غنماً و زكاه عشرين مثقالاً من الذهب ، و دفع شاه بقصد الزكاه ، و لم يعين أحدهما تحتسب زكاه للغنم . و أما إذا دفع مقداراً من الفضه بعنوان الزكاه ، فيقسم على زكاه الغنم و الذهب معاً .

(مسأله ۱۸۴۳): إذا اتخذ وكيلاً ليؤدى زكاه ماله ، فالاحوط الوجوبى أن ينوى حين تسليمها إلى الوكيل ، كون ما يعطيه الوكيل للفقير فيما بعد زكاه ، كما يجب على الوكيل نيه الزكاه عن المالك عند دفع المال إلى الفقير

(مسألة ١٨٤٤) : لو دفع المالك أو وكيله الزكاة من دون قصد القربه فإن كان المال بعد موجوداً و قصد المالك القربه كفى و برئت ذمته .

الفصل التاسع : مسائل متفرقه فى الزكاة

(مسألة ١٨٤٥) : يلزم على الاحوط الوجوبى دفع الزكاة عند إفراز الحنطه أو الشعير عن التبن ، و عند جفاف التمر و العنب ، كما يدفع زكاة النقدين و الانعام الثلاثه بمجرد الدخول فى الشهر الثانى عشر ، نعم يجوز التأخير فى صورته تعيين مقدار الزكاة بكتابه أو عزل بشرط أن لا يصل إلى حد التسويف و الاهمال فى امثال الحكم الشرعى .

(مسألة ١٨٤٦) : لا يجب إعطاء الزكاة بعد العزل فوراً كما مر ، نعم الاحوط الاستجابى عدم التأخير مع وجود المستحق .

(مسألة ١٨٤٧) : القادر على دفع الزكاة إلى المستحق إذا لم يدفعها و تلف بسبب تقصيره فى حفظها ، فعليه دفع عوضها .

(مسألة ١٨٤٨) : إذا لم يدفع الزكاة إلى المستحق مع تمكنه من ذلك و تلفت من دون تقصير فى حفظها ، لكن أخرها بنحو لا يقال إنه دفعها فوراً ، و جب عليه دفع عوضها . أما إذا لم يؤخرها بهذا المقدار كما لو أخر ساعه أو ساعتين و تلفت فى هذا الوقت ، فلا يجب عليه شىء ، إن لم يكن المستحق موجوداً ، و إن كان موجوداً فالاحوط الوجوبى دفع العوض .

(مسألة ١٨٤٩) : إذا عزل مقدار الزكاة من نفس المال الزكوى ، جاز له التصرف فى الباقي ، كما أنه يجوز له التصرف فى جميع المال لو عزل الزكاة من مال آخر .

(مسألة ١٨٥٠) : لا يجوز للمالك بعد عزل الزكاة أن يتصرف فيها ، و لا أن يبدلها بشىء آخر .

(مسألة)

(١٨٥١) : إذا عزل الزكاه و حصل لها نماء كانت للفقير . مثلاً لو عزل شاه بعنوان الزكاه ، فأنتجت كان النتاج للفقير .

(مسأله ١٨٥٢) : إذا حضر المستحق عند عزل الزكاه فلاحسن أن يدفعها إليه ، إلا إذا قصد إعطاؤها لشخص آخر يكون دفع الزكاه إليه أولى .

(مسأله ١٨٥٣) : إذا اتجر بالزكاه المعزوله بلا إذن من الحاكم الشرعى ، فخرس فى المعامله فالحساره عليه ، و لا ينقص من الزكاه شىء . أما لو ربح فيها كان الربح للفقير على الاحوط الوجوبى .

(مسأله ١٨٥٤) : لو أعطى للفقير مالاً بعنوان الزكاه قبل وجوبها عليه ، لم يحتسب من الزكاه . لكن يجوز احتسابه من الزكاه بعد وجوبها عليه إن كان ذلك المال موجوداً بعينه و كان الفقير باقياً على فقره .

(مسأله ١٨٥٥) : الفقير الذى يعلم بعدم وجوب الزكاه على شخص إذا أخذ منه مالاً بعنوان الزكاه و تلف المال عنده ، كان ضامناً له ، فيجوز للمالك بعد وجوب الزكاه عليه ، احتساب عوض ما دفعه إلى الفقير زكاه لو كان الفقير باقياً على فقره .

(مسأله ١٨٥٦) : الفقير الذى لا يعلم بعدم وجوب الزكاه على شخص إذا أخذ منه شيئاً بعنوان الزكاه و تلف فى يده لا يضمه ، فليس للمالك احتساب عوضه زكاه بعد وجوبها عليه .

الفصل العاشر : فى إعطاء الزكاه

(مسأله ١٨٥٧) : يستحب تقديم الاقرباء على غيرهم ، و أهل العلم و الكمال على غيرهما ، و تقديم المحجوب على المستعطى كما يستحب إعطاء البقر و الغنم و البعير إلى المتعفين و أهل الشرف من الفقراء ، و لو كان إعطاء الزكاه إلى فقير أرجح من غيره يستحب

أن يدفع اليه .

(مسألة ١٨٥٨) : الأولى التجاهر فى الزكاه ، و الاخفاء فى الصدقات المستحبه .

(مسألة ١٨٥٩) : إذا لم يكن فى البلد مستحق و لم يمكن صرف الزكاه فى الموارد المعينه لها و كان مأيوساً من وجود المستحق فى المستقبل يجب عليه نقل الزكاه إلى بلد آخر و يصرفها فى الموارد المعينه ، و يجوز له احتساب مصارف النقل من الزكاه ، و لو تلفت لم يكن ضامناً .

(مسألة ١٨٦٠) : يجوز نقل الزكاه إلى بلد آخر مع وجود المستحق فى البلد ، و مصارف النقل تكون عليه ، و إذا تلفت يكون ضامناً إلا أن يكون النقل بإذن الحاكم الشرعى و وكاله منه فى القبض و الايصال .

(مسألة ١٨٦١) : أجره الكيل و الوزن لخراج الزكاه على المالك .

(مسألة ١٨٦٢) : الاحوط عدم دفع الزكاه إلى فقير واحد أقل من النصاب الاوّل من الفضة و هو مثقالان و خمس عشره حمصه و هكذا فى زكاه الغلات لا يدفع أقل من المقدار المذكور ، و إن كان الاظهر جواز إعطاء الاقل .

(مسألة ١٨٦٣) : يكره للمالك أن يطالب الفقير ببيع الزكاه عليه ، نعم لو كان الفقير بصدد البيع فالمالك أولى من غيره بالشراء بالثمن الذى يشتره غيره .

(مسألة ١٨٦٤) : من شك فى أداء الزكاه يجب عليه أداؤها و لو كان الشك بالنسبه إلى السنوات الماضيه .

(مسألة ١٨٦٥) : لا- يجوز مصالحه الزكاه بأقل من مقدارها ، و لا يجوز تقبل شىء بأكثر من قيمته بدلاً عن الزكاه كما لا يجوز للفقير أن يهب الزكاه إلى المالك ، نعم لو كان عليه زكوات كثيره و صار فقيراً فلم يتمكن من أدائها

و يريد التوبه ، فيجوز للفقير أن يهبها له بعد المداوره بأن يأخذها منه أولاً ثم يهبها له و الاحسن أخذ الزكاه منه ثم دفعها إليه بعنوان القرض و توكيله في أدائها إلى الفقراء تدريجاً بأى مقدار ممكن .

(مسأله ١٨٦٦) : يجوز للمالك شراء القرآن الكريم و الكتب الدينيه و كتب الادعيه و وقفها و لو على من تجب عليه نفقته كالاولاد ، كما يجوز أن يجعل التوليه له أو لاولاده .

(مسأله ١٨٦٧) : لا يجوز للمالك أن يشتري من الزكاه ملكاً يوقفه على اولاده ليكون العائد لهم .

(مسأله ١٨٦٨) : يجوز للفقير أخذ الزكاه لسفر الحج و الزياره . بل يجوز للغنى الذى ليس واجداً لمؤونه الحج أن يأخذ من سهم سبيل الله فإنه لا يشترط الفقر فى أخذه .

(مسأله ١٨٦٩) : لو وكل المالك فقيراً فى أداء زكاه أمواله ، جاز للوكيل أن يأخذ لنفسه حصه منها ، إلا إذا كان ظاهر كلام المالك الاعطاء للغير .

(مسأله ١٨٧٠) : إذا أخذ الفقير زكاه من الانعام أو النقدين ، ثم توفرت فيها شرائط وجوب الزكاه ، وجب عليه أداؤها .

(مسأله ١٨٧١) : الشريكان فى مال زكوى إذا دفع أحدهما زكاته دون الآخر ، ثم قسم المال بينهما ، فلو علم بعدم دفع شريكه الزكاه فلا يجوز له التصرف فى الحصه التى تعود إليه بعد القسمه .

(مسأله ١٨٧٢) : من كان عليه خمس أو زكاه ، و وجب عليه كفاره أو نذر ، و كان مديناً أيضاً و لا يتمكن من أداء الجميع ، فإن كان عين المال الذى فيه الخمس أو الزكاه موجوده ، يجب دفع الزكاه أو الخمس ، و أما مع تلف

العين ، فالجميع سواء .

(مسألة ١٨٧٣) : إذا كان على الميت دين و نذر و نحوه و زكاه أو خمس ، و لم تكف تركته لاداء الجميع ، فإن كان عين المال الذى فيه الخمس أو الزكاه موجوده ، و جب إخراج الزكاه أو الخمس أولاً ، ثم صرف بقيه المال فى سائر ما و جب عليه ، و إن كانت العين تالفه ، و جب توزيع ماله بنسبه متساويه على جميع ما و جب عليه ، مثلاً لو كان عليه الخمس أربعون ديناراً و كان دينه عشرون و مجموع التركة ثلاثون ، و جب دفع عشرين ديناراً للخمس و عشره دنانير للدين .

(مسألة ١٨٧٤) : يجوز لطالب العلم الاخذ من الزكاه و إن كان قادراً على التكسب على تقدير ترك التحصيل بشرط و جوب تحصيل العلم عليه . و أما لو لم يكن التحصيل واجباً ، بل كان مستحباً ، فأيضاً يجوز له الاخذ ، لكن من سهم سبيل الله ، و أما لو لم يكن واجباً و لا مستحباً فإعطاؤه الزكاه مشكل .

زكاه الفطره

(مسألة ١٨٧٥) : تجب الزكاه الفطره على من كان بالغاً عاقلاً غير مغمى عليه غنياً حراً عند غروب الشمس من ليله عيد الفطره .

(مسألة ١٨٧٦) : من توفرت عنده الشروط المتقدمه يجب عليه دفع الزكاه عن نفسه و عن من يعوله ، و مقداره صاع (٣ كيلوات تقريباً) عن كل شخص ، من الحنطه أو الشعير أو الارز أو الدره و أمثالها ، و يكفى دفع قيمتها .

(مسألة ١٨٧٧) : لا تجب زكاه الفطره على الفقير و هو من لا يملك نفقه السنه لنفسه و عياله و لا تكون له مهنة تكفيه لذلك .

(مسألة

(١٨٧٨) : يجب دفع الفطره عنمن يعد من عائلته عند غروب الشمس من ليله عيد الفطر ، صغيراً كان أو كبيراً ، مسلماً كان أو كافراً سواء كان واجب النفقه عليه أم لا ، كان فى بلده أم فى بلد آخر .

(مسأله ١٨٧٩) : لو كان أحد أفراد العائله فى بلد آخر فوكله فى دفع زكاته عن مال المعيل و كان موضع الثقه يطمئن بأنه يدفع ، لم يجب على المعيل أن يدفع فطره الوكيل بنفسه .

(مسأله ١٨٨٠) : الضيف الوارد قبل غروب الشمس من ليله العيد مع رضاء صاحب الدار إذا بقى عنده إلى هلال العيد يجب دفع فطرته على صاحب الدار .

(مسأله ١٨٨١) : يجب دفع فطره الضيف الوارد قبل غروب الشمس من ليله العيد و لو كان بدون رضاء صاحب الدار على الاقوى ، كما يجب على المعيل فطره من أجبر على الانفاق عليه .

(مسأله ١٨٨٢) : لا تجب فطره الضيف إذا دخل بعد غروب الشمس و لو كان مدعواً قبل الغروب و أفطر عنده .

(مسأله ١٨٨٣) : من أمسى مجنوناً أو مغمى عليه عند غروب الشمس ، لم يجب عليه زكاه الفطره .

(مسأله ١٨٨٤) : إذا بلغ الصبى مقارناً للغروب أو قبله ، أو أفاق المجنون ، أو صار الفقير غنياً وجبت عليه زكاه الفطره مع توفر سائر الشروط .

(مسأله ١٨٨٥) : من كان فاقداً لشروط وجوب الفطره عند غروب الشمس ثم توفرت فيه الشروط ما بينه و بين الزوال من يوم العيد ، يستحب له دفع زكاه الفطره .

(مسأله ١٨٨٦) : لا تجب زكاه الفطره على من أسلم بعد الغروب من ليله الفطر ، و أما إذا تشيع بعد الغروب

وجب دفع زكاه الفطره .

(مسأله ١٨٨٧) : إذا كان الشخص لا يملك إلا مقدار صاع من الزكاه (ثلاث كيلوات تقريباً) يستحب له دفع زكاه الفطره ، فإذا كانت له عائله ، يجوز دفع الصاع إلى أحد أفراد العائله بنيه الزكاه ثم هو يدفعه إلى الثانى كذلك ، وهكذا يديرونه بينهم حتى ينتهى إلى آخر أفراد العائله ، و الاحسن حينئذ أن يدفع الفرد الاخير الزكاه إلى الاجنبى ، و الاحوط إذا كان فيهم صغير ، أن يأخذها الولى من قبله و لا يدفعها إلى الغير .

(مسأله ١٨٨٨) : لو دخل فى ضمن عائلته شخص أو تولد له طفل بعد الغروب ، لم تجب عليه فطرتها ، و إن كان يستحب دفعها عن دخل فى عائلته ما بين الغروب و بين الزوال .

(مسأله ١٨٨٩) : من كان داخلاً فى عائله ، ثم خرج قبل الغروب ، و دخل فى عائله أخرى ، وجبت زكاته على الثانى ، كما لو خرجت البنت من بيت أهلها و دخلت قبل الغروب بيت زوجها ، فتكون فطرتها على زوجها .

(مسأله ١٨٩٠) : لو كانت فطرتة على غيره فلا يجب عليه دفع فطره نفسه .

(مسأله ١٨٩١) : من وجبت فطرتة على الغير ، و لكن لم يؤدها ، فلا تجب عليه فطره نفسه .

(مسأله ١٨٩٢) : إذا وجبت فطرتة على الغير ، لكن أداها بنفسه لم يسقط الوجوب عن الغير .

(مسأله ١٨٩٣) : المرأه إذا لم يقيم زوجها بنفقتها ، فإن عدت من عائله الغير وجب فطرتها عليه ، و إن كانت مستقلة ، و لو لم تكن فقيره فالفطره على نفسها .

(مسأله ١٨٩٤) : لا يجوز لغير

الهاشمى دفع فطرته إلى الهاشمى حتى لو كان الهاشمى يعد من أفراد عائلته ، فلا يجوز للمعيل دفع فطره هذا الهاشمى إلى هاشمى آخر .

(مسألة ١٨٩٥) : فطره الطفل المرتضع من مرضعه أو من أمه على من يتكفل نفقاتهما ، أما لو كانت الام أو المرضعه ترتزق من مال الطفل ، فلا يجب دفع فطره الطفل على أحد .

(مسألة ١٨٩٦) : الفطره لابد أن تدفع من المال الحلال ، و إن كان ما ينفقه على العائله من الحرام .

(مسألة ١٨٩٧) : إذا استأجر شخصاً و شرط الاجير عليه القيام بنفقته ثم قام بذلك ، أو أنفق عليه من غير شرط ، و جب عليه دفع فطرته أيضاً ، أما لو شرط إعطاءه ما لا يكفيه لنفقته ، لم تجب عليه زكاه فطرته .

(مسألة ١٨٩٨) : لو مات بعد الغروب ليله العيد ، يخرج فطرته و فطره عياله من أصل ماله أما لو مات قبل الغروب ، فلا يجب دفع فطرته و فطره عياله من ماله .

مصرف زكاه الفطره

(مسألة ١٨٩٩) : مصرف زكاه الفطره هو مصرف زكاه المال من الاصناف الثمانيه ، و الاحوط الاستحبابى إعطاؤها لفقراء الشيعة فقط .

(مسألة ١٩٠٠) : الطفل الشيعى إذا كان فقيراً ، يجوز أن يصرف عليه من الفطره أو تملكها للطفل بدفعها إلى وليه .

(مسألة ١٩٠١) : لا يعتبر العدالة فيمن يدفع الزكاه اليه ، و الاحوط الوجوبى عدم دفعها إلى شارب الخمر و المتجاهر بالفسق .

(مسألة ١٩٠٢) : لا يجوز دفع زكاه الفطره إلى من يصرفها فى المعصيه .

(مسألة ١٩٠٣) : الاحوط الوجوبى عدم دفع الزكاه إلى فقير واحد أقل من صاع (ثلاث كيلوات تقريباً) و لا بأس بالاكتر

(مسألة ١٩٠٤) : إذا دفع نصف الصاع من الحنطة الجيده التي تعادل قيمه صاع واحد من المتعارف ، فلا يكفى دفع ذلك النصف بقصد الفطره ، و كفايه دفعه بقصد قيمه الفطره محل تأمل .

(مسألة ١٩٠٥) : لا يكفى فى صاع واحد أن يدفع نصفه من جنس كالحنطة و نصفه من جنس آخر كالشعير ، و فى جواز دفع الصنفين بعنوان قيمه الفطره تأمل .

(مسألة ١٩٠٦) : يستحب فى إعطاء زكاه الفطره أن يقصد أولاً الاقرباء ، ثم الجيران ، ثم أهل العلم ، نعم إذا كان هناك صنف أفضل من هؤلاء ، يستحب تقديمه عليهم .

(مسألة ١٩٠٧) : لو تخيل فقر شخص و دفع إليه الزكاه ، ثم انكشف أنه غنى ، فإن كان المال المدفوع إليه باقياً استرجعه و دفعه إلى الفقير ، أما لو تلف المال و علم الاخذ بأن ما دفع إليه كان فطره ، و جب عليه رد عوضه ، و إن لم يعلم لم يجب عليه العوض ، و وجب على الدافع إعطاء الفطره ثانياً .

(مسألة ١٩٠٨) : لا يجوز دفع زكاه الفطره إلى من يدعى الفقر إلا إذا حصل له الاطمئنان ، أو كان عالماً بفقره سابقاً .

مسائل متفرقة فى زكاه الفطره

إشاره

(مسألة ١٩٠٩) : يجب عند دفع زكاه الفطره أن يقصد القرابه أى (امتثالاً لامر الله تعالى) ، و أن يقصد الفطره عند الدفع .

(مسألة ١٩١٠) : لا يصح دفع زكاه الفطره قبل شهر رمضان ، و الاحوط عدم الاعطاء فى رمضان أيضاً . و إن كان الاقوى الجواز كما صرح به فى صحيحه الفضلاء ، نعم يصح لو دفعها إلى الفقير قبل الشهر أو فى أثنائه بعنوان الدين ثم

بعد وجوب الفطره عليه حسب ما فى ذمه الفقير زكاه الفطره .

(مسأله ١٩١١) : المعبر فى كل ما يدفع عن زكاه الفطره ، كالحنطه أن تكون نقيه من الخليط ، سواء كان تراباً أو جنساً آخرأ ، نعم لو كان الخالص من الخليط بمقدار صاع (ثلاث كيلوات تقريباً) ، أو كان الخليط قليلاً لا يعتنى به ، فلا يضر .

(مسأله ١٩١٢) : لا يكفى إعطاء الفطره من الجنس المعيب .

(مسأله ١٩١٣) : من وجبت عليه فطره جماعه ، فلا يلزم عليه إعطاء الجميع من جنس واحد ، و يكفى إذا دفع مثلاً فطره بعض من الحنطه و فطره الاخر من الشعير .

(مسأله ١٩١٤) : من كان يصلى العيد فالاحوط الوجوبى أن يدفع الفطره قبل الصلاه ، و لكن يجوز لمن لا يصلى العيد تأخير دفع زكاه الفطره إلى الزوال .

(مسأله ١٩١٥) : لو أخرج مقداراً من المال بنيه زكاه الفطره و لم يدفعه إلى المستحق حتى الزوال ، فالاحوط الوجوبى أن ينوى زكاه الفطره عند الدفع .

(مسأله ١٩١٦) : إذا لم يدفع زكاه الفطره حين الوجوب ، و لم يفرزها عن ماله فى ذلك الوقت ، وجب دفعها بعنوان الفطره من دون نيه الاداء أو القضاء .

(مسأله ١٩١٧) : إذا أفرز الفطره عن ماله ، لا يجوز التصرف فيها بتبديلها و دفع جنس آخر مكانها .

(مسأله ١٩١٨) : إذا كان لديه مال قيمته أكثر من مقدار الفطره فلم يدفع الفطره و قصد أن يكون مقدار من ذلك المال الفطره من غير إفراز ففيه إشكال .

(مسأله ١٩١٩) : المال المفروز للزكاه إذا تلف مع التهاون فى الدفع مع وجود المستحق ، وجب عليه أداء عوضها

، أما إذا لم يكن المستحق موجوداً ، فلا يكون ضامناً .

(مسألة ١٩٢٠) : الاحوط الاستحبابى الذى لاينبغى تركه أن لا ينقل الزكاه من البلد مع وجود المستحق فيه ، و لو نقلها حينئذ و تلف وجب عليه أداؤها .

ارباح المكاسب المعدن الكنز المال المختلط بالحرام

مايستخرج بالغوص غنائم دارالحرب الارض التى اشتراها الذمى من السلم مصرف لخمس

الخمس

(مسألة ١٦٣٢) : يجب الخمس فى سبعة أشياء ، و هى :

١ أرباح المكاسب .

٢ المعدن .

٣ الكنز .

٤ المال المختلط بالحرام .

٥ ما يستخرج بالغوص .

٦ غنائم دار الحرب .

٧ الارض الذى اشتراها الذمى من المسلم .

هذا موجزها و نتعرض لها بالتفصيل فى ضمن فصول :

الفصل الاول : أرباح المكاسب

(مسألة ١٦٣٣) : إذا استفاد الانسان مالاً من تجاره أو صناعه أو أى نوع آخر من أنواع الكسب ، و حتى لو كان من قبيل أجره الصلاه الاستيجاريه ، كل ذلك يجب فيه الخمس ، عدا ما صرفه فى مؤونه السنه لنفسه أو عائلته .

(مسألة ١٦٣٤) : المال الذى يحصل عليه عن غير طريق الاكتساب كالهديه الاقوى دفع خمسه فيما لو زاد عن مصارف سنته .

(مسألة ١٦٣٥) : لا- خمس فى مهر الزوجه ، و لا- فى الارث ، نعم لو كانت القرابه مع الميت بعيده و غير معلومه لدى الوارث فالاحوط الوجوبى دفع خمس التركه .

(مسأله ١٦٣٦) : لو ورث مالاً- و علم بأن الميت لم يخرج خمسه و جب عليه دفعه ، و كذلك لو لم يكن في هذا المال خمس و لكن علم بأن في ذمه الميت خمس مال آخر ، يجب على الوارث إخراجه من نفس التركة .

(مسأله ١٦٣٧) : إذا اقتصد في مصارفه أثناء الحول و زاد بسبب ذلك مال فيجب دفع خمسه .

(مسأله ١٦٣٨) : من يتكفله غيره في مصارفه يجب أن يدفع خمس ماله كله .

(مسأله ١٦٣٩) : الوقف الذرى مثلاً إذا استفادوا منه شيئاً بزرع أو غرس يجب الخمس فيما زاد عن مصارف سنتهم و كذلك لو انتفعوا من الارض بمنفعه أخرى ، كما لو آجروها فالاحوط إخراج خمس

الزائد عن مصارف السنه من هذه المنفعه .

(مسأله ١٦٤٠) : ما يصل إلى الفقير و يزيد عن مصارف سنته إذا كان بعنوان الصدقه المستحبه أو كان بعنوان الخمس أو الزكاه ، بناء على إمكان الزيادة فيهما ، فيجب فيه الخمس على الاظهر و إذا انتفع بهذا المال كما لو حصل على شجره خمساً و أثمرت فيجب دفع خمس الثمار لو زادت عن مصارف سنته .

(مسأله ١٦٤١) : لو اشترى شيئاً بعين مال لم يدفع خمسه بأن يقول البايح : إننى اشتريت هذه البضاعه بهذا المال و أجاز الحاكم الشرعى المعامله على خمس المال ، كانت المعامله على ذلك المقدار صحيحه و يجب أن يدفع خمس ما اشتراه .

و إذا لم يجزها الحاكم فالمعامله على ذلك المقدار باطله و المال الذى أخذه البايح لو كان باقياً بنفسه يأخذ الحاكم الشرعى خمسه ، و إن لم يكن باقياً فيطالب الحاكم الشرعى بعوض الخمس من البايح أو من المشتري .

(مسأله ١٦٤٢) : إذا اشترى شيئاً و بعد المعامله دفع الثمن من مال غير مخمس ، فالمعامله صحيحه ، و يكون المشتري مديناً للبائع بمقدار الخمس لعدم كون المال مخمساً ، و الثمن لو كان باقياً يأخذ الحاكم الشرعى خمسه ، و إن لم يكن باقياً فيطالب الحاكم الشرعى بعوضه من البايح أو من المشتري .

(مسأله ١٦٤٣) : إذا اشترى مالاً لم يخمس ، و لم يجز الحاكم الشرعى المعامله على خمس المال ، فتكون المعامله على مقدار الخمس باطله ، و يجوز للحاكم الشرعى أن يأخذ خمس المال ، و أما إذا أجازها للبائع فالمعامله صحيحه و على المشتري أن يدفع خمس الثمن إلى الحاكم الشرعى

، و إذا كان قد سلم المال للبائع يجوز أن يسترجع خمسه .

(مسأله ١٦٤٤) : المال الذى يصل إلى الانسان من كافر أو من شخص لا يعتقد بالخمسة ، لا يجب دفع خمسه .

(مسأله ١٦٤٥) : التاجر أو الكاسب أو العامل ، إذا مضت سنه على اشتغاله بالتكسب ، يجب عليه إخراج الزائد على خمس سنته .
و كذا لو حصلت فائده اتفاقاً لمن لا يشتغل بالكسب و مرت سنه عليها ، فيجب دفع خمس الزائد على مصارف تلك السنه .

(مسأله ١٦٤٦) : الربح الذى تحصل عليه أثناء السنه يجوز أداء خمسه عند حصوله كما يجوز تأخير دفعه إلى آخر السنه .

(مسأله ١٦٤٧) : التاجر و الكاسب و أمثالهما ممن يلزم أن يعين مبدأ السنه لاداء الخمس إذا حصل له ربح ثم مات أثناء السنه تستثنى من هذا الربح مصارفه إلى حين وفاته ، و يدفع خمس الباقي .

(مسأله ١٦٤٨) : إذا اشترى شيئاً لاجل التجاره ، و ارتفعت قيمته و لم يبعه ، ثم انخفضت قيمته أثناء السنه ، لا- يجب عليه دفع خمس تلك الزيادة .

(مسأله ١٦٤٩) : إذا ارتفعت قيمه الشىء الذى اشتراه لاجل التجاره ، و لم يبعه رجاء لارتفاع أكثر حتى انتهت سنته ، ثم إنخفض سعره ، فلا يجب عليه خمس تلك الزيادة .

(مسأله ١٦٥٠) : إذا اشترى شيئاً بمال أدى خمسه أو بمال لم يتعلق به الخمس كالارث و المهر ثم ارتفعت قيمه هذا الشىء مقارنة لارتفاع قيمه جميع الاشياء بحيث يكون ارتفاع القيمه من جهة إنخفاض سعر النقود ، فلا يجب الخمس فى الزيادة . و أما إذا ارتفعت قيمته اتفاقاً مع بقاء أكثر الاشياء على السعر

السابق فيجب عليه أداء خمس الزيادة .

(مسألة ١٦٥١) : لو اشترى شجراً أو حيواناً بمال ليس فيه الخمس أو أدى خمسه ففيه صور :

١ أن يقصد من إبقائه التمسك بعينه ففي مثل ذلك يجب عليه الخمس في الزيادة الحاصلة ، سواء كانت الزيادة منفصلة كثمره الشجره أو متصله كما لو سمت الشاه .

٢ أن يقصد التمسك بنمائه المنفصل ، بأن اشترى الشجر لبيع ثمره أو اشترى الشاه لبيع لبنها أو ولدها و في مثل ذلك يجب الخمس في الزيادة المنفصلة أي الثمر و اللبن و الولد . أما الزيادة المتصله فلا يتعلق بها الخمس ، فإذا سمت الشاه لا يجب عليه أن يؤدي خمس الزيادة الحاصله لها بسبب السمن .

(مسألة ١٦٥٢) : إذا أحدث بستاناً ، و لم يتعلق بنفس البستان خمس بأن أحدثه بمال ورثه أو بالمهر مثلاً أو برأس المال الذي يحتاج إليه في معاشه أو أحدثه بعمل يده من دون مال و كان مما يحتاج إليه أو إلى ثمره لضروره معاشه في تلك السنه أو أحدثه و أدى خمسه ، فإن كان لاجل أن يبيعه بعد ارتفاع قيمته ، و جب أن يدفع خمس الثمار و نماء الاشجار . و إذا باع البستان أيضاً و جب أن يؤدي خمس زياده قيمته إذا زادت عن المؤونه . و أما إذا كان قصده بيع الثمار و جب الخمس في الثمار فقط .

(مسألة ١٦٥٣) : إذا غرس أشجاراً يستفاد من أخشابها كالصفصاف و جب أداء خمسه في السنه التي تصير فيها معده للبيع حتى إذا لم يبعها في تلك السنه . و لكن لو ربح شيئاً من أغصانها التي تقطع كل سنه عاده و زاد ذلك الربح وحده أو

مع سائر المنافع عن مصارف سنته ، فيجب أداء خمسه فى نهايه كل سنه .

(مسأله ١٦٥٤) : من كان يشتغل بعده أنواع من الكسب كالبيع و الشراء و إجاره الاملاك و الزراعه ، و ربح فى الجميع أو ربح فى بعضها و لم يربح فى البعض الاخر و لم يخسر فيه ، فيجب عليه أداء خمس ما زاد عن مصارف سنته . أما لو ربح فى نوع و خسر فى نوع آخر ، فيلزمه دفع خمس الربح بناء على الاحتياط الوجوبى .

(مسأله ١٦٥٥) : ما يصرفه الانسان فى سبيل تحصيل الربح كأجره الدلال و الحمال يجوز أن يجعله من مصارف سنته التى لا يتعلق بها الخمس .

(مسأله ١٦٥٦) : لا- يجب الخمس فيما يصرفه الانسان من أرباح المكاسب أثناء السنه فى الاكل و اللبس و شراء الاثاث و المسكن و فى الزواج و تجهيز البنت و الزياره و أمثالها ، و لكن يجب أن لا يصرف أكثر مما يناسب شأنه .

(مسأله ١٦٥٧) : المال الذى يصرفه الانسان فى النذر أو الكفاره يعتبر من مؤونه سنته . كذلك المال الذى يعطيه هبه لآخر أو جايزه ، و لكن على شرط أن يكون صرفه مناسباً لشأنه .

(مسأله ١٦٥٨) : إذا كان الانسان فى بلد يتعارف فيه أن يشتري كل سنه مقداراً من جهاز ابنته و اشترى ذلك المقدار أثناء السنه من منافع تلك السنه ، فلا خمس عليه ، و أما إذا اشتراه فى العام اللاحق و لكن من منافع العام السابق عليه ، و جب دفع خمسه .

(مسأله ١٦٥٩) : ما يصرفه الانسان فى الحج أو فى الزيارات الاخرى ، يعتبر من مصارف السنه التى ابتدأ سفره

فيها و إن استمر بعد ذلك لمقدار من السنه اللاحقه .

(مسأله ١٦٦٠) : يجوز للانسان أن يصرف في مؤونه سنته من أرباح تجارته فقط ، و إن كان عنده مال آخر لا خمس فيه و لكن لو صرف من المال الاخر ، فلا يجوز احتسابه من الارباح .

(مسأله ١٦٦١) : المتاع الذى يشتريه لاجل أن يصرفه في مؤونه سنته ، لو زاد مقدار منه آخر السنه ، يجب أن يدفع خمس الزائد ، و إذا أراد أن يعطى قيمه الخمس ، بدلاً عن دفعه من الشىء نفسه ، فيجب أن يلاحظ قيمته آخر السنه .

(مسأله ١٦٦٢) : إذا اشترى أثاثاً لبيته ، من منافع تلك السنه و بعد ذلك استغنى عن هذا الاثاث ، فلا خمس عليه ، و كذلك أدوات الزينه للنساء التى تستغنى عنها بعد كبر سنها .

(مسأله ١٦٦٣) : السنه التى لا يحصل فيها على منافع ، لا يجوز أن يخرج مصروفات تلك السنه من منافع السنه اللاحقه لها ، بل تلاحظ منافع كل سنه و مصارفها .

(مسأله ١٦٦٤) : إذا لم يربح شيئاً فى بدايه السنه ، فصرف من رأس المال ، ثم ربح فى نهايتها ، جاز أن يخرج من هذا الربح المقدار الذى صرفه من رأس المال ، فيما لو كان بحاجه ماسه إلى تمام رأس المال .

(مسأله ١٦٦٥) : إذا تلف من رأس المال شىء ، و حصل من الباقي ربح يزيد على مصارف سنته ، فلا يجوز أن يكمل ما نقص من رأس المال بذلك الربح ، و لكن لو لم يتمكن من الاكتساب بالباقي من رأس المال كسباً يتناسب مع شأنه أو لم يكن الربح الحاصل

من المقدار الباقي كافياً لمصارف سنته ، جاز أن يكمل ما نقص من رأس ماله بهذا الربح .

(مسألة ١٦٦٦) : إذا تلف منه شيء آخر غير رأس ماله ، لا يجوز أن يعوضه من منافع رأس المال . و أما لو كان محتاجاً لذلك الشيء التالف في تلك السنة ، فيجوز أثناء السنة أن يعوضه من منافع كسبه .

(مسألة ١٦٦٧) : لو اقترض مالاً في بدايه السنه لاجل مصارفه و قبل انتهاء السنه حصل له ربح ، جاز أن يؤدي دينه من هذا الربح .

(مسألة ١٦٦٨) : إذا لم ينتفع بشيء في طول السنه ، و اقترض لاجل مصارفه ، فيجوز أن يؤدي دينه من منافع السنين اللاحقه .

(مسألة ١٦٦٩) : إذا اقترض لاجل أن يزيد ماله ، أو لاجل أن يشتري ملكاً لا يحتاج إليه ، لا يجوز أن يؤدي مثل هذا الدين من منافع كسبه ، و لكن لو تلف ما اقترضه أو تلف ذلك الملك ، و اضطر لاداء دينه جاز أدائه من منافع كسبه .

(مسألة ١٦٧٠) : يجوز أن يدفع الانسان الخمس من نفس الشيء الذي تعلق به الخمس كما يجوز أن يدفع قيمته من النقود ، و لو أراد أن يدفع خمسه من جنس آخر فالاحوط الوجوبى مداورته أو مداوره قيمته ، ثم يدفع ذلك الجنس الاخر بعنوان العوض .

(مسألة ١٦٧١) : من وجب عليه الخمس لا يجوز نقله إلى ذمته بمعنى أن يعتبر نفسه مديناً لمستحق الخمس ، لاجل أن يتمكن من التصرف في جميع المال ، و لكن لو تصرف و تلف المال ، وجب دفع خمسه .

(مسألة ١٦٧٢) : من وجب عليه الخمس ، إذا صالح الحاكم

الشرعى به ، جاز له التصرف فى جميع المال . و الارباح الحاصله بعد المصالحه تكون له بالخصوص .

(مسأله ١٦٧٣) : إذا كان شخص شريكاً مع آخر ، و دفع أحدهما الخمس دون الآخر ، ففى السنه اللاحقه ، لو كان رأس المال حاوياً على المال الذى لم يدفع خمسه ، لا يجوز لكل منهما التصرف فيه .

(مسأله ١٦٧٤) : إذا حصل للصبي بعض المنافع من رأس ماله فالاحوط الوجوبى دفع خمسها بعد بلوغه و إن كان وجوب الدفع على الولى غير بعيد .

(مسأله ١٦٧٥) : لا- يجوز للانسان أن يتصرف فى المال الذى يتيقن بعدم تخميسه ، و لكن يجوز له التصرف فى المال الذى يشك فى تعلق الخمس به . و أما لو علم بتعلق الخمس و شك فى أدائه فالتصرف فيه مشكل و إن أجاز المالك .

(مسأله ١٦٧٦) : من لم يدفع الخمس من أول بلوغه ، لو اشترى ملكاً لا لان يبيعه بعد ارتفاع قيمته كما لو اشترى أرضاً للزراعه ثم ارتفعت قيمتها فففيه صورتان :

١ ما لو اشتراه فى الذمه ، ثم دفع الثمن من مال لم يدفع خمسه و فى هذه الصوره ، يجب دفع خمس ثمنه .

٢ ما لو اشتراه بعين المال الذى لم يؤدى خمسه (كأن يدفع المال إلى البايع و يقول اشترى بهذا المال) . فإن أجاز الحاكم الشرعى المعامله على خمس المال ، و جب على المشتري أداء خمس القيمه الفعلية لتلك الارض .

(مسأله ١٦٧٧) : الشخص الذى لم يدفع خمسه من أول بلوغه إذا كان قد اشترى من أرباح كسبه شيئاً لا يحتاج إليه ، و قد مر على شرائه سنه ، يجب

دفع خمسه ، و أما لو اشترى أثاثاً لبيته أو أشياء أخرى يحتاج إليها بحيث تناسب شأنه ، فلو علم بأنه قد اشترها في أثناء سنه ربحه ، فلا يجب عليه دفع خمسه ، و أما إذا لم يعلم بأنه قد اشترها في أثناء السنه أو بعدها ، فالاحوط الوجوبى مصالحته مع الحاكم الشرعى .

الفصل الثانى : المعدن

(مسأله ١٦٧٨) : يجب الخمس فى المعدن فيما إذا بلغ حد النصاب ، و أنواع المعدن كثيره منها : الذهب و الفضة و الرصاص و النحاس «الصفير» و النفط و الفحم الحجرى و الفيروزج و العقيق و الزاج و الملح .

(مسأله ١٦٧٩) : نصاب المعدن «١٥» مثقالاً بالمثال المتداول من الذهب ، فإذا استخرج من المعدن و بلغت قيمته بعد استثناء المصارف التى بذلها فى طريق الاستخراج خمسه عشر مثقالاً من الذهب ، يجب دفع خمسه ، و الاحوط الاستحبابى أن يراعى زكاه النقدين بأن يخمس سواء بلغت قيمته نصاب الذهب ، أو نصاب الفضة (١٠٥ مثاقيل فضه) .

(مسأله ١٦٨٠) : إذا لم تبلغ قيمه ما استخرج من المعدن «١٥» مثقالاً من الذهب ، فيدخل فى أرباح المكاسب و إنما يجب الخمس فيه لو زادت على مصارف سنته لوحدها أو مع بقيه الفوائد . و الاحوط إخراج الخمس من المعدن البالغ ديناراً شرعياً ، بل مطلقاً .

(مسأله ١٦٨١) : الجص و النوره ، و طين الغسل ، و الطين الاحمر ليست من المعادن و تدخل فى أرباح المكاسب ، و إنما يجب فيها الخمس لو زادت مصارف سنه لوحدها ، أو مع بقيه الفوائد .

(مسأله ١٦٨٢) : يجب دفع الخمس على من استخرج المعدن ، سواء كان المعدن

على الارض أو تحتها ، و سواء كانت الارض مملوكة أو غير مملوكة .

(مسألة ١٦٨٣) : إذا لم يعلم ببلوغ ما استخرجه من المعدن ، حد النصاب «١٥» مثقالاً من الذهب ، فالاحتياط الواجب تعيين ذلك بالوزن ، أو بوسيله أخرى .

(مسألة ١٦٨٤) : إذ اشترك جماعه فى استخراج المعدن ، فبناء على الاحتياط الواجب يلزم دفع الخمس إذا بلغت قيمه المعدن «١٥» مثقالاً بعد استثناء مصارف استخراجه و إن لم تبلغ حصه كل واحد منهم مقدار النصاب .

(مسألة ١٦٨٥) : المعدن المستخرج من ملك الغير ، يكون جميع ما استخرجه لصاحب الملك و لكن بما أن المالك لم يبذل شيئاً فى استخراجه لذلك ، يجب عليه دفع خمس المعدن كله من دون استثناء مصارف الاستخراج .

(مسألة ١٦٨٦) : لو استخرج المعدن صبى أو مجنون تعلق به الخمس على الاقوى ، و وجب على الولي إخراج الخمس .

الفصل الثالث : الكنز

(مسألة ١٦٨٧) : الكنز هو المال المذخور فى أرض أو فى شجره أو جبل أو جدار و قد عثر عليه ، و كان بصوره يسمى عند العرف « كنزاً » .

(مسألة ١٦٨٨) : الكنز الذى يعثر عليه فى أرض لا يملكها أحد يكون ملكاً لواجده ، و يجب أداء خمسه .

(مسألة ١٦٨٩) : إذ كان الكنز ذهباً أو فضه ، فنصابه هو أول نصابى الذهب و الفضه المذكورين فى الزكاه ، فلو بلغ حد النصاب ، يجب دفع خمسه و لكن بعد استثناء مصارف إخراجيه .

(مسألة ١٦٩٠) : الكنز الذى يعثر عليه فى الارض المشتره ، لو علم بأن هذا الكنز ليس للمالكين السابقين عليه ، كان ملكاً للواجد ، و وجب عليه خمسه و أما إذا

احتمل كونه لاحدهم ، فيجب أن يخبر المالك الذى سبقه ، فإن نفاه فيراجع المالك الذى قبله ، و هكذا ، و لو نفاه الجميع و علم بأنه ليس ملكاً لاي واحد منهم ، ملكه الواجد ، و يجب دفع خمسه .

(مسأله ١٦٩١) : المال الذى يعثر عليه فى ظروف متعدده مدفونه فى موضع واحد إذا بلغ «١٥» مثقالاً من الذهب فيلزمه الخمس بناء على الاحتياط الواجب ، أما إذا عثر على الظروف فى مواضع متعدده ، فأى ظرف بلغ قيمه ما يحتويه حد النصاب ، يلزم دفع خمسه و لا خمس فى الظروف الذى لا يبلغ محتواه حد النصاب .

(مسأله ١٦٩٢) : لو عثر شخصان على كنز تبلغ قيمته «١٥» مثقالاً من الذهب ، فيلزم دفع خمسه بناء على الاحتياط الواجب و إن لم تبلغ حصه كل واحد منهما النصاب .

(مسأله ١٦٩٣) : إذا اشترى حيواناً و عثر فى جوفه على مال ، و احتمل كونه للبائع ، يجب أن يخبره بذلك ، و لو نفاه ، و جب أن يخبر الذى قبله ، و هكذا ، فإن تبين أن المال ليس لاحد من المالكين السابقين ، ففى هذه الصوره يكون لواجه ، و يجب دفع خمسه فى صوره زيادته عن مؤونه سنته ، حتى لو لم تبلغ قيمته «١٥» مثقالاً من الذهب أو «١٠٥» مثاقيل من الفضة .

الفصل الرابع : المال المختلط بالحرام

(مسأله ١٦٩٤) : لو اختلط المال الاحلال بالحرام ، بصوره لا- يمكن تميز أحدهما عن الآخر ، و لا- يعرف مقدار الحرام و لا صاحبه ، يجب دفع خمس تمامه ، و يكون الباقي بعد أداء الخمس حلالاً .

(مسأله ١٦٩٥) : إذا اختلط الحرام بالحلال ،

و علم مقدار الحرام و لم يعرف صاحبه ، فيجب أن يتصدق بذلك المقدار عن صاحبه .

(مسألة ١٦٩٦) : إذا كان جاهلاً بمقدار الحرام ، ولكنه يعرف صاحبه ، يجب أن يتراضى معه ، ولكن لو لم يرض بذلك ، فإن تيقن بمقدار ، وجب أن يدفع إليه المقدار المتيقن دون الزائد المشكوك فيه ، و الاحوط الاستجابى أن يدفع إليه أيضاً المقدار الذى يحتمل بأنه له .

(مسألة ١٦٩٧) : لو تبين بعد دفعه الخمس ، أن الحرام أكثر منه ، فبناء على الاحتياط الواجب لا بد أن يتصدق بالمقدار الزائد عن صاحبه و يحتاط فى مقام الدفع بأن يدفعه إلى فقير هاشمى .

(مسألة ١٦٩٨) : إذا أخرج خمس المال المختلط بالحرام ، أو تصدق بالمال المجهول المالك عن صاحبه ، و بعد ذلك تعرف على صاحبه ففى الصورة الاولى يعطيه بمقدار حقه على الاحوط الاستجابى الذى لا ينبغى تركه ، و فى الصورة الثانية ، يجب على الاقوى إعطاؤه بمقدار ماله ، إن لم يكن قد دفعه إلى الحاكم الشرعى .

(مسألة ١٦٩٩) : إذا اختلط الحلال بالحرام ، و علم بمقدار الحرام و انحصر مالكة فى جماعه معينه ، و لكن لم يعرفه بالخصوص ، فلا بد أن يسترضى الجميع بناء على الاحتياط الواجب ، فإن لم يرضوا بذلك ، و جب تقسيم المال بينهم بصورة متساوية .

الفصل الخامس : الغوص

(مسألة ١٧٠٠) : إذا أخرج بالغوص من البحر لؤلؤاً أو مرجاناً أو أى جوهر سواء كان نباتياً أو معدنياً ، فيجب دفع خمسه إذا بلغت قيمته « ١٨ » حمصه من الذهب ، بعد استثناء مصارف إخراجة ، و لا فرق فى ذلك بين إخراجة من البحر دفعه

واحد أو دفعات ، و بين كون ما أخرجه من جنس واحد أو من أجناس مختلفه ، و بين كون المخرج فرداً واحداً ، أو عدة افراد .

(مسألة ١٧٠١) : الجواهر المستخرجه من البحر بدون غوص ، أو بوسيله أخرى غير الغوص ، يجب دفع خمسها على الاحوط فيما إذا بلغت قيمتها «١٨» حمصه من الذهب ، بعد استثناء مصارف الاستخراج و أما الجواهر التي تؤخذ من سطح البحر أو ساحله فتدخل في أرباح المكاسب ، و إنما يجب فيها الخمس لو زادت على مصارف سنته لوحدها أو مع سائر أرباح مكاسبه و فوائده .

(مسألة ١٧٠٢) : السمك و الحيوانات المائيه التي تؤخذ من دون غوص في البحر ، تدخل في أرباح المكاسب ، و لا يجب فيها الخمس إلا إذا زادت على مؤونه سنته بنفسها أو مع ساير الفوائد .

(مسألة ١٧٠٣) : إذا غاص في البحر دون أن يقصد استخراج شيء و لكن وقعت في يده بعض الجواهر صدفه فبناء على الاحتياط الواجب لابد من دفع خمسها ، و بناء على الاقوى ، يجب دفع الخمس إذا قصد الحيازه حين أخذ تلك الجواهر .

(مسألة ١٧٠٤) : إذا غاص الانسان في البحر ، و استخراج حيواناً و عشر في جوفه على شيء من الجواهر قيمته «١٨» حمصه من الذهب أو أكثر ، فلو كان ذلك الحيوان كالصدف و شبهه مما يوجد عادة في جوفه بعض الجواهر ، و جب دفع خمسها ، و أما إذا لم يكن الحيوان كذلك ، بل ابتلع بعض الجواهر اتفاقاً ، فتدخل في أرباح المكاسب ، و إنما يجب الخمس فيها فيما لو زادت على مصارف سنته لوحدها أو مع بقيه

(مسألة ١٧٠٥) : إذا غاص في الانهار الكبيره ، أمثال دجله و الفرات و استخراج منها بعض الجواهر ، يجب عليه دفع خمسها فيما لو كان النهر مما تتكون فيه الجواهر عادة .

(مسألة ١٧٠٦) : لو غاص في الماء و استخراج مقداراً من العنبر تبلغ قيمته «١٨» حمصه من الذهب أو أكثر ، و جب دفع خمسها ، و أما إذا أخذ العنبر من سطح الماء أو من الساحل فيلزمه دفع خمسها بناء على الاحتياط الواجب ، و إن لم يبلغ قيمته ذلك المقدار .

(مسألة ١٧٠٧) : من كان كسبه الغوص أو استخراج المعدن ، إذا كان قد أعطى خمس ذلك بعد استخراجها ، فلا يجب عليه الخمس ثانياً ، لو زادت على مصارف سنته بعنوان الفائده .

(مسألة ١٧٠٨) : إذا استخراج الصبى أو المجنون معدناً أو كان له مال مختلط بالحرام ، أو عشر على كثر ، أو استخراج بعض الجواهر بواسطة الغوص يجب على الولي دفع خمسها .

الفصل السادس : الغنيمه

(مسألة ١٧٠٩) : الغنيمه هي تلك الاشياء التي استولى عليها المسلمون في الحرب مع الكفار ، فيما لو كان قتالهم بإذن الامام (عليه السلام) و لا بد أن تخرج منها المصارف التي بذلت على هذه الغنيمه ، كمصارف حفظها ، أو حملها و نقلها ، و كذلك يستثنى منها ما يرى الامام (عليه السلام) المصلحه في صرفه و كذلك الاشياء المختصه بالامام (عليه السلام) و الباقي من ذلك كله يجب فيه الخمس .

الفصل السابع : الارض التي اشتراها الذمي من المسلم

(مسألة ١٧١٠) : الارض التي يشتريها الذمي من المسلم ، يجب دفع خمسها من نفس تلك الارض أو من مال آخر و إن انتقل منها ثانياً إلى مسلم ببيع أو ارث . و أما إذا اشترى من المسلم داراً ، أو دكاناً و أمثالهما فوجوب

الخمس فيها محل إشكال ، و لا يلزم قصد القربه في دفع هذا النوع من الخمس بل لا يلزم قصد القربه أيضاً على حاكم الشرع الذي يأخذ الخمس من الذمي .

(مسألة ١٧١١) : إذا اشترط الذمي عند شرائه الارض أن لا يدفع خمسها أو اشترط أن يدفع البائع خمسها ، فشرطه غير صحيح ، و يجب على الذمي دفع خمسها ، و أما إذا شرط على البائع أن يدفع الخمس من قبله أى الذمي فلا إشكال في هذا الشرط .

(مسألة ١٧١٢) : الذمي لو كان صغيراً و اشترى له الولي أرضاً من مسلم ، فيجب دفع خمسها .

(مسألة ١٧١٣) : الارض التي تنتقل من المسلم إلى الذمي عن غير طريق البيع و الشراء ، كما لو انتقلت بالصلح ، لا يجب على الذمي دفع خمسها .

مصرف الخمس

(مسأله ١٧١٤) : يقسم الخمس قسمين : نصف للساده ، و هم فقراء بنى هاشم و يتاماهم و ابناء السبيل منهم .

و نصف للامام (عليه السلام) و هذا النصف يجب أن يدفع فى العصر الحاضر إلى المجتهد الجامع للشرائط ، أو يصرف فى المورد الذى يجيزه المجتهد ، و لا يجوز دفعه لمجتهد آخر غير مقلده إلا إذا علم بتوافقهما فى كيفية صرفه .

(مسأله ١٧١٥) : يشترط فى الهاشمى اليتيم أن يكون فقيراً أيضاً و أما ابن السبيل فيجوز أن يدفع إليه الخمس

حتى لو لم يكن فقيراً في بلده .

(مسألة ١٧١٦) : يجوز دفع الخمس للهاشمي غير العادل ، و أما غير الامامي فلا يجوز دفع الخمس إليه .

(مسألة ١٧١٧) : لا- يجوز دفع الخمس إلى الهاشمي الذي يرتكب المعاصي إذا كان دفع الخمس إعانه له على ارتكابها . و أما المتجاهر بالمعصية بناء على الاحتياط الذي لا ينبغي أن يترك لا يدفع الخمس إليه و إن لم يساعده على المعصية .

(مسألة ١٧١٨) : ابن السبيل إذا كان سفره عن معصيه لا يدفع الخمس إليه ، بناء على الاحتياط الواجب .

(مسألة ١٧١٩) : لا-يجوز دفع الخمس لمن ادعى أنه هاشمي إلا- إذا شهد له عادلان ، أو كان مشهوراً بين الناس بحيث يتيقن الانسان بذلك . و أما من كان مشهوراً في بلده بأنه هاشمي ، يجوز دفع الخمس إليه و إن لم يتيقن الانسان بذلك .

(مسألة ١٧٢٠) : إذا كانت الزوجه هاشميه بناء على الاحتياط الواجب لا يجوز أن يدفع الزوج خمسه إليها لاجل أن تنفق منه في مصارفها ، و أما إذا وجب أن تنفق الزوجه على غيرها و لم تتمكن من ذلك ، جاز أن يدفع الزوج خمسه إليها .

(مسألة ١٧٢١) : لو وجب عليه نفقه هاشمي غير زوجته ، لا يجوز أن يعطيه الاكل والثياب من الخمس ، على الاحوط الوجوبي .

(مسألة ١٧٢٢) : إذا لم يوجد في بلده مستحق ، و لا- يحتمل أن يوجد ، أو لا يمكن حفظ الخمس إلى أن يوجد ، يجب نقل الخمس إلى بلد آخر ليدفعه للمستحق ، و يمكن إخراج مصارف النقل من الخمس . و لو تلف الخمس فإن كان قد قصر في حفظه

وجب دفع عوضه ، وإن لم يقصر فلا يجب عليه شيء .

(مسألة ١٧٢٣) : لا يدفع للفقير أكثر من مصارف سنته ، على الاحوط الوجوبى .

(مسألة ١٧٢٤) : لو لم يوجد مستحق فى بلده و لكن يحتمل وجوده بعد ذلك فإنه و إن جاز حفظ الخمس إلى وقت وجوده مع ذلك يجوز نقله إلى بلد آخر ، فإذا تلف مع عدم تقصيره فى حفظه لا يجب عليه شيء فيما إذا كان قد أفرز الخمس أو تلف المال جميعاً ، و لا يخرج مصارف نقله من الخمس .

(مسألة ١٧٢٥) : يجوز نقل الخمس إلى بلد آخر يوجد فيه مستحق ، و إن وجد مستحق فى بلده ، و حينئذ يكون مصارف نقله على نفسه ، و إن تلف الخمس فهو ضامن و إن لم يقصر فى حفظه .

(مسألة ١٧٢٦) : لو تلف الخمس الذى ينقله إلى بلد آخر بإذن الحاكم الشرعى ، فلا يجب دفعه ثانياً ، و كذلك لو دفعه لوكيل الحاكم الشرعى و قد نقله إلى بلد آخر .

(مسألة ١٧٢٧) : إذا لم يدفع الخمس من نفس الشيء ، يجوز له دفع القيمة . أما الدفع من جنس آخر فمحل إشكال .

(مسألة ١٧٢٨) : من كان له على المستحق دين ، يجوز احتساب الدين بعنوان الخمس بمعنى أن يملكه المال الذى فى ذمته ، و الاحوط أن يدفع الخمس للمستحق ، و بعد ذلك يرجعه إلى الدائن بعنوان الدين .

(مسألة ١٧٢٩) : لا يجوز أن يأخذ المستحق الخمس ثم يهبه للمالك ، و لكن إذا كان الانسان مدينياً بمقدار كثير من الخمس ، و قد أصبح فقيراً ، و يريد تفرغ ذمته من الخمس

، فإن كان المستحق راضياً بأن يأخذ الخمس ثم يرده ، فلا إشكال فيه .

ما يستحب فى البيع

شروط المتعاقدين

شروط العوضين صيغته البيع بيع الثمار

النقد و النسيئه بيع السلف بيع الصرف الخيارات مسائل متفرقه

كتاب التجاره

التجاره بنفسها من المستحبات الاكيده فقد روى عن أبى عبدالله عليه السلام (فى قول الله عزوجل: «رَبَّنَا إِنَّا فِى الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَ فِى الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ» قال : رضوان الله و الجنة فى الآخره و السعه فى الرزق و المعاش و حسن الخلق فى الدنيا). (١)

و فى حديث آخر عن محمد بن مسلم عن أبى عبدالله عليه السلام قال، قال أميرالمؤمنين عليه السلام: (تعرضوا للتجاره فإن فيها غنى لكم عما فى أيدي الناس). (٢)

هذا و قد تجب لعارض كما قد تكره أو تحرم فتنقسم التجاره إلى أربعة أقسام:

١ المعاملات الواجبه: و هى عند وجوب تحصيل المال لصرفه على من يجب عليه نفقته.

٢ المعاملات المستحبه: و هى ما كانت للتوسعه على العيال و إعانه الفقراء.

٣ المعاملات المكروهه: و أهمهاهى:

الاول: بيع العقار إلا ان يشتري عقاراً بدله.

الثانى: الجزاره.

الثالث: بيع الاكفان.

الرابع: المعامله مع الادين.

الخامس: المعامله بين أذان الصبح و أول طلوع الشمس على ما فى روايه على بن أسباط النهايه عن المعامله فى هذا الوقت.

السادس: أن يجعل عمله بيع الحنطه و الشعير و أمثالها.

السابع: الدخول فى سوم الآخرين بقصد شراء ما أقدم الآخرون على شرائه كما دلت عليه روايه ضعيفه رواها الشيخ الصدوق

٤ المعاملات المحرمة: و هي ستة:

الاول: بيع و شراء الاعيان النجسه، مثل الميتة و الخنزير و الخمر و الكلب، و كذلك باقى النجاسات فيما اذا لم تكن لها منفعة محلله. و يجوز بيع و شراء كلب الصيد و العبد الكافر و كذلك يجوز بيع لحم الميتة المختلط مع المذكى على من يرى حليه أكل الميتة.

الثانى: بيع و شراء المال المغصوب.

الثالث: بيع و شراء

ماليس له مالیه كالسباع.

الرابع: التجاره على الاعيان التي تكون منافعها المتعارفه محرمه كآلات القمار.

الخامس: المعامله الربويه كبيع أحد المثلين بالآخر مع زياده عينيه في أحدهما.

السادس: بيع المغشوش و هو الممزوج بغيره بحيث لا يتبين و لم يعلم المشتري و لم يخبره البائع بذلك مثل بيع الدهن الممتزج مع الشحم.

مسأله ١٩٢١ يجوز بيع المنتجس إذا أمكن تطهيره، لكن إذا قصد المشتري شراءه لعمل يشترط فيه الطهاره، كسواء الثوب للصلاه فيه فعلى البائع إعلامه بذلك على الاحوط وجوباً.

مسأله ١٩٢٢ يحرم بيع مالم يمكن تطهيره كالدهن إذا كان الشراء لما يشترط فيه الطهاره كالاكل. نعم لولم يشترط

١ الوسائل ج ١٢ كتاب التجاره باب ١ حديث ١.

٢ الوسائل ج ١٢ كتاب التجاره باب ١ حديث ١٢.

٣ الوسائل ج ١٢ كتاب التجاره باب ٤٩ آداب التجاره حديث ٣.

في العمل المقصود من شرائه الطهاره كسواء النفط للاحراق جاز بيعه.

مسأله ١٩٢٣ يحرم بيع و شراء الادويه النجسه إذا كانت لغرض الاكل و أمكن العلاج بالدواء الطاهر، لكن لودفع المال بإزاء ظرف الدواء أو بإزاء عمل البائع فلا بأس به.

مسأله ١٩٢٤ يجوز بيع و شراء الزيت و الادويه المائعه و العطور المستورده من بلاد الكفر إذا لم يعلم نجاستها.

مسأله ١٩٢٥ لا يجوز بيع جلد الثعلب إذا لم يذك و المعامله باطله.

مسأله ١٩٢٦ اللحم و الشحم و الجلد المستورد من بلاد الكفر أو المأخوذ من الكافر بيعه و شراؤه باطل، لكن لو علم أنه من المذكي لا بأس ببيعه و شرائه. و كذلك لو علم بإرسال اللحم و الشحم و الجلد من الحيوان المذكي إلى بلاد الكفر و احتمل أن ما وصل إليه من بلاد الكفر من ذلك المذكي و

لم يكن الباقي محلاً لابتلائه فيجوز بيعه و شراؤه .

مسألة ١٩٢٧ يجوز بيع و شراء اللحم و الشحم و الجلد المأخوذ من يد المسلم، لكن لو علم أن ذلك المسلم أخذه من يد الكافر بدون أن يفحص أنه من المذكى أم غيره فالشراء منه حرام و المعامله باطله.

مسألة ١٩٢٨ يحرم بيع و شراء المسكرات و المعامله عليها باطله.

مسألة ١٩٢٩ بيع المال المغصوب باطل و يجب على البائع ردُّ الثمن إلى المشتري.

مسألة ١٩٣٠ لو قصد المشتري عدم إعطاء الثمن فالمعامله مشكله.

مسألة ١٩٣١ لو قصد المشتري إعطاء الثمن بعد البيع من المال الحرام فالشراء صحيح، و لكن يجب عليه إعطاء الثمن الذى فى ذمته من المال الحلال.

مسألة ١٩٣٢ لايجوز بيع و شراء الات اللهوه، كالقيتاره و المزمار حتى الصغير منها.

مسألة ١٩٣٣ بيع ما ينتفع به منفعةً محلّله بقصد صرفه فى الحرام كبيع العنب ليعمل خمراً حرام و باطل.

مسألة ١٩٣٤ يكره كراهةً شديده بيع و شراء التماثيل، لكن يجوز بيع الصابون العذى يوجد عليه تمثال إذا كان الصابون هو المقصود من البيع.

مسألة ١٩٣٥ لايجوز شراء ما اكتسب من القمار أو السرقة أو المعامله الباطله، و إذا اشتراه شخص فلا بد من إعادته إلى مالكة الاصلى.

مسألة ١٩٣٦ لو باع الدهن المخلوط بالشحم فإن كانت المعامله شخصيه بأن قال:(بعتك هذا المنّ من الدهن) فالبيع باطلٌ بالنسبه إلى ما يوجد فيه من الشحم و صحيح بالنسبه إلى الدهن الخالص و يجب على البائع إرجاع ما أخذه من الثمن فى مقابل الشحم إلى المشتري و الشحم باق على ملك البائع و للمشتري فسخ البيع بالنسبه إلى الدهن الخالص، و أمّا إذا كان البيع كلياً

و لم يعين الدهن المخلوط بالشحم فللمشترى رده و مطالبه الدهن الخالص.

مسأله ١٩٣٧ إذا باع الموزون أو المكييل بمثله مع زياده عينيه في أحدهما فهو رباً و حرام . كما لو باع متناً من الحنطه بمن و نصف من الحنطه.

و إثم الدرهم من الربا أكبر من إثم الزنا بالمحرم سبعين مره. بل لو كان أحد المثلين سالمًا و الآخر معيباً، أو كان جيداً و الآخر رديئاً، أو اختلفت أسعارهما، فإن وقع أحدهما ثمنًا و الآخر مبيعاً و كان أحدهما أكثر فهو من الربا المحرّم.

و عليه فلو أعطى النحاس الصحيح و أخذ أكثر منه نحاساً مكسراً، أو أعطى أرزاً جيداً و أخذ أكثر منه أرزاً رديئاً، أو أعطى ذهباً مصوغاً و أخذ أكثر منه ذهباً غير مصوغ كان ذلك رباً محرماً و باطلاً.

مسأله ١٩٣٨ إذا كان الثمن و المبيع من جنس واحد و كانت الزيادة من غير ذلك الجنس، كما لو باع متناً من الحنطه الجيده بمن من الحنطه الرديئه و درهم كانت المعامله ربويه و باطله.

بل لو لم يأخذ شيئاً لكن اشترط عليه عملاً يعدّ رباً و حراماً.

مسأله ١٩٣٩ يمكن التخلص من الربا بضمّ غير الجنس إلى الطرف الناقص بأن يبيع مائه كيلو من الحنطه بخمسين كيلواً من الحنطه و درهم و بضمّ غير الجنس إلى الطرفين كما لو باع درهمين و مائه كيلو من الحنطه بدرهم و خمسين كيلواً منها.

مسأله ١٩٤٠ لا بأس بالزيادة فيما يباع بالامتار كالقماش أو بالعدد كالبيض، فلو باع مترين من القماش بثلاثه أمتار منها أو باع عشر بيضات بإحدى عشره بيضه.

مسأله ١٩٤١ إذا كان الشيء يباع بالعدد في بلد و مكيلاً و موزوناً في آخر

فلكل بلد حكمه.

مسألة ١٩٤٢ لو لم يكن الثمن و المثلن من جنس واحد فلامانع من أخذ الزيادة، فلو باع مائه كيلو من الارز بمائتي كيلو من الحنطة صحّ البيع.

مسألة ١٩٤٣ إذا كان الثمن و المثلن حاصلان من أصل واحد كالدهن و الجبن المأخوذ من حليب الغنم فلا يجوز الزيادة في أحدهما فلو باع مئاً من ذلك الدهن بمئ و نصف من ذلك الجبن كان رباً و حراماً و معامله باطله.

مسألة ١٩٤٤ الحنطة و الشعير يعدان في الربا من الجنس الواحد فلا يجوز أخذ مئ من الحنطة بإزاء مئ من الشعير. و كذلك لا يجوز أخذ مئ من الشعير نقداً ليعطيه مئاً من الحنطة عند الحصاد لانه كالزيادة العينيه.

مسألة ١٩٤٥ يجوز أن يأخذ المسلم الربا من الكافر غير الذمي و كذلك يجوز الربا بين الوالد و الولد و الزوج و الزوجه.

(أحكام التجاره)

الفصل الاول: ما يستحب في البيع

مسألة ١٩٤٦ المستحبات في البيع خمس:

الاول: تعليم أحكام البيع فقد روى عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: «من أراد التجاره فليتفقّه في دينه ليعلم بذلك ما يحلّ له ممّا يحرم عليه و من لم يتفقّه في دينه ثم أتجر تورط الشبهات».

الثاني: أن يساوى بين المبتاعين المسلمين فلا يفرق بينهم في الاسعار.

الثالث: أن يتسامح في تعيين الاسعار.

الرابع: إعطاء الزيادة عند البيع و أخذ الاقل عند الشراء.

الخامس: أن يقلل النادم عند طلب الاقاله.

مسألة ١٩٤٧ لو لم يعلم بصحه البيع الصادر منه لم يجز له التصرف في المال المذى قبضه إذا لم يكن من موارد جريان قاعده الفراغ.

مسألة ١٩٤٨ لو وجبت عليه نفقه الزوجه أو الاقارب و لم يملك مالاً و جب عليه التكسب كما يستحب التكسب للامور المستحبه كالتوسعه على العيال و إعانه

الفصل الثاني: شروط المتعاقدين

مسألة ١٩٤٩ يشترط في كل من المتعاقدين أمور:

الاول: البلوغ.

الثاني: العقل.

الثالث: أن لا يكون سفيهاً، و هو الذى يصرف ماله بلا غرض عقلائي.

الرابع: القصد إلى البيع أو الشراء فإذا كان هازلاً لا تصح منه البيع.

الخامس: الاختيار فلا يصح بيع المكره.

السادس: أن يكون مالكاً أو وكيلاً عنه أو مأذوناً منه أو ولياً عليه. و سيأتي أحكامها في المسائل الآتية:

مسألة ١٩٥٠ لا يصح عقد الصبي غير البالغ، و إن أذن له الاب أو الجد على الاحوط، لكن إذا كان الصبي واسطه لا يصل الثمن إلى البايع ثم إيصال المبيع إلى المشتري، أو لا يصل المبيع إلى المشتري و أخذ الثمن منه و إيصاله إلى البايع، فيما أن البايع و المشتري بالغين تكون المعاملة صحيحة، لكن لا بد أن يعلم البايع و المشتري بأن الصبي سوف يوصل الثمن و المثلث لمالكه.

مسألة ١٩٥١ لو اشترى من الصبي غير البالغ شيئاً أو باع عليه، و جب إرجاع ما اشتراه إلى مالكه أو إرجاع الثمن أو طلب الرضا من مالكه، و إذا لم يعرفه و ليس له سبيل إلى معرفته و جب عليه إعطاء المال من قبل مالكه إلى الفقير بعنوان رد المظالم.

مسألة ١٩٥٢ لو تعامل البالغ مع الصبي فليس له المطالبة بماله من الصبي أو الولي عند التلف.

مسألة ١٩٥٣ لو أكره البايع أو المشتري على المعاملة فإن رضِيَ فيما بعد و قال رضيت بالمعاملة صحّت و إلا فهي باطلة.

مسألة ١٩٥٤ لو باع مال شخص بدون إذنه فإذا لم يُجز المالك كانت المعاملة باطلة.

مسألة ١٩٥٥ يجوز للاب و الجدّ من جهة الاب و كذلك وصيّ الاب و الجد من جهة الاب بيع مال الصبي، و كذلك للحاكم الشرعي بيع مال المجنون أو اليتيم

أو الغائب. لكن يجب على الجَد من جهة الأب و الوصى و الحاكم الشرعى ملاحظه مصلحه المجنون أو اليتيم أو الغائب، أما بالنسبه للأب فلايُبعد كفايه عدم تضرر الصبى فى صحّه المعامله، ولكن لا يترك الاحتياط بمراعاة المصلحه و الغبطه.

مسأله ١٩٥٦ لو غصب شيئاً و باعه ثم أجاز المالك المعامله لنفسه صح البيع و يكون المبيع و منافعه للمشتري من حين الاجازه و الثمن و منافعه لمالك العين المغصوبه من حينها.

مسأله ١٩٥٧ لو غصب شيئاً ثم باعه بقصد أن يكون الثمن ملكاً له، فان لم يجر المالك بطل البيع، أما لو أجاز البيع للغاصب فيشكل صحه البيع.

الفصل الثالث: شروط العوضين

مسأله ١٩٥٨ يشترط فى العوضين خمسهُ أمور:

الاول: تعيين مقدارهما بالوزن أو الكيل أو العَدّ أو ما شابه ذلك.

الثانى: القدره على تسليم كل من الثمن و المثل. و عليه لا يصح بيع الفرس الشارد نعم يصح مع ضميمه يمكن تسليمها، فلو باع الفرس الشارد مع سجاد صح البيع و إن لم يجد الفرس.

الثالث: تعيين صفات العوضين التى تختلف رغبه الناس فى المعامله باختلافها.

الرابع: عدم تعلق حق الغير بالعوضين فلا يصح بيع العين المرهونه بدون إذن المرتهن.

الخامس: يشترط فى المبيع أن يكون عيناً لا منفعه، فلا يصح بيع منفعه الدار لسنه واحده، و لا يشترط ذلك فى الثمن فلو أعطى المشتري بدل النقد منفعه ملكه صح البيع، كما لو اشترى سجاداً فى مقابل منفعه الدار لسنه واحده. و سيأتى أحكام هذه الشروط فى المسائل الآتية.

مسأله ١٩٥٩ إذا كان الشىء موزوناً أو مكيلاً فى بلد فيجب أن يكون شراؤه بالوزن أو الكيل فى ذلك البلد و يجوز أن يشتري ذلك الشىء بالمشاهده فى بلد آخر إذا كان المتعارف فيه بيعه بالمشاهده.

مسأله ١٩٦٠ يصح

بيع الموزون بالكيل بأن يختار كَيْلاً يستوعب مقداراً خاصاً من الموزون، كما لو كان الكيل يستوعب مئاً من الحنطة فإذا أراد أن يبيع عشرة أمان من الحنطة أعطاه عشرة أكيال.

مسألة ١٩٦١ إذا لم تتوفر بعض الشروط المتقدمه بطل البيع، لكن اذا تراضى المتعاملين بتصرف كل منهما فى مال الاخر جاز ذلك.

مسألة ١٩٦٢ المعامله على الموقوف باطله لكن لو خرب الوقف بحيث لا يمكن الانتفاع به فيما وقف لاجله كحصير المسجد إذا تمزق بنحو لا يمكن الصلاه عليه، جاز بيعه و يجب صرف ثمنه فى ذلك المسجد فيما هو أقرب إلى مقصود الواقف إن أمكن.

مسألة ١٩٦٣ يجوز بيع الوقف إذا وقع الاختلاف بين الموقوف عليهم بحيث يظن تلف المال الموقوف أو النفس إذا لم يبيع و يصرف الثمن فيما هو أقرب إلى مقصود الواقف.

مسألة ١٩٦٤ يجوز بيع و شراء العين المستأجره لكن تبقى المنفعه ملكاً للمستأجر فى زمان الاجاره و لو كان المشتري جاهلاً أو ظن بأن مدته الاجاره قصيره جاز له الفسخ بعد العلم بذلك.

الفصل الرابع: صيغه البيع

البيع هو نقل العين بعوض، و صيغته أن يقول البائع: «بعْتُ هذا المال بهذا الثمن» فيقول المشتري «قبلت».

مسألة ١٩٦٥ لا يشترط فى البيع إجراء الصيغه باللغه العربيه فلو اجراها بأيّ لغه صح، لكن يجب على البائع و المشتري قصد إنشاء التمليك أى قصد البيع و الشراء بما أجرياه.

مسألة ١٩٦٦ لا يشترط فى صحه البيع إجراء الصيغه بل لو أعطى البايع العين للمشتري بقصد التمليك فى مقابل ما يأخذه من المشتري و أخذها المشتري بقصد التملك بإزاء ما يعطيه للبائع صحّ البيع و يتملك كل منهما ما يأخذه من الاخر و يسمّى ذلك بالمعاطاه.

الفصل الخامس: بيع الثمار

مسألة ١٩٦٧ يجوز بيع الثمر على الشجر بعد سقوط الورد و انعقاد النواه فيها ولو كان قبل أوان قطفها كما يجوز بيع الحصرم على الشجر.

مسألة ١٩٦٨ إذا أراد بيع الثمره قبل الانعقاد فله أن يبيعها مع ضميمة كالزراع الحاصل من الارض أو الخضروات و يجوز بيعها قبل الانعقاد إذا اشترط على المشتري أن يقطفها قبل الانعقاد وله أن يبيع الثمر الحاصل من الشجر فى سنتين و أكثر. و المعامله فى غير الصور المذكوره صحيحه ولكن الأقوى كراهتها. و أما إذا لم تظهر الثمره اصلاً بطلت إلا مع الضميمة أو بيع الحاصل لاكثر من سنه.

مسألة ١٩٦٩ يجوز بيع التمر على النخل إذا احمرَّ أو اصفرَّ، لكن لاتجوز المزابنه و هى بيعه بالتمر أو الرطب. و لو كان لشخص

نخله فى ملك شخص آخر كىته أو بستانه فىاع تمرها بعد خرصه على من كانت النخله فى بىته بنفس ذلك المقدار من التمر لا أزيد و لا أقل صحت المعامله.

مسأله ١٩٧٠ يجوز بيع الخضروات و الخيار و الباذنجان التى تلتقط مراراً

فى سنه واحده بعد ظهورها بشرط تعيين عدد اللقطات المستحقه للمشتري فى السنه.

مسأله ١٩٧١ يجوز بيع سنابل الحنطه و الشعير بعد انعقاد الحب بغيرهما.

الفصل السادس: النقد و النسيئه

مسأله ١٩٧٢ لو باع شيئاً و لم يشترط تأجيل الثمن فلكل واحد من المتعاقدين مطالبه الاخر بما تملكه، كما يجب تسلمه إذا دفعه الاخر و يتحقق تسليم مثل الدار و العقار بتخليته للمشتري بحيث يمكنه التصرف فيه و أمّا تسليم السجاد و اللباس و أمثالهما فيتحقق بجعله تحت اختيار المشتري بحيث لو أراد أخذه و نقله إلى مكان آخر تمكن من ذلك و لم يمنعه البائع.

مسأله ١٩٧٣ لو اشترط التأجيل فى البيع فيجب تعيين المده فيه فإن لم يعين بطلت المعامله، و لو باع شيئاً على أن يأخذ ثمنه عند الحصاد فالاحوط و جوباً بطلان المعامله بل لا يخلو من قوه.

مسأله ١٩٧٤ لو باع مؤجلاً- فليس له مطالبه الثمن قبل حلول أجله، لكن لو مات المشتري و ترك مالاً فللبائع مطالبته من الورثه قبل حلول الاجل.

مسأله ١٩٧٥ لو باع مؤجلاً فللبائع مطالبه الثمن بعد انقضاء الاجل لكن لو لم يتمكن المشتري من أدائه فعلى البائع إمهاله.

مسأله ١٩٧٦ إذا كان المشتري لا يعلم قيمه المتاع فباعه البائع مؤجلاً- مع زياده على قيمه السوقيه كان البيع باطلاً كما لو قال: «أبيحك مؤجلاً بدرهم أزيد من قيمته نقداً». أمّا إذا كان المشتري عالماً بقيمه المتاع نقداً و قال البائع: «بعتك مؤجلاً بزياده كذا على قيمه نقداً» فالمعامله صحيحه.

مسأله ١٩٧٧ إذا باع مؤجلاً و مضى نصف الاجل مثلاً جاز للبائع أن ينقص من الثمن و يأخذ الباقي نقداً.

الفصل السابع: بيع السلف

مسأله ١٩٧٨ السلف هو ابتياع كلى مؤجل بثمان حال و يقال له السلم أيضاً فلو أعطى المشتري الثمن ليأخذ المبيع بعد سته أشهر و قبل البائع ذلك أو قبض البائع الثمن و قال: «بعتك على أن أسلمك المبيع

بعد ستة أشهر» فالمعامله صحيحه.

مسأله ١٩٧٩ لايجوز فى السلف أن يكون المبيع و الثمن كلاهما من النقدين أى الذهب و الفضة المسكوكين، فلو باع النقد بالنقد سلفاً بطلت المعامله، و يجوز أن يبيع المتاع بغير جنسه سلفاً بأن يبيع الحنطه بالارز أو الدراهم و الاحوط استحباباً أن يبيع المتاع بالنقد لا بالجنس الاخر.

شروط بيع السلف

مسأله ١٩٨٠ يشترط فى السلف ستة شروط:

الاول: تعيين الخصوصيات الموجهه لاختلاف القيمه.

الثانى: أجمع العلماء على لزوم دفع جميع الثمن إلى البائع قبل الافتراق أو كان للمشتري دين حال على البائع بمقدار الثمن كله فيجعله بدلاً من الثمن و يقبل ذلك البائع، و إن كانت هذه الصوره غير خاليه من الاشكال، و الاحوط استحباباً تركه. ولو أعطى بعض الثمن صحت المعامله بمقداره و إن كان للبائع فسخها.

الثالث: تعيين الاجل المضبوط، ولو قال أسلم الجنس عند الحصاد بطلت.

الرابع: تعيين وقت يمكن للبائع تسليم المبيع فيه.

الخامس: تعيين محل تسليم المبيع على الاحوط الوجوبى لكن لا يلزم ذكر المحل إن علم ذلك فى ضمن الكلام.

السادس: تعيين الوزن أو الكيل و لا يلزم ذلك فيما يباع بالمشاهده، لكن يجب أن يكون الاختلاف بين افراد ذلك الجنس قليلاً بحيث لا يعتد به العرف كما فى الجوز و البيض.

احكام السلف

مسأله ١٩٨١ الاحوط لزوماً عدم جواز بيع ما اشتراه سلفاً قبل حلول المده المعينه لتسليم الجنس و يجوز بعده و إن لم يستلم المتاع نعم يكره بيع الغلات كالحنطه و الشعير قبل القبض.

مسأله ١٩٨٢ يجب فى بيع السلم القبول من المشتري عند دفع البائع المتاع الواجد لاوصاف المبيع كما يجب القبول إذا كان أجود بشرط أن يعدّ من ذلك الجنس.

مسأله ١٩٨٣ يجوز للمشتري الرد إذا كان ما أعطاه

البائع أردء ممّا عتّين فى عقد السلف.

مسأله ١٩٨٤ لو دفع البائع إلى المشتري متاعاً غير ما وقعت المعامله عليه و رضى المشتري بذلك فلا إشكال فيه.

مسأله ١٩٨٥ إذا حلّ الاجل و لم يتمكن البائع من دفع المبيع تخيّر المشتري بين الفسخ و الرجوع بالثمن و بين أن ينتظر إلى أن يتمكن البائع من دفع المبيع اليه.

مسأله ١٩٨٦ لو باع شيئاً و قرّر أن يسلمه بعد مده معينه و كان الثمن مؤجلاً ايضاً بطلت المعامله.

الفصل الثامن: بيع الصرف

و هو بيع الذهب أو الفضة بالذهب أو بالفضه.

مسأله ١٩٨٧ بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضه مع الزياذه فى أحدهما حرام و باطل سواء كانا مسكوكين أم لا.

مسأله ١٩٨٨ يجوز بيع الذهب بالفضه أو الفضة بالذهب و لايجب تساويهما فى الوزن.

مسأله ١٩٨٩ يجب التسليم قبل الافتراق فى بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضه. ولو افترقا من دون أن يسلم أحدهما شيئاً منهما بطلت المعامله.

مسأله ١٩٩٠ لو دفع أحد المتعاملين جميع المال و دفع الآخر بعض ما يازائه و افترقا صحّ البيع بالنسبه لذلك المقدار لكن يجوز لمن لم يصل إليه الجميع فسخ المعامله.

مسأله ١٩٩١ يبطل بيع تراب معدن الفضة بالفضه الخالصه و هكذا بيع تراب معدن الذهب بالذهب الخالص و يجوز بيع تراب معدن الفضة بالذهب الخالص و بيع تراب معدون الذهب بالفضه الخالصه.

الفصل التاسع: الخيارات

و هى عباره عن حق فسخ المعامله.

مسأله ١٩٩٢ يجوز لكل من البائع و المشتري فسخ البيع فى إحدى عشره صوره:

الاول: قبل الافتراق عن مجلس العقد فيجوز لكل منهما فسخ البيع ما لم يفترقا و يسمّى (خيار المجلس).

الثانى: لكل من البائع و المشتري حق فسخ البيع إذا كان مغبوناً و يتصور ذلك للبائع إذا باع بأقل من قيمه المثل و للمشتري إذا اشترى بأكثر من قيمه المثل، و ذلك مع عدم العلم بالحال و يسمّى (خيار الغبن).

الثالث: لو اشترط البائع أو المشتري أو كلاهما أن يكون له حق الفسخ إلى مده معينه و يسمّى (خيار الشرط).

الرابع: لو عرض البائع أو المشتري ماله بصورة توجب زيادةً كاذبه في قيمه الجنس فللاخر حق الفسخ و يسمّى ذلك (خيار التدليس).

الخامس: لو اشترط أحد المتعاملين على الآخر إتيان عمل أو كيفية خاصه للمال عند

تسليمه و لم يعمل به الاخر فله حق الفسخ و يسمّى (خيار تخلف الشرط).

السادس: لو وجد في المبيع أو الثمن عيباً فله حق الفسخ و يسمّى (خيار العيب).

السابع: لو تبين أن بعض المبيع أو الثمن ليس ملكاً للبائع أو المشتري و لم يرض مالكه بالبيع فللطرف الآخر حق فسخ معامله و استرداد جميع ماله أو الرضا بالمعامله و استرداد ما بإزاء البعض المملوك للغير و يكون شريكاً معه و يسمّى ذلك (خيار تبعض الصفقه أو خيار الشركه).

الثامن: اذا لم يشاهد المشتري المتاع و اشتراه بتوصيف البائع له ثم وجده على خلاف الوصف فللمشتري حق الفسخ و كذا اذا وصف المشتري العوض المعين ثم وجده البائع على خلاف الوصف جاز له الفسخ و يسمّى (خيار الرؤيه).

التاسع: إذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع الذي اشتراه نقداً إلى ثلاثة أيام جاز للبائع فسخ البيع إذا لم يكن قد سلّم المبيع للمشتري و لم يشترط المشتري تأخير دفع الثمن. أما فيما يفسد ليومه مثل بعض الفواكه فللبائع الفسخ قبل أن يفسد المبيع إذا لم يدفع المشتري الثمن و لم يشترط تأخير دفعه و يسمّى (خيار التأخير).

العاشر: لو كان المبيع حيواناً فللمشتري حق الفسخ إلى ثلاثة أيام و كذا لو كان عوض الحيوان الذي اشتراه حيواناً ايضاً جاز للبائع الفسخ إلى ثلاثة أيام و يسمّى (خيار الحيوان).

الحادي عشر: لو لم يتمكن البائع من تسليم المبيع فللمشتري حق فسخ معامله و يسمّى (خيار تعذر التسليم).

و سيأتى أحكام هذه الخيارات في المسائل الآتية:

مسألة ١٩٩٣ لو لم يعلم المشتري ثمن المبيع أو غفل عن ذلك عند معامله و اشتراه بأزيد من ثمن المثل فإن كانت الزيادة معتدلاً بها في نظر العرف فله حق فسخ البيع، و هكذا بالنسبة إلى البائع

لو باع بأقل من قيمه المثل و كان التفاوت فى نظر العرف معتداً به جاز له الفسخ.

مسأله ١٩٩٤ بيع الشرط و هو أن يشترط البائع على المشتري حين البيع بأن يكون له حق الفسخ عند ردّ الثمن فى المدّاه المعينه صحيح. لكن يعتبر فيه تحقق القصد من المتعاقدين إلى البيع و الشراء حقيقه، فلو باع الدار بمائتى دينار و الحال أنّ قيمتها ألف دينار و اشترط على المشتري أن يفسخ معامله إن ردّ الثمن فى المدّاه المضروبه صحّ البيع.

مسأله ١٩٩٥ يصحّ معامله بيع الشرط حتى لو اطمئنّ البائع أن المشتري يرد عليه المبيع و إن لم يردّ الثمن فيوقته، لكن لو لم يرد الثمن فى الوقت المعين ليس له حق استرداد الملك و مطالبته، و لو مات المشتري ليس له مطالبه الورثه بذلك.

مسأله ١٩٩٦ لو خلط الشاى الجيد مع الرديء ثم باعه باسم الجيد فللمشتري حق فسخ معامله.

مسأله ١٩٩٧ لو علم المشتري بالعيب فى البيع كما لو اشترى حيواناً ثم علم بأنّ إحدى عينيه عمياء فإن كان العيب قبل البيع و هو لا يعلم به فله الفسخ أو أخذ الارش من البائع و هو نسبه التفاوت بين قيمه المعيب و قيمه الصحيح، فإذا اشترى المال بأربعه دراهم ثم علم بالعيب و كانت قيمه الصحيح ثمانيه دراهم و المعيب سته دراهم فنسبه التفاوت بين الصحيح و المعيب إلى قيمه الصحيح هو الربع، و عليه يمكنه استرداد ربع الثمن و هو درهم واحد.

مسأله ١٩٩٨ إذا علم بعد البيع بالعيب فى الثمن فإن كان العيب قبل البيع و لم يعلم البائع به جاز له فسخ معامله أو الاسترداد من المبيع بما يعادل نسبه التفاوت

بين ثمن الصحيح و المعيب و إن لم يمكن الاسترداد من البيع يجب أن يرضى المشتري بإعطاء التفاوت من مال آخر.

مسألة ١٩٩٩ لو حدث العيب بعد المعاملة و قبل القبض جاز الفسخ و فى جواز أخذ الارش إشكال.

مسألة ٢٠٠٠ خيار العيب فورى فلو علم بالعيب بعد البيع و لم يفسخ فوراً سقط حق الفسخ.

مسألة ٢٠٠١ لو علم بالعيب بعد البيع جاز له الفسخ و إن لم يكن البائع حاضراً.

مسألة ٢٠٠٢ ليس للمشتري حق الفسخ أو الارش و إن كان المال معيباً فى أربع صور:

الاول: إذا كان عالمًا بالعيب حين الشراء.

الثانى: إذا رضى بالعيب حين الشراء.

الثالث: إذا أسقط الخيار حين الشراء بأن التزم أن لا يردّ العين و لا يأخذ الارش إن علم بالعيب.

الرابع: إذا تبرء البائع عن العيوب حين البيع بأن قال: «بعت المال مع جميع العيوب الموجوده فيه». نعم لو عين عيباً خاصاً و تبرء منه ثم تبين وجود عيب آخر فللمشتري فسخ البيع لذلك العيب الاخر أو أخذ الارش.

مسألة ٢٠٠٣ ليس للمشتري حق الفسخ فى ثلاث صور و له أخذ الارش فيها:

الاول: لو تصرف فى المال بعد الشراء.

الثانى: لو علم بالعيب بعد الشراء و أسقط حق الفسخ فقط دون الارش.

الثالث: إذا حدث عيب آخر فى المال بعد القبض فليس له حق الفسخ و له أخذ الارش للعيب السابق. نعم لو كان المبيع حيواناً فله الرد إلى ثلاثه أيام و إن حدث فيه عيب آخر عند المشتري. و لو كان للمشتري فقط خيار إلى مدته وحدث فى المبيع عيبٌ جديد فى تلك المده فيجوز له الرد أيضاً بالعيب السابق.

مسألة ٢٠٠٤ لو كان للبائع مال لم يشاهده لكن ذكر له مواصفاته

و باعه على المشتري مع ذكر تلك الصفات، ثم تبين أن المال كان أجود مما وصف للبائع فله حق الفسخ.

مسائل متفرقة

مسألة ٢٠٠٥ لو ذكر البائع قيمة المتاع الذى اشتراه فعليه ذكر كل ما يوجب زياده قيمه أو نقيصته سواءً باعه بنفس ما اشتراه أو بأقل منه، مثلاً لو ذكر القيمة فعليه ذكر النقد أو النسيئه.

مسألة ٢٠٠٦ لو أعطى الشخص متاعاً لآخر و عين له ثمناً و أمره بأن يبيعه بذلك الثمن المعين و قال: «كلما زدت على الثمن فالزياده لك» ثم باعه الآخر بأزيد مما عين كانت الزيادة للمالك، و للبائع أجره عمله لاغير. نعم لو اشتراه الآخر بتلك القيمة المعينه و باعه المشتري بأزيد من ذلك الثمن كانت الزيادة له.

مسألة ٢٠٠٧ لو باع اللحم بعنوان أنه لحم الخروف و أعطى بدله لحم النعجه عصى. فإن عين اللحم و قال: «بعتك هذا اللحم بوصف كونه خروفاً» و لم يكن كذلك فللمشتري حق الفسخ. و إن لم يعين بأن قال: «بع لحم الخروف» فللمشتري ردّ ما أعطاه البائع من اللحم و المطالبه بلحم الخروف.

مسألة ٢٠٠٨ لو قال المشتري لبائع الاقمشه «بعنى قماشاً ثابت اللون» فأعطاه ما يزول لونه فله حق الفسخ.

مسألة ٢٠٠٩ الحلف فى المعامله إن كان صادقاً فهو مكروه و إن كان كاذباً فهو حرام.

كتاب الشركه

مسألة ٢٠١٠ تقع الشركه بين شخصين أو أكثر فيما إذا مزجا مالهما بنحو لايمكن تمييز أحدهما عن الآخر، و أجريا صيغه الشركه بالعريه أو بلغه اخرى أو صدر منهما فعل يدل على إرادته الشركه.

مسألة ٢٠١١ لاتصح الشركه فى أجره العمل من إثنين أو أكثر كما لو توافق عاملان على تقسيم ما يأخذانه من الاجره بينهما.

مسألة ٢٠١٢ لاتصح الشركه فيما إذا اشترى كل واحد منهما متاعاً فى ذمته على أن يكون كل منهما شريكاً فى

المتاع و فى الربح الحاصل منه. لكن تصح الشركه فيما إذا كان كل منهما و كلاً عن الآخر فى شراء المتاع لنفسه و لشريكه بحيث كان الثمن فى ذمه الشريكين.

مسأله ٢٠١٣ يشترط فى صحه الشركه أن يكون كل من الشريكين بالغاً عاقلاً مختاراً و أن لا يكون محجوراً عن التصرف فى ماله، فلا تصح شركه السفيه و هو الذى يصرف ماله عبثاً لانه لا يسمح له بالتصرف فى ماله.

مسأله ٢٠١٤ لو اشترطا فى عقد الشركه أن يكون للعامل منهما أو الذى يعمل أكثر من الشريك الآخر حصه زائده على حصه الآخر لزم العمل بالشرط و يستحق العامل المقدار الزائد، بل لو اشترطا على أن يكون لغير العامل أو لمن يعمل أقل، سهم أكثر من الربح فالاقوى صحه الشرط و الشركه.

مسأله ٢٠١٥ لو توافق الشريكان على أن يكون الربح كله لاحد الشريكين، أو الخسران كله أو معظمه عليه فالشركه محل إشكال.

مسأله ٢٠١٦ لو لم يشترطا فى ضمن عقد الشركه أن يكون لاحدهما ربح أكثر فإذا تساوت نسبه اشتراكهما فى المال يتساويان فى الربح و الخسران و أما إذا اختلفت النسبه فيجب أن يقسم الربح و الخسران بنسبه اشتراكهما فى اصل المال.

مسأله ٢٠١٧ إذا اشترطا فى ضمن عقد الشركه أن يشتريا أو يبيعا معاً، أو أن يقوم كل واحد منهما بالتجاره بصوره مستقله أو يقوم أحدهما فقط بالتجاره و جب العمل بهذا الشرط.

مسأله ٢٠١٨ إذا لم يعيننا من يقوم بالبيع و الشراء بالمال المشترك فلا يجوز لاي منهما التجاره بذلك المال من دون إذن الآخر.

مسأله ٢٠١٩ يجب على الشريك الذى بيده مال الشركه العمل بكل ما اتفقا عليه فى عقد الشركه، فمثلاً لو اشترط فى عقد

الشركة الشراء مؤجلاً- أو البيع نقداً أو الشراء من محل خاص فيجب العمل بذلك. و أما إذا لم يشترط عليه ذلك فيجب أن يتعامل بالنحو المتعارف و يعطى أو يأخذ بنحو لا-يؤدى إلى الضرر بالشركة، فلا يجوز له الشراء أو البيع مؤجلاً أو حمل مال الشركة معه في السفر إذا لم يتعارف حمل المال في مثل هذا السفر.

مسألة ٢٠٢٠ الشريك المتعامل بمال الشركة لو خالف ما اشترط عليه في ضمن عقد الشركة بالنسبة إلى البيع أو الشراء يضمن لو وقع خساره في الشركة. لكن لو عمل بما اشترط عليه في معامله أخرى فتصح المعامله. كذلك يضمن فيما إذا لم يشترط عليه في ضمن عقد الشركة نحواً خاصاً لكن خالف النحو المتعارف من المعامله و خسر. ولو تعامل بعد ذلك على النحو المتعارف صحت معاملته.

مسألة ٢٠٢١ لا يضمن الشريك العامل بمال الشركة إذا تلف المال كله أو بعضه إن لم يتعدّ و لم يتساهل في حفظ المال.

مسألة ٢٠٢٢ يجب قبول قول الشريك العامل بمال الشركة إذا ادعى تلف المال و حلف على ذلك عند حاكم الشرع.

مسألة ٢٠٢٣ إذا رجع جميع الشركاء عن الاذن في التصرف لايجوز لاحد منهم التصرف في مال الشركة. و إذا رجع أحدهم فلا يحق للشركاء التصرف في المال و لكن يجوز للراجع التصرف في مال الشركة.

مسألة ٢٠٢٤ إذا طلب أحد الشركاء قسمه مال الشركة فيجب على الباقي القبول حتى لو كانت الشركة إلى أجل معين فيما إذا لم يستلزم الضرر عليهم.

مسألة ٢٠٢٥ لو مات أحد الشركاء أو جُنَّ أو أغمى عليه فلايجوز لسائر الشركاء التصرف في مال الشركة، و كذلك لو صار سفيهاً يتصرف في ماله عبثاً.

مسألة ٢٠٢٦

لو اشترى الشريك لنفسه شيئاً بثمن مؤجل كان الربح له و الخساره عليه، لكن لو اشترى للشركه و رضى بذلك سائر الشركاء عاد الربح أو الخسران إلى الجميع.

مسأله ٢٠٢٧ إذا وقع التعامل بمال الشركه ثم علم ببطلانها، فإن كان كل واحد من الشركاء راضياً بالتصرف في مال الاخر لو كان عالماً ببطلان الشركه فالمعامله صحيحه و كل ربح يحصل منها يعود إلى الجميع و أما إذا لم يكن كذلك فإن الشركاء الذين كانوا لا يرتضون تصرف الاخرين إن رضوا الان بالمعامله و أجازوها فالمعامله صحيحه أيضاً و الربح للجميع و الا بطلت و في جميع الصور يجوز للعامل مطالبه أجره المثل لعمله من الاخرين إن لم يقصد التبرع.

كتاب الصلح

مسأله ٢٠٢٨ الصلح هو التراضى و التسالم بين شخصين على تمليك عين أو منفعه للاخر أو إسقاط حق عنه في مقابل أن يملكه الاخر عيناً أو منفعه أو يسقط حقه عنه. بل يصح الصلح مع تمليك عين مال أو منفعه أو إسقاط حق مجاناً و بدون عوض.

مسأله ٢٠٢٩ يعتبر في المتصالحين البلوغ و العقل و الاختيار و قصد الصلح.

مسأله ٢٠٣٠ لا تعتبر العرييه في صيغه عقد الصلح بل يصح بكل لفظ يدل على الصلح و التراضى.

مسأله ٢٠٣١ لو تصالح شخص مع الراعى بأن يسلم نعاجه إليه ليرعاها سنه مثلاً، و يتصرف في لبنها، و يعطيه مقداراً من الدّهن، صحّ الصلح فيما لو جعل اللبن مقابل إتعاب الراعى و ذلك المقدار من الدّهن، و أمّا لو آجر نعاجه من الراعى سنه على أن يستفيد من لبنها بعوض مقدار من الدّهن، ففي مثل هذه الاجاره إشكال.

مسأله ٢٠٣٢ لو أراد الشخص المصالحه على دينه أو حقه

مع غير المدین فیعتبر فی صحه المصالحه قبول المدین و أما المصالحه علی إسقاط دینه أو حقه فلا یعتبر فیها القبول من المدین.

مسأله ٢٠٣٣ لو علم المدیون بمقدار الدین، و لم یعلم به الدائن، و صالحه بأقل منه، لم تبرأ ذمته من المقدار الزائد، فمثلاً لو كان مقدار الدین خمسين دیناراً و صالحه بعشره دنانیر، فلا یحل الزائد للمدیون إلا إذا بین المدیون للدائن مقدار الدین، و رضی به الدائن، أو علم برضا الدائن بالمصالحه علی تقدير علمه بمقدار الدین.

مسأله ٢٠٣٤ الاحوط وجوباً عدم جواز المصالحه علی مبادلته مالین من جنس واحد بزیاده أحدهما مع العلم بوزنها و أما إذا لم یعلم بوزنهما، فیصح الصلح حتی مع احتمال الزیاده فی أحدهما.

مسأله ٢٠٣٥ تصح المصالحه علی مبادلته دینین علی شخص واحد أو علی شخصین فیما إذا تساوى الدینان فی الجنس و الوزن، فمثلاً لو كان دین كل واحد عشره کیلوات من الحنطه، و أراد المصالحه بین هذین الدینین، و كذلك تصح فیما إذا لم یكونا من جنس واحد فمثلاً كان دین أحدهما عشره کیلوات من الرز والآخر إثنا عشر کیلواً من الشعیر، و أما إذا كانا من جنس واحد و كان مما یكالم أو یوزن فإذا لم یتحدا فی الكیل و الوزن فالمصالحه بینهما محل إشكال.

مسأله ٢٠٣٦ یصح الصلح فی الدین المؤجل بأقل منه إذا كان الغرض إبراء ذمه المدیون من بعض الدین و أخذ الباقي منه نقداً.

مسأله ٢٠٣٧ یجوز فسخ الصلح برضا المتصالحین و كذلك یجوز فسخه لمن اشترط له حق الفسخ فی ضمن الصلح.

مسأله ٢٠٣٨ تجرى فی الصلح جمیع الخیارات التي ذکرت فی البیع، إلا خيار المجلس و الحيوان و التأخیر.

مسأله

٢٠٣٩ إذا ظهر المال المصالح عليه معيماً، فيجوز له فسخ الصلح، ولكن يشكل أخذ الارش أى نسبه التفاوت بين قيمه الصحيح و المعيب.

مسأله ٢٠٤٠ إذا اشترط عليه فى ضمن عقد الصلح وقف المال بعد موت المشتري فيما لو لم يكن له وارث، وقبل الآخر الشرط وجب عليه العمل بالشرط.

كتاب الاجاره

الاجاره هى المعاوضه على المنفعه عملاً كانت أو غير. و لابد فيها من الايجاب و القبول مثل قول الخياط «آجرتك نفسى...» أو قول صاحب الدار «آجرتك دارى» و قول المستأجر «قبلت» و يكفى فيه كل ما دل على ذلك من قول أو فعل فتجرى فيه المعاطاه أيضاً.

مسأله ٢٠٤١ يشترط فى المستأجر و المؤجر أن يكونا بالغين عاقلين و أن يوقعا العقد عن قصد و اختيار و أن لا يكونا محجورين عن التصرف فى مالهما، فلا تصح إجاره السفیه.

مسأله ٢٠٤٢ يجوز للشخص أن يكون و كلاً عن الآخر فى عقد الاجاره فتصح إجاره الوكيل لمال موكله.

مسأله ٢٠٤٣ يجوز للولى أو القيم أن يؤجر مال الصغير أو نفسه ولو بلغ الصبى فى أثناء مدته الاجاره جاز له فسخ المقدار الباقي من مدته الاجاره إذا لم يكن مصلحه ملزمه فى إجاره الولى فى تمام مدته الاجاره.

مسأله ٢٠٤٤ لا يجوز استيجار الصغير الذى لا ولى له إلا بإذن المجتهد و مع عدم التمكن من الوصول إلى المجتهد يستأذن من جماعه من عدول المؤمنين ثم يستأجر الصبى بإذنه.

مسأله ٢٠٤٥ لا يشترط فى الاجاره إجراء الصيغه باللغه العربيه فلو قال بأى لغه «آجرتك المال» و قال الآخر «قبلت» صحت الاجاره. و كذلك تصح الاجاره لو أعطى المال بيد المستأجر بقصد الاجاره و استلمه بذلك القصد من دون إجراء أيه صيغه.

مسأله ٢٠٤٦

لو أراد أن يكون أجيراً لعمل بدون إجراء الصيغه فبمجرد اشتغاله بذلك العمل تصحّ الاجاره.

مسأله ٢٠٤٧ تكفى الاشاره فى انعقاد الاجاره لمن لا يقدر على التكلم فإذا آجر أو استأجر بالاشاره صحت الاجاره.

مسأله ٢٠٤٨ إذا استأجر داراً أو دكاناً أو غرفه و اشترط عليه المؤجر أن ينتفع بنفسه لايجوز للمستأجر أن يؤجره للغير و أما إذا لم يشترط عليه ذلك جاز أن يؤجره للغير لكن إذا أراد الايجار بأكثر مما استأجره فلا بد أن يعمل فيه عملاً أو يحدث فيه حدثاً كالتعمير.

مسأله ٢٠٤٩ لو اشترط الاجير على المستأجر بأن يعمل له فقط دون غيره لايجوز للمستأجر أن يؤجره للغير ولو لم يشترط فللمستأجر إجارته من غيره بدون أخذ الزياده على الاجره.

مسأله ٢٠٥٠ لو استأجر شيئاً آخر غير الدار و الدكان و الغرفه و الاجير، كالارض مثلاً و لم يشترط عليه المؤجر أن ينتفع بنفسه جاز له إجارته من الغير و أخذ الزياده على ما استأجره به.

مسأله ٢٠٥١ لو آجر داراً أو دكاناً بمائه دينار و انتفع من نصفه جاز له أن يؤجر النصف الاخر بمائه دينار لكن لو أراد إجاره النصف الاخر بمائه و عشرين ديناراً أى بأزيد مما استأجره فلا بد أن يحدث فيه حدثاً كالتعمير و بدون ذلك لا يصح.

شروط العين المستأجره

مسأله ٢٠٥٢ يشترط فى العين المستأجره أمور:

الاول: أن تكون معينه فلا تصح إجاره إحدى دوره.

الثانى: أن يراها المستأجر أو يصفها له المؤجر بحيث يعلم جميع خصوصياتها.(١)

الثالث: أن تكون مقدوره التسليم فلا تصح إجاره الفرس الشارد.

الرابع: أن تكون العين مما يمكن الانتفاع بها مع بقائها فلا تصح إجاره الخبز للاكل.

الخامس: إمكان حصول المنفعه المقصوده من المال فلا تصح إجاره أرض لا يمكن سقيه بمياه الامطار و

الانهار، لاجل الزراعه.

السادس: أن تكون العين المستأجره ملكاً للمؤجر فلا تصح إجاره مال الغير إلا إذا رضى المالك بالاجاره.

مسأله ٢٠٥٣ إجاره الاشجار للانتفاع بثمرها مشكل.

مسأله ٢٠٥٤ يجوز للمرأة إجاره نفسها للرضاع و لا يجب عليها الاستئذان من الزوج نعم لو كان ذلك موجباً لتضييع حق الزوج لا تصح الاجاره إلا بأذنه

شروط الانتفاع بمال الاجاره

مسأله ٢٠٥٥ يشترط فى المنفعه المقصوده من مال الاجاره أمور:

الاول: أن تكون المنفعه محلله فلا تصح إجاره المحل لبيع الخمر أو لحفظه كما لا يصح كرى الدابه لحمل الخمر.

الثانى: أن لا يعد إعطاء الثمن فى مقابل تلك المنفعه عند العرف عبثاً أى يكون للمال منفعه مقصوده عند العقلاء.

الثالث: لو كانت للمال منافع متعدده لا بد من تعيين المنفعه المقصوده فى عقد الاجاره، مثلاً لو آجر حيواناً قابلاً لحمل الاثا و قابلاً للركوب فلا بد من تعيين أن الاجاره لحمل الاثا أم للركوب أم لكليهما.

١ مدرك هذا القول هو الاجماع فقط إلا أن يقال إنهم عملوا بالمرسله «نهى النبى (ص) عن الغرر».

الرابع: لا بد من تعيين مدته الانتفاع بالمال ولو لم تكن مدته الانتفاع معلومه لكن كان العمل معيناً، مثلاً كان الاجير خياطاً فعين خياطه ثوب خاص كفى ذلك فى صحه الاجاره.

مسأله ٢٠٥٦ لو لم يعين فى عقد الاجاره ابتداء مدته الاجاره فابتدأؤها من بعد إجراء العقد مباشره.

مسأله ٢٠٥٧ لو آجر داراً و عين ابتداء الاجاره بعد شهر من إجراء العقد صحت الاجاره و إن كانت الدار مستأجره للغير حين إجراء العقد.

مسأله ٢٠٥٨ لو لم يعين مدته الاجاره بل قال: «متى سكنت الدار فأجرتها لكل شهر عشره دنانير» بطلت الاجاره.

مسأله ٢٠٥٩ لو قال المؤجر للمستأجر: «آجرتك الدار كل شهر بعشره دنانير» أو قال: «آجرتك الدار

لمده شهر واحد بعشره دنانير و بعد ذلك كلما سكنت الدار فأجرتها لكل شهر عشره دنانير» صحت الاجاره بالنسبه إلى الشهر الاول فيما إذا عتین ابتداء مده الاجاره أو كان ذلك معلوماً عند هما.

مسأله ٢٠٦٠ الدار التي ينزل فيها الغرباء و الزوّار ولم يعلم مده سكتناهم فيها فإن قرروا إعطاء دينار لكل ليله و رضی به مالك الدار جاز لهم السكنی و الانتفاع لكن الاجاره باطله لعدم معلوميه مده الاجاره، و للمالك إخراجهم متى شاء.

مسائل متفرقه

مسأله ٢٠٦١ لا بد من تعيين مقدار الاجره، فإذا كانت من الموزون أو المعدود فيجب معرفتها بالوزن أو العدّ على الاحوط، و إن كانت مما لا يتعين إلا بالمشاهده أو الوصف فلا بد من مشاهدته أو توصيفه على نحو ترتفع الجهاله.

مسأله ٢٠٦٢ لا تصح إجاره الارض لزراعه الحنطه أو الشعير و جعل الاجره الحنطه أو الشعير الحاصلتين من تلك الارض.

مسأله ٢٠٦٣ لا يستحق المؤجر الاجره إلا بعد تسليم العين المستأجره أو بعد الفراغ من العمل المستأجر عليه فليس له المطالبه بالاجره قبله.

مسأله ٢٠٦٤ يجب على المستأجر إعطاء الاجره إذا دفع المؤجر اليه العين و إن لم يأخذها أو أخذها لكن لم ينتفع بها إلى آخر مده الاجاره.

مسأله ٢٠٦٥ لو آجر شخصاً لعمل في يوم معين و حضر ذلك الشخص في اليوم المعين للعمل لكن لم يكلفه المستأجر بالعمل، و جب عليه إعطاء الاجره مثلاً- لو آجر خياطاً في يوم معين ثم حضر الخياط للعمل لكن لم يعطه القماش كي يخطط و جب عليه إعطاء أجرته سواءً اشتغل الخياط بالخياطه لنفسه أم لغيره أم كان عاطلاً.

مسأله ٢٠٦٦ لو تبين بطلان الاجاره بعد انتهاء المده، و جب على المستأجر إعطاء أجره المثل للمؤجر.

مثلاً- لو آجر داراً لمدته سنة واحده بمبلغ مائه دينار ثم علم بيطلان الاجاره، فإن كانت أجره المثل خمسين ديناراً وجب عليه إعطاء الخمسين، وإن كانت مائتي دينار وجب إعطاء المائتين. و كذلك لو علم بيطلان الاجاره قبل انتهاء مدتها فيجب إعطاء أجره المثل للمدة الماضيه.

مسألة ٢٠٦٧ العين المستأجره أمانه في يد المستأجر لا يضمنها إذا تلفت أو تعيبت إلا مع التعدي أو التفريط. و كذلك لو كان جيراً على خياطه ثوب فالقماش في يده امانه لا يضمنها إذا تلفت أو تعيبت إلا بالتعدي أو التفريط.

مسألة ٢٠٦٨ كل من آجر نفسه لعمل في مال غيره إذا أفسد ذلك المال ضمن كالصائغ و النجار و الحدّاد.

مسألة ٢٠٦٩ لو ذبح القصاب الذبيحه بالذبح الباطل يضمن قيمته سواء كان ذبحه مجاناً أم لا.

مسألة ٢٠٧٠ لو اكرت دابته للحمل و عين مقدارها، فإذا حمّله أكثر مما عينه فعابت أو تلفت يضمن، و كذلك لو لم يعين كميّه الحموله ولكن حمل عليه أكثر من المقدار المتعارف فعابت أو تلفت ضمن المستأجر.

مسألة ٢٠٧١ لو اكرت دابته لحمل ما يتكسّر فزلق أو عصى الحيوان و انكسرت البضاعه لم يضمن المكارى صاحب الحيوان، ولكن لو حصل ذلك بسبب ضربه أو وكزه يضمن.

مسألة ٢٠٧٢ لو ختن الطفل و قد لحق به ضرر أو مات الطفل فإن كان مقدار الختان متعارفاً لم يضمن و إن كان أكثر من المقدار المتعارف ضمن.

مسألة ٢٠٧٣ لو أعطى الطبيب الدواء بيده للمريض، فإن أخطأ في العلاج و لحق بالمريض ضرر أو مات فهو ضامن لكن لو عيّن المرض و وصف الدواء له و شرب المريض الدواء بنفسه، لا يمكن الحكم بضمان الطبيب إلا

أن يكون السبب أقوى من المباشر نعم لو قال الطيب إن هذا الدواء لهذا المرض من دون تعيين مرض الشخص، و شربه المريض ثم لحق به ضرر أو مات لا يضمن الطيب.

مسألة ٢٠٧٤ إذا تبرء الطيب من الضمان و أخبر المريض أو وليه بذلك فلا يضمن إذا لحق بالمريض ضرر أو مات و إن باشر الطيب العلاج فيما إذا احتاط و لم يقصر في الاجتهاد.

مسألة ٢٠٧٥ للمؤجر و المستأجر الاقاله و هي فسخ الاجاره برضا الطرفين، و أيضاً يجوز الفسخ إن اشترطه في عقد الاجاره لاحدهما أو لكليهما.

مسألة ٢٠٧٦ يجوز لكل من المؤجر أو المستأجر فسخ الاجاره إذا علم بالغبن و لم يكن ملتفتاً إليه عند العقد. لكن لو أسقط خيار الغبن عند العقد فلا يجوز فسخ الاجاره و إن ظهر كونه مغبوناً.

مسألة ٢٠٧٧ لو آجر شيئاً و قبل التسليم إلى المستأجر غصبه شخص فللمستأجر حق فسخ الاجاره و استرجاع الاجره كما يمكنه إبقاء الاجاره على حالها و أخذ أجره المثل للمال في المده المغصوبه. مثلاً لو استأجر دابه لمدته شهر واحد بعشره دراهم و غصبه شخص قبل أن يقبضها المستأجر لمدته عشره أيام و كانت أجره المثل لتلك العشره أيام خمسه عشر درهماً يجوز استرجاع خمسه عشر درهماً من المؤجر و الانتفاع بالعين في بقيه الشهر.

مسألة ٢٠٧٨ لو استلم ما استأجره، ثم غصبه شخص لا يجوز له فسخ الاجاره و يستحق أجره المثل من الغاصب.

مسألة ٢٠٧٩ لو باع المؤجر الملك للمستأجر قبل انتهاء مده الاجاره لا تبطل الاجاره و يستحق المؤجر الاجره من المستأجر. و كذلك لو باع الملك لشخص ثالث، فلا بد للمستأجر أن يعطيه الاجره و الاجاره باقيه على حالها و

ينتقل الملك إلى المشتري مسلوب المنفعة مدة الاجاره.

مسأله ٢٠٨٠ لو خرب الملك المستأجر قبل ابتداء مدة الاجاره بنحو لايمكن الانتفاع به أصلاً، أو لايمكن الانتفاع به فى المنفعه المقصوده بطلت الاجاره، و لابد من إرجاع الاجره إلى المستأجر، بل له فسخ الاجاره فيما لو أمكن الانتفاع به منفعه قليله.

مسأله ٢٠٨١ لو استأجر ملكاً ثم انتفع به مقداراً من مدة الاجاره ثم خرب بحيث لايمكن الانتفاع منه أو لايمكن الانتفاع المقصود منه تبطل الاجاره بالنسبه إلى باقى المده، و لو أمكن الانتفاع به قليلاً فى باقى المده جاز للمستأجر فسخ الاجاره بالنسبه إلى المده الباقية.

مسأله ٢٠٨٢ لو آجر داراً ذات غرفتين ثم خربت إحداهما فإن بناها المالك فوراً و لم يتلف شىء من منفعتها فالاجاره صحيحه و ليس للمستأجر فسخ الاجاره و أما إذا كان التعمير يستغرق مده طويله بحيث يتلف مقدار من المنافع فالاجاره تبطل بالنسبه لذلك المقدار و يجوز للمستأجر فسخ الاجاره فى بقيه المده.

مسأله ٢٠٨٣ لا تبطل الاجاره بموت المؤجر أو المستأجر، لكن لو لم يكن الملك لمن يؤجره بل كان لشخص آخر و قد أوصى بمنافع الملك للمؤجر مادام حياً، فإن مات المؤجر لم يكن المنافع بعد موته له فتبطل الاجاره بالنسبه إلى ما بعد موته.

مسأله ٢٠٨٤ لو وكل المالك المعمار فى استئجار العمال لبناء بيته مثلاً- فإذا أعطى المعمار للعمال أجره أقل مما أخذه من المالك لا تحل له الزيادة، و لابد من إرجاعها إلى المالك، نعم لو صار اجيراً فى أن يبنى الدار سواءً بالمباشره أو بفعل الغير فإذا كلف العمال بذلك و أعطاهم أجره أقل من الاجره التى أخذها من المالك فتحل له الزيادة.

مسأله ٢٠٨٥

لو تعهد الصِّبَاعُ أن يصبغ القماش بالنيل فصبغه بلون آخر لم يستحق شيئاً.

كتاب الجعالة

الجعالة: التعهد بإعطاء مقدار من المال مقابل الاتيان بعمل له، كما لو قال: «من ردّ ضالتي فله كذا» و يقال للمتعهد الجاعل، و لمن يأتي بالعمل العامل، و الفرق بين الجعالة و الاجاره هو أنه يلزم على الاجير العمل بعد إجراء الصيغه، و يستحق الاجره من المستأجر و أمّا في الجعالة، فيجوز للعامل عدم الاشتغال بالعمل، و لا يستحق شيئاً فيما إذا لم يأت بالعمل و لم يكن الجاعل مديناً له.

مسألة ٢٠٨٦ يعتبر في الجاعل، البلوغ و العقل و القصد و الاختيار و عدم الحجر، فلا تصح جعالة السفية.

مسألة ٢٠٨٧ يعتبر في العمل أن لا يكون محرماً، و لا يكون بلا فائده، فلا تصح الجعالة فيما إذا قال: «كل من شرب الخمر أو ذهب في الليل إلى مكان مظلم فله كذا».

مسألة ٢٠٨٨ إذا عيّن مالاً شخصياً في الجعالة كما لو قال: «كل من وجد فرسى فله هذا الكيس من الحنطة» فلا يجب أن يعين قيمه الحنطة أو نوعها، ولكن إذا لم يعين المال، كما لو قال: «من وجد فرسى فله من من الحنطة»، فيجب تعيين خصوصياتها بنحو كامل.

مسألة ٢٠٨٩ إذا لم يجعل الجاعل أجره معينه للعمل، كما لو قال: «كل من وجد ولدى فله على مال» و لم يعين مقداره، فيجب إعطاء أجره المثل للعامل.

مسألة ٢٠٩٠ لا يستحق العامل شيئاً فيما إذا أتى بالعمل قبل الجعالة أو بعدها لكن بقصد التبرّع.

مسألة ٢٠٩١ يجوز للجاعل أو العامل فسخ الجعالة قبل أن يشرع العامل في العمل.

مسألة ٢٠٩٢ يشكل رجوع الجاعل عن الجعالة بعد شروع العامل في العمل.

مسألة ٢٠٩٣ يجوز للعامل ترك العمل،

ولكن يجب عليه إتمامه فيما لو أضرَّ بالجاعل، مثلاً لو قال أحد: «كل من عالج عيني فله كذا» و بدأ الطيب بالمعالجه، فيجب عليه إتمام العمل فيما لو كان تركه مضرّاً بالعين. ولو ترك العمل و لم يتمه لم يستحق شيئاً من الجاعل.

مسأله ٢٠٩٤ إذا لم يتم العامل العمل، فإذا كان كالعثور على الفرس، بحيث لا يفيد الجاعل شيئاً فيما إذا لم يتم العمل، فلا يستحق العامل شيئاً، و كذلك فيما إذا جعل الجاعل الاجره لاتمام العمل، كما لو قال: «كلُّ من خاط ثوبى فله عشره دراهم». و أما إذا كان مراده من الجعالة إعطاء المال بنسبه العمل، فكلّ من أتى بمقدار من العمل إستحق مقداراً من المال، و الاحوط المصالحه على ذلك.

كتاب المزارعه

مسأله ٢٠٩٥ المزارعه هي: الاتفاق بين مالك الارض و الزارع على زرع الارض بحصه من حاصلها.

مسأله ٢٠٩٦ يشترط فى المزارعه أمور:

الاول: الايجاب من المالك و القبول من الزارع بكل لفظ يدلّ على تسليم الارض للزراعه بحصّه من حاصلها و قبول الزارع لذلك كقول المالك للزارع مثلاً: «سَلِّمْتُ إِلَيْكَ الْأَرْضَ لِتَزْرِعَهَا فِي مَدَّةِ سَنَةٍ بِنِصْفٍ مِنْ حَاصِلِهَا» فيقول الزارع: «قبلت». او بفعل دالّ على تسليم الارض للزارع و قبول الزارع لها من دون لفظ، ولكن فى الصوره الثانيه، يجوز لكل من المالك و الزارع فسخ المعامله مالم يشرع الزارع فى العمل.

الثانى: أن يكون كل من المالك و الزارع بالغاً و عاقلاً و مختاراً و أن لا يكون سفيهاً يصرف ماله بنحو غير عقلائى.

الثالث: أن يكون نصيبهما من مجموع حاصل الارض، فلو جعل لاحدهما أوّل الحاصل، و لآخر آخره بطلت المزارعه.

الرابع: أن تجعل حصه كلّ منهما على نحو الاشاعه، كالنصف و الثلث و نحو

هما، فلو قال للزارع: «إزرع و أعطني ماشئت»، لم تصح المزارعه.

الخامس: تعيين مده جعل الارض بيد الزارع، و يلزم أن تكون بمقدار يمكن فيه إدراك الحاصل.

السادس: أن تكون الارض قابله للزراعه ولو بالعلاج و الاصلاح.

السابع: تعيين الزرع إذا كان بينهما اختلاف نظر في ذلك، بأن قصد كل منهما زراعه شيء خاص و أما إذا لم يقصدا ذلك أو علم اتّحاد قصدهما في زراعه شيء، فلا يجب تعيين الزرع.

الثامن: تعيين المالك، للارض و حدودها و مقدارها، فإذا كانت للمالك أراضي متعدده و متفاوتة، و قال للزارع: «ازرع في أحدها» من دون تعيين بطلت المزارعه.

التاسع: تعيين ما عليهما من المصارف كالبذر و نحوه، و أما لو كان ما يصرفه كل منهما معلوماً فلا يجب تعيينه.

مسأله ٢٠٩٧ تصح المزارعه إذا اشترط المالك مقداراً معيناً من الحاصل له ثم تقسيم الباقي بينهما بنسبه معينه فيما إذا علما ببقاء شيء من الحاصل بعد استثناء ذلك المقدار.

مسأله ٢٠٩٨ إذا انقضت مده المزارعه و لم يدرك الحاصل، فإذا رضى المالك و الزارع ببقاء الزرع في الارض بالاجره أو مجاناً فهو و إن لم يرض المالك جاز له إجبار الزارع على إزاله الزرع، و إذا تضرّر الزارع من إزاله الزرع، فلا- يجب على المالك إعطاء عوضه إلا إذا كان المالك هو الذى يزيل الزرع، و ليس للزارع إجبار المالك على إبقاء الزرع في الارض، ولو بأجره، إلا إذا ترتّب على الازاله ضرر مهم على الزارع، و لم يتضرر المالك من بقاءه.

مسأله ٢٠٩٩ إذا حدث مانع من الزراعه في الارض، كما إذا انقطع الماء عنها، بطلت المزارعه، ولو ترك الزارع الارض بعد عقد المزارعه بلا عذر، فإن كانت الارض تحت تصرّفه، و

لم يتصرف فيها المالك، ضمن أجره تلك المده للمالك.

مسألة ٢١٠٠ المزارعه عقد لازم، إذا أجريا الصيغه، فلا يجوز فسخها بعد تماميتها إلا بالتقاييل أى تراضى الطرفين بالفسخ. و كذلك إذا سلم المالك الارض للزارع بقصد المزارعه و اشتغل العامل بالعمل، فلا يجوز لاحدهما فسخ المزارعه. و يجوز لكل منهما اشتراط الخيار ضمن عقد المزارعه، وفسخها بعد ذلك استناداً لذلك الشرط.

مسألة ٢١٠١ إذا مات المالك أو الزارع لم تبطل المزارعه، و قام الوارث مقامه لكن إذا اشترط المالك على الزارع مباشره العمل بنفسه و مات الزارع بطلت المزارعه، و إذا كان الزرع ظاهراً و موجوداً عند موت الزارع تكون حصته منه لورثته، و كذلك تكون لورثته الحقوق الاخرى لو كانت و ليس للورثه اجبار المالك على إبقاء الزرع فى الارض إلا إذا ترتب ضرر مهم من إزالته على الورثه و لم يترتب أى ضرر على المالك من بقاءه.

مسألة ٢١٠٢ إذا ظهر بطلان المزارعه بعد الزرع، فإن كان البذر للمالك كان الزرع له، و عليه للزارع ما صرفه من الاموال، و كذا أجره عمله، و أجره الالات التى استعملها فى الارض، و إن كان البذر للزارع، فالزرع له، و عليه للمالك أجره الارض و ما صرفه المالك، و أجره الالات التى استعملت فى ذلك الزرع.

مسألة ٢١٠٣ إذا كان البذر للزارع، و علما بعد المزارعه ببطلانها، فإن رضى المالك و الزارع ببقاء الزرع فى الارض بالآخره أو مجاناً، فلا إشكال فى ذلك، و أما إذا لم يرض المالك بذلك جاز له إجبار الزارع على إزاله الزرع و إن لم يدرك الحاصل، و ليس للزارع إجبار المالك على إبقاء الزرع فى الارض ولو بأجره، إلا فى

صوره الضرر، كما أنه ليس للمالك إجبار الزارع على إبقاء الزرع فى الأرض بأجره.

مسأله ٢١٠٤ الباقى فى الأرض من أصول الزرع بعد الحصاد و انقضاء المده إذا نبت فى السنه الجديده وأدرك، فيجب تقسيمه كما فى السنه الاولى، إلا إذا عرض الزارع و المالك عن المزارعه.

كتاب المساقاه

مسأله ٢١٠٥ المساقاه هى اتفاق مالك الثمره أو من بيده اختيارها مع آخر على سقى أشجار مثمره و إصلاح شؤونها إلى مدّه معينه بحصه من أثمارها.

مسأله ٢١٠٦ لاتصح المساقاه فى غير الاشجار المثمره كالصفصاف و الغرب ولا يبعد الصحه فيما ينتفع من ورقها كشجره الحناء.

مسأله ٢١٠٧ لايعتبر إجراء الصيغه فى المساقاه بل يكفى كل مايدلّ عليها من قول أو فعل مع قصد المساقاه، فتصح المساقاه فيما إذا سلّم الاشجار إلى شخص بقصد أن يسقيها و يصلح شؤونها و شرع الاخر فى العمل بهذا القصد.

مسأله ٢١٠٨ يعتبر فى المالك و العامل البلوغ و العقل و الاختيار و أن لا يكون سفيهاً.

مسأله ٢١٠٩ يشترط فى المساقاه تعيين المدّه و لو عيّنا ابتداءها و جعلنا آخرها زمان إدراك الثمره صحت المساقاه.

مسأله ٢١١٠ يشترط تعيين حصه المالك و العامل و كونها مشاعه فى الثمره مثل النصف و الثلث، فلو جعلنا مقداراً معيناً للمالك و الباقي للعامل بطلت.

مسأله ٢١١١ يشترط فى صحه المساقاه أن تكون قبل ظهور الثمره، أو بعده قبل البلوغ إذا كان محتاجاً إلى السقى و إصلاح الاشجار، و أما إذا لم يحتج إلى ذلك، فالمعامله باطله و إن احتاج إلى العمل كالقطف و الحفظ.

مسأله ٢١١٢ يشترط فى صحه المساقاه أن تكون المعامله على أصل ثابت و اما إذا لم يكن ثابتاً كالباذنجان و البطيخ

و الخيار فلاتصح المساقاه.

مسأله ٢١١٣ يشكل عقد المساقاه فى الاشجار المستغنيه عن السقى، بالامطار أو بمص الرطوبه من الارض، و إن احتاجت إلى أعمال أخرى كالحرث و التسميد.

مسأله ٢١١٤ عقد المساقاه لازم لا يبطل و لا يفسح إلا بالتقاييل و التراضى أو الفسخ ممن اشترط له الخيار فى ضمن العقد، أو ثبت له الخيار من جهه تخلف الشرط الذى شرطه على الاخر فى ضمن العقد.

مسأله ٢١١٥ لو مات المالك لا تنفسخ معامله المساقاه بل قام وارثه مقامه.

مسأله ٢١١٦ إذا مات العامل قام وارثه مقامه، إن لم يشترط فى ضمن العقد أن يقوم العامل بالعمل مباشرة، فإن لم يقم الوارث و لم يستأجر من يقوم به، فللحاكم الشرعى أن يستأجر بمال الميث من يقوم بالعمل، و يقسم الحاصل بين المالك و الوارث، و أما إذا اشترط المالك مباشره العامل بنفسه، فإن اتفقا على أن لا يحول العمل على غيره، و مات العامل انفسخت المعامله، و أما إذا لم يتفقا على ذلك، فالمالك مخير بين فسخ المساقاه و الرضا بعمل الورثه أو من يستأجرونه.

مسأله ٢١١٧ يبطل عقد المساقاه بجعل تمام الحاصل للمالك، و مع ذلك يكون الثمر كله للمالك، و ليس للعامل مطالبته بالاجره، و أما إذا كان بطلان المساقاه من جهه أخرى و جب على المالك أن يدفع للعامل أجره مثل عمله حسب المتعارف.

مسأله ٢١١٨ المشهور بل إجماع العلماء الاماميه على بطلان عقد المغارسه و هى: أن يدفع المالك أرضه إلى غيره ليغرس فيها على أن تكون الاشجار المغروسه بينهما بالسويه أو بالتفاضل على حسب القرار الواقع بينهما. فإن كان الغرس لمالك الارض، فيبقى ملكاً له بعد الاصلاح و النمو أيضاً، و يستحق العامل أجره

مثل عمله إذا لم يعلم ببطلان معامله. و إن كان الغرس للعامل فتبقى على ملكيته، و يستحق مالك الارض أجره مثل أرضه من يوم الغرس إلى يوم قلعه، إذا كان مالك الارض جاهلاً ببطلان معامله، و ليس للعامل إجبار المالك على إبقائه، ولو بأجره، لان بقاءه فى أرضه دائماً ضرر عليه، بل يجب على العامل قلعه إن لم يرض المالك ببقائه، كما يجب عليه طمّ الحفر التى تحدث فى الارض بذلك و للمالك إجبار العامل على قلع غرسه، و لا يضمن النقص الوارد على الاشجار بسبب القلع، لكن لو قلعتها المالك فنقصت و عابت ضمن تفاوت القيمة.

كتاب الحجر

الحجر هو: المنع من التصرف شرعاً فيسمى الممنوع محجوراً.

أسباب الحجر أمور:

الاول: الصغر، فالصغير ممنوع من التصرف حتى يبلغ.

الثانى: الجنون، فلا يصح تصرفات المجنون إلا إذا أفاق.

الثالث: السفه، فلا يصح تصرفات السفه فى أمواله.

الرابع: الملك، فلا يصح تصرفات المملوك إلا باذن مولاه.

الخامس: الفلاس، فلا يصح تصرفات المفلس إذا قصرت أمواله عن ديونه المطالبه الثابته عند حاكم الشرع إلا إذا أجاز الديان.

مسأله ٢١١٩ الصغير الذى لم يبلغ ممنوع شرعاً من التصرف فى ماله إلا فى بعض الامور الخيره، و علامات البلوغ

ثلاث:

الاول: إنبات الشعر الخشن على العانه.

الثانى: الاحتلام.

الثالث: اكمال خمس عشره سنه قمريه فى الذكر و تسع سنوات قمريه فى الانثى.

مسأله ٢١٢٠ لا يعدّ إنبات الشعر الخشن فى الوجه و الصدر و تحت الابط علامه للبلوغ، و كذلك خشونه الصوت إلا إذا حصل القطع بالبلوغ من هذه الاشياء.

مسأله ٢١٢١ المجنون و السفه أى الذى يصرف أمواله فى موارد غير عقلائيه، ممنوع من التصرف.

مسأله ٢١٢٢ المجنون الادوراي لا يصح تصرفاته فى حال جنونه.

مسأله ۲۱۲۳ یجوز للشخص فی مرض

الموت أن يصرف أى مقدار من ماله فى عياله و ضيفه و ما لا يعدّ إسرافاً، و كذلك يصحّ منه بيع ماله بقيمه المتعارف، و كذلك إجاره ماله بالمتعارف، و أيضاً له أن يهب ماله لشخص أو يبيعه بأقل من ثمن المثل سواءً كان ما وهبه أو التفاوت بمقدار الثلث أو أزيد، و لا يحتاج إلى الاجازه من الورثه لو كان أزيد من الثلث.

كتاب الوكاله

الوكاله هي: إستنايه الانسان غيره فى أن يأتى بعمل من قبله إذا كان ذلك العمل مما يجوز له الاتيان به، كما لو و كّل شخصاً لان يبيع داره أو يعقد له على زوجه فالسفيه الذى لا يجوز له التصرف فى ماله لا يصحّ أن يوكل شخصاً لبيع داره من قبله.

مسأله ٢١٢٤ لا- يجب فى الوكاله إجراء الصيغه فلو فعل ما يفهم للطرف الاخر و كيل من قبله و فعل الوكيل ما يدل على القبول صحت الوكاله، كما لو أعطى ماله لاحد لبيعه فأخذه بهذا القصد.

مسأله ٢١٢٥ لو و كّل شخصاً فى بلد آخر و كتب له الوكاله و أرسلها إليه و قبل الوكيل ذلك صحت الوكاله و إن وصلت الوكاله إليه بعد مدّه من كتابتها.

مسأله ٢١٥٦ يشترط البلوغ و العقل فى كل من الموكل و الوكيل، كما يشترط أن يقدم على الوكاله عن قصد و اختيار.

مسأله ٢١٥٧ لا- يجوز أن يكون و كلاً فى العمل الذى لا-يتمكن من الاتيان به أو لا-يجوز له شرعاً فلو كان فى إحرام الحج لايمكن أن يصير و كلاً عن الغير فى إجراء صيغه النكاح لعدم جواز ذلك فى حال الاحرام.

مسأله ٢١٥٨ لو و كّل شخصاً فى جميع أعماله و تصرفاته صحت الوكاله، لكن لو و كله فى

إحدى التصرفات و لم يعينه بطلت الوكالة.

مسألة ٢١٥٩ لو عزل الوكيل فلا يجوز له التصرف بعد وصول الخبر إليه، لكن إذا تصرف قبل وصول خبر العزل إليه صح تصرفه.

مسألة ٢١٦٠ يجوز للوكيل ترك العمل بالوكالة حتى لو كان الموكل غائباً.

مسألة ٢١٦١ لا- يجوز للوكيل توكيل الغير فى الاتيان بالعمل الذى استتیب فيه، نعم لو أذن له الموكل فى التوكيل جاز له ذلك بالنحو المأذون فيه. فلو وكله فى التوكيل عن نفس الموكل لزم أن يعين وكيلاً من قبل الموكل لا عن نفسه.

مسألة ٢١٦٢ إذا كان وكيلاً فى التوكيل فوكل شخصاً آخر عن الموكل لايجوز له عزل الوكيل. و لو مات الوكيل الاول أو عزله الموكل لا تبطل وكالة الوكيل الثانى.

مسألة ٢١٦٣ إذا أذن له الموكل فى التوكيل، عن نفسه، فأتخذ الوكيل وكيلاً- عن نفسه فللموكل و الوكيل الاول عزل الوكيل الثانى، و لو مات الوكيل الاول أو عزله الموكل بطلت وكالة الوكيل الثانى.

مسألة ٢١٦٤ لو وكل اثنين أو أكثر لعمل، و لم يكن هناك ما يدل على توكيل كل منهم على الاستقلال لم يكن لاحدهم الانفراد بالتصرف، و لو مات أحدهم بطلت وكالة الجميع، ولكن لو صرح بتوكيل كل منهم على الاستقلال جاز لكل منهم الانفراد بالتصرف ولم تبطل وكالتهم بموت أحدهم.

مسألة ٢١٦٥ تبطل الوكالة بموت كل من الوكيل أو الموكل، و بعروض الجنون عليه. و أما فى الجنون الموقت أو الاغماء فالبطلان أحوط. و كذلك تبطل الوكالة بانتفاء موضوعها كما لو كان وكيلاً فى بيع شاه ثم تلفت، بطلت الوكالة.

مسألة ٢١٦٦ لو وكل شخصاً فى عمل و عين له مقداراً من المال يجب على الموكل إعطائه المال بعد إتيان العمل.

مسألة

٢١٦٧ لا يضمن الوكيل لو تلف المال إلا مع التعدي أو التفريط.

مسألة ٢١٦٨ يضمن الوكيل لو تلف المال إذا تسامح في حفظه أو تعدي ما قرره الموكل في الوكاله. كما لو وكله في بيع الثوب فلبسه الوكيل ثم تلف، فعليه إعطاء عوضه لمالكه.

مسألة ٢١٦٩ لا تبطل وكاله الوكيل بالتعدي أو التفريط، فلو تصرف الوكيل في المال تصرفاً غير مأذون فيه، ثم تصرف فيه التصرف المجاز صح التصرف كما لو وكله في بيع الثوب فلبسه ثم باعه فإن البيع صحيح.

كتاب القرض

إقراض المؤمن من المستحبات الاكيدته التي وقع الحث عليها في الايات الشريفه و الروايات، فقد روى عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم: «من أقرض أخاه المسلم كان له بكل درهم أقرضه وزن جبل أحد من جبال رضوى و طور سيناء، حسنات، و إن رفق به في طلبه تعدي على الصراط كالبرق الخاطف اللامع بغير حساب و لا عذاب، و من شكك إليه أخوه المسلم و لم يقرضه حرّم الله عزوجل عليه الجنّة».

و روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم «من أقرض مؤمناً قرضاً ينظر به ميسوره كان ماله في زكاه و كان هو في صلاه من الملائكه حتى يؤديه». و عن أبي عبدالله عليه السلام: «مكتوب على باب الجنّة: الصدقه بعشره و القرض بثمانيه عشر».

مسألة ٢١٧٠ لا يعتبر إجراء الصيغه في القرض، فلو أعطى مالا لآحد بقصد القرض، و أخذه المدفوع له بهذا القصد صح القرض، لكن لا بد من تعيين مقدار المال.

مسألة ٢١٧١ ليس للدائن الامتناع عن قبض الدين من المدين في أي وقت كان، سواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً، حان أجله أم لا.

مسألة ٢١٧٢ لو عيّن أجلاً للدّين في

ضمن العقد فلا يجوز للدائن المطالبة قبل حلول الاجل، لكن لو لم يكن مؤجلاً يحق له المطالبة.

مسألة ٢١٧٣ إذا طالب الدائن عند حلول أجل الدين و كان المدين متمكناً من الاداء، وجب عليه الاداء فوراً و لو أخره أثم.

مسألة ٢١٧٤ لو لم يكن للمدين سوى دار يسكنها، و أثاث المنزل و ما يحتاج إليه، لايجوز للدائن مطالبه دينه و يجب عليه الصبر و النظره إلى ميسره إلى أن يتمكن المديون من الاداء.

مسألة ٢١٧٥ المدين الذى لا يتمكن من أداء دينه و كان متمكناً من التكسب، وجب عليه ذلك على الاحوط.

مسألة ٢١٧٦ إذا كان المدين غير متمكن من الوصول إلى الدائن و كان مأيوساً من إيصال حقه إليه (أو إلى ورثته على تقدير موته)، فيجب عليه أن يعطى مقدار الدين إلى الفقير بإذن الحاكم الشرعى، و إذا لم يكن الدائن هاشمياً لم يجب على المدين إعطاء الدين إلى غير الهاشمى بل يجوز له إعطائه إلى الهاشمى أيضاً.

مسألة ٢١٧٧ لو لم يكن للميت مال أكثر من مؤونه تكفينه بالمقدار الواجب و ما يفى بدينه فلا بد من صرف ماله فى هذه المصارف، و لا يصل إلى الورثه شىء.

مسألة ٢١٧٨ لو استدان كميته من النقدين (الذهب أو الفضة المسكوكين) و نقص قيمتها السوقيه أو زادت، فإن رد على الدائن المقدار الذى أخذها منه كفى، ولكن لو تراضيا على غير ذلك فلا إشكال فيه.

مسألة ٢١٧٩ إذا كان عين مال المقترض موجوده و طالبها الدائن فيجب على المدين ردها إليه على الاحوط.

مسألة ٢١٨٠ يحرم الربا أى اشتراط الزيادة فى القرض، سواء كانت الزيادة فى القدر أو الوصف أو كانت عملاً، فلا يجوز إقراض كيلو من الحنطه

و اشتراط أخذ كيلو و ربع منها. و كذلك لا يجوز أن يقرضه مالاً، و يشترط عليه أن يعمل له عملاً زائداً على أداء الدين. و كذا لا يجوز إقراض مقدار من الذهب غير المصنوع مع اشتراط ردّه مصوغاً، و كذلك لا يجوز اشتراط الزيادة و إن لم يكن من جنس المال المقترض كما لو أقرضه ديناراً ليرد عليه ديناراً مع علبه كبريت.

لكن يستحب على المديون إعطاء الزيادة من دون أن يشترطها الدائن.

مسألة ٢١٨١ كما يحرم أخذ الربا على الدائن كذلك يحرم على المديون إعطاء الربا، و إذا كان القرض ربوياً فلا يملك المديون المال، و لا يجوز له التصرف فيه، و لكن لو كان المالك راضياً بتصرف المديون حتى لو لم يشترط الربا جاز له التصرف في المال.

مسألة ٢١٨٢ لو زرع ما أخذه بالقرض الربوي كالحنطة و الشعير فالحاصل منه للدائن لا للزارع.

مسألة ٢١٨٣ لو اشترى ثوباً في ذمته، ثم أذى الثمن من المال الربوي أو المال الحلال المخلوط بالربا، يجوز له لبسه، و تصح الصلاة فيه، لكن لو اشترى ذلك الثوب بالعين الربويه يحرم عليه لبس الثوب ولا تصح الصلاة فيه.

مسألة ٢١٨٤ لو أعطى للتاجر مقداراً من النقود كى يستلم من وكيل التاجر في بلد آخر أقل من ذلك المقدار، فلا إشكال فيه و يسمى ذلك بصرف البرات.

مسألة ٢١٨٥ لو أعطى لشخص مقداراً من النقود ليستلم منه بعد مدته أكثر منها في بلد آخر، يكون رباً و حراماً، كمالوا اقرضه تسعة و تسعين ديناراً لكى يأخذ منه في بلد آخر بعد شهر مائة دينار، نعم لو أعطى من يأخذ الزيادة متاعاً أو عمل له عملاً بإزاء الزيادة فلا إشكال فيه.

مسألة ٢١٨٦ إذا

كان عند الدائن كمياله أو صكفي مقابل دينه و أراد بيع طلبه قبل الاجل بأقل منه جاز.

كتاب الحوالة

مسألة ٢١٨٧ الحوالة هي: تحويل المديون (المحيل) الدائن (المحال) إلى غيره (المحال إليه) ليأخذ منه ما في ذمته، مع قبول الدائن، و بذلك يصبح المحال عليه هو المدين، و لا يحق للدائن مطالبه المدين الاوّل.

مسألة ٢١٨٨ يعتبر في الدائن و المدين و المحال عليه، البلوغ و العقل و الاختيار و عدم السفه.

مسألة ٢١٨٩ إذا كانت الحوالة على البريء، أو على المدين بغير الجنس، فيعتبر فيها قبول المحال عليه، كمال إذا كان الشخص مديناً للمحيل بالشعير فحول الدائن عليه بالحنطه.

مسألة ٢١٩٠ يعتبر في الحوالة أن يكون الدين ثابتاً في ذمه المحيل فلا تصح الحوالة بما سيستقرضه بعد ذلك.

مسألة ٢١٩١ يعتبر في الحوالة علم المحيل و الدائن بمقدار الحوالة و جنسها، فإذا كان شخص مديناً لآخر بمنّ من الحنطه و دينار، لم يصح أن يحيله بأحدهما من غير تعيين.

مسألة ٢١٩٢ يكفي في صحة الحوالة تعيين الدين واقعاً، و إن لم يعلم المدين و الدائن بجنسه أو مقداره حين الحوالة، فإذا كان الدين مسجلاً في الدفتر فحواله المدين على شخص قبل مراجعته، فراجعته و أخبر المحال بجنسه و مقداره صحت الحوالة.

مسألة ٢١٩٣ للمحال الدائن أن لا يقبل الحوالة، و إن لم يكن المحال عليه فقيراً و لا مماطلاً في أداء الحوالة.

مسألة ٢١٩٤ لا يجوز للمحال عليه البريء بعد قبول الحوالة مطالبه المال المحال به من المحيل قبل أدائه إلى المحال، و إذا تصالح المحال مع المحال عليه على أقل من الدين، لم يجوز أن يأخذ من المحيل إلا الاقل.

مسألة ٢١٩٥ إذا تمت الحوالة، فليس للمحيل و المحال

عليه فسخها، و إذا لم يكن المحال عليه فقيراً حين الحوالة، فلا يجوز للدائن فسخها و إن صار فقيراً بعد ذلك، و كذلك لو كان فقيراً حين الحوالة و كان المحال عالمياً بفقره، نعم لو كان المحال عليه فقيراً حين الحوالة و كان المحال جاهلاً به، جاز له الفسخ بعد علمه بالحال و إن صار غنياً فعلاً بعد ذلك.

مسألة ٢١٩٦ يجوز جعل الخيار في الحوالة لكل من المدين و الدائن و المحال عليه.

مسألة ٢١٩٧ لو أدى المحيل نفسه الدين، فاذا كان بطلب من المحال عليه فله أن يطالب المحال عليه بما أداه، و أما إذا لم يكن بطلبه و كان من قصده عدم أخذ العوض فليس له مطالبه المحال عليه بذلك.

كتاب الرهن

مسألة ٢١٩٨ الرهن: هو أن يجعل المدين عند الدائن مقداراً من المال من أجل الاستيثاق على دينه، فإذا لم يؤد المدين دينه للدائن، فالدائن يأخذ دينه من ذلك المال. و يقال للعين (المرهن أو المرهون) و للدافع (الراهن) و للاخذ (المرتهن).

مسألة ٢١٩٩ لا يعتبر في الرهن الصيغه فإذا سلم المدين المال للدائن بقصد الرهن و قبضه الدائن بهذا القصد صحّ الرهن.

مسألة ٢٢٠٠ يعتبر في الراهن و المرتهن، البلوغ و العقل و الاختيار و عدم السفه.

مسألة ٢٢٠١ يشترط في الرهن أن يكون المرهون عيناً مملوكة يمكن التصرف فيها، و يتوقف رهن غير المملوك للراهن على إجازة مالكة.

مسألة ٢٢٠٢ يشترط في المرهون أن يصحّ بيعه و شراؤه، فلا يصح رهن الخمر و أمثاله.

مسألة ٢٢٠٣ فوائد المرهون للراهن المالك.

مسألة ٢٢٠٤ لا يصح لكل من الراهن و المرتهن تملك المال المرهون لاحد بدون إجازة الآخر، فلو باعه أو وهبه أحدهما فتوقف صحّحه توقفه على إجازة

مسألة ٢٢٠٥ إذا باع الدائن المرهون مع إجازة المدين، فيكون الثمن رهناً كالمرهون نفسه.

مسألة ٢٢٠٦ إذا انقضى أجل الدين، ولم يؤد المدين دينه بعد مطالبه الدائن، فيجوز للدائن بيع المال المرهون و أخذ دينه و يجب عليه دفع الباقي إلى المدين، ولكن إذا أمكنه الوصول إلى حاكم الشرع، فيجب الاستئذان منه في بيعه.

مسألة ٢٢٠٧ إذا لم يملك المدين غير الدار التي يسكن فيها، و الامتعه التي يحتاج إليها كأثاث البيت، فلا يجوز للدائن مطالبته بأداء دينه، و أما إذا كان المرهون هو داره أو أثاثه، فيجوز للدائن بيعه و أخذ دينه منه.

كتاب الضمان

مسألة ٢٢٠٨ الضمان: هو نقل المال من ذمه المدين (المضمون عنه)، إلى ذمه آخر (الضامن)، للدائن (المضمون له)، و يعتبر في الضمان، الايجاب من الضامن، بأن يقول للمضمون له أى الدائن: «أضمن أداء ما تطلبه من المدين». و يكفي فيه أى لفظ يدل على ذلك حتى لو لم يكن بالعرييه. و يعتبر القبول من الدائن، و لا يشترط في صحته رضا المدين.

مسألة ٢٢٠٩ يعتبر في الضامن و الدائن، البلوغ و العقل و الاختيار و عدم السفه. أما في المدين فلا يعتبر شىء من ذلك، فلو ضمن شخص ما على المجنون أو الصغير من المدين صح.

مسألة ٢٢١٠ يشترط في صحه الضمان ان يكون منجزاً غير متوقف على شىء، فلو علقه على شرط، كما لو قال: «أنا ضامن لما على فلان من دين إن أذن لى والدى» بطل ضمانه.

مسألة ٢٢١١ يشترط في الضمان أن يكون الدين الذى يضمه الضامن، ثابتاً فى ذمه المضمون عنه، فإذا أراد شخص الاقتراض من آخر، فما دام لم يقترض منه، لم يصح ضمانه.

مسألة ٢٢١٢ يعتبر في

الضمان تعيين الدين و الدائن و المدين، فإذا كان الشخص مديناً لشخصين، فلا يصح ضمانه أحد الدينين لا على التعيين، و كذلك لو كان شخصان مديونين لواحد، فضمن عن أحدهما لا على التعيين، و كذلك إذا كان الشخص مديناً لآخر بكيلو من الحنطة و عشره دراهم، فلا يصح للضامن أن يضمن أحدهما لا على التعيين.

مسألة ٢٢١٣ إذا أبرأ المضمون له ذمه الضامن عن تمام الدين برئت ذمته، و لا يجوز له الرجوع إلى المضمون عنه، و إذا أبرأ ذمته عن بعضه برئت عنه، و لا يرجع إلى المضمون عنه بذلك المقدار.

مسألة ٢٢١٤ إذا ضمن شخص دين آخر، فلا يجوز للضامن الرجوع من ضمانه.

مسألة ٢٢١٥ يجوز لكل من الضامن و الدائن اشتراط الخيار، بأن يشترط كل منهما أنه متى شاء يفسخ ضمان الضامن.

مسألة ٢٢١٦ إذا كان الضامن متمكناً من أداء الدين حين الضمان و لم يعلم الدائن، فلا يجوز للدائن فسخ الضمان و مطالبه المدين الاول بدينه، و إن صار الضامن فقيراً بعد ذلك، و كذلك لو علم الدائن حين الضمان بعدم تمكن الضامن و رضى بضمانه.

مسألة ٢٢١٧ يجوز للدائن فسخ الضمان فيما إذا لم يكن الضامن متمكناً من أداء الدين حين الضمان، و لم يكن الدائن عالماً بذلك حينه و علم به بعد ذلك، أما إذا لم يعلم الدائن بعجز الضامن حين الضمان و تمكن الضامن قبل أن يلتفت الدائن جاز له أيضاً فسخ الضمان على الاظهر.

مسألة ٢٢١٨ لو كان الضمان بدون إذن المدين، فلا يجوز للضامن الرجوع على المدين بما دفعه.

مسألة ٢٢١٩ إذا كان الضمان بإذن المدين، فيجوز للضامن الرجوع إلى المدين بما دفعه للمضمون عنه و

إذا دفع الضامن للدائن جنساً آخر غير جنس الدين، فلا يمكنه مطالبه المدين بالجنس الذى دفعه، فمثلاً إذا كان مديناً بكيло من الحنطة و دفع الضامن كيلو من الرز، فلا يجوز مطالبته بالرز، و أما إذا رضى المدين نفسه بدفع الرز فلا إشكال فى ذلك.

كتاب الكفاله

مسأله ٢٢٢٠ الكفاله: هى التعهد بإحضار المدين و تسليمه إلى الدائن عند طلبه ذلك، و يسمّى المتعهد بذلك (الكفيل).

مسأله ٢٢٢١ إنما تصح الكفاله فيما إذا صدر الايجاب من الكفيل بكل لفظ يدل على تعهده، و إن لم يكن بالعريه، و القبول من الدائن.

مسأله ٢٢٢٢ يعتبر فى الكفيل البلوغ و العقل و الاختيار و القدره على إحضار المدين.

مسأله ٢٢٢٣ ينحل عقد الكفاله بأمر:

الاول: أن يسلم الكفيل المدين إلى الدائن.

الثانى: أن يودى دينه.

الثالث: ما إذا أبرأ الدائن ذمه المدين.

الرابع: ما إذا مات المدين.

الخامس: ما إذا رفع الدائن يده عن الكفاله.

مسأله ٢٢٢٤ لو أنّ أحداً أخرج المدين من يد الدائن قهراً، و جب إحضاره عند الدائن، و يكون بحكم الكفيل إن لم يتمكن الدائن من الظفر بالمدين.

كتاب الوديعه

مسأله ٢٢٢٥ الوديعه: هى ائتمان الانسان غيره على حفظ ماله، بأن يقول له: «احفظ هذا عندك»، و يقبل الاخر، و كذلك لو سلمه المال بدون لفظ، ولكن مع تفهيمه بأنه أمانه عنده، و تسلمه الاخر بقصد الامانه، فيجب عليه أن يعمل بأحكام الوديعه التى سنذكرها لاحقاً، و يقال لصاحب المال (المودّع)، و للغير (الودعى أو المستودع).

مسأله ٢٢٢٦ يعتبر فى كل من المودّع و المستودع، البلوغ و العقل، فلا تصح من الصبى و المجنون.

مسأله ٢٢٢٧ لو أخذ مالاً من الصبى و المجنون أمانه، يجب إعادته لصاحبه، فإن كان المال لاحدهما و جب رده

إلى وليهما لا إليهما، و إذا قصر فى إيصاله و تلف ضمنه.

مسأله ٢٢٢٨ من لا يتمكن من حفظ الوديعه، فالاحوط وجوباً أن لا يقبلها.

مسأله ٢٢٢٩ إذا أودع ماله عند شخص لم يقبل حفظه و تلف المال، فلا يكون هذا الشخص الذى لم يقبل الوديعه ضامناً، ولكن الاحوط استحباباً حفظ المال مع التمكن.

مسأله ٢٢٣٠ الوديعه عقد جائز فيجوز للمودع استرداد الوديعه متى شاء، و كذلك يجوز للمستودع رد الوديعه إلى صاحبها متى شاء.

مسأله ٢٢٣١ إذا رجع المستودع عن حفظ الوديعه، فيجب عليه ردها فوراً إلى صاحبها أو وكيله أو وليه، أو إعلامهم برجوعه عن حفظها، و يضمن المال فيما لو تلف مع التعدى أو التفريط كما إذا لم يوصل المال إليهم أو لم يعلمهم برجوعه.

مسأله ٢٢٣٢ يجب على المستودع حفظ الوديعه بما جرت العاده بحفظها به و وضعها فى الحرز الذى يناسبها بحيث لا يعد عرفاً مضياً و خائناً لها، و إذا لم يحفظها فى الموضع المناسب لها و تلفت ضمنها.

مسأله ٢٢٣٣ لا يضمن المستودع المال فيما لو تلف بدون تعد أو تفريط منه فى حفظه، و إذا حفظه فى موضع يحتمل علم الظالم به و استيلائه عليه كان ضامناً لتلفه.

مسأله ٢٢٣٤ لو عين المودع موضعاً خاصاً لحفظ الوديعه و اشترط على المستودع عدم نقلها عن ذلك الموضع و إن احتمل تلفها فيه، فإن احتمل المستودع تلفها فيه، و علم أن المودع إنما نص على حفظها فيه لان هذا الموضع أحفظ فى نظره من غيره، فيجوز له نقلها لموضع آخر و إذا تلفت فى ذلك الموضع فلا يكون ضامناً، و إذا لم يعلم بالسبب الذى دفع المودع للنص على

عدم نقلها لموضع آخر، فإذا نقلها لموضع آخر و تلفت فالاحوط وجوباً ضمانه.

مسألة ٢٢٣٥ لو عين المودع موضعاً خاصاً لحفظ الوديعة، و لم يصرح للمستودع بعدم نقلها لموضع آخر، جاز له نقلها لموضع آخر أحفظ منه، فيما إذا احتمل تلفها في ذلك الموضع، و إن تلفت في الموضع الآخر فلا يكون ضامناً.

مسألة ٢٢٣٦ إذا جنّ المودع، فيجب على المستودع رد الامانه فوراً إلى وليه، أو إعلامه بها، و إذا لم يفعل ذلك بدون عذر شرعى، ضمنها لو تلفت.

مسألة ٢٢٣٧ إذا مات المودع فيجب على المستودع رد الامانه إلى وارثه، أو إعلامه بها، و مع الاهمال في ذلك يضمن المال لو تلف، و إذا لم يرد المال أو أهمل في الاعلام، لاجل البحث عن صدق الوارث الذى يدعى أنه وارث الميت، أو عن وجود وارث آخر له، و تلف المال فلا يكون ضامناً.

مسألة ٢٢٣٨ إذا مات المودع، و كان له عده ورثه، فيجب على المستودع تسليم المال إلى جميع الورثه، أو إلى شخص كلفه الورثه بقبض المال، و أمّا إذا سلم المال إلى أحد الورثه بدون رضا الآخرين ضمن سهامهم من الارث.

مسألة ٢٢٣٩ إذا مات المستودع أو جنّ، و جب على وارثه أو وليه إعلام صاحب المال به أو رده إليه فوراً.

مسألة ٢٢٤٠ لو ظهرت على المستودع أمارات الموت، و جب عليه رد الامانه إلى صاحبها أو وكيله، و مع عدم الامكان ردها إلى الحاكم الشرعى، و مع عدم التمكن من الوصول إليه، فإذا كان وارثه مؤتمناً و عالماً بالامانه، فلا تجب عليه الوصيه بها، و إلا وجبت الوصيه و الاستشهاد عليها و إعلام الوصى و الشاهد بصاحب المال و جنسه و

صفاته و موضعه.

مسأله ٢٢٤١ إذا ظهرت أمارات الموت على المستودع، و لم يعمل بوظيفته على ما ذكرناه فى المسأله السابقه، ضمن الامانه لو تلفت على الاظهر، و إن لم يكن مقصراً فى حفظها، و ندم من فعله بعد ذلك و أوصى بها.

كتاب العاربه

مسأله ٢٢٤٢ العاربه: هى إعطاء مال إلى الغير للانتفاع به من دون عوض.

مسأله ٢٢٤٣ لا- يعتبر فى العاربه إجراء الصيغه، فلو أعطى ثوباً لشخص بقصد العاربه و قبضه الشخص بهذا القصد، صحت العاربه.

مسأله ٢٢٤٤ لا تصح عاربه مال الغير، و كذلك مالا يملك منفعتة و إن كان الاصل ملكاً له. كمالو غضب مالا ثم أعاره لآخر أو آجر ماله ثم أعاره لآخر، فلا تصح عاربه، لكن لو رضى صاحب المال أو المستأجر بالعاربه صحت.

مسأله ٢٢٤٥ إذا كان مالكاً لمنفعه شىء جاز له إعارته، كالعين المستأجره، فيجوز إعارتها للغير، لكن لو اشترط فى ضمن الاجاره انتفاع المستأجر بنفسه لم يجز إعارتها للغير.

مسأله ٢٢٤٦ لا تصح عاربه الصبى و المجنون، لكن لو رأى ولى الصبى مصلحه فى إعاره المال، و أوصل الصبى المال للمستعير صحت العاربه.

مسأله ٢٢٤٧ إذا لم يتساهل المستعير فى حفظ المال و لم يتعد عن الانتفاع المسموح له، فاتفق تلف المال لم يكن ضامناً، لكن لو اشترط عليه الضمان فى ضمن العقد أو كان المال ذهباً أو فضه، و جب عليه رد عوضه.

مسأله ٢٢٤٨ لو اشترط فى عاربه الذهب و الفضه عدم الضمان عند التلف لم يضمن.

مسأله ٢٢٤٩ لو مات صاحب المال يجب على المستعير رد المال إلى الورثه.

مسأله ٢٢٥٠ لو صار المعير ممنوعاً من التصرف فى ماله، كما لو جنّ و جب على

المستعير رد المال إلى وليه.

مسألة ٢٢٥١ العاربه عقد جائز للمستعير رد المال متى شاء، وكذلك للمعير أخذ المال أى وقت شاء.

مسألة ٢٢٥٢ لا يجوز استعاره ما ليس فيه منفعه محلله، كأواني الذهب و الفضة.

مسألة ٢٢٥٣ تصح عاربه الشاه للانتفاع من لبنها وصفوها، وكذلك يجوز إعاره فحل الضراب.

مسألة ٢٢٥٤ لوردّ المستعير المال إلى المالك أو وكيله أو وليه ثم تلف المال، لم يضمن المستعير، لكن لوردّ المال إلى محلّه المعدّ له من قبل مالكة كإعادته الفرس إلى مربطه من دون إذن المالك أو وكيله أو وليه ثم تلف المال يضمن المستعير.

مسألة ٢٢٥٥ لو أعار الشيء النجس لما يشترط فيه الطهاره، فلا بد من إعلام المستعير بالنجاسه، كما لو أراد إعاره الأناء النجس للطبخ، فيجب إخباره بالنجاسه. و لو كان العلم بالنجاسه مضرّاً، كما لو أعار الثوب النجس ليصلّى فيه، فالاحوط استحباباً إعلام المستعير بنجاسته.

مسألة ٢٢٥٦ لا يجوز للمستعير إعاره المال أو إجارته لشخص ثالث بدون إذن المالك.

مسألة ٢٢٥٧ لو أعار المستعير المال لشخص آخر بإذن مالكة، فلا تبطل العاربه الثانيه بموت المستعير الاول.

مسألة ٢٢٥٨ لو علم بأنّ ما استعاره مغصوب وجب رده إلى صاحبه و لا يجوز رده إلى المعير.

مسألة ٢٢٥٩ لو استعار ما يعلم كونه مغصوباً، ثم انتفع به و تلف عنده ضمنه، و جاز للمالك مطالبه عوض المال و أجره الانتفاع به من المستعير أو من الغاصب. و إذا أخذ المالك حقه من المستعير فلا يجوز للمستعير مطالبه الغاصب بذلك.

مسألة ٢٢٦٠ لو لم يعلم المستعير بكون المال مغصوباً و قد تلف فى يده فللمالك مطالبه العوض من المستعير، فإذا أخذ العوض منه جاز للمستعير

الرجوع إلى الغاصب المعير على الاظهر. نعم لا يجوز للمستعير الرجوع على الغاصب المعير بما أخذه المالك منه إذا كان المال ذهباً أو فضةً أو اشترط عليه المعير الضمان في عقد العاربه.

أحكام العقد صيغه العقد شروط العقد المحرمات

أحكام النكاح الدائم

عقد المتعه أحكام النظر

مسائل مختلفه فى النكاح

شروط الرضاع الموجب للتحريم مسائل مختلفه فى الرضاع

كتاب النكاح

تتحقق الزوجيه بين الرجل و المرأة بعقد النكاح و هو على قسمين.

الاول: النكاح الدائم و هو العقد الذى لم يعين فيه الاجل. كمالو قالت المرأة: «زَوَّجْتُكَ نَفْسِي عَلَى مَهْرٍ قَدْرِهِ دِينَارٌ» و قال الرجل: «قبلت».

الثانى: النكاح المنقطع و هو العقد المشتمل على تعيين الاجل. كمالو قالت المرأة: «زَوَّجْتُكَ نَفْسِي لِمَدَّةِ شَهْرٍ عَلَى مَهْرٍ قَدْرِهِ دِينَارٌ» و قال الرجل: «قبلت» و يسمّى هذا العقد (المتعه).

أحكام العقد

مسألة ٢٢٦١ يشترط فى النكاح بكلا قسميه إجراء الصيغه و لا يكتفى فيه بمجرد رضا الزوج و الزوجه. و يجوز لكل من الرجل و المرأة إجراء الصيغه بنفسه، أو اتخاذ وكيل فيه.

مسألة ٢٢٦٢ لا يشترط فى الوكيل أن يكون رجلاً، فيصحّ توكيل المرأة فى عقد النكاح.

مسألة ٢٢٦٣ لا يجوز لكل من الرجل و المرأة النظر إلى مالا يحل النظر إليه من الاخر قبل العلم بإجراء الوكيل صيغه العقد، و لا يكفى فيه الظن، لكن لو قال الوكيل أجريت صيغه العقد كفى لحصول الاطمئنان من قوله.

مسألة ٢٢٦٤ إذا وكلت المرأة من يعقدها لرجل لمدة عشره أيام و لم تعين ابتداء العشره، فلو كمل عقدتها للرجل فى أى وقت شاء، لكن لو علم الوكيل بأنها قصدت يوماً معيناً أو ساعه معينه، فلا بد أن يلاحظ قصدتها عند إجراء العقد.

مسألة ٢٢٦٥ يجوز لشخص واحد تولى طرفى العقد، و

إن كان المتولى لذلك الزوج، بأن يصير وكيلًا عن الزوجه ليعقدها، لكن الاحوط استحباباً تعدد طرفى العقد.

صيغه العقد الدائم

مسأله ٢٢٦٦ يجزى فى عقد النكاح الدائم أن تقول المرأة للرجل: «زوجتك نفسى على الصداق المعلوم»، و أن يقول الرجل من غير فصل: «قبلت التزويج» و إذا كان العاقد وكيلهما، فيكفى أن يقول وكيل الزوجه لو وكيل الزوج: «زوجت موكلتى فلانته موكلتك فلاناً على الصداق المعلوم»، فيقول وكيل الزوج من دون فصل: «قبلت لموكلتى فلان على الصداق». و لا يشترط تطابق لفظ الايجاب و القبول فإذا قالت المرأة: «زوجت...» جاز للرجل أن يقول: «قبلت النكاح»، و لا يلزم أن يقول «قبلت التزويج».

صيغه العقد المنقطع

مسأله ٢٢٦٧ إذا أراد الرجل و المرأة إجراء صيغه العقد المنقطع بأنفسهما، فبعد تعيين المدّه و الصداق تقول المرأة: «زوجتك نفسى فى المدّه المعلومه على المهر المعلوم»، فيقول الزوج فوراً: «قبلت» و بذلك يتم العقد المنقطع. و فى صورته اتّخاذ الوكيل يقول وكيل الزوجه لو وكيل الزوج: «متعت موكلتى موكلتك فى المدّه المعلومه على المهر المعلوم»، فيقول وكيل الزوج فوراً: «قبلت لموكلتى هكذا».

شروط العقد

مسأله ٢٢٦٨ يشترط فى عقد النكاح أمور:

الاول: إجراء العقد باللغه العربيه الصحيحه. و إذا عجز الزوج و الزوجه عن إجرائها باللغه العربيه الصحيحه، فالاحوط وجوباً اتّخاذ الوكيل الذى يتمكن من ذلك، و مع عدم التمكن من التوكيل، يجوز العقد بلغه أخرى، لكن يجب أن يكون اللفظ مفهماً لمعنى (زوجت) و (قبلت).

الثانى: لا بد من قصد إنشاء التزويج عند إجراء الصيغه، بأن تقصد المرأة بقولها (زوجتك نفسى)، جعل نفسها زوجه للرجل. و أن يقصد الرجل بقوله (قبلت)، الموافقه على كونها زوجه له. و إذا كان العاقد وكيل الزوج و الزوجه فلا بد أن يقصدا بقولهما «زوجت» و «قبلت»، تحقق الزوجيه بين الرجل و المرأة الموكلين لهما.

الثالث: يشترط قى العاقد البلوغ و العقل سواءً أجرى العقد لنفسه أو كان وكيلًا عن غيره.

الرابع: لو كان العاقد وكيلًا عن الزوجين أو ولياً عليهما، فيجب أن يعين الزوج و الزوجه إمّا بذكر اسمهما أو بالاشارة إليهما. فلو قال الاب للزوج: «زوجتك إحدى بناتى»، و قال الزوج، «قبلت» بطل النكاح، لعدم تعيين المعقود عليها.

الخامس: لا بد فى صحه النكاح من رضا الطرفين. لكن لو أذنت المرأة مع إظهار الكراهه و علمنا برضاها باطناً صح العقد.

مسأله ٢٢٦٩ إذا وقع الغلط فى العقد، ولو بحرف و كان مغيراً للمعنى بطل العقد.

٢٢٧٠ يجوز لمن لا يعرف قواعد اللغة العربية إجراء العقد إذا كانت قرائته صحيحه، و علم معنى كل كلمه من ألفاظ العقد و قصد من كل لفظ معناه.

مسأله ٢٢٧١ يصح عقد الفضولى فى النكاح، فلو عقد على امرأه لرجل من دون إذانها، ثم رضى كل منهما بذلك صح العقد.

مسأله ٢٢٧٢ إذا أكره الزوجان على النكاح، ثم رضيا و أجازا العقد صح و كذلك الحكم فى إكراه أحدهما، و الاحوط استحباباً تجديد العقد، إذا أظهرها عدم الرضا حين العقد.

مسأله ٢٢٧٣ للاب و الجدّ من جهه الاب، الولايه على ولده الصغير أو المجنون الذى بلغ فى حال جنونه، فله أن يزوجه و ليس للولد حق الفسخ بعد البلوغ أو زوال الجنون، إذا لم يكن فى الزواج مفسده، أما إذا كانت فى العقد مفسده، فله الفسخ.

مسأله ٢٢٧٤ ينبغى للباكره البالغه الرشيده الاستئذان من الاب أو الجدّ من جهه الاب فى التزويج، ولا يعتبر إذن الامّ أو الاخ.

مسأله ٢٢٧٥ إذا كان الاب أو الجدّ للاب غائبين، فلا يجب على البنت الباكره الاستئذان منهما فى التزويج.

مسأله ٢٢٧٦ إذا زوج الاب أو الجد ولده الصغير، فيجب على الولد نفقه الزوجه بعد بلوغه.

مسأله ٢٢٧٧ إذا زوج الاب أو الجدّ للاب ولده الصغير، فإن كان له مال حين العقد ثبت المهر فى ذمته، و إن لم يكن له مال حين العقد فتجب المهر على الاب أو الجدّ له.

العيوب الموجهه لفسخ عقد النكاح

مسأله ٢٢٧٨ إذا علم الزوج بعد العقد بوجود إحدى العيوب الاتيه فى الزوجه جاز له فسخ عقد النكاح:

الاول: الجنون. الثانى: الجذام. الثالث: البرص. الرابع: العمى. الخامس: الاقعاد. السادس: الافضاء بأن يتحد مخرج البول و الحيض أو

الحيض و الغائط.

السابع: القرن وهو عظم أو لحم ينبت في فم الرحم يمنع من الوطئ.

مسأله ٢٢٧٩ إذا علمت المرأة بعد العقد بوجود إحدى العيوب الآتية في الزوج جاز لها فسخ العقد:

الأول: الجنون قبل العقد، ولو عرض الجنون بعد العقد و كان شديداً بنحو لم يميز أوقات الصلاه جاز لها الفسخ أيضاً.

الثاني: أن يكون مجبواً بحيث لا يقدر على الوطئ.

الثالث: أن يكون عنيماً أو خصياً، و لو كان العنن بعد العقد و قبل الزفاف جاز لها الفسخ أيضاً، و يجب في خصوص العنن إمهال الرجل سنه ليعالج نفسه.

مسأله ٢٢٨٠ لو فسخ الزوج أو الزوجه بسبب العيوب الموجهه للفسخ فلا حازه إلى الطلاق بل يفترقان من دون طلاق.

مسأله ٢٢٨١ إذا فسخت الزوجه العقد بسبب عدم تمكن الزوج من الوطئ، فعلى الزوج نصف المهر، و لو كان الفسخ لغير ذلك، فإن كان قبل الدخول فلا مهر و إن كان بعد الدخول فعلى الزوج تمام المهر سواء كان الفسخ من قبل الزوج أو الزوجه، و يرجع الزوج بالمهر على المدلس إن كان هناك تدليس.

المحرّمات

المحرّمات على قسمين:

الأول: المحرّمات بالنسب، و هى الام و إن علت، و البنت و إن نزلت، و الأخت و بناتها و إن نزلن، و العمه و الخاله و إن علتنا كعمه الأبوين والجددين و خالتهما و بنات الاخ و إن نزلن.

الثاني: المحرّمات بالسبب، و أسباب التحريم سته. الأول: التحريم بالمصاهره. الثاني: التحريم بالرضاع. الثالث: التحريم باللعان. الرابع: التحريم للكفر. الخامس: التحريم لوطئ الاخ. السادس: التحريم بالطلاق ثلاثاً.

مسأله ٢٢٨٢ كل من يحلّ النظر إليها كالام و الأخت و أم الزوجه يحرم نكاحها.

مسأله ٢٢٨٣ إذا عقد على امرأة حرمت عليه أمها و أم أمها

و أم أبيها و إن علت، و يجوز له النظر إليهن و إن لم يدخل بالزوجه.

مسأله ٢٢٨٤ إذا عقد على امراه و دخل بها حرمت عليه بنتها و بنت بنتها و بنت ابنتها و إن نزلن سواءً كن موجودات في حال العقد أم لا.

مسأله ٢٢٨٥ إذا عقد على امراه و لم يدخل بها حرمت عليه بنتها مادامت الزوجه في حبالته.

مسأله ٢٢٨٦ لا يجوز نكاح العمه و الخاله للاب أولللجد، و العمه و الخاله للام أو للجدّه و إن علت.

مسأله ٢٢٨٧ من محارم الزوجه أب الزوج و جدّه و إن علا- و أولاد الزوج و أحفاده و أسباطه و إن نزلوا، سواء و جدوا حال العقد أم بعده.

مسأله ٢٢٨٨ إذا عقد على امراه حرمت أختها عليه ما دامت في حبالته، سواءً كان العقد دائماً أو منقطعاً.

مسأله ٢٢٨٩ إذا طلق زوجته الدائميه طلاقاً رجعيّاً، فلا يجوز له العقد على أختها ما دامت في العده. و إذا كان الطلاق بائناً جاز له العقد على أختها بمجرد الطلاق. اما الزوجه المتمتع بها فالاقوى لزوم امتناع الزوج عن تزويج أختها في عدّتها إذا انتهى مدّه النكاح أو وهب لها الزوج المدّه لورود النص بذلك.

مسأله ٢٢٩٠ لا- يصح العقد على بنت أخت الزوج و بنت أخيها إلا بإذن الزوجه، لكن لو عقد عليهما من دون إذنها فأجازت صحّ العقد.

مسأله ٢٢٩١ لو علمت الزوجه بأنّ الزوج عقد على بنت أخيها أو أختها و سكتت، فإذا لم ترض بعد ذلك بطل النكاح.

مسأله ٢٢٩٢ من زنى بخالته أو عمته حرمت عليه بناتهما أبداً.

مسأله ٢٢٩٣ إذا عقد على بنت خالته أو عمته و لم يدخل بها

ثم زنى بأمرها، فالاحوط استحباباً مفارقتها بأن يطلقها.

مسألة ٢٢٩٤ إذا زنى بامرأه غير العمه أو الخاله فالاحوط بل الاقوى أن لا يتزوج بنتها، ولكن لو عقد على امرأه و دخل بها ثم زنى بأمرها لم تحرم عليه زوجته، و إن كان الاحوط استحباباً طلاقها، و كذلك لو زنى بالام قبل الدخول بالزوجه.

مسألة ٢٢٩٥ لا يجوز للمسلمه التزويج من الكافر، و كذلك لا يجوز للمسلم أن يتزوج الكافره غير الكتاييه، سواء فى ذلك العقد الدائم و المنقطع، كما لايجوز أن يتزوج الكتاييه بالعقد الدائم على الاحوط وجوباً، و يجوز أن يتمتع المسلم بالكتاييه.

مسألة ٢٢٩٦ لو زنى بذات بعل أو فى العده الرجعيه حرمت عليه أبداً على الاحوط، لكن لو زنى بها فى عده المتعه أو الطلاق البائن أو عده الوفاه لا تحرم عليه مؤبداً، و سيأتى توضيح عده التمتع و الطلاق البائن و عده الوفاه فى كتاب الطلاق.

مسألة ٢٢٩٧ لو زنى بامرأه غير معتده و لا ذات بعل لم يحرم نكاحها عليه و الاحوط استحباباً أن لا يتزوجها قبل استبرائها بحيضه و هكذا غير الزانى إذا أراد نكاحها.

مسألة ٢٢٩٨ إذا عقد على امرأه فى العده، و علم الرجل أو المرأه أو كلاهما بكونها فى العده و علما بحرمه نكاح المتعده، حرمت عليه المرأه أبداً و إن لم يدخل بها بعد العقد.

مسألة ٢٢٩٩ إذا عقد على امرأه فى العده، و لم يعلم الرجل و لا المرأه أنها فى العده، و لم يعلم بحرمه العقد فى العده، لكن دخل بها الرجل بعد العقد حرمت عليه مؤبداً.

مسألة ٢٣٠٠ إذا علم بأن المرأه ذات بعل و عقد عليها حرمت عليه مؤبداً، و كذا

لو لم يعلم بذلك لكن دخل بها.

مسألة ٢٣٠١ لا- تحرم المرأة على زوجها لو زنت، و إذا لم تتب و استمرت في عملها فالاولى طلاقها، لكن يجب على الزوج إعطاء مهرها إذا حلّ وقته و طالبت به و كان الزوج موسراً.

مسألة ٢٣٠٢ إذا تزوجت المطلقة بعد مضي مدّة من طلاقها، أو تزوجت المنقطعة التي انتهت مدّتها أو وهب لها زوجها المدّة و شكّت هل عقد عليها الزوج الثاني في أيام عدتها من الاول أو كان العقد بعد العده تحكّم بصحة النكاح و لا تعتنى بشكها.

مسألة ٢٣٠٣ من لا يط بغيلام فأوقب، حرمت عليه أم الملوّط و أخته و بنته و إن لم يكونا بالغين. أما إذا شكّ في الدخول أو ظنّ به فلا تحرم عليه.

مسألة ٢٣٠٤ إذا عقد على امرأة ثم لا ط بأخيها أو أبيها أو ابنها لم تحرم عليه.

مسألة ٢٣٠٥ إذا كان في حال الاحرام و عقد على امرأة بطل العقد و لو كان عالماً بحرمة ذلك حرمت المرأة عليه أبداً.

مسألة ٢٣٠٦ إذا كان الرجل محلاً و عقد على امرأة محرمة، بطل العقد، و إذا كانت المرأة عالمة بحرمة العقد في حال الاحرام فالاحوط وجوباً بل لا يخلو عن قوّه أن لا تنزوج به أبداً.

مسألة ٢٣٠٧ إذا ترك الزوج طواف النساء (و هو أحد أعمال الحج و العمره المفردة) حرمت عليه الزوجه، و إذا تركت الزوجه طواف النساء حرم عليها زوجها.

مسألة ٢٣٠٨ لو عقد على صبيه و دخل بها و لم تبلغ تسعاً فأفضاها حرم عليه الدخول بها أبداً على الاحوط.

مسألة ٢٣٠٩ لو طلقت الحره ثلاثاً حرمت على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره مع الشرائط المذكوره في

أحكام النكاح الدائم

مسألة ٢٣١٠ لا- يجوز للزوجه الدائمه أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، ولا يجوز لها منع الزوج من الاستمتاع بل يجب عليها التمكين إلا إذا كانت معذوره شرعاً. و يجب على الزوج نفقه زوجته إلا إذا كانت ناشزه. و إذا لم ينفق عليها تعلق نفقه الزوجه بذمته سواء كان موسراً أم معسراً.

مسألة ٢٣١١ إذا لم تطع الزوجه زوجها فيما ذكرناه فى المسأله السابقه أثمت و لم تستحق النفقه و المضاجعه لكن لا يسقط المهر بذلك.

مسألة ٢٣١٢ ليس للزوج حق إجبار الزوجه على الخدمه فى البيت.

مسألة ٢٣١٣ لا يجب على الزوج نفقه الزوجه فى السفر إذا كانت أكثر من نفقه الحضر(الوطن) لكن لو أخذها الزوج إلى السفر يجب عليه نفقتها.

مسألة ٢٣١٤ إذا لم ينفق الزوج على الزوجه مع كونها مطيعه و متمكنه للزوجه أخذ النفقه من أمواله بدون إذنه و إن لم يمكن ذلك و اضطرت إلى العمل لتحصيل المعاش، فلا يجب عليها إطاعه الزوج حين العمل.

مسألة ٢٣١٥ المشهور بين العلماء قدس الله أرواحهم أنه يجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الدائمه ليله واحده فى كل أربع ليال لكن الاقوى عدم الوجوب إذا كانت له زوجه واحده. نعم الاقوى وجوب ذلك إذا تعددت الزوجات و شرع فى البيتوته، و فى غير هاتين الصورتين لا ينبغى ترك ذلك.

مسألة ٢٣١٦ لا- يجوز ترك وطئ الزوجه الدائمه أكثر من أربعة أشهر، و الحكم كذلك فى المنقطعه على الاحوط، بل على الاقوى فى بعض الصور.

مسألة ٢٣١٧ لو لم يذكر المهر صحّ العقد الدائم و كان لها مع الدخول مهر المثل.

مسألة ٢٣١٨ لو لم يعين أجل للمهر

حين إجراء الصيغه، جاز للزوجه عدم التمكين للزوج قبل أخذ المهر سواء كان الزوج موسراً أم كان معسراً و لكن لو مكنت الزوجه من نفسها قبل أخذ المهر فليس لها المنع من التمكين بعده من دون عذر شرعى.

عقد المتعه

- مسأله ٢٣١٩ يصح عقد المتعه و إن لم يكن للاستمتاع.
- مسأله ٢٣٢٠ لا يجوز ترك وطئ الزوجه المنقطعه أكثر من أربعة أشهر على الا-حوط بل الاقوى حرمه ترك الوطئ فيما إذا كانت مدّه التمتع طويله كعشر سنين أو خمسين سنه و كانت الزوجه شابه.
- مسأله ٢٣٢١ إذا اشترطت الزوجه المتمتع بها فى ضمن العقد أن لا يدخل بها الزوج صحّ العقد و نفذ الشرط، و على الزوج أن لا يدخل بها بل يستمتع بها بغير الدخول، نعم لو رضيت بعد ذلك جاز للزوج الدخول.
- مسأله ٢٣٢٢ لا تجب نفقه الزوجه المتمتع بها على زوجها و إن حملت منه.
- مسأله ٢٣٢٣ لا تستحق الزوجه المنقطعه المضاجعه من الزوج و لا توارث بينهما، و إذا اشترط الارث فى ضمن العقد فلا بد من المصالحه مع الورثه.
- مسأله ٢٣٢٤ يصح عقد التمتع و إن لم تعلم المتمتع بها عدم استحقاقها للنفقه و المضاجعه، و لا-يوجب ذلك حقاً لها على زوجها.
- مسأله ٢٣٢٥ يجوز للزوجه المنقطعه أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها إلا إذا كان خروجها مناً فياً لحق الزوج.
- مسأله ٢٣٢٦ إذا وكت المرأه رجلاً-لان يتزوجها بمدّه معينه و بمبلغ معلوم، فتزوجها بالعقد الدائم أو بغير تلك المدّه أو بغير ذلك المبلغ، ثم علمت بذلك فرضيت صحّ العقد، و إلا بطل.
- مسأله ٢٣٢٧ يجوز للاب أو الجد أن يزوج ولده الصغير من امرأه ساعه أو أكثر، و

تصبح الزوجه محرمه على الاب أو الجد، و يجوز لهما النظر إليها لانه زوجه ولدهما، و كذلك يجوز للاب أو الجد أن يزوج ابنته الصغيره من رجل بقصد المحرميه، لكن يشترط على الاحوط أن يكون في العقد نفعاً للولد الصغير أو البنت الصغيره.

مسأله ٢٣٢٨ إذا كانت البنت الصغيره في بلد آخر و لا يعلم الاب أو الجد بحياتها، جاز له أن يزوجه من رجل ليكون محرماً، و تتحقق المحرميه الظاهرية بذلك، ولكن لو تبين موت الصبيّه حال العقد بطل العقد و لا يكون الزوج محرماً على أم الصبيّه و غيرها ممن كانت محرمه ظاهراً.

مسأله ٢٣٢٩ إذا لم تف الزوجه المتمتع بها في تمام المدّه المقرره، جاز للزوج أن يسقط من المهر بالنسبه، فلو أخلت بنصف المدّه أسقط عنها نصف المهر، و لو أخلت بالثلث أسقط عنها الثلث إلا أيام الحيض حيث يحرم فيها الوطئ فلا يسقط لاجلها شيء من المهر.

ولو وهب الزوج مدّتها فعليه تمام المهر إذا دخل بها و نصف المهر لو لم يدخل بها و يدل عليه إجماع العلماء و خبر زرعه عن سماعه عن الامام الصادق عليه الصلوه والسلام. ولكن لو اشترطت الزوجه في ضمن العقد عدم الدخول فيشكل حينئذ لزوم نصف المهر خصوصاً لو تمتع بسائر أنواع الاستمتاع.

مسأله ٢٣٣٠ إذا عقد على امرأه منقطعاً و انقضى أجلها و كانت في العده فله أن يتزوجها دائماً قبل انقضاء العده.

أحكام النظر

مسأله ٢٣٣١ لا يجوز للرجل النظر إلى بدن المرأه الاجنبيه و شعرها مع قصد التلذذ أو بدونه، و أما الوجه و الكفين فيحرم النظر إليهما مع قصد التلذذ و الاحوط وجوباً بل الاقوى ترك النظر إليهما ولو بدون قصد

التلذذ و هذه الاقوائيه ثابتة فى غير النظره الاولى التى هى غير اختياريه غالباً و إن كانت مقدماتها اختياريه. و كذلك يحرم على المرأه النظر إلى بدن الرجل الاجنبى.

مسأله ٢٣٣٢ يجوز النظر إلى الرأس و الوجه و الكفين من نساء أهل الكتاب من دون ريبه، فيما إذا اطمئن بعدم وقوعه فى الحرام، و الاحوط وجوباً ترك النظر إلى غير ما يتعارف عدم ستره عندهن.

مسأله ٢٣٣٣ يجب على المرأه ستر شعرها و بدنهما من غير الزوج و المحارم، و الاحوط وجوب ستر الوجه و الكفين أيضاً على المرأه الشابه، و كذلك الاحوط وجوب ستر البدن و الشعر عن الصبى المميز و إن لم يكن بالغاً. و المراد من المميز من يكون نظره أو النظر إليه موجباً لتهييج الشهوه.

مسأله ٢٣٣٤ لا- يجوز النظر إلى عوره الاخرين حتى الصبى المميز و إن كان من وراء الزجاج أو بواسطه المرآه أو فى الماء، و يجوز لكل من الزوجين النظر إلى جميع أجزاء بدن الاخر.

مسأله ٢٣٣٥ يجوز النظر إلى جميع أجزاء بدن المحرم سوى العوره من دون ريبه.

مسأله ٢٣٣٦ لا يجوز للرجل النظر إلى بدن الرجل عن ريبه، و كذلك لا يجوز للمرأه النظر إلى بدن المرأه مع قصد التلذذ.

مسأله ٢٣٣٧ لا- يجوز للرجل التقاط الصور من النساء غير المحارم، و الاحوط ترك النظر إلى صوره المرأه الاجنبيه إذا كان يعرفها.

مسأله ٢٣٣٨ إذا أرادت المرأه أن تحقن امرأه أخرى أو رجلاً- غير زوجها، أو تطهر عورتها، فيجب أن تجعل فى يدها ما يمنع من وصول اليد إلى العوره. و كذلك الحكم بالنسبه للرجل إذا أراد أن يحقن أو يطهر عوره رجل آخر

أو امرأه غير زوجته.

مسأله ٢٣٣٩ لو اضطرَّ الرجل عند معالجه المرأه الاجنبيه إلى النظر أو اللمس، جاز ذلك لكن إن أمكن المعالجه بالنظر فقط من دون اللمس اكتفى بذلك، و إن أمكن اللمس من غير نظر، فلا يجوز له النظر.

مسأله ٢٣٤٠ لو توقف المعالجه على النظر إلى عوره المريض، فالاحوط وجوباً أن ينظر إلى العوره في المرأه. و إذا لم يمكن ذلك جاز له النظر مباشره.

مسائل مختلفه في النكاح

مسأله ٢٣٤١ يجب الزواج على من يقع في المعصيه إن لم يتزوج. ولو كان في زواجه فوات واجب كالحج أو أداء دين مطالب قدّم الواجب و صبر على العزوبه.

مسأله ٢٣٤٢ إذا اشترط في ضمن العقد أن تكون الزوجه بكرًا فبانت ثيباً جاز له الفسخ.

مسأله ٢٣٤٣ الاحوط حرمة الخلوه بالاجنبيه في مكان لا يمكن لغيرهما الدخول فيه، سواء اشتغلا بذكرالله أم بغيره نائمين كانا أم مستيقظين. لكن لو أمكن لغيرهما الدخول أو كان هناك صبي مميز فلا إشكال فيه.

مسأله ٢٣٤٤ المرتد هو المسلم الذي ينكرالله أو الرسول أو ضرورياً من ضروريات الدين، و هو الحكم الذي يعده المسلمون جزءاً من دين الاسلام كوجوب الصلاه و الصوم فيما لو علم أنه ضروري من الدين.

مسأله ٢٣٤٦ إذا ارتدت الزوجه قبل دخول الزوج بها بطل العقد على الاحوط، و كذا لو ارتدت بعد الدخول و كانت يائسه بأن بلغت الستين إن كانت هاشميه أو خمسين إن كانت غيرها. و أمّا إذا لم تكن يائسه و ارتدت بعد الدخول فيجب أن تعتد عدّه الطلاق فإن رجعت إلى الاسلام أثناء العدّه بقى العقد على حاله، و إن استمرت في ارتدادها إلى أن انقضت العدّه

بطل العقد على الاحوط.

مسألة ٢٣٤٧ لو ارتد الزوج عن فطره (و هو من كان أبواه مسلمين ثم ارتد) حرمت عليه زوجته و تعتد الزوجه عدّه الوفاء و سيجيء كيفيتها في أحكام الطلاق.

مسألة ٢٣٤٨ إذا ارتد المسلم عن مله (بأن كان أبواه غير مسلمين فأسلم ثم ارتد). فإن كان ارتداده قبل الدخول بالزوجه بطل العقد على الاحوط. و إن كان بعد الدخول فإن كانت زوجته في سن من تحيض و جب عليها أن تعتد عدّه الطلاق، فإن تاب و أسلم في أثناء العده بقى العقد على حاله و إلا بطل على الاحوط.

مسألة ٢٣٤٩ إذا اشترطت المرأة في ضمن العقد أن لا يخرجها الزوج من البلد و قبل الزوج ذلك، و جب عليه الوفاء بالشرط.

مسألة ٢٣٥٠ إذا كانت للزوجه بنت من زوج آخر، يجوز لزوجها أن يزوجه من ولده إذا كان من زوجه أخرى. و كذلك لو اتخذ لولده زوجه جاز له أن يعقد على أمها لنفسه.

مسألة ٢٣٥١ لو زنت فحملت، فإن كان الرجل و المرأة مسلمين أو أحدهما مسلماً، فلا يجوز إسقاط الحمل، لكن لو كان في بقاء الحمل ضرر على الام و لم تلجه الروح جاز إسقاطه.

مسألة ٢٣٥٢ لو زنى بامرأه خليه و لم تكن في العده، فإذا تزوجه و ولدت و لم يعلم بانعقاد النطفه من الحرام أو الحلال، كان الولد ولد حلال و لم يجر عليه أحكام ولد الزنا.

مسألة ٢٣٥٣ إذا عقد على امرأه في العده و كان جاهلاً بذلك و كانت المرأة جاهله بذلك أيضاً، فالمتولد منهما ولد حلال، و يثبت نسبه إليهما شرعاً. لكن إذا كانت المرأة عالمة بالعده كان الولد منتسباً إلى الاب شرعاً، و العقد باطل في كلتا

الصورتين و تحرم المرأة عليه مؤبداً.

مسألة ٢٣٥٤ إذا ادعت المرأة كونها يائسه (١) فلا يقبل منها ذلك و أما إذا ادعت أنها غير ذات بعل يقبل قولها.

مسألة ٢٣٥٥ إذا تزوج امرأه، ثم ادعى شخص أنها ذات بعل، و أنكرت ذلك، فإن لم يثبت شرعاً كونها ذات بعل، و جب قبول قولها.

مسألة ٢٣٥٦ لا يجوز للاب أن يفزق بين الام و ابنتها قبل إكمالها سبع سنوات.

مسألة ٢٣٥٧ يستحب التسريع في تزويج البنت بعد بلوغها، فقد روى عن الامام الصادق عليه الصلوة والسلام: «من سعادته المرء أن لا تحيض بنته في بيته».

مسألة ٢٣٥٨ لو صالحت الزوجه على أن يكون مهرها للزوج بشرط أن لا يتزوج غيرها، فالاحوط وجوباً لزوم الوفاء عليهما. (أى لا تأخذ الزوجه المهر من الزوج و لا يتزوج الزوج بامرأه أخرى).

مسألة ٢٣٥٩ إذا تزوج ولد الزنا، فولده حلال و لا يجرى عليه أحكام ولد الزنا.

مسألة ٢٣٦٠ لو جامع زوجته في صوم يوم رمضان أو في حال الحيض أثم إلا أن المولود منهما ولد شرعى و ليس ولد زنا.

مسألة ٢٣٦١ إذا علمت الزوجه بموت زوجها في السفر فاعتدت عدّه الوفاه، و بعد ذلك تزوجت من آخر، ثم رجع زوجها الاوّل من سفره، حرمت على الثانى و اعتدت إذا دخل بها الثانى ثم تحلّ على الاوّل، و وجب على الزوج الثانى مهر المثل دون نفقه أيام العدّه.

مسألة ٢٣٦٢ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، لكن يشترط فيه ما سيأتى فى مسأله (٢٣٧٢). و إذا ارتضع الولد من امرأه مع الشروط الاتيه يحرم عليه عدّه أشخاص هم:

الاول: المرضعه و تسمى الام الرضاعيه.

الثانى: زوج المرضعه الذى يكون اللبن له، و

يسمى الاب الرضاعي.

الثالث: ابو المرضعه و أمها و إن علوا حتى لو كان أباً أو أمّاً رضاعياً.

الرابع: أولاد المرضعه الموجودين و من يولد في المستقبل.

الخامس: أحفاد المرضعه و إن نزلوا سواء تولدوا من أولادها أو ارتضعوا منهم.

السادس: أخو المرضعه و أختها و إن كانا رضاعيين معها.

السابع: عم المرضعه و عمتها و إن كانا رضاعيين.

الثامن: الخال و الخاله للمرضعه و ان كانا رضاعيين.

التاسع: أولاد صاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن نزلوا حتى لو كانوا من الرضاع.

العاشر: أبو صاحب اللبن (زوج المرضعه) و أمه و إن علوا.

الحادي عشر: أخو زوج المرضعه و أختها و إن كانوا من الرضاع.

الثاني عشر: العم و العمه و الخال و الخاله لصاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن كانوا من الرضاع. و أيضاً هناك من يكون من المحارم بالرضاع و سيأتي ذكره خلال المسائل الآتية.

المسألة ٢٣٦٣ لو أرضعت طفلاً- مع الشروط الآتية في مسأله (٢٣٧٢) فلا يجوز لوالد الرضيع أن يتزوج بنات المرضعه، كما لا يجوز أن يتزوج بنات صاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن كانت البنات من الرضاع. نعم يجوز له أن يتزوج بنات المرضعه من الرضاع.

مسألة ٢٣٦٤ لا- يوجب الرضاع المحرمية بين أخوات الرضيع و صاحب اللبن. و الا-حوط استحباباً ترك نكاحهن. و أيضاً لا يوجب المحرمية بين أخ أو أخت الرضيع مع أقرباء صاحب اللبن من الاخ و الاخت أو العم و العمه أو الخال و الخاله أو الاب و الجد.

مسألة ٢٣٦٥ لا يوجب الرضاع المحرمية بين المرضعه و إخوان الرضيع، و كذا بين إخوان و أخوات الرضيع مع أقرباء المرضعه كالاخ و الاخت أو العم و العمه و هكذا.

مسألة ٢٣٦٦ إذا أرضعت امرأه طفلاً رضاعاً كاملاً، ثم تزوجها رجلاً لا يجوز

له أن يتزوج المرضعه بعد ذلك.

مسألة ٢٣٦٧ لا يجوز نكاح أم الزوجه الرضاعيه، فإن الام الرضاعيه للزوجه بمنزله الام النسبيه لها.

مسألة ٢٣٦٨ إذا أرضعت الام بنتاً، لا- يجوز لابنها أو ابنتها نكاحها و كذا إذا أرضعت زوجه الاب بنتاً من لبن الاب، لا يجوز للابن نكاحها. و إذا تزوج من رضيعه ثم أرضعتها أمه أو جدته أو زوجه أبيه من لبن أبيه، بطل عقده.

مسألة ٢٣٦٩ لا يجوز أن يتزوج بنتاً أرضعتها أخته أو زوجه أخيه أو بنت أخته أو بنت أخيه و إن نزلت.

مسألة ٢٣٧٠ إذا أرضعت الام ولد بنتها حرمت البنت على زوجها، و هكذا إذا أرضعت الام ولد زوج بنتها، و إن كان من زوجه أخرى. ولكن إذا أرضعت ولد ابنتها لا تحرم زوجه ابنتها التي هي أم الرضيع على زوجها.

مسألة ٢٣٧١ إذا أرضعت زوجه الاب ولد صهر الاب، سواء من بنت الاب أو زوجه غيرها حرمت بنت الاب على زوجها.

شروط الرضاع الموجب للتحريم

مسألة ٢٣٧٢ للرضاع الموجب للتحريم ثمانية شروط:

الاول: حياه المرضعه، فلو رضع الطفل من امرأه ميتة لم يحصل التحريم.

الثانى: أن لا يكون اللبن من الحرام، فلو زنت ثم ولدت من الزنا و أرضعت بلبنه طفلاً لم ينشر الحرمة.

الثالث: أن يكون الارتضاع بالامتصاص من الثدي، فإذا حلبت اللبن و أراقتة فى فم الطفل لم ينشر الحرمة.

الرابع: أن يكون اللبن خالصاً غير ممتزج مع شىء بحيث لا يصدق عليه اللبن.

الخامس: أن يكون اللبن من فحل واحد، فإذا طلقت المرضعه ثم تزوجت من رجل آخر ثم حملت منه و بقى اللبن من الزوج

الاول فأرضعت الطفل ثمانى رضعات قبل وضع حملها و سبع رضعات بعد الوضع من لبن الزوج الثانى، لم يحصل

التحريم بين الرضيع و بين أى أحد.

السادس: أن لا يتقيأ الطفل اللبن بسبب المرض، فلو ارتضع ثم تقيأ فالاحوط وجوباً لمن يكون محرماً معه بسبب الرضاع ترك النكاح و ترك النظر إليه.

السابع: أن يرتضع الطفل خمس عشره رضعه، أو يوماً و ليلة على ما سيجيء فى المسأله الاتيه، أو يرتضع بمقدار ينبت لحمه و يشتد عظمه من ذلك اللبن، أما لو ارتضع عشر رضعات فالاحوط استحباباً لمن يحرم بالرضاع ترك النكاح معه و ترك النظر إليه.

الثامن: أن يرتضع الطفل فى أثناء الحولين، فالرضاع بعد مضى الحولين لا- أثر له، بل لو ارتضع قبل تمام الحولين أربع عشره رضعه، و ارتضع بعدهما رضعه واحده فلا أثر له أيضاً. أما لو أرضعت طفلاً بعد حولين من وضع حملها، فالأظهر حصول التحريم إذا كان المرتضع فى أثناء الحولين.

مسأله ٢٣٧٣ يعتبر فى الرضاع المتحقق بيوم و ليلة أن لا- يأكل الطفل فى أثناء الرضعات و أن لا يرتضع من امرأه أخرى، نعم لو كان الاكل قليلاً بحيث لا يصدق أنه اغتذى لم يقدر ذلك. و يعتبر فى الرضاع المتحقق بالرضعات الخمس عشره أن لا يرتضع من امرأه أخرى فى أثناءها، و أن يرتضع فى كل دفعه متوالياً، نعم لا- يقدر التنفس أو الصبر قليلاً بحيث يعدّ الرضاع من حين الشروع إلى أن يشبع دفعه واحده.

مسأله ٢٣٧٤ إذا أرضعت من لبن زوجها طفلاً- ثم تزوجت من آخر و أرضعت من لبنه طفلاً- آخر فلا- يحصل المحرميه بين الطفلين الرضيعين.

مسأله ٢٣٧٥ إذا أرضعت أطفالاً- من لبن فحل واحد حصل التحريم بين كل واحد مع الاخر و بينهم و بين صاحب اللبن و المرضعه.

مسأله ٢٣٧٦ لو كان لرجل زوجات متعدده

فأرضعت كل واحده منها طفلاً حصل التحريم بين الاطفال، و كذا بين الاطفال و المرضعات و صاحب اللبن.

مسأله ٢٣٧٧ يعتبر الاتحاد فى المرضعه، فإذا كان لرجل زوجتان و أرضعت إحداهما طفلاً ثمانى رضعات و أرضعته الاخرى سبعا فلا يحصل التحريم بين الطفل و أى أحد.

مسأله ٢٣٧٨ إذا أرضعت بلبن فحل واحد صيباً وصيبه فلا- يحصل التحريم بين أخوه الرضيع و أخواته و بين أخوه الرضيع و أخواتها.

مسأله ٢٣٧٩ لا- يجوز للزوج أن يتزوج بنات أخت زوجته و بنات أخيها من الرضاع بدون إذنها. و إذا لاط بغلام فلا يجوز له أن يتزوج أخته و أمه و ابنته و جدته من الرضاع.

مسأله ٢٣٨٠ لا يحصل المحرميه بين الرجل و مرضعه أخيه.

مسأله ٢٣٨١ لا- يجوز الجمع بين الاختين فى النكاح و إن كانتا أختين من الرضاع، و لو عقد على امرأتين فظهر أنهما أختين ولو من الرضاع، فإن كان عقدهما فى وقت واحد بطل العقدين، و إن كانا فى وقتين صحّ الاول و بطل الثانى.

مسأله ٢٣٨٢ لا- تحرم الزوجه على زوجها لو أرضعت الزوجه من لبن زوجها الافراد التاليه: الاول: أختها و أخوها. الثانى: عمها و عمتها و خالها و خالتها. الثالث: أولاد اعمامها و أولاد أخوالها. الرابع: أولاد أخيها. الخامس: أخو زوجها و أخته. السادس: أولاد أختها و أولاد أخت زوجها. السابع: عم الزوج و عمته و خاله و خالته. الثامن: أحفاد الزوجه الاخرى لزوجها.

مسأله ٢٣٨٣ لا تحصل المحرميه بين الرجل و مرضعه بنت عمته و بنت خالته.

مسأله ٢٣٨٤ إذا كان لرجل زوجتان أرضعت إحداهما ابن عم الزوجه الاخرى فلا تحرم الزوجه الاخرى التى أرتضع ابن عمها، على الزوج.

مستحبات الرضاع

مسأله ٢٣٨٥ أفضل المراضع الام، و ينبغي لها أن لا تأخذ الاجره على الرضاع من زوجها، و الافضل للزوج إعطاؤها الاجره. ثم لو طلبت أجره على الرضاع أكثر مما تأخذه المرضعه، فللزوج أن يأخذ الطفل منها و يعطيه للمرضعه.

مسأله ٢٣٨٦ يستحب أن تكون المرضعه مؤمنه تعتقد بالائمه الاثنى عشر عليهم السلام، و أن تكون عاقله عفيفه حسناء الوجه. و يكره اختيار مرضعه غير إماميه أو ناقصه العقل أو قبيحه الوجه أو سيئه الخلق أو بنت زنا. و أيضاً يكره اتخاذ المرضعه التي لها ولد من الزنا. و قدورد في مضمرة الحلبي فيمن دفع ولده إلى ظئر يهوديه أو نصرانيه أو مجوسيه قال(ع): ترضعه لك اليهوديه و النصرانيه في بيتك و تمنعها من شرب الخمر و مالايجل مثل لحم الخنزير ولا يذهبن بولدك إلى بيوتهن. الحديث(١).

مسائل مختلفه في الرضاع

مسأله ٢٣٨٧ يستحب منع المرأه أن ترضع أى طفل شائت، إذ قد تنسى من أرضعت و يؤدي ذلك إلى وقوع النكاح بين المحارم.

مسأله ٢٣٨٨ تثبت الاحترامات اللازمه بين من حصل له القرابه بالرضاع ولا يثبت الارث و الحقوق الثابته بين الاقرباء.

مسأله ٢٣٨٩ يستحب إرضاع الطفل حولين كاملين إن أمكن.

مسأله ٢٣٩٠ يجوز للزوجه إرضاع ولد شخص آخر غير زوجها إن لم يكن منافياً لحق الزوج. لكن إذا كان إرضاع طفل موجباً لتحريمها على الزوج فلا يجوز لها إرضاعه، كما لو عقد زوجها على صغيره فلا يجوز لها إرضاع الزوجه الصغيره، إذ

١ وسائل جلد ١٥ باب ٧٦ أحكام الاولاد حديث ٧.

تكون حينئذ أم الزوجه الرضاعيه فتحرم على زوجها.

مسأله ٢٣٩١ إذا أراد الرجل أن يكون محرماً مع زوجه أخيه، فعليه أن ينكح صغيره لمدّه يمكن

الاستمتاع فيها ثم ترضعها زوجه أخيه مع الشرائط المذكوره فى مسأله (٢٣٧٢).

مسأله ٢٣٩٢ لو أقرّ قبل العقد على امرأه أنها محرمة عليه بسبب الرضاع، كمالو ادّعى أنه ارتضع من لبن أمها، فإن أمكن تصديقه، فلا يجوز أن يتزوجها. وإذا أقرّ بذلك بعد العقد عليها وصدفته بطل العقد، فإن لم يدخل بها أو دخل بها ولكنها كانت عالمة بالتحريم حين الدخول بها، فلا تستحق مهر المثل، و أما إذا دخل بها و علمت بالحرمه بعد الدخول، فيجب على الزوج أن يدفع إليها مهر المثل.

مسأله ٢٣٩٣ لو أقرت المرأة قبل العقد بأن الرجل محرّم عليها بسبب الرضاع و أمكن تصديقتها، فلا يجوز أن تتزوج ذلك الرجل. أمّا لو ادعت ذلك بعد العقد، فيجرى فيه الحكم المقدم فى المسأله السابقه.

مسأله ٢٣٩٤ يثبت الرضاع الموجب للتحريم بأمرين:

الاول: إخبار جماعه بالرضاع الموجب لليقين بذلك.

الثانى: شهاده رجلين عادلين أو أربع نساء عادلات، ولكن لا بد من ذكر شرائط الرضاع بأن يشهدوا أنهم رأوا الطفل الفلانى يرتضع من ثدى المرأة الفلانيه يوماً و ليله ولم يأكل بين الرضعات و هكذا يشرحون سائر الشروط المذكوره فى مسأله (٢٣٧٢).

مسأله ٢٣٩٥ لو حصل الظن أو الشك فى وقوع الرضاع كاملاً- مع الشرائط المذكوره، فلا- يحصل التحريم، و الاولى مراعاة الاحتياط.

عدّه الطلاق عدّه الوفاه أحكام الرجوع طلاق الخلع

كتاب الطلاق

مسأله ٢٣٩٦ يشترط فى المطلق البلوغ و العقل و الاختيار، و طلاق المكره باطل، و يشترط أيضاً قصد الطلاق، فلو أجرى صيغته الطلاق هازلاً لم يصح.

مسأله ٢٣٩٧ يشترط فى المطلقة خلوها من الحيض و النفاس و عدم وطىء الزوج لها فى ذلك الطهر، و سيأتى تفصيل هذين الشرطين فى المسائل القادمه.

مسأله ٢٣٩٨ يصح

طلاق الحائض و النفاء فى ثلاث صور:

الاولى: اذا لم يدخل بها زوجها بعد الزواج.

الثانية: أن تكون حاملاً مستبينه الحمل، و إذا لم يعلم بحملها، و طلقها الزوج حال حيضها، و علم بعد ذلك بحملها، فالاحوط وجوباً إعادته الطلاق.

الثالثة: أن لا يتمكن الزوج بسبب الغيبه الاطلاع على حالها و أنّها طهرت من الحيض أو النفاس أم لا.

مسأله ٢٣٩٩ إذا اعتقد المطلق بطهرها من الحيض و طلقها، ثم تبين أنّها كانت حائض حين الطلاق، بطل الطلاق، و إذا اعتقد أنّها فى حال الحيض و طلقها، ثم تبين أنّها كانت طاهره منه، فالطلاق صحيح.

مسأله ٢٤٠٠ من علم بأن زوجته فى حال الحيض أو النفاس، و غاب عنها كمالو سافر، و أراد طلاقها، و جب عليه الصبر مدّه تطهر فيها النساء من الحيض أو النفاس عاده.

مسأله ٢٤٠١ إذا أمكن للغائب أن يعرف بأنّها فى حال حيض أو نفاس أم لا و إن كانت معرفته بحسب عاده المرأه أو العلامات الاخرى المقرره فى الشرع و جب عليه الصبر مدّه يعلم بانقطاع حيضها عاده.

مسأله ٢٤٠٢ يشترط فى المطلقه أن تكون طاهره طهرامًّ يجامعها زوجها فيه، فلو طلقها فى طهر قد جامعها فيه لم يصح، إلا إذا كانت صغيره أو حاملاً أو يائسه فإنه فى كل واحده من المذكورات يصح طلاقها، و إن وقع فى طهر جامعها فيه. و معنى اليائسه من تكون أكثر من ستين إذا كانت قرشيه و أكثر من خمسين إذا لم تكن.

مسأله ٢٤٠٣ إذا واقع زوجته بعد طهرها من الحيض و النفاس، و طلقها فى ذلك الطهر، ثم تبين أنّها كانت حاملاً حين الطلاق فالاحوط وجوباً إعادته الطلاق.

مسأله ٢٤٠٤ إذا طهرت

من الحيض و النفاس و واقعها الزوج في طهرها، ثم غاب عنها بأن سافر، فإن أراد طلاقها في السفر، فيجب أن ينتظر مدّه يعلم فيها عاده بانتقالها من طهر إلى طهر آخر، و كذلك لو كان في نفس بلد الزوجه، ولكنه لم يتمكن من معرفه حال المرأة، و أراد طلاقها، فيجب أن ينتظر شهراً ليحصل له الظن بانتقالها من ذلك الطهر إلى طهر آخر.

مسأله ٢٤٠٥ إذا أراد طلاق امرأه لا تحيض لمرض، فيجب أن يعتزلها من حين وطئها ثلاثه أشهر، و يطلقها بعد ذلك.

مسأله ٢٤٠٦ يعتبر في صيغه الطلاق أن تكون باللفظ العربي الصحيح، و يشترط في صحته سماع رجلين عادلين للصيغه، و إذا أراد الزوج أن يطلق زوجته بنفسه و كان اسم زوجته فاطمه مثلاً- قال: «زوجتي فاطمه طالق». و إذا وكل غيره في الطلاق قال الوكيل: «زوجه موكلى فاطمه طالق».

مسأله ٢٤٠٧ ليس للمتمتع بها طلاق، و إنما تبين عنه بانقضاء المده أو بأن يهب الزوج لها المده بأن يقول: «وهبتك المدّه». و لا يعتبر فيها الاشهاد و طهاره المرأة من الحيض.

عدّه الطلاق

مسأله ٢٤٠٨ لا عدّه على الصغيره، و هى التى لم تكمل التسع، و اليائسه و إن دخل بها الزوج، فيجوز لها الزواج بعد طلاقها فوراً.

مسأله ٢٤٠٩ إذا أكملت المرأة تسع سنوات، و لم تكن يائسه و كانت مدخولاً بها و جب عليها الاعتداد بعد طلاقها، و عدّتها ثلاثه أظهار، فيجب أن تنتظر إلى تحيض مرتين و تطهر، فإن رأت الحيض الثالث تمّ عدّتها و يجوز لها التزويج. و لا عدّه على غير المدخول بها، أى يجوز لها الزواج فوراً بعد طلاقها.

مسأله ٢٤١٠ عدّه طلاق الزوجه التى لا تحيض و

هي في سن من تحيض ثلاثه أشهر.

مسأله ٢٤١١ من كانت عدتها ثلاثه شهور، فإن طلقت أول الشهر، فلا بد أن تعتد ثلاثه أشهر هلاليه، و أما إذا طلقت أثناء الشهر، فتجعل الشهرين الواسطين هلاليين، و إكمال الاول من الرابع بمقدار مافات منه، فمثلاً لو طلقت في اليوم العشرين عند الغروب، و كان ذلك الشهر تسعه و عشرين يوماً، فتعتد الايام التسعه الباقيه من الشهر الاول و شهرين هلاليين و تضيف عشرين يوماً من الشهر الرابع، و الاحوط استحباباً أن تضيف من الشهر الرابع واحد و عشرين يوماً للعدّه، ليكون المجموع ثلاثين يوماً.

مسأله ٢٤١٢ المطلقه لو كانت حاملاً فعدها مدّه حملها، و تنقضى بأن تضع حملها و لو بعد الطلاق بلافضل سواء كان حياً أو سقطاً.

مسأله ٢٤١٣ المتمتع بها إذا أتمت التاسعه، و لم تكن يائسه و قد دخل بها الزوج و انقضت مدتها أو وهبها الزوج لها، يجب عليها الاعتداد، و عدتها حيضتان، إذا كانت ممن تحيض، و أما إذا كانت لا تحيض و هي في سنّ من تحيض، فعدها خمسه و أربعون يوماً.

مسأله ٢٤١٤ مبدأ عدّه الطلاق من حين الانتهاء من صيغه الطلاق، سواء علمت الزوجه بطلاقها أم لا، فإذا علمت بطلاقها بعد انقضاء العده لا يلزم عليها الاعتداد مره أخرى.

عدّه الوفاه

مسأله ٢٤١٥ عدّه المتوفى عنها زوجها إن كانت حائلاً غير حامل، أربعة أشهر و عشره أيام سواء كانت يائسه أو متمتع بها أو مدخولاً بها أم لا، و إن كانت حاملاً فعدها أبعده الاجلين من المدّه المذكوره و وضع الحمل، فإذا وضعت حملها قبل هذه المدّه (أربعة اشهر و عشره أيام) و جب عليها أن تنتظر حتى تنقضى هذه المدّه، لتنتهي عدتها،

و إن مضت المدّة قبل وضع الحمل، فيجب أن تنتظر إلى أن تضع حملها.

مسألة ٢٤١٦ يحرم على المعتدّة عدّه الوفاه مادامت في العدّه، الزينه في البدن و اللباس، مثل الكحل ولبس الثوب الاحمر والاصفر، والاحوط استجباً بعدم الخروج من بيتها إلا لتشييع جنازه الزوج أو زياره قبره، أو زياره أبيها و أمها، أو قضاء حاجه لا يقوم بها غيرها، و الاحوط وجوباً أن لا تبيت في غير بيتها إلا إذا اضطرت لذلك، نعم يجوز تغيير البيت.

مسألة ٢٤١٧ لو تيقنت الزوجه بموت زوجها، فتزوجت بعد انقضاء عدّه الوفاه، فإذا علمت بأن زوجها بعد ذلك، وجب عليها أن تنفصل عن زوجها الثاني، و إذا كانت حاملاً من الثاني، اعتدت للثاني عدّه الطلاق بالتفصيل الذي ذكرناه، و بعد ذلك اعتدت للاول عدّه الوفاه. و إذا لم تكن حاملاً اعتدت للاول عدّه الوفاه و بعد ذلك تعتد للثاني عدّه الطلاق.

مسألة ٢٤١٨ مبدأ عدّه الوفاه من حين علم الزوجه بوفاه الزوج.

مسألة ٢٤١٩ إذا ادعت الزوجه إنقضاء عدّتها، فإنما يقبل قولها بشرطين:

الاول: أن لا تكون متهمه، كما لو قالت بأنها حاضت في الشهر الواحد ثلاث حيضات، فإن الاحوط في هذه الحاله السؤال و الفحص من النساء المطلعات على عاداتها السابقه.

الثاني: أن تمضي من الطلاق أو وفاه الزوج مدّه يمكن فيها انقضاء العدّه.

الطلاق البائن و الرجعي

مسألة ٢٤٢ الطلاق البائن: هو الطلاق الذي لا يجوز معه رجوع الزوج إلى الزوجه بغير عقد. و هو على سته أقسام:

الاول: طلاق الصغيره، أعنى من لم تكمل التسع.

الثاني: طلاق اليائسه و أوضحنا معناها سابقاً.

الثالث: طلاق الزوجه قبل دخول الزوج بها.

الرابع: الطلاق الثالث لمن طلقت ثلاثاً.

الخامس و السادس: طلاق الخلع و المباره و سيأتي ذكر

أحكامهما، و ما عدا هذه الستة فالطلاق رجعي، يجوز للزوج الرجوع فيه أثناء العده.

مسألة ٢٤٢١ لو طلق زوجته رجعيًا فيحرم عليه إخراجها من البيت الذي كانت فيه حين الطلاق في أثناء العده، ولكن يجوز إخراجها في بعض الموارد المذكوره في الكتب المفصله، و كذلك عليه نفقتها في العده، و يحرم عليها الخروج من بيته بدون إذنه، إلا- إذا كان لعمل لازم و ضروري، و ورد في بعض الاخبار أن على المطلقه الرجعيه إظهار زيتها للزوج لعله يميل إليها و يرجع.

أحكام الرجوع

مسألة ٢٤٢٢ يتحقق الرجوع في الطلاق الرجعي بصورتين:

الاولى: بالقول: و هو كل لفظ يدل على اعتبارها زوجه له مره أخرى.

الثانيه: بالفعل: بأن يصدر منه فعلٌ يدل على رجوعه.

مسألة ٢٤٢٣ لا يعتبر الاشهاد في الرجعه، فتصح بدونها، و كذا لا يعتبر فيها اطلاع الزوجه عليها، فإن راجعها عند نفسه من دون اطلاع أحد صحت الرجعه.

مسألة ٢٤٢٤ إذا صالح الزوج زوجته بعوض على عدم الرجوع في العده لم يسقط حق رجوعه.

مسألة ٢٤٢٥ إذا طلق زوجته مرتين و رجع إليها بعد كل طلاق، أو طلقها مرتين، و بعد كل طلاق تزوجها بعقد جديد، فإذا طلقها ثالثاً حرمت عليه، ولكن إذا تزوجت بعده برجل آخر، حلت لزوجها الاول بأربعة شروط هي:

الاول: أن يتزوجها الزوج الثاني بالعقد الدائم لا المتعه.

الثاني: أن يطأها الزوج الثاني و يدخل بها.

الثالث: أن يطلقها الزوج الثاني أو يموت.

الرابع: إنقضاء عده الطلاق أو الوفاه من الزوج الثاني.

و إذا تمت هذه الشروط جاز للزوج الاول أن يتزوجها. و إذا رجع الزوج أثناء العده و دخل بها و طلقها، ثم رجع لها كذلك أثناء العده و دخل بها و طلقها و بعد زواجها

بالمحلل عقد عليها الزوج الاول ثم طلقها و رجع إليها و دخل بها و استمر في الطلاق و الرجوع و الدخول على النهج السابق إلى تسعة طلاقات، فبعد الطلاق التاسع تحرم عليه مؤبداً و لا تحل له بالمحلل و هو نكاح زوج آخر، ولكن إذا لم يرجع إليها أثناء العدة أو رجع ولكن لم يدخل بها، لم تحرم عليه مؤبداً بعد الطلاق التاسع و تحل عليه بعد تزوجها بالمحلل، على الاظهر.

طلاق الخلع

مسألة ٢٤٢٦ طلاق الخلع: هو الطلاق بفديه تبذله الزوجه الكارهه لزوجها، ليطلقها، سواء كانت الفديه مهرها أو مالاً آخر. و لا يجوز طلاق الخلع و أخذ المهر أو مال آخر من الزوجه إلا- إذا كانت كارهه للزوج كراهه شديده، و مظهره لاشمئزازها منه بحيث يخاف وقوعها في المعصيه، و تقول لزوجها بأنها لا تطيعها في أى أمر سواء فسرت كلامها أو أجملته.

مسألة ٢٤٢٧ إذا أراد الزوج إجراء صيغه طلاق الخلع بنفسه، فلو فرضنا أن اسم زوجته فاطمه قال: «زوجتى فاطمه خالعتها» (أو خلعتها) على ما بذلت. و الافضل أن يقول: «هى طالق».

مسألة ٢٤٢٨ إذا وكلت الزوجه شخصاً فى بذل مهر لزوجها، و الزوج أيضاً و كل ذلك الشخص نفسه فى طلاق زوجته، فإذا فرضنا أن اسم الزوج محمد، و اسم الزوجه فاطمه، قال الوكيل: «عن موكلتى فاطمه بذلت مهرها لموكلى محمد ليخلعها عليه»، و يقول بعدها فوراً: «زوجه موكلى خالعتها» (أو خلعتها) على ما بذلت هى طالق». و إذا كانت المرأه قد وكلته فى بذل غير المهر، فيقول الوكيل بدلاً عن (مهرها)، (بذلت مائة دينار) لو كان المال المبذول ذلك.

طلاق المباره

مسألة ٢٤٢٩ طلاق المباره يتحقق مع كراهه كل من الزوجين لصاحبه، و بذل الزوجه

مالاً للزوج ليطلقها.

مسألة ٢٤٣٠ إذا اراد الزوج بنفسه إجراء صيغته طلاق المبراه، و فرضنا أن اسم الزوجه فاطمه، قال: «بارأت زوجتي فاطمه على مهرها فهي طالق». و إذا وكل غيره في اجرائها، قال الوكيل: «بارأت زوجة موكلي فاطمه على مهرها فهي طالق». و يجوز أن يقول في الموضوعين (بمهرها) بدلاً من (على مهرها).

مسألة ٢٤٣١ صيغته طلاق الخلع و المبراه يجب أن تكون بالعريه الصحيحه، و يجوز للزوجه التي تبذل المال لزوجهها، أن تعبر عن بذلها بالفارسيه.

مسألة ٢٤٣٢ إذا رجعت الزوجه عن الفديه في أثناء عدّه طلاق الخلع أو المبراه، جاز للزوج الرجوع إليها بدون عقد.

مسألة ٢٤٣٣ يشترط في طلاق المبراه أن لا يكون الفداء أكثر من مهرها، بخلاف الخلع فيجوز أن يكون أكثر من مهرها.

بعض أحكام الطلاق

مسألة ٢٤٣٤ إذا وطئ الاجنبيه بزعم أنها زوجته، فعليها العده، سواء علمت أنه ليس زوجها أو احتملت أنه زوجها.

مسألة ٢٤٣٥ إذا زنا بامرأه يعلم بأنها ليست زوجته، سواء علمت الزوجه بانه ليس زوجها، أو احتملت أنه زوجها فليس عليها العده.

مسألة ٢٤٣٦ إذا أغرى امرأه بأن تأخذ الطلاق من زوجها، و تتزوج به، فطلاقها و زواجها الثاني صحيحان، ولكن قد ارتكب كل منهما معصيه كبيره.

مسألة ٢٤٣٧ إذا اشترط ضمن عقد النكاح أن يكون اختيار الطلاق بيدها فيما إذا سافر زوجها، أو لم ينفق عليها لمده سته أشهر، فالشرط باطل. و كذلك، فيما لو اشترط عليه أن تكون وكيلاً في إجراء الطلاق من قبل الزوج فيما لو سافر أو لم ينفق عليها سته أشهر فالطلاق باطل إلا برضا زوجها، إذ يعتبر في الوكاله التنجيز، و الوكاله الصحيحه تتم فيما لو جعل الزوج في ضمن عقد لازم

زوجته وكيله عنه في الطلاق خلال مدّه معينه مثلاً- من حين الزواج إلى خمسين سنه بعده، بشرط أن لا- تعمل الزوجه بتلك الوكاله، ولا تطلق نفسها إلا إذا سافر الزوج، أو لم ينفق عليها في سته أشهر.

مسأله ٢٤٣٨ المفقود زوجها إذا أرادت الزواج، رفعت أمرها إلى المجتهد العادل، و عملت بحكمه، فيؤجلها لاربع سنين، يكتب خلالها، أو يبعث من يتفحص عنه البلد أو الموضع الذي فقد فيه، فإذا علم بحياته، وجب على الزوجه الصبر و الانتظار، و اذا لم يعلم حاله خلال السنوات الاربع، فإذا كان للزوج الغائب مال، أمر الحاكم وليه بالانفاق عليها و يجب عليها الصبر، و إذا لم يكن للزوج مال، فإذا أنفق الولي من مال نفسه، صبرت أيضاً، و إذا لم ينفق عليها، أمر الحاكم الشرعى الولي بطلاق الزوجه، و تعتد بأربعة أشهر و عشره أيام، و بعدها يمكنها الزواج، و إذا رجع الزوج في أثناء العدّه، جاز له الرجوع إليها، و أما إذا انقضت العدّه، فليس له عليها سبيل، و جاز له التزوج بمن شاءت.

مسأله ٢٤٣٩ يجوز لاب المجنون أو جده لاييه أن يطلق زوجته.

مسأله ٢٤٤٠ إذا عقد الاب و الجد للصبي على امرأه عقداً مؤقتاً، و وقع مقداراً من زمان المتعه بعد بلوغه، كما لو كان عمرالصبي أربعة عشر سنه، و عقد وليه له امرأه لمدّه سنتين، جاز للولي أن يهب مدّه المتعه للمرأة، بحسب ما يراه من المصلحه، ولكن لا يجوز له طلاق الدائم.

مسأله ٢٤٤١ إذا كان الشاهدان عادلين بنظر المطلق، و قد طلق عندهما زوجته، فالاقوى أنه لا يجوز لغيره ممن لا يراهما عادلين ترتيب آثار الطلاق، بأن يعقد الزوجه المطلقه لنفسه أو لغيره بعد انقضاء

عدّتها.

مسألة ٢٤٤٢ إذا طلق زوجته بدون علمها، فلو استمر في النفقة عليها كما هو الحال في زمان الزوجيه، و بعد سنه مثلاً، قال لها بأنه قد طلقها قبل سنه، و أثبت ذلك شرعاً، جاز أن يسترد ما أعدّها إذا كانت عينه باقيه و لم تصرفه، و أما الاشياء التي صرفتها، فلا يجوز له المطالبه بها.

أحكام العقد صيغه العقد شروط العقد المحرّمات

أحكام النكاح الدائم

عقد المتعه أحكام النظر

مسائل مختلفه فى النكاح

شروط الرضاع الموجب للتحريم مسائل مختلفه فى الرضاع

كتاب النكاح

تتحقق الزوجيه بين الرجل و المرأه بعقد النكاح و هو على قسمين.

الاول: النكاح الدائم و هو العقد الذى لم يعيّن فيه الاجل. كمالو قالت المرأه: «زَوَّجْتُكَ نَفْسِي عَلَى مَهْرٍ قَدْرِهِ دِينَارٌ» و قال الرجل: «قبلت».

الثانى: النكاح المنقطع و هو العقد المشتمل على تعيين الاجل. كمالو قالت المرأه: «زَوَّجْتُكَ نَفْسِي لِمَدَّةِ شَهْرٍ عَلَى مَهْرٍ قَدْرِهِ دِينَارٌ» و قال الرجل: «قبلت» و يسمّى هذا العقد (المتعه).

أحكام العقد

مسألة ٢٢٦١ يشترط فى النكاح بكلا قسميه إجراء الصيغه و لا يكتفى فيه بمجرد رضا الزوج و الزوجه. و يجوز لكل من الرجل و المرأه إجراء الصيغه بنفسه، أو اتخاذ وكيل فيه.

مسألة ٢٢٦٢ لا يشترط فى الوكيل أن يكون رجلاً، فيصحّ توكيل المرأه فى عقد النكاح.

مسألة ٢٢٦٣ لا يجوز لكل من الرجل و المرأه النظر إلى مالا يحل النظر إليه من الاخر قبل العلم بإجراء الوكيل صيغه العقد، و لا يكفى فيه الظن، لكن لو قال الوكيل أجريت صيغه العقد كفى لحصول الاطمئنان من قوله.

مسألة ٢٢٦٤ إذا وكلت المرأه من يعقدها لرجل لمده عشره أيام و لم تعين ابتداء العشره، فلو كیل عقدها للرجل فى أى وقت شاء، لكن لو علم الوكيل بأنها قصدت يوماً معيناً أو ساعه معينه، فلا بد أن يلاحظ قصدتها عند إجراء العقد.

مسأله ٢٢٦٥ يجوز لشخص واحد تولى طرفى العقد، و إن كان المتولى لذلك الزوج، بأن يصير وكيلاً عن الزوجه ليعقدها، لكن الاحوط استحباباً تعدد طرفى العقد.

صيغه العقد الدائم

مسأله ٢٢٦٦ يجزى فى عقد النكاح الدائم أن تقول المرأه للرجل: «زوجتك نفسى على الصداق المعلوم»، و أن يقول الرجل من غير فصل: «قبلت التزويج» و إذا كان العاقد وكيلهما، فيكفى أن يقول وكيل الزوجه

لو كيل الزوج: «زوت موكلتى فلانه موكلك فلاناً على الصداق المعلوم»، فيقول وكيل الزوج من دون فضل: «قلت لموكلى فلان على الصداق». و لا يشترط تطابق لفظ الايجاب و القبول فإذا قالت المرأة: «زوت...» جاز للرجل أن يقول: «قلت النكاح»، و لا يلزم أن يقول «قلت الترويج».

صيغه العقد المنقطع

مسألة ٢٢٦٧ إذا أراد الرجل و المرأة إجراء صيغه العقد المنقطع بأنفسهما، فبعد تعيين المدّة و الصداق تقول المرأة: «زوتك نفسى فى المدّة المعلومه على المهر المعلوم»، فيقول الزوج فوراً: «قلت» و بذلك يتمّ العقد المنقطع. و فى صورته اتّخاذ الوكيل يقول وكيل الزوجه لو كيل الزوج: «متعت موكلتى موكلك فى المدّة المعلومه على المهر المعلوم»، فيقول وكيل الزوج فوراً: «قلت لموكلى هكذا».

شروط العقد

مسألة ٢٢٦٨ يشترط فى عقد النكاح أمور:

الاول: إجراء العقد باللغه العربيه الصحيحه. و إذا عجز الزوج و الزوجه عن إجرائها باللغه العربيه الصحيحه، فالاحوط و جوباً اتّخاذ الوكيل الذى يتمكن من ذلك، و مع عدم التمكن من التوكيل، يجوز العقد بلغه أخرى، لكن يجب أن يكون اللفظ مفهماً لمعنى (زوت) و (قلت).

الثانى: لا بد من قصد إنشاء الترويج عند إجراء الصيغه، بأن تقصد المرأة بقولها (زوتك نفسى)، جعل نفسها زوجه للرجل. و أن يقصد الرجل بقوله (قلت)، الموافقه على كونها زوجه له. و إذا كان العاقد وكيل الزوج و الزوجه فلا بد أن يقصدا بقولهما «زوت» و «قلت»، تحقق الزوجيه بين الرجل و المرأة الموكلين لهما.

الثالث: يشترط فى العاقد البلوغ و العقل سواءً أجرى العقد لنفسه أو كان و كياً عن غيره.

الرابع: لو كان العاقد و كياً عن الزوجين أو ولياً عليهما، فيجب أن يعين الزوج و الزوجه إمّا بذكر اسمهما أو بالاشارة إليهما. فلو قال الاب للزوج: «زوتك إحدى بناتى»، و قال الزوج، «قلت» بطل النكاح، لعدم تعيين المعقود عليها.

الخامس: لا بد فى صحه النكاح من رضا الطرفين. لكن لو أذنت المرأة مع إظهار الكراهه و علمنا برضاها باطناً صح العقد.

مسألة ٢٢٦٩ إذا وقع الغلط فى العقد، ولو بحرف و كان مغيراً للمعنى بطل العقد.

مسألة

٢٢٧٠ يجوز لمن لا يعرف قواعد اللغة العربية إجراء العقد إذا كانت قرائته صحيحه، و علم معنى كل كلمه من ألفاظ العقد و قصد من كل لفظ معناه.

مسأله ٢٢٧١ يصح عقد الفضولى فى النكاح، فلو عقد على امرأه لرجل من دون إذانها، ثم رضى كل منهما بذلك صح العقد.

مسأله ٢٢٧٢ إذا أكره الزوجان على النكاح، ثم رضى و أجازا العقد صح و كذلك الحكم فى إكراه أحدهما، و الاحوط استحباباً تجديد العقد، إذا أظهرها عدم الرضا حين العقد.

مسأله ٢٢٧٣ للاب و الجدّ من جهه الاب، الولايه على ولده الصغير أو المجنون الذى بلغ فى حال جنونه، فله أن يزوجه و ليس للولد حق الفسخ بعد البلوغ أو زوال الجنون، إذا لم يكن فى الزواج مفسده، أما إذا كانت فى العقد مفسده، فله الفسخ.

مسأله ٢٢٧٤ ينبغى للباكره البالغه الرشيده الاستئذان من الاب أو الجدّ من جهه الاب فى التزويج، ولا يعتبر إذن الامّ أو الاخ.

مسأله ٢٢٧٥ إذا كان الاب أو الجدّ للاب غائبين، فلا يجب على البنت الباكره الاستئذان منهما فى التزويج.

مسأله ٢٢٧٦ إذا زوج الاب أو الجد ولده الصغير، فيجب على الولد نفقه الزوجه بعد بلوغه.

مسأله ٢٢٧٧ إذا زوج الاب أو الجدّ للاب ولده الصغير، فإن كان له مال حين العقد ثبت المهر فى ذمته، و إن لم يكن له مال حين العقد فتجب المهر على الاب أو الجدّ له.

العيوب الموجهه لفسخ عقد النكاح

مسأله ٢٢٧٨ إذا علم الزوج بعد العقد بوجود إحدى العيوب الاتيه فى الزوجه جاز له فسخ عقد النكاح:

الاول: الجنون. الثانى: الجذام. الثالث: البرص. الرابع: العمى. الخامس: الاقعاد. السادس: الافضاء بأن يتحد مخرج البول و الحيض أو

الحيض و الغائط.

السابع: القرن وهو عظم أو لحم ينبت في فم الرحم يمنع من الوطئ.

مسأله ٢٢٧٩ إذا علمت المرأة بعد العقد بوجود إحدى العيوب الآتية في الزوج جاز لها فسخ العقد:

الأول: الجنون قبل العقد، ولو عرض الجنون بعد العقد و كان شديداً بنحو لم يميز أوقات الصلاه جاز لها الفسخ أيضاً.

الثاني: أن يكون مجبواً بحيث لا يقدر على الوطئ.

الثالث: أن يكون عتياً أو خصياً، و لو كان العنن بعد العقد و قبل الزفاف جاز لها الفسخ أيضاً، و يجب في خصوص العنن إمهال الرجل سنه ليعالج نفسه.

مسأله ٢٢٨٠ لو فسخ الزوج أو الزوجه بسبب العيوب الموجهه للفسخ فلا حازه إلى الطلاق بل يفترقان من دون طلاق.

مسأله ٢٢٨١ إذا فسخت الزوجه العقد بسبب عدم تمكن الزوج من الوطئ، فعلى الزوج نصف المهر، و لو كان الفسخ لغير ذلك، فإن كان قبل الدخول فلا مهر و إن كان بعد الدخول فعلى الزوج تمام المهر سواء كان الفسخ من قبل الزوج أو الزوجه، و يرجع الزوج بالمهر على المدلس إن كان هناك تدليس.

المحرّمات

المحرّمات على قسمين:

الأول: المحرّمات بالنسب، و هى الام و إن علت، و البنت و إن نزلت، و الأخت و بناتها و إن نزلن، و العمه و الخاله و إن علتنا كعمه الأبوين والجددين و خالتهما و بنات الاخ و إن نزلن.

الثاني: المحرّمات بالسبب، و أسباب التحريم سته. الأول: التحريم بالمصاهره. الثاني: التحريم بالرضاع. الثالث: التحريم باللعان. الرابع: التحريم للكفر. الخامس: التحريم لوطئ الاخ. السادس: التحريم بالطلاق ثلاثاً.

مسأله ٢٢٨٢ كل من يحلّ النظر إليها كالام و الأخت و أم الزوجه يحرم نكاحها.

مسأله ٢٢٨٣ إذا عقد على امرأة حرمت عليه أمها و أم أمها

و أم أبيها و إن علت، و يجوز له النظر إليهن و إن لم يدخل بالزوجه.

مسأله ٢٢٨٤ إذا عقد على امراه و دخل بها حرمت عليه بنتها و بنت بنتها و بنت ابنتها و إن نزلن سواءً كن موجودات فى حال العقد أم لا.

مسأله ٢٢٨٥ إذا عقد على امراه و لم يدخل بها حرمت عليه بنتها مادامت الزوجه فى حالته.

مسأله ٢٢٨٦ لا يجوز نكاح العمه و الخاله للاب أوللجد، و العمه و الخاله للام أو للجدّه و إن علت.

مسأله ٢٢٨٧ من محارم الزوجه أب الزوج و جدّه و إن علا- و أولاد الزوج و أحفاده و أسباطه و إن نزلوا، سواء و جدوا حال العقد أم بعده.

مسأله ٢٢٨٨ إذا عقد على امراه حرمت أختها عليه ما دامت فى حالته، سواءً كان العقد دائماً أو منقطعاً.

مسأله ٢٢٨٩ إذا طلق زوجته الدائمه طلاقاً رجعيّاً، فلا يجوز له العقد على أختها ما دامت فى العده. و إذا كان الطلاق بائناً جاز له العقد على أختها بمجرد الطلاق. اما الزوجه المتمتع بها فالاقوى لزوم امتناع الزوج عن تزويج أختها فى عدّتها إذا انتهى مدّه النكاح أو وهب لها الزوج المدّه لورود النص بذلك.

مسأله ٢٢٩٠ لا- يصح العقد على بنت أخت الزوجه و بنت أخيها إلا بإذن الزوجه، لكن لو عقد عليهما من دون إذنها فأجازت صحّ العقد.

مسأله ٢٢٩١ لو علمت الزوجه بأنّ الزوج عقد على بنت أخيها أو أختها و سكتت، فإذا لم ترض بعد ذلك بطل النكاح.

مسأله ٢٢٩٢ من زنى بخالته أو عمته حرمت عليه بناتهما أبداً.

مسأله ٢٢٩٣ إذا عقد على بنت خالته أو عمته و لم يدخل بها

ثم زنى بأُمها، فالاحوط استحباباً مفارقتها بأن يطلقها.

مسأله ٢٢٩٤ إذا زنى بامرأه غير العمه أو الخاله فالاحوط بل الاقوى أن لا يتزوج بنتها، ولكن لو عقد على امرأه و دخل بها ثم زنى بأُمها لم تحرم عليه زوجته، و إن كان الاحوط استحباباً طلاقها، و كذلك لو زنى بالام قبل الدخول بالزوجه.

مسأله ٢٢٩٥ لا يجوز للمسلمه التزويج من الكافر، و كذلك لا يجوز للمسلم أن يتزوج الكافره غير الكتاييه، سواء فى ذلك العقد الدائم و المنقطع، كما لايجوز أن يتزوج الكتاييه بالعقد الدائم على الاحوط و جوباً، و يجوز أن يتمتع المسلم بالكتاييه.

مسأله ٢٢٩٦ لو زنى بذات بعل أو فى العده الرجعيه حرمت عليه أبداً على الاحوط، لكن لو زنى بها فى عده المتعه أو الطلاق البائن أو عده الوفاه لا تحرم عليه مؤبداً، و سيأتى توضيح عده التمتع و الطلاق البائن و عده الوفاه فى كتاب الطلاق.

مسأله ٢٢٩٧ لو زنى بامرأه غير معتده و لا ذات بعل لم يحرم نكاحها عليه و الاحوط استحباباً أن لا يتزوجها قبل استبرائها بحيضه و هكذا غير الزانى إذا أراد نكاحها.

مسأله ٢٢٩٨ إذا عقد على امرأه فى العده، و علم الرجل أو المرأه أو كلاهما بكونها فى العده و علما بحرمه نكاح المتعده، حرمت عليه المرأه أبداً و إن لم يدخل بها بعد العقد.

مسأله ٢٢٩٩ إذا عقد على امرأه فى العده، و لم يعلم الرجل و لا المرأه أنها فى العده، و لم يعلم بحرمه العقد فى العده، لكن دخل بها الرجل بعد العقد حرمت عليه مؤبداً.

مسأله ٢٣٠٠ إذا علم بأن المرأه ذات بعل و عقد عليها حرمت عليه مؤبداً، و كذا

لو لم يعلم بذلك لكن دخل بها.

مسألة ٢٣٠١ لا- تحرم المرأة على زوجها لو زنت، و إذا لم تتب و استمرت في عملها فالاولى طلاقها، لكن يجب على الزوج إعطاء مهرها إذا حلّ وقته و طالبت به و كان الزوج موسراً.

مسألة ٢٣٠٢ إذا تزوجت المطلقة بعد مضي مدّة من طلاقها، أو تزوجت المنقطعة التي انتهت مدّتها أو وهب لها زوجها المدّة و شكّت هل عقد عليها الزوج الثاني في أيام عدتها من الاول أو كان العقد بعد العده تحكّم بصحة النكاح و لا تعتنى بشكها.

مسألة ٢٣٠٣ من لا يط بغلام فأوقب، حرمت عليه أم الملوّط و أخته و بنته و إن لم يكونا بالغين. أما إذا شكّ في الدخول أو ظنّ به فلا تحرم عليه.

مسألة ٢٣٠٤ إذا عقد على امرأة ثم لا ط بأخيها أو أبيها أو ابنها لم تحرم عليه.

مسألة ٢٣٠٥ إذا كان في حال الاحرام و عقد على امرأة بطل العقد و لو كان عالماً بحرمه ذلك حرمت المرأة عليه أبداً.

مسألة ٢٣٠٦ إذا كان الرجل محلاً و عقد على امرأة محرمة، بطل العقد، و إذا كانت المرأة عالمة بحرمه العقد في حال الاحرام فالاحوط وجوباً بل لا يخلو عن قوّه أن لا تنزوج به أبداً.

مسألة ٢٣٠٧ إذا ترك الزوج طواف النساء (و هو أحد أعمال الحج و العمره المفردة) حرمت عليه الزوجه، و إذا تركت الزوجه طواف النساء حرم عليها زوجها.

مسألة ٢٣٠٨ لو عقد على صبيه و دخل بها و لم تبلغ تسعاً فأفضاها حرم عليه الدخول بها أبداً على الاحوط.

مسألة ٢٣٠٩ لو طلقت الحره ثلاثاً حرمت على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره مع الشرائط المذكوره في

أحكام النكاح الدائم

مسألة ٢٣١٠ لا- يجوز للزوجه الدائمه أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، ولا يجوز لها منع الزوج من الاستمتاع بل يجب عليها التمكين إلا إذا كانت معذوره شرعاً. و يجب على الزوج نفقه زوجته إلا إذا كانت ناشزه. و إذا لم ينفق عليها تعلقت نفقه الزوجه بدمته سواء كان موسراً أم معسراً.

مسألة ٢٣١١ إذا لم تطع الزوجه زوجها فيما ذكرناه فى المسأله السابقه أثمت و لم تستحق النفقه و المضاجعه لكن لا يسقط المهر بذلك.

مسألة ٢٣١٢ ليس للزوج حق إجبار الزوجه على الخدمه فى البيت.

مسألة ٢٣١٣ لا يجب على الزوج نفقه الزوجه فى السفر إذا كانت أكثر من نفقه الحضر(الوطن) لكن لو أخذها الزوج إلى السفر يجب عليه نفقتها.

مسألة ٢٣١٤ إذا لم ينفق الزوج على الزوجه مع كونها مطيعه و متمكنه فللزوجه أخذ النفقه من أمواله بدون إذنه و إن لم يمكن ذلك و اضطرت إلى العمل لتحصيل المعاش، فلا يجب عليها إطاعه الزوج حين العمل.

مسألة ٢٣١٥ المشهور بين العلماء قدس الله أرواحهم أنه يجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الدائمه ليله واحده فى كل أربع ليال لكن الاقوى عدم الوجوب إذا كانت له زوجه واحده. نعم الاقوى وجوب ذلك إذا تعددت الزوجات و شرع فى البيتوته، و فى غير هاتين الصورتين لا ينبغى ترك ذلك.

مسألة ٢٣١٦ لا- يجوز ترك وطئ الزوجه الدائمه أكثر من أربعة أشهر، و الحكم كذلك فى المنقطعه على الاحوط، بل على الاقوى فى بعض الصور.

مسألة ٢٣١٧ لو لم يذكر المهر صحّ العقد الدائم و كان لها مع الدخول مهر المثل.

مسألة ٢٣١٨ لو لم يعين أجل للمهر

حين إجراء الصيغه، جاز للزوجه عدم التمكين للزوج قبل أخذ المهر سواء كان الزوج موسراً أم كان معسراً و لكن لو مكنت الزوجه من نفسها قبل أخذ المهر فليس لها المنع من التمكين بعده من دون عذر شرعى.

عقد المتعه

مسأله ٢٣١٩ يصح عقد المتعه و إن لم يكن للاستمتاع.

مسأله ٢٣٢٠ لا يجوز ترك وطئ الزوجه المنقطعه أكثر من أربعة أشهر على الا-حوط بل الاقوى حرمه ترك الوطئ فيما إذا كانت مدّه التمتع طويله كعشر سنين أو خمسين سنه و كانت الزوجه شابّه.

مسأله ٢٣٢١ إذا اشترطت الزوجه المتمتع بها فى ضمن العقد أن لا يدخل بها الزوج صحّ العقد و نفذ الشرط، و على الزوج أن لا يدخل بها بل يستمتع بها بغير الدخول، نعم لو رضيت بعد ذلك جاز للزوج الدخول.

مسأله ٢٣٢٢ لا تجب نفقه الزوجه المتمتع بها على زوجها و إن حملت منه.

مسأله ٢٣٢٣ لا تستحق الزوجه المنقطعه المضاجعه من الزوج و لا توارث بينهما، و إذا اشترط الارث فى ضمن العقد فلا بد من المصالحه مع الورثه.

مسأله ٢٣٢٤ يصح عقد التمتع و إن لم تعلم المتمتع بها عدم استحقاقها للنفقه و المضاجعه، و لا-يوجب ذلك حقاً لها على زوجها.

مسأله ٢٣٢٥ يجوز للزوجه المنقطعه أن تخرج من بيتها بغير إذن زوجها إلا إذا كان خروجها مناً فياً لحق الزوج.

مسأله ٢٣٢٦ إذا وكتت المرأه رجلاً-لان يتزوجها بمدّه معينه و بمبلغ معلوم، فتزوجها بالعقد الدائم أو بغير تلك المدّه أو بغير ذلك المبلغ، ثم علمت بذلك فرضيت صحّ العقد، و إلا بطل.

مسأله ٢٣٢٧ يجوز للاب أو الجد أن يزوج ولده الصغير من امرأه ساعه أو أكثر، و

تصبح الزوجه محرمه على الاب أو الجد، و يجوز لهما النظر إليها لانه زوجه ولدهما، و كذلك يجوز للاب أو الجد أن يزوج ابنته الصغيره من رجل بقصد المحرميه، لكن يشترط على الاحوط أن يكون فى العقد نفعاً للولد الصغير أو البنت الصغيره.

مسأله ٢٣٢٨ إذا كانت البنت الصغيره فى بلد آخر و لا يعلم الاب أو الجد بحياتها، جاز له أن يزوجها من رجل ليكون محرماً، و تتحقق المحرميه الظاهرية بذلك، ولكن لو تبين موت الصبيّه حال العقد بطل العقد و لا يكون الزوج محرماً على أم الصبيّه و غيرها ممن كانت محرمه ظاهراً.

مسأله ٢٣٢٩ إذا لم تف الزوجه المتمتع بها فى تمام المدّه المقرره، جاز للزوج أن يسقط من المهر بالنسبه، فلو أخلت بنصف المدّه أسقط عنها نصف المهر، و لو أخلت بالثلث أسقط عنها الثلث إلا أيام الحيض حيث يحرم فيها الوطئ فلا يسقط لاجلها شىء من المهر.

ولو وهب الزوج مدّتها فعليه تمام المهر إذا دخل بها و نصف المهر لو لم يدخل بها و يدل عليه إجماع العلماء و خبر زرعه عن سماعه عن الامام الصادق عليه الصلوه والسلام. ولكن لو اشترطت الزوجه فى ضمن العقد عدم الدخول فيشكل حينئذ لزوم نصف المهر خصوصاً لو تمتع بسائر أنواع الاستمتاع.

مسأله ٢٣٣٠ إذا عقد على امرأه منقطعاً و انقضى أجلها و كانت فى العده فله أن يتزوجها دائماً قبل انقضاء العده.

أحكام النظر

مسأله ٢٣٣١ لا يجوز للرجل النظر إلى بدن المرأه الاجنبيه و شعرها مع قصد التلذذ أو بدونه، و أما الوجه و الكفين فيحرم النظر إليهما مع قصد التلذذ و الاحوط وجوباً بل الاقوى ترك النظر إليهما ولو بدون قصد

التلذذ و هذه الاقوائيه ثابتة فى غير النظره الاولى التى هى غير اختياريه غالباً و إن كانت مقدماتها اختياريه. و كذلك يحرم على المرأه النظر إلى بدن الرجل الاجنبى.

مسأله ٢٣٣٢ يجوز النظر إلى الرأس و الوجه و الكفين من نساء أهل الكتاب من دون ريبه، فيما إذا اطمئن بعدم وقوعه فى الحرام، و الاحوط وجوباً ترك النظر إلى غير ما يتعارف عدم ستره عندهن.

مسأله ٢٣٣٣ يجب على المرأه ستر شعرها و بدننها من غير الزوج و المحارم، و الاحوط وجوب ستر الوجه و الكفين أيضاً على المرأه الشابه، و كذلك الاحوط وجوب ستر البدن و الشعر عن الصبى المميز و إن لم يكن بالغاً. و المراد من المميز من يكون نظره أو النظر إليه موجباً لتهييج الشهوه.

مسأله ٢٣٣٤ لا- يجوز النظر إلى عوره الاخرين حتى الصبى المميز و إن كان من وراء الزجاج أو بواسطه المرآه أو فى الماء، و يجوز لكل من الزوجين النظر إلى جميع أجزاء بدن الاخر.

مسأله ٢٣٣٥ يجوز النظر إلى جميع أجزاء بدن المحرم سوى العوره من دون ريبه.

مسأله ٢٣٣٦ لا يجوز للرجل النظر إلى بدن الرجل عن ريبه، و كذلك لا يجوز للمرأه النظر إلى بدن المرأه مع قصد التلذذ.

مسأله ٢٣٣٧ لا- يجوز للرجل التقاط الصور من النساء غير المحارم، و الاحوط ترك النظر إلى صور المرأه الاجنبيه إذا كان يعرفها.

مسأله ٢٣٣٨ إذا أرادت المرأه أن تحقن امرأه أخرى أو رجلاً- غير زوجها، أو تطهر عورتها، فيجب أن تجعل فى يدها ما يمنع من وصول اليد إلى العوره. و كذلك الحكم بالنسبه للرجل إذا أراد أن يحقن أو يطهر عوره رجل آخر

أو امرأه غير زوجته.

مسألة ٢٣٣٩ لو اضطرَّ الرجل عند معالجه المرأة الاجنبية إلى النظر أو اللمس، جاز ذلك لكن إن أمكن المعالجه بالنظر فقط من دون اللمس اكتفى بذلك، وإن أمكن اللمس من غير نظر، فلا يجوز له النظر.

مسألة ٢٣٤٠ لو توقف المعالجه على النظر إلى عوره المريض، فالاحوط وجوباً أن ينظر إلى العوره في المرآه. وإذا لم يمكن ذلك جاز له النظر مباشرة.

مسائل مختلفه فى النكاح

مسألة ٢٣٤١ يجب الزواج على من يقع فى المعصيه إن لم يتزوج. ولو كان فى زواجه فوات واجب كالحج أو أداء دين مطالب قدّم الواجب و صبر على العزوبه.

مسألة ٢٣٤٢ إذا اشترط فى ضمن العقد أن تكون الزوجه بكرًا فبانت ثيباً جاز له الفسخ.

مسألة ٢٣٤٣ الاحوط حرمة الخلوه بالاجنبية فى مكان لا يمكن لغير هما الدخول فيه، سواء اشتغلا بذكرالله أم بغيره نائمين كانا أم مستيقظين. لكن لو أمكن لغير هما الدخول أو كان هناك صبي مميز فلا إشكال فيه.

مسألة ٢٣٤٤ المرتد هو المسلم الذى ينكرالله أو الرسول أو ضرورياً من ضروريات الدين، وهو الحكم الذى يعده المسلمون جزءاً من دين الاسلام كوجوب الصلاه و الصوم فيما لو علم أنه ضرورى من الدين.

مسألة ٢٣٤٥ إذا ارتدت الزوجه قبل دخول الزوج بها بطل العقد على الاحوط، و كذا لو ارتدت بعد الدخول و كانت يائسه بأن بلغت الستين إن كانت هاشميه أو خمسين إن كانت غيرها. و أمّا إذا لم تكن يائسه و ارتدت بعد الدخول فيجب أن تعتد عدّه الطلاق فإن رجعت إلى الاسلام أثناء العدّه بقى العقد على حاله، و إن استمرت فى ارتدادها إلى أن انقضت العدّه بطل العقد

على الاحوط.

مسألة ٢٣٤٧ لو ارتد الزوج عن فطره (و هو من كان أبواه مسلمين ثم ارتد) حرمت عليه زوجته و تعتد الزوجه عدّه الوفاء و سيجيء كيفيتها في أحكام الطلاق.

مسألة ٢٣٤٨ إذا ارتد المسلم عن مله (بأن كان أبواه غير مسلمين فأسلم ثم ارتد). فإن كان ارتداده قبل الدخول بالزوجه بطل العقد على الاحوط. و إن كان بعد الدخول فإن كانت زوجته في سن من تحيض و جب عليها أن تعتد عدّه الطلاق، فإن تاب و أسلم في أثناء العده بقى العقد على حاله و إلا بطل على الاحوط.

مسألة ٢٣٤٩ إذا اشترطت المرأة في ضمن العقد أن لا يخرجها الزوج من البلد و قبل الزوج ذلك، و جب عليه الوفاء بالشرط.

مسألة ٢٣٥٠ إذا كانت للزوجه بنت من زوج آخر، يجوز لزوجها أن يزوجهها من ولده إذا كان من زوجه أخرى. و كذلك لو اتخذ لولده زوجه جاز له أن يعقد على أمها لنفسه.

مسألة ٢٣٥١ لو زنت فحملت، فإن كان الرجل و المرأة مسلمين أو أحدهما مسلماً، فلا يجوز إسقاط الحمل، لكن لو كان في بقاء الحمل ضرر على الام و لم تلجه الروح جاز إسقاطه.

مسألة ٢٣٥٢ لو زنى بامرأه خليه و لم تكن في العده، فإذا تزوجه و ولدت و لم يعلم بانعقاد النطفه من الحرام أو الحلال، كان الولد ولد حلال و لم يجر عليه أحكام ولد الزنا.

مسألة ٢٣٥٣ إذا عقد على امرأه في العده و كان جاهلاً بذلك و كانت المرأة جاهله بذلك أيضاً، فالمتولد منهما ولد حلال، و يثبت نسبه إليهما شرعاً. لكن إذا كانت المرأة عالمة بالعده كان الولد منتسباً إلى الاب شرعاً، و العقد باطل في كلتا صورتين و

تحرم المرأة عليه مؤبداً.

مسألة ٢٣٥٤ إذا ادعت المرأة كونها يائسه (١) فلا يقبل منها ذلك و أما إذا ادعت أنها غير ذات بعل يقبل قولها.

مسألة ٢٣٥٥ إذا تزوج امرأة، ثم ادعى شخص أنها ذات بعل، و أنكرت ذلك، فإن لم يثبت شرعاً كونها ذات بعل، و جب قبول قولها.

مسألة ٢٣٥٦ لا يجوز للاب أن يفزق بين الام و ابنتها قبل إكمالها سبع سنوات.

مسألة ٢٣٥٧ يستحبُّ التسريع في تزويج البنت بعد بلوغها، فقد روى عن الامام الصادق عليه الصلوه والسلام: «من سعادته المرء أن لا تحيض بنته في بيته».

مسألة ٢٣٥٨ لو صالحت الزوجه على أن يكون مهرها للزوج بشرط أن لا يتزوج غيرها، فالاحوط وجوباً لزوم الوفاء عليهما. (أى لا تأخذ الزوجه المهر من الزوج و لا يتزوج الزوج بامرأة أخرى).

مسألة ٢٣٥٩ إذا تزوج ولد الزنا، فولده حلال و لا يجرى عليه أحكام ولد الزنا.

مسألة ٢٣٦٠ لو جامع زوجته في صوم يوم رمضان أو في حال الحيض أثم إلا أن المولود منهما ولد شرعى و ليس ولد زنا.

مسألة ٢٣٦١ إذا علمت الزوجه بموت زوجها في السفر فاعتدت عدّه الوفاة، و بعد ذلك تزوجت من آخر، ثم رجع زوجها الاوّل من سفره، حرمت على الثانى و اعتدت إذا دخل بها الثانى ثم تحلّ على الاوّل، و وجب على الزوج الثانى مهر المثل دون نفقه أّيّام العدّه.

مسألة ٢٣٦٢ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، لكن يشترط فيه ما سيأتى فى مسأله (٢٣٧٢). و إذا ارتضع الولد من امرأه مع الشروط الاتيه يحرم عليه عدّه أشخاص هم:

الاوّل: المرضعه و تسمى الام الرضاعيه.

الثانى: زوج المرضعه الذى يكون اللبن له، و يسمى الاب

الرضاعى.

الثالث: ابو المرضعه و أمها و إن علوا حتى لو كان أباً أو أمّاً رضاعياً.

الرابع: أولاد المرضعه الموجودين و من يولد فى المستقبل.

الخامس: أحفاد المرضعه و إن نزلوا سواء تولدوا من أولادها أو ارتضعوا منهم.

السادس: أخو المرضعه و أختها و إن كانا رضاعيين معها.

السابع: عم المرضعه و عمتها و إن كانا رضاعيين.

الثامن: الخال و الخاله للمرضعه و ان كانا رضاعيين.

التاسع: أولاد صاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن نزلوا حتى لو كانوا من الرضاع.

العاشر: أبو صاحب اللبن (زوج المرضعه) و أمه و إن علوا.

الحادي عشر: أخو زوج المرضعه و أختها و إن كانوا من الرضاع.

الثانى عشر: العم و العمه و الخال و الخاله لصاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن كانوا من الرضاع. و أيضاً هناك من يكون من المحارم بالرضاع و سيأتى ذكره خلال المسائل الآتية.

المسألة ٢٣٦٣ لو أرضعت طفلاً- مع الشروط الآتية فى مسأله (٢٣٧٢) فلا يجوز لوالد الرضيع أن يتزوج بنات المرضعه، كما لا يجوز أن يتزوج بنات صاحب اللبن (زوج المرضعه) و إن كانت البنات من الرضاع. نعم يجوز له أن يتزوج بنات المرضعه من الرضاع.

مسألة ٢٣٦٤ لا- يوجب الرضاع المحرمية بين أخوات الرضيع و صاحب اللبن. و الا-حوط استحباباً ترك نكاحهن. و أيضاً لا يوجب المحرمية بين أخ أو أخت الرضيع مع أقرباء صاحب اللبن من الاخ و الاخت أو العم و العمه أو الخال و الخاله أو الاب و الجد.

مسألة ٢٣٦٥ لا يوجب الرضاع المحرمية بين المرضعه و إخوان الرضيع، و كذا بين إخوان و أخوات الرضيع مع أقرباء المرضعه كالاخ و الاخت أو العم و العمه و هكذا.

مسألة ٢٣٦٦ إذا أرضعت امرأه طفلاً رضاعاً كاملاً، ثم تزوجها رجلاً لا يجوز له أن

يتزوج المرضعه بعد ذلك.

مسألة ٢٣٦٧ لا يجوز نكاح أم الزوجه الرضاعيه، فإن الام الرضاعيه للزوجه بمنزله الام النسبيه لها.

مسألة ٢٣٦٨ إذا أرضعت الام بنتاً، لا- يجوز لابنها أو ابنتها نكاحها و كذا إذا أرضعت زوجه الاب بنتاً من لبن الاب، لا يجوز للابن نكاحها. و إذا تزوج من رضيعه ثم أرضعتها أمه أو جدته أو زوجه أبيه من لبن أبيه، بطل عقده.

مسألة ٢٣٦٩ لا يجوز أن يتزوج بنتاً أرضعتها أخته أو زوجه أخيه أو بنت أخته أو بنت أخيه و إن نزلت.

مسألة ٢٣٧٠ إذا أرضعت الام ولد بنتها حرمت البنت على زوجها، و هكذا إذا أرضعت الام ولد زوج بنتها، و إن كان من زوجه أخرى. ولكن إذا أرضعت ولد ابنتها لا تحرم زوجه ابنتها التي هي أم الرضيع على زوجها.

مسألة ٢٣٧١ إذا أرضعت زوجه الاب ولد صهر الاب، سواء من بنت الاب أو زوجه غيرها حرمت بنت الاب على زوجها.

شروط الرضاع الموجب للتحريم

مسألة ٢٣٧٢ للرضاع الموجب للتحريم ثمانية شروط:

الاول: حياه المرضعه، فلو رضع الطفل من امرأه ميتة لم يحصل التحريم.

الثانى: أن لا يكون اللبن من الحرام، فلو زنت ثم ولدت من الزنا و أرضعت بلبنه طفلاً لم ينشر الحرمة.

الثالث: أن يكون الارتضاع بالامتصاص من الثدي، فإذا حلبت اللبن و أراقته فى فم الطفل لم ينشر الحرمة.

الرابع: أن يكون اللبن خالصاً غير ممتزج مع شىء بحيث لا يصدق عليه اللبن.

الخامس: أن يكون اللبن من فحل واحد، فإذا طلقت المرضعه ثم تزوجت من رجل آخر ثم حملت منه و بقى اللبن من الزوج

الاول فأرضعت الطفل ثمانى رضعات قبل وضع حملها و سبع رضعات بعد الوضع من لبن الزوج الثانى، لم يحصل التحريم بين

الرضيع و بين أى أحد.

السادس: أن لا يتقيأ الطفل اللبن بسبب المرض، فلو ارتضع ثم تقيأ فلاحوط وجوباً لمن يكون محرماً معه بسبب الرضاع ترك النكاح و ترك النظر إليه.

السابع: أن يرتضع الطفل خمس عشره رضعه، أو يوماً و ليلة على ما سيجىء فى المسأله الاتيه، أو يرتضع بمقدار ينبت لحمه و يشتد عظمه من ذلك اللبن، أما لو ارتضع عشر رضعات فلاحوط استحباباً لمن يحرم بالرضاع ترك النكاح معه و ترك النظر إليه.

الثامن: أن يرتضع الطفل فى أثناء الحولين، فالرضاع بعد مضى الحولين لا- أثر له، بل لو ارتضع قبل تمام الحولين أربع عشره رضعه، و ارتضع بعدهما رضعه واحده فلا أثر له أيضاً. أما لو أرضعت طفلاً بعد حولين من وضع حملها، فالأظهر حصول التحريم إذا كان المرتضع فى أثناء الحولين.

مسأله ٢٣٧٣ يعتبر فى الرضاع المتحقق بيوم و ليلة أن لا- يأكل الطفل فى أثناء الرضعات و أن لا يرتضع من امرأه أخرى، نعم لو كان الاكل قليلاً بحيث لا يصدق أنه اغتذى لم يقدح ذلك. و يعتبر فى الرضاع المتحقق بالرضعات الخمس عشره أن لا يرتضع من امرأه أخرى فى أثناءها، و أن يرتضع فى كل دفعه متوالياً، نعم لا- يقدح التنفس أو الصبر قليلاً بحيث يعدّ الرضاع من حين الشروع إلى أن يشبع دفعه واحده.

مسأله ٢٣٧٤ إذا أرضعت من لبن زوجها طفلاً- ثم تزوجت من آخر و أرضعت من لبنه طفلاً- آخر فلا- يحصل المحرميه بين الطفلين الرضيعين.

مسأله ٢٣٧٥ إذا أرضعت أطفالاً- من لبن فحل واحد حصل التحريم بين كل واحد مع الاخر و بينهم و بين صاحب اللبن و المرضعه.

مسأله ٢٣٧٦ لو كان لرجل زوجات متعدده فأرضعت كل

واحد منها طفلاً حصل التحريم بين الاطفال، و كذا بين الاطفال و المرضعات و صاحب اللبن.

مسألة ٢٣٧٧ يعتبر الاتحاد فى المرضعه، فإذا كان لرجل زوجتان و أرضعت إحداهما طفلاً ثمانى رضعات و أرضعته الاخرى سبعا فلا يحصل التحريم بين الطفل و أى أحد.

مسألة ٢٣٧٨ إذا أرضعت بلبن فحل واحد صيباً و صيبه فلا- يحصل التحريم بين أخوه الرضيع و أخواته و بين أخوه الرضيع و أخواتها.

مسألة ٢٣٧٩ لا- يجوز للزوج أن يتزوج بنات أخت زوجته و بنات أخيها من الرضاع بدون إذنها. و إذا لاط بغلام فلا يجوز له أن يتزوج أخته و أمه و ابنته و جدته من الرضاع.

مسألة ٢٣٨٠ لا يحصل المحرمية بين الرجل و مرضعه أخيه.

مسألة ٢٣٨١ لا- يجوز الجمع بين الاختين فى النكاح و إن كانتا أختين من الرضاع، و لو عقد على امرأتين فظهر أنهما أختين ولو من الرضاع، فإن كان عقدهما فى وقت واحد بطل العقدين، و إن كانا فى وقتين صحّ الاول و بطل الثانى.

مسألة ٢٣٨٢ لا- تحرم الزوجه على زوجها لو أرضعت الزوجه من لبن زوجها الافراد التاليه: الاول: أختها و أخوها. الثانى: عمها و عمتها و خالها و خالتها. الثالث: أولاد اعمامها و أولاد أخوالها. الرابع: أولاد أخيها. الخامس: أخو زوجها و أخته. السادس: أولاد أختها و أولاد أخت زوجها. السابع: عم الزوج و عمته و خاله و خالته. الثامن: أحفاد الزوجه الاخرى لزوجها.

مسألة ٢٣٨٣ لا تحصل المحرمية بين الرجل و مرضعه بنت عمته و بنت خالته.

مسألة ٢٣٨٤ إذا كان لرجل زوجتان أرضعت إحداهما ابن عم الزوجه الاخرى فلا تحرم الزوجه الاخرى التى أرتضع ابن عمها، على الزوج.

مستحبات الرضاع

مسألة ٢٣٨٥

أفضل المراضع الام، و ينبغي لها أن لا تأخذ الاجره على الرضاع من زوجها، و الافضل للزوج إعطاؤها الاجره. ثم لو طلبت أجره على الرضاع أكثر مما تأخذه المرضعه، فللزوج أن يأخذ الطفل منها و يعطيه للمرضعه.

مسأله ٢٣٨٦ يستحب أن تكون المرضعه مؤمنه تعتقد بالائمه الاثنى عشر عليهم السلام، و أن تكون عاقله عفيفه حسناء الوجه. و يكره اختيار مرضعه غير إماميه أو ناقصه العقل أو قبيحه الوجه أو سيئه الخلق أو بنت زنا. و أيضاً يكره اتخاذ المرضعه التي لها ولد من الزنا. و قدورد في مضمرة الحلبي فيمن دفع ولده إلى ظئر يهوديه أو نصرانيه أو مجوسيه قال(ع): ترضعه لك اليهوديه و النصرانيه في بيتك و تمنعها من شرب الخمر و مالايجل مثل لحم الخنزير ولا يذهبن بولدك إلى بيوتهن. الحديث(١).

مسائل مختلفه في الرضاع

مسأله ٢٣٨٧ يستحب منع المراه أن ترضع أى طفل شائت، إذ قد تنسى من أرضعت و يؤدي ذلك إلى وقوع النكاح بين المحارم.

مسأله ٢٣٨٨ تثبت الاحترامات اللازمه بين من حصل له القرابه بالرضاع ولا يثبت الارث و الحقوق الثابته بين الاقرباء.

مسأله ٢٣٨٩ يستحب إرضاع الطفل حولين كاملين إن أمكن.

مسأله ٢٣٩٠ يجوز للزوجه إرضاع ولد شخص آخر غير زوجها إن لم يكن منافياً لحق الزوج. لكن إذا كان إرضاع طفل موجباً لتحريمها على الزوج فلا يجوز لها إرضاعه، كما لو عقد زوجها على صغيره فلا يجوز لها إرضاع الزوجه الصغيره، إذ

١ وسائل جلد ١٥ باب ٧٦ أحكام الاولاد حديث ٧.

تكون حينئذ أم الزوجه الرضاعيه فتحرم على زوجها.

مسأله ٢٣٩١ إذا أراد الرجل أن يكون محرماً مع زوجه أخيه، فعليه أن ينكح صغيره لمدّه يمكن الاستمتاع فيها

ثم ترضعها زوجه أخيه مع الشرائط المذكوره فى مسأله (٢٣٧٢).

مسأله ٢٣٩٢ لو أقرّ قبل العقد على امرأه أنها محرمة عليه بسبب الرضاع، كما لو ادّعى أنه ارتضع من لبن أمها، فإن أمكن تصديقه، فلا يجوز أن يتزوجها. وإذا أقرّ بذلك بعد العقد عليها وصدفته بطل العقد، فإن لم يدخل بها أو دخل بها ولكنها كانت عالمة بالتحريم حين الدخول بها، فلا تستحق مهر المثل، و أما إذا دخل بها و علمت بالحرمه بعد الدخول، فيجب على الزوج أن يدفع إليها مهر المثل.

مسأله ٢٣٩٣ لو أقرت المرأة قبل العقد بأن الرجل محرّم عليها بسبب الرضاع و أمكن تصديقتها، فلا يجوز أن تتزوج ذلك الرجل. أمّا لو ادعت ذلك بعد العقد، فيجرى فيه الحكم المقدم فى المسأله السابقه.

مسأله ٢٣٩٤ يثبت الرضاع الموجب للتحريم بأمرين:

الاول: إخبار جماعه بالرضاع الموجب لليقين بذلك.

الثانى: شهاده رجلين عادلين أو أربع نساء عادلات، ولكن لا بد من ذكر شرائط الرضاع بأن يشهدوا أنهم رأوا الطفل الفلانى يرتضع من ثدى المرأة الفلانيه يوماً و ليله ولم يأكل بين الرضعات و هكذا يشرحون سائر الشروط المذكوره فى مسأله (٢٣٧٢).

مسأله ٢٣٩٥ لو حصل الظن أو الشك فى وقوع الرضاع كاملاً- مع الشرائط المذكوره، فلا- يحصل التحريم، و الاولى مراعاة الاحتياط.

عدّه الطلاق عدّه الوفاه أحكام الرجوع طلاق الخلع

كتاب الطلاق

مسأله ٢٣٩٦ يشترط فى المطلق البلوغ و العقل و الاختيار، و طلاق المكره باطل، و يشترط أيضاً قصد الطلاق، فلو أجرى صيغته الطلاق هازلاً لم يصح.

مسأله ٢٣٩٧ يشترط فى المطلقة خلوها من الحيض و النفاس و عدم وطئ الزوج لها فى ذلك الطهر، و سيأتى تفصيل هذين الشرطين فى المسائل القادمه.

مسأله ٢٣٩٨ يصح طلاق الحائض

و النفاء فى ثلاث صور:

الاولى: اذا لم يدخل بها زوجها بعد الزواج.

الثانية: أن تكون حاملاً مستبينه الحمل، و إذا لم يعلم بحملها، و طلقها الزوج حال حيضها، و علم بعد ذلك بحملها، فالاحوط وجوباً إعادته الطلاق.

الثالثة: أن لا يتمكن الزوج بسبب الغيبه الاطلاع على حالها و أنّها طهرت من الحيض أو النفاس أم لا.

مسأله ٢٣٩٩ إذا اعتقد المطلق بطهرها من الحيض و طلقها، ثم تبين أنّها كانت حائض حين الطلاق، بطل الطلاق، و إذا اعتقد أنّها فى حال الحيض و طلقها، ثم تبين أنّها كانت طاهره منه، فالطلاق صحيح.

مسأله ٢٤٠٠ من علم بأن زوجته فى حال الحيض أو النفاس، و غاب عنها كمالو سافر، و أراد طلاقها، و جب عليه الصبر مدّه تطهر فيها النساء من الحيض أو النفاس عاده.

مسأله ٢٤٠١ إذا أمكن للغائب أن يعرف بأنّها فى حال حيض أو نفاس أم لا و إن كانت معرفته بحسب عاده المرأه أو العلامات الاخرى المقرره فى الشرع و جب عليه الصبر مدّه يعلم بانقطاع حيضها عاده.

مسأله ٢٤٠٢ يشترط فى المطلقه أن تكون طاهره طهرامّ لم يجمعها زوجها فيه، فلو طلقها فى طهر قد جامعها فيه لم يصح، إلا إذا كانت صغيره أو حاملاً أو يائسه فإنه فى كل واحده من المذكورات يصح طلاقها، و إن وقع فى طهر جامعها فيه. و معنى اليائسه من تكون أكثر من ستين إذا كانت قرشيه و أكثر من خمسين إذا لم تكن.

مسأله ٢٤٠٣ إذا واقع زوجته بعد طهرها من الحيض و النفاس، و طلقها فى ذلك الطهر، ثم تبين أنّها كانت حاملاً حين الطلاق فالاحوط وجوباً إعادته الطلاق.

مسأله ٢٤٠٤ إذا طهرت من الحيض

و النفاس و واقعها الزوج فى طهرها، ثم غاب عنها بأن سافر، فإن أراد طلاقها فى السفر، فيجب أن ينتظر مدّه يعلم فيها عاده بانتقالها من طهر إلى طهر آخر، و كذلك لو كان فى نفس بلد الزوجه، ولكنه لم يتمكن من معرفه حال المرأة، و أراد طلاقها، فيجب أن ينتظر شهراً ليحصل له الظن بانتقالها من ذلك الطهر إلى طهر آخر.

مسأله ٢٤٠٥ إذا أراد طلاق امرأه لا تحيض لمرض، فيجب أن يعتزلها من حين وطئها ثلاثة أشهر، و يطلقها بعد ذلك.

مسأله ٢٤٠٦ يعتبر فى صيغه الطلاق أن تكون باللفظ العربى الصحيح، و يشترط فى صحته سماع رجلين عادلين للصيغه، و إذا أراد الزوج أن يطلق زوجته بنفسه و كان اسم زوجته فاطمه مثلاً- قال: «زوجتى فاطمه طالق». و إذا و كل غيره فى الطلاق قال الوكيل: «زوجه موكلى فاطمه طالق».

مسأله ٢٤٠٧ ليس للمتمتع بها طلاق، و إنما تبين عنه بانقضاء المده أو بأن يهب الزوج لها المده بأن يقول: «وهبتك المدّه». و لا يعتبر فيها الاشهاد و طهاره المرأة من الحيض.

عدّه الطلاق

مسأله ٢٤٠٨ لا عدّه على الصغيره، و هى التى لم تكمل التسع، و اليائسه و إن دخل بها الزوج، فيجوز لها الزواج بعد طلاقها فوراً.

مسأله ٢٤٠٩ إذا أكملت المرأة تسع سنوات، و لم تكن يائسه و كانت مدخولاً بها و جب عليها الاعتداد بعد طلاقها، و عدّتها ثلاثة أطهار، فيجب أن تنتظر إلى تحيض مرتين و تطهر، فإن رأت الحيض الثالث تمّ عدّتها و يجوز لها التزويج. و لا عدّه على غير المدخول بها، أى يجوز لها الزواج فوراً بعد طلاقها.

مسأله ٢٤١٠ عدّه طلاق الزوجه التى لا تحيض و هى فى

سن من تحيض ثلاثه أشهر.

مسأله ٢٤١١ من كانت عدتها ثلاثه شهور، فإن طلقت أول الشهر، فلا بد أن تعتد ثلاثه أشهر هلاليه، و أما إذا طلقت أثناء الشهر، فتجعل الشهرين الواسطين هلاليين، و إكمال الاول من الرابع بمقدار مافات منه، فمثلاً لو طلقت فى اليوم العشرين عند الغروب، و كان ذلك الشهر تسعه و عشرين يوماً، فتعتد الايام التسعه الباقية من الشهر الاول و شهرين هلاليين و تضيف عشرين يوماً من الشهر الرابع، و الاحوط استحباباً أن تضيف من الشهر الرابع واحد و عشرين يوماً للعدّه، ليكون المجموع ثلاثين يوماً.

مسأله ٢٤١٢ المطلقه لو كانت حاملاً فعدها مدّه حملها، و تنقضى بأن تضع حملها و لو بعد الطلاق بلافضل سواء كان حياً أو سقطاً.

مسأله ٢٤١٣ المتمتع بها إذا أتمت التاسعه، و لم تكن يائسه و قد دخل بها الزوج و انقضت مدتها أو وهبها الزوج لها، يجب عليها الاعتداد، و عدتها حيضتان، إذا كانت ممن تحيض، و أما إذا كانت لا تحيض و هى فى سنّ من تحيض، فعدها خمسه و أربعون يوماً.

مسأله ٢٤١٤ مبدأ عدّه الطلاق من حين الانتهاء من صيغه الطلاق، سواء علمت الزوجه بطلاقها أم لا، فإذا علمت بطلاقها بعد انقضاء العده لا يلزم عليها الاعتداد مره أخرى.

عدّه الوفاه

مسأله ٢٤١٥ عدّه المتوفى عنها زوجها إن كانت حائلاً غير حامل، أربعة أشهر و عشره أيام سواء كانت يائسه أو متمتع بها أو مدخولاً بها أم لا، و إن كانت حاملاً فعدها أبعده الاجلين من المدّه المذكوره و وضع الحمل، فإذا وضعت حملها قبل هذه المدّه (أربعة اشهر و عشره أيام) و جب عليها أن تنتظر حتى تنقضى هذه المدّه، لتنتهى عدتها، و إن

مضت المدّة قبل وضع الحمل، فيجب أن تنتظر إلى أن تضع حملها.

مسألة ٢٤١٦ يحرم على المعتدّة عدّه الوفاة مادامت في العدّه، الزينه في البدن و اللباس، مثل الكحل ولبس الثوب الاحمر والاصفر، والاحوط استجباً بعدم الخروج من بيتها إلا لتشييع جنازه الزوج أو زياره قبره، أو زياره أبيها و أمها، أو قضاء حاجه لا يقوم بها غيرها، و الاحوط وجوباً أن لا تبيت في غير بيتها إلا إذا اضطرت لذلك، نعم يجوز تغيير البيت.

مسألة ٢٤١٧ لو تيقنت الزوجه بموت زوجها، فتزوجت بعد انقضاء عدّه الوفاة، فإذا علمت بأن زوجها بعد ذلك، وجب عليها أن تنفصل عن زوجها الثاني، و إذا كانت حاملاً من الثاني، اعتدت للثاني عدّه الطلاق بالتفصيل الذي ذكرناه، و بعد ذلك اعتدت للاول عدّه الوفاة. و إذا لم تكن حاملاً اعتدت للاول عدّه الوفاة و بعد ذلك تعتد للثاني عدّه الطلاق.

مسألة ٢٤١٨ مبدأ عدّه الوفاة من حين علم الزوجه بوفاه الزوج.

مسألة ٢٤١٩ إذا ادعت الزوجه إنقضاء عدّتها، فإنما يقبل قولها بشرطين:

الاول: أن لا تكون متهمه، كما لو قالت بأنها حاضت في الشهر الواحد ثلاث حيضات، فإن الاحوط في هذه الحالة السؤال و الفحص من النساء المطلعات على عاداتها السابقة.

الثاني: أن تمضي من الطلاق أو وفاه الزوج مدّه يمكن فيها انقضاء العدّه.

الطلاق البائن و الرجعي

مسألة ٢٤٢ الطلاق البائن: هو الطلاق الذي لا يجوز معه رجوع الزوج إلى الزوجه بغير عقد. و هو على ستة أقسام:

الاول: طلاق الصغيره، أعنى من لم تكمل التسع.

الثاني: طلاق اليائسه و أوضحنا معناها سابقاً.

الثالث: طلاق الزوجه قبل دخول الزوج بها.

الرابع: الطلاق الثالث لمن طلقت ثلاثاً.

الخامس و السادس: طلاق الخلع و المباره و سيأتي ذكر أحكامهما، و

ما عدا هذه الستة فالطلاق رجعي، يجوز للزوج الرجوع فيه أثناء العدة.

مسألة ٢٤٢١ لو طلق زوجته رجعيًا فيحرم عليه إخراجها من البيت الذي كانت فيه حين الطلاق في أثناء العدة، ولكن يجوز إخراجها في بعض الموارد المذكورة في الكتب المفصلة، وكذلك عليه نفقتها في العدة، ويحرم عليها الخروج من بيته بدون إذنه، إلا- إذا كان لعمل لازم و ضروري، و ورد في بعض الاخبار أن على المطلقة الرجعية إظهار زيتها للزوج لعله يميل إليها و يرجع.

أحكام الرجوع

مسألة ٢٤٢٢ يتحقق الرجوع في الطلاق الرجعي بصورتين:

الاولى: بالقول: و هو كل لفظ يدل على اعتبارها زوجه له مره أخرى.

الثانية: بالفعل: بأن يصدر منه فعلٌ يدل على رجوعه.

مسألة ٢٤٢٣ لا يعتبر الاشهاد في الرجعه، فتصح بدونها، و كذا لا يعتبر فيها اطلاع الزوجه عليها، فإن راجعها عند نفسه من دون اطلاع أحد صحت الرجعه.

مسألة ٢٤٢٤ إذا صالح الزوج زوجته بعوض على عدم الرجوع في العدة لم يسقط حق رجوعه.

مسألة ٢٤٢٥ إذا طلق زوجته مرتين و رجع إليها بعد كل طلاق، أو طلقها مرتين، و بعد كل طلاق تزوجها بعقد جديد، فإذا طلقها ثالثاً حرمت عليه، ولكن إذا تزوجت بعده برجل آخر، حلت لزوجها الاول بأربعة شروط هي:

الاول: أن يتزوجها الزوج الثاني بالعقد الدائم لا الممتع.

الثاني: أن يطأها الزوج الثاني و يدخل بها.

الثالث: أن يطلقها الزوج الثاني أو يموت.

الرابع: إنقضاء عده الطلاق أو الوفاء من الزوج الثاني.

و إذا تمت هذه الشروط جاز للزوج الاول أن يتزوجها. و إذا رجع الزوج أثناء العدة و دخل بها و طلقها، ثم رجع لها كذلك أثناء العدة و دخل بها و طلقها و بعد زواجها بالمحلل عقد

عليها الزوج الاول ثم طلقها و رجع إليها و دخل بها و استمر في الطلاق و الرجوع و الدخول على النهج السابق إلى تسعه طلاقات، فبعد الطلاق التاسع تحرم عليه مؤبداً و لا- تحل له بالمحلل و هو نكاح زوج آخر، ولكن إذا لم يرجع إليها أثناء العده أو رجع ولكن لم يدخل بها، لم تحرم عليه مؤبداً بعد الطلاق التاسع و تحل عليه بعد تزوجها بالمحلل، على الاظهر.

طلاق الخلع

مسأله ٢٤٢٦ طلاق الخلع: هو الطلاق بفديه تبذله الزوجه الكارهه لزوجها، ليطلقها، سواء كانت الفديه مهرها أو مالاً آخر. و لا يجوز طلاق الخلع و أخذ المهر أو مال آخر من الزوجه إلا- إذا كانت كارهه للزوج كراهه شديده، و مظهره لاشمئزازها منه بحيث يخاف وقوعها في المعصيه، و تقول لزوجها بأنها لا تطيعها في أى أمر سواء فسرت كلامها أو أجملته.

مسأله ٢٤٢٧ إذا أراد الزوج إجراء صيغه طلاق الخلع بنفسه، فلو فرضنا أن اسم زوجته فاطمه قال: «زوجتى فاطمه خالعتها(أو خلعتها) على ما بذلت». و الافضل أن يقول: «هى طالق».

مسأله ٢٤٢٨ إذا وكلت الزوجه شخصاً في بذل مهر لزوجها، و الزوج أيضاً و كل ذلك الشخص نفسه في طلاق زوجته، فإذا فرضنا أن اسم الزوج محمد، و اسم الزوجه فاطمه، قال الوكيل: «عن موكلتى فاطمه بذلت مهرها لموكلى محمد ليخلعها عليه»، و يقول بعدها فوراً: «زوجه موكلى خالعتها(أو خلعتها) على ما بذلت هى طالق». و إذا كانت المرأه قد وكلته في بذل غير المهر، فيقول الوكيل بدلاً عن(مهرها)، (بذلت مأه دينار) لو كان المال المبذول ذلك.

طلاق المباره

مسأله ٢٤٢٩ طلاق المباره يتحقق مع كراهه كل من الزوجين لصاحبه، و بذل الزوجه مالاً للزوج

ليطلقها.

مسألة ٢٤٣٠ إذا اراد الزوج بنفسه إجراء صيغته طلاق المبراه، و فرضنا أن اسم الزوجه فاطمه، قال: «بارأت زوجتي فاطمه على مهرها فهي طالق». و إذا وكل غيره في اجرائها، قال الوكيل: «بارأت زوجة موكلتي فاطمه على مهرها فهي طالق». و يجوز أن يقول في الموضوعين (بمهرها) بدلاً من (على مهرها).

مسألة ٢٤٣١ صيغته طلاق الخلع و المبراه يجب أن تكون بالعريه الصحيحه، و يجوز للزوجه التي تبذل المال لزوجهها، أن تعبر عن بذلها بالفارسيه.

مسألة ٢٤٣٢ إذا رجعت الزوجه عن الفديه في أثناء عدّه طلاق الخلع أو المبراه، جاز للزوج الرجوع إليها بدون عقد.

مسألة ٢٤٣٣ يشترط في طلاق المبراه أن لا يكون الفداء أكثر من مهرها، بخلاف الخلع فيجوز أن يكون أكثر من مهرها.

بعض أحكام الطلاق

مسألة ٢٤٣٤ إذا وطئ الاجنبيه بزعم أنها زوجته، فعليها العده، سواء علمت أنه ليس زوجها أو احتملت أنه زوجها.

مسألة ٢٤٣٥ إذا زنا بامرأه يعلم بأنها ليست زوجته، سواء علمت الزوجه بانه ليس زوجها، أو احتملت أنه زوجها فليس عليها العده.

مسألة ٢٤٣٦ إذا أغرى امرأه بأن تأخذ الطلاق من زوجها، و تتزوج به، فطلاقها و زواجها الثاني صحيحان، ولكن قد ارتكب كل منهما معصيه كبيره.

مسألة ٢٤٣٧ إذا اشترط ضمن عقد النكاح أن يكون اختيار الطلاق بيدها فيما إذا سافر زوجها، أو لم ينفق عليها لمده سته أشهر، فالشرط باطل. و كذلك، فيما لو اشترط عليه أن تكون وكيلاً في إجراء الطلاق من قبل الزوج فيما لو سافر أو لم ينفق عليها سته أشهر فالطلاق باطل إلا برضا زوجها، إذ يعتبر في الوكاله التنجيز، و الوكاله الصحيحه تتم فيما لو جعل الزوج في ضمن عقد لازم زوجته وكيله

عنه في الطلاق خلال مدّه معينه مثلاً من حين الزواج إلى خمسين سنه بعده، بشرط أن لا تعمل الزوجه بتلك الوكاله، ولا تطلق نفسها إلا إذا سافر الزوج، أو لم ينفق عليها في سته أشهر.

مسأله ٢٤٣٨ المفقود زوجها إذا أرادت الزواج، رفعت أمرها إلى المجتهد العادل، و عملت بحكمه، فيؤجلها لاربع سنين، يكتب خلالها، أو يبعث من يتفحص عنه البلد أو الموضع الذي فقد فيه، فإذا علم بحياته، وجب على الزوجه الصبر و الانتظار، و اذا لم يعلم حاله خلال السنوات الاربع، فإذا كان للزوج الغائب مال، أمر الحاكم وليه بالانفاق عليها و يجب عليها الصبر، و إذا لم يكن للزوج مال، فإذا أنفق الولي من مال نفسه، صبرت أيضاً، و إذا لم ينفق عليها، أمر الحاكم الشرعي الولي بطلاق الزوجه، و تعتد بأربعة أشهر و عشره أيام، و بعدها يمكنها الزواج، و إذا رجع الزوج في أثناء العدّه، جاز له الرجوع إليها، و أما إذا انقضت العدّه، فليس له عليها سبيل، و جاز له التزوج بمن شاءت.

مسأله ٢٤٣٩ يجوز لاب المجنون أو جده لاييه أن يطلق زوجته.

مسأله ٢٤٤٠ إذا عقد الاب و الجد للصبي على امرأه عقداً مؤقتاً، و وقع مقداراً من زمان المتعه بعد بلوغه، كما لو كان عمرالصبي أربعة عشر سنه، و عقد وليه له امرأه لمده سنتين، جاز للولي أن يهب مدّه المتعه للمرأة، بحسب ما يراه من المصلحه، ولكن لا يجوز له طلاق الدائم.

مسأله ٢٤٤١ إذا كان الشاهدان عادلين بنظر المطلق، و قد طلق عندهما زوجته، فالاقوى أنه لا يجوز لغيره ممن لا يراهما عادلين ترتيب آثار الطلاق، بأن يعقد الزوجه المطلقه لنفسه أو لغيره بعد انقضاء عدتها.

مسأله ٢٤٤٢

إذا طلق زوجته بدون علمها، فلو استمر في النفقه عليها كما هو الحال في زمان الزوجيه، و بعد سنه مثلاً، قال لها بأنه قد طلقها قبل سنه، و أثبت ذلك شرعاً، جاز أن يسترد ما أعدّها إذا كانت عينه باقيه و لم تصرفه، و أما الأشياء التي صرفتها، فلا يجوز له المطالبه بها.

كتاب الغصب

الغصب: و هو الاستيلاء على ما للغير من مال أو حق ظلماً و عدواناً، و هو من الذنوب الكبيره، و من ارتكبه سيبتلى في الاخره بعذاب شديد، فقد روى عن الرسول صلّى الله عليه و آله وسلّم «من خان جاره شبراً من الارض جعله الله طوقاً في عنقه من تخوم الارض السبعه حتى يلقى الله يوم القيمه مطوقاً إلى أن يتوب و يرجع».

مسأله ٢٤٤٣ لو منع الشخص غيره من الاستفاده في المسجد أو المدرسه أو الجسر أو غيرها من الاوقاف و الاملاك العامه فقد غصب حقهم، و كذلك لو اتخذ لنفسه موضعاً في المسجد و منع غيره من الاستفاده منه، دون أن يستفيد هو من ذلك الموضع أيضاً.

مسأله ٢٤٤٤ يجب بقاء العين المرهونه عند الدائن ليأخذ منها الدين فيما لو لم يؤد المديون دينه، فلو أخذها المديون قبل أداء دينه، فقد غصب حق الدائن.

مسأله ٢٤٤٥ لو غصب العين المرهونه غاصب، جاز لصاحب المال و الدائن مطالبته بها و إذا أخذت منه عاد رهناً، و إذا تلف ذلك الشيء و أخذ بدله من الغاصب كان البدل رهناً.

مسأله ٢٤٤٦ يجب ردّ المغصوب إلى صاحبه فلو تلف ضمنه، و وجب ردعوضه إلى صاحبه.

مسأله ٢٤٤٧ إذا حصلت للعين المغصوبه منفعه، كما لو ولدت الشاه، فتكون المنفعه لصاحبها، و كذلك لو غصب

الدار، فيجب أن يعطى أجره الدار خلال مدّة الغصب إلى صاحبها و إن لم يسكن الدار.

مسألة ٢٤٤٨ إذا غصب من المجنون أو الصبي شيئاً، وجب ردّه إلى وليه، و إن تلف المغصوب ضمنه و أعطى بدله.

مسألة ٢٤٤٩ إذا اشترك اثنان في الغصب، ضمن كل منهما نصف الشيء المغصوب ولو كان كل منهما متمكناً من الغصب مستقلاً.

مسألة ٢٤٥٠ لو مزج المغصوب بما يمكن تمييزه و إن كان بمشقه، كما إذا مزج الشعير المغصوب بالحنطة، وجب عليه أن يميزه و يرده إلى صاحبه.

مسألة ٢٤٥١ لو غصب إناء ذهب أو فضه بناءً على حرمة صنعه و حفظه، أو غصب شيئاً آخر يحرم صنعه أو حفظه، و تلف ذلك الشيء في يد الغاصب لم يضمن أجره صنعه، و لو كسر القرط وجب عليه رده مع أجره صنعه، فإن أراد إعادة صنع القرط وجعله كالاول لكيلا يعطى الاجره لم يجب على صاحبه القبول.

مسألة ٢٤٥٢ لو غير المغصوب بصوره يكون فيها أفضل من صورته الاولى حين غصبها، كمالو غصب ذهباً، فصنع منه قرطاً، فإن طلب المالك رده إليه بهذه الصورة الجديدة، وجب على الغاصب رده، و لا- يحق له أخذ أجره الصنعه بل لا يجوز له إعادة المغصوب إلى صورته الاولى بدون إذن المالك، و إذا أعاده لصورته الاولى بدون إذنه وجب عليه أن يرد إلى صاحبه أجره صنعه، فلو كانت أجره الصنعه أقل من التفاوت بين قيمته مصنوعاً و غير مصنوع، وجب عليه أن يعطى للمالك ما به التفاوت أيضاً.

مسألة ٢٤٥٣ إذا غير المغصوب بصوره يكون فيها أفضل من صورته الاولى، فإن ألزمه المالك بإعادته لصورته الاولى، وجب على الغاصب ذلك، فلو نقصت قيمته

بسبب هذا التغيير عن قيمه الصورة الاولى، ضمنه الغاصب، فلو غصب ذهباً، وصنع منه قرطاً و ألزمه المالك بإعادته لصورته الاولى فإذا نقصت قيمته بعد الاعاده عن قيمته الاولى قبل أن يصنع منه قرطاً، وجب على الغاصب دفع ما به التفاوت بين القيمتين.

مسألة ٢٤٥٤ لو غصب أرضاً فزرعها، أو غرس فيها شجراً، فالزرع و الغرس و نماؤهما للغاصب، و يجب عليه إزاله غرسه و زرعه و إن تضرر بذلك، فيما لو طالبه المالك بإزاله الزرع و الغرس من أرضه، و على الغاصب أجره الارض مادامت مزروعه و مغروسه، و يجب عليه أيضاً طم الحفر التي تحصل من قلع الاشجار، و لو نقصت قيمه الارض بذلك و جب عليه دفع الارش و ما به التفاوت بين القيمتين، و ليس للغاصب إلزام المالك على بيع أرضه له، كما أنه ليس للمالك إلزام الغاصب ببيع الغرس و الزرع له.

مسألة ٢٤٥٥ إذا رضى مالك الارض ببقاء الزرع و الغرس، فلا يجب على الغاصب قلع الزرع أو الغرس، ولكن يجب عليه دفع أجره الارض من زمان غصبه إلى زمان رضا المالك.

مسألة ٢٤٥٦ إذا تلف المغصوب، فإن كان قيماً كالبقرة و الغنم (و القيمي ما تفاوتت قيمه أجزائه، فلحم الغنم له قيمه، بينما جلدها له قيمه أخرى)، فيجب على الغاصب دفع قيمته، و إن تفاوتت قيمته السوقية، بأن كانت قيمته يوم الغصب أكثر من قيمته يوم التلف أو بالعكس، و جب دفع قيمته يوم الغصب، و الاحوط استحباباً دفع أعلى القيم من زمان غصبه إلى زمان تلفه.

فلو غصب الشاه قبل عشرين سنه، و كانت قيمتها في زمان غصبها ثلاثين درهماً، و تلفت الشاه و كانت قيمتها في زمان تلفها ثلاثمائة

درهم، فإن كانت سائر الأشياء الأخرى قد ارتفعت قيمتها بهذه النسبه، وجب عليه دفع ثلاثمائة درهم، و ذلك لعدم ارتفاع قيمه الاجناس و كذا الذهب والفضه فى الحقيقه بل أن العمله النقديه فقدت قيمتها، فكان ثلاثون درهماً فى زمان الغصب يساوى مثقالاً من الذهب، بينما فى زمان التلف، ثلاثمائة درهم يساوى مثقالاً من الذهب، فقيمه الشاه فى ذلك الزمان و هذا الزمان يساوى مثقالاً من الذهب.

مسأله ٢٤٥٧ إذا تلف المغصوب و كان مثلياً، (و هو ما تساوت أجزاءه كالحنطه و الشعير) وجب عليه أن يدفع مثل ما غصبه، ولكن يجب أن تكون فى صفاته و خصوصياته مثل المغصوب التالف. و من المثلى الاستكان و القورى و الراديو و التلفزيون و الثلاجه و المبرده و أمثالها من الأشياء التى تصنع فى المعامل و تتماثل أفرادها و إن تفاوتت قيمه أجزاء الواحد منها على الاقوى.

مسأله ٢٤٥٨ لو غصب القيمي كالشاه، و تلف و لم تختلف قيمته السوقيه، ولكنه سمن فى مده الغصب، وجب عليه أن يدفع قيمته فى زمان سمنه.

مسأله ٢٤٥٩ لو غصب شخص العين المغصوبه من الغاصب، و تلف فى يده، تخير المالك فى الرجوع بالبدل إلى أى منهما، أو المطالبه بمقدار من البدل، فلو رجع بالبدل على الاول، أمكن للاول الرجوع على الثانى، و إن رجع على الثانى، لم يكن له الرجوع بما غرمه على الاول.

مسأله ٢٤٦٠ لو فقد المبيع أحد الشروط المعتره فى المعامله، كمالو باع الموزون بدون وزن، فالمعامله باطله، و إذا رضى المتبايعان بتصرف كل منهما بمال الاخر، بغض النظر عن المعامله، فلا إشكال فى ذلك، و إلا كان ما أخذه كل منهما كالمال المغصوب، يجب رده إلى

صاحبه. و إذا تلف مال كل منهما فى يد الآخر، ضمنه و وجب عليه رد بدله، سواء علما ببطلان المعامله ام لم يعلما.

كتاب اللقطه

مسأله ٢٤٦١ الشاه و أمثالها من الحيوانات التى لا يمكن لها حفظ نفسها من السباع، إذا وجدها الانسان فى الصحارى و القفار، و أمثالها من مواضع الخطر عليها، جاز له أخذها، و الاحوط الفحص بالمقدار الممكن فى المكان الذى وجد الحيوان فيه و حواليه، فإن عرف صاحبه ردّه إليه، و إلا- جاز له التصرف بالحيوان، أو التصديق من قبل صاحبه مع ضمان قيمته، أو حفظ الحيوان لصاحبه، و فى هذه الصوره لو تلف بدون تعد أو تفريط لم يكن ضامناً لقيمته، و أما إذا كان الحيوان مثل البعير مما يمكنه حفظ نفسه من السباع، فلا- يجوز أخذه، إلا- إذا صار الحيوان عاجزاً و لم يقو على السعى، و قد أعرض عنه صاحبه، فيجوز أخذه و يتملكه كل من حفظه و قدّم له الطعام، و أنقذه من الموت، و ليس لصاحبه الاّول أى حق فيه.

مسأله ٢٤٦٢ إذا لم يكن للمال الملتقط علامه، يعرف بها صاحبه، فلاحوط وجوباً التصديق به عن صاحبه، هذا فى غير الحرم، و أمّا لو وجد شيئاً فى الحرم (حرم مكه) فلاحوط وجوباً عدم التقاطه، و إذا التقطه وجب عليه التصديق به عن صاحبه.

مسأله ٢٤٦٣ إذا كان للمال الملتقط علامه، و كانت قيمته أقل من الدرهم (و الدرهم إثننا عشره حمصه و نصف حمصه تقريباً من الفضه المسكوكه ٦/١٢) فإن عرف صاحبه ولكن لا يعلم أنه راض بأخذه أم لا، لا يجوز له أخذه بدون إجازته، و إذا لم يكن يعرف صاحبه، جاز له أخذه بقصد تملكه، و

الاحوط رد بدله لصاحبه متى وجده، و أما إذا تلف فلا يكون ضامناً له.

مسألة ٢٤٦٤ إذا كان للمال الملتقط علامه يمكن التعرف منها على صاحبه، و كانت قيمته (٦/١٢) حمصه من الفضه المسكوكه، فإنه حتى لو علم بأن صاحبه غير مؤمن، أو أنه كافر داخل في أمان المسلمين، يجب عليه التعريف من يوم العثور عليه إلى مدّه سنه واحده، مره واحده في كل أسبوع في مواضع تجمّع الناس، والاحوط التعريف عنه في الاسبوع الاول مرّه كل يوم.

مسألة ٢٤٦٥ لو لم يرد الملتقط بنفسه التعريف باللقطه، جاز له أن يستنيب شخصاً يثق به و يطمن ليعرفها.

مسألة ٢٤٦٦ إذا عرّف اللقطه لمدّه سنه، و لم يجد صاحبها، فإذا كانت من غير الحرم، جاز له أخذها لنفسه، قاصداً رد بدلها لصاحبها متى وجده، أو حفظها لصاحبها وردّها إليه متى وجده، و الاحوط استحباباً التصديق بها عن صاحبها ولكن لو وجده وجب عليه رد بدلها إليه، و أما لو كانت اللقطه من الحرم، وجب عليه حفظها أو التصديق بها.

مسألة ٢٤٦٧ إذا حفظ المال الملتقط لصاحبه بعد التعريف لمدّه سنه و عدم الظفر بصاحبه، فلا يضمن ذلك المال لو تلف، بدون تعدّد و تفريط منه، و أمّا لو تصدّق به عن صاحبه، أو تملكه و أخذه لنفسه، فهو ضامن له على كل حال.

مسألة ٢٤٦٨ إذا ترك الملتقط التعريف بالنحو الذي ذكرناه عمداً، كان عاصياً في ذلك ولكن لا يسقط عنه وجوب التعريف، بل يجب عليه القيام به.

مسألة ٢٤٦٩ إذا التقط الصبى أو المجنون شيئاً، وجب على وليه التعريف على الاحوط، و إذا تركه الولي، وجب التعريف على الصبى نفسه بعد بلوغه، و على المجنون بعد إفاقته.

مسألة ٢٤٧٠

إذا حصل له اليأس أثناء السنه من العثور على صاحب المال، و أراد التصدق بالمال عن صاحبه، جاز له ذلك، ولا اشكال فيه.

مسألة ٢٤٧١ إذا تلف المال أثناء السنه، فإن كان تلفه عن تعدُّ أو تفريط منه، ضمنه، و عليه دفع بدله لصاحبه، و إذا لم يكن عن تعدُّ أو تفريط منه، فلا يجب عليه شيئاً.

مسألة ٢٤٧٢ إذا وجد المال الذى له علامه و تبلغ قيمته (٦/١٢) حمصه من الفضه المسكوكه، فى مكان يعلم بعدم العثور على صاحبه فيما لو عرّف لمده سنه، جاز له من اليوم الاول، التصدق به عن صاحبه، و إذا وجد صاحبه بعد ذلك و لم يرض بالصدقه ضمنه، و وجب عليه دفع بدله للمالك، و يكون ثواب الصدقه للملتقط نفسه.

مسألة ٢٤٧٣ إذا وجد مالاً فأخذه باعتقاد أنه ماله، ثم علم بعد ذلك أنه ليس ماله، و جب عليه التعريف لمده سنه، و كذلك إذا دفع المال الضائع بقدمه و حرّكه من موضعه إلى موضع آخر.

مسألة ٢٤٧٤ لا يجب عليه أن يذكر فى التعريف جنس الشىء الملتقط بل يكفى القول بأنه وجد شيئاً.

مسألة ٢٤٧٥ إذا ادّعى شخص بأنّ المال الضائع له، فإنما يجوز لمن وجده دفعه إليه فيما لو ذكر المدعى خصوصياته و صفاته، و لا يجب عليه أن يذكر الخصوصيات التى لا يطلع عليه المالك غالباً.

مسألة ٢٤٧٦ إذا كانت قيمه المال الملتقط تساوى (٦/١٢) حمصه من الفضه المسكوكه، و لم يعرفه الواجد، و وضعه فى مواضع تجتمع الناس كالمسجد و غيره ضمنه الواجد فيما لو تلف ذلك المال أو أخذه شخص آخر.

مسألة ٢٤٧٧ إذا كانت اللقطه مما لا تبقى، كالخضر و الفواكه و اللحم و نحوها

فلا يجب مراجعته الحاكم الشرعى أو وكيله فى تقويمها و بيعها، أو التصرف فيها و حفظ قيمتها، و إذا لم يجد صاحبها تصدق بها عنه، بل يجوز أن يقومها الملتقط بنفسه بدون الرجوع للحاكم أو وكيله، ثم يتصرف فى قيمه حسب ما ذكرناه.

مسأله ٢٤٧٨ يجوز حمل المال الملتقط حال الوضوء أو الصلاه، فيما لو قصد التعريف و العثور على مالكة.

مسأله ٢٤٧٩ لو تبدل حذاؤه بحذاء آخر، فإن علم أنّ الحذاء الموجود لمن أخذ حذاءه، جاز له أخذه. ولكن إذا كانت قيمته أكثر من قيمه حذائه، وجب عليه أن يدفع ما به التفاوت بين القيمتين إلى صاحبه فيمالو وجده، و أما مع اليأس من العثور على صاحبه، وجب عليه التصدق عن صاحبه، و إن لم يعلم بأنّ الحذاء المتروك لمن أخذ حذاءه وجب عليه الفحص عن صاحبه و مع اليأس تصدق به عنه.

مسأله ٢٤٨٠ إذا وجد مالاً قيمته أقل من (٦/١٢) حمصه من الفضه المسكوكه، ثم أعرض عنه، و تركه فى مسجد أو غيره، فالمال حلال لكل من وجده.

كتاب الصيد و الذباجه

مسأله ٢٤٨١ إذا ذبح الحيوان المأكول اللحم على النهج الشرعى الذى سنذكره للتذكيه، حل أكله و كان طاهراً، سواء كان وحشياً أو أهلياً، و أما الحيوان الجلال الذى يتغذى من النجاسات إذا لم يستبرئ، و الحيوان الذى وطئه إنسان، فلا يحل أكل لحمه بعد ذبحه.

مسأله ٢٤٨٢ الحيوان المأكول اللحم، إذا كان وحشياً، كالظبي و الجمل و المعز الوحشى و كذلك الحيوان المأكول اللحم الذى كان أهلياً ثم صار وحشياً كالبقر أو الجمل الشارد إذا اصطاده على الطريقه التى سنذكرها، حل أكله و كان طاهراً، و أما الحيوان الاهلى كالغنم و الدجاج أو الحيوان الوحشى

المأكول اللحم الذي صار أهلياً بتربيته لا يحل أكله و لا يكون طاهراً بالاصطياد.

مسألة ٢٤٨٣ الحيوان الوحشى المأكول اللحم، إنما يحل و يطهر بالاصطياد، فيما إذا كان قادراً على الفرار، أو الطيران، فولد الحيوان الوحشى قبل أن يقوى على الفرار و الطيران كخشف الظبى و فرخ الجمل، يكون بحكم الحيوان الاهلى لا يحل أكله و لا يطهر بالاصطياد، فإذا رمى ظيباً و ولده فماتا حل الضبى و حرم الولد.

مسألة ٢٤٨٤ الحيوان المأكول اللحم، الذى ليس له نفس سائله كالسمك، ميتته طاهره، ولكن لا يحل أكلها.

مسألة ٢٤٨٥ الحيوان غير المأكول اللحم الذى ليس له نفس سائله كالحيه لا يحل أكله بذبحه ولكن ميتته طاهره.

مسألة ٢٤٨٦ الكلب و الخنزير لا يطهران بالتذكيه و الاصطياد، و يحرم أكلهما و الحيوانات غير مأكوله اللحم إذا كانت من السباع التى تأكل اللحوم، مثل النمر و الفهد، تطهر بتذكيته على النهج الذى سنذكره، أو بالاصطياد بالسهم و الرمح و نحوهما، ولكن لا يحل لحمها، و إذا اصطادها بكلب الصيد، فالحكم بطهارتها مشكل.

مسألة ٢٤٨٧ الفيل و الدب و القرد و الفار و الحيوان الذى يسكن باطن الارض كالحيه و الوزغ فإن كان لها نفس سائله و ماتت حتف أنفها فميتتها نجسه، بل أنها لا تطهر بالتذكيه أو بالاصطياد أيضاً.

مسألة ٢٤٨٨ إذا خرج أو أخرج جنين ميت من الحيوان الحى، حرم أكله.

كيفية تذكيه الحيوانات

٢٤٨٩ الواجب فى تذكيه الحيوانات قطع الوداج الاربعه، و هى: المرىء و هو مجرى الطعام، و الناي و هو مجرى النفس و محله فوق المرىء، و الودجان و هما عرقان محيطان بالناى و المرىء، و لابد أن تقطع الوداج الاربعه من أسفل الحلقوم و هو العضو

الناتئ فى الرقبه، و لا يكفى فريها و شقها.

مسأله ٢٤٩٠ إذا قطع بعض الوداج الاربعه، و تمهل فمات الحيوان، فلا يجزى قطع سائر الوداج، بل يشكل حصول التذكيه إذا لم يحصل التتابع فى قطع الوداج بالنحو المتعارف و إن قطعت جميع الوداج قبل موت الحيوان ولكن إذا فر الحيوان بعد قطعه لبعض الوداج و تعقبه فوراً فقطع سائر أوداجه قبل أن يموت، حل أكله.

مسأله ٢٤٩١ إذا عَضَّ الذئب رقبه شاه، فقطع جميع الوداج الاربعه، حرم أكلها، ولكن إذا قطع الذئب بعض الرقبه، بحيث بقيت الوداج الاربعه، أو قطع موضعاً آخر من البدن، فإذا كانت الشاه حيه، و ذبحت على الطريقه الشرعيه، حل أكلها و كانت طاهره.

شروط الذبح

مسأله ٢٤٩٢ لتذكيه الحيوان بالذبح خمسه شروط:

الاول: أن يكون الذابح مسلماً، سواء كان رجلاً أو امرأه، و أن لا يكون ناصبياً مظهراً للعداء مع اهل بيت النبى (ص)، و يجوز الذبح لولد المسلم إذا كان مميزاً، أى يميز بين الحسن و القبح.

الثانى: أن يكون الذبح بالحديد، و إذا فقد الحديد، و خاف موت الحيوان لو لم يذبحه، جاز ذبحه بكل شئ حاد يفرى الوداج و إن كان ليظه أو حجراً حاداً أو زجاجه.

الثالث: الاستقبال بالذبيحه حال الذبح بأن يوجه مقاديمها، و هى الرقبه و اليد و الرجل و البطن إلى القبله، فإن كان يعلم بوجوب توجيهها للقبله، ولكنه لم يوجهها عامداً حرمت، و إن كان ناسياً، أو جاهلاً بالحكم أو أخطأ فوجهها إلى جهه اعتقد أنها القبله فتبين الخلاف، لم تحرم فى جميع ذلك، و كذلك إذا لم يعرف القبله أو لم يتمكن من توجيهها إليها.

الرابع: التسميه من الذابح حين إرادته الذبح، أو حين يضع السكين على

رقبه الذبيحه، و يكفى فى التسميه أن يقول: «بسم الله» ولا- تجزى التسميه بدون قصد الذبح، فلا- يطهر بها الذبيحه و لا يحل أكلها، و لو ترك التسميه نسياناً لم تحرم.

الخامس: أن تحدث فى الذبيحه حركه بعد تماميه الذبح، مثل أن تطرف عينها، أو تحرك ذنبها أو تركض برجلها على الارض.

تذكيه الابل

مسأله ٢٤٩٣ تختص الابل من البهائم بأن تذكيته بالنحر، إضافه للشروط الخمسه التى ذكرناها، و لا يحل و لا يطهر بدون النحر، و كيفيه النحر أن يدخل الاله من سكين أو غيره فى اللبه و هو الموضع المنخفض الواقع بين الصدر و العنق، و لا بد أن تكون الاله من حديد و حاده.

مسأله ٢٤٩٤ الافضل أن تكون الابل قائمه حين النحر، و يجوز النحر حال كونها جالسه أو مستلقيه على جنبها مع توجه مقاديمها للقبله.

مسأله ٢٤٩٥ لو ذكى الابل بالذبح، أو ذكى غيرها كالشاه أو البقر بالنحر لم يحل أكلها، و كانت نجسه، نعم لو أدرك ذكاته بأن نحر غير الابل و أمكن ذبحه قبل أن يموت فذبحه، حل أكله و كان طاهراً، و كذا لو ذبح الابل ثم نحرها قبل أن تموت حل أكلها و كانت طاهره.

مسأله ٢٤٩٦ إذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره كالمستعصى و المتردى فى بئر و يحتمل موته فيها، جاز أن يجرح أى موضع من بدنه و يحل لحمه لو مات بهذا الجرح، و لا يعتبر فيه الاستقبال، نعم لا بد من اجتماع سائر شروط التذكيه.

مستحبات الذبح و النحر

مسأله ٢٤٩٧ ذكر بعض العلماء، أنه يستحب فى الذبح أمور:

الاول: يستحب فى ذبح الغنم أن تربط يدها، و رجل واحده و يطلق الرجل الاخرى، و فى ذبح البقر أن تربط يدها و رجلاه و يطلق الذنب، و فى الابل أن تربط يداها من أخفافها إلى ركبها أو إلى إباطها و تطلق رجلاها، و فى الطير يستحب أن يرسل بعد الذباحه ليصفق بجناحيه.

الثانى: استقبال الذابح للقبله.

الثالث: التقليل من أذى الحيوان، فيحد الشفره و يسرع فى الذبح، ولكن لم نظفر بروايه تدل على ربط

يدى الشاه و إحدى رجليها.

مكروهات الذبح

مسأله ٢٤٩٨ تكره فى الذبح أمور:

الاول: أن يدخل السكين من خلف الحلقوم، و يجزّ إلى الامام حتى يقطع الحلقوم من خلفها.

الثانى: سلخ جلد الحيوان قبل خروج روحه.

الثالث: أن يذبح و حيوان آخر من نوعه ينظر اليه.

الرابع: تكره الذباجه ليلاً، و كذا نهار الجمعه إلى الزوال لكن لا يكره ذلك فى صوره الحاجه.

الخامس: أن يذبح الانسان الحيوان الذى ربّاه.

والاحوط لزوماً أن لا تنزع الذبيحه، بأن يقطع نخاعها قبل موتها و المراد به الخيط الاصفر الممتد فى وسط الفقار من الرقبه إلى الذنب، و كذلك الاحوط لزوماً عدم فصل رأس الذبيحه عمداً قبل موتها، ولكن إذا قطع النخاع أو فصل الرأس فالاقوى عدم حرمة الذبيحه، و أما إذا لم يكن قطع الرأس عن عمد بل كان لغفله أو سبقتة السكين أو غير ذلك، فلا يكون محرماً ولا مكروهاً.

أحكام الصيد بالسلاح

مسأله ٢٤٩٩ إذا اصطاد الحيوان الوحشى المأكول اللحم بالاسلحه فيكون حلالاً و طاهراً بشروط خمس.

الاول: أن يكون الصيد بآله قاطعه كالسيف و السكين أو محدده و نافذه كالرمح و السهم، و لا يحل الصيد بمثل الخشب أو الحجاره، و لا يكون طاهراً به، و إذا اصطاد الحيوان بالبندق فيما إذا كانت رصاصتها محدده تخترق بدن الحيوان و تقطعه، حل أكله و كان طاهراً، و إذا لم تكن الرصاصه محدده، و إنما تخترق بدن الحيوان بقوه دفعها و تقتله، أو أنها تحرق بدنه بحرارتها، و يموت الحيوان بسبب احتراقه فيشكل حليه الحيوان و طهارته.

الثانى: يشترط فى حل الصيد كون الصائد مسلماً أو طفل مسلم ولكن يعتبر كونه مميزاً. فلا يحل أكل الصيد إذا كان الصائد كافراً أو مظهراً للعداء لاهل بيت النبى (ص).

الثالث: أن يستعمل

الاسلحه بقصد الاصطياد، فلو رمى لا بقصد الصيد فأصاب حيواناً فقتله، لم يكن الحيوان طاهراً ولا يحل أكله.

الرابع: التسميه حين استعمال الاسلحه، و إذا تركها عمداً لم يحل الصيد و إذا تركها نسياناً حل حسب إجماع العلماء و خبر موسى بن بكر.

الخامس: أن يدرك الحيوان ميتاً، و كذا إذا أدركه حياً ولكن لم يسع الزمان لتذكيته، و أما إذا كان الزمان يسع لتذكيته فتركه حتى مات لم يحل.

مسأله ٢٥٠٠ إذا رمى الحيوان إثنان، أحدهما مسلم و الآخر كافر، أو أحدهما سمى و الآخر لم يسم عمداً لم يحل.

مسأله ٢٥٠١ إذا سقط الحيوان فى الماء بعد أن رماه الصائد و علم باستناد موته إلى الرمى و الوقوع فى الماء معاً لم يحل أكله، و كذلك فيما لوشك فى أن موته مستند للرمى و حده أم لا.

مسأله ٢٥٠٢ إذا اصطاد بالاله المغصوبه أو بالكلب المغصوب، حل الصيد، و إن أثم باستعمال الاله و كان عليه دفع أجره الاله أو الكلب إلى صاحبه.

مسأله ٢٥٠٣ إذا قطعت آله الصيد الحيوان قطعتين فإن كانت الاله مما يجوز الاصطياد بها مثل السيف و الكلب، و وصل الصائد بعد موت الحيوان، حلتا جميعاً مع اجتماع سائر شرائط التذكيه، و كذا إذا بقيت الحياه و لم يتسع الزمان لتذكيته، و إن وسع الزمان لتذكيته، و أمكن أن يبقى حياً بعد التذكيه ولو بمقدار يسير، حرم الجزء الذى ليس فيه الرأس، و حل ما فيه الرأس بالتذكيه، فإن مات و لم يذك حرم هو أيضاً.

مسأله ٢٥٠٤ إذا كانت الاله التى قطعت الحيوان قطعتين، مما لا يجوز الاصطياد بها كالخشبه و الحجاره، حرم ما ليس فيه الرأس، و حل ما فيه الرأس

بالتذكية، فيما إذا كان حياً و أمكن أن يبقى حياً لمدته و ذكاه على الطريقه الشرعيه، فإن لم يذك حتى مات حرم أيضاً.

مسأله ٢٥٠٥ إذا خرج الجنين حياً من أمه بعد تذكيته أو اصطيادها، فإن ذكى حل أكله، و إن لم يذك حرم.

مسأله ٢٥٠٦ يشترط في حل الجنين إذا أخرج بذكاه أمه أو اصطيادها، أن يكون تام الخلقه، بأن يكون قد أشعر و أو بر.

الاصطياد بكلب الصيد

مسأله ٢٥٠٧ إذا اصطاد كلب الصيد حيواناً وحشياً مأكول اللحم، فيشترط في حليه ذلك الحيوان و طهارته أمور:

الاول: أن يكون الكلب معلماً للاصطياد، بمعنى أنه متى أغراه وأرسله صاحبه للصيد انبعث إليه، و متى زجره عنه انزجر، و الاحوط وجوباً اعتبار أن لا يأكل الكلب مما يمسه عادة قبل وصول صاحبه، ولا بأس بأكله اتفاقاً إذا لم يكن معتاداً.

الثاني: أن يكون الصيد بأرساله للاصطياد، فلو استرسل الكلب بنفسه من دون إرسال لم يحل مقتوله، بل إذا استرسل بنفسه للصيد ثم صاح به صاحبه و أغراه، لم يحل صيده على الاحوط وجوباً و إن أثر الاغراء فيه أثراً كشدته العدو.

الثالث: أن يكون المرسل مسلماً أو ولد مسلم مميز، و إذا أرسله الكافر أو الناصبي المظهر للعداء لاهل البيت (ع) لم يحل صيده.

الرابع: أن يسمى عند إرساله، و إذا ترك التسميه عمداً، حرم الصيد، و أما إذا تركها نسياناً حل.

الخامس: أن يستند موت الحيوان إلى جرح الكلب و عضه، و أما إذا استند إلى سبب آخر كما لو خنقه الكلب أو مات لخوف أو التعب الناشئ من العدو، لم يحل.

السادس: أن يدرك المرسل الحيوان ميتاً، و كذا إذا أدركه حياً ولكن لم يسع الزمان لتذكيته فمات، و أما إذا كان الزمان

يسع لتذكيته، كما إذا وجد الحيوان و هو يطرف بعينه، أو يحرك ذنبه، أو يركض برجله على الارض، ولكن ترك تذكيته فمات، لم يحل.

مسألة ٢٥٠٨ إذا أدرك الحيوان حياً، و اشتغل عن تذكيته بمقدمات التذكيه من سل السكين و نحو ذلك، فمات قبل أن يذبحه حل، أما إذا لم تكن عنده آله الذبح، فلم يذبحه حتى مات، فالاحوط وجوباً عدم حليته.

مسألة ٢٥٠٩ إذا أرسل عده كلاب للصيد، فاصطادت على الاشتراك حيواناً حل، نعم يعتبر اجتماع الشرائط فيها جميعاً، فلو لم توجد الشرائط في واحد منها حرم الصيد.

مسألة ٢٥١٠ إذا أرسله لاصطياد حيوان، فاصطاد غيره حل و كان طاهراً، و كذا إذا صاده و صاد غيره معه فانهما طاهران و يحل أكلهما.

مسألة ٢٥١١ إذا أرسل جماعه كلباً واحداً، و كان أحدهم كافراً، أو ترك التسميه عمداً، حرم الصيد، و كذلك إذا لم يكن في أحد الكلاب شرط التعليم، و هو الشرط الاول الذى ذكرناه فى مسأله (٢٥٠٧).

مسألة ٢٥١٢ لا- يحل الحيوان إذا اصطاده غير الكلب من أنواع الحيوان كالعقاب و الصقر و البازى و غيرهما، ولكن إذا أدركه المرسل حياً بعد أن اصطاده الحيوان و ذكاه، حل أكله.

ذكاه السمك

مسألة ٢٥١٣ إذا أخذ السمك ذوالفلس من داخل الماء حياً، و مات خارجه، كان طاهراً و حل أكله، و إذا مات داخل الماء، كان طاهراً ولكن حرم أكله، و إذا لم يكن للسمك فلس، حرم أكله و إن أخذه من الماء حياً و مات خارجه لكنه طاهر.

مسألة ٢٥١٤ إذا خرج السمك من الماء، أو قذفه الموج إلى خارجه، أو نضب الماء و بقى السمك على اليابسه، فلو أخذه أحد قبل موته بيده أو

بآله أخرى، حل بعد موته.

مسأله ٢٥١٥ لا يشترط فى تذكيه السمك إسلام الاخذ أو التسميه حال الاخذ، ولكن يجب على المسلم أن يعلم بأن الكافر قد أخذه حياً.

مسأله ٢٥١٦ إذا شك فى السمك الميت أنه أخذ حياً من الماء أم لا، فإذا كان فى يد مسلم حل، وإذا كان فى يد كافر حرم و إن ادعى أخذه حياً.

مسأله ٢٥١٧ لا يجب الاجتناب عن أكل السمك الحى.

مسأله ٢٥١٨ إذا شوى السمك فى النار حياً، أو قتله خارج الماء قبل أن يموت حل أكله.

مسأله ٢٥١٩ إذا أخرج السمك من الماء حياً فقطع منه قطعه و هو حى و ألقى الباقي فى الماء حلت القطعه المبانه منه التى بقيت خارج الماء.

ذكاه الجراد

مسأله ٢٥٢٠ إذا أخذ الجراد حياً سواء كان الاخذ باليد أو بالاله، حل أكله، و لا يعتبر فى التذكيه إسلام الاخذ أو تسميته، ولكن لا يحل ما فى يد الكافر إذا كان ميتاً، و لا يعلم إنه أخذه حياً أم لا، و إن أخبر الكافر بأنه أخذه حياً.

مسأله ٢٥٢١ لا يحل أكل الجراد الذى لم تخرج له أجنحه، و لم يتمكن من الطيران.

الاطعمه و الاشربه

مسأله ٢٥٢٢ يحرم من الطيور:

الاول: ما له مخلب، كالشاهين. و يحل أكل الخطاف (أببيل)، و قد ورد فى الاخبار مدح الخطاف و الهدهد و النهى عن أذاهما و قتلهما، و لذلك قال العلماء بكراهه لحمهما.

الثانى: من علامات حرمه الطيور: أن يكون صفيفه أكثر من دفيفه، و صفيفه بمعنى أن يطير مبسوط الجناحين دون أن يحركهما، و دفيفه أن يحركهما حاله الطيران.

الثالث: من علامات حرمه الطيور: أن لا تكون فيه أحد هذه الامور الثلاثه القانصه، و الحوصله و الصيصيه، و هى الشوكه التى خلف رجل الطائر أسفل الساق. و القانصه هى فى الطير بمنزله الكرش فى غيره.

و تحرم المسوخ من الحيوانات سواء كانت من الطيور، أو كانت بحريه أو بريه. و فى الغراب أقوال و أخبار مختلفه، و الاحوط بل الاقوى حرمه جميع أقسامه.

و ذكر فى بعض الاخبار أن الطاووس من المسوخ.

و يحرم من الحيوانات البريه السباع و كل ذى ناب.

مسأله ٢٥٢٣ القطعه من الحيوان الحى كمالو قطع من الشاه مقداراً من الشحم أو اللحم، فتلك القطعه نجسه و محرمه.

مسأله ٢٥٢٤ تحرم من ذبيحه الحيوان المأكول اللحم أربعة عشر شيئاً:

١ الدم. ٢ العذره أو الروث. ٣ القضيبي. ٤ الرحم. ٥ المشيمه (على الاحوط وجوباً). ٦

الطحال. ٧. المثانة. ٨. المراره. ٩. النخاع، و هو عصب أبيض فى وسط فقار الظهر. ١٠. العصب العريض الاصفر الذى يكون على طرفى فقار الظهر.

١١. الغدد، و هى كل عقده فى الجسد مدوره تشبه البندق فى الاغلب.

١٢. خرزة الدماغ، و هى حبه فى وسط الدماغ بقدر الحمصه تميل إلى الغيره فى الجملة، يخالف لونها لون المخ الذى فى الجمجمه.

١٣. حدقه العين و هى الحبه الناظره من العين لا جسم العين كله.

١٤. البيضتان. و أضيف الفرج فى خبر اسماعيل بن مرار المشتمل على حدقه العين، و لذلك يضاف إليها.

١٥. الفرج على الاحوط.

مسأله ٢٥٢٥ يحرم أكل عذره الحيوان و بوله، و النخامه و الخبائث الاخرى، التى يستقذرها الانسان، و يتنفر منها بطبيعته، ولكن إذا كانت طاهره و استهلكت بشىء محلل، جاز أكلها.

مسأله ٢٥٢٦ يحرم أكل الطين، و كذلك يحرم أكل التراب على الاحوط، عدا اليسير من ترابه سيدالشهداء الامام الحسين (ع) فإنه جائز للاستشفاء.

مسأله ٢٥٢٧ لا- يحرم ابتلاع ما ينزل من الرأس أو يخرج من الصدر من الخلط إذا وصل إلى فضاء الفم، و كذلك يجوز ابتلاع بقايا الطعام الخارجه من الانسان حال السواك، فيما إذا لم تصر من الخبائث بحيث تنفر منها طبيعه الانسان.

مسأله ٢٥٢٨ يحرم أكل الشىء الذى يضر الانسان ضرراً معتداً به.

مسأله ٢٥٢٩ يكره أكل لحوم الخيل و البغال و الحمير، و إذا وطئها الانسان حرمت، و يجب نفيها من البلد و بيعها فى البلد الاخر.

مسأله ٢٥٣٠ إذا وطأ إنسان حيواناً محللاً أكله نجس بوله و روثه، و حرم لبنه، و وجب قتله و حرقه فوراً، و أعزم الواطئ

قيمته لمالكه.

مسألة ٢٥٣١ يحرم شرب الخمر، و في بعض الاخبار أنها من أعظم الكبائر، و إذا استحلها أحد فهو كافر، و روى عن الامام الصادق(عليه السلام): «أنها أُمُّ الخبائث و رأس كل شرٍّ يأتي على شاربها ساعه يسلب لُبّه فلا يعرف ربّه و لا يترك معصيه إلا ركبها و لا حرمه إلا انتهكها و لا رحماً ماسه إلا قطعها و لا فاحشه إلا أتاها، و السكران زمامه بيد الشيطان إن أمره يسجد للاوثان سجد، و ينقاد حيثما قاده»(١) و في حديث آخر عنه عليه السلام: «من شرب جرعه من خمر لعنه الله و ملائكته و رسله و المؤمنون، و إن شربها حتى يسكر منها نزع روح الايمان من جسده و ركبت فيه روح سخيفه خبيثه ملعونه»(٢) و روى عنه عليه السلام أيضاً أنه قال: «شارب الخمر يأتي يوم القيمه مسوداً وجهه مائلاً شقه مدلماً لسانه ينادى العطش العطش».(٣) و عن الامام الصادق عليه السلام في حديث آخر: «من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاته أربعين يوماً»(٤) و عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يأتي شارب الخمر يوم القيمه مسوداً وجهه مدلماً لسانه، يسيل لعابه على صدره»(٥).

مسألة ٢٥٣٢ يحرم الجلوس على مائه يشرب فيها الخمر، إذا اعتبر الانسان أحد الجالسين عليها، و كذلك يحرم الاكل من تلك المائدة.

مسألة ٢٥٣٣ إذا رأى المسلم مسلماً آخر مشرفاً على الموت جوعاً أو عطشاً، و جب عليه تزويده بالماء و الطعام، و إنقاذه من الموت.

ما يستحب عند الاكل

مسألة ٢٥٣٤ يستحب عند الاكل أمور:

الاول: غسل اليدين قبل الطعام.

الثاني: غسل اليدين بعد الطعام، و تجفيفهما بالمنديل.

الثالث: أن يبدأ المضيف بالاكل، و أن يكون آخر من يتوقف عن الاكل، و إن يبدأ بغسل

يده قبل الجميع، ثم إلى من كان على يمينه ثم يدور عليهم إلى أن ينتهي إلى من كان على يساره، و أما بعد الاكل، فيبدأ بالغسل ممن كان على يساره إلى أن ينتهي إلى من كان على يمين صاحب الطعام، و يغسل صاحب الطعام يده بعد الجميع.

الرابع: التسميه عند الشروع فى الاكل، ولو تعددت ألوان الطعام فيسمى على كل لون يتناوله من ألوان الطعام على انفراده.

الخامس: الاكل باليمنى.

السادس: تناول الطعام بثلاثة أصابع أو أكثر ولا يتناول بإصبعين.

السابع: إذا كان على المائدة جماعه، أكل كل واحد منهم من الطعام الذى أمامه.

الثامن: تصغير اللقمه.

التاسع: التطويل فى الجلوس على المائدة و تطويل الاكل.

العاشر: مضغ الطعام جيداً.

الحادى عشر: التحميد عند الفراغ من الاكل بأن يقول:«الحمد لله رب العالمين».

الثانى عشر: لطع الاصابع.

الثالث عشر: تخليل الاسنان بعد الاكل، ولكن لا يتخلل بعود الرمان، و الريحان، والقصب، و حوص النخل.

الرابع عشر: جمع الفتات و ما يسقط من الطعام و أكله، و إذا كان الاكل فى الصحراء فالمستحب تركها للطيور و الحيوانات.

الخامس عشر: الاكل أول النهار و أول الليل، و لا يأكل أثناء النهار و الليل.

السادس عشر: الاستلقاء بعد الاكل، و أن يجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى.

السابع عشر: تناول الملح أول الاكل و آخره.

الثامن عشر: غسل الفواكه بالماء قبل أكلها.

١ وسائل ج ١٧ باب ١٢ أبواب الاشربه المحرمه حديث ١١.

٢ وسائل ج ١٧ باب ٩ أبواب الاشربه المحرمه حديث ٤.

٣ وسائل ج ١٧ باب ٩ أبواب الاشربه المحرمه حديث ٣.

٤ وسائل ج ١٧ باب ٩ أبواب الاشربه المحرمه حديث ٧.

٥ وسائل ج ١٧ باب ٩ أبواب الاشربه المحرمه حديث ٢.

مكروهات الاكل

مسأله ٢٥٣٥ يكره عند الاكل أمور:

الاول: الاكل

على الشبع.

الثاني: الاكثار من الاكل، فقد ورد في الاخبار: «أن أبغض ما يكون العبد إلى الله إذا امتلا بطنه».

الثالث: النظر في وجوه الاخرين حين الاكل.

الرابع: أكل الطعام الحار.

الخامس: النفخ فيما يأكله أو يشربه.

السادس: أن ينتظر شيئاً آخر بعد وضع الخبز في المائدة.

السابع: قطع الخبز بالسكين.

الثامن: وضع الخبز تحت إناء الطعام.

التاسع: أكل اللحم الملتصق بالعظم حتى لا يبقى منه شىء.

العاشر: تقشير الفاكهه.

الحادى عشر: رمى الفاكهه قبل أن يأكلها بكاملها.

مستحبات الشرب

مسأله ٢٥٣٦ يستحب عند شرب الماء أمور:

الاول: الشرب مصاً.

الثاني: الشرب فى النهار من قيام.

الثالث: التسميه قبل الشرب، و الحمد بعده.

الرابع: الشرب بثلاثه أنفاس.

الخامس: الشرب عن رغبه.

السادس: أن يذكر بعد الشرب الامام الحسين (ع) و أهل بيته، و يلعن قاتليه.

مكروهات الشرب

مسأله ٢٥٣٧ يكره شرب الماء كثيراً، و شربه بعد الطعام الدسم، و الشرب فى الليل من قيام، و الشرب باليد اليسرى، و الشرب من عروه الاناء أو من كسر فيه.

كتاب النذر

مسأله ٢٥٣٨ النذر هو الالتزام بأن يفعل العمل الحسن لله أو يترك ما يحسن تركه لله.

مسأله ٢٥٣٩ يعتبر فى النذر إجراء الصيغه، و لا- يلزم أن يكون باللغه العربيه، فلو قال بأى لغه: «الله على أن أعطى الفقير عشره دراهم إن عوفيت من المرض» صحّ نذره.

مسأله ٢٥٤٠ يعتبر فى الناذر البلوغ و العقل و أن يكون قاصداً للنذر و مختاراً فيه، فلا يصحّ نذر الصبى و المجنون و المكره و من لا يتمالك نفسه لشده الغضب.

مسأله ٢٥٤١ إذا نذر السفیه أن يعطى شيئاً للفقير مثلاً لم يصح نذره.

مسأله ٢٥٤٢ لا يصح نذر الزوجه مع منع زوجها، بل يبطل نذرها أيضاً مع عدم إذن الزوج، و إن لم يمنع على الاظهر.

مسأله ٢٥٤٣ لو

نذرت الزوجه مع إذن زوجها، فليس للزوج إبطال نذرها ولا يجوز له منعها عن العمل بالنذر.

مسأله ٢٥٤٤ لو نذر الابن مع إذن الاب، يجب عليه العمل بنذره، بل لو نذر من دون إذن أبيه، فالاحوط وجوب العمل بنذره أيضاً.

مسأله ٢٥٤٥ يعتبر فى انعقاد النذر القدره على الاتيان به، فليس للعاجز عن المشى نذر الزياره ما شيئاً إلى كربلاء.

مسأله ٢٥٤٦ لا يصح نذر فعل الحرام أو المكروه و كذلك ترك الواجب أو المستحب.

مسأله ٢٥٤٧ لو نذر أن يفعل أو يترك المباح، فإن كان العمل متساوى الطرفين من جميع الجهات، بأن لا يكون أى رجحان فى الفعل أو الترك بطل النذر، و أما إذا كان الفعل راجحاً لجهه و قصد الناذر تلك الجهه، كما لو نذر أكل شىء بقصد التقوى على العباده، صح نذره. و كذلك لو كان فى الترك جهه راجحه و نذره بقصد تلك الجهه كما لو نذر ترك التدخين لاضراره صح نذره.

مسأله ٢٥٤٨ إذا نذر الاتيان بالصلاه الواجبه فى مكان لارجحان فيه بنفسه و لا يوجب زياده الثواب كما لو نذر أن يصلى فى غرفه خاصه، فإن كان الصلاه فى ذلك المكان أولى ولو من جهه أخرى كما لو كان هادئاً و موجباً لحضور القلب صح.

مسأله ٢٥٤٩ لو نذر عملاً فيجب العمل على طبق نذره، فلو نذر أن يصوم أو يتصدق فى أول شهر فيجب الاتيان بذلك و لا يفى بنذره إن صام أو تصدق قبل أول الشهر أو بعده. و كذلك إذا نذر أن يتصدق إذا عوفى مريضه، لم يكف التصدق قبل الشفاء، بل يجب عليه التصدق بعد الشفاء.

مسأله ٢٥٥٠ لو نذر الصوم و لم

يعين وقته و مقداره يكفى فى الوفاء بالنذر صوم يوم واحد. و لو نذر أن يصلى و لم يعين تعداده و وقته يكفى أن يصلى ركعتين. و إذا نذر التصدق و لم يعين خصوصياته، فيكفى أن يعطى للفقير شيئاً يقال عرفاً أنه تصدق به، و يكون قد عمل بنذره. و لو نذر أن يعمل شيئاً لله كفاه الصوم أو الصلاة أو التصدق.

مسألة ٢٥٥١ لو نذر الصوم فى يوم معين، و جب عليه صوم ذلك اليوم و يجوز له أن يسافر و إن لم يكن سفره ضرورياً، ولكن يجب قضاؤه و ليس عليه الكفاره.

مسألة ٢٥٥٢ لو لم يعمل بنذره عمدًا و جب عليه الكفاره على ما سيجىء فى مسأله (٢٥٦٨) و إن كان الاحوط استحباباً و لا ينبغي تركه أن يطعم ستين مسكيناً لو عجز عن العتق، و إن عجز عن ذلك و عجز عن كسوه عشره مساكين أيضاً أن يصوم ستين يوماً و إن كان قادراً على الجمع بينهما جمع.

مسألة ٢٥٥٣ لو نذر ترك عمل إلى وقت معين، يجوز له الايتان بالعمل بعد انقضاء المدّة. و لو اضطرّ إلى الايتان به، أو نسى فأتى به فى ذلك الوقت فلا شىء عليه، و يجب ترك العمل بعد ذلك حتى ينقضى المدّة المعينه فلو أتى بذلك العمل من غير عذر و جب عليه الكفاره بنحو مامر فى المسأله السابقه.

مسألة ٢٥٥٤ إذا نذر ترك عمل ولم يعين وقتاً لذلك، ثم أتى بذلك العمل نسياناً أو جهلاً أو اضطراراً، فلا كفاره عليه، لكن لو أتى به بعد ذلك عن اختيار يجب عليه الكفاره المذكوره سابقاً.

مسألة ٢٥٥٥ لو نذر الصوم فى يوم معين من كل أسبوع، كما لو نذر صوم

كل يوم جمعه، فصادف عيد الفطر أو الاضحى أو أيام التشريق (١١ و١٢ و١٣ ذى الحجه) و كان فى منى أو مرض فيه، بل لو كان له عذر آخر كالحيض، وجب أن يترك صوم ذلك اليوم ثم يقضيه.

مسأله ٢٥٥٦ لو نذر التصدق بمقدار معين من ماله ثم مات قبل التصدق، وجب إخراجه مما ترك و التصدق به.

مسأله ٢٥٥٧ إذا نذر التصدق لفقير معين، فلا يجوز إعطاؤه إلى غيره و لو مات الفقير، فلاحوط إعطاء المال إلى ورثته.

مسأله ٢٥٥٨ لو نذر زياره أحد الائمة عليهم السلام، كما لو نذر زياره أبى عبدالله عليه السلام، و زار إماماً آخر، لم يُجزه ذلك، ولو لم يقدر على زياره ذلك الامام عليه السلام لم يجب عليه شىء.

مسأله ٢٥٥٩ من نذر الزياره و لم ينذر غسل الزياره و صلاتها، فلا يجب عليه الغسل و الصلاه.

مسأله ٢٥٦٠ لو نذر شيئاً من النقود لمركد أحد الائمة عليهم السلام أو أبنائهم و جب صرفه فى تعميرات المرقد و فرشاه أو ضيائه و يجوز إعطاؤه للخدام أو الزوار. مسأله ٢٥٦١ لو نذر شيئاً لشخص الامام عليه السلام، فلو كان قاصداً لمصرف خاص و جب صرفه فيه، و إن لم يقصد مصرفاً معيناً و جب إعطاؤه للفقراء أو الزوار أو يصرفه فى بناء مسجد و نحوه و يهدى ثوابه للامام عليه السلام. و كذلك لو نذر شيئاً لاولاد الامام عليهم السلام.

مسأله ٢٥٦٢ الشاه المنذوره للصدقه أو لاحد الائمة عليهم السلام، إذا حصل منها لبن أو ولد قبل أن تصرف فى النذر فنماؤها للناذر، أما النماء المتصل كالصوف و ما يعرض عليها من السمن فيدخل فى النذر.

مسأله ٢٥٦٣ إذا نذر أن يأتي بعمل إن عوفى مريضه

أو أتى مسافره، ثم تبين شفاء المريض أو مجيء المسافر قبل النذر فلا يجب عليه الوفاء و الاتيان بذلك العمل.

مسأله ٢٥٦٤ لو نذر الاب أو الام أن يزوج إبنته من سيد هاشمي كان الخيار للبت بعد بلوغها، فلها أن تمنع من الزواج و لا عبره بنذر الاب أو الام، بل أصل النذر مشكل.

مسأله ٢٥٦٥ لو عاهد الله أن يعمل عملاً صالحاً إذا قضيت حاجته و جب عليه ذلك العمل بعد قضاء حاجته. و كذلك مالو عاهد الله على أن يأتي بعمل صالح من دون تعليق على الحاجه، فإنه يجب الاتيان بذلك العمل.

مسأله ٢٥٦٦ يشترط في العهد كالنذر إجراء الصيغه بأن يقول: « عاهدت الله أو عليّ عهدالله » كما يعتبر أن يكون العمل الذي تعلق به العهد عباده من العبادات كالصلاه الواجبه أو المستحبه أو يكون فعله أولى من تركه، و إذا تعلق العهد بعمل متساوى الطرفين فالاحوط وجوباً الاتيان به.

مسأله ٢٥٦٧ إذا لم يعمل بالعهد و جب عليه الكفاره، وهي عتق أو إطعام ستين مسكيناً أو صوم شهرين متتابعين.

أحكام اليمين

مسأله ٢٥٦٨ لو حلف على إتيان عمل أو تركه، كما لو حلف على أن يصوم، أو حلف على ترك التدخين، فإن خالف عمداً، و جب عليه الكفاره، و كفارته عتق رقبه أو إطعام عشره مساكين أو كسوتهم، و إن لم يقدر على ذلك فيصوم ثلاثه أيام.

و اعلم أنه يكفي أن يعطى لكل واحد من المساكين العشر ثوباً واحداً يغطي بدنه على الاظهر، والافضل ثوبان، بل هو أحوط، و يجوز في إطعام عشره مساكين أن يدعوهم و يشبعهم بالخبز مع أى إدام شاء، والافضل أن يطعمهم الخبز و اللحم، و يجوز أن يعطى لكل فقير

مدأ و هي ثلاثة أرباع الكيلو تقريباً من الحنطه أو الطحين والاولى أن يزيد عليه كفاً من الحنطه، و الافضل من ذلك أن يعطى لكل فقير مدين، و إذا عجز عن جميع ذلك و وصل النوبه إلى الصوم، فلا بد أن يصوم ثلاثه أيام متتابعاً.

مسأله ٢٥٦٩ يشترط في اليمين شروط:

الاول: لا بد أن يكون الحالف بالغاً و عاقلاً، و أن يكون قاصداً و مختاراً، فلا يصح حلف الصبي و المجنون و السكران و المكره، و كذلك لا يصح إذا حلف في حال الغضب من غير قصد.

الثاني: أن لا يكون الفعل الذي حلف على إتيانه حراماً أو مكروهاً و أن لا يكون ما حلف على تركه واجباً أو مندوباً، و لو حلف على فعل المباح لزم أن لا يكون تركه أرجح عند العرف، كما أنه إذا حلف على ترك المباح، فيجب أن لا يكون فعله أرجح من تركه عند العرف.

الثالث: أن يكون الحلف بإحدى أسماء الله المختصه بذاته المقدسه، مثل الله و ما يرادفه من لغه أخرى، و كذا ينعقد بالاسماء المنصرفه إلى ذاته المقدسه عند العرف مثل الرازق و الخالق، أما إذا حلف بالاسماء المشتركه مع وجود قرينه على إرادته ذاته المقدسه بحيث يفهم العرف أن المقصود الحلف بالله تعالى فالاحوط الوفاء.

الرابع: التلفظ باليمين، فلو كتبها أو قصدها في قلبه لم تنعقد، نعم لو كان غير قادر على التكلم كفاه الاشاره.

الخامس: لا بد أن يكون قادراً على إتيان ما حلف على فعله، و لو حلف ثم حصل العجز عن الاتيان به انحلت اليمين من حين العجز، و كذلك لو كان في العمل مشقّه لا تتحمل عاده.

مسأله ٢٥٧٠ لا يمين للولد مع منع الاب و لا للزوجه مع منع الزوج.

مسأله ٢٥٧١ لو حلف الولد من دون

إذن الأب، و الزوجه من دون إذن الزوج فلاب و الزوج حل اليمين، بل يبطل يمينهما إذا لم يمنع الزوج و الوالد و لم يجيزا على الاظهر.

مسأله ٢٥٧٢ إذا لم يأت بما حلف عليه نسياناً أو عن اضطرار، لم يجب عليه الكفاره و كذا لو أجبر على ذلك، و إذا حلف الوسواسى على الاشتغال بالصلاه فوراً لكن لم يشتغل بها لاجل الوسوسه، فإذا كان وسواسه شديداً بحيث لم يكن الحنث اختيارياً لم يجب عليه الكفاره.

ثم اعلم أنه يستحب أن يقول: « إن شاء الله » بعد الحلف، فان قال إن شاء الله و قصد الاشرط و التعليق لم تجب الكفاره بمخالفه الحلف.

مسأله ٢٥٧٣ الحالف إن كان صادقاً فحلفه مكروه و إن كان كاذباً فحلفه حرام و من المعاصى الكبيره، لكن لو حلف كاذباً لمصلحه كدفع الظالم عن نفسه أو عن مسلم آخر، فلا إشكال فيه، بل قد يجب، أما لو كان متمكناً من التوريه فالاحوط وجوباً لزوم ذلك، كما لو أراد الظالم إيذاء مسلم و سئل شخصاً هل رآه و قد رآه قبل ساعه، فالاحوط أن يحلف على عدم رؤيته قاصداً أنه لم يره قبل خمس دقائق مثلاً.

كتاب الوقف

الوقف: هو حبس أصل المال و تسبيل المنافع.

مسأله ٢٥٧٤ لو وقف المال خرج من ملكه، و ليس له أو لاحد أن يبيعه أو يهبه، و لا يرثه أحد، لكن يجوز بيعه فى بعض الموارد المذكوره فى مسأله (١٩٦٢ و ١٩٦٣).

مسأله ٢٥٧٥ لا- يعتبر فى صحه الوقف إجراء الصيغه باللغه العربيه فلو قال بالفارسيه أو بلغه أخرى: «وقفت دارى» ثم قال هو أو الموقوف عليه أو وكيله أو وليه «قبلت» صحّ الوقف، لكن إذا لم يوقف المال

على أشخاص مخصوصين بل كان الوقف على الجميع كالمسجد و المدرسه، أو على الفقراء أو الساده فلا يحتاج إلى القبول على الاظهر بل لا دليل على اعتبار القبول فى القسم الاول ايضاً، و الاقوى فى بناء المساجد أنه لا يحتاج إلى الصيغه.

مسأله ٢٥٧٦ لو عيّن ملكاً للوقف و ندم قبل إجراء الصيغه أو مات، لم يصح الوقف.

مسأله ٢٥٧٧ لا يشترط قصد القربه فى الوقف و إن كان أحوط، نعم يشترط التأييد و أن يكون من بعد إجراء الصيغه مباشرة، فلو قال: «وقفت هذا المال بعد موتى» لم يصح إذ لا يكون وقفاً من حين إجراء الصيغه إلى زمان موته، و كذلك لو قال «وقفت هذا العين إلى سنين لا-غير» أو قال: «وقفتها إلى عشر سنوات ثم لا يكون وقفاً خمس سنوات ثم يصير وقفاً» لم يصح أيضاً على المشهور بل نقل جماعه عليه الاجماع.

مسأله ٢٥٧٨ يشترط فى صحه الوقف قبض الموقوف عليه أو وكيله أو وليه، فلو وقف شيئاً على أولاده و كانوا صغاراً ثم قبضه بقصد أن يتملكه الصغار و يحفظه لهم كان الوقف صحيحاً.

مسأله ٢٥٧٩ إذا وقف مسجداً وصلّى فيه شخص واحد صحّ الوقف.

مسأله ٢٥٨٠ يعتبر فى الواقف، البلوغ و العقل و القصد و الاختيار و أن لا يكون محجوراً فلا يصح الوقف من السفه لانه ممنوع من التصرف شرعاً.

مسأله ٢٥٨١ لو وقف مالاً لمن لم يتولّد بعد كان الوقف باطلاً، لكن لو وقف المال للمتولدين الاحياء ثم من بعدهم لمن يتولّد صحّ الوقف، كما لو وقف المال لاولاده ثم لاحفاده من بعدهم، ثم لابناء أحفاده بأن ينتفع من الوقف كل بطن بعد البطن السابق.

مسأله ٢٥٨٢

لا يصح وقف المال على نفسه، كما لو وقف محلاً ليصرف في منفعه على مقبرته بعد موته لم يصح، لكن لو وقف ماله للفقراء ثم افتقر جاز له الانتفاع من الوقف.

مسألة ٢٥٨٣ لو عيّن الواقف متولياً للوقف، وجب عليه العمل على حسب ما قرره الواقف، وإن لم يعيّن المتولى و كان الوقف على أشخاص معينين كأولاده، فإن كانوا بالغين كان لهم التصرف في الوقف، وإن كانوا صغاراً فالاختيار بيد الولى و لاجاه إلى الاستئذان من الحاكم الشرعى.

مسألة ٢٥٨٤ إذا وقف المال على الفقراء أو الهاشميين، أو وقف عيناً ليصرف منفعه فى الامور الخيريّه و لم يعيّن متولياً كانت التولية بيد الحاكم الشرعى.

مسألة ٢٥٨٥ لو وقف ملكاً على أفراد مخصوصين، كما لو وقف على أولاده كى ينتفع به كل نسل بعد نسل ثم أجره المتولى، فإذا مات المتولى، لم تبطل الاجاره، لكن لو لم يكن له متول و أجره البطن الاول ممن كان الوقف عليه ثم مات بطلت الاجاره فى بقيه المدّه، و لو دفع المستأجر جميع الاجره للمؤجر أخذ من تركته أجره بقيه المدّه.

مسألة ٢٥٨٦ لو خرب الوقف لم يخرج عن كونه وقفاً.

مسألة ٢٥٨٧ لو كان بعض العين وقفاً و البعض الاخر غير وقف و لم يفرز جاز للحاكم الشرعى أو المتولى أن يفرز الوقف بنظر أهل الخبره.

مسألة ٢٥٨٨ لو خان متولّى الوقف ولم يصرف منفعه فيما عينه الواقف فلحاكم الشرع ضمّ أمين إليه حتى يكونا معاً متولين على الوقف، و لو لم يتمكن من دفع الخيانه بهذا النحو جاز للحاكم أن يعيّن متولياً أميناً ليقوم مقام المتولّى الخائن.

مسألة ٢٥٨٩ إذا كان السجّاد موقوفاً للحسينيه، فلا يجوز

نقله إلى المسجد للصلاه عليه و إن كان المسجد قريباً.

مسأله ٢٥٩٠ لو وقف ملكاً كى يصرف فى تعمير مسجد، فإن لم يكن المسجد محتاجاً إلى التعمير و لا- يتوقع احتياجه فى المستقبل مع ما هو عليه من الاستحكام، جاز أن يصرف منافع العين الموقوفه فى تعمير مسجد آخر يحتاج إليه.

مسأله ٢٥٩١ لو وقف مالاً- كى يصرف بعض منفعه فى تعمير المسجد يعطى بعضها لامام المسجد و للمؤذن، فإن علم أو ظن بالمقدار الذى عينه لكل من هذه المصارف، فلا بد من صرفه كذلك، و أما إذا لم يعلم و لم يظن بالمقدار، فلا بد من صرف المنافع أولاً فى تعمير المسجد، فإن فضل أعطى للامام و المؤذن يقتسمانه بالسويّه، و الاولى أن يتصالحان فى التقسيم.

كتاب الوصيه

مسأله ٢٥٩٢ الوصيه على قسمين:

الاول: أن يأمر بالاتيان بعمل يتعلق به بعد موته، كأن يأمر بدفنه فى مكان معين أو يستتاب عنه فى الصوم و الصلاه أو يجعل القيم على أولاده الصغار، و تسمى بالوصيه العهديه، و يقال لمن وجّه إليه الامر الوصى.

الثانى: أن يجعل شيئاً من تركته لشخص أو للفقراء مثلاً بعد و فاته و تسمى بالوصيه التملكيه.

مسأله ٢٥٩٣ يجوز للاخرس الوصيه بالاشاره، و أما من يقدر على التكلم فالمشهور أنه لا تكفى منه الوصيه بالاشاره سواء فى الامر المهم أو غيره، و الاقوى صحتها.

مسأله ٢٥٩٤ لو وجد للميت كتاب موقع بتوقيعه فأن كان مفهماً للمراد و علمنا أنه أراد الايضاء بذلك و جب العمل به.

مسأله ٢٥٩٥ يشترط فى الموصى البلوغ و العقل و الاختيار و الرشد بأن لا يكون سفيهاً لكن تصح الوصيه من الطفل المميز الذى بلغ العاشره من عمره فيما إذا

كانت الوصيه فى محلها.

مسأله ٢٥٩٦ إذا جرح نفسه و شرب السم بحيث يعلم أو يظن بموته، فلا تقبل وصيته بالمال.

مسأله ٢٥٩٧ لو أوصى لأحد بمال ملكه الموصى له سواء كان قبوله للوصيه قبل موت الموصى أم بعده، لان القبول ليس شرطاً بل الرد مانع، و لو سلم اشتراط القبول كفى القبول فى حال الحياه.

مسأله ٢٥٩٨ إذا ظهرت أمارات الموت وجب على المكلف رد امانات الناس عنده، و لو كان مديوناً و كان الدين حالاً و جب عليه الاداء، و إذا لم يتمكن أو لم يحلّ الدين وجب عليه الايضاء و الاشهاد عليه، لكن لو كان دينه معلوماً فلا يحب الايضاء.

مسأله ٢٥٩٩ إذا ظهرت أمارات الموت و كان عليه الخمس أو الزكاه أو رد المظالم، و جب عليه أدائها فوراً، فإن لم يقدر على ذلك، فإن كان له مال أو احتمال أن يودى عنه و جب عليه الايضاء، و هكذا لو كان الحج مستقراً عليه بأن و جب عليه ولم يحج.

مسأله ٢٦٠٠ إذا ظهرت أمارات و كان عليه قضاء الصلاه أو الصوم و جب عليه أن يوصى بذلك، بأن يستأجر من ماله من يقضى بذلك، بل لو لم يكن له مال و احتمال أن يقضى عنه مبرع و جب عليه أيضاً أن يوصى بذلك و لو كان قضاء الصلاه و الصوم واجباً على الولد الاكبر على ما مر تفصيله فى مسأله (١٢٧٧)، و جب عليه أن يعلمه بذلك أو يوصى بأن يقضى عنه.

مسأله ٢٦٠١ إذا ظهرت أمارات الموت و كان له مال لا يعلم به الورثه، و جب عليه إعلامهم بذلك على الاحوط إذا كان جهلهم به يوجب تضييع حقهم. و لا يجب عليه تعيين قيم لصغاره، لكن لو كان فى

ذلك تضييعاً لحقهم أو تضييعهم، فلا بد أن يعين قيماً أميناً لهم.

مسألة ٢٦٠٢ يشترط في الوصى الاسلام و البلوغ و العقل و أن يكون موثقاً، نعم يجوز الايضاء إلى غير البالغ منضمماً إلى البالغ على أن يعمل غير البالغ بالوصيه بعد البلوغ.

مسألة ٢٦٠٣ إذا أوصى إلى عدّه أشخاص فإن أذن لكل واحد العمل بالوصيه مستقلاً، جاز لكل واحد العمل بها بدون إذن الاخرين و إذا لم يأذن الموصى فى العمل مستقلاً وجب عليهم الاجتماع فى العمل بالوصيه سواء اشترط الانضمام أم لم يشترط و إذا لم يقبلوا الاجتماع فى العمل أجبرهم الحاكم الشرعى على ذلك، فأن لم يطيعوا عيّن الحاكم غيرهم.

مسألة ٢٦٠٤ إذا رجع الموصى عن الوصيه، كما لو أوصى لزيد بثلث ماله ثمّ رجع، بطلت وصيته، و إذا غير الوصيه كما لو عين قيماً على أولاده الصغار ثمّ عين آخر بدله بطلت الاولى و وجب العمل بالثانيه.

مسألة ٢٦٠٥ لو صدر منه فعل يفهم منه رجوعه عن الوصيه، كما لو أوصى بداره لزيد، ثمّ باعها أو عين و كلاً لبيعها بطلت الوصيه.

مسألة ٢٦٠٦ لو أوصى بشىء معين لاحد ثمّ أوصى بنصفه لآخر، وجب تقسيم ذلك الشىء و أن يعطى لكل واحد منهم نصفه.

مسألة ٢٦٠٧ إذا وهب لشخص مقداراً من المال فى مرض الموت (المرض الذى مات فيه) وجب إعطاء ذلك المقدار له، و أما إذا أوصى أن يعطى لشخص مقدار من ماله بعد موته فإن كان أكثر من الثلث فلا بد من إجازة الورثه فى الزائد عن الثلث، و إذا لم يجيزوا لم تنفذ الوصيه بالنسبه للزائد عن الثلث.

مسألة ٢٦٠٨ لو أوصى بعدم بيع ثلث ماله و أن يصرف منافعه فى

شئ وجب العمل على طبق وصيته.

مسأله ٢٦٠٩ إذا أقرّ في مرض الموت بدين لشخص فإن كان متهمًا بإيراد الضرر على الورثه فيجب إخراج المقدار الذى أقرّ به من الثلث و إن لم يكن متهمًا و لم ينكر أحد ما أقرّ به وجب الاخراج من الاصل.

مسأله ٢٦١٠ يشترط فى الوصيه التملكه أن يكون الموصى له موجوداً حين الوصيه، فلو أوصى إعطاء مال للحمل الذى يمكن أن يوجد بطلت الوصيه. نعم لو أوصى للحمل الموجود فى بطن المرأه صحت الوصيه و إن لم يلجه الروح. هذا فى الوصيه التملكه التى يكون إنشاء التملكه فيها من قبل نفس الوصى، أما الوصيه العهديه حيث يأمر الموصى الوصى أن يأتى بعمل بعد موته، فعلى الاظهر لا يشترط وجود من يعطى له المال حين الوصيه، فإذا أوصى أن يصرف الوصى منافع الثلث كل سنه فى حسينه القرية الفلانيه إن أحدثوا فيها الحسينيه، أو أن مقداراً من الثلث لاولاد شخص إن حصل له اولاد فلا مانع منه على الاظهر و إن لم تكن الحسينيه موجوده حين الوصيه و لم يكن اولاد ذلك الشخص موجودين حينما يوصى.

مسأله ٢٦١١ إذا علم الوصى بالوصيه فى حياه الموصى، فأن أعلمه بالرد فى زمان يتمكن الموصى من تعيين وصى آخر فلا يجب عليه العمل بها بعد موت الموصى، و أما إذا علم بالوصيه بعد موت الموصى أو قبل موته لكن لم يعلمه بالرد، وجب عليه العمل بالوصيه، إذا لم يقع فى مشقه عظيمه. و كذلك يجب العمل بها إذا علم بالوصيه قبل موت الموصى لكن فى زمان لا يتمكن من تعيين وصى آخر لشده المرض.

مسأله ٢٦١٢ إذا مات الموصى، فلا يجوز للوصى أن

يترك العمل بنفسه و يعين شخصاً آخر لتنفيذ الوصيه، إلا إذا علم أن مقصود الموصى تنفيذها بنفسه أو غيره، فحينئذ يجوز للموصى أن يوكل غيره في تنفيذها.

مسأله ٢٦١٣ لو أوصى إلى شخصين ثم بطلت وصيه أحدهما بموت أو جنون أو كفر، نصب حاكم الشرع وصياً مكانه، ولو بطلت وصيتهما نصب حاكم الشرع وصيين مكانهما ولو تمكن شخص واحد من تنفيذ الوصيه فلاحاجه إلى تعيين شخصين.

مسأله ٢٦١٤ إذا عجز الوصى عن تنفيذ الوصيه، ضمَّ إليه الحاكم الشرعى من يساعده.

مسأله ٢٦١٥ الوصى أمين لا يضمن إلا بالتعدى أو التفريط، فلو أوصى إعطاء مال لفقراء بلد خاص فنقل الوصى المال إلى بلد آخر، ثم تلف فى الطريق، ضمن لانه أصبح متعدياً.

مسأله ٢٦١٦ إذا أوصى إلى زيد و من بعده إلى عمرو، فيجب على عمرو القيام بالوصيه بعد موت الوصى الاول.

مسأله ٢٦١٧ الحج الواجب على الميت و ديونه و الحقوق الماليه كالخمس و الزكاه و المظالم تخرج من أصل التركه و إن لم يوص بها.

مسأله ٢٦١٨ إذا زادت التركه عن الديون و الحج الواجب و الحقوق الماليه كالخمس و الزكاه و المظالم، فإن أوصى بالثلث أو بمقدار منه، وجب العمل بالوصيه و إن لم يوص كان جميع الباقي للورثه.

مسأله ٢٦١٩ إذا زادت على التركه فصحه الوصيه بالنسبه إلى الزائد عن الثلث تتوقف على إجازة الورثه بأن يصدر منهم قول أو فعل دال على الاجازة، ولا يكفى مجرد الرضا الباطنى و إذا أجازوا بعد مدّه من موت الموصى صحت الوصيه.

مسأله ٢٦٢٠ إذا أجاز الورثه الوصيه الزائده على الثلث فى حياه الموصى، فليس لهم الرجوع بعد موته.

مسأله ٢٦٢١ لو أوصى بإخراج الخمس

أو الزكاه أو دين آخر من الثلث، و أن يستأجر من يقضى عنه الصلاه و الصوم و أوصى بالاعمال الخيره كإطعام الفقراء، فلا بد من إخراج الديون أولاً من ثلثه فإن بقي شيء صرف في الصوم و الصلاه، ثم إن بقي شيء صرف في الخيرات لكن إذا كان الثلث بمقدار الدين فقط صرف فيه فإن أجاز الوارث الزائد عن الثلث صحت الوصيه وإلا بطلت بالنسبه للصلاه و الصوم و الامور الخيره.

مسأله ٢٦٢٢ لو أوصى بأداء ديونه و قضاء الصوم و الصلاه عنه و الامور الخيره، فإن لم يوص بإخراجها من الثلث و جب إخراج الديون من الاصل و صرف ثلث الباقي في الصوم و الصلاه، و إن بقي منها شيء صرف في الخيرات، و إن لم يكف الثلث للصوم و الصلاه و الخيرات، فإن أجاز الورثه و جب العمل بالوصيه، و إن لم يجيزوا فلا بد من إخراج الصوم و الصلاه من الثلث و يصرف ما بقي في العمل الخيرى الذى عنه.

مسأله ٢٦٢٣ لو ادعى شخص أن الميت أوصى له بمقدار من المال، فإن شهد له عدلان أو حلف و شهد له عدل و احد أو شهد له عدل واحد و امرأتان عادلتان أو أربع نساء عادلانات، و جب إعطاؤه له، و كذلك لو شهد له امرأتان و حلف.

و أعلم أن شهاده العدلين أو العدل الواحد مع يمين المدعى أو العدل الواحد و امرأتان أو شهاده المرأتين العادلتين مع حلف المدعى معتبره فى جميع الحقوق الماليه، ولو شهدت امرأه واحده استحق ربع ما يدعيه من الوصيه، ولو شهدت امرأتان استحق النصف و إن شهدت ثلاث نسوه استحق ثلاثه أرباع، و لو شهد له ذميان عدلان فى دينهما، و جب قبول

قولهما فيما إذا كان الميت مضطراً إلى الإيضاء و لم يجد رجلاً عدلاً أو امرأه عادله، و إذا كان الذميان متهمين أحلفهما الحاكم الشرعى بعد صلاه العصر على الاحوط.

مسأله ٢٦٢٤ لو ادعى شخص أنه وصى من قبل الميت فى أمواله وقيم على أطفاله، و جب قبول قوله إن شهد رجلان عادلان بذلك و إلا لم يثبت قوله.

مسأله ٢٦٢٥ لو أوصى لاحد بشىء فمات الموصى له قبل القبول أو الرد جاز لورثته قبول الوصيه على الاظهر، هذا فيما إذا لم يرجع الموصى عن وصيته.

المرتبه الاولى

المرتبه الثانيه

المرتبه الثالثه

إرث الزوجين

مسائل فى الارث

كتاب الارث

مسأله ٢٦٢٦ الورثه بالنسب ثلاث مراتب:

المرتبه الاولى: الابوان المتصلان و الاولاد للميت فإذا لم يوجد أولاد الميت، ورثه أولاد الاولاد، و هكذا، فكل من كان أقرب للميت ورثه، و يمنع الابعاد، و لا يرث من كان فى المرتبه الثانيه مع وجود أحد أفراد هذه المرتبه.

المرتبه الثانيه: أجداد الميت وجداته، و أخوه الميت و أخواته، و مع عدم وجود الاخوه و الاخوات ورث الميت أولادهم، و كل من كان أقرب للميت فهو أولى بالارث، و لا يرث من كان فى المرتبه الثالثه مع وجود أحد أفراد هذه المرتبه.

المرتبه الثالثه: الاعمام و العمات، و الاخوال و الخالات، و أولادهم، و مع وجود واحد من الاعمام و العمات و الاخوال و الخالات، لا يرث أولادهم، لكن إذا وجد للميت عم للاب، و ابن العم للابوين، ورثه ابن العم للابوين، و لا يرثه العم للاب، و يدل على ذلك إجماع علماء الشيعه، و مرسله الشيخ الصدوق قدس سره، و خبر حسن بن عماره (١) و فقه الرضا (٢) و مرسله الطبرسى فى مجمع البيان (٣).

مسأله ٢٦٢٧ لو لم يوجد للميت عم و عمه و

خال و خاله و أولادهم، و أولاد أولادهم، ورثه العم والعمه، و الخال و الخاله لاب الميت و أمه، و إذا لم يوجد هؤلاء أيضاً، ورثه العم و العمه و الخال و الخاله لجد الميت وجدته و مع فقدهم ورثه أولادهم.

مسألة ٢٦٢٨ الزوج و الزوجه يرث كل منهما الآخر على التفصيل الذى سنذكره فى مسائل لاحقه (مسائل ٢٦٦٩ و مابعدها).

المرتبه الاولى

مسألة ٢٦٢٩ إذا انفرد الاب أو الام أو الابن أو البنت فى المرتبه الاولى، فله تمام المال، و للابناء أو البنات إذا انفردوا تمام المال، يقسم بينهم بالسويه. و إذا اجتمع ابن و بنت فيقسم المال إلى ثلاثه أقسام، قسمين منه للابن و قسم للبنت. و إذا اجتمع عدة أولاد و بنات قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين.

مسألة ٢٦٣٠ لو اجتمع الابوان و ليس للميت و ارث آخر، كان للام الثلث، و الباقي للاب، لكن إذا كان للام حاجب، بأن كان للميت مع الابوين أخ و أختان أو أربع أخوات، أو أخوان، و كلهم من الاب أو الابوين، بأن كان أبوهم و ابوالميت واحداً سواء كانت أمهم واحده أيضاً أم لا، فلام السدس و الباقي للاب، و هؤلاء الاخوه أو الاخوات و إن كانوا لا يرثون مع الابوين شيئاً إلا أنهم يمنعون الام من الثلث، و يشترط فى هذا الحجب أن يكون الاخ أو الاخت حراً غير مملوك، و أن يكون حال الموت حياً منفصلاً بالولاده لاحملاً و أن لا يكون مشركاً، بل لا يحجب الكافر أبداً، كما يدل عليه إجماع العلماء و روايه حسن بن صالح (٤). و اشترط المشهور أيضاً أن لا يكون الاخ قاتلاً للميت.

مسألة ٢٦٣١ إذا اجتمع الابوان مع

البنيت الواحده لا- غير، فإذا لم يكن حاجب، كما ذكرناه في المسأله السابقه قسم المال خمسه أقسام، لكل واحد من الابوين خمس، و ثلاثه أخماس للبنيت. و إذا كان حاجب للام، قسم المال سته أقسام لكل واحد من الابوين سدس، و ثلاثه أسداس للبنيت، و يبقى سدس فينقسم أربعه أقسام للاب الربع و الباقي للبنيت، و لا يرد على الام شىء من هذا الباقي، فمثلاً لو قسم مال الميت إلى (٢٤) قسماً فيعطى (١٥) منها للبنيت، و (٥) للاب، و (٤) للام، و يدل عليه اتفاق العلماء كما هو مذكور في مفتاح الكرامه (٥).

١ الوسائل ج ١٧ باب ٥ ميراث الاعمام و الاخوال، حديث ٥، ٢.

٢ فقه الرضا ج ٣ باب ٥ ميراث الاعمام و الاخوال حديث ١.

٣ الوسائل ج ١٧ باب ١ موجبات الارث حديث ٥.

٤ الوسائل ج ١٧ باب ١٥ ميراث الابوين و الاولاد.

٥ ذكر في مفتاح الكرامه بأن العلماء اتفقوا على أن الاخوه يحجبون الام حتى عن الرد، ولكن أدله حجب الاخوه تدل على حجبهم للام عن الثلث فقط ولا تدل حتى بالاطلاق على الحجب عن الرد، و ذلك لان القرائن تدل على أن جميع الاخبار ناظره إلى الحجب عن الثلث، بل إن صحيحه محمد بن مسلم تدل على الرد للام مع وجود البنيت الواحده و الابوين، و هى مطلقه تشمل صورته وجود الاخوه أيضاً (الوسائل باب ١٧ ميراث الابوين و الاولاد حديث ١).

أما الايه الشريفه (١١ من سوره النساء) التى تعين السدس مع وجود الاخوه، فإنما تتعرض إلى الفرض و النصيب فحسب، كما أنها تعين السدس للابوين مع وجود الاولاد، و لا مفهوم لها فى المنع عن الرد، و لذا

يرد عليهما، و على تقدير القول بالمفهوم، و أن معنى الايه الشريفه أن الام لا ترث من جميع ما تركه الولد أكثر من السدس حتى رداً، تقول فى مقام الجواب، بأن الايه الشريفه لا تشمل مورد الرد، لان مفروض الايه عدم وجود الاولاد، و أنه فى هذه الصوره للام الثلث مع عدم وجود الاخوه، و لها السدس مع وجودهم، و لا مجال للرد فى مفروض الايه، و جميع ما زاد عن نصيب الام من التركة للاب بالقرايه لانه ليس للاب فرض و نصيب معين.

و قد يستدل على الحجب عن الرد، بالعله المذكوره فى روايتى زراره و الروايه الثانيه منهما(صحيحه ٣ و ٤ باب ١٠ ميراث الابوين و الاولاد الوسائل) حيث يقول فيها: «و إنما صار لها السدس و حجبها الاخوه لان الاب ينفق عليهم فوفر نصيبه و انتقصت الام من أجل ذلك». وهذه العله موجوده حتى فى صوره الرد، و أنه لا بد من عدم الرد على الام لكثيره عائله الاب و أن يضاف إلى حصه الاب و يرد عليه خاصه. إذن فوجود الاخوه و كثيره العيال كما توجب الحجب عن الفرض الاعلى فيلزم أن توجب الحجب عن الرد أيضاً.

والجواب: أولاً: أن هذه العله كما لم تمنع عن نصيب الام تماماً بل أنقصيته، كذلك بالنسبه للرد، فيلزم أن لا تمنع منه تماماً، بل ينقص منه، و لذلك بما أنه مع وجود الاخوه ينقص من نصيب الام فيلزم أن ينقص من الرد أيضاً لانه تابع للنصيب.

و ثانياً: أن الجبهه المذكوره ملاك و حكمه، و لا ينطبق ضابط منصوص العله عليها.

و ثالثاً: أن هذا وقع فى كلام زراره نفسه، و لعله اجتهاد منه، لانه لم ينقله عن الامام(ع).

إذن

فمدرك الحجب عن الرد هو الاجماع و الاتفاق فحسب، و هو ليس بحجه، إذ يحتمل ان المدرك للاجماع هذه الادله الثلاثه أو بعضها التي أشرنا إليه، و لكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بالمصالحه.

مسأله ٢٦٣٢ إذا اجتمع الابوان مع ابن واحد لا- غير كان لكل من الابوين السدس و الباقي للابن، و إذا اجتمع معهما أبناء أو بنات، قسم الباقي بينهم بالسويه، و إذا اجتمع الابناء مع البنات، قسم الباقي للذكر مثل حظ اللاتيين.

مسأله ٢٦٣٣ إذا اجتمع أحد الابوين مع ابن واحد كان له السدس و الباقي للابن.

مسأله ٢٦٣٤ إذا اجتمع أحد الابوين، مع ابن و بنت، كان لاحد الابوين السدس و الباقي يقسم للذكر مثل حظ اللاتيين.

مسأله ٢٦٣٥ إذا اجتمع أحد الابوين مع بنت واحده لا غير، كان له الربع، و الباقي للبنت.

مسأله ٢٦٣٦ إذا اجتمع أحد الابوين مع عدة بنات، كان له الخمس، و الباقي للبنات يقسم بينهم بالسويه، و إذا اجتمع زوج و أبوان و بنات، قسم المال إلى (١٢) قسمًا، ثلاثه منه و هو الربع للزوج، و لكل واحد من الابوين إثنان، و هو السدس، و الباقي و هو خمسه للبنات و هو أقل من الثلثين، و ذلك لان الزوج لا يرث أقل من الربع الذي هو فرضه الادنى، و كذلك الزوجه لا ترث أقل من الثمن الذي هو فرضها الادنى، و كذلك الابوان لا يرثان اقل من السدس الذي هو فرضهما الادنى، لذلك فإن النقص يرد على البنات.

مسأله ٢٦٣٧ إذا لم يكن للميت أولاد، و ورثه أولاد أولاده، و أخذ كل فريق نصيب من يتقرب به، فترث بنت الابن حصه الابن، و يرث ابن البنت حصه

البنيت، فمثلاً لو كان للميت ابن بنت و بنت ابن، كان لابن البنت الثلث، و لبنت الابن الثلثان.

المرتبه الثانيه

مسأله ٢٦٣٨ المرتبه الثانيه ممن يرث بالنسب هم، الجد و الجده، و الاخوه و الاخوات و إذا لم يكن للميت إخوه و أخوات، ورثه أولادهم و لا يمنع الجد من إرث أولاد الاخوه و الاخوات.

مسأله ٢٦٣٩ إذا لم يكن للميت جد و لاجده، فلابخ المنفرد، أو الاخت المنفردة، المال كله، و مع تعدد الاخوه، أو الاخوات كان المال لهم و يقسم بينهم بالسويه، و إذا اجتمع الاخوه و الاخوات، فللذكر مثل حظ الانثيين، فمثلاً إذا كان للميت أخوان و أخت للابوين، فللبنت الخمس، و الباقي للاخوين يقسم بينهما بالسويه.

مسأله ٢٦٤٠ لا- يرث الاخ أو الاخت للاب مع وجود الاخ أو الاخت للابوين، نعم مع فقد الاخ أو الاخت للابوين، يرث الاخ أو الاخت للاب المال كله، و إذا تعدد الاخوه أو الاخوات للاب، فالمال لهم يقسم بينهم بالسويه، و إذا اجتمع الاخوه و الاخوات للاب فللذكر مثل حظ الانثيين.

مسأله ٢٦٤١ للاخ المنفرد من الام و الاخت كذلك المال كله. و إذا تعدد الاخوه أو الاخوات للام أو اجتمع الاخوه أو الاخوات للام فالمال يقسم بينهم بالسويه.

مسأله ٢٦٤٢ إذا اجتمع الاخوه و الاخوات للابوين و الاخوه و الاخوات للاب وحده مع أخ واحد أو أخت واحده للام وحدها فلا- يرث الاخوه و الاخوات للاب و يقسم المال سته أقسام فسدس المال للاخ أو الاخت للام، و الباقي للاخوه و الاخوات للابوين للذكر مثل حظ الانثيين.

مسأله ٢٦٤٣ إذا اجتمع الاخوه و الاخوات من الابوين، و الاخوه و الاخوات من الاب، و الاخوه و

الـاخوات من الام، فلا يرث الاخوه و الاخوات للاب، و ثلث المال للاخره و الاخوات من الام يقسم بينهم بالسويه ذكوراً و إناثاً، و الباقي للاخوه و الاخوات من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين.

مسأله ٢٦٤٤ إذا اجتمع الاخوه و الاخوات من الابوين، و أخ واحد أو أخت واحده من الام، ففلاخ أو الاخت من الام السدس، و الباقي للاخره و الاخوات من الابوين، للذكر مثل حظ الانثيين.

مسأله ٢٦٤٥ إذا اجتمع إخوه و أخوات من الاب، و إخوه و أخوات من الام، فثلث المال للاخوه و الاخوات من الام يقسم بينهم بالسويه، و الباقي للاخ و الاخت من الاب للذكر مثل حظ الانثيين.

مسأله ٢٦٤٦ إذا كان للميت إخوه و أخوات و زوجه، ورثت الزوجه على التفصيل الذى سنذكره فى المسائل اللاحقه، و ورث الاخوه و الاخوات على التفصيل الذى ذكرناه فى المسائل السابقه، و إذا ماتت الزوجه، و ليس لها و ارث إلا الاخوه و الاخوات و زوجها، فللزوجه النصف، و للاخوه و الاخوات ما ذكرناه آنفاً، و لا ينقص بسبب إرث الزوج أو الزوجه من سهام الاخوه و الاخوات من الام شىء، و إنما يدخل النقص على المتقرب بالاب أو الابوين، أى الاخوه و الاخوات من الاب أو الابوين، فمثلاً إذا كان للميت زوج و إخوه و أخوات من الام، و إخوه و أخوات من الابوين، فنصف المال للزوج، و الثلث من أصل المال للاخوه و الاخوات من الام، و الباقي للاخوه و الاخوات من الابوين، فمثلاً، لو كان المال سته دراهم، فثلاثة دراهم للزوج و إثنان للاخوه و الاخوات من الام، و درهم واحد للاخوه و الاخوات من الابوين.

مسأله ٢٦٤٧

إذا لم يكن للميت إخوة قام أولادهم مقامهم في الارث، و كل واحد من الاولاد يرث نصيب من يتقرب به، و يقسم المال بين أولاد الاخ أو الاخت للام بالسويه، و يقسم نصيب أولاد الاخ أو الاخت للاب أو الابوين بينهم أثلاثاً للذكر مثل حظ الانثيين.

مسألة ٢٦٤٨ إذا انحصر الوارث بالجد أو الجده للاب أو للام كان له المال كله، و مع وجود جد الميت، فلا يرث أب الجد.

مسألة ٢٦٤٩ إذا اجتمع الجد و الجده لالاب، فللجده الثلث و الباقي للجد، و إذا كانا للام، فالمال لهما أيضاً لكن يقسم بينهما بالسويه.

مسألة ٢٦٥٠ إذا اجتمع جد أو جده للاب مع جد أو جده للام، فثلث المال للجد أو الجده للام، و الباقي للجد أو الجده للاب.

مسألة ٢٦٥١ إذا اجتمع جد و جده للاب و جد و جده للام فالثالث للجد و الجده للام يقسم بينهما بالسويه، و الباقي للجد و الجده للاب، للذكر مثل حظ الانثيين.

مسألة ٢٦٥٢ إذا اجتمعت زوجه و جد و جده للاب و جد و جده للام فترث الزوجه على التفصيل الاتي، و ثلث أصل المال للجد و الجده للام، يقسم بينهما بالسويه، و الباقي للجد و الجده للاب، للجد ضعف الجده، و إذا اجتمع زوج و جده، فللزوجة النصف و للجد و الجده ما ذكرناه في المسائل السابقة.

المرتبه الثالثه

مسألة ٢٦٥٣ المرتبه الثالثه هم: الاعمام و العمات، و الاخوال و الخالات و اولادهم، و إنما يرثون فيما لو لم يوجد أى أحد من المرتبه الاولى و الثانيه.

مسألة ٢٦٥٤ للعم المنفرد أو العمه المنفرده المال كله، و لا فرق في ذلك بين العم أو العمه للابوين بأن كان أبوالميت و هذا العم

أو العمه أخوين من الاب و الام كليهما و بين العم و عمه أو للاب و وحدها.

و كذلك إذا تعدد الاعمام أو العمات، و كان كل منهم للابوين أو للاب فالمال لهم يقسم بينهم بالسويه، و إذا اجتمع الاعمام و العمات للابوين أو للاب فللاعمام ضعف العمات، فمثلاً لو كان للميت عمان و عمه واحده، قسم المال خمسه أقسام و أعطى للعمه خمس واحد و الباقي يقسم بين العمين بالسويه.

مسأله ٢٦٥٥ إذا كان للميت أعمام أو عمات للام، قسم المال بينهم بالسويه و كذلك إذا اجتمع الاعمام و العمات للام على الأشهر لكن الاحوط الرجوع إلى الصلح في تقسيم المال بينهم.

مسأله ٢٦٥٦ إذا اجتمع الاعمام و العمات و تفرقوا في جهه النسب، بأن كان بعضهم للابوين، و بعضهم للاب، و بعضهم للام، سقط المتقرب بالاب و حده فإذا كان المتقرب بالام واحداً، كان له السدس و الباقي للمتقرب بالابوين للذكر مثل حظ الانثيين و أما إذا كان المتقرب بالام متعدداً كان ثلثا المال للمتقرب بالابوين للذكر مثل حظ الانثيين، و الثلث للمتقرب بالام، يقسم بينهم بالسويه على المشهور، و الاحوط الرجوع إلى الصلح في تقسيم الثلث بينهم.

مسأله ٢٦٥٧ للخال المنفرد أو الخاله المنفردة المال كله، و إذا اجتمع الخال و الخاله، و كان كل منهم للابوين، أو للاب، أو للام قسم المال بينهم بالسويه بناءً على الاجماع المنقول، و الاحوط المصالحه في تقسيمه بينهم.

مسأله ٢٦٥٨ إذا اجتمع خال أو خاله للام، و خال و خاله للابوين و للاب، سقط المتقرب بالاب فلا يرث شيئاً. و للخال أو الخاله من الام السدس، و الباقي للمتقرب بالابوين، و الاحوط الرجوع للصلح في تقسيمه

بينهم.

مسألة ٢٦٥٩ إذا اجتمع أحوال و خالات بعضهم للام و بعضهم للابوين و بعضهم للاب، سقط المتقرب بالاب فلا يرث شيئاً، و ثلث المال للمتقرب بالام، يقسم بينهم بالسوية، و الباقي للمتقرب بالابوين، و الاحوط الرجوع إلى الصلح فى تقسيمه بينهم.

مسألة ٢٦٦٠ إذا اجتمع خال واحد أو خاله واحده، مع عم واحد أو عمه واحده، كان للخال أو الخاله الثلث، و الباقي للعم أو العمه.

مسألة ٢٦٦١ إذا اجتمع خال واحد أو خاله واحده، مع عم و عمه، فإذا كان العم و العمه للاب أو للابوين، قسم المال أثلاثاً و يرث الخال أو الخاله الثلث، و الباقي للعم و العمه، للذكر مثل حظ الانثيين، فلو قسم المال تسعة أقسام، فثلاثة منها للخال أو الخاله، و أربعة للعم و اثنان للعمه.

مسألة ٢٦٦٢ إذا اجتمع خال واحد أو خاله واحده، و عم واحد أو عمه واحده للام، و عم و عمه للابوين أو للاب، فالثلث للخال أو الخاله و سدس الباقي للعم أو العمه للام، و الباقي للعم و العمه للابوين، أو للاب، للذكر مثل حظ الانثيين، فإذا قسم المال تسعة أقسام، فثلاثة منها للخال أو الخاله، و واحد منها للعم أو العمه للام، و خمسة للعم و العمه للابوين أو للاب.

مسألة ٢٦٦٣ إذا اجتمع خال واحد أو خاله واحده، و عم و عمه للام، و عم و عمه للابوين أو للاب، فالثلث للخال أو الخاله و ثلث الباقي للعم و العمه من الام، يقسم بينهما بالسوية على المشهور، و الاحوط الرجوع إلى الصلح فى تقسيمه، و ثلثا الباقي يقسم بين العم و العمه للابوين أو للاب للذكر مثل حظ الانثيين، فإذا قسم

المال إلى تسعة أقسام، فثلاثة منه للخال أو الخاله، و اثنان للعم و العمه من الام، و أربعة للعم و العمه من الابوين أو الاب.

مسألة ٢٦٦٤ إذا اجتمع للميت أخوال و خالات، جميعهم للابوين أو للاب أو للام، و عم و عمه فالثلثان للعم و العمه يقسم بينهما على التفصيل الذى ذكرناه، و الثلث للاخوال و الخالات يقسم بينهم على ما ذكرناه.

مسألة ٢٦٦٥ إذا اجتمع خال أو خاله للام، و أخوال و خالات للابوين أو للاب، و عم و عمه، فالثلثان للعم و العمه، يقسم بينهما على ما ذكرناه، و الثلث الباقي للاخوال و الخالات، فإن كان الخال أو الخاله للام واحداً، فسدس الثلث للخال أو الخاله للام، و الباقي للخال و الخاله للابوين أو للاب و الاحوط المصالحه فى تقسيمه.

و أما إذا كان الخال أو الخاله للام متعدداً، أو اجتمع الخال و الخاله للام، يقسم الثلث أثلاثاً ثلثه للاخوال و الخالات للام، يقسم بينهم بالسويه، و الباقي للخال و الخاله للابوين أو للاب، و الاحوط الرجوع إلى الصلح فى تقسيمه بينهم.

مسألة ٢٦٦٦ أولاد الاعمام و العمات و الاخوال و الخالات يقومون مقام آبائهم عند فقدهم، و يرثون نصيب من يتقربون به للميت.

فأولاد الاعمام و العمات يرثون نصيب العم و العمه، و أولاد الاخوال و الخالات يرثون نصيب الخال و الخالات.

مسألة ٢٦٦٧ إذا اجتمع عم الاب و عمته و خاله و خالته، و عم الام و عمته و خالها و خالته، كان للمتقرب بالام الثلث، و للمتقرب بالاب الثلثان، ثلثهما لخال أبيه و خالته، و الباقي يقسم بين عم أبيه و عمته، للعم ضعف العمه.

إرث الزوج و الزوجه

مسألة ٢٦٦٨ يرث الزوج من

الزوجه الدائمه النصف مع عدم الولد، و الربع مع الولد للزوجه، منه أو من زوج آخر، و الباقي لسائر الورثه.

مسأله ٢٦٦٩ ترث الزوجه الدائمه الربع مع عدم الولد، و الثمن مع الولد للزوج منها أو من زوجة أخرى، و لا ترث الزوجه من الارض لا عيناً و لا قيمه، كما لا ترث من عين ما ثبت فيها من بناء و أشجار و آلات و أخشاب و نحو ذلك. ولكن ترث من قيمه هذه الاشياء.

مسأله ٢٦٧٠ لا- يجوز للزوجه التصرف فى الشىء الذى لا- ترث منه، كالارض، إلا بإجازة سائر الورثه، و كذلك لو لم يدفع للزوجه سهمها من الاشياء التى ترث من قيمتها لا عينها، كالاشجار و البناء فالاحوط وجوباً، عدم جواز تصرف الورثه فى تلك الاشياء بدون إجازتها، و إذا باعها الورثه قبل دفع سهم الزوجه، فتتوقف صحه البيع على إجازتها و إلا فالبيع باطل.

مسأله ٢٦٧١ كيفيه تقويم البناء و الاشجار، أن يفرض البناء و الاشجار ثابته من غير أجره إلى ان تلتف، ثم تقوم على هذا الفرض، فتستحق الزوجه الربع أو الثمن من قيمته.

مسأله ٢٦٧٢ القنوت و أمثالها فى حكم الارض، و أما أحجارها و آلاتها فهى فى حكم البناء.

مسأله ٢٦٧٣ إذا كانت للميت أكثر من زوجه، فللزوجهات الربع مع عدم الولد للزوج، و الثمن مع الولد، يقسم بينهن بالسويه، و إن لم يدخل بأى واحده منهن، أو دخل ببعض دون بعض. و أما إذا عقد الزوج على امرأه فى مرض الموت و لم يدخل بها فلا ترثه المعقوده، و لا تستحق المهر.

مسأله ٢٦٧٤ إذا تزوجت المرأه حال مرضها و ماتت فى ذلك المرض ورثها الزوج و إن

لم يدخل بها.

مسألة ٢٦٧٥ إذا طلقها الزوج طلاقاً رجعيّاً، وماتت الزوجه فى العده، ورثها، وكذلك إذا مات الزوج فى العده، ورثته الزوجه، و أما إذا مات أحدهما بعد انقضاء العده الرجعيه، أو فى أثناء عده الطلاق البائن، فلا يرثه الاخر.

مسألة ٢٦٧٦ إذا طلق الزوج زوجته فى حال المرض، ومات قبل انتهاء السنه (أى قبل مضى اثنى عشر شهراً هلالياً) من حين الطلاق ورثته الزوجه بثلاثه شروط:

الاول: عدم تزوجها بغيره خلال هذه المده.

الثانى: أن لا يكون الطلاق خلعيّاً بأن كانت الزوجه كارهه للزوج و دفعت له مالاً ليطلقها، فإنه يشكل إرثها فى هذه الصوره، و كذلك يشكل إرثها إذا كان الطلاق باستدعائها حتى لو لم تدفع شيئاً للزوج.

الثالث: أن يموت الزوج فى المرض الذى طلق به زوجته، سواء مات بهذا المرض أو بسبب آخر، فلو برئ من مرضه و مات بسبب آخر، فلا ترثه الزوجه.

مسألة ٢٦٧٧ الثوب الذى اشتراه الزوج لزوجته و لم يهبه لها، يعد من أموال الزوج بعد موته، و إن لبسته الزوجه.

مسائل فى الارث

مسألة ٢٦٧٨ ثياب بدن الميت و خاتمه و سيفه و مصحفه، تكون للولد الاكبر، و تسمى (الحبوه). و إذا تعددت هذه المذكورات، كما لو كان للميت مصحفان أو خاتمان، فالاحوط وجوباً المصالحه مع سائر الورثه و يجرى هذا الحكم فى الكتب و الرحل أى الاثاث الذى كان يأخذ معه فى السفر.

مسألة ٢٦٧٩ إذا تعدد الولد الاكبر، بأن ولد له ولدان من زوجتين فى وقت واحد، فيجب أن يقتسمان المصحف و المصحف و الخاتم و السيف و الثياب بينهما بصورة متساويه.

مسألة ٢٦٨٠ إذا كان على الميت دين مستغرق للتركه أو أكثر، فيجب دفع الحبوه (الامور الاربعه

المذكوره) لاداء الدين، كسائر أموال الميت. و إذا لم يكن الدين مستغرقاً، وجب أداء الدين من الحبوه أيضاً بالنسبه، فلو كان المال ستين درهماً و الحبوه منها بقيمه عشرين درهماً، والدين ثلاثين درهماً، فيجب على الولد الاكبر أن يدفع لاداء الدين مقدار عشره دراهم من الحبوه على الاحوط.

مسأله ٢٦٨١ المسلم يرث من الكافر، و أما الكافر فلا يرث من المسلم و إن كان ابن الميت أو أباه. ولكن إذا أسلم الكافر قبل قسمه المال بين الورثه، فيرث.

مسأله ٢٦٨٢ القاتل لا يرث المقتول إذا كان القتل عمداً و ظلماً، و أما إذا كان خطأً محضاً، فلا يمنع من الارث، كما إذا رمى حجراً فأصاب المورث، لكن الاقوى عدم إرثه من ديه القتل، و كذلك يمنع من إرث الديه الاخوه و الاخوات للام، و يرث كل من الزوج و الزوجه من ديه الاخر إذا كان الزواج دائماً، إلا إذا كان قاتلاً.

مسأله ٢٦٨٣ يترك للحمل قبل الولاده نصيب ذكرين، و إذا احتمل أن الحمل أكثر، كما لو احتمل أن الزوجه حامل بثلاثه أولاد ترك نصيب ثلاثه ذكور، فإن ظهر واحداً ذكراً أو أنثى، قسم الزائد على أصحاب الفرائض بنسبه سهامهم.

كتاب الحدود

مسأله ٢٦٨٤ إذا زنى شخص بذات محرم له كالام و الاخت، قتل بقطع رقبتة بحكم الحاكم الشرعى. و إذا زنى الكافر بمسلمه، وجب قتله، و كذلك لو أكره الرجل امرأه على الزنا. و فى أخبار كثيره و رد أن إجراء حدّ واحد من الحدود يمنع الناس من ارتكاب الذنوب، و يحفظ بها دنياهم و آخرتهم، و إن إقامه حد خير من مطر أربعين صباحاً.

مسأله ٢٦٨٥ الزانى إذا كان حراً، ضرب مائه جلده، و إذا

زنى ثلاث مرات، و أقيم الحد عليه فى كل مرّه، قتل فى الرابعه، هذا إذا لم يكن محصناً، و أما المحصن و هو البالغ العاقل الحر الذى له زوجه دائمه قد دخل بها، و هو متمكن من وطئها متى شاء، إذا زنى بامرأه بالغه و عاقله، فيجب رجمه. و كذلك لو كانت له أمه على الاقوى، و إذا كان الزانى شيخاً، يجلد أولاً مائه جلده ثم يرجم، و المرأه مثل الرجل فى الجلد و الرجم.

مسأله ٢٦٨٦ إذا وجد الشخص رجلاً- يزنى بزوجه، فالمشهور بين العلماء، أنه يجوز له قتلها إذا لم يخف الضرر، و إذا لم يقتلها، لم تحرم عليه زوجته، و الادله على جواز قتل الزانى عديده و بعضها يمكن الاعتماد عليها.

مسأله ٢٦٨٧ إذا لاط البالغ العاقل بالغ عاقل، قتل كلاهما، و يتخير الحاكم الشرعى فى قتل اللائط، بين أن يضربه بالسيف، أو يرحمه، أو يحرقه بالنار حياً، أو يدحرج به مشدود اليدين و الرجلين من مكان مرتفع، و المشهور بين العلماء تخيره بين هذه الاربعه أو يهدم عليه جداراً.

و المساحقه من الكبائر. و قدروى أنّ إبليس علم الناس اللواط، و أنّ ابنته لاميش علمت المساحقه للنساء و أن الله تعالى و ملائكته يلعنون اللواتى يرتكبن المساحقه و يلبسن حله من النار و يضربن بعمود من النار برؤوسهن و جوفهن.

والاقوى، حسب الاخبار المعتبره أن حكم المساحقه حكم الزنا، فإذا كانت المرأه محصنه رجمت، و إلا جلدت مائه جلده، و إذا أقيم عليها الحد ثلاث مرات، قتلت فى الرابعه.

مسأله ٢٦٨٨ لو أمر شخص شخصاً آخر بقتل أحد ظلماً فقتله، فإذا كان كل من القاتل و الامر بالغاً عاقلاً، قتل القاتل و حبس الامر

مسألة ٢٦٨٩ لو قتل الابن أباه أو أمه عمدًا قتل، و أما إذا قتل الاب ابنه عمدًا، دفع الديه، بالتفصيل الذى نذكره فى مسائل الديه، و وجبت عليه الكفاره أيضاً، و عزّره الحاكم الشرعى حسبما يراه من المصلحه.

بعض مسائل الحدود

مسألة ٢٦٩٠ من قبل غلاماً بشهوه، عزّره الحاكم الشرعى حسبما يراه من المصلحه، و لا بد أن يكون الضرب أقل من الحدّ. و روى: أن الله تعالى يلجمه بلجام من النار، و تلعه ملائكه السماوات والارض و ملائكه الرحمه و العذاب، و تستعد له الجحيم، و لو تاب تقبل توبته.

مسألة ٢٦٩١ إذا جمع بين رجل و امرأه للزنا، فإن كان القواد امرأه، جلدت خمسه و سبعين جلده، و إذا كان رجلاً، جلد خمسه و سبعين جلده، و نفى من الموضع الذى ارتكب ذلك فيه إلى مكان آخر.

و المشهور بين العلماء أنه يحلق رأسه و يشهّر فى الشوارع و الاسواق، و هذا أيضاً حكم من جمع بين رجل و غلام للواط، كما يدل عليه اجماع العلماء.

مسألة ٢٦٩٢ إذا أراد الزنا بامرأه أو اللواط بغلام، و لم يمكن دفعه إلا بقتله، جاز قتله.

مسألة ٢٦٩٣ إذا قذف مسلماً بالغاً عاقلاً حراً، أو مسلمه كذلك، بأن ينسب إليه أو إليها الزنا أو اللواط، جلد ثمانين جلده، و يضرب بثيابه و لا يجرد منها.

مسألة ٢٦٩٤ من شرب الخمر عالماً بالتحريم مع الاختيار و البلوغ و العقل، ضرب فى المره الاولى و الثانيه ثمانين جلده و مجرداً عن الثياب عدا عورته، و قتل فى الثالثه أو الرابعه، و أما المرأه فتجلد فوق ثيابها.

مسألة ٢٦٩٥ إذا سرق البالغ العاقل ربع دينار، و هو أربعه و نصف حمصه من الذهب المسكوك

أو ما يبلغ قيمته ذلك، فإن اجتمعت فيه الشروط المقرره من الشارع المقدس، قطعت الاصابع الاربع من يده اليمنى و تترك له الراحه و الابهام، فى المره الاولى ولو سرق ثانيه قطعت رجله اليسرى من وسط القدم و تترك له العقب على الاحوط، و إن سرق ثالثه حبس دائماً إلى أن يموت، فإن كان له مال أنفق عليه منه، و إن لم يكن له مال انفق عليه من بيت المال، و إن سرق فى السجن قتل.

و المشهور فى حكم المحارب، و هو الذى شهر السلاح فى وجه المسلمين، أنه إذا لم يقتل أحداً، ولم يجرح و لم يأخذ مالاً، نفاه الحاكم الشرعى من البلد، و كتب لاهل ذلك البلد الذى نفى إليه، بعدم الاختلاط به و المعامله معه، و التصدق عليه. و إذا جرح أحداً أيضاً، أقتص منه أولاً، ثم نفى من بلده، و ورد فى بعض الاخبار أنّ مدّه نفيه سنه.

و إذا أخذ مالاً أيضاً، فأمره إلى الامام إن شاء قتله و صلبه، و إن شاء قطع يده اليمنى و رجله اليسرى.

و إذا قتل أحداً، و لم يأخذ مالاً، قتل، و إذا أخذ مالاً أيضاً مضافاً إلى القتل قطعت يده اليمنى و قتل، و إن عفى أولياء المقتول عن ماله و دمه، صلب و ينزل بعد ثلاثه أيام من خشبه صلبه، و إذا كان مسلماً، أجريت عليه سائر أحكام الميت.

و إذا تاب المحارب قبل أن يقدر عليه الحاكم قبلت توبته و سقط عنه الحد.

المرتد الذى ذكرناه فى مسائل النجاسات إذا كان فطرياً، و هو الذى ولد على الاسلام و بعد ذلك صار كافراً، فإذا كان رجلاً جاز قتله لكل مسلم، و وجب على الحاكم

الشرعى قتله و أن لا- يقبل توبته، و تبين منه زوجته من حين ارتداده، و تعتد عده الوفاه من ذلك الحين، و هى أربعة أشهر و عشره أيام، و تقسم أمواله بين ورثته.

و أما إذا كان المرتد ملياً، و هو من كان كافراً، ثم أسلم، و بعد ذلك كفر، فيستتاب من قبل الحاكم الشرعى، فإذا لم يقبل التوبه قتل.

و إذا كان المرتد امرأه، فسواء كان ارتدادها فطرياً أو ملياً، تستتاب، فان لم تتب تحبس مؤبداً و يضيق عليها فى المأكل و الملبس تضيقاً شديداً و تستخدم للاعمال الشاقه و تضرب فى أوقات الصلاه لكى تصلى.

كتاب الديات

مسأله ٢٦٩٦ إذا قتل أحد نفساً محترمه عمداً و عدواناً، فولى المقتول مخير بين العفو و بين قتل القاتل، أو أخذ الديه منه، و أما لو كان القتل خطأً، كما لو رمى حيواناً فأصاب أحداً فقتله خطأً، فلا يجوز للولى قتل القاتل و يجوز له أخذ الديه.

مسأله ٢٦٩٧ ديه قتل المسلم أحد الامور الستة التاليه:

الاول: مائه بعير داخله فى عامها السادس، و الاحوط فى ديه القتل عمداً، أن يكون البعير فحلاً، و فى ديه شبه العمداً، أربعون من الابل من الاناث الحوامل الداخله فى عامها السادس و ثلاثون من الاناث الداخله فى عامها الرابع، و ثلاثون من الاناث الداخله فى عامها الثالث.

و فى ديه الخطأ المحض ثلاثون من الابل الاناث الداخله فى عامها الرابع، و ثلاثون من الاناث الداخله فى عامها الثالث، و عشرون من الذكور الداخله فى عامها الثالث، و عشرون من الاناث الداخله فى عامها الثانى.

الثانى: مائتا بقره.

الثالث: الف شاه.

الرابع: مائتا حله، و كل حله ثوبان من أبراد اليمن.

الخامس: الف دينار، و كل دينار هو مثقال

شرعى من الذهب و يساوى ثمانيه عشره حمصه.

السادس: عشره آلاف درهم، وكل درهم (٦/١٢) حمصه من الفضه المسكوكه.

و ليعلم أن ديه المرأه نصف ديه الرجل من جميع الاجناس المتقدمه.

و إذا كان القتل فى أشهر الحرم و هى (ذوالقعد، و ذوالحجه، و محرم، و رجب) زيد على الديه الكامله ثلث الديه أيضاً.

مسأله ٢٦٩٨ إن بعض الاعضاء ديتها كامله كديه القتل و هى:

الاول: العينان، كلاهما إذا أعماهما الجانى. و كذلك فى إزاله الاجفان الاربعه، و أما العين الواحده ففيها نصف ديه القتل.

الثانى: الاذنان، إذا قطعهما الجانى أو أصابهما الصمم بسبب فعل الجانى، و فى قلع الاذن الواحده أو صممها نصف الديه.

و فى قطع شحمتى الاذن ثلث الديه على المشهور، و يدل عليه الاجماع المنقول و خبر مسمع و خبر عبد الرحمن العرزمى.

الثالث: جذع الانف أو قطع مآرئه.

الرابع: استئصال اللسان، و إذا قطع مقداراً من اللسان، فيعطى من الديه بحسابه، فلو قطع نصف اللسان، فيعطى نصف ديه القتل.

الخامس: قلع الاسنان جميعها، و ديه كل سن من الاسنان الاثنى عشر و هى الانياب و القواطع و الثنايا، سته فى أعلى الفك و سته

فى الاسفل خمسون مثقالاً شرعياً من الذهب و المثقال الشرعى كما ذكرنا ثمانيه عشر حمصه.

السادس: اليدان إذا قطعهما من الزند، و فى قطع اليد الواحده نصف الديه.

السابع: قطع الاصابع العشره جميعها، و فى قطع كل إصبع عشر الديه على الاظهر.

الثامن: كسر الظهر بصوره لا يمكن علاجه.

التاسع: قطع الثديين فى المرأه، و فى قطع أحدهما نصف الديه.

العاشر: قطع الرجلين من المفصل، أو قطع أصابعها العشره جميعاً، و فى قطع كل إصبع من الرجل عشر الديه على الاظهر.

الحادى عشر: إتلاف البيضتين.

الثانى عشر: الجنايه على شخص بصوره يذهب

معها عقله.

الثالث عشر: الجنايه على شخص بصوره تزول منه حاسه الشم، و كذلك فى قطع الشفتين.

و هناك موارد أخرى غير الموارد المذكوره، لا مجال لذكرها، و القاعده العامه فى ذلك، كما ذكر فى صحيحه هشام بن سالم: «كل ما كان فى الانسان اثنان ففيهما الديه، و فى أحدهما نصف الديه، و ما كان فيه واحد ففيه الديه». (١)

ولكن الاخبار و الاقوال فى خصوص البيضه اليسرى و الشفه السفلى مختلفه، و يدل بعضها على أن ديه البيضه اليسرى أكثر من البيضه اليمنى و كذلك ديه الشفه السفلى أكثر من العليا.

مسأله ٢٦٩٩ فى قتل الخطأ تجب الديه و الكفاره المرتبه، بأن يعتق رقبه، فإن لم يمكنه ذلك، صام شهرين متتابعين، فإن لم يمكنه، أطعم ستين مسكيناً، و فى قتل العمد عدواناً إذا لم يقتض منه بأن عفى عنه أو أخذت الديه يجب على القاتل كفاره الجمع بأن يصوم شهرين متتابعين و يطعم ستين مسكيناً و يعتق رقبه.

مسأله ٢٧٠٠ يضمن راكب الدابه، ما تجنيه تلك الدابه، إذا كانت الجنايه مستنده إليه بأن كانت بتفريط منه، و كذلك يضمن العايب بتلك الدابه لو عبث بها فجنت على راكبها أو على غيره.

مسأله ٢٧٠١ إذا أفزع المرأه الحامل مفزع فأسقطت حملها، و جبت عليه الديه، فإذا كان الحمل نطفه فديته عشرون مثقالاً شرعياً من الذهب، و إن كان علقه، فأربعون، و إذا كان مضغه، أى كان قطعه لحم، فستون، و إن صار عظماً، فثمانون، و إن كسى لحماً و لم تلجه الروح، فمائه دينار، و إن و لجه الروح، فألف مثقال إن كان ذكراً، و خمسمائه إن كان أنثى.

١ الوسائل ج ١٩ باب ١ حديث ١٢.

مسأله ٢٧٠٢ لو

تصدت المرأة نفسها لاسقاط حملها، وجب عليها دفع الدية على التفصيل السابق إلى ورثة الجنين، ولا ترث من الدية شيئاً.

ولا يجوز إسقاط الجنين، إلا إذا لم تلجه الروح، وكان بقاؤه موجباً لضرر مهم. والاقوى جواز استعمال شيء يوجب فساد النطفة في موضعها، ولكن الاحوط الاجتناب عن ذلك.

مسألة ٢٧٠٣ لو قتل امرأة و هي حبلية، فمات ولدها أيضاً، فعليه دية المرأة و الحمل.

مسألة ٢٧٠٤ الشجاج و هو الجرح المختص بالرأس و الوجه على أقسام:

الاول: الخارصه، و هي التي تسلخ الجلد و تمزقه و لا تأخذ من اللحم، و فيها بعير.

الثاني: الداميه، و هي التي تأخذ من اللحم يسيراً، و فيها بعيران.

الثالث: الباضعه، و قد يعبر عنها ب(المتلاحمه) و هي التي تأخذ من اللحم كثيراً، و لا تبلغ السمحاق، و فيها ثلاثة من الابل.

الرابع: السمحاق، و هو الذي تبلغ الجلد الرقيق بين العظم و اللحم، و فيه أربعة من الابل.

الخامس: الموضحة، و هي التي تظهر العظم، و فيها خمسة من الابل.

السادس: الهاشمه، و هي التي تهشم العظم، و فيها عشر من الابل.

السابع: المنقله، و هي التي تنقل العظم من الموضع الذي خلقه الله تعالى فيه إلى موضع آخر، و فيها خمسة عشر من الابل.

الثامن: المأمومه، و هي التي تبلغ أم الدماغ أى غشاء المخ، و فيها ثلاثة و ثلاثون من الابل.

مسألة ٢٧٠٥ في احمرار الوجه باللطمه أو غيرها مثقال و نصف من الذهب، و كل مثقال (١٨) حمصه، و في اخضراره ثلاثه مثاقيل، و في اسوداده ستة مثاقيل، و إن كانت هذه الامور في البدن فديتها نصف ما كانت في الوجه.

مسألة ٢٧٠٦ إذا جرح حيواناً مأكول اللحم، أو

قطع بعض أعضائه فعليه الارش لصاحبه، أى التفاوت بين قيمتى الصحيح و المعيب، و إذا فقا عينه فعلى الجانى ربع قيمته يوم الجنايه.

مسأله ٢٧٠٧ إذا قتل كلب الصيد، فعليه واحد و عشرون مثقالاً صيرفياً من الفضه المسكوكه، يدفعها لصاحبه، و إذا أتلقت الكلب الحارس للبيت أو الماشيه، فعليه عشره مثاقيل و نصف من الفضه المسكوكه، و إذا قتل كلب الزرع، فعليه (٢٩) كيلواً و (٧٥) غراماً من الحنطه تقريباً.

مسأله ٢٧٠٨ إذا أتلقت الدابه زرع أحد، أو ماله، ضمن صاحبها الزرع أو المال إذا فرط فى حفظها.

مسأله ٢٧٠٩ إذا ارتكب الصبى كبيره، يجوز لوليه أو معلمه ضربه بمقدار يوجب تأديبه، و لا يوجب الديه.

مسأله ٢٧١٠ إذا كان الضارب هو الاب فمات الطفل، فالديه لسائر الورثه، و لا يصل منها إلى الاب شىء.

مسائل متفرقه

مسأله ٢٧١١ إذا امتدت جذور شجر شخص إلى ملك جاره، جاز للجار المنع منها، و إذا ترتب عليها ضرر، جاز له أخذ خسارتها من صاحب الشجر.

مسأله ٢٧١٢ لا يجوز للاب أن يسترد من ابنته ما أعطاه لها من جهاز لزواجها، إذا كان قد ملكها ذلك الشىء بصلح أو هبه، و أما إذا لم يملكها ذلك، جاز استرداده.

مسأله ٢٧١٣ يجوز للورثه البالغين أن يصرفوا من سهامهم على مجالس العزاء للميت، و لا يجوز لهم الصرف فى ذلك من سهام الصغار.

مسأله ٢٧١٤ الاحوط وجوباً لمن اغتاب شخصاً الاستحلال من الشخص المغتاب، إذا لم تترتب على ذلك مفسده و إذا لم يمكنه ذلك، فليستغفر له، و إذا لحقت بالمغتاب إهانته بسبب غيبته، وجب عليه إزالتها مع الامكان.

مسأله ٢٧١٥ لا يجوز لاحد بدون إذن الحاكم الشرعى انتزاع الخمس من مال

شخص، يعلم بأنه لا يدفع الخمس و إيصاله إلى الحاكم الشرعى.

مسألة ٢٧١٦ الصوت المخصوص بمجالس اللهو و اللعب غناء و محرم، و يحرم أيضاً النوح و قراءه التعزیه و القرآن الكريم بكيفیه غنائیه، ولكن لا إشكال فى قرائتها بصوت حسن إذا لم يكن غناءً.

مسألة ٢٧١٧ يجوز قتل الحيوان المؤذى إذا لم يكن مملوكاً للاحد.

مسألة ٢٧١٨ تحل الجائزه التى يدفعها البنك لبعض الاشخاص الذين أودعوا أموالهم فيه، لان البنك يدفعها من نفسه، لترغيب الناس، و لا يتضرر بذلك أحد.

مسألة ٢٧١٩ إذا دفع شى إلى صاحب صنعه كالصائغ لصنعه أو تصليحه، و لم يأت صاحبه لاخته و جب عليه التصديق به عن صاحبه بعد الفحص و اليأس عنه.

مسألة ٢٧٢٠ يجوز اللطم على الصدور فى الشوارع و الاسواق مع مرور النساء فيها، فيما لو كان الشخص لابساً ثيابه، و كذلك يجوز حمل الاعلام و أمثالها أمام المواكب، ولكن يجب الاجتناب عن استعمال آلات اللهو.

مسألة ٢٧٢١ يجوز للمرأة وضع سنّ الذهب أو المعطى بالذهب، و لا يجوز ذلك للرجل إذا اعتبر زينه.

مسألة ٢٧٢٢ الاستمناة محرم.

مسألة ٢٧٢٣ يحرم حلق اللحية، و يتساوى فى هذا الحكم جميع الناس، و لا- يتغير حكم الله بالسخریه و الاستهزاء، فيحرم حلق اللحية أيضاً على الشخص فى أول بلوغه، أو على الشخص الذى يسخر به الناس إذا لم يحلقها، و لا فرق فى الحرمه بين الحلق بالموسى أو بالماكنه إذا صدق الحلق.

مسألة ٢٧٢٤ الاحوط و جوباً على الولى ختان الصبى قبل بلوغه و إذا لم يختنه، و جب على الشخص نفسه بعد بلوغه.

مسألة ٢٧٢٥ يجب على الولد فى صورته التمكّن الانفاق على أبويه فيما لو كانا فقيرين و

لم يتمكننا من الاكتساب.

مسألة ٢٧٢٦ يجب على الاب النفقه على ولده فيما لو كان فقيراً، و لم يمكنه العمل و التكسب، و إذا لم يكن لهذا الولد أب، أو كان ولكنه غير متمكن من الانفاق عليه، و لم يكن له ولد يتمكن من الانفاق عليه، و جب على جده لاييه الانفاق عليه، و إذا لم يكن له جد لاييه، أو كان ولكنه غير متمكن من النفقه عليه، و جب على أمه الانفاق عليه، و إذا لم يكن له أم، أو كانت ولكنها غير متمكنه من النفقه، فيجب على أم الاب، و أم الام، و أب الام الانفاق عليه بالسويه. و إذا لم يكن له أم أب، و أم أم، و جب على أب الام الانفاق عليه.

مسألة ٢٧٢٧ لو كان الجدار مشتركاً بين اثنين، فلا يجوز لاي منهما بناؤه بدون إذن الشريك الاخر، و لا يجوز أيضاً وضع رؤوس الاعمده الحديدية عليه، أو وضع أساس البناء عليه أو دق المسمار فيه، و يجوز الاتيان بالاعمال التي يعلم برضا الشريك بها، أمثال الاتكاء على ذلك الجدار، و وضع الثياب عليه. ولكن إذا صرح الشريك له بعدم رضاه بمثل هذه الاعمال، فلا يجوز الاتيان بها.

مسألة ٢٧٢٨ يكره تصوير ذات الروح بالاله الفوتوغرافيه و كذا يكره رسمها باليد.

مسألة ٢٧٢٩ اذا خرجت أغصان الشجره عن جدار البستان إلى الخارج، فلا يجوز الاخذ من ثمره تلك الاغصان، فيما لو لم يعلم برضا صاحبه، و كذلك لا يجوز أخذ الثمره الساقطه على الارض منها.

و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على خير خلقه محمد و آله الطاهرين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩